

مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية



مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الإسراء، بغداد - العراق | رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2193) لسنة (2019)
الرقم الدولي للنسخة الورقية (ISSN : 2706 - 7181)
الرقم الدولي للنسخة الإلكترونية (E-ISSN: 2707-1170)



المجلد الخامس - العدد العاشر - لسنة 2023



رئيس هيئة التحرير

- أ. د. عبد الرزاق جبر الماجدي رئيس جامعة الإسرائ \ العراق

مدير التحرير

- أ. م. د. اكرم علي عنبر م. رئيس جامعة الإسرائ للشؤون الإدارية \ العراق

هيئة التحرير

- أ. د. موسى عزيز الموسويمستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ العراق
- أ. د. مصطفى خطاب..... المنظمة العربية للعلوم الادارية \ مصر
- أ. د. سامي محمد..... جامعة الزرقاء الاردنية \ الاردن
- أ. د. حسن ناجي محمودجامعة الاسراء \ العراق
- أ. د. مالك يوسف المطلبي.....جامعة الاسراء \ العراق
- أ. د. منير فخري صالح.....الجامعة التقنية الوسطى \ العراق
- أ. م. د. عبد الناصر علك حافظ..... وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ العراق
- أ. م. د. يوسف دولا ب يوسف جامعة الاسراء \ العراق
- أ. م. د. جاسم مشتت دواي جامعة الاسراء \ العراق
- أ. م. د. وفاء عدنان حميد..... جامعة بغداد \ العراق
- أ. م. د. مدين عبد الوهاب حبر الجامعة المستنصرية \ العراق
- أ. م. د. زهير عباس عزيز الجامعة المستنصرية \ العراق
- م. د. أياد احمد الطويلجامعة الاسراء \ العراق.

المراجعة اللغوية

- أ. د. غالب فاضل المطلبي جامعة الإسراء \ العراق
- أ. د. سعد فاضل الحسني جامعة الإسراء \ العراق

السلامة الفكرية

- أ. م. د. أكرم علي عنبر م. رئيس جامعة الإسراء للشؤون الإدارية \ العراق
- م. د. جلال جبار الماجدي جامعة الإسراء \ العراق

المسؤول المالي

- السيد بشار قاسم تعيب جامعة الإسراء \ العراق



تعليمات النشر

في مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية

- تصدر جامعة الإسراء (مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية) في مجلد سنوي واحد يضم عددين.
- تقوم المجلة بنشر البحوث العلمية للباحثين في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية التالية
 - علوم القانون والإدارة والمحاسبة
 - العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية
 - التربية البدنية والعلوم الرياضية
- يشترط في البحث المقدم للنشر أن لا يكون قد نشر أو أرسل لجهة أخرى للنشر. تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتقييم حسب الاصول العلمية المتبعة من قبل اثنين من المختصين في موضوع البحث ومن ذوي الكفاءة، وقد يستشار بثالث عند الضرورة مع حجب أسماء المقيمين عند إرسال الملاحظات للباحثين.
- يلتزم الباحث بإجراء جميع التعديلات التي يراها المقيمون ضرورية ويرفض البحث إذا اتفق المقيمون على رفضه، أو رفض من أحدهما وتعديلات جوهرية من الآخر، أو تعديلات جوهرية من كلا المقيمين.
- يلتزم الباحث عند النشر في هذه المجلة بملء استمارة التعهد الخاص ببيان فيها ملكيته الفكرية للبحث وعدم نشره سابقاً في أي مجلة علمية أو مؤتمر علمي.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر لتحديد نسبة الاستئلال (الانتحال) Plagiarism باستعمال برنامج Turnitin.
- يعرض البحث قبل النشر للتدقيق من قبل مقيّم لغوي (اللغة العربية واللغة الإنكليزية) ويجب على الباحث الالتزام بهذه التعديلات.

تلتزم المجلة بسياسة نشر تعكس التزامها بأخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة

أخلاقيات النشر Committee of Publication Ethics

- تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي \ دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها بإجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
- تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث دون إبداء الأسباب وتعتبر قراراتها نهائية.
- لا ترد البحوث لأصحابها سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.
- يزود صاحب البحث بنسخة ورقية واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه.

شروط النشر

- 1 - يطبع البحث بواسطة الحاسوب بمسافات مفردة بين الأسطر وبحجم خط 12 ونوع (Simplified Arabic)، أما العنوان باللغتين العربية والإنكليزية فيكون بحجم خط 14 شريطة ألا يزيد عدد صفحاته عن 15 صفحة بما في ذلك الجداول والأشكال والمراجع وعلى وجه واحد على ورق قياس A4 مع ترك هامش في حدود 2 سم من الأعلى والأسفل وهامش بحدود 3 سم من الجانبين الأيمن والأيسر.
- 2 - لا يفضل نشر البحوث من قبل رئيس وأعضاء هيئة التحرير في المجلة سواء كان البحث منفرداً أو مشتركاً.
- 3 - يقدم البحث بثلاث نسخ ورقية ونسخة إلكترونية بعد قبول البحث للنشر، يسلم البحث بشكله النهائي مطبوعاً بالنظام الاعتيادي لكافة الصفحات بضمنها الصفحة الأولى التي تتضمن خلاصتي البحث باللغتين العربية والإنكليزية وعلى قرص مرن CD ببرنامج Microsoft Word / 2010.
- 4 - تقبل البحوث باللغتين العربية والإنكليزية ويفضل كتابة البحث باللغة الإنكليزية.

دليل المؤلف

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل الباحث للنشر في هذه المجلة بشرط أن لا يكون البحث قد نشر أو سينشر في أية مجلة علمية أخرى ولم يمض على إنجازها أكثر من أربع سنوات.

- 1 - يجب أن يكون عنوان البحث موجزاً قدر الإمكان ومعبراً عن البحث.
- 2 - أسماء الباحثين: تكتب أسماء الباحثين وعناوين عملهم بصورة واضحة مع البريد الإلكتروني للباحث الأول.
- 3 - يجب أن يتضمن المستخلص موجزاً واضحاً عن البحث مكون من 250-300 كلمة ويتبع المستخلص أسماء وعناوين الباحثين ويكتب بقطعة واحدة مستمرة بدون فقرات.
- 4 - المقدمة: وتتضمن مراجعة المعلومات وثيقة الصلة بموضوع البحث الموجودة في المصادر العلمية وتنتهي المقدمة بأهداف الدراسة وأساسها المنطقي.
- 5 - المواد وطرائق العمل: تذكر طرائق العمل بشكل مفصل ان كانت جديدة أما إذا كانت منشورة فتذكر بشكل مختصر مع الإشارة للمصدر وتستعمل وحدات النظام العالمي (S.I.U.s) System International of Units لحساب الأوزان و الحجم.
- 6 - النتائج والمناقشة: تعرض بشكل موجز وهادف وبنظام متوالي وتعرض النتائج بأفضل صورة معبرة وتوضع الجداول والأشكال في أماكنها المخصصة بعد الإشارة إليها في النتائج.
- 7 - يستعمل نظام الأرقام العربية وهكذا في البحوث المرسله للنشر وتمثل مناقشة النتائج تعبيراً موجزاً عن النتائج وتفسيراتها.
- 8 - تكون كتابة المصدر في القائمة متضمنة الآتي: اسم أو أسماء الباحثين، سنة النشر وعنوان البحث كاملاً واسم المجلة ورقم المجلد والعدد وعدد الصفحات، مثال:
الماجدي، جلال جبار عليوي، (2023)، رقابة القاضي الإداري العراقي على العقوبة الانضباطية، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 5(9)، 523-540.
- محمد، سديف محمد كامل، (2023)، استراتيجيات الخطاب الدعائي الروسي اتجاه أوكرانيا: الحرب الروسية على أوكرانيا 2022 نموذجاً، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 5(9)، 481-521.
- 9 - المستخلص الإنكليزي يجب أن يكون وافياً ومعبراً عن البحث بصورة دقيقة وليس بالضرورة أن يكون ترجمة حرفية للمستخلص العربي.



دليل المقيّم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقيّم للبحوث المرسلّة للنشر في هذه المجلة:

- 1 - ملء استمارة التقييم المرسلّة رفقة البحث المطلوب تقييمه بشكل دقيق وعدم ترك أي فقرة بدون اجابة.
- 2 - على المقيّم التأكد من تطابق وتوافق عنوان البحث باللغتين العربية والانكليزية وفي حالة عدم تطابقهما اقتراح العنوان البديل.
- 3 - أن يبين المقيّم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة في البحث وافية ومعبرة.
- 4 - أن يبين المقيّم هل ان الباحث اتبع اسلوب احصائي الصحيح.
- 5 - أن يوضح المقيّم هل ان مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.
- 6 - على المقيّم تحديد مدى استخدام الباحث للمراجع العلمية الرصينة وحدثاتها.
- 7 - أن يؤشر المقيّم بشكل واضح على واحد من ثلاث اختيارات وهي:
البحث صالح للنشر بدون تعديلات.
البحث صالح للنشر بعد اجراء التعديلات.
البحث غير صالح للنشر.
- 8 - يجب أن يوضح المقيّم بورقة منفصلة ما هي التعديلات الأساسية التي يقترحها لغرض قبول البحث.
- 9 - للمقيّم حق طلب إعادة البحث إليه بعد إجراء التعديلات المطلوبة للتأكد من التزام الباحث بها.
- 10 - على المقيّم تسجيل اسمه ودرجته العلمية وعنوانه وتاريخ إجراء التقييم مع التوقيع على استمارة التقييم المرسلّة له رفقة البحث المرسل له للتقييم.

المصادر

- 1 - يشار إلى المصادر في متن البحث كما يلي:
اللقب أو الاسم الثالث للمؤلف والسنة إذا كان البحث بإسم باحث واحد، وإذا كان مؤلفين فيذكران السنة وإذا كانوا ثلاثة فأكثر فيذكر اسم الأول وآخرون والسنة.

- 2 - ترتب المصادر حسب الصيغة العالمية (APA) وكما بالأمثلة المذكورة:
- أ - بحث في مجلة.
اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المجلة، المجلد، العدد و صفحتي البدء والانتهاه للبحث.
- ب - كتب.
اسم المؤلف أو المؤلفون، (السنة) عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر وعدد الصفحات.
- ج - الرسائل والأطاريح الجامعية.
اسم الباحث، (السنة)، عنوان الرسالة أو الأطروحة، العنوان (الكلية والجامعة) وعدد الصفحات.
- د - بحث في وقائع مؤتمر أو ندوة علمية.
اسم الباحث أو الباحثون، (السنة)، عنوان البحث، اسم المؤتمر أو الندوة العلمية، مكان الانعقاد، صفحتي البدء والانتهاه للبحث.

ترسل البحوث إلى مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية على العنوان الآتي:

جامعة الإسراء - قسم التوثيق والنشر

بغداد \ العراق

البريد الإلكتروني: al-esraajournal@esraa.edu.iq



(تعهد الملكية الفكرية)

إني\إننا الباحث\الباحثين صاحب\أصحاب البحث الموسوم

(.....)

أتعهد\نتعهد بأن البحث قد أنجز من قبلي\ قبلنا ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل وخارج العراق وأرغب بنشره في مجلة (مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية) التي تصدرها جامعة الإسراء.

التوقيع:

التاريخ:



(تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع)

إني\إننا الباحث\الباحثين صاحب\أصحاب البحث الموسوم

(.....)

أتعهد\نتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية) التي تصدرها جامعة الإسراء.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

- 5..... تعليمات النشر في مجلة كلية الإسرائ الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- 13..... الهيمنة الراديكالية في ثنائية الخطاب الإعلامي والمسرحي الموجه في العراق
م. د. قصي شفيق توفيق
- اعتماد التحسين المستمر لتحقيق النجاح الاستراتيجي دراسة تحليلية لأراء عينة لقيادات
الادارة العليا في المنظمات الفندقية الدرجة الممتازة (Deluxe) في مدينة بغداد.....41
م. د. يسرى محمد حسين
- الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية
دراسة في جامعة الفلوجة الفتية.....67
م. م. حسين علي محمد
- الثقافة التنظيمية ودورها في تعزيز متطلبات التمكين الإداري
دراسة استطلاعية على عينة من العاملين في مديرية زراعة محافظة كربلاء المقدسة107
م. عصام محمد رضا شاكر
- الحماية الجنائية لصاحب العقار تحت التشييد.....145
م. د. جلال جبار عليوي الماجدي و م. م. مريم قصي سلمان
- الدور الوسيط للتمكين الإداري في تعزيز العلاقة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي163
أ.م.د. ابراهيم خليل ابراهيم
- الذكاء الاصطناعي ودوره في تشكيل المحتوى الإخباري الرقمي207
م.م. حيدر عباس عليوي الماجدي
- القيادة التحويلية ودورها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية
دراسة ميدانية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية.....229
الباحث ميثم عزيز الزهيري و أ.م. د. معتز سوبجاكي



- 281..... القياس والافصاح للانتاج المرئي في البيئة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية
الباحث رائد حازم جودة و أ.د. خولة حسين حمدان
- 305..... المسؤولية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة العامة
م. علي فضالة موسى
- 339..... تحليل تأثير الظروف الاستثنائية على أداء تنفيذ الالتزامات الواردة في عقود النقل
م. م. مهدي عادل محسن الماجدي
- 363..... الابداع المفتوح: الاسس المفاهيمية والمضامين الفكرية دراسة نوعية غير تفاعلية
أ.م.د. ابراهيم خليل ابراهيم
- 403..... جرائم الحرب في القانون الدولي
م. د. يحيى حسن جديع
- 425..... آلية استجواب المتهم في مرحلة التحقيق بين المشروعية والبطلان
الدكتور يحيى مير علي
- 461..... الأصول السياسية عند الإباضية
م. م. نور سمير محمد
- 497..... النظام القانوني لعقود الشركات المتعددة الجنسية دراسة على ضوء قواعد تنازع القوانين
م. م. مصطفى عطية إبراهيم
- 523..... فعالية تكنولوجيا النانو في كشف الجريمة واثباتها
الباحث سجاد علي سلمان
- 553..... جيوسراتيجية المضائق البحرية وامدادات الطاقة العالمية: مضيق هرمز أنموذجاً
م.م. رنا احمد رجب
- 579..... الخبرة الطبية دليلا علميا للإثبات الجنائي
م. م. نور ليث مهدي
- 605..... تأديب القضاة وضماناتهم المقررة في القانون العراقي والمقارن
م. م. شهد ماجد صكبان

الهيمنة الراديكالية في ثنائية الخطاب الإعلامي والمسرحي الموجه في العراق

Radical Hegemony in the Duality of the Media and Theatrical Discourse Directed in Iraq

م. د. قصي شفيق توفيق

جامعة الاسراء , كلية الآداب - قسم الاعلام, بغداد \ العراق

Lect. Dr. Qusay Shafeeq Tawfiq

Al-Esraa University, College of Fine Arts - Dept. of Media, Baghdad / Iraq

qusayq38@yahoo.com



المستخلص

شهد تاريخ الصحافة والفنون الجمالية تحولات شكلية في بنية الخطاب مع الجماهير من حيث الانطلاقة التي وجدت نفسها في محيط السياسة والحركات الاحتجاجية الشعبية لتكون منطلقا لصناعة المحتوى والتأثير في طبقات المجتمع وخاصة المجتمعات التي تعاني الازمات بسبب الفاعل الخارجي والسياسي الذي رهن ادارة البلاد تحت راديكالية مؤدلجة بغية تضليل الوعي الجمعي وهنا ظهرت الحركات والتيارات المسرحية المناهضة قبال ذلك وجدت الصحافة بوابة للتعبير ونقل الاحداث والتأثير كوسيلة ميدانية لذلك التاريخ شهد ايدولوجية جاءت بفعل ادوات الخطاب الموجه او المضرر بعد امتلاك الجهات الرأسمالية والسلطة التمويل الذي من شأنه ان يصنع الوسائل الصحفية الرسمية والموجهة، لكن المشكلة التي تواجه الخطاب الجمالي هي الهيمنة في صناعة الصورة والصوت والتواصل مع المتلقي بل هيمنة الخطاب السياسي الراديكالي على شكل الخطاب الفني والصحفي حتى بات متأثر في اعادة نفسه ليكون صانع بفعل الرجعية السلطوية والهيمنة الثقافية

النظر المهنية الصحفية والفنية وأخلاقيات العمل الصحفي وجماليات الخطاب المسرحي يجد هناك تبعية غير مقصودة استحوذ عليها بسبب انصياع الراي العام الى الخطاب المضرر عبر البروبوكاندا حتى بات الفن والاعلام يبحث عن نفسه في احياء الامن الاجتماعي وصدق المعلومات والايخبار التي جاءت عبر الوسيط الراديكالية من حيث انحراف الراي بما ينسجم مع ايدولوجيات موجهة لخدمة اجندات الصحافة او لصناعة البعد التعبيري في المسرح والفن والتي تركب الان فضاء التحريض والاحتجاج خاصة في ظل الهيمنة السياسية والرقيب السياسي الذي بدا يمارس الضد النوعي بعد ما امتلك الماكينات الاعلامية وجعل الخطاب المسرحي اسير نفسه في علبة قد تكاد ان تكون مغلقة وفي ذات السياق ان اللعب في شكل العرض المسرحي من طريق ثنائية تعمل على احياء العرض باعتباره ظاهرة اجتماعية مناهضة للرجعية التي تهيمن على عقول المجتمعات واداة بيد السلطة صار من الأولوية التمرد على الراديكالية، بيد ان الاعلام لعبة دروا بالغ الاهمية في صناعة الوعي الاجتماعي وفرض روحية التواصل من خلال مضامين الاخبار والبرامج الموجهة لتحقيق نوعية من مواكبة الاحداث المحلية والعالمية وانعكاسها في صناعة محتوى جديد.

يلاحظ في خطاب الفن المسرحي والصحفي عوامل نهضة تواكب التطور التقني مما جعل الاعلام هو الرافد الوحيد في الاخبار بالمعلومات والارقام والفن الرافد الثاني في تحرير العقول من الهيمنة الراديكالية واستبدالها بالاحتجاج، اذ اسهم بتغذية المجتمعات بمعلومات تحفز الراي العام وتنمي روحية التحرر من طريق الحراك المعلوماتي صنع الراي والراي الاخر بحياد وموضوعية، ما تشكل مشكلة البحث هو البحث عن اسلوب جمالي وصحفي في تحقيق مناهضة فكرية بالضد من الاكاذيب والمعلومات المضللة والاشاعة والحرب النفسية التي تمارس على المجتمع العراقي وقراءة بحثية لطرق الاعلام والفن في صناعة منصة تواصل هدفها تحرير الراي الجمعي من الهيمنة والراديكالية.

الكلمات المفتاحية: الحرب النفسية، استعمار العقول، الهيمنة الراديكالية، الراديكالية الموجهة، الهيمنة الثقافية.

Abstract

The history of journalism and the aesthetic arts witnessed formal shifts in the structure of the discourse with the masses in terms of the launch that found itself in the vicinity of politics and popular protest movements to be a starting point for creating content and influencing the layers of society, especially societies that suffer from crises due to the external and political actor who is subject to running the country under ideological radicalism in order to mislead Collective consciousness and here appeared movements and theatrical currents opposed to that, and the press found a gateway to expression and transmission of events and influence as a field means for that history witnessed an ideology that came as a result of the tools of directed or implicit discourse after the possession of the capitalist authorities and the power of financing that would create the official and directed press means, but the problem facing Aesthetic discourse is the hegemony in making images, sounds, and communication with the recipient. Rather, the dominance of radical political discourse in the form of artistic and journalistic discourse has become affected by reinventing itself to be a maker due to authoritarian reaction and cultural hegemony. Journalistic and artistic professionalism, journalistic work, ethics, and theatrical



discourse aesthetics find that there is an unintended dependency that has taken hold due to the submission of public opinion to implicit discourse through propaganda, so that art and media are looking for themselves in reviving social security and the truthfulness of information and news that came through the radical medium in terms of the deviation of opinion, including It is consistent with ideologies directed to serve the agendas of the press or to create the expressive dimension in theater and art, which now rides the space of incitement and protest, especially in light of the political hegemony and the political censor, who began to practice qualitative selfishness after he had acquired the media machines and made the theatrical discourse a prisoner of itself in a box that might almost be closed and in In the same context, playing in the form of a theatrical performance through a dual way works to revive the show as an anti-reactionary social phenomenon that dominates the minds of societies and a tool in the hands of power. It has become a priority to rebel against radicalism. Through the contents of the news and programs aimed at achieving a quality of keeping pace with local and international events and their reflection in creating new content. It is noted in the discourse of theatrical and journalistic art, renaissance factors that keep pace with technical development, which made the media the only tributary in news with information and numbers, and art is the second tributary in liberating minds from radical domination and replacing them with protest, as it contributed to feeding societies with information that stimulates public opinion and develops the spirit of liberation through informational movement, opinion-making The other opinion is impartial and objective. What constitutes the research problem is the search for an aesthetic and journalistic method in achieving intellectual opposition against lies, misleading information, rumors, and psychological warfare that is practiced on Iraqi society, and a research reading of media and art methods in creating a communication platform whose goal is to liberate collective opinion from domination and radicalism.

Keywords: Psychological war, Ideological hegemon, Directed Radica logy, Ideological media and Incitement in sociality.

المقدمة

الراديكالية في المفهوم الفلسفي قوى رجعية تسعى للتغيير الجذري والازاحة الكلية عبر الاصلاح مرة واخرى في عملية مسح لكل الارضية الثقافية والحضارية بل مسح ايدولوجي لكل المؤثرات التي من شأنها ان تتواصل مع المحيط الاجتماعي عبر تأسيس نظام جديد من الهيمنة وفرض لغة وخطاب جديد غير مألوف مضمرة الغاية منه ضرب الامن الاجتماعي او الامن الفكري للجماهير يعني تشتيت وتضليل الفكرة وما وراءها في الصراعات السياسية والحروب النفسية في المجتمعات الهشة وجد صناع الهيمنة الراديكالية مساحة لبث الافكار في ظل غياب تام للصحافة او الفن الجمالي كصانع راي ومعارض او ضد نوعي للراديكالية الموجه عبر خطاب مضمرة، فالهدف السامي حماية المجتمعات من خطر العنف الرمزي عبر الوسائل الحديثة والتي تشكل الان النسبة الاكبر في الاستخدام عبر الهواتف الذكية ما يعد تهديدا حقيقيا لسلامة المواطنين في ظل غياب المعادل الموضوعي امام الغزو الفكري واستعلاء الهيمنة الثقافية في العراق على سبيل المثال، اذ شكل خطاب الكراهية في مضامين الراديكالية الحزبية الموجهة نقلة نوعية من حيث الحرب النفسية الغير تقليدية عبر حروب فكرية دموية تستهدف استعمار العقول والهيمنة عليه لتحقيق التضليل الموجه من طريق وسائل ناعمة تخرض بأشكال وقوالب تؤثر في الوعي الجمعي تعمل على تغييب الوعي بعد سيطرة الهيمنة الموجه لتكون المجتمعات ادوات فكرية تتغذى على معلومات وموضوعات تعمل على مصالح واجندات راديكالية.

الامن الفكري الاجتماعي نحن بحاجة الى خطاب مغاير جديد بأسلوب يرتقي الى مستوى التضليل وحماية توعوية فنية صحفية لتلعب دروا في انشاء ضد موضوعي راديكالية قبال الغزو الفكري الاجتماعي ووسائل الاعلام الجديد الممولة والتي تنغمس في الرجعية المفرطة لتحقيق فضاء تغييب الهوية والعزف على خطاب الكراهية و العنف والتطرف والارهاب، مما ينعكس على واقع المستخدمين وجعلهم اسرى خطاب تتغذى من صفحات وهمية وشخصيات مدويين ومحرضين خاصة المواقع (فيس بوك - تويتر - تيك توك)



يرى الباحث ان الزحام الحاصل في تغذية المواقع الاجتماعية والخطاب الفني اخذ مساحة تنسجم مع المحيط الراديكالي بعد الانغماس في محاولة الغرق في أيديولوجية مدفوعة الثمن وتعد مشكلة كبير اخذت مساحة الخطاب المسرحي والصحفي الى منطقة المجهول كونها لم تتحرر بعد من التبعية فكل ما نحتاج تحرير الخطاب المسرحي والاعلامي من الراديكالية وفتح نافذة لتصحيح الهيمنة واعادة انتاج فضاء حيادي يصنع التعاطف والاثرة ليكون بوابة لضرب الخطاب المضلل أي اعلام حر وخطاب فني احتجاجي مناهض للأيديولوجيات المدفوعة الثمن ضرورة لتحرير الوعي الجمعي او الرأي الجمعي من نافذة التحريض التي شاع تداولها في الاوساط الثقافية والاجتماعية، والخطورة تتشكل في الزمن وانطلاق المؤسسات الحكومية الرسمية والامنية التي تصنع راي عام جديد يحمي المجتمع من خطر الاشاعة والحرب النفسية المنظمة وفوضى الاستخدام الرقمي الموجه من طريق جهات سياسية داخلية وخارجية، يجد الباحث ضرورة ملحة ان يتحرر العراق من منظومة اعلامية وفنية راديكالية وتذهب الى التوعية الرصينة التي تحقق الثقة وتحمي المستخدمين والمشاهدين من الجريمة يؤسس لها صناع الهيمنة المحرضون عبر الوسائط الجديدة، اذ رصد البحث مشكلة في انتشار ظاهرة الصفحات الوهمية الراديكالية وجعل من الخطاب المسرحي اسير علبة مسرحية لا تؤثر في المتلقي، ولان الحاجة تحتاج ثورة فكرية وصحفية مناهضة لسياسة بث خطاب الكراهية والدعوة الى التحريض ضد الهيمنة واستعلاء الخطاب الذي هيمن على الراي الجمعي في ظل غياب المؤسسات التي من شأنها ان تتصدى بخطاب عالي فالخطورة لم تتوقف على حد الكراهية وانما الاغراق في التطرف الفكري والاجتماعي والدعوة الى العنف والكراهية في سبيل ان تكون الراديكالية بديلا للثقافة والحضارة والازمات الاقتصادية لتحقيق اهداف راديكالية تساهم في عمليات غسيل الدماغ لينسجم مع الاجندات الخارجية.

رصد الباحث مجموعة كبيرة من تلك الصفحات والخطابات الموجهة والمدونون (المأجورون) الذين يعملون على احاطة العقل العراقي بمواد غير واقعية والعزف على المظلومية الراديكالية والهيمنة الفكرية ومساحتها في المجتمع العراقي اصبحت تنصدر العناوين واهدافها اولا لزعزعت الفكر الايجابي واستبداله بفكر سلبي موجه وثانيا لضرب الهوية الاجتماعية الحضارية من الداخل وتفكيك المعنى الجمالي وتشتيت الراي الجمعي بما ينسجم مع طروحات الفوضى والخراب الفكري، لذا نطرح خيارات جديدة للتوعية

والمعالجة ليكون الاعلام والفن المسرحي ابواب لمعالجة الخطابات الراديكالية معالجة خطاب الكراهية الراديكالي من طريق مصطلح ترصين الجبهة الداخلية للمحتوى السيء والوقوف على سياسة المحرضين في منصات التواصل الاجتماعي وطرح السؤال الاهم ماذا لو استمرت هذه الصفحات الراديكالية في تضليل الراي الجمعي في العراق؟ وماهي الطرق الحديثة للخطاب المسرحي والصحفي لاعادة التوازن قبال الهيمنة الموجه؟

الحرب النفسية بفواعل راديكالية على الرأي الجمعي

تعد الحروب النفسية في قرن الواحد والعشرون وسيلة انتقامية بادوات ناعمة تستثمر الخطاب الفني والصحفي لتمرير ما يسمى الإشاعة الموجهة، لو رجعنا الى التاريخ قليلا نجد ان مفهوم الراديكالية انطلقت من فرضية استخدام الإشاعة، على سبيل الحصر ان اندلاع الحروب العسكرية كانت تستخدم الإشاعة والتضليل وسيلة لكسب جبهات المعارك كبعد معنوي لإدامة الحرب والانتصار على الخصوم.

ظهر المصطلح منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية 1945م ثم استمد فاعليته من الحركة التقدم للصحافة في العالم المطبوعة استثمرت بشكل ايديولوجي الاشاعة السوداء بطرق تحمل من المصادقية كثيرا لكتاب محترفين في صناعة الوهم الذي يخترق منظومة الوعي والهدف كان بث الخوف والرعب في نفوس المجتمعات الواقعة تحت الضغط ولتحقق اهداف ترتبط بالمعركة وتذهب للتحريض عبر تغيير الصورة الحقيقية بصورة مشوهه، فالخطوات الاولى التي نشأت على انقاذ الاشاعة كانت للترهيب وتزييف الحقائق وإشاعة صور من شأنها ان تحقق غايات سياسية رجعية كنظرية تؤسس الى استعمار الوعي والتحكم به كقيادة راي مضممر مما يجعل المتلقي اداة تتحرك عبر اشاعات تتناول شفاهايا لتصل الى اكبر عدد ممكن، لكنها في نفس السياق تضلل الحقيقة بشي ليغاب المصدر الرسمي، اذ صارت مقياس لنجاح الحروب ما تسمى الخدعة التي تهيمن على اكبر عدد ممكن لتسير باتجاه زعزت الأمن الاجتماعي.

للتذكير بالتاريخ والوسائل القديمة يعزو المؤرخون الغربيون أصول الحرب النفسية واشاعة الاكاذيب تتصل الى عهد (نابليون) في فرنسا، خاصة الحملة الفرنسية على مصر



لإزاحة انكلترا تشير المصادر " الحملة الفرنسية على مصر هي حملة عسكرية قام بها الجنرال نابليون بونابرت على الولايات العثمانية مصر والشام (1798-1801م) بهدف الدفاع عن المصالح الفرنسية، منع إنجلترا من القدرة على الوصول للهند"⁽¹⁾ انطلقت فرنسا من الشعارات البراقة للتنمية والتطور وصولا الى الاشاعة في رغبتها الاستعمارية التوسعية ما جعلت المجتمعات تصدق النهضة الثقافية.

الدعاية النفسية تلعب دورا راديكالي في بث افكار موجهة تؤسس الى هيمنة بغيت الاستعلاء لتفرض نوعا من عدم المصادقية على وفق تحديد اجندات تلعب على تشتيت الوعي وزرع نوع من عدم الثقة، اذ بلا شك هي سلاح يستهدف الراي الجمعي ويؤثر كثيرا حتى اصبح الوصف الاشاعة الى فلسفة الحروب النفسية التي تغذي العاطفة وتشتت العقل من مكانه عبر صناعة صور ذهنية خارج المؤلف بطرق نفسية مغلوبة تحفز العقل لتثويره وتحريضه ضد جهات اخرى وما يسمى هنا بالرجعية الراديكالية.

حتى علماء النفس تحدثوا عنها بوصفها من اشد الحروب تأثيرا على النفس البشرية الاشاعة حالات الضياع وغياب الهوية وظاهرة عدم المصادقية صنعتها ادوات الحروب النفسية المستخدمة سياسيا واعلاميا لتفريق المجتمعات من الداخل وزرع الشك كأساس للتحريض النفسي.

ان النقش على جدار أحد المعابد في اليونانية (رأس المعرفة معرفة الذات، لذا فإن أهم معرفة للإنسان هي معرفة نفسه. وقال أردان دوبيك "إن القتال هو الهدف النهائي للجيش، والإنسان هو الأداة الأولى للقتال. فلا يمكن أن يكون هناك شيء منظم بصورة عاقلة في جيش من الجيش... دون معرفة دقيقة بهذه الأداة الأولى: معرفة بالرجل، وبوضعه المعنوي في هذه اللحظة من القتال"¹

رؤية الواقع المتغير " فالإنسان يعيش في عالم متغير، وفي مجتمع له أنظمتها وتراثه وثقافته وعاداته، ويتفاعل دائماً مع البيئة المحيطة به، فهو يتأثر ويؤثر فيها"²

اما يشير له الفيلسوف (ديغول) عن الحرب النفسية: "لكي تنتصر دولة في الحرب عليها أن تشن الحرب النفسية قبل أن تتحرك قواتها في ميدان القتال. وتظل الحرب النفسية تساند هذه القوات حتى تنتهي مهماتها"³

1- Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Encyclopedia of Casualty and Other Figures, 1492-2015. 106. ص.

ويرى الباحث (الحرب النفسية) بالحروب المستدامة الموجهة لصناعة رأي مضاد، أي الحروب الباردة وان انتشار وسائل الاعلام والخطاب الفني اسهم كثيرا في الهيمنة على نوعية الخطاب ارسى قواعد جديدة ومحاذير هيمنة الحروب الناعمة عليها لانها تستهدف جمهور معين للتأثير فكريا، فالحرب النفسية اداة ضد الفكر والحرية والمواطنة لتشويشها وتحريفها، وضد العادات والتقاليد زعزعتها ضرب الهوية والجذور الرصينة، اثاره الشك والتحريض والاحتجاج في نفوس المجتمعات ويأتي ذلك عبر ممارسات منظمة موجهة لتحقيق التأثير في الراي العام ولصناعة راي عام جديد ايديولوجي نفعي في ظل غياب الدور الحقيقي للصحافة الحرة والخطاب المسرحي الذي من شأنها ان يكون المعادل الموضوعي الذي يحرر الراي الجمعي من الاستعمار النفسي الموجه.

قسم الخطاب الراديكالية الموجه الى مراحل تبدأ بالاتي:

- 1 - التحريض الاجتماعي بين الطبقات خطاب كراهية مضمرة.
- 2 - الحجاج في استعمال الخطاب من اجل استمالة الحروب والقتال وأعتمد ذلك على ابعاد عرقية ومذهبية وايديولوجية.
- 3 - الاغراق في بث خطاب التثوير الراديكالي بالمباشر والسلوك الغاضب.
- 4 - السيكلوجية التعبير لصناع الحروب النفسية وتغيير قناعات الراي الجمعي.
- 5 - الاشاعة وتحريف الموضوعات سياق هيمنة على الخطاب الصحفي والفني.
- 6 - دعوات العنف والتطرف والارهاب عبر الدعاية لحدث خطير ممكن ان يحدث للشارع.
- 7 - الهيمنة الثقافية تستخدم راس المال للوصول الى اقرب نقطة في الوعي.
- 8 - الصورة المشوهة وانحراف الحقيقة اداة راديكالية تستخدم كوسيلة لتضليل الراي.



الحرب النفسية البدايات وفلسفة الهيمنة وقيادة الرأي

فلسفة الحرب النفسية: البداية من الاستعمار والهيمنة التي يشنها المستعمر على المستعمرين (معذبو الارض) طبيعة الحرب النفسية التي يشنها المحتل او المستعمر فهي عملية لفرض قواه العقلية والفكرية عليهم بالسيف والحديد بينما الحرب النفسية هي ماكنة تدخل العقل البشري للسيطرة على السلوك والافعال والتعبير بل حتى لتغيير القناعات.

العودة للتاريخ والبدايات نجد طرح في الحرب العالمية (نظرية التآطير) السياسة تقبض على الحكم والدولة اما وسائل الاعلام يقبض على الوعي الجمعي بقوة ويمثل صورة جديدة للتواصل ونافذة للاطلاع على الاحداث والمعلومات بلا حدود حتى دفع الصحافة والفنون المسرحية الى فتح ابواب الاشاعة والحرب نفسية كونها عنصرا مهيمنا جديدا، ولعنا نتحدث عن (نظرية التآطير) كونها بوابة الراديكالية وفنون الالهاء عملية زج المجتمعات تحت رحمة الاشاعة من اجل التصديق ليهمن على الوعي وشوه الصورة عن مسارها الصحيح من اجل الغايات المصالح السياسية.

القول أن نظرية (غوبلز وزير الدعاية الألماني) في ظل سطوة حكم (هتلر)، على العالم مقولته الشهيرة (اكذب ثم اكذب ثم اكذب حتى يصدقك الناس). او اجعل المجتمع امام امرين اما الحرب او البقاء بمعنى لا خيار ثالث الا الهيمنة والاستحواذ ويأتي في بيتك ضيف تقول له هل تريد القهوة ام الشاي فانت تضعه في تآطير يستحيل ان يطلب الضيف منك عصير ليمون.

ما قاله (هتلر) بشأن الاشاعة والتآطير كسلاح فكري موجه "لو كان لدي مائة دولار لصرفت جلها على الدعاية وأبقيت القليل منها للأمر الأخرى" 4

الفكرة من نظرية التآطير وضع الأحداث المهمة والأشخاص في إطار ثابت مع تغييب العوامل التي لا تخدم مصلحة الطرف المتحكم في الإعلام عبر تزييف المعلومات والاحداث عن مسارها والسيطرة على الصحافة والفنون ان تنغلق وفق الحاكم وهيمنته الراديكالية التي تصله مما يقود الجمهور الى اتخاذ حكم مطلق والانسياق الى الفكرة دون

التفكير العميق بما ينسجم مع نظرية التأطير، اذ ان تأثير الحرب النفسية و الإعلام الموجهة على الراي الجمعي خلق نوع عام من فرض الهيمنة في ظل غياب الخطاب المناهض الذي من شأنه تحرير الوعي من سطوة الهيمنة الموجه وليصنع فضاء من التفكير بعيداً عن الحقيقة والموضوعية

الحرب النفسية سلاح خطير ففي بداية الامر كانت الحرب النفسية تستخدم كوسيلة التأثير على الروح المعنوية في الحروب والمعارك، من جهة أخرى يعرف (سكري رفيق) الحرب النفسية بأنها: " الحرب النفسية هي نوع من القتال لا يتجه إلا إلى العدو ولا يسعى إلا إلى القضاء على الأيمان المستقبل بذاته وبثقته بنفسه... وتهدف إلى تحطيم الإرادة الفردية. هدفها أكثر أتساعاً من الدعاية."5

الحرب النفسية والخطاب الموجه الراديكالي عنوان واحد الهيمنة على الراي العام والاستحواذ على السلوك في القرار والراي تهدف تحطيم نفسية المجتمعات بالتأثير على الفكر، فالحرب نفسية تشتت المجتمع وتضعف قراراته وتعمل على احياء الفراغ بينه وبين الحرية والوطن والمبادئ العامة أي المجهول الذي يرتهن على تحديات مجتمعية بعد اثار الحروب. الحرب النفسية والدعاية الراديكالية تستخدم الدول عدة وسائل لبسط سيطرتها النفسية على المجتمعات التي تقع تحت الضغط الاقتصادي وفي ظل غياب التوعية من اطراف مناهضة وفق ايدولوجية رجعية تؤثر على النفسية الاجتماعية فتحتاج الى التحرير النفسي ثم الجمالي.

ظاهرة الحرب النفسية تعد بمثابة دفع الضحية نتيجة الدعاية في المدى الطويل الى النشاط المعارض، أي تحويل الافكار ونشر الاشاعات التأطير والهيمنة منطلق راديكالي يتحرك وفق أيدولوجيات التأثير على الآراء والاتجاهات الوعي في المجتمعات تشهد صراعات سياسية وتحولات ديموغرافية ايدولوجية ووضعاً اقتصادي، اذ تعد كقالب راديكالي يشتغل في عملية انتاج كراهية مضمرة تعمل على ضياع الفرد في المجتمع وتؤثر على الامن الاجتماعي وهذا ما تحرك به (جوزيف غوبلز) وزير الدعاية والاعلام في عهد هتلر، دوراً الترويج للفكر النازي لدى الشعب الألماني بطريقة تسمى الان بـ "البروباغاندا". أي المظلة التي تخيم على الراي العام لتحقيق التعاطف والتصديق للمعلومات الغير مؤكدة توظف راديكاليا لمصالح ايدولوجيات مدفوعة الثمن والحسابات.



الإشارة إلى نظرية (غوبلز) تعد وسيلة نفعية راديكالي في تمرير السياسات الموجهة إعلامياً للسيطرة واحتكار عقول وتأطير الخيارات مسبقاً لتضعه رهن حلقة مفرغة تخدم راديكالية الخطاب عبر التحريض الأيديولوجية، فنظرية التأطير التحديد أي فرض خيارات محددة ضمن إطار معين لإرغام العقل على الاتجاه بأحدها والتسليم الطوعي للرأي الجمعي. في ظل غياب المناهضة الصحفية والخطاب الدرامي المؤثر الذي من شأنه أن يعري ويكشف حقيقة الاجندات التي تغيب الوعي وتجعله مغلوب على أمره بين خيارين أحلاهما مدفوع الثمن.

الاستمالة والتعاطف الأيديولوجي

الاستمالة للوعي أي التركيز على الخوف والكرهية والتفرقة واللعب على العواطف والانفعالات التي تمضي في عملية الاقناع والتأثير مثل مواقف وافكار تنسجم مع الجماعة بعد اخضاع الفرد إلى الهيمنة وغسل الدماغ من طريق الحروب النفسية ليغرق الفرد بالجماعة دون أن يفكر لماذا يتبنى تلك الافكار خاصة وهو لا يعلم حقيقتها ومصدر صحتها لكنه اسير ايديولوجية صنع له التثوير التحفيز على الرفض.

ويرى الباحث الدعاية والاشاعة والنشر تعتمد طريقة الآراء والمعلومات والمواقف والاحداث عبر التوقيت لأشغال الرأي الجمعي في قضايا خارج مفهوم الاصل من شأنها أن تؤسس إلى هيمنة تعتمد التشتيب والتشكيك للرأي الجمعي. قضايا التعبير والاراد بالتناقضات يتم تجاوز القيم والأصول والأعراف والتقاليد السائدة لتمضي في عملية مسح للهوية كهدف لتحقيق اهداف اعمق. لذلك الباحث يرى الحرب النفسية والخطاب الموجه تحرض الفرد على الجماعة او تزرع صور ايديولوجية مشوهه تمهيدا لتضليل واستعمار الرأي فالغاية الملحة ايجاد بدائل عن الخطاب المضممر من طريق صناعة خطابا صحفيا ودراميا مسؤوليته تحرير الوعي من الهيمنة.

فالحرب النفسية حرب غير تقليدية لا تستخدم سلاحا بل هي حرب ضد النفوس والمعنويات لتحقيق الهزيمة الداخلية للفرد في المجتمع بعد ما انتقلت الحروب من القتال المباشر إلى القتال الفكري الراديكالية الموجه وهو الاخطر كسلاح فكري يحاول تفكيك المجتمعات عن الاصل والقيم المثلى. إذ نرى الحروب النفسية تصنع الكراهية لضرب الامن

الفكري للمجتمعي غايتها وماهية أيديولوجياتها ضد المجتمعات، فهي حرب يخوضها جيش الالكتروني فكرية تصنع الفراغ للفرد العربي ولتحطيم ذلك لابد من ظهور تيار جديد جمالي صحفي يعمل على المناهضة المعنوية.

المسرح الملحمي والمشروع الثقافي المناهض

(برشت Berthold Brecht) المسرح السياسي يسعى إلى الولوج في عقلية المتلقي لاكتشاف طرق جديدة عبر العرض المسرحي تحريضه وتثويره نوع آخر من أنواع التمرد القائم ضد كل ما هو تقليدي ومألوف في سياسة الهيمنة.

(فبرشت) يتناول نصوص التراث المسرحي بالمعالجة المسرحية، رغبة منه في إخضاعها للتغريب للتغريب ليرى نفسه من عمليات تغيب الوعي وفي العروض المسرحية الملحمية، يلجأ إلى كثير من الوسائل لإحداث التغريب الذي يفسر ما هو كائن وما يجب أن يكون، وللاقترب أكثر من مسرح (برشت) السياسي، لا بد من النظر الى مفهوم (الديالكتيك)، باعتباره المحرك الرئيس لجميع أفكاره وأعماله الموجهه، (برشت)، يخدم عملية صقل الوعي، من خلال استخدامه لعملية التغريب، وتأرخة الأحداث لاعادة انتاج مقاربة للمتلقي الالمانى، حتى يكون واعيا بأحداث وجوده الاجتماعي في ظل التحولات الراديكالية القائمة، وممارسة النقد المباشر من أجل تغيير هذا الوجود للوصول إلى أهداف الثورة الاجتماعية⁶ يرى (برشت) ضرورة الخلاص من الهيمنة واستعمار العقول هو الذهاب الى ان يجمع امامه صورتين في آن واحد الصورة المسرحية وصورة المجتمع أي ان المتلقي يجب ان يفكر ولا يتعاطف. هذه العلاقة الجديدة بين المتلقي والمسرح والمجتمع هي التي اوحت للمصطلح الملحمي لمسرحه للتفريق بينه وبين المسرح الدرامي، وبذلك فان المتلقي يجب ان يؤدي دورا فاعلا في العرض المسرحي وان يبحث موقفا نقديا لما يرى ويسمع، ومخاطبة عقل المتلقي وليس مشاعره، لان المتلقي قابل للتغيير باستمرار⁷. اما المصطلحات التي استخدمها كالمسرح الملحمي فهي ليست عقائد شكلية او موجات موجهه بل هي سياسة لتحرير الوعي واعادة انتاج وعي جديد اي مراحل تحريضية لا تذهب الى الغاء الدراما بل صناعة معالج جمالي فكري مع المتلقي من طريق التحريض بالاحتجاج الايديولوجي.



فجاء بنصوص (برشت) ملحمية سياسية ذات هدف مناهض تركة فلسفة الفن للفن وانما الفن لتحرير الوعي الاجتماعي ويكون للناس كخطاب مباشر يبني من خلالها العلاقات المتغيرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم يحدث الصدمة الا وهي الانتباه للمحيط الاجتماعي من مخاطر كثيرة قد تهب الى حرب نفسية تفكك المجتمع اذ هي فتورة فنية وتصدي من خلال التوعية والتنقيف. فوظيفة المسرح لا تشمل تصوير الاوضاع غير الطبيعية، بل اضافة الاوضاع الطبيعية في العالم 8

يرى الباحث إن المسرح الراديكالية — (برشت) كان يتسم بالثورة على تناقضات المجتمع وعلى سياسة الترهيب والخوف، وكانت كتاباته التي تتفجر أسئلة عن واقع الإنسان وحقائق المجتمع، تؤدي لتحريك التفكير وجذب القارئ، إلى حلبة الصراع الدرامي والمساهمة في إصدار الأحكام والحلول فكرية وجمالية مناهضة.

ويرى الباحث ان تحقيق الجمالية الثورية لتحرير الوعي من الهيمنة الثقافية الموجهة تحتاج ان تخضع الى نظرية وخطاب مباشر للوصول الى جماليات فلسفية وفكرية تشكل فرضيات العرض المسرحي الثوري.

ادناه مخطط طرق صناعة الفعل المناهض لتحرير الراي الجمعي في خطاب

المسرح السياسي المناهض وكانت على الشكل الاتي:

الاحتجاج الجمالي لتحرير الراي الجمعي	الهيمنة الراديكالية
1 - خطاب تحريضي يعمل على الولوج في عقلية المتلقي للاحتجاج ضد الهيمنة.	1 - المشكلات السياسية والصراعات الداخلية فعل لتزييف الحقائق
2 - يستخدم العرض حالة من المواقف الايديولوجية المشحونة بالشكل الثوري المناهض	2 - (الديالكتيك) الجدل، محاولة الوصول إلى الحقيقة الفراغ بين الحرية والعبودية
3 - النص الملحمي السياسي يقدم نوع من أنواع التمرد ضد كل خطاب راديكالي.	3 - صراع اقطاب مع صراع جدلي يسعى للسيطرة والاستحواذ على الراي الجمعي
4 - العرض يشغل على معالجة الاحداث السياسية والاجتماعية الانية	4 - الهيمنة الراس مالية تهيمن على سلوكيات المجتمعات القوية
5 - التغريب والاغتراب عوامل جمالية فكرية لإعادة كشف سياسة ضرب الهوية الداخلية للمجتمعات	5 - قيادة الراي بوابة لضرب المبادئ الرصينة في المجتمعات المتماسكة
6 - المسرح السياسي والملحمي ومسرح الشارع يفترض اليقظة والحذر ليحرر العقل من الادلجة السياسية الموجه.	6 - الرجعية في خطاب السلطة ونفوذ الدكتاتورية الى العمق الثقافي عبر الهيمنة على وسائل الاعلام والخطاب الفني

معايير البحث

- 1 - الخطاب الراديكالي دخل من فن الالهاء لأشغال المجتمعات في احداث ثانوية بعد فرض الهيمنة الفكرية لتساهم في انحراف الوعي الجمعي لغايات نفعية واستمالة الراي الى التفكيك وعدم التوحد
- 2 - استعلاء خطاب الكراهية بديل الوطنية في الاعلام الموجه والفن المهين عليه كصورة لغياب عناصر المناهضة الفكرية للخطاب الراديكالي.
- 3 - انخفاض منسوب الوعي عبر الهيمنة المفرطة للخطاب الموجه بعد نشر العنف والصراعات في المجتمعات كمنطلق لإدارة الوعي حتى ضاع الخطاب المناهض في زحمة الهجمات الاعلامية الراديكالية.
- 4 - الحرب النفسية الحروب الباردة الناعمة تستهدف جمهور معين للتأثير عليه فكريا لتشويشه الوعي وضرب الهوية الوطنية.
- 5 - الأخبار والتقارير المؤدلجة في الحملات الاعلامية ساهمت كثيرا في اشاعة الحرب النفسية.
- 6 - المنصات الراديكالية صنعت فضاء جديد للهيمنة الثقافية من طريق اجندات تتخادم ايدولوجية لتفكيك الامن الفكري عبر لغة الفوضى بديل الامن والاستقرار للراي العام.
- 7 - الخطاب الدرامي والصحفي كمشروع مناهض لتحرير الوعي ينغلق تحت الهيمنة الراديكالية.

اجراءات البحث

اولا : مجتمع البحث

حدد مجتمع البحث بناءً على ما جاء في حدود البحث اثر الخطاب الراديكالي الموجه على طروحات الاعلام المحلي والخطاب الدرامي، وبناءً على ما يتفق مع مريدات البحث وموضوعه،



فقد تبين ان مجتمع البحث يتكون من برنامج سياسي ومتحدثين وخطاب درامي مناھض في العراق مع قراءة عينة من المسرح العراقي لتوضيح المناھضة واثر الهيمنة الراديكالية.

ثانيا: منهج البحث

أعتمد الباحث المنهج الوصفي في تحليل عينة البحث

ثالثا::طرائق البحث

اعتمد الباحث الطرائق التالية

- 1 - اعتمد الباحث على الطريقة التاريخية الاستقصائية في الاطار النظري
- 2 - الطريقة الاستنباطية والتحليل الضمني في تحليل عينة البحث

رابعا : أداة البحث :-

- لغرض رصد المعلومات في اطار البحث والتحليل اعتمد الباحث على ما يلي:
- 1 - ما أسفر عنه الإطار النظري من مؤشرات.
 - 2 - الملاحظة المباشرة : قام الباحث بتحليل عينات البحث على وفق متابعة الشخصية كون الباحث من العالميين في المجال الصحفي.

خامسا: طريقة اختيار عينة البحث

اختيرت العينات بشكل قصدي وقد اختار الباحث العينات للتحليل من حيث انسجام الخطاب مع اطار البحث في موقع فيس بوك تحديدا وجاء الاختيار على الشكل الآتي: (برنامج بوضوح قناة زاكروس وقناة العهد المتحدث السياسي احمد عبد الصمد) ومسرحية (في قلب الحدث) للمخرج مهند هادي عام 2008 كنموذج من الهيمنة الراديكالية

سادسا: عينة البحث

اختار الباحث العينة القصدية التي تسير باتجاه تحقيق هدف البحث، فكانت عينة البحث على الشكل الاتي:

1. قناة العهد 2. قناة زاكروس 3. مسرحية في قلب الحدث

عينة رقم (1) قناة العهد الفضائية المحلل السياسي احمد عبد السادة

تاريخ العرض / 2021/2/1/

الخطاب الاعلامي الدرامي وفن التصعيد



الخطاب الاعلامي الدرامي يعتمد على اساليب التصعيد على وفق الحدث خاصة ما يشغل الشارع العراقي العزف على الوتر الطائفي او الرجعي في استمالة مشاعر الناس لغايات وراءها اجندة مدفوعة الثمن تحاول رصد التوقيت الذي يساهم في الاحتجاج والتحريض كسبيل لتمرير الافكار التي من شأنها ان تحقق التأثير السلبي عند الراي العام العراقي عبر استضافة محتوى درامي موجه يخدم بنية الخطاب الايديولوجي للمؤسسة الاعلامية او عبر قنوات استضافة محللين او شخصيات تحاول تمرير خطاب راديكالي مدفوع الثمن الذي يستهدف فئة اجتماعية دون غيرها.

ولعل ما نشر من حلقة تلفزيونية لقناة العهد الفضائية والتي استضافة الكاتب احمد عبد السادة الذي تحدث عن الدفع الحاصل من قبل شخصيات في محافظة الانبار حيث اشار من خلال الخطاب الموجه جملة من الرسائل التحريضية بعنوان استهداف مكون اجتماعي دون غيرها والدفع في ان تكون التظاهرات في مناطق ومدن الوسط والجنوب محاولة لكيل التهم وصناعة فجوة راديكالية بين ابناء البلد الواحد، حيث دار النقاش حول نقطة الاحتجاج والتحريض ما يؤشر على الاصرار لانتاج رسائل عكسية للطرف المراد التأثير عليه وزجه في الصراع السياسي.



المحتوى الاعلامي الموجه يحمل عناوين مؤدجة لتفكيك القناعات واستبدالها بقضايا فرعية لتكون هي المركز بدل الهامش والعزف علة ترسيخها من خلال الهيمنة الايديولوجية وهذا ما سعت عليه قناة العهد عبر استضافة الكثير من الشخصيات التي تنسجم مع خطابها الراديكالي في فلسفة انتاج الاحتجاج من طريق الهوية الفرعية للمجتمع المذهبية او القومية.

يرى الباحث الضرورة في تفكيك شفرات الخطاب الراديكالي الذي يساهم في انتاج صراعات داخلية تسهم في تفكيك المجتمعات حيث ان لغة الحوار ولغة الجسد تحمل مضمونا راديكالية يسعى الى صناعة محتوى من شأنه ان يحقق جدل اجتماعي من خلال فتح المجال لتغليف صورة الخير والشر واستبدالها في صراعات مثل الوطنية واللاوطنية.



عينة رقم (2) قناة زاكروس الفضائية برنامج بوضوح مقدم البرنامج محمد جبار الخطاب الاعلامي الدرامي وفن التصعيد



مضامين انتاج المعنى تدخل في فضاء العناوين الايديولوجية التي تفتح باب الجدل عبر تحديد هوية الجهة التي تساهم في صناعة المحتوى الراديكالي باستخدام العنوان

المباشر بعد انشاء (سيجي) شريط العنوان، حيث ما ظهر في برنامج بوضوح مؤشر على انتاج الصراع المذهبي من طريق تسليط الضوء على مناطق وشخصيات محددة مستهدفة في فضاء الاعلام والعمل على فلسفة التثوير ضد ما يسمى حكم المكون حيث ان التركيز العام يستهدف جهة دون غيرها ولعل استضافة عبد الستار دليل على تصدير خطاب درامي يؤسس الى مرجعية واحدة هي التحريض الاجتماعي على النظام السياسي دون الاشارة الى اخطاء الجميع، اذ ساهم حوار الحلقة في صناعة محتوى يهاجم بالمشكلات دون اعطاء الحلول فهي فلسفة جديدة تسعى الى ترسيخ الرفض في المجتمع العراقي من طريق البحث عن الهويات الفرعية وترك الاصل الهوية الوطنية. حوار درامي يطلق الاتهامات والاحكام ويدعوا الجماهير الى الثورة ضد مذهب محدد دون غيره ومنطقة محددة دون غيرها للوصول الى الغزو الفكري والمراد الهيمنة الى الراي الجمعي بعد التصديق بالراديكالية المغلفة بالأعلام.

بنية الخطاب الدرامي تشترك كثيرا من الصراع في الدراما من حيث التعبئة السياسية التي تسهم في السيطرة على العاطفة والعقل للمتلقى الذي يندمج في عملية الصراع ويتفاعل من تصاعد الخطاب داخل المسرح، فالاعلام ليس ببعيد عن تلك الفرضيات التي تدخل من شبك الهيمنة الفكرية.

- اشتركت القنوات الموجهة الأيديولوجية في محاور رجعية تمثلت على الشكل الآتي:
- 1 - استعلاء لغة الكراهية في مضامين الحوار الساخن ودعوتها الى التحفيز الفيزيولوجي للراي الجمعي الاجتماعي
 - 2 - التصعيد الأيديولوجي الذي يستهدف الهويات الفرعية المذهبية والتحشيد الفكري لتشويه الانتماء الوطني للجغرافية.
 - 3 - الاشاعة والدعاية ضد الامن الاجتماعي عبر أيديولوجيات بمحتوى مركز لتحقيق استعمار لأكثر عدد ممكن من المواطنين فكريا وعاطفيا
 - 4 - الهيمنة لتعميق الهوية بين المجتمع والنظام العام بعد استغلالها للحس الوطني وغياب الدور الرقابي والمعالج لها.
 - 5 - غالبية الطروحات الصحفية والدرامية تغرف في الراديكالية من خلال اصحاب المحتوى اذ طغى عليها البعد التحريضي والاحتجاجي من اجل تحفيز الثورة.



خامسا: تحليل العينات

1 - مسرحية (في قلب الحدث) للمخرج مهند هادي_ بغداد_ المسرح الوطني مسرحية (في قلب الحدث):

طاقم العمل المسرحي: سينوغرافيا العرض (مهند هادي)

الممثلين: فلاح ابراهيم / بدور فرج بائع الجرائد. الاء نجم / بدور الزوجة الهاربة من الزوج/ سمر قحطان / بدور المشرد في شوارع بغداد / مهند هادي / بدور شخصية الشر يوم الاثنين السادسة مساءً بغداد المسرح الوطني يوم 2009 / 11 / 6

تحليل العينة: مسرحية (في قلب الحدث):

حالت العينة الى مستويين: الاول (المنظومة السمعية) والثانية (المنظومة البصرية)، بهدف تضمين وتغطية جميع مرتكزات الاطار النظري، لتحليل العينة داخل المنظومتين والبحث عن فرضيات الاحتجاج في مسرحية (في قلب الحدث) للمخرج العراقي (مهند هادي).

المنظومة السمعية

صفارة اذار وصراخ وعويل من لحظة الانفجار مدخل العرض، منذ اللحظة الاولى الفوضى والعنف المجتمعي بتقديم الضجيج الصاخب والهرج الذي يسود البيئة العراقية. بنية النداء الاحتجاجي يُعبر عن حالات الفزع من التفجيرات والرصاص وصفارات الانذار التي صنعت ضجيج بقالب سمعي اتخذ من قوة انفجار المركز في الحدث المأساوي العراقي، الاحتجاج السمعي في مسرحية (في قلب الحدث) قدم الحرب والعنف والاساءة اليومية للإنسان العراقي فلم يتوقف افتتاح العرض عند النقطة الاولى دون ان يترك الفوضى من خلال الزمان والمكان الافتراضي، حتى استغرق استعراض الفوضى اكثر من ثلاث دقائق، لذلك عمد (مهند هادي) انتاج القلق والهلع والفوضى في ساحة التلقي ببناء الاحتجاج من الم الموتى في شوارع بغداد مصوراً واقعنا اليومي بمشاهد العنف والمأساة والالم.

وهنا يجد الباحث ان المرتكز الاول في التحليل الذي يشير على تقديم الاحتجاج السمعي عن طريق استغلال المشكلات السياسية والصراعات في البنية العراقية تمثل ذلك ببناء احتجاجي تعبوي من خلال المسرح ولان نص مسرحي (في قلب الحدث) كان مهتم بالوصول من طريق المنطوق اللفظي الى الولوج في عقلية المتلقي بهدف الاحتجاج والتثوير فكان النص عبارة عن ترددات سمعية المراد منها أيقاظ المتلقي عما يحدث في الشارع العراقي.

وعلى سبيل المثال هناك تداخل سمعي اوجده (المخرج) بين الفوضى والصمت لإنتاج معاني واشكال سريعة تصل الى المتلقي، لتصور له لحظة الشؤم والمأساة في الواقع العراقي، ونجد عند لحظة دخول هذا الشؤم او صانع الموت لشخصية (مهند هادي) في العرض المسرحي الذي يرتدي الزي (الاصفر) ثم العودة بالصمت الى الفوضى بأصوات وضجيج السيارات الاسعاف وسيارات الشرطة مع كثافة اصوات الانفجارات والعيارات النارية.

انتج (المخرج) من حجم هذه الاصوات صمت مطبق وعنف تحريضي حتى لحظة انفجار المركز ليتحول العرض الى فوضى سمعية من طريق العويل والصراخ باستخدام لحظة الانتقال بالتعبير اللفظي (صوت المقابر) وموسيقى تصويرية مفادها البكاء والعويل، حتى لحظة احتجاج صوت الممثل (فلاح ابراهيم) عندما قال محتجاً (لك لك لك صارت صدك) بتردد نغمي متذبذب يوحي الى حجم العنف والمأساة في بغداد جراء العمليات الارهابية عند لحظة كل تفجير، في المقابل المنطوق الاحتجاجي عند (سمر قحطان) يردد هو الاخر (ليش هو شنو الي صار) تردد صوتي ينتج عدم الوعي بالفوضى والدمار في العراق، أي احتجاج بالاغتراب والمجهول من خلال تعنيف النفس العراقية، المعذبة من ويلات الحروب والدمار.

(شكو وشمدريني منو انعدم) هذا الصوت المباشر لفن الخطابة المسرحية جاء واضحاً للحظة التحول بحوار (يمكن صار انفجار) اشارة الممثل بصوت عال نحن في مجتمع مدر انسانياً وقيماً كل ما فينا مفخخ دلالة على اشتغال المخرج للمنظومة السمعية (في منطقة اللا وعي واللا شعور) ليفترض العنف العراقي بمناطقية التأويل والافتراض فهي عملية توليد لحظات جديدة ثم موت هذه اللحظات لإنتاج صراع درامي.

يرى الباحث ان التداخل الواضح بفرضية انتاج لحظات بين (الموت والصمت) جاءت من دواعي الانفجارات وقوة الاصوات والاحتجاج وهي ذات الوقت تمثل عملية نشر شحنات كهربائية لأيقاظ واستفزاز المتلقي، فقد اسهمت في التواصل مع العرض المسرحي وبعبارة ادق عند لحظة الحوار الملفوظ (نحن موتى لا احياء / ضحك / صراخ) هذا التداخل الهستيري الدموي انتج الاحتجاج بين الرفض والصراع والدليل على ذلك تكرار مفردات (عبوة حزام ناسف سيارة مفخخة ناس تموت بالجملة) هذا هو صراخ العرض المسرحي باحتجاج واضح اراد ايصال رسالة نحن الاحياء موتى بلا حياة مع الضحك والصراخ والصخب الذي ساد العرض استفزازاً وشكل نقطة اشتغال بين الوعي واللا وعي والاتصال هل ما موجود موجود اما نحن نطم.

وهناك فرضية سمعية جديدة قدمها المخرج (مهند هادي) هي التضاد والتناظر بين الحوار الموجود المرسل في ساحة التلقي وبين الحوار المباشر للممثلين فهي مخاطبة العاطفة لفظياً وارسال اشارات ورموز لإيقاظ عقل المتلقي ليحتج باستفزاز مستمر ومتواتر في المنظومة السمعية على مدار العرض المسرحي (بائع الجرائد، المرأة الهاربة من الزوج، المشرد في شوارع بغداد هم ضحايا الواقع العراقي والمتلقي ايضا جزء لا يتجزأ من العرض) هذه الشخصيات عبارة عن صور واشكال ونداءات احتجاجية جاءت كرد فعل طبيعي بسبب الاعمال الارهابية والسياسية وتخلل البنية المجتمعية في العراقي. صراع الشارع العراقي بين انتاج (المقدس السياسي) عند ذاك وهذا في المجتمع، كان احتجاج واضح باللعب بين الشخصيات باتهام البعض، رسالة واقعية مباشرة قدمها العرض لمن يموت يومياً في الشارع وهو مازال يمجّد قائد الضرورة ويعبد المقدس السياسي (شيعياً أو سني) فراح المنطوق السمعي، ببث رسالة لساحة التلقي (هل نتقاتل بيننا ونحن نموت في الانفجار يوميا ونضيع بين المقدس والارهابي السياسي معاً).

ما عن قراءة الجرائد داخل المشهد المسرحي كان نوع من الفوضى جرائد تحمل عناوين الموت من خلال تكرار على لسان الممثلين تعدد الانفجارات داخل بغداد وبين عدم تصديق هذه العناوين بعدد المفارقة بين الواقع والحقيقة حديث عن موت الانسان العراقي المتكرر بلا عنوان. ثم لحظة التحول المتكرر من صمت وموسيقى يتحول الاداء والشكل باستخدام علامات التحريض والاتهام بحوار الممثل (سمر قحطان)، (منو منكم امريكي) الاحتجاج هذا هل تغيرت المفاهيم والقيم ولماذا لا نؤمن بعرقيتنا.

(هو اكو واحد يفجر نفسه حتى يقتل الاخرين) لم يكن العرض يخاطب التلقي الموجود فقط وانما يبعث رسائل لم نخرط بهذا المجال يقتل بالعراقيين دون ذنب من منهم منوم بالقتل والدمار ولأنها مراحل للغسيل العقلي للإنسان العراقي تصدى العرض لتفكيك هذه الحالات ولماذا تكاثرت عراقيا، بعبارات منطوقة منها (ليش الاخ يقتل اخو ليش الطفل يذبح ليش الناس تموت بشوارع بغداد) ومن هذه الحوارات الانفرادية اتخذ العرض موقفا أيديولوجيا بالاحتجاج التحريضي رفض هذه الممارسات اليومية في العراق. وهي معالجة اخراجية للوجع العراقي اليومي.

معالجة حالات المنع (التابو) بين المجتمعات مما زادة من ارتفاع العنف والاحتجاج بحوار الممثلة (الاء نجم) (ليج لطلعين لا طبين وين راичه وين جاية) صراخ النفس المتواتر داخل نظام الشخصية أي الاضطهاد المجتمعي وهي ثورة على القيم الزائفة التي دمرت بنية المجتمع بالمنوع والحرام اليومي.

بسبب حالة الاهتزاز بالمجتمع والخراب السائد في الحياة العراقية. مما انتج العرض صناعة بين الخيال وبين الواقع المر بطريقة فنية جمالية اعاد انتاج صور جديدة عندما استخدم الخطاب الاعلامي بتغير المصطلحات نحن (قتلى او موتى).

المنظومة البصرية

الشكل البصري الاول اتخذ موقفاً احتجاجياً بالحركة المتباعدة والمتقاطعة داخل الحيز المكاني للعرض المسرحي جاء هذا بالاستخدام الامثل بطرح فرضية اشتغال نظام جديد عبر تعدد المستويات باستخدام شكل عبارة عن الواح خشبية تشكل مساحات المشهد البصري بانعكاساتها مع الضوء والحركة (الكتل الكونكريتية) المتقاطعة داخل فضاءات المسرح والتي شكلت الحيز المكاني والزمني للفراغ والشكل ولان التعدد الحركي التشكيلي بين عناصر العرض المسرحي ومنها حركة الممثل فهذه المساحات المتقاربة والمتباعدة والمتناقضة بشكلها البصري شكلت بعداً جمالياً من طريق الافتراض الاحتجاجي للرؤيا الخراجية عند (مهند هادي) حاول ان يشكل منظومة بصرية تستند على المواقف الجمالية المتناقضة أيديولوجيا باستخدام اشكال هندسية توحي انها (صبات كونكريتية) كعلامة دالة على انها واحدة من القطوعات التي دمرت حياة العراقيين فهي تعرقل وتقسّم



المناطق الى دويلات متفرقة ومتنازعة بفعل الانهيار الامني وعدم الاستقرار غير التقارب والتباعد بين الخطوط المزدوجة في المنظومة البصرية.

ان مجرد افتراض منظومة بصرية تقوم على لحظة الانتقال المتواترة من الظلمة والضوء في انتاج المشهد المسرحي كانت مغايرة جديدة من حيث الفرضية الاخراجية والتي غيرت قواعد اللعب في العرض المسرحي، كل مشهد بصري متفرق منعزل من حيث التكوين، ولان استخدام حالة الانفجار في التكوين اللوني والضوئي بتشكيل مستطيل اضاءة لعزل المسرح بين الظلمة ومساحة الوجود العراقي في خطوط مستقيمة تحصر الضوء بين الشدة والقوة لحظات تغير المواقع بين الحياة والموت فهي عزلة تشتغل عند لحظة التحول مع الانعكاس والانكسار للفعل والصراع الدرامي مستغلاً العلاقة المتداخلة بين الظل والضوء داخل المستقيم الواحد مع ثبات الضوء في اوقات متباعدة وتحرك العناصر الاخرى من لحظة دخول الظلمة الى الضوء أي تردد الوجود الى داخل مساحة الضوء فهي بمثابة عملية اشتغال مكاني بعدم المغادرة أي مغادرة الوجود العراقي فنجد ان التحرك البصري بأجساد الممثلين من نقطة الظلمة الى الضوء هي نقطة الحفاظ على نقطة التشكيل للفراغ الاول لصراع الدرامي فهو نوع من الاحتجاج السوري قد اسهم بتحول المشاهد من نقطة الصفر الى نقطة الانطلاق ثم العودة الى المركز.

عمد (مهند هادي) على استغلال (صبات الكونكريتية) بعملية اشتغاليه تفتح المجال لتكوينات المشهد عبر ما يسمى (سلايد) أي حركات التداخل والتقاطع لتشكل صورة تفسح المجال للتأويل فهي صور رمزية مشفرة تفسح المجال للقراءة والتأويل، من خلال تحول الصورة الثابتة الى متحركة بالاستمرار بفعل الممثل والعناصر الاخرى مرة بالثبات والثاني بالإزاحة أي تحول من الهامش الى المركز والعكس، ليتحقق الفعل الدرامي الاحتجاجي من طريق الشكل وتكوينات الصورة المتجددة بفعل الموقف المشهدي للصورة والحدث.

ومن منتصف العرض بات الشكل (الكونكريتي) هو الصانع الوحيد لفضاء المسرح من خلال استخدامه (سلايد) فهو يقطع الاحداث والمواقف بين فعل الحركة البصرية بالذهاب والاياب تشكيل وتكوين حركة وضوء في ولادة لحظات افتراضية تتجدد مع حركة الممثل والضوء لتشكل صورياً من خلال الفراغات والمجسمات المشهدية مع كل حدث غير انها بمثابة ابواب للحياة العراقية التي فتحت الوجود للعراقيين ونجد من خلال الحوار

الانفرادي تتحرك الاشياء داخل نقطة الاداء التمثيلي مع سرد الاحداث والشكل يتغير بالتباعد والتقارب مع ثبات الاداء عند الممثل لتخلق صورة مضطربة صادمة اثناء فعل التشكيل والتكون وهذا التنوع خلق حالة من الجمال التكويني بالسينوغرافية. وهكذا استمر الحوار لكل شخصية تكون (الصبوات الكونكريتية) هي عامل صناعة المشهد وبتحويل هذه الصبات مرة الى ابواب ومرة بيت صغير ومرة سجن ومرة اخرى فوضى واخرى غرفة نوم فهي اشكال صنعت الصورة الاحتجاجية المتجددة بفعل الاستعمال الحديث بمنظومة رسم الصورة المسرحية ولذلك تعتبر مسرحية (في قلب الحدث) واحدة من العروض المسرحية الاحتجاجية التي حاولت ان تقدم المعالجة البصرية والسمعية لتقديم العرض المسرحي الاحتجاجي فكل ما قدم في هذه المسرحية كان نداء تحريضي بسبب الواقع العراقي المعاش وهي صفارة انذار وإيقاظ لتثوير المتلقي من حالة الفرع المتراكم في العراق.

النتائج

- 1 - ايدولوجيا الاعلام الموجه ساهمت بشكل سلبي على تغييب الوعي الاجتماعي.
- 2 - طغى خطاب الكراهية على القنوات التحريضية من حيث نشر الاخبار والاكاذيب ذات البعد الاحادي لضرب الهوية الوطنية والعزف على الوتر المذهبي كجوابة راديكالية.
- 3 - تشترك القنوات في الهيمنة الفكري التي تسعى الى اثاره التحريض والاحتجاج والدفع باتجاه التحشيد لتحقيق الفوضى عبر الصدام والصراع الراديكالي.
- 4 - الرجعية الصحفية الغير مهنية في تداول الاخبار والموضوعات يكشف عن مؤامرة نفسية تأخذ من التحريض اداة لاستعمار العقول خدمة لأجندات مكشوفة.
- 5 - الخطاب الدرامي المناهض وقع في استخدام العبارات التي تساهم في الاحتجاج عبر استمالة الراي الجمعي لقضية اجتماعية لها ابعاد سياسية ودينية.
- 6 - للخطاب الدرامي المسرحي اثر بالغ في تحرير الوعي الاجتماعي دورا فاعل في عملية اجهاض المشاريع المواجهة الناعمة وتحقيق مناعة فكرية للمجتمع عبر الدراما.



- 7 - اثر خطاب الكراهية في وسائل الاعلام والخطاب المسرحي على الراي الجمعي من حيث تضليل الحقيقة واستبدالها بأكاذيب
- 8 - وظف المخرج العراقي الخطاب المسرحي من خلال صراع التناقضات السياسية والاجتماعية، رسالة تهدف الى الولوج في عقلية المتلقي لصناعة التحريض والرفض من الواقع العراقي.
- 9 - العرض المسرحي العراقي ينتمي الى العودة الى الاصل بتثوير الجمهور جسديا حسب مفهوم ما بعد الحداثة بالاغتراب والغور بالمجهول.

الهوامش

1. أردان دوبيك، (1999)، الحرب النفسية، (الجزائر، دار الحكمة) ص13.
2. نصر صلاح، (1988)، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1 (القاهرة:، الوطن العربي)، ص71
3. (مجلة الدفاع، 1988، ص7).
4. أحمد عبد الحمان العرفج، (2012)، التيسير في مفهوم نظرية التأطير، (بيروت: صحيفة المدينة، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر)، ص22
5. . سكري رفيق، (1991)، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، جروس برس، (طرابلس، لبنان)، ص147
6. عدنان رشيد، (1988)، مسرح يرشت،، (بيروت: دار النهضة العربية بدون طبعة)، ص90
7. عبد القادر لقط، (1978)، من فنون الادب المسرحية، (بيروت: دار النهضة العربية)، ص271
8. مقار شفيق، (1972)، دراسات في الادب الاوربي المعاصر، (بغداد: سلسلة الكتب الحديثة، العدد (43)، مطبعة الادب البغدادية)، ص144
9. حسين التكمة جي، (2011)، نظريات الاخراج، (بغداد: دار المصادر)، ص70

المصادر والمراجع

1. أردان دوبيك، (1999)، الحرب النفسية، (الجزائر، دار الحكمة)
2. نصر صلاح، (1988)، الحرب النفسية، معركة الكلمة والمعتقد، ج 1 (القاهرة:، الوطن العربي)
3. (مجلة الدفاع، 1988، ص7).
4. أحمد عبد الحمان العرفج، (2012)، التيسير في مفهوم نظرية التأطير، (بيروت: صحيفة المدينة، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر).

5. . سكري رفيق،(1991)، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، جروس برس، (طرابلس، لبنان).
6. . عدنان رشيد،(1988)، مسرح برشت (بيروت: دار النهضة العربية بدون طبعة).
7. . عبد القادر لقط،(1978)، من فنون الادب المسرحية، (بيروت: دار النهضة العربية).
8. . مقار شفيق،(1972)، دراسات في الادب الاوربي المعاصر، (بغداد: سلسلة الكتب الحديثة، العدد (43) ،مطبعة الادب البغدادية).
9. . حسين التكمة جي،(2011)، نظريات الاخراج، (بغداد: دار المصادر).





اعتماد التحسين المستمر لتحقيق النجاح الاستراتيجي
دراسة تحليلية لأراء عينة لقيادات الادارة العليا
في المنظمات الفندقية الدرجة الممتازة (Deluxe)
في مدينة بغداد

م. د. يسرى محمد حسين

الجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياحية, بغداد \ العراق

Adopting Continuous Improvement
to Achieve Strategic Success
Analytical Study of the Views of the Leadership
Sample of the Senior Management in the Deluxe
Hotel Organizations in Baghdad City

Lect. Dr. Yasrah Mohamed Hussain

Al-Mustansiriyah University - College of Tourism Sciences, Baghdad / Iraq

Yasrah.mohamed18@uomustansiriyah.edu.iSq



المستخلص

يهدف البحث الى تحديد وتشخيص ابعاد التحسين المستمر وأبعاد تحقيق النجاح الاستراتيجي مع بيان مدى اثر العلاقة بينهما في المنظمات الفندقية للدرجة الممتازة (Delux) في مدينة بغداد، وقد صيغت مشكلة البحث بعدة تساؤلات ركزت على العلاقة بين متغيرات البحث، واستند البحث على فرضية معينة تم اخضاعها لاختبارات وذلك بهدف اثبات مدى صحتها، واتبع البحث منهجية التحليل الوصفي، وقد شمل البحث شريحة من الإدارة العليا في المنظمات الفندقية للدرجة الممتازة لمدينة بغداد والمكونة من (80) مديرا، حيث تم استرجاعها جميعا، وبعد استخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS) تم لتوصل الى نتائج عدة ومنها: ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين متغيرات البحث (التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي) وكانت النتائج متطابقة مع الفرضية وتوصل البحث ايضا الى عدد من التوصيات، وكان من اهمها: ضرورة وضع برامج تطبيقية للتحسين المستمر مع العمل والتأكيد على نشر مفهوم ثقافة التحسين المستمر.

الكلمات المفتاحية: التحسين المستمر، النجاح الاستراتيجي.



Abstract

The research aims to identify and diagnose the dimensions of continuous improvement and the dimensions of achieving strategic success with an indication of the impact of their relationship in the hotel organizations to the degree of excellent (Deluxe) in the city of Baghdad, has been formulated the problem of research several questions focused on the relationship between the variables of research, and the research was based on a certain hypothesis was subjected The research included methodology of descriptive analysis, the research included a segment of senior management in hotel organizations for the excellent degree of the city of Baghdad, consisting of (80) managers, where they were all retrieved, and after the use of statistical program ready (SPSS) Several conclusions were reached including: that there is a statistically significant relationship between the variables of research (continuous improvement and achieving strategic success) and the results are identical with the hypothesis and the research also reached a number of recommendations, the most important of which was: the need to develop practical programs for continuous improvement with work and emphasize the dissemination of the concept A culture of continuous improvement.

Keywords : Continuous Improvement, Strategic Success.



المقدمة

ظهر الاهتمام المتزايد بادراك اهمية بعد التحسين المستمر في العصر الحالي الذي بدأ يأخذ ابعادا عديدة نتيجة التغيرات المتسارعة في بيئة الاعمال الخاصة بالمنظمات الفندقية ومدى قدرتها على تامين الاتصال للتعامل مع اتجاهات التغير البيئي ولتحافظ على مركزها التنافسي والاستدامة، وقد اصبحت المنظمات ايا كان نوعها تفكر جديا بطريقة مختلفة لفهم قواعد التنافس والبقاء ووضع منظماتهم على مرتكزات اساسية ومهمة ألا وهي العنصر البشري والموارد المالية وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة. كما ادركت المنظمات الفندقية المبحوثة (فندق فلسطين الدولي، فندق كريستال جراند عشتار، فندق رويال توليب الرشيد، فندق المنصور ميليا) بان التحسين المستمر يوفر لها الميزة التنافسية المستدامة وعليها ان تخطو بخطوات واسعة وسريعة بالجهود والأعمال لأنشطتها واستخدام مختلف الوسائل والأساليب المتطورة ومن ضمنها التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ عملياتها لتحقيق النجاح الاستراتيجي.

ومن خلال بحثي هذا سنثبت ان التحسين المستمر للمنظمات الفندقية المبحوثة انها خطوة فاعلة وصحيحة لغرض الوصول الى اهدافها الاستراتيجية مع تفادي حالة التدهور ولتبقى بحالة الاتزان والاستدامة والمنافسة امام المنظمات الفندقية الاخرى.

المبحث الاول : منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث Research problem

شهدت توجهات الفكر الاداري للقرن الحالي التركيز على الجوانب الملموسة وغير الملموسة سواء على مستوى الفرد او المنظمة ومدى تأثيرها على القيادات للإدارة العليا عند قيامهم بانجاز العمل وكنتيجة لمرور المنظمة بتغييرات بيئية سريعة جعلت المنظمات الفندقية تتجه لهذه الجوانب من اجل تحقيق النجاح.

وبرزت مشكلة البحث من خلال التركيز على متغيرين للمنظمة الفندقية (التحسين المستمر، تحقيق النجاح الاستراتيجي)، ولذا نجد في اعتماد اسلوب التحسين المستمر خفض الكلف لجميع الموارد المستخدمة وتخفيض كلفة التصنيع وتقليل الضائعات بأماكن العمل والتي تؤثر على الكفاءة وإنتاج "منتجات وخدمات" ذات جودة عالية لمواجهة المنظمات الفندقية المنافسة لها وتحقيق العائد المناسب وعليه فان مشكلة البحث تتلخص بطرح التساؤلات الآتية:

- 1 - ما هي اهم المرتكزات الفكرية والفلسفية لمتغيرات البحث (التحسين المستمر، تحقيق النجاح الاستراتيجي) ؟
- 2 - ما هو مستوى التحسين المستمر وأهميته في المنظمة المبحوثة؟
- 3 - هل توجد علاقة ارتباط وتأثير بين التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي في المنظمات الفندقية المبحوثة؟
- 4 - هل توجد صورة واضحة لدى المنظمة الفندقية عن مدى القصور في مجال عمليات التحسين المستمر (التخطيط، التنفيذ، الفحص، التصحيح)؟

ثانيا : اهداف البحث Research goals

يهدف البحث الى الاتي:

- 1 - اظهار دور التحسين المستمر في تحقيق النجاح الاستراتيجي في المنظمات الفندقية للدرجة الممتازة في مدينة بغداد.



- 2 - بيان مدى تأثير العلاقة بين ابعاد التحسين المستمر وأبعاد تحقيق النجاح الاستراتيجية للمنظمات الفندقية للدرجة الممتازة (Deluxe) في مدينة بغداد.
- 3 - أعطاء صورة واضحة عن التحسين المستمر.

ثالثا : اهمية البحث Research importance

تظهر اهمية البحث من خلال دور التحسين المستمر في تحقيق النجاح الاستراتيجي وكالاتي:

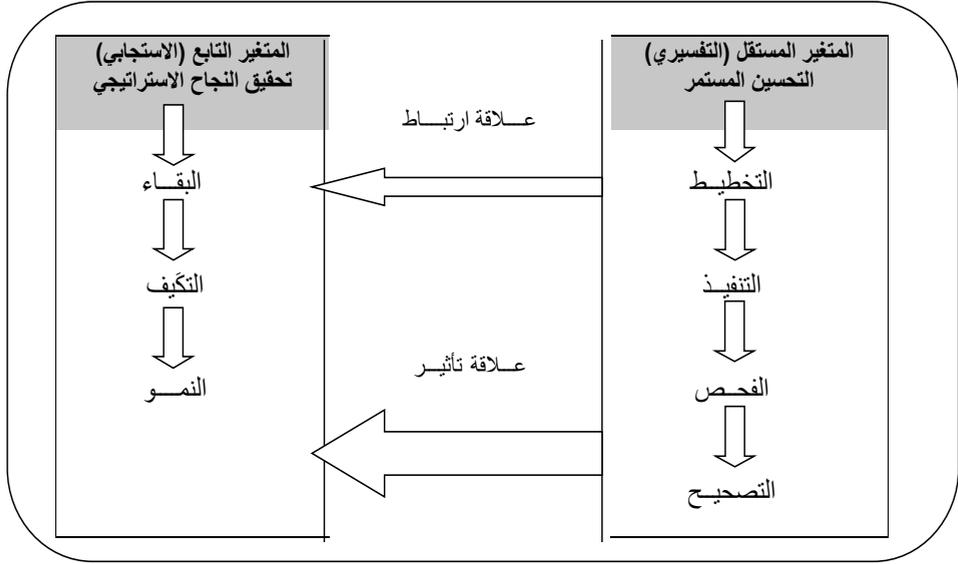
- 1 - بيان اهمية متغيري البحث (التحسين المستمر، وتحقيق النجاح الاستراتيجي) في المنظمات الفندقية الدرجة الممتازة في مدينة بغداد.
- 2 - يمكن تشخيص واقع التحسين بهدف معرفة الاسس الملائمة لتحقيق النجاح الاستراتيجي مع تحقيق قيمة مضافة للمنظمات المبحوثة.

رابعا : منهج البحث Research method

اعتمدت الباحثة في موضوع البحث على المنهج الوصفي التحليلي كونه يقوم على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيرين فيها وأسبابها واتجاهاتها كما ان هذا المنهج يقوم بجمع البيانات والمعلومات بشكل دقيق كما يعمل على الحصول على تفسيرات منطقية للنتائج وبيان اهميتها وإيضاح العلاقة بين متغيرات البحث.

خامسا : المخطط الفرضي للبحث Hypothetical mode of the research

من خلال مراجعة ادبيات متغيرات البحث (التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي) تم في ضوئها وضع المخطط الفرضي وكما في الشكل الاتي :



الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

سادسا : فرضية البحث Hypothetical of the research

- 1 - الفرضية الاولى : توجد علاقة ارتباط معنوية بين التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي في المنظمة الفندقية المبحوثة.
- 2 - الفرضية الثانية : توجد علاقة تأثير معنوية بين التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي في المنظمة الفندقية المبحوثة.

سابعا : حدود البحث Research limits

- 1 - الحدود الزمنية امتدت مدة البحث لمدة سنة ابتداء من 2018/7/10 ولغاية 2018/7/10.
- 2 - الحدود المكانية اقتصر البحث على القيادات للإدارة العليا في المنظمات الفندقية للدرجة الممتازة (Deluxe) كونها تمثل حدود بشرية ومكانية.



ثامنا : مجتمع وعينة البحث Society and sample research

- 1 - مجتمع البحث : شمل مجتمع البحث القيادات العليا لإدارة المنظمات الفندقية للدرجة الممتازة (Deluxe) لمدينة بغداد حيث بلغ عدد افراد المجتمع (80) مديرا بواقع (22) مديرا في فندق رويال توليب الرشيد و(18) مديرا لفندق المنصور مليا و(19) مديرا لفندق كريستال جراند عشتار و(21) مديرا لفندق فلسطين الدولي.
- 2 - عينة البحث : طبق البحث على عينة تتكون من (80) مديرا بعد ان وزعت استمارة الاستبانة عليهم وتم استلامها جميعا.

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولا : التحسين المستمر

1 - مفهوم التحسين المستمر

يعد التغيير المتسارع احد وسائل الحياة في القرن الحالي والتحسين المستمر يعتمد على نهج التغيير كونه من الوسائل الضرورية للنجاح في الاسواق للمنظمات الفندقية الراغبة بالمحافظة على موقعها التنافسي، كما ان التحسين المستمر يعني التغيير نحو الافضل وعليه نجد ان الشركات قد لجأت الى تطبيق التخفيض المستمر لتكاليف الانتاج عند اجراء تحسينات بصوره تدريجية في انشطة عملياتها في الوظيفة الانتاجية بهدف تخفيض التكاليف بمعدلات متفق عليها مع تخفيض تكاليف الانشطة التي لا تضيف قيمة (Hilton: 2005 :234)،

وعرف التحسين المستمر بأنه "مصطلح ياباني مشيرا الى التحسين التدريجي والمستمر لتخفيض تكاليف المنتج الموجود أصلا وذلك عبر مرحلة التصنيع من دورة حياة المنتج"، اما (Heizer, 2017:220) فقد عرف التحسين المستمر على انه "الفلسفة التي تحتاجها ادارة الجودة الشاملة من اجل تحسين كل جانب من الجوانب العملية اهداف الكمال الذي لن يتحقق ابدا ولكن تسعى المنظمة للوصول اليه" كما وعرف، (Stevenson, 2018:391) التحسين المستمر انه "الفلسفة التي تسعى لإدخال تحسينات لا تنتهي ابدا اثناء عملية تحويل المدخلات الى مخرجات"، ولاحظ من خلال ما تقدم من المفاهيم ان التحسين المستمر هو عبارة عن مجموعة عمليات تحتضن التحسينات المستمرة والتدريجية التي تقوم بها المنظمة من اجل تحقيق رغبات الزبون (الضيف) وتوقعاته لتعزيز قدرتها على البقاء والتميز.

2 - اهمية التحسين المستمر

يسعى التحسين المستمر الى نشر مجالات التحسين لعموم المنظمة بهدف تحقيق العمل الدؤوب كما يتضمن التحسين المستمر تغيير ثقافة المنظمة والعاملين وذلك عن



طريق تجارب الدول المتقدمة وتوطينها فضلا عن التعلم وذلك لتحقيق مجموعة من الفوائد (الخطيب، 2008: 84) وكالاتي :

- أ- تعزيز قيمة الزبون الضعيف من خلال الخدمات والمنتجات ذات الجودة الجيدة.
- ب- الارتقاء بجودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها المنظمة للمجتمع.
- ج- تخفيض تكاليف الانتاج.
- د- تخفيض العيوب.
- هـ- تحسين الربحية.
- و- تخفيض التخزين.
- ز- تقليل اعادة العمل.
- ح- زيادة الخدمات والمنتجات
- ط- تقليل وقت دورات الانتاج

وعموما فان هذه الفوائد المتمثلة في "زيادة اداء الاعمال وأداء العاملين وتمكينهم ومشاركتهم والحفاظ عليهم" (Sraun & Singh, 2917:8) فهي تعتمد على امكانية وقدرة المنظمة في مواكبة متطلبات الضيوف المتجددة واستبقاها من خلال تحسين خدماتها ومنتجاتها بشكل يتفوق على المنافسين.

3 - مناهج التحسين المستمر

توجد عدة مناهج للتحسين المستمر وكالاتي :

- أ- المدخل الياباني ويدعى اسلوب (Kazien) حيث ينظر لعملية التحسين بأنها تأتي بشكل تدريجي وبخطوات مدروسة جيدا فهي خطوات متتالية ومتلاحقة وبشكل مستمر ويتطلب الاتجاه الياباني جهدا والتزاما مستمرين و لجميع المستويات (Grips Development Forum، 2009:6).
- ب- المدخل الامريكي ويدعى هذا الاتجاه ب(Creativity & Innovation) وقد ركز هذا المدخل بإحداث اشياء مبتكرة ومبدعة محل القديمة نتيجة لوجود التقدم التكنولوجي المعتمد على افكار وجهود متطورة كما يتطلب استثمار الاموال وبجهد قليل للمحافظة عليه (Logothetis، 1997:91).

والجدول (2) يوضح الاختلافات بين المدخلين الياباني والأمريكي في التحسين المستمر.

جدول (2)

الاختلاف بين المدخل الياباني والمدخل الأمريكي في التحسين المستمر

ت	المعيار	المدخل الياباني	المدخل الأمريكي
- 1	الاثار	بعيد المدى , غير مخترق	قصير المدى , مخترق
- 2	الخطوات	خطوات صغيرة	خطوات كبيرة
- 3	الاطار الزمني	العمل دائما , اثار تدريجية	العمل العرضي , اثار فورية
- 4	التغير	تدرجي و بثبات	جذري وحاسم
- 5	الشمولية	الافراد جميعهم	الاعضاء المتميزون
- 6	المنهج	جهود جماعية	افكار و جهود فردية
- 7	طريقة العمل	الصيانة والتحسين	الهدم وإعادة البناء
- 8	الافكار	تكنولوجيا / التقليدية	استخدام نظريات جديدة / فقرات التكنولوجيا
- 9	المتطلبات العلمية	استثمارات صغيرة وجهود كبيرة العاملون	استثمارات كبيرة وجهود صغيرة
- 10	الاتجاه	العملي والمشاركة في تحقيق نتائج افضل	التكنولوجيا
- 11	معيار التقييم	موجود بشكل جيد في اقتصاديات بطيئة النمو	تؤثر النتائج بشكل مباشر على الارباح
- 12	الاستعمال		موجود بشكل جيد في اقتصاديات سريعة النمو

Source: Jakub , Marcin & Brodnicka , Elwira , (2016), Kaizen concept the process of quality" Improvement in the company BAZEKON , company in the modern economy Theory .and practice University of technology and humanities in Bielsko-Biala Poland

4 - خطوات التحسين المستمر

تتضمن خطوات التحسين المستمر أربعة خطوات و تدعى ب (PDCA) وكالاتي :
(Stevenson, 2018 : 394)

- أ- التخطيط (Plan) : اي تحديد الاهداف والمواصفات والعمليات الاساسية المطلوبة ويعني وضع لما يجب ان يفعل.
- ب- التنفيذ (Do) : تنفيذ ما خطط له.



- ج- الفحص (Check) : يتم تقييم وفحص النتائج التي نحصل عليها من خلال العملية المنفذة ومقارنتها بالأهداف والمواصفات الموضوعية.
- د- التصحيح (Act) : من خلال نتائج التقييم يتم اجراء التحسينات والتعديلات المطلوبة في العملية.

5 - مراحل تنفيذ الخطوات التحسين المستمر

يتم تنفيذ مراحل التحسين المستمر بخطوات عديدة وفق الاتي:

(Kaplan & Athkanson,1998:230)

- أ- وضع مخطط للعمليات لتحديد كل نشاط.
- ب- تحديد تكلفة كل نشاط.
- ج- تشخيص الفرص الضائعة لأجل التحسين المستمر.
- د- تحديد الاسبقيات المطلوبة لإجراء التحسينات.
- هـ- تقديم خطط عمل التحسين المستمر.
- و- تحديد ما يمكن التخلص منه لتقليل كلف الانشطة.
- ز- احداث التغييرات المطلوبة.
- ح- مقارنة المنافع المتحققة مع تكاليف الصنع.

ثانيا : تحقيق النجاح الاستراتيجي

1 - مفهوم النجاح الاستراتيجي

يعد النجاح الاستراتيجي احد المفاهيم التي اخذت صدى واسع في موضوع الادارة الاستراتيجية للمنظمات الكبيرة الراغبة في النمو والتطور لتصل الى النجاح الاستراتيجي من خلال اعتمادها على عوامل ومتغيرات في مجال الاعمال التي يتم استخدامها ومنها : التخطيط الاستراتيجي، الرجوع الى الاسس الاستراتيجية المستجدة، تدرج العمل المنطقي، التمسك بالإستراتيجية المتبعة وضع الزبائن (الضيوف) اولاً، ان اي منظمة سوف تبقى بفضل تأريخها وبناء المستقبل اعتمادا على نقاط القوة التاريخية لدى المنظمة.

فالنجاح الاستراتيجي يعد ابرز المفاهيم والعوامل التي يمكن من خلاله تقويم الاداء المنظمي واستشراف المستقبل للمنظمة كونه يحقق مزايا طويلة الاجل والوصول الى النجاح بالمنافسة في الاعمال على المدى البعيد (Nash & Stevenson 2004:103) فضلا عن انه يظهر مدى التزام المنظمة اتجاه مستخدميها من الخدمات والمنتجات وتقييم مدى الرضا الذي تحققه لهم واهتمامها براس المال الفكري العامل لديها. (Wihhem,2005:17) ونجد ان الكتاب والمنظرين اوردوا العديد من مفاهيم النجاح الاستراتيجي، فنجد ان كلا من (Waldron & Antonio 2008:153) عرفا النجاح الاستراتيجي بأنه " قدرة المنظمة على تعظيم القيمة المساهمين"، اما (الحلالمة، والعزاوي 2009: 164) فقد عرفوا النجاح الاستراتيجي على انه " مجموعة من الاسباب التي تؤدي تحقيق الريادة والتميز فضلا عن زيادة العوائد وتحقيق قيمة للأعمال والنمو والاستمرار عن طريق الاعتماد على استراتيجية محددة، تنفيذ فعال، ثقافة تحضيرية، مواهب محورية، قيادة فاعلة، ابتكارات مستمرة، صفقات متكررة، و تسمى بطريقه (4+2) ". كما عرف (محمد 41: 2013) النجاح الاستراتيجي بأنه " القدرة على التكيف بين المنظمة والبيئة والاستمرار بشكل فاعل فيها"، ونجد من خلال ما تقدم ان النجاح الاستراتيجي مجموعة عوامل تقود المنظمة للتميز على المدى البعيد لتحقيق اهدافها الاستراتيجية من خلال اعتماد نشاطات المنظمة على طبيعة البيئة الموجودة فيها، ونجد من خلال هذه المفاهيم ان جميع المنظمات تحاول الوصول الى النجاح من خلال بناء قدرات تنظيمية وكفاءات اساسية تسمح لها بالتنسيق العالي وذلك باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفعالية تسهم بإيجاد نتائج أداء عالية و متميزة

2 - اهمية النجاح الاستراتيجي

يعمل النجاح الاستراتيجي على استدامة المنظمات الفندقية ضمن البيئة التي تعمل فيها لكونه يعد احد الادوات المهمة، ونجد ان كل منظمة لها رؤية وتخطيط استراتيجي لتحقيق اهدافها كما يعتمد تحقيق النجاح الاستراتيجي على ثلاث مراحل يمكنها من دعم تنافس المنظمات وكالاتي:



أ - التحليل البيئي

اعتمدت اغلب الدراسات والبحوث في مجال المنظمات الفندقية نموذج (SWOT Matrix) نقاط القوة والضعف في المنظمات البيئية الداخلية وما يقابلها الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية (داودي واخرون 2007: 46). ان تطبيق (SWOT Matrix) في المنظمات الفندقية يوفر معايير ومؤشرات تكون منسجمة مع اهدافها وإمكانياتها.

ب - اختيار الاستراتيجية التنافسية

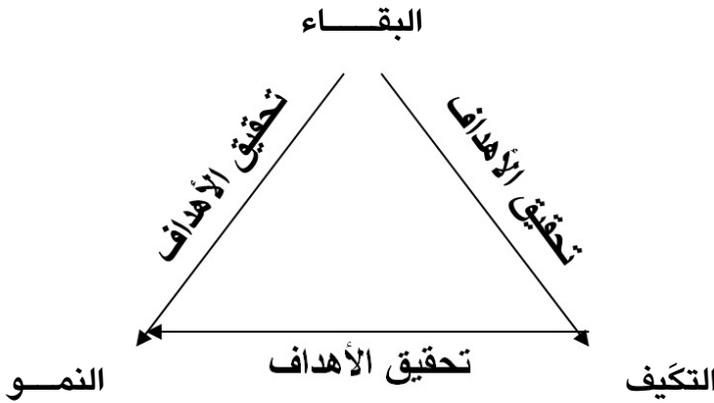
تسعى المنظمة في هذه المرحلة لتحويل الفرص البيئية الى فرص تسويقية بهدف الوصول للخيار الاستراتيجي الملائم مع نقاط قوة المنظمة وخصائصها (طلمية 25: 2013) الذي يمر بثلاث مراحل تعد جوهر الادارة لعمليات النجاح الاستراتيجي في المنظمات الفندقية وهذه المراحل هي:

- البدائل الاستراتيجية : لسد الفجوة الاستراتيجية وذلك بالحد من التهديدات البيئية لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- تقويم البدائل : تقوم المنظمة الفندقية بتقويم كل بديل ليلائم موقعها الاستراتيجي وتخضع عملية تقويم البدائل الاستراتيجية لعدة معايير وذلك كالقبول والتطابق والمنفعة والتوافق.
- اختيار البديل الافضل : تختار المنظمة الفندقية البديل الاستراتيجي المناسب لها او اكثر لتحقيق رسالتها وأهدافها ويعتمد الاختيار على حجم النشاط الذي تؤديه (العنزي وآخرون 2017: 54).

ج- تطبيق الاستراتيجية : يتم تطبيق الاستراتيجية من خلال القيادة الاستراتيجية (الادارة العليا) للمنظمة الفندقية حيث تقوم بإعداد خطة عمل تتلاءم مع الاستراتيجية المتبناة او ربما اكثر من خطة عمل ثم يتم اختيار الخطة المناسبة بحيث توضح خطة العمل للأنشطة المطلوبة ومن سيقوم بتنفيذها والموارد المستخدمة بالتنفيذ ومدة التنفيذ (جودة 2009 : 121).

3 - عوامل تحقيق النجاح الاستراتيجي

ويعد من أهم مؤشرات النمو وهو ترجمة عوامل النجاح الاستراتيجي الى واقع ملموس لتكون المنظمة الفندقية أكثر خدمة وإنتاجية وتكون في دراسة وتحليل الواقع الفعلي واستخدام التقنيات الجديدة وكسب شرائح سوقية جديدة ثم النفاذ الى الاسواق العالمية في اعتماد معايير الجودة والفضاء الإلكتروني، والقيمة المضافة، والميزة التنافسية المستدامة (Williams:2004: 75). والشكل (2) يوضح عوامل تحقيق النجاح الاستراتيجي وهي : البقاء، التكيف، النمو وكما يأتي :



شكل (3)

عوامل تحقيق النجاح الاستراتيجي

المصدر كاظم الركابي , نزار عطية (2004) الادارة الاستراتيجية - العولمة والمنافسة دار وائل للطباعة والتوزيع الطبعة الاولى عمان-الاردن

أ - البقاء : ويعد جوهر النجاح الاستراتيجي للمنظمات وان قدرة المنظمة الفندقية على الاستمرار اهم شرط للنجاح وهذا يعد علامة من علامات تفكير القيادة الاستراتيجية (الادارة العليا) في مجال المنافسة كما يعد مؤشر على النجاح الاستراتيجي (الركابي، 2005 : 347-349) ان تقييم مؤشرات الحكم على بقاء المنظمة يتم وفق ابعاد النجاح الاستراتيجي المؤثر (ايمان، 2008 : 14-16).

- المؤشرات الداخلية : وتشمل (التخطيط، تحديد الاهداف، المهارات الاجتماعية للمدير، المهارات العملية للمدير، التحكم في سير الاحداث داخل المنظمة،



المشاركة باتخاذ القرارات، تدريب قدرات العاملين، معالجة الغياب، كفاءة استخدام الموارد المتاحة، الرضا الوظيفي).

- **المؤشرات الخارجية :** وتشمل جودة الخدمة الفندقية المقدمة، تحقيق رضا الضيف وولائه، تحقيق الارباح، تحقيق اهداف جديدة، التأهب للانجاز، المسؤولية الاجتماعية، القدرة على التكيف والتأقلم، التطور وتقديم منتج له ميزة تنافسية مستدامة). تركز مؤشرات البقاء على معطيات البيئة الداخلية والخارجية وقدرة المنظمة على الترابط.

ب - التكيف : اصبح التكيف مقياس حقيقي للنجاح الاستراتيجي للمنظمات الفندقية، وتقاس قدرتها على التكيف السريع في مواجهة التحديات البيئية التي تقف امامها (Filo 2005:5) مع التنبؤ بالمشاكل التي ستواجهها مستقبلا سواء الداخلية او الخارجية لتمكنها من السيطرة عليها قدر المستطاع، ويعني التكيف ان المنظمة تواجه مشاكل تستدعي اتخاذ قرارات لحظها من خلال اعتماد اسلوب التنبؤ نتيجة للتغير البيئي غير المنظور والتحرك لاحتضان المتغيرات البيئية (الركابي، 2005 : 439).

وقد اوضح (اللوزي، 2009 : 224) مجموعة مؤشرات تسهم لتحقيق التكيف البيئي للمنظمة الفندقية باستدامة علاقتها مع التغيرات البيئية منها:

- تحسين مستوى الاداء بإدخال العاملين للدورات التدريبية.
- تشجيع روح الفريق وحث روح العمل الجماعي مع تقليل دورات العمل عن طريق منح المكافآت.
- التجديد في مكان العمل في الوسائل والمهارات وتنمية وتقوية قدرات الموارد البشرية.
- ترشيد النفقات في التحكم في التكاليف و تحقيق التوازن التنظيمي لغرض وجود تناسب لكل مكونات المنظمة وأهدافها مع تطبيق منهج علمي باتخاذ القرارات والحزم بتنفيذه.

ج - النمو : يتطلب النمو ايجاد درجة عالية من التلاؤم بين التركيب الاداري و البيئي المحيط بالمنظمة الفندقية ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالأفراد العاملين الذين يمتلكون مهارات عالية وحالة رضا وعلاقات بين الزملاء والرؤساء وتخفيض معدل دوران



العمل والغياب، وذكر (العنزي، 2005 : 406)، ان كفاءة المنظمة الفندقية تقاس بمقدار ما تستخدمه من موارد وطاقة لتنتج وحدة واحدة من المخرجات اي يمكن قياس كفاءة المنظمة عن طريق :

- أ- تنظيم المخرجات نفسها.
- ب- تدني المدخلات لأدنى حد ممكن.
- ج- كفاءة الامثلية لينعكس على تحقيق جودة الخدمة الفندقية. نقلا عن (ألحسناوي، 2017 : 98)، ان هذه المؤشرات يمكن تقليدها بسهولة لكن النجاح طويل الامد يعتمد على قدرة المنظمة الفندقية بعمل اشياء افضل مما يتمكن المنافسون بامتلاكهم قدرات جوهرية لا يمكن تقليدها لتقدم للمنظمة الفندقية قيمة مضافة للخدمة الفندقية.



المبحث الثالث : الجانب العملي

اولا : وصف وتشخيص لمتغيرات البحث

1 - متغير التحسين المستمر

جدول (3)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتحسين المستمر

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الاجابة										رقم المتغير	اسم المحور
		لا اتفق تماما		لا اتفق		محايد		أُتفق		اتفق تماما			
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)							
1.18	3.62	3.8	3	18.8	15	16.3	3	33.8	27	27.5	22	1	التخطيط
1.13	3.4	3.8	3	20	16	2.1	17	35	28	20	16	2	
1	3.67	1.3	1	16.3	13	15	12	48.8	39	18.8	15	3	
1.10	3.85	-	-	16.3	13	20	16	23.3	21	37.5	30	4	
0.91	3.88	1.3	1	7.5	6	18.8	15	48.8	39	23.8	19	5	التنفيذ
0.77	3.87	1.3	1	3.8	3	11.3	9	62.5	50	21.3	17	6	
0.84	4.27	-	-	5	4	10	8	37.3	30	47.5	38	7	الفحص
0.66	4.16	1.3	1	12.5	10	7.5	6	26.3	21	52.5	42	8	
0.99	3.92	1.3	1	8.8	7	18.8	15	38.8	31	32.5	26	9	
0.95	4.21	1.3	1	6.3	5	10	8	35	28	47.5	38	10	
0.97	4.41	1.3	1	5	4	12.5	10	13.8	11	67.5	54	11	التصحيح
1.05	3.86	2.5	2	10	8	17.5	14	38.8	31	31.3	25	12	
1.22	3.25	3.8	3	21.3	17	22.5	18	23.8	19	28.8	23	13	
0.98	3.89	1.76		11.66		15.47		36.09		35.11		الاتجاه العام	

المصدر : اعداد الباحثة بالاستناد الى اجابات عينة البحث

يتبين من خلال الجدول (3) ان اغلب المقاييس توضح مدى الاتفاق وبنسب متقاربة الاجابات للمبحوثين وكانت نسبة التقارب (71.2%) من خلال الاتجاه العام، وقد بلغ الوسط الحسابي (3.89) وبانحراف معياري قيمته (0.98)، وكانت اهم فقرات محور

(التخطيط) الفقرة (4) حيث كانت نسبة الاتفاق (60.8%) وبلغت قيمة الوسط الحسابي (3.85) وبانحراف معياري قدره (1.10) اما محور (التنفيذ) فقد كانت اعلى فقرة (7) حيث بلغت نسبة الاتفاق (84.8%) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.27) وبانحراف معياري (0.84) وفي محور (الفحص) برزت الفقرة (10) حيث كانت نسبة التقارب (82.5%) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.21) وبانحراف معياري قدره (0.95)، اما محور (التصحيح) فقد ظهرت الفقرة (11) وكانت نسبة التقارب (81.3%) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.41) وبانحراف معياري قدره (0.97).

2 - متغير تحقيق النجاح الاستراتيجي

جدول (4)

التوزيع التكراري والنسبة المئوية الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحقيق النجاح الاستراتيجي

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	مقياس الاجابة										رقم المتغير	اسم المحور
		لا اتفق تماما		لا اتفق		محايد		أتفق		اتفق تماما			
		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)							
0.89	4.42	1.3	1	5	4	5	4	27.5	22	61.3	49	1	البقاء
0.81	4.38	-	-	3.8	3	10	8	30	24	56.3	45	2	
0.98	3.68	1.8	3	7.5	6	23.8	19	47.3	37	18.3	15	3	
0.63	4.67	-	-	2.5	2	1.3	1	22.5	18	73.7	59	4	التكيف
0.86	4.25	1.3	1	3.8	3	8.8	7	41.3	33	45	36	5	
1.02	3.96	2.5	2	7.5	6	16.3	13	38.8	31	35	28	6	
0.83	4.31	-	-	5	4	8.8	7	36.3	29	50	40	7	النمو
0.85	3.91	1.3	1	3.8	3	22.5	18	47.5	38	25	20	8	
0.49	4.28	-	-	2.4	2	13.8	11	36.3	29	47.5	38	9	
0.85	4.20	1.13		4.6		12.23		36.2		45.48		الاتجاه العام	

المصدر : اعداد الباحثة بالاستناد الى اجابات عينة البحث



يتبين من خلال الجدول (4) بان اغلب المقاييس تشير الى نسب اتفاق متفاوتة من خلال الاتجاه العام فقد بلغت (%82.04) للمبحوثين الذين لديهم رغبة في تحقيق النجاح الاستراتيجي، ونجد ان محور (البقاء) اشرت الفقره (1) حيث كانت نسبه التقارب (%88.8) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.42) وبانحراف معياري قدره (0.89)، اما محور (التكيف) فقد اشرت الفقره (4) بنسبة التقارب (%96.2) وبوسط حسابي قدره (4.67) وبانحراف معياري قيمته (0.63)، وفي محور (النمو)، ظهرت الفقرة (9) حيث كانت نسبة التقارب (%83.8) بوسط حسابي قدره (4.28) وبانحراف معياري (0.49).

ثانيا : تحليل علاقة الارتباط بين المتغيرين (التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي)

جدول (5)

معامل الارتباط ما بين التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي

تحسين المستمر	تحقيق النجاح الاستراتيجي
(0.592)	عند مستوى معنوية (0.01)

يتبين من خلال الجدول (5) بوجود علاقة ارتباط بين متغيري البحث (التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي) ذات دلالة معنوية موجبة للمنظمات الفندقية المبحوثة.

ثالثا : تحليل العلاقة بين المتغيرين (التحسين المستمر وتحقيق النجاح الاستراتيجي)

جدول (6)

اثر التحسين المستمر في تحقيق النجاح الاستراتيجي

F		R2	التحسين المستمر		المتغير المستقل
المحسوبة	الجدولية		B1	B0	المتغير التابع
142.16	4.002	0.750	(0.541) (15.617)	معامل انحدار 0661	تحقيق النجاح الاستراتيجي

يتبين من خلال الجدول (6) ان تحقيق النجاح الاستراتيجي يكون معامل انحداره بقيمه (0.541) وبدلاله قيمة (T) المحسوبة وهي اكبر من القيمة الجدولية (1.671) عند مستوى معنوية (0.05) اما قيمة (F) المحسوبة فكانت (142.16) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (4.002) بدرجة حرية (1.78) وعند مستوى معنوية (0.05)، اما معامل التحديد فبلغت قيمته (75%) ويعبر عن قدرة المتغير (التحسين المستمر) في تفسير المتغير تحقيق النجاح الاستراتيجي.



المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- 1 - من خلال نتائج البحث تبين وجود علاقة تأثير معنوية ذات دلالة احصائية بين متغير التحسين المستمر ومتغير تحقيق النجاح الاستراتيجي مما يدل على ان المنظمات الفندقية تهتم بإجراءات وعمليات التحسين المستمر بهدف تقديم خدمات فندقية ذات جودة عالية وتلبية حاجات الضيوف ورغباتهم الحالية والمستقبلية.
- 2 - وجود ميزانية خاصة لتطبيق اجراءات التحسين المستمر لكافة المنظمات الفندقية المبحوثة.
- 3 - تحتفظ المنظمات الفندقية بمدخلاتها من الكوادر البشرية التي تمتاز بالمهارات والكفاءة والخبرة مما يسهل من عملية التحسين المستمر.
- 4 - تناول البحث ابعاد للتحسين المستمر ومنها (التخطيط،التنفيذ،الفحص، التصحيح) التي تسهل من عمل القيادات للإدارة العليا في المنظمات الفندقية ذات الدرجة الممتازة (Deluxe) في مدينة بغداد.
- 5 - اعتمدت المنظمات الفندقية في عملها على أنموذج (SWOT Matrix) في نقاط القوة والضعف او ما يقابلها من فرص وتهديدات في البيئة الخارجية والبيئة الداخلية التي تعتمد معايير ومؤشرات تكون منسجمة مع اهدافها.
- 6 - ترجمة عوامل تحقيق النجاح الاستراتيجي الى واقع ملموس في المنظمة الفندقية يزيد من تقديم الخدمات الجيدة لأنه يعتمد على دراسة وتحليل الواقع الفعلي واستخدام التقنيات الجديدة واعتماد معايير الجودة.

ثانيا : التوصيات

- 1 - التأكيد على نشر مفهوم ثقافة التحسين المستمر ووضع برامج تطبيقية له.
- 2 - اعتماد خطط مستقبلية للمنظمات الفندقية لتطوير القدرات المهنية للكوادر الفنية العاملة فيها ولتطوير الخدمات الفندقية المقدمة للضيوف.



- 3 - ضرورة اختيار قادة للإدارة العليا الذين يمتازون بامتلاكهم الرؤية ذات الأبعاد الشمولية والقدرات الجوهرية وتجعلها ضمن رسالة وأهداف المنظمة الفندقية.
- 4 - القيام بعملية تحليل البيئة الداخلية والخارجية من قبل قادة الإدارات العليا للمنظمات الفندقية مع مواكبة التغيرات والأحداث بصورة مستمرة.
- 5 - مراعاة الحزم في ترشيد النفقات لأنشطة وخدمات المنظمة الفندقية وتحقيق مخرجات بتكاليف أقل.
- 6 - اختيار البدائل الاستراتيجية المناسبة لتحقيق رسالة المنظمة ورسم أهدافها الاستراتيجية مع مراعاة وجود تناسب وتطابق مع حجم أنشطة المنظمة الفندقية.



المصادر

اولا المصادر العربية :

أ - الكتب العربية

1. ايمان نور الدين (2008) "الكفاءة والفعالية , اخلاقيات المؤسسة - وجهة نظر اصحاب المصلحة " المؤتمر الدوري لكلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد خضر , بسكرة - الجزائر.
2. البكري , رياض , حمزة (2000) "استخدام نظام الكلف النوعية في المنشآت الصناعية(QCS) " بحث مقدم الى مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية في جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , المجلد السابع , العدد (22) , بغداد - العراق
3. جودة , محفوظ , احمد (2009) "ادارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات " دار وائل للنشر الطبعة الاولى , عمان - الاردن.
4. الحسيناوي عماد حسين (2017) "استجابة الصور الذهنية لسائح الادارة المراسيم والاتيكت وتأثيرهما في تحقيق النجاح الاستراتيجي " اطروحة مقدمة للجامعة المستنصرية - كلية العلوم السياحية وإدارة الفنادق في علوم السياحة وإدارة الفنادق , بغداد - العراق.
5. الحلالة , محمد عزات والعزاوي , سامي فياض (2009) " راس المال المصرفي وأثره في اسباب النجاح الاستراتيجي لمنظمات الاعمال " دراسة استكشافية في شركات الاتصالات الاردنية مجله كلية بغداد للعلوم , بغداد - العراق.
6. داودي , الطيب , محبوب , مراد (2007) " تعزيز تنافسية المؤسسات من خلال تحقيق النجاح الاستراتيجي " بحث مقدم الى مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد الخضر بسكرة , العدد (12) , بكسرة - الجزائر.
7. العنزي , سعد , الدهان , عامر , العبيدي , نور , (2014) , " الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية - منظور علمي " , دار اليازوري الطبعة الاولى , عمان - الاردن.
8. العنزي , سعد الدهان , عامر والعبيدي , نور (2014) " الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية منظور عملي " دار اليازوري الطبعة الاولى , عمان - الاردن.
9. كاظم الركابي , نزار عطية (2005) " الادارة العولمة والمنافسة " دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الاولى , عمان - الاردن.
10. محمد نسرين جاسم (2013) " تأثير مقدرات الابداع الاستراتيجي في النجاح الاستراتيجي " بحث مقدم الى مجله دنانير الجامعة العراقية المجلد (1) العدد (4) صفحة (390-350) , بغداد - العراق
11. وليامز , الان , ادوارد سالي , ودويسون , بول ترجمة : سرور علي ابراهيم (2004) " ادارة التغيير بنجاح استخدام النظرية والخبرة في تنفيذ التغيير " دار المريخ للنشر , الرياض - السعودية.



ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1- Hilton, Ronald , (2005) " Managerial Accounting" 6th ed. Irwin Mc Grow - hill co Inc.
- 2-Waldron , Darryl G. & Antonio, San, (2008) Transnationality An Index of Strategic Success ?" international journal of business strategy vol. (8) No. (2).
- 3-Stevenson , William , J. ,(2018), Operations Management 13th Ed , Irwin Mc Graw - Hill.
- 4- Hilton, Ronald , (2018) " Managerial Accounting Creating Value in a Dynamic Business Environment, 17th ed. the MC Graw-hill, Companies Inc USA
- 5- Stephenson William J. (2018)" Operations Management" 13th ed. Irwin MC Grow - hill , New York USA
- 6- Sraun J. Sigh & singh, Harwinder, (2017) " Continuous Improvement Strategies Across Manufacturing SME" Department of Mechanical Engineering Punjabi University patiala India.
- 7- Jakubicc, Marcin & brodnika Elwira, (2016) Kaizen "Concept The Process of Quality Improvement In The Company BAZEKON, Company in The Model Economy - Theory and Practice, University of Technology and Humanities in Bielsko -baila Poland.
- 8- Karjewki Lee J. & Malhoter, Manoj K. ,Ritzen,larry P. (2016) "operations management process and supply chain management" 11th. Pearson Education Limited New York USA.
- 9- Heizer , Jay & Render, Barry and Manson chuck (2017) 12th ed. Prentice hall New Jersey USA.
- 10- Stevenson Dennis J. (2018) "An introduction to American policing 2nd ed. Jones & Barlett learning, USA Management " 12ed. Prentice Hell New Jersey USA.



ثالثا الانترنت:

1. Filos Erastos (2005) " Smart Organizations In The Digital Age, European Commission Directorate General Information Society and Media available from [http// www.Veforum.org/apps/ APS/ reviews.asp](http://www.Veforum.org/apps/APS/reviews.asp).
2. Nash Laura and Stevenson Howard H.(2004) " Success That" Howard business review [http// www.amazon.com/ Just - Enough Tools. /dp/ 0471714 02](http://www.amazon.com/Just-EnoughTools./dp/047171402).
3. William, Frank, (2015) Strategic Success A step by step [http//dl Booksc. Org/01600/ libgen. scimag 0166. Zip/browse/jsc. 537 pdf](http://dl.Booksc.Org/01600/libgen.scimag0166.Zip/browse/jsc.537.pdf).

الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية دراسة في جامعة الفلوجة الفتية

م. م. حسين علي محمد

قسم الإدارة العامة - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الفلوجة - الانبار \ العراق

The Expected Roles of the Internal Auditor in the Efficiency of Implementation of the Investment Budget

Assist. Lect. Hussein Ali Mohammed

Publics Admin. Dept., College of Admin. and Econ.,

Fallujah University, Anbar / Iraq



المستخلص

تعتبر الموازنة الاستثمارية احدى اهم الوسائل التي يمكن من خلالها تكوين مؤسسات ناجحة لها مكانتها وقيمتها في تقديم الخدمة للمجتمع بأعلى جودة ممكنة، وفي وقتنا الحاضر لاقت دراسة الموازنة الاستثمارية اهتمام كبير في المؤسسات الخدمية على اختلاف اشكالها بما فيها الجامعات، ويرجع ذلك الى ما تحدثه هذه الموازنات من اثر في تحسين الأنشطة داخل تلك الجامعات والرقابة عليها، وفي ظل الكوارث التي مر بها البلد وحلات الركود الاقتصادي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص جامعة الفلوجة بعد ان نفذ جزء من مشروع جامعة الفلوجة (الموقع الرئيس) وتعرض هذا الموقع الى اضرار كبيرة جراء الاحداث الإرهابية الغاشمة، وما خلفته من الموازنة الاستثمارية لإتمام تنفيذه، تهدف هذه الدراسة الى بيان اهم الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي، في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية، لقد وتوصلت الدراسة الى استنتاجات تبين هذه العلاقة من خلال حرص المدقق الداخلي على اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب خلال فترة التنفيذ يرفع من كفاءة التنفيذ للموازنة الاستثمارية، وتوصلت الى مجموعة من التوصيات مفادها الاهتمام بأدوار المدقق الداخلي، وبيان المشاكل التي تتعرض لها الموازنة وتخفيف المخاطر التي تحيط بالموازنة أو الحد منها، من خلال الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي، فوزعت استمارات استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة والفقرات في رئاسة جامعة الفلوجة وكلية الإدارة والاقتصاد، وكلية القانون بواقع (68) استمارة وتم استلام (60) استمارة منها.

الكلمات الافتتاحية : دور المدقق الداخلي، التدقيق الداخلي، الموازنة الاستثمارية،

كفاءة، تنفيذ.



Abstract

The investment budget is one of the most important means through which to create successful institutions with their status and value in providing service to the community with the highest possible quality, At present, the study of the investment budget has received great attention in service institutions of different forms, including universities, due to the impact of these budgets on the impact of improving the activities within these universities and monitoring In light of the disasters experienced by the country and the economic and social recession, especially the University of Fallujah after the implementation of part of the project of the University of Fallujah (the main site) and the site of the damage caused by the brutal terrorist events, And in particular the University of Fallujah after the implementation of part of the project of the University of Fallujah (the main site) and this site was subjected to significant damage due to the brutal terrorist events, And the legacy of destruction and backwardness, suffered damage after it was implemented in part, and will be completed according to the possibility of the State in the monitoring of amounts in the investment budget to complete its implementation, this study aims to show the most important roles of the internal auditor, The study reached conclusions on this relationship, and reached a set of recommendations that focus on the roles of the internal auditor, the problems of the budget and the mitigation of the risks surrounding the budget, through the expected roles of the internal auditor in reducing or limiting them, And paragraphs at the University of Fallujah Presidency and the Faculty of Management and Economics, and the Faculty of Law, (60) form.

Keywords: Role of internal auditor, Internal audit, Investment budget, Efficiency, Implementation.



المقدمة

ظهرت الحاجة للمحاسبة الحكومية مع نشوء ونمو الحضارة البشرية وتطورها، وصاحبها توسع في نشاطات الدولة الاقتصادية والسياسية والإدارية، وتدخل الدولة في المجالات كافة وسعت لتنظيم إيراداتها ومصاريفها وضبطها وفرض الرقابة عليها في كل مؤسساتها، وتعد الجامعات هي المؤسسات الرائدة في جميع الدول، والمسؤولة عن تضييق الفجوة بين التخلف والتعليم، وهي المرتكز الأساسي في تنمية الدول وهي مؤسسات خدمية غير هادفة للربح، ولأجل النهوض، والحفاظ على المال العام في العراق بشكل عام، والجانب المالي بما تنفقه هذه المؤسسات بشكل خاص على خدماتها.

وجد الباحث هناك ضرورة لإظهار اهم ادوار التدقيق الداخلي في هذه المؤسسات عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية، خاصة في ظل الظروف التي يمر بها البلد وما نتج عنها من تغيرات اقتصادية اثرت على الموازنة الاستثمارية يستوجب تدخل الدولة بضرورة تدقيق استخدام الموارد المتاحة في هذه المرحلة الحرجة، لإعادة بناء وتطوير المجالات التي تخدم المجتمع، ولما وكبة التقدم التكنولوجي والانفتاح على العالم الخارجي، ومن هنا برزت أهمية التدقيق الداخلي، ولتحقيق هدف البحث اعتمد الباحث على أربعة مباحث رئيسية، حيث يتضمن المبحث الأول منهجية البحث، والمبحث الثاني اختص بالجانب النظري والمبحث الثالث بالجانب التطبيقي وأخيرا المبحث الرابع خصص للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث

لاقت دراسة الموازنة العامة اهتمام كل المؤسسات بما فيها الجامعات الفتية، ويرجع سبب ذلك لأهمية الموازنة في تحسين نشاطات الجامعة، فلا يمكن تصور نجاح هذه الموازنة بغياب نظام رقابي داخلي على اداءها المالي وتنفيذها لذا يمكن حصر مشكلة البحث بالتساؤلات الرئيسية التي يتفرع منها مجموعة من الأسئلة الفرعية وكما يأتي:

1 - التساؤل الرئيس الاول هل توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المدقق الداخلي وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية ؟

أ- هل توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي

(كشف الانحرافات) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

ب- هل توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة احصائية بين دور المدقق الداخلي

(إدارة المخاطر) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟

ت- هل توجد علاقة ارتباط معنوي ذات دلالة احصائية بين دور المدقق الداخلي

(قياس الكفاءة) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟

2 - التساؤل الرئيس الثاني هل توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لأدوار

المدقق التداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟

أ- هل توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي (كشف

الانحرافات) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟

ب- هل توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لدور المدقق الداخلي (إدارة

المخاطر) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟

ت- هل توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة احصائية لدور المدقق الداخلي (قياس

الكفاءة) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية؟



ثانياً. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بمدى إمكانية معرفة نواحي الضعف والقوة في نظم تطبيق الموازنة الاستثمارية في الجامعة من خلال المدقق الداخلي ومدى التزامه في ضوابط المهنة ومعايير التدقيق المتبعة، ورفع كفاءة وفالية تنفيذ الموازنة الاستثمارية بالاعتماد على برامج التدقيق عند استغلال الموارد المتاحة والتخصيصات المالية المعتمدة في تنفيذ الموازنة الاستثمارية للحد من الهدر بالمال العام.

ثالثاً. أهداف البحث

- 1- التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
- 2- دعم عمل التدقيق الداخلي من خلال الرؤية المالية التي سيقدمها للتغلب على عمليات الهدر في الاعتمادات المخصصة في الموازنة الاستثمارية.
- 3- تقديم مقترحات يُمكن أن تُسهم في خدمة مؤسسات التعليم العالي على نحو خاص والمؤسسات المالية على نحو عام في ضوء الاستنتاجات التي سيتوصل إليها البحث.

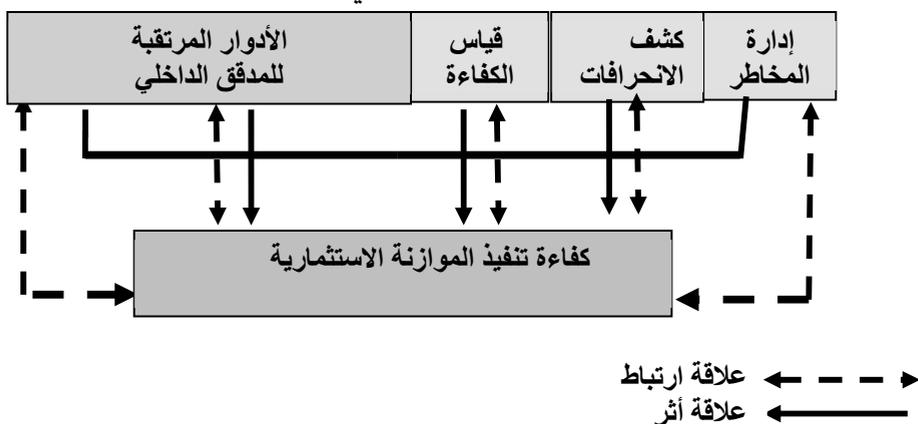
رابعاً. فرضية البحث

تماشياً مع مُشكلة البحث وأهدافه، فقد تم اعتماد فرضيتين رئيسيتين وتفرع منهما مجموعة فرضيات فرعية وكما يأتي:

- 1- الفرضية الرئيس الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين ادوار المدقق الداخلي وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
 - أ- توجد علاقة ارتباط معنوي بين دور المدقق الداخلي (إجراءات كشف الانحرافات) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
 - ب- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي (إدارة المخاطر) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
 - ت- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي (قياس الكفاءة) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

- 2 - الفرضية الرئيس الثانية: توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لأدوار المدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
- أ- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي (كشف الانحرافات) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
- ب- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي (إدارة المخاطر) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
- ت- توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لدور المدقق الداخلي (قياس الكفاءة) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

الشكل (1) المخطط الافتراضي للبحث



الشكل: من اعداد الباحث

خامسا.مجتمع وعينة البحث

تتكون عينة البحث من مجموعة من الأساتذة ورؤساء الأقسام والموظفين والمحاسبين والمدققين المنتسبين في الكليات ورئاسة جامعة الفلوجة، وقد تم توزيع (68) استبانة تم استرجاع (60) منها بنسبة قبول 88% وكما مبين ادناه:



الجدول (1)

العدد والنسبة للاستمارات الموزعة والمستلمة

مجتمع العينة	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المستلمة	نسبة الاستلام من التوزيع
جامعة الفلوجة	68	60	%88

المصدر : من اعداد الباحث استناداً الى نتائج استمارات الاستبانة الموزعة

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً \ التدقيق الداخلي

1 - مفهوم وأهمية التدقيق الداخلي

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي الموجه الأساسي للعمليات المالية نحو الضبط ونجاح المؤسسات كافة لما تلعبه من دور مهم في فحص وتقييم الأنشطة كافة، الإدارية، المالية، التشغيلية.

وعرف التدقيق من قبل الكثير من الباحثين فمنهم من وصفه (وظيفة شخص من داخل الوحدة الاقتصادية يعين من قبل الإدارة العليا، ولديه كفاءة علمية وعملية، ومهمته تقييم عمل الأقسام ومعرفة ما اذا كانت الاقسام ملمة بالمهام الملقة على عاتقهم، وان سجلات القسم صحيحة، وان العمل في الأقسام منسق بما تتلاءم مع الخطة والسياسة المرسومة، من قبل الإدارة). (الغربان، 2009: 18).

كما ووصف بانه (وظيفة مستقلة يتم تعيينها من داخل الوحدة الاقتصادية، لفحص وتقييم الأنشطة المختلفة (الجابري، 2014: 12).

وعرف على انه (وظيفة مستقلة توفر للإدارة العليا حالة التأكد، حول جودة وفعالية إدارة المخاطر، ونظم الإدارة والعمليات، لمساعدة الإدارة في حماية ممتلكاتها وسمعتها في السوق). (Chambers، 2014: 199).

وتكمن أهمية التدقيق الداخلي كونه الأداة الرقابية الفعالة التي تساعد الإدارة العليا للمؤسسات، في تقييم اعمالها ورفع جودة اداءها، وكونها تحافظ على أصول المؤسسة، كذلك اعتماد الرقابة الخارجية على تقارير المدقق الداخلي، وزادت أهمية التدقيق الداخلي في الجامعات لمجموعة من العوامل وكما يأتي: (العتار، 2016: 71).

- أ- توسع المؤسسات وكبر حجمها وتعدد عملياتها وفروعها تطلب وجود كوادر كفؤة لها علم ودراية بالعمليات المحاسبية للأنشطة لتحديد الانحرافات والمشاكل.
- ب- اضطرار الإدارات الى تفويض السلطات الفرعية والمسؤوليات الى بعض الإدارات الفرعية.



- ت- حاجة الإدارة الى بيانات دورية لرسم الخطط والسياسات.
- ث- حاجة الجهات الحكومية الى بيانات دقيقة عن مؤسساتها.
- ج- تطوير إجراءات عمل التدقيق من تفصيلية معقدة الى إحصائية وأسلوب العينة.
- ويرى الباحث ان أهمية التدقيق تأتي من إمكانية تطبيق القانون بفاعلية كما ان تحديد دور المدقق الداخلي يزيد من فرص كشف مواطن الاسراف والهدر وضياع الموارد مما يزيد الحاجة الى تبني سياسات ترشيد الانفاق والتوعية العامة لممارسات التنفيذ بواسطة أجهزة مختصة بحيث تظهر نتائج الاعمال بشكل تقارير.

2 - اهداف التدقيق الداخلي

كانت اهداف التدقيق الداخلي تقتصر على مدى سلامة المركز المالي، تطورت الأهداف للتدقيق الداخلي نحو التدقيق الاختباري، والذي يركز على قوة وجود نظام الرقابة الداخلية بشكل عام ويمكن تلخيص اهداف التدقيق الداخلي في مايلي:

(Autres,1986:583).

- أ- متابعة الخطط ومراقبة تنفيذها وتشخيص النفقات التي تواجه العمل، ودراسة الحالات التي تحول دون تحقيق الأهداف.
- ب- القضاء على التلاعب والغش في السجلات والبيانات.
- ت- القضاء على الاسراف والإهمال بالعمل، من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية في جميع الأنشطة.

3 - انواع التدقيق الداخلي وفروضة:

توجد أنواع متعددة من الانشطة تدرج تحت بنود التدقيق الداخلي، وكما يلي:

(المدهون،2014:24).

- أ- التدقيق المالي: يعرف بانه (فحص متكامل ومنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية وكل العمليات التي تخص هذه السجلات، وما يتعلق بعملها، والتأكد من انها مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وسياسة الادارات).
- (الوردات،2006:57).

ب- التدقيق التشغيلي: ويسمى بتدقيق العمليات اذا تستخدم الكلمة كمرادف للتدقيق الداخلي ويعرف على انه (كل ما يقوم به المدقق الداخلي من عمليات تحقق، بقياس وفحص كفاءة العمليات التشغيلية اليومية والخطط والاستراتيجيات، ويقيم الأداء من خلال استخدام ادوات التحليل المالي، وهذا يتطلب جمع البيانات الكافية محل التدقيق والتحقق من صحتها). (ثورية، 2017: 14).

ت- تدقيق الالتزام: وصف البعض على انه (تدقيق الحسابات القانونية التي تخضع للقوانين الصادرة من الدولة، وعلى الوحدات الاقتصادية ضرورة عرض نتائج اعمالها على المحاسب القانوني المرخص قانونا لمزاولة مهنة التدقيق للحسابات، ويضع المدقق رايه المحايد في نهاية السنة عن نتائج اعمال الوحدات ومركزها المالي، ويوضح مدى صدق المعلومات المقدمة للمستخدمين عن الفترة المعنية محل التدقيق). (مسعد، 2008: 30).

ونشير الى فروض التدقيق الداخلي، يقصد بالفروض (معتقدات مسبقة على أساسها تبني الأفكار حيث تكون مبسطة ومنهجية، وتسبق هذه الأفكار عملية التحليل المالي، وتعتبر هذه الفروض وسيلة للحكم على مستوى أداء المدقق المهني). (الصحن، 2004: 26).

وفي إطار عمل المدقق بأنواعه يجب ان تتوافر مجموعة من الفروض لإيجاد نظرية شاملة لحل المشاكل التي تواجه عمل المدقق وهي كما يأتي: (مازون، 2011: 16).

- مدى إمكانية فحص البيانات، (قابليتها للفحص).
- لا توجد تعارضات حتمية بين مصلحة الإدارة والمدقق.
- لا توجد أخطاء حتمية في القوائم المقدمة للفحص.
- توافر نظام رقابي محكم يمنع حدوث الأخطاء.
- سلامة بيانات القوائم المالية، واطهار المركز المالي الصحيح، عند تطبيق المبادئ المحاسبية المتفق عليها دولياً.
- عند فحص البيانات المالية الخاضعة للتدقيق لأبداء رأي فني محايد ووضع التقارير على المدقق ان يتصرف كمدقق محايد فقط دون التحيز لأي جهة.



4 - إجراءات المدقق الداخلي لكشف الانحرافات :

وهناك بعض اجراءات التدقيق الداخلي بمثابة المركز الأساسي لكشف الانحرافات المالية في المؤسسات، حيث تمارس الإجراءات باتجاهين وكما يأتي: (الشرع، 2009: 66).

أ- الاتجاه الأول: اجراء تجنب أي معاملات لا تتخذ اتجاه صحيح، أي التأكد من سير العمل وفقا للضوابط والقوانين والتأكد من عملية التسجيل ومدى اعتمادها على مستندات صادرة عن جهات حقيقية غير وهمية.

ب- الاتجاه الثاني: التأكد من عمليات الصرف لن تتجاوز صلاحيات الصرف، تمت وفق الإجراءات الصحيحة وهي تخضع للمعايير المحاسبية المتفق عليها.

ومن مضمون الاتجاهين يمكن ايجاز الإجراءات للتدقيق الداخلي، في فحص دقة السجلات والمستندات وعمليات التسجيل في السجلات، وفحص المعاملات المالية والتأكد من اجراءها وفق القانون. والتأكد من كلف تسجيل المعاملات والإجراءات اول بأول وفي الحسابات المتخصصة ضمن الفترة التي تعود اليها. كما يقوم بأجراء المقارنات لحالات الصرف المسبق واللاحق لفترات معينة لتحديد أسباب التباين ان وجدت.

ونشير لمقومات محاسبية لنظام التدقيق الداخلي بما يتعلق بالدورة المستندية والمجموعة الدفترية، تعتبر المستندات المصادر الرئيسية لتسجيل وتثبيت المعاملات المحاسبية والتحقق من صحتها واحكام التصرف عليها، اما الدفاتر المحاسبية تنظم بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة عمل الوحدات، مع مراعات الجانب الشكلي في اعدادها حسب التعليمات والقوانين النافذة، وتتضمن هذه السجلات بيانات تستند عليها المؤسسة في إجراءاتها وخاصة الجرد الفعلي. (الجابري، 2014: 32). ومقومات محاسبية تخص الدليل المحاسب يتضمن تخطيط خريطة عناوين الحسابات وتبويبها وفقا لطبيعة الأنشطة التي تمارسها المؤسسات التعليمية، وبما يتلاءم مع الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها. (السوفيري، محمد، 2002: 25).

5 - إدارة مخاطر الموازنة الاستثمارية من قبل المدقق الداخل

تعرف المخاطر بوصفها (عدم التأكد بشأن الاحداث او الاعمال التي تؤثر بشكل سلبي على مقدرة تحقيق أهدافها ويمنع نجاح استراتيجيتها) (نصر، 2011: 327)

ووصفت بانها (اراء غير سليمة يبيدها المدقق على بيانات مالية محرفة بمستوى عالي دون إمكانية اكتشافها، ولها تأثير على الأهداف)(الياسري،2015: 95) وفيما يخص المخاطر التي تواجه الموازنة الاستثمارية والتدقيق الداخلي، أشار الدليل المحاسبي فيما يخص ابداء الراي حول البيانات المالية فانه يقوم بتصميم إجراءات تساعده على توفر القناة المعقولة بان البيانات المالية قد اعدت بشكل صحيح، وتقديم دلائل تشير الى ذلك وتوسع إجراءاته لتعزيز هذه الدلائل،وهنا يستوجب الإشارة الى المخاطر التي تواجهه قبل البدء بعملية تدقيق مشروع الموازنة العامة،والسعي لتجنبها او تقليلها والحد منها. (الياسري،2015: 96)

أ- استقلال الاعتمادات في الموازنة الاستثمارية وتوجيهها الى مشاريع غير مدرجة في الخطة الاستثمارية.

ب- ادراج العمليات المالية في سجلات الوحدة الإدارية الخاصة بالموازنة دون فتح سجلات مستقلة وسندات للصراف لمشروع الموازنة الاستثمارية.

ت- ضعف الاهتمام بالأشراف المكتبي والاشراف الميداني لتطبيق بنود الموازنة الاستثمارية.

ث- ادراج مشاريع لا توجد حاجة لإنجازها في خطة مشروع الموازنة العامة او الاستثمارية اوليس لها جدوى اقتصادية.

ج- عدم استغلال مبالغ المنح والمساعدات والتي خصصت لمشاريع الاستثمار او صرفها على مشاريع غير مدرجة في كشوفات الخطة الاستثمارية.

ح- دفع مبالغ لأعمال لم تنجز.

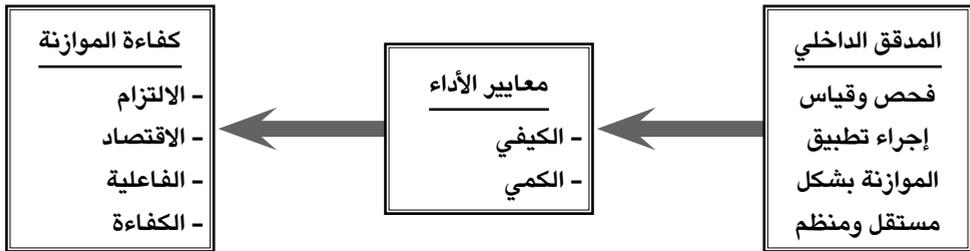
خ- دفع مستحقات المقاولين دون اجراء كشف موقعي على الاعمال المنجزة والاعتماد على الذرعات فقط.

فان المدقق الداخلي يمكن تجنب المخاطر او الحد منها من خلال تقييم الأنشطة والعمليات قبل واثناء وبعد التنفيذ بالاعتماد على نتائج الفحص والمراجعة التي يقوم بها وحسب المعايير المحاسبية من خلال دراسته للموازنة وذهابه الى موقع التنفيذ وقياس الاعمال المنجزة،ويمكن منع حدوث الخطر تماما اذا تم تشخيص الانحرافات قبل العمل، اما اذا تم التشخيص اثناء عملية التنفيذ فيسمى اكشاف،والمعالجة تعتمد على حجم

الخطر، وأخيراً بعد الحدث لا يمكن تجنبه ويعتبر خسائر او هدر وتلاعب بالمال العام (عتش، 2011: 12).

6 - قياس كفاءة عملية تنفيذ الموازنة الاستثمارية وتقييمها من قبل المدقق الداخلي
 لاشك ان مهنة التدقيق الداخلي تحتم استمرار تواجده داخل المؤسسة واطلاعه الدائم على العمليات المالية والأنشطة الاخرى وكيفية ادارتها مما يولد لديه خبرة يمكن استثمارها في هذا المجال وتقييم للكفاءة من قبل المدقق الداخلي والفحص الدقيق لكل إجراء بشكل مستقل ومنظم، ويمكن قياسها بأربع عناصر أساسية هي الالتزام، الاقتصاد، الفاعلية والكفاءة ومن ثم تحسين هذه الكفاءة وتطويرها، ودور المدقق الداخلي تدقيق هذا الأداء بشكل مسبق وخلال العمل مما يستوجب قياسها توفير معايير تقيس الأداء بشكل كمي او نوعي (البدرى، 2007: 11). كما يشير (المدل، 2007: 129) الى مسؤولية المدقق الداخلي من تحديد الجوانب التي تخص المعايير عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية على ان تكون هذه المعايير معمول بها ومفهومة، واي انحراف عن هذه المعايير يتم الاخبار عنه للمختص وابداء الراي واجراء التصحيح لها، وبيان سوء استخدام الموارد مع ضرورة المحافظة على الاستقلالية من خلال عدم اشتراكه باي عمل تنفيذي لأعمال يقوم بمراجعتها. ويمكن توضيح مسؤولية المدقق الداخلي اتجاه فحص تنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة بالشكل (2) الاتي:

شكل (2) مسؤولية المدقق اتجاه كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر البحث

ومن الجدير بالذكر ان الموازنة الاستثمارية هي تقديرية ومحددة بشكل مخطط لتحقيق الأهداف خلال فترة زمنية، واتباع إجراءات تدقيق تتوافق مع اساليب تنفيذ الموازنة، حيث تقسم الموازنة لعدة فترات رقابية، مما ينعكس على رفع فاعلية الموازنة في إجراءات التدقيق وتقييم الأداء، والسرعة في اكتشاف الانحراف بين الأداء الفعلي والمقدر على فترات قصيرة وإجراء التعديلات اللازمة.

- ويتحقق العديد من المزايا اذا استخدمت هذه الطريقة (عليان، 2009: 42)
- التخلص من الاختناقات والأزمات التي تتعرض لها المؤسسة في تنفيذ الموازنة نتيجة فقدانها لتوازنها الزمني بين نشاطاتها المختلفة.
 - تحقيق التنسيق والتوافق بين الأنشطة والاعتمادات للفترة المحددة لها.
 - تتبع تقييم الأداء بشكل دوري وعلى مدار فترة الموازنة بما يمكن من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

ثانياً \ الموازنة الاستثمارية

1 - مفهوم الموازنة الاستثمارية وأهميتها

الموازنة بشكل عام هي (خطة تتضمن كل متطلبات الوحدات الحكومية لفترة زمنية محددة عادة تكون سنة مستقبلية، وتعتبر الأداة التي تمكن السلطة التشريعية من فرض الرقابة على أداء السلطة التنفيذية، والمسؤولة عن تمويل نشاطات الدولة كافة العسكرية والتعليمية والصحية وتكون على نوعين موازنة البنود وموازنة البرامج). (العزاوي والجبور، 2008: 268).

كما عرفها قانون أصول المحاسبة العام فقرة (1) مادة (الثانية): بأنها جداول تخمن الإيرادات والمصروفات الداخلة والخارجة لسنة مالية تعين في قانون الموازنة. (سلوم والمهياني، 2007: 95) وتعرف الموازنة الاستثمارية على انها (خطة حكومية يركز اعدادها على جانبين، جانب التخطيط المالي، وجانب مراقبة التنفيذ للمشاريع الممولة مركزيا والالتزام بها لعدة سنوات مما يؤدي الى نتائج إيجابية في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي للدولة). (Michal, 2011; 87) ووصفها (الطائي، 2011: 53)



على انها (مجموعة من الأنشطة والبرامج المخطط لها والتي تسعى الحكومة لتنفيذها لسنوات مالية لتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية). ووصفها البعض (عملية التخطيط والتقييم عند الانفاق على الأصول التي من المتوقع يمتد عمرها او نفقاتها اكثر من سنة مالية (Besley & Rensbrg,2008:78)

واستنادا الى هذه التعاريف يمكن ان نتوصل الى تعريف من وجه نظر الباحث (الموازنة الاستثمارية خطة طويلة الاجل يستوجب عند وضعها اعتماد أساليب علمية مدروسة وتحديد البرامج والاهداف التي تنسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية للبلد، كونها أداة لمواكبة التقدم التكنولوجي، وانشاء مشاريع جديدة او تطوير مشاريع قديمة تدعم اقتصاد البلد وتعطي قوة للدخل الوطني المحلي) ومن الجدير بالذكر، لا يمكن اعدادها دون موافقة وزارة التخطيط بعد الدراسة للمشروع، واعلام وزارة المالية بالموافقة اذا تلائم اهداف المشروع مع خطط التنمية الشاملة للبلد، وعلى وزارة المالية توفير السيولة اللازمة لتنفيذ المشروع في السنين القادمة الخمس او العشر حسب الخطة، او اكثر من سنة كونها تختلف عن الموازنة السنوية التي تعد بموافقة وزارة المالية والوزارة المعنية المستفيدة دون تدخل وزارة التخطيط.

وفي ما يخص أهمية الموازنة الاستثمارية، زاد التوسع في استخدام الموازنة في الآونة الأخيرة لكل المؤسسات، وسبب ذلك يعود الى المنافع المتحققة من استخدامها للتنسيق بين الأنشطة المختلفة واستخدام الموارد افضل استخدام، ومواجهة المخاطر التي تواجه الواقع العملي، حيث تتضمن إجراءات اعداد الموازنة التنبؤ للمستقبل، مما يساعد على تحديد المشاكل المختلفة قبل حدوثها وسبل حلها، وتعتبر وسيلة فعالة للاتصال والتغذية العكسية للمعلومات بين مختلف المستويات الإدارية. (المخزومي، 2011: 61)، وتبرز أهميتها كونها خطة سياسية استثمارية ذات رؤيا اقتصادية تستوعب الموارد البشرية بزيادة امكانياتهم المادية والثقافية، فان التعثر في تنفيذها يؤثر على اقتصاد البلد بشكل كامل، اما أهمية الموازنة في الجامعات العراقية فأنها لم تعد قاصرة على تمويل النشاطات في تقديم الخدمات، وانما امتد اثرها الى كافة أوجه النشاط الاجتماعي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وجودتها. (الزعيبي، 2004: 3).

2 - المشاكل التي تواجه الموازنة الاستثمارية

إشارة الباحثون الى المشاكل التي تواجه تنفيذ الموازنة الاستثمارية، ومنها مشاكل القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، فمن الضروري ان يقوم جميع المدراء في مؤسسات الدولة بالمشاركة الفعلية في اعداد الموازنة الخاصة بقرارات الاستثمار من خلال تقديم الاقتراحات البديلة ومراجعة وتعديل الموازنة الاستثمارية (فضيلة، 2015: 7)، ومشاكل الوعي بأهمية الموازنة، وهي نقص الادراك بأهمية الموازنة الاستثمارية واعتبارها من الاعمال الروتينية المفروضة والتي ليس لها جدوى فعلية للتنمية، ومشاكل فنية في اعداد الموازنة الاستثمارية، وعدم الربط بين تقديرات الموازنة الاستثمارية ومراكز المسؤولية وعدم الربط بين الإنجاز والحوافز، ومشاكل عدم واقعية تقديرات الموازنة فالأهداف الجزئية تختلف وتتعارض للإدارات والاقسام المختلفة، وكل قسم يحاول خلق فائض في تنفيذ الموازنة المبالغ في مصروفاتها المقدره، وأخيرا مشاكل تتعلق بالنواحي السلوكية تحفظ الإدارات القائمة على تنفيذ الموازنة الاستثمارية في المعلومات المقدمة من قبلهم الى مسؤوليهم، بتجنبهم النظرة السيئة الى اقسامهم من خلال خلق فائض حتى يسهل تحقيق الموازنة التخطيطية. (خلف الله، 2007: 79).

3 - الأسس والقواعد التي تؤثر على التدقيق والتنفيذ للموازنة الاستثمارية

تؤثر الموازنة الاستثمارية على عمليات التخطيط والرقابة بشكل مباشر من خلال الأسس والقواعد التي تم اعتمادها، ولكي يأخذ المدقق الداخلي دوره في فرض الرقابة على تنفيذ الموازنة الاستثمارية لابد من اعدادها وتنفيذها وفق أسس علمية دقيقة تراعي كل احتمالات التي تعرقل تحقيق الأهداف التي وجدت الموازنة من اجلها، ولا يمكن تحقيقها الا بوجود قواعد ومتطلبات أساسية يجب مراعاتها (العمور، 2009: 30) ويمكن حصر بعض هذه الأسس والقواعد وكما يلي:

أ- توفر كوادر كفوّة مؤهلة علمياً وعملياً في عمليات التدقيق والتنفيذ للموازنة الاستثمارية، اختيار وسائل التنفيذ الملائم ومن ثم تقييم أداء الجهات المنفذة للمشروع. (شريف، 2008: 227).

ب- توفر القيم الأخلاقية والنزاهة لدى القائمين على عمليات التنفيذ والتدقيق رغم ان الموازنة هي أداة رقابية الا انها تبقى مجرد أداة تعتمد على العنصر البشري المنفذ لها الذي يعتبر من اهم المقومات الأساسية للتنفيذ والرقابة (سلوم المهياي، 2007: 104).

ت- اهداف الموازنة الاستثمارية تكون محددة وان لا تتعارض مع بعضها بمعنى يمكن تقييم برامج الموازنة من خلال الأهداف، فان البرامج التي تعتمد على اهداف متعارضة تصعب على المنفذين أداء مهامهم المتمثلة بتنفيذ المشاريع وهذا يشكل عائق في عمليات التدقيق (عصفور، 2009: 219).

ث- التقيد بقانون الموازنة عند التنفيذ، كون قانون الموازنة يمثل مجموعة من البرامج لإدارة وتنظيم المشروع، وعدم الالتزام بالقوانين يفقدها اهم صفة (أداة رقابية) ومن اهم الأمور الواجب الالتزام بها عدم التجاوز على التخصيصات المعتمدة وتوجيه مصروف لغير مشروع. (سلوم المهياي، 2007: 105).

كما وتسعى الجامعات الى تحقيق التحكم الأمثل لمواردها المتاحة واعتماداتها المخصصة في الموازنة العامة لتحقيق أهدافها بتقديم خدمة مثالية، عن طريق تنفيذ الخطط الاستثمارية المخطط لها في الموازنة العامة وهي تعتبر الأداة الوحيدة، التي تعتمد عليها الدولة في رسم خططها واعطاء صورة واضحة عن الدخل القومي، والمشاريع الاستثمارية في الموازنة يتم الموافقة عليها من وزارة المالية بعد استحصال موافقة وزارة التخطيط، لان اعتمادات الموازنة تعتمد على مصادر في تمويلها ولها إمكانيات وحدود مالية، حيث تعد الخطط الاستثمارية كل خمس سنوات واحيانا كل عشر سنوات، فأشار المشرع في قانون أصول المحاسبة الى ضرورة التزام الوحدات الحكومية باستكمال متطلبات قبل اعداد وثائق المناقصات للتعاقدات الممولة للموازنة الاستثمارية المنصوص عليها قانونا في تعليمات رقم (1) تعليمات تنفيذ العقود الحكومية سنة 2014 المادة الثانية فقرة (1) كما يأتي: <http://www.epsrco.moelc.gov.iq/upload/upfile>

- وجود دراسة للحاجة الفعلية للمشروع وكلفته وتصميمه وان لا تتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية للبلد.

- استحصال موافقة وزارة التخطيط باي مشروع استثماري يدرج بالموازنة الاستثمارية مع ذكر الجهة المستفيدة من المشروع.
- تحديد متطلبات المقابلة وفق تقرير فني بالتنسيق مع الجهة المنفذة والجهة المستفيدة متضمن المواصفات الدقيقة الفنية.
- توفر الاعتماد المالي لتجهيز المشروع بتأييد الجهة المالية بالتخصيص بجهة التعاقد.
- وجود كلف تخمينية علنية معدة من جهة فنية مختصة محدثة، ومبنية على دراسة شاملة لأسعار السوق السائدة عند اعدادها للأعمال والمواد المطلوبة، واعتبارها مقياس لتحليل ودراسة العطاءات ومعرفة مدى توازن أسعار فقراتها، واحالة المناقصة على ان تكون ضمن ضوابط وتعاميم صادرة من وزارة التخطيط بهذا الشأن.
- استحصال الموافقات الرسمية والاصولية من جهة التعاقد على تنفيذ المشروع الاستثماري مع مراعات الصلاحيات المالية النافذة.

4 - خطوات عملية التدقيق الداخلي عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية في الجامعة الفتية

يعتبر الوقت الذي يبدا به المدقق الداخلي تنفيذ اعماله عاملا مهما في عملية التدقيق الفعالة والمثالية، يتم تحديد الانحرافات والمشكلة قبل حدوثها، ويلاحظ وجود فجوة زمنية بين التدقيق والتنفيذ اظهر الحاجة الى التنبؤ بالمشكلة، وعملية التدقيق المزامن لعملية التنفيذ أي التدقيق المزامن للأداء بتصحيح الانحرافات عن المعايير المحاسبية اذا حدثت نفس وقت التنفيذ او بعده بفترة قصيرة لاحقة، وميزة هذه العملية تحديد الانحرافات قبل ان تتفاقم وتسبب خسائر كبيرة وهدر في تخصيصات الموازنة الاستثمارية، وعملية التدقيق الداخلي التاريخية، فتهتم برصد النتائج والابلاغ عنها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها، لمقارنة العملية التنفيذية بأهداف الموازنة الاستثمارية. (الزعيبي، 2004: 53).

كما ويقوم المدقق الداخلي بالذهاب الى ميدان العمل عند تنفيذ الموازنة وتقييمها على كل المستويات، ومنها المستوى الإداري، ويسعى المدقق الداخلي لقياس الاعمال والذرات المنجزة، لتحقيق من كلفة الاعمال وجودة العمل ومدى التقدم في الأداء الكلي ومقارنته



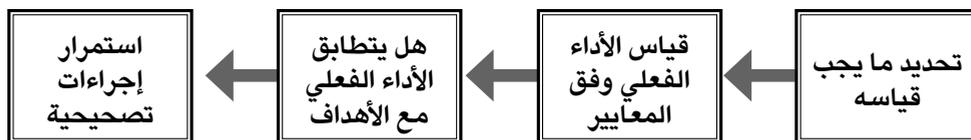
بالأنفاق وحسب معايير التدقيق المتعارف عليها، وقياس الأداء اليومي للعمليات بكافة الأنشطة المنجزة لتحديد مواطئ الضعف في العمل لتشخيصها والسيطرة عليها وتلافيها وإعطاء الحلول لمعاجتها. (الصحن، وآخرون، 2000: 349).

ويقوم المدقق الداخلي بتقييم أداء الافراد ونتائج أعمالهم وسلوكهم الوظيفي، وتوجد العديد من معايير التدقيق التي تخص هذا الشأن التي يمكن استخدامها، منها تقارير كفاءة الأداء التي يعدها رؤساء الأقسام في مجال العمل والتنفيذ، ويعمل المدقق على قياس حجم العمل الى عدد الموظفين، وفقرة الحوافز الى عدد الموظفين لتحديد متوسط نصيب الموظف الواحد من الحوافز، وهذا يشجع الإنجاز في الموازنة بجوده عالية واهتمام لشعور بالرضا من قبل الموظفين، ومحاولة لزيادة مهاراتهم عن طريق تحفيزهم او تدريبهم لضمان مستوى مستقر بأدائهم في تنفيذ الموازنة الاستثمارية. (العمور، 2009: 42). ويمكن تحديد الخطوات التي يتبعها المدقق الداخلي عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية. (الفاطمين، 2003: 161):

- الخطوة الأولى تحديد ما يجب قياسه: يجب مراعات ان العناصر التي يتم احكام التدقيق عليها تتصف بالقدرة على القياس والثبات الموضوعية، ويتم على الاعمال ذات الأهمية الكبرى او العناصر التي تعتبر مفاصل العملية التنفيذ، وهذه النشاطات مسؤولة عن فشل او نجاح عملية التنفيذ، لذا يجب ان تخضع دائماً وعلى مدار الوقت الى التدقيق المستمر وذلك للحيلولة دون فشل التنفيذ.
- الخطوة الثانية قياس الاعمال المنفذة وفق المعايير المحاسبية للتدقيق: وتعتبر هذه الخطوة بالغة الأهمية لان معايير قياس الأداء تستخدم في قياس نتائج العمل المنفذ المقبولة والتي يتوقع ان تحقق الأهداف عند الإنجاز
- الخطوة الثالثة التأكد من تطابق الأداء الفعلي مع الأهداف: يقوم المدقق الداخلي بقرانه نتائج العمل ومستندات الصرف والتأكد من سلامتها وفق المعايير المحاسبية للتدقيق.
- الخطوة الرابعة اتخاذ إجراءات: اذا كانت النتائج تتطابق مع الأهداف نستمر بالعمل

وان كانت لا تتطابق نتخذ إجراءات تصحيحية. وكما مبين بالشكل (3) الاتي:

الشكل (3) خطوات التدقيق الداخلي عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية



الشكل: من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر البحث

5 - اعتماد المدقق الداخلي على نظام المعلومات لتدقيق عمليات التنفيذ

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم من اهم المقومات الداعمة لنظام التدقيق الفعال والكفوء، حيث بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من احكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي، تبدأ بالتسجيل الفوري للعمليات المحاسبية بالاعتماد على المستندات، والتأكد من صحة المستندات، وعدم اشراك موظف بعمليات التدقيق (سليم، 2015: 29). وتعتمد المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة، وينبغي مراعات استخدام الأرقام المتسلسلة عند تدقيق المستندات الداخلة في عمليات التسجيل والعودة لها عند الحاجة، والتأكد من تاريخ الصرف والتوقيع، والمطابقة الدورية للمستندات التي تنتج من العمليات في المؤسسة وتبادل المستندات مع الغير، حيث تمتاز بأهمية قصوى كونها تمثل الأدلة الكتابية المؤيدة للعمليات الخاضعة للتدقيق، ويظهر دور المدقق الداخلي بإجراء كافة المقارنات الدورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة ومن جهة أخرى المستندات وحقيقتها محتواها، مثل مقارنة حساب الاستثمارات بما هو موجود فعلا على مستوى المؤسسة وذلك باستخدام الجرد المادي، وأخيرا عدم اشراك الموظفين غير الكفوئين بعملية التدقيق والاكتفاء بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي المعد من ذوي الاختصاص وتوزيع المسؤوليات داخل النظام المحاسبية بما يستجيب مع مقومات العمل الرقابي (الصحن، 2004: 165). ومن الجدير بالذكر نظم التدقيق الالكتروني واثارها على تنفيذ الموازنة الاستثمارية، ، يعتمد على مهارة المدقق بفتح ملفات الكترونية مخزونة لكل مراحل تنفيذ الموازنة، والذرعان التي أنجزت والمواد المتبقية من



الذرات وأرقام مستندات الصرف وتواريخها، لكي يتمكن من الوصول الى أي معلومة يحتاجها بشكل سريع ودقيق عند اعداد تقاريره الدورية السنوية، لا تتغير اهداف التدقيق الداخلي بتغير اشكال النظم المحاسبي المستخدمة في المشروع، يدوية كانت ام الكترونية، اعتماد المستندات الخاصة بالصرف وتمثيلها لنشاط معين تمكن المدقق من تقرير مدى ملائمة هذه المستندات والمبالغ التي تعكسها مع الاعمال المنجزة، كما انها تساعد على جمع الأدلة والبراهين اللازمة لأبداء الرأي في سلامة الانفاق على تنفيذ مشاريع الموازنة، وعلى المدقق ان يفهم النظم المحاسبية المتبعة لوضع خطة تدقيق فعالة وفق متطلبات معايير التدقيق الدولية (العزب، نظمي، 2012: 216) ومن مزايا النظام الالكتروني إمكانية اعتماد المدقق الداخلي على معلومات ذات دقة متناهية بالمقارنة بالعنصر البشري لعدم وجود عمليات غير متوازنة (ترحيل وترصيد)، ولا يميل النظام الى تكرار الأخطاء ولو كرر العملية الاف المرات وينفذ كل العمليات المحاسبية دون زيادة او نقصان، يعمل دون وجود دوافع واتفاقات مع الغير للسرقة والاختلاس ولا تحقيق منافع شخصية لحساب الغير(سمور، 2014: 23).

ويمكن القول ان النظم الالكترونية وسيلة مرشدة وقاعدة بيانات ناصحة تحدد مجالات الإخفاق في التنفيذ من خلال الارقام المثبتة بالحاسوب الالي من خلالها يمكن للمدقق ان يتخذ إجراءات تصحيحية وتقارير بالاعتماد عليها، كونها عملية تفاعلية وسرية وتكاملية مع العديد من عمليات التنفيذ. وعلى المدقق ان يقوم ببذل اقصى قدر من العناية المهنية الواجبة لمتابعة الاعمال وتنفيذ الموازنة عن طريق جمع المعلومات و تخزينها بشكل الكتروني، وكلما كانت هذه الإجراءات مفصلة ساعدت في تنفيذ خطته في التدقيق، وان قوة او ضعف التدقيق الداخلي لا يحدد فقط طبيعة الحصول على ادلة الاثبات وانما يحدد العناية والتعمق في فحص الأدلة، والاجراءات الاكبر أهمية من غيرها واجب التركيز عليها.

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً \ نبذة عن عينة البحث جامعة الفلوجة

بدا التخطيط والسعي لتأسيس جامعة الفلوجة في سنة 2008، وتعتبر جامعة الفلوجة من الجامعات الفتية في العراق وفيها 292 تدريسي 363 موظف وكانت كلياتها تابعة الى جامعة الانبار لكنها انشطرت عنها واستقلت ماليا واداريا عند تأسيسها بشكل نهائي سنة 2014 وتضم 6 كليات في مواقع مختلفة داخل قضاء الفلوجة، حيث يوجد موقع رئيس خطط له ان يضم كل الكليات في مدينة الفلوجة وتم انجاز بعض المباني قبل انفصالها عن جامعة الانبار وهو قيد الإنجاز تبلغ مساحته 332 دونم وتم انشاء بعض المباني بهذا الموقع قبل تأسيسها ليضم رئاسة الجامعة والكليات كافة وتعرض للضرر من قبل الهجمة الإرهابية الغاشمة التي نالت من المدينة بشكل عام والموقع الجامعي بشكل خاص بالخراب والدمار، وسيستمر العمل بهذا الموقع حسب ما يرصد له من تخصيصات مالية في الموازنة الاستثمارية، لذا سعينا بتقديم هذه الدراسة لتحسين ورفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية من خلال الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي في تنفيذ هذه الموازنة الاستثمارية ومن الله التوفيق.

ثانياً \ وصف وتشخيص متغيرات الدراسة

1 - المتغير المستقل (الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي)

يوضح الجدول رقم(2) وصف إجابات العينة المبحوثة لاستمارة الاستبانة التي تم توزيعها على (مجموعة من منتسبي جامعة الفلوجة في الكليات ورئاسة الجامعة من التدريسين والموظفين) من خلال التوزيعات التكرارية والوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة، وتشمل الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي المحور الأول من الاستبانة ورمزنا له (X) ويضم ثلاث ابعاد الأول: ويمثل المتغير المتعلق بكشف الانحرافات، ويبدأ بالأسئلة التالية (X1-X6) اما المتغير الثاني: ويمثل المتغير المتعلق بإدارة المخاطر، ويشمل الاسئلة (X7-X12)



اما المتغير الثالث: ويمثل المتغير المتعلق بقياس الكفاءة، ويشمل الأسئلة، (X13-X18)، وقد حصل المتغير بشكل عام على وسط حسابي اجمالي قدره (3.283) ويشير الوسط الحسابي الى أهمية المتغير من وجه نظر العينة كون الوسط عالي نسبيا وانحراف معياري قدره (0.968).

أ - كشف الانحرافات من قبل المدقق الداخلي

من معطيات الجدول (2) يتبين ان هذا المتغير حصل على وسط حسابي اجمالي قدره (3.122) وانحراف معياري (0.917) وقد اسهم السؤال (X4) في اغناء هذا المتغير حيث بلغ الوسط الحسابي للسؤال (3.633) وهو اعلى وسط حسابي بين جميع أسئلة هذا المتغير وانحراف معياري قدره (0.901). واتفقت العينة المبحوثة على ان المدقق الداخلي يتابع اثبات عملية التسجيل للصرف والقبض تم اعتماده على مستندات صادرة منحه حقيقية غير وهمية، وجاء السؤال (X5) بالمرتبة الأخيرة وحصل على وسط حسابي قدره (2.416) وانحراف معياري (1.182) انخفاض الوسط الحسابي أدى الى ارتفاع الانحراف المعياري مما يفسر وجود قناعة منخفضة في اراء عينة البحث عن دور المدقق في وضع إجراءات تساعد توافر قناعة معقولة بان البيانات الخاضعة للتدقيق قد اعدت بالشفافية، وهذه نسبة منخفضة نسبيا مقارنة بالأسئلة الأخرى تشير الى ضعف في دور المدقق بتصميم إجراءات تساهم بالإفصاح عن البيانات وانها اعدت بشفافية.

ب - إدارة المخاطر من قبل المدقق الداخلي

من معطيات الجدول (2) يتبين بان هذا المتغير حصل على وسط حسابي اجمالي قدره (3.353) وانحراف معياري قدره (0.967) وقد اسهم السؤال (X11) في اغناء هذا المتغير حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (3.817) وهو اعلى وسط حسابي بين جميع أسئلة هذا المتغير وانحراف معياري (0.862)، واتفقت العينة على حرص المدقق الداخلي على اتخاذ إجراءات تصحيحية للأخطاء في

الوقت المناسب خلال فترة التنفيذ للموازنة الاستثمارية في الجامعة، وهذا يقلل المخاطر التي قد تتعرض لها عملية تنفيذ الموازنة الاستثمارية، اما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب السؤال (X9) وحصل على وسط حسابي قدره (3.003) وانحراف معياري (1.073) وهذا الوسط الحسابي يشبر الى ضعف في اتفاق العينة وقصور في دور المدقق الداخلي على تقسيم فترة تنفيذ الموازنة الاستثمارية الى عدة فترات رقابية وفتح ملفات الكترونية مخزونة لكل مراحل تنفيذ الموازنة. مما يعرض الموازنة الاستثمارية الى المخاطر عند التنفيذ.

ج - قياس كفاءة التنفيذ من قبل المدقق الداخلي

يوضح الجدول (2) مقدار الوسط الحسابي لهذا المتغير حيث بلغ (3.375) وانحراف معياري قدره (0.943) وقد اسهم السؤال (X14) في اغناء هذا المتغير حيث بلغ الوسط الحسابي لهذا السؤال (3.800) وهو اعلى وسط حسابي بين جميع أسئلة هذا المتغير والانحراف المعياري بلغ (0.861)، وهذا يوضح اتفاق العينة بمدى تأثير عمل المدقق الداخلي عند تغير قوانين التعاقد. مما ينعكس سلبا على قياس تنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة، في حين حصل السؤال (X15) على المرتبة الأخيرة من وجه نظر العينة المبحوثة حصل على وسط حسابي (2.583) وانحراف معياري (1.086) وهذا الوسط الحسابي ضعيف مما يفسر ضعف قناعة العينة المبحوثة بدور المدقق الداخلي اتجاه إجراء المقارنات لحالات الصرف المسبق واللاحق لفترات معينة لتحديد أسباب التباين ان وجدت، لان التباين والاختلاف بالصرف يؤثر على تنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة.



الجدول (2) التكرارات والايواساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي.

الانحراف المعيارى	الوسط الحسابى	لا اتفق	لا اتفق	اتفق الى حد ما	اتفق	اتفق بشدة	المتغير
		بشدة التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
البعد الأول (كشف الانحرافات) للمتغير المستقل التدقيق الداخلى							
1.184	2.971	9	12	13	17	9	X1
0.782	3.616	-	13	10	24	13	X2
1.062	3.016	10	9	14	15	12	X3
0.901	3.633	7	8	8	14	23	X4
1.191	2.416	19	16	4	11	10	X5
0.884	3.433	6	12	9	16	17	X6
0.917	3.122	الوسط الحسابى العام والانحراف المعيارى للبعد الاول					
البعد الثانى (إدارة المخاطر) للمتغير المستقل التدقيق الداخلى							
0.904	3.650	1	9	7	26	17	X7
1.068	3.004	8	7	12	19	14	X8
1.073	3.003	13	14	8	12	13	X9
0.990	3.316	9	11	7	18	15	X10
0.862	3.817	9	8	3	20	21	X11
0.894	3.333	7	16	5	14	18	X12
0.967	3.353	الوسط الحسابى العام والانحراف المعيارى للبعد الثانى					
البعد الثالث (قياس الكفاءة) للمتغير المستقل التدقيق الداخلى							
0.959	3.367	6	11	14	13	16	X13
0.861	3.800	4	10	-	21	24	X14
1.086	2.583	18	17	6	10	9	X15
0.987	3.716	4	10	4	23	19	X16
0.879	3.433	7	10	11	14	18	X17
0.888	3.350	8	12	7	17	16	X18
0.943	3.375	الوسط الحسابى العام والانحراف المعيارى للبعد الثالث					
0.968	3.283	الوسط الحسابى العام والانحراف المعيارى للمتغير للمستقل					

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل برنامج SPSS)

2 - المتغير التابع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

من معطيات الجدول (3) وبالاعتماد على نتائج البرنامج SPSS يمكن وصف آراء العينة المستجابة من خلال التكرارات والوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع (كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية) والذي يمثل المحور الثاني من استمارة الاستبانة، ويشمل مجموعة من الأسئلة، وقد رمز لها بالمتغير Y ويتكون من 18 سؤال تبدأ الأسئلة المتعلقة بهذا المتغير (Y1-Y18) وحصل هذا المتغير على وسط حسابي عام وانحراف معياري عام على التوالي (3.314) (0.949) وهو وسط حسابي مقبول وعالي نسبيا يشير على أهمية المتغير من وجه نظر العينة المبحوثة وانحراف معياري مقبول منخفض نسبيا ويشير الى ضعف تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي العام، وقد أسهمت معظم الأسئلة لهذا المتغير في اغناؤه وتعزيزه وفي المرتبة الأولى السؤال (Y12) وهو السؤال الذي حصل على اعلى وسط حسابي بين اجمالي الأسئلة لهذا المتغير قدره (4.667) وانحراف معياري قدره (0.501) مما يشير الى نسبة اتفاق عالية لعينة البحث، بان استخدام الحاسبات الالكترونية في تنفيذ الاعمال الخاصة في مشاريع الموازنة الاستثمارية وفق بيانات وبرامج مصممة لهذا الغرض في الجامعة من سياسات نجاح الموازنة، وتلاه السؤال (Y15) بالمرتبة الثانية وحظي بوسط حسابي (4.216) وانحراف معياري (0.599) وحظي بنسبة اتفاق عالية نسبيا أيضا لآراء عينة البحث، ويشير الى أهمية الزيارات الميدانية التي تقوم بها اقسام التدقيق الداخلي إضافة الى التدقيق المستندي سوف تساهم في كفاءة تنفيذ للموازنة، وحصل السؤال (Y16) على وسط حسابي قدره (2.017) وانحراف معياري قدره (1.341) وهي المرتبة الأخيرة بين اجمالي الأسئلة، مما يفسر منح فترات إضافية الى فترة العقد المتفق عليها تأثر على عملية التنفيذ في الموازنة الاستثمارية.



الجدول (3) التكرارات والايوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات كفاءة التنفيذ

الانحراف المعيارى	الوسط الحسابى	لا اتفق	لا اتفق	اتفق الى حد ما	اتفق	اتفق بشدة	المتغير
		بشدة التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
0.979	3.367	3	4	7	28	18	Y1
1.002	3.233	9	7	11	27	6	Y2
1.030	3.083	4	6	14	23	13	Y3
0.890	3.767	3	4	13	24	16	Y4
1.059	3.017	4	2	18	26	10	Y5
1.298	2.075	20	6	10	17	7	Y6
0.896	3.883	18	-	17	19	6	Y7
0.687	4.004	-	2	5	14	39	Y8
1.283	2.816	16	6	20	9	9	Y9
0.852	3.766	3	3	13	27	14	Y10
0.988	3.317	5	12	10	25	8	Y11
0.501	4.667	3	-	4	27	26	Y12
1.198	3.068	9	7	16	17	11	Y13
0.999	3.416	13	1	12	16	18	Y14
0.599	4.216	-	3	6	26	25	Y15
1.314	2.017	30	8	11	6	5	Y16
1.197	2.583	27	2	9	13	9	Y17
0.970	3.361	7	6	11	27	9	Y18
0.949	3.314	الوسط الحسابى العام والانحراف المعيارى العام للمتغير للتابع					

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

ثالثاً \ اختبار فرضيات الدراسة

1 - تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

من معطيات الجدول (4) نلاحظ وجود علاقة ارتباط بين المتغير (X) حيث بلغت قيمة معامل والمتغير (Y) الارتباط (**0.498) وهذا مؤشر جيد يعكس العلاقة بين المتغير المستقل الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي (X) والمتغير التابع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y) عند مستوى (**0.05) مما يشير الى تحقق الفرضية الرئيسة الاولى التي تنص على (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين الأدوار المرتقبة المدقق الداخلي وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية).

اما فيما يتعلق باختبار علاقات الارتباط بين كل متغير من متغيرات الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية كانت بالصيغة التالية:

أ - العلاقة بين دور المدقق الداخلي في كشف الانحرافات وكفاءة تنفيذ الموازنة

الاستثمار

جدول(4)معامل الارتباط سبيرمان للعلاقة بين الادوار المرتقبة للمدقق الداخلي وكفاءة التنفيذ

Y		أدوار التدقيق الداخلي
معنوية معامل الارتباط	قيمة معامل الارتباط	
0.001	**0.498	X
0.007	**0.330	X1
0.001	**0.480	X2
0.006	**0.323	X3

P≤0.50 ** N=60

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

من معطيات الجدول (4) تبين بان هناك علاقة ارتباط معنوي بين دور المدقق الداخلي بكشف الانحرافات (X1) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y) اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (**0.330) وتشير قيمة معامل الارتباط لعلاقة دور المدقق الداخلي لتجنب أي معاملات لا تتخذ اتجاه صحيح (لم تدرج ضمن خطة الموازنة الاستثمارية) ودور



المدقق الداخلي بأجراء المقارنات لحالات الصرف المسبق واللاحق لفترات معينة لتحديد أسباب التباين ان وجدت، وعمل المدقق الداخلي على التأكد من ان عمليات الصرف لا تتجاوز الصلاحيات وتتم وفق الإجراءات الصحيحة، و المدقق الداخلي اثبات عملية التسجيل للصرف والقبض تم اعتمادها على مستندات صادرة من جهة حقيقية غير وهمية، وهذا يفسر مدى مساهمة هذا الدور بضبط العمل المحاسبي ومدى علاقة بتحسين كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية في الجامعة.

ب - العلاقة بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وكفاءة تنفيذ الموازنة

الاستثمارية

تشير نتائج التحليل في الجدول (4) الى وجود علاقة ارتباط معنوي بين دور المدقق الداخلي لأداره المخاطر (X2) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y) اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.480**) عند مستوى معنوي (0.05)، وتفسر هذه العلاقة أدوار المدقق الداخلي لإدارة للمخاطر كونه يساهم في تقديم دلائل تشير الى ان الاعمال المنجزة في مشروع الموازنة الاستثمارية تتناسب مع حجم عمليات الانفاق، وتركيز المدقق الداخلي على تقييم الأنشطة والعمليات قبل واثناء وبعد التنفيذ حسب المعايير المحاسبية، وعمل المدقق الداخلي على تقسيم فترة تنفيذ الموازنة الاستثمارية الى عدة فترات رقابية ويفتح ملفات الكترونية مخزونة لكل مراحل تنفيذ الموازنة، وحرص المدقق الداخلي على تحقيق التنسيق والتوافق بين الأنشطة والاعتمادات والمدة المحددة لها في الموازنة الاستثمارية، وعمل المدقق الداخلي على تصميم إجراءات تساعد على توافر القناعة المعقولة بان البيانات المالية قد اعدت بشفافية، ومتابعة المدقق الداخلي بشكل دوري مراحل انجاز الذرعات عند تنفيذ مشاريع الموازنة الاستثمارية، وتفسر هذه الأدوار مدى علاقة ومساهمة المدقق الداخلي في الحد او تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عملية تنفيذ الموازنة الاستثمارية ورفع كفاءة تنفيذها.

ت - العلاقة بين دور المدقق الداخلي في قياس الكفاءة وكفاءة تنفيذ الموازنة

الاستثمارية

تشير نتائج التحليل في الجدول (4) الى ان هناك علاقة ارتباط معنوي بين قياس كفاءة التنفيذ من قبل المدقق الداخلي (X3) وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y) اذ

بلغت قيمة معامل الارتباط (0.323^{**}) عند مستوى معنوي (0.05)، وتفسر هذه العلاقة من خلال أدوار المدقق الداخلي المتمثلة بعمل المدقق الداخلي بالاستقلالية والحيادية في ابداء الرأي والموضوعية عند فحص الاعمال ينعكس على كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية، كما ويتأثر عمل المدقق الداخلي عند تغير قوانين التعاقد مما ينعكس سلبا على قياس تنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة، والتزام المدقق الداخلي بتقارير ديوان الرقابة المالية عند مراجعة العمليات المالية وفحصها يساعد المدقق الداخلي على قياس كفاءة التنفيذ، وعندما فتح سجل والحفظ الإلكتروني للذرات المنجزة والمواد المتبقية من الذرات وأرقام مستندات الصرف وتواريخها يساعد المدقق على تقييم وقياس الاعمال المنجزة في الموازنة الاستثمارية، كما التزام المدقق الداخلي بعدم التحيز الى قرارات الإدارة العليا اذا كانت غير رشيدة فيما يخص الاعمال المنجزة عند فحصها وقياسها يرفع كفاءة التنفيذ، عدم اشترك المدقق الداخلي باي عمل تنفيذي لأعمال يقوم بمراجعتها ويحافظ على الاستقلالية من خلال قياس استخدام الموارد، وهذه الأدوار تنعكس بشكل إيجابي على قياس كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

2 - تحليل علاقات الأثر بين متغيرات الدراسة

أ - تأثير الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي لكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

يختص هذا المحور بالتركيز على اختبار الفرضية الرئيسية الثانية لمتغيرات الدراسة (توجد علاقة تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية بين أدوار المدقق الداخلي وتنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة) ولاختبار هذه الفرضية فان الامر يستلزم تحديد درجة تأثير هذه الأدوار مجتمعة (كشف الانحرافات وإدارة المخاطر وقياس كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية)، وكذلك تأثير كل متغير من متغيرات الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي على كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية وفق الفرضيات المنفرعة من الفرضية الرئيسية الثانية المختصة بعلاقة الأثر.

والجدول (5) يوضح علاقة الأثر بين الادوار المرتقبة للمدقق الداخلي مجتمعة كمتغير مستقل (X) على المتغير التابع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y)، وعلى النحو الاتي:



الجدول (5) تأثير الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي بكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

Model	Unst Coefficients		R2	T	Sig
	B	Std.Error			
(Constant) 1	2.005	0.288		6.021	0.000
X	0.397	0.079	0.225	4.019	0.000

P≤0.05 * N=60

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

يشير الجدول (5) الى نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط، وتشير المعطيات الى التأثير المعنوي للأدوار المرتقبة مجتمعة على كفاءة تنفيذ الموازنة، حيث بلغ معامل B (0.397) واختبار (t) المحسوبة والبالغة (4.019) وهي اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.671) وعند درجة حرية (1,58)، وعند مستوى معنوي (0.05)، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.225) (R2) أي ان (22.5%) من كفاءة تنفيذ الموازنة يفسر من خلال الأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي مجتمعة وهذا يشير الى الدور الواضح للمدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة، مما يشير الى تحقق النظرية الرئيسية الثانية (توجد علاقة أثر معنوية ذات دلالة إحصائية للأدوار المرتقبة للمدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية).

ب - تأثير دور المدقق الداخلي (كشف الانحرافات) بكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

الجدول (6) تأثير دور المدقق الداخل لكشف الانحرافات في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

Model	Unst Coefficients		R2	t	Sig
	B	Std.Error			
(Constant) 1	2.135	0.213		8.011	0.000
X1	0.260	0.060	0.301	3.110	0.000

P≤0.05 * N=60

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

يوضح الجدول (6) التأثير المعنوي لدور المدقق الداخلي المتمثل بكشف الانحرافات (X1) كفاءة التنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y).

تشير نتائج التحليل من الجدول (6) الى ان هناك تأثير معنوي اذ بلغت قيمة (B) بيتا (0.060) واختبار (t) المحسوبة حيث بلغت (3.110) وهي اعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) عند درجة حرية (1، 58) عند مستوى معنوي (0.05) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2) (0.30) ويدل هذا المؤشر الى إمكانية التوصل الى نظام تدقيق محكم يمكن الاعتماد عليه بخفض الكلف والهدر بالتخصيصات من خلال كشف الانحرافات وفرض السيطرة عليها وعدم تكرارها في المراحل القادمة لتنفيذ الموازنة الاستثمارية، واستنادا الى ذلك تحققت الفرضية الفرعية الأولى (توجد علاقة تأثير معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجراءات كشف الانحرافات من قبل المدقق الداخلي وكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية).

ت- تأثير دور المدقق الداخلي (إدارة المخاطر) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

الجدول (7) تأثير دور المدقق الداخلي (إدارة المخاطر) بكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

Model	Unst Coefficients		R2	t	Sig
	B	Std.Error			
(Constant) 1	2.197	0.320		6.892	0.000
X2	0.285	0.068	0.208	2.997	0.000

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

يتضح من الجدول (7) التأثير المعنوي لدور المدقق الداخلي المتمثل بإدارة المخاطر (X2) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية (Y).

تشر نتائج التحليل من الجدول (7) الى ان هناك تأثير معنوي، اذ بلغت قيمة (B) بيتا (0.285) واختبار (t) المحسوبة (2.997) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) عند درجة حرية (1،58) عند مستوى معنوي (0.05)، وبلغت قيمة معامل



التحديد (R2) (0.208) وهذا يشير الى دور المدقق الداخلي لإدارة المخاطر بما يسهم من تقليل حالات عدم التأكد وتقييم الأنشطة والضغوطات الخارجية التي تتعرض لها عملية تنفيذ الموازنة الاستثمارية، واستنادا الى ذلك تحققت الفرضية الفرعية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة تأثير لإدارة المخاطر من قبل المدقق الداخلي في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية).

ج - تأثير دور المدقق الداخلي (قياس كفاءة التنفيذ) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

(الجدول 8) تأثير دور المدقق الداخل (قياس الكفاءة) بكفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية

Model	Unst Coefficients		R2	t	Sig
	B	Std.Error			
(Constant) 1	2.308	0.290		7.987	0.000
X3	0.361	0.077	0.244	4.653	0.000

(الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل لبرنامج SPSS)

يتضح من معطيات الجدول (8) الى ان هناك تأثير معنوي لدور المدقق المتمثل بقياس كفاءة تنفيذ الموازنة (X3) في كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية. تشير نتائج التحليل من معطيات الجدول (8) الى ان هناك تأثير معنوي، حيث بلغت قيمة (B) (0.285) واختبار (t) المحسوبة (4.653) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.671) عند درجة حرية (1,58) عند مستوى معنوي (0.05) وبلغت معامل التحديد (R2) (0.244)، وهذا يشير الى دور المدقق الداخلي لمساعدة الإدارات المسؤولة والمخولة بالصرف من تقدير حالات الصرف لفترات لاحقة حسب نوع احسب نوع الأنشطة التي يمكن قياسها بشكل كمي اوتم تقييمها مسبقا عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية، واستنادا الى ذلك تحققت الفرضية الفرعية ال ثالثة والتي مفادها توجد علاقة تأثير بين قياس الكفاءة من قبل المدقق الداخلي في تنفيذ الموازنة الاستثمارية بكفاءة).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يمثل هذا البحث خلاصة ما توصلت له الدراسة من استنتاجات اعتمدت على نتائج الدراسة من الجانب النظري والجانب العملي، واستنادا الى هذا وضعت مجموعة من التوصيات نعرضها تبعا وفق الاتي:

أولا \ الاستنتاجات- اعتمدت على الجانب النظري والجانب العملي وكما يأتي:

1 - استنتاجات اعتمدت على الجانب النظري

- أ- يمثل التدقيق الداخلي نظام للقضاء او الحد من الفساد المالي والإداري بشكل عام، وفقا للدور التي يمارسه المدقق الداخلي والتزامه بمجموعة من المعايير الأخلاقية بتمثلة بالشفافية والانضباط والاستقلالية.
- ب- هناك قصور في أنظمة الحفظ الالكترونية يعتمد عليها في حالة وجود ضرورة لاسترجاع معلومات مهمة عن تنفيذ الموازنة الاستثمارية الخاضعة للتدقيق في فترات لاحقة.
- ت- هناك نظرة عامة بان المدقق الداخلي يحاول جاهدا تصعيد أخطاء الإدارة العليا ويعرقل عمليات الصرف وهذا يعتبر قلة وعي تدقيقي عند القيادات.
- ث- عدم وجود برامج تنظم واجبات المدقق الداخلي وتحدد مسؤولياته بما ينسجم مع طبيعة الاستقلالية في العمل.
- ج- دفع مستحقات المقاولين المنفذين بالاعتماد على المستندات دون تواجده في ميدان العمل للتأكد من الذرعات المنجزة بشكل فعلي، لاسيما بان المستندات قابلة للتزوير، مما يعرض عمليات التنفيذ للمخاطر.
- ح- قصور في توفر كوادر تدقيق كفاءة مؤهلة علميا وعمليا لاختبار الاعمال المنجزة ووسائل التنفيذ الملائمة ومن ثم تقييم أداء هذه الجهات.
- خ- عدم واقعية تقدير مبالغ الموازنة الاستثمارية يؤدي الى محاولة الأقسام خلق فائض في مبالغ تنفيذ الموازنة الاستثمارية للمصاريف المبالغ بها.



د- تأخر إقرار الموازنة والمصادقة عليها من قبل الدولة ينعكس سلباً على كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية مما يخلق عرقلة وتأخير في الإنجاز.

2 - استنتاجات اعتمدت على الجانب العملي

من خلال استطلاع آراء عينة من جامعة الفلوجة (عمداء ومعاونين العمداء ورؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الاختصاص ومدققين ومحاسبين والشعبة الهندسية للمشاريع) تبين الآتي:

أ- لا توجد في الجامعات كافة قواعد ومبادئ تنظم عمل المدقق الداخلي وتحديد ادواره بشكل تفصيلي.

ب- قصور في الشفافية والافصاح وذلك من حيث:

- عدم الإفصاح عن التنبؤات المستقبلية فيما يتعلق برسم سياسات التدقيق عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية

- عدم الإفصاح عن تعارض او عدم تعارض للمصالح الذي قد يحدث بين المشرفين على العمل والمنفذين للموازنة.

- عدم وجود شفافية في احتساب الحوافز والمكافآت ولا تعتمد على معايير واضحة عند صرفها في عمليات التنفيذ للموازنة الاستثمارية.

ت- اكدت غالبية الإجابات ان التزام المدقق الداخلي بسرية المعلومات واعتماده على أنظمة حفظ الكترونية تجعله يتمتع باستقلالية كافية.

ث- اكدت غالبية الإجابات على أهمية دور المدقق الداخلي بالحرص على اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب خلال فترة التنفيذ يرفع كفاءة التنفيذ للموازنة الاستثمارية.

ج- التزام المدقق الداخلي بعدم التحيز الى قرارات الإدارة العليا اذا كانت غير رشيدة فيما يخص الاعمال المنجزة عند فحصها وقياسها يرفع كفاءة تنفيذ الموازنة الاستثمارية.

ح- ضرورة تعاون المدقق الداخلي وتشاوره مع المهندسين المشرفين على المشاريع قبل البدء بصرف الذرعات المنجزة.

خ- تبين من خلال استجابة العينة قبولهم لفكرة البحث وتم الاستجابة بشكل جيد ومرضي.

ثانياً \ التوصيات

بناء على ما توصل له الباحث من نتائج في ضوء الاستنتاجات التي تم التطرق لها بالجانبين النظري والعملي حيث يوصي الباحث بما يلي:

- 1 - تبني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مبادئ وقواعد تحدد اليات عمل المدقق الداخلي وحجم مسؤولياته، تحديد ادواره على شكل مدونات او موثيق.
- 2 - ضرورة تطوير المعايير المحاسبية المحلية ومواكبة المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالشفافية والافصاح بما يتناسب وادوار المدقق الداخلي في الإعلان عن سياسات التدقيق المستقبلية وتشكيل لجان لصرف المكافآت المالية والحوافز عند تنفيذ الموازنة الاستثمارية.
- 3 - مراعاة العمل على تقيد قدرة الإدارة العليا في التحكم والتدخل في عمليات التدقيق للأعمال المنفذة وجعل المدقق الداخلي مرتبط مباشرة بالسيد برئيس الجامعة دون ارتباطه بمساعد رئيس الجامعة الإداري.
- 4 - مراعاة اتباع نظام الكتروني لحفظ العمليات المنفذة وتقسيمها الى فترات عند تدقيقها مما يعطي سرعة في الاسترجاع وسرية تامة كون المدقق الداخلي مسؤول عن حفظها.
- 5 - عقد ندوات تثقيفية لنشر الوعي التدقيقي لبعض القيادات والحد من النظرة العامة بان المدقق الداخلي يسبب تأخير في حالات الصرف، وبيان حجم مسؤولياته في الحد من المخاطر التي تتعرض لها عملية الصرف عند تنفيذ المشاريع للموازنة الاستثمارية.
- 6 - مراعات إمكانية اعلام وزارة المالية بان تأخير التمويل المالي يؤثر على عملية تنفيذ الموازنة وتوضيح اهم المشاكل التي يمكن الوقوع بها.
- 7 - ضرورة تواجد المدقق الداخلي في ميدان العمل يمكنه من التأكد من ان مستندات الصرف للذرات المن، جزء حقيقية وغير صادرة من جهات وهمية.
- 8 - مراعات مشاركة المدقق الداخلي واعطائه دور فعال في عملية اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية سواء بقياس اداءها او تقييم برامجها، يرفع من كفاءة تنفيذها.



- 9 - ضرورة توخي الحذر والدقة في اختيار الشركات المنفذة للموازنة الاستثمارية، قبل الحصول على (CV) لهذه الشركات او قاعدة بيانات عن سيرتها ونزاهتها، لتلافي حالات التلكؤ والنكول والسرقة.
- 10 - ضرورة مخاطبة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدمج عمل المدقق الداخلي او الرقابة الداخلية مع مكاتب المفتشين العموميين في وزارة التعليم العالي.

المصادر

1. البدرى، مسعود، (2007)، فحص انتقادي لواقع النظام المحاسبي المطبق في الوحدات الإدارية العامة، المؤتمر الأول للسياسات العامة، جامعة قاريونس، بنغازي، 11-13/6/2007.
2. ألبابري، محمد علي، (2014)، تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين في اليمن، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء.
3. ثورية، عبد الرحمان، (2017)، تكامل التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي ودوره في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة محمد بسكرة، كلية العلوم التجارية والتسيير.
4. خلف الله، وائل محمد، (2007)، واقع اعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية في الشركات قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة قسم المحاسبة.
5. الزعبي، ناجح محمد، (2004)، دور الموازنات في تخطيط ورقابة وتقييم الأداء، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت.
6. سلوم، حسن عبد الكريم، المهياي، محمد خالد، (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الاعداد والتنفيذ والرقابة، العلوم الإدارية، العدد 64، مجلد بلا.
7. سليم، كحيل، (2015)، دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية.
8. سمور، نبيل إبراهيم، (2014)، دور التدقيق الالكتروني في تحسين جودة خدمة التدقيق، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
9. السوفيري، فتحي رزق، محمد، سمير رزق، (2002)، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الدامعة الجديدة للنشر والتوزيع.
10. الشرع، مجيد، (2009)، الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي، المنصور، عدد (14) مجلد (1).

11. شريف,اثير أنور,(2008), دور الحاكمية في اعداد الموازنة العامة في العراق, أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد,كلية الإدارة والاقتصاد.
12. الصحن, عبد الفتاح محمد,(2004), أسس المراجعة العملية والعلمية,الدار الجامعية
13. الصحن, عبد الفتاح,الصبان, محمد سمر,(2004), أسس المراجعة (الأسس العملية والعلمية) دار الجامعة للنشر, مصر.
14. الطائي, اسعد لازم, (2014), تفعي دور الرقابة الخارجية على مشاريع الموازنة الاستثمارية الحكومية المحلية, بحث لنيل شهادة المح,اسب القانوني,المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية, جامعة بغداد.
15. عتاش,عبدة احمد,(2011), اطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الاعمال المصرية, رسالة ماجستير, جامعة طنطا, كلية التجارة.
16. العزاوي, محمد سلمان, الجبوري, عبد الصاحب نجم, (,2008) تقويم أسس اعداد الموازنة العامة للدولة من خلال تحسين الموازنة الفدرالية العامة, العلوم المالية والمصرفية, مجلد(15), عدد(53).
17. العزب, هاني عبدالحافظ, نظمي إيهاب,(2012) , تدقيق الحسابات الاطار النظري, طبعة أولى, وائل للنشر والتوزيع,عمان.
18. عصفور,محمد شاكر,(2009),أصول الموازنة العامة, دار المسيرة للنشر والتوزيع,الطبعة الثانية,عمان,الأردن.
19. العطار,عبد,حيدر عباس,(2016), تأثير جودة التدقيق الداخلي على كفاءة تنفيذ مشروع الموازنة الاستثمارية في الجامعات الفتية,العلوم الإدارية والاقتصادية,مجلد6,عدد2.
20. عليان, زيد محمود,(2009), مدى أهمية استخدام الموازنات التخطيطية والرقابة وتقويم الأداء في الشركات الصناعية في الأردنية, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, المحاسبة.
21. العمور, عبدالواحد, (2009), تقييم نظم الموازنات في الجامعات الفلسطينية, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية, كلية التجارة.
22. الغريان, فاطمة صالح,(2009), العلاقة بين التدقيق الداخلي وبيئة الوحدة الاقتصادية ,أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد.
23. الفاطمين,احمد, (2012), مفاهيم تطبيقية الإدارة الاستراتيجية ,الطبعة الأولى, دار مجدلاوي, للنشر.
24. فضيلة,مقراني,(2015), دور الموازنة الاستثمارية في تحسين أداء المؤسسة دور المؤسسة دراسة حالة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز,رالة ماجستير, جامعة قاصدي,كلية العلوم الاقتصادية.
25. مازون, محمد امينو(2011),التدقيق المحاسبي في منظور المعايير الدولية مدى إمكانية تطبيقها في الجزائر رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر ,رسالة ماجستير, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.



26. المخزومي, شيماء طاهر,(2011), اطار مقترح للرقابة المالية على مشروع الموازنة الاستثمارية, بحث لنيل شهادة المحاسب القانوني, المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية, جامعة بغداد.
27. المدلل, يوسف سعيد,(2007), دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري, رسالة ماجستير لجامعة الإسلامية, كلية التجارة.
28. المدهون, رعدة إبراهيم,(2014), العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في المصارف واثراها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض كلف المدقق الخارجي, رسالة ماجستير, الجامعة الإسلامية غزة, كلية التجارة.
29. مسعد, محمد فضل,(2008), دراسة معمقة في تدقيق الحسابات, دار كنوز للنشر, عمان, الأردن.
30. نصر, عبدالوهاب,(2011), المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر مدخل عملي لمواجهة ازمة دبي في ضوء تجارب الدول الأخرى,الدار الجامعية , الإسكندرية.
31. الوردات , خلف عبدالله , (2006), التدقيق الداخليين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية, دار الوراق للنشر والتوزيع ,عمان ,الأردن.
32. الياسري , كمال نوماس , (2015), تقويم نظام الرقابة الداخلية وفق تصنيف بروان للمخاطر, بحث لشهادة المحاسب القانوني, المعهد العالي للماليين والمحاسبين ,جامعة بغداد.
- Autres, Lucboyer,(1986), Precis D; Organization, Etd. Gestion, Les Editions.
 - Besley Scott, Brigham, Eugene, (2008), Managerial Finance Thomson Higher Education.
 - Chambers,A. ,(2014), New Guince on Internal Audit an Analysis and Appraisal of Recent Developments.Manageial Auditing Journal,Vol.2,No22 D organization Higher Education,14, USA.
 - Michael, H,(2011), Government and Not-for Profit Accounting Concepts and Practices 5th Johan Wiley and Inc., USA.



**الثقافة التنظيمية
ودورها في تعزيز متطلبات التمكين الإداري
دراسة استطلاعية على عينة من العاملين في مديرية
زراعة محافظة كربلاء المقدسة**

م. عصام محمد رضا شاكر

جامعة الاسراء - كلية الادارة والاقتصاد - قسم ادارة الاعمال , بغداد \ العراق.

**Organizational Culture and Its Role in
Enhancing the Requirements of Administrative
Empowerment
An Exploratory Study on A Sample of Workers
in the Directorate of Agriculture of the Holy
Karbala Governorate.**

Lect. Essam Muhammad Reda Shaker

Al-Esraa University - College of Administration and Economics -

Department of Business Administration, Baghdad / Iraq.

Email: essamriza8@gmail.com



المستخلص

تناول البحث الحالي دور الثقافة التنظيمية في تعزيز متطلبات التمكين الاداري لدى العاملين في مديرية زراعة محافظة كربلاء المقدسة، مع معرفة تأثير الثقافة التنظيمية في التمكين الاداري للعاملين، حيث مثلت الاستبانة الاداة الرئيسية في البحث، وتم توزيع (88) أستبانة على عينة عشوائية يمثلون مجتمع البحث. ومن ابرز النتائج التي توصل اليها البحث ان هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية ذات دلالة احصائية بين الثقافة التنظيمية ومتطلبات التمكين الاداري في المنظمة المبحوثة، وان ادارة المنظمة تولي اهتماما بالغا بفكرة التمكين الاداري للعاملين ومن اهم التوصيات هي حث المنظمة على الاهتمام الجدي بالقيم والاعراف والمعتقدات والتوقعات التنظيمية وكذلك اعطاء العاملين اللامركزية الادارية وتفويض الصلاحيات لهم وعمل الفريق الواحد والاستقلالية في التصرف لأنها تعطي الدافع في تحقيق التمكين الاداري للعاملين في المنظمة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، لتمكين الاداري، الاستقلالية وحرية

التصرف، امتلاك المعرفة.



Abstract

The current research dealt with the role of organizational culture in enhancing the requirements of administrative empowerment among workers in the Directorate of Agriculture of the Holy Karbala Governorate, with knowledge of the impact of organizational culture in the administrative empowerment of workers. Where the questionnaire represented the main tool in the research, (88) questionnaires were distributed to a random sample representing the research community. Among the most prominent findings of the research is that there is a positive and strong correlation with statistical significance between the organizational culture and the requirements of administrative empowerment in the researched organization. And that the management of the organization pays great attention to the idea of administrative empowerment of workers, and one of the most important recommendations is to urge the organization to pay serious attention to organizational values, customs, beliefs and expectations, as well as to give workers administrative decentralization and delegate powers to them, as one team, and independence in behavior because it gives motivation in achieving administrative empowerment for workers in the organization.

Keywords: Organizational culture; Administrative empowerment; Independence and freedom of action, Knowledge acquisition.



المقدمة

ما يميز عالمنا اليوم هو سرعة التغيير والتحول في بيئة الاعمال، وتبع لذلك حدة المنافسين بين المنظمات مما جعلها في صراع ومواجهة من اجل البقاء والتحدي والنمو والنجاح الذي يعتمد اساسا على تقديم ما هو مميز وجديد من منتجات وخدمات اضافة الى تمتعها بالمرونة والتكيف مع البيئة الخارجية. ومن اهم سبل النجاح هو وجود افراد اكفاء قادرين يبذلون الجهد للقيام بما هو مطلوب من اهداف للمنظمة ولكي تضمن المنظمة استمرار افرادها في العمل لديها، لا بد من وجود قاسم مشترك بين اهداف المنظمة وبين ثقافة وقيم واعراف ومعتقدات الافراد العاملين وايجاد ثقافة تنظيمية قادرة على خلق ولاء افرادها للمنظمة بشكل دائم.

ويعتبر التمكين من المفاهيم الحديثة في الادارية التي ظهرت مع التغييرات السريعة لبيئة الاعمال فضلا عن التطور الحديث للفكر الاداري، فالتمكين الاداري لا يعني فقط مشاركة العاملين سوريا وشكليا في صناعة القرار او الاستماع لهم في الاجتماعات الدورية بل اعطاء دور حقيقي للعاملين والتفاعل الجدي مع الادارة واتخاذ القرارات المناسبة والصائبة دون الرجوع الى الادارة العليا.

تم اجراء البحث على عينة من الافراد العاملين في مديرية زراعة محافظة كربلاء حيث تكون البحث من اربعة مباحث، تناول المبحث الاول منهجية البحث، اما الثاني تناول الاطار النظري لمتغيري البحث وهما الثقافة التنظيمية والتمكين الاداري، اما المبحث الثالث فقد تناول وصف وتحليل البيانات لمتغيري البحث باستخدام الاساليب الرياضية والاحصائية اما المبحث الرابع والاخير فقد تناول النتائج والتوصيات المتعلقة بمتغيري البحث.

المبحث الأول الاطار المنهجي للبحث

أولاً : مشكلة البحث

تنحصر مشكلة البحث في التعرف على دور الثقافة التنظيمية في تعزيز متطلبات التمكين الإداري للعاملين خصوصاً في الأعمال التي يؤديونها واتخاذهم لبعض القرارات ويمكن تحديد مشكلة البحث عبر التساؤلات الآتية:

- 1 - ماهي ابعاد الثقافة التنظيمية والتمكين الإداري في المنظمة المبحوثة وفقاً لإدراك العاملين بها.
- 2 - هل تدرك إدارة المنظمة المبحوثة أهمية ودرجة العلاقة بين الثقافة التنظيمية والتمكين الإداري.
- 3 - هل لدى المنظمة المبحوثة تصور واضح عن مدى تأثير الثقافة التنظيمية في التمكين الإداري للعاملين.

ثانياً : أهمية البحث

يستمد البحث الحالي أهمية المتغيرين الرئيسيين في المنظمة المبحوثة وهما الثقافة التنظيمية والتمكين الإداري ويمكن تلخيص أهمية البحث بالآتي:

- 1 - تعتبر الثقافة التنظيمية دافعا أساسيا لقدرات وطاقات العاملين فهي تؤثر بشكل مباشر على الأداء وتحقيق الانتاجية للمنظمة.
- 2 - بيان التأثير الحيوي للثقافة التنظيمية في تحقيق التمكين الإداري للعاملين في المنظمة المبحوثة.
- 3 - يرتبط موضوع التمكين الإداري بمجموعة قضايا مهمة منها اللامركزية الإدارية والجودة الشاملة وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات وعمل الفريق الواحد وغيرها.



4 - يعتبر البحث الحالي من الدراسات القليلة جدا التي تناولت العلاقة بين متغيرين البحث (الثقافة التنظيمية والتمكين الاداري) واثراء المكتبات والباحثين بكل ما هو جديد ومتطور عنهما.

ثالثاً : اهداف البحث

- 1 - التعرف على مستوى الثقافة التنظيمية لدى العاملين في المنظمة المبحوثة.
- 2 - معرفة مستوى متطلبات التمكين الاداري للعاملين.
- 3 - التعرف على العلاقة الارتباطية بين ابعاد الثقافة التنظيمية وابعاد التمكين الاداري بالاعتماد على التحليل الاحصائي لهما.
- 4 - تقديم التوصيات والمقترحات لإدارة المنظمة المبحوثة فيما يخص الاهتمام بالثقافة التنظيمية للعاملين وتمكينهم الاداري لإنجاز اعمالهم.

رابعاً : فرضيات البحث

استند البحث الحالي على فرضية رئيسية مفادها: هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة ب(القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية- الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) وبين ابعاد التمكين الاداري المتمثلة ب (المشاركة في المعلومات - الاستقلالية وحرية التصرف - بناء فرق العمل الذاتية) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- 1 - الفرضية الفرعية الاولى: هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة ب(القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) والمشاركة في المعلومات.
- 2 - الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة ب (القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) والاستقلالية وحرية التصرف.

- 3 - الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة ب (القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) وبناء فرق العمل الذاتية.

خامساً: عينة البحث

تم اختيار مديرية زراعة محافظة كربلاء، مجتمع البحث الحالي وهي بشكل عام قريبة الصلة من موضوع متغيري البحث (الثقافة التنظيمية والتمكين الاداري) ويتكون مجتمع البحث من (882) فردا من مختلف المستويات والمناصب، واخذت عينة عشوائية متمثلة ب (88) فردا يمثلون (10%) من مجتمع البحث.

سادساً: حدود البحث

- 1 - الحدود المكانية: تم اجراء البحث في مديرية زراعة محافظة كربلاء.
- 2 - الحدود الزمانية: استغرق اجراء البحث مدة (3) اشهر للفترة من 20/2/2022 ولغاية 20/2/2023 وشملت توزيع الاستبانة على عينة البحث وجمعها والزيارات الموقعية للمنظمة المبحوثة وتحليل النتائج.

سابعاً: وسائل جمع البيانات

- تختلف وسائل جمع البيانات والمعلومات حول البحث الحالي كما يلي:
- 1 - ما تيسر من ادبيات وكتب والمؤلفات والبحوث حول متغيري البحث وكذلك الرسائل والاطاريح والمعلومات.
 - 2 - تم جمع البيانات والمعلومات من خلال تصميم استبانة خاصة ثم توزيعها في (مديرية زراعة محافظة كربلاء) حيث تضمن القسم الاول المعلومات التعريفية والشخصية التي تتعلق بأفراد عينة البحث، اما القسم الثاني فيتعلق بمتغيري البحث الرئيسية، (الثقافة التنظيمية والتمكين الاداري) استخدم مقياس (ليكرت) الخماسي والذي يحتوي على (5) فقرات هي (اتفق بشدة - اتفق - محايد - لا اتفق - لا اتفق بشدة) واعطيت لها الدرجات (1-2-3-4-5) على



التوالي.وزعت (88) استبانة على العينة العشوائية للبحث وتم التأشير عليها على الفقرات واعادتها وتبين ان هناك (3) استمارات غير صالحة للتحليل الاحصائي وتم استبعادها فبقيت (85) استبانة صحيحة قابلة للتحليل الاحصائي.

3 - صدق وثبات الاستبانة: للتأكد من صدق وثبات الاستبانة تم توزيعها على عدد من افراد عينة البحث وعلى مرحلتين وبعد جمع الاستمارات وتفريغها وتحليلها احصائيا بلغ معامل الاستبيان في المرحلتين بين اجابات افراد العينة هو (79%) وهو ما يشير الى درجة عالية من الثبات او ان الحد المقبول للثبات هو(60%).

المبحث الثاني الاطار النظري للبحث

أولاً : الثقافة التنظيمية

أ - المفهوم

تؤثر الثقافة التنظيمية على نجاح وفشل المنظمة، والتي تحدد اساسا بمدى كفاءة أداء الموارد البشرية المؤهل والمندمج في المنظمة كما تعبر ثقافة المنظمة عن نمط التصرفات العامة وقواعد السلوك التي يقتنع بها العاملون داخل المنظمة ويتبنونها في تعاملاتهم (حلواتي، 2009: 1). فقد عرف (ابو بكر، 200: 151) بأن الثقافة التنظيمية بأنها مجموعة القيم والمفاهيم الأساسية التي يتم ايجادها وتنميتها داخل مجموعات العمل في المنظمة وتعليمها للعاملين لتحديد طريقة تفكيرهم وادراكهم وشعورهم تجاه بيئة العمل الداخلية والخارجية وتحدد سلوكهم وتؤثر في ادائهم ونتاجيتهم. وأشار (القريني، 200: 650) بأن الثقافة التنظيمية تشير الى منظومة المعاني والرموز السائدة في التنظيم. وعرفها (kossen) بأنها مجموعة القيم التي يجلبها اعضاء المنظمة (رؤساء ومرؤوسين) من البيئة الخارجية الى البيئة الداخلية لتلك المنظمة (العميان، 2005: 311) وتأسيسا على ما ذكر اعلاه يمكن القول بأن الثقافة التنظيمية هي مجموعة من المعاني والرموز والمعتقدات والقيم والمعايير والطقوس والممارسات المشتركة يستطيع بواسطتها الافراد التعايش والتكيف مع مشاكل البيئة الخارجية ومحاولة الاندماج داخليا.

ب - أهمية الثقافة التنظيمية

يمكن تلخيص أهمية الثقافة التنظيمية بما يلي (الياس، 2006: 30)

- 1 - لقد تبين أن المنظمات التي ركزت على الاهداف المادية والمالية لم تحقق النجاح بنفس المستوى الذي حققته المنظمات التي ركزت على ارساء ثقافة تنظيمية قوية.



- 2 - تؤثر الثقافة التنظيمية على تصميم الهيكل التنظيمي والتي لها القدرة على تنميط الاداء.
 - 3 - تؤثر الثقافة التنظيمية على كفاءة العمل الاداري، وجعل القائد يعمل على ايجاد الرموز والاساطير واللغة والمعتقدات الى جانب الجوانب المادية والملموسة للمنظمة.
 - 4 - ايجاد نوع من الاستقلالية لدى العاملين تمكنهم من الابداع والابتكار مما يؤثر على كفاءة ادائهم.
- وذكر(الخليفة، 2008: 20-21) بأنه ترجع اهمية الثقافة التنظيمية الى دورها في:
- 1 - تكوين دليل ارشادي للإدارة والعاملين لتحديد نماذج السلوك والعلاقات التي يجب اتباعها.
 - 2 - تنظيم الاطار الفكري الخاص بتوجيه اعضاء المنظمة الواحدة، وتنظيم اعمالهم وانجازاتهم.
 - 3 - تمييز ملامح المنظمة عن غيرها من المنظمات..
 - 4 - منح المنظمة الميزة التنافسية اذا كانت تؤكد على سلوكيات خلاقة كالتقاني في العمل وخدمة العميل.
 - 5 - استقطاب العاملين المتميزين والمبدعين.
 - 6 - زيادة قابلية المنظمة للتغيير ورفع قدرتها على مواكبة التطورات الجارية من حولها.
 - 7 - تشكيلها ضغوطا على العاملين بالمنظمة للمضي قدما في عملية التفكير والتصرف بطرق تنسجم مع الثقافة السائدة بالمنظمة.

ت - خصائص الثقافة التنظيمية

ومن اهم خصائص ثقافة المنظمة (العاجز، 2011: 13)

- 1 - الانتظام في السلوك والتعبير: نتيجة التفاعل بين افراد المنظمة فانهم يستخدمون لغة ومصطلحات وعبارات وحقوق مشتركة ذات علاقة بالسلوك من حيث الاحترام والتصرف وحقوق مشتركة ذات علاقة بالسلوك من حيث الاحترام والتصرف.

- 2 - **المعايير:** هناك معايير سلوكية فيما يتعلق بحجم العمل الواجب انجازه (لا تعمل كثيرا جدا، ولا قليلا جدا).
- 3 - **القيم المتحكمة:** يوجد قيم اساسية تتبناها المنظمة ويتوقع من كل عضو فيها الالتزام بها مثل: جودة عالية، نسبة متدنية من الغياب، والانصياع للأنظمة والتعليمات.
- 4 - **الفلسفة:** لكل منظمة سياستها الخاصة في معاملة العاملين والعملاء
- 5 - **القواعد:** عبارة عن تعليمات تصدر عن المنظمة وتختلف في شدتها من منظمة الى اخرى والفرد يعمل في المنظمة وفقا للقواعد المرسومة له.
- 6 - **المناخ التنظيمي:** عبارة عن مجموعة من الخصائص التي تميز البيئة الداخلية للمنظمة التي يعمل الافراد ضمنها فتؤثر على قيمهم واتجاهاتهم وادراكاتهم، وذلك تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار والثبات النسبي وتتضمن مجموعة الخصائص هذه: الهيكل التنظيمي، النمط القيادي، السياسات والاجراءات والقوانين وانماط الاتصال... الخ (العميان، 2005: 315-316).

ث - عناصر الثقافة التنظيمية

- ويمكن توضيح عناصر الثقافة التنظيمية كالاتي (العاجز، 2011: 16)
- 1 - **القيم التنظيمية:** ان القيم التنظيمية تمثل تفاهم مشترك في منظمة ما او بيئة عمل على سلوكيات وتوجيهات معينة ومتعارف عليها مثل الاهتمام بإدارة الوقت واحترام العملاء والتعاون بين الزملاء (المدهون والجزراوي، 1995: 399). في حين ذكر آخرون بأن القيم عبارة عن اتفاقات مشتركة بين اعضاء التنظيم الاجتماعي الواحد حول ما هو مرغوب او غريب، جيد او غير جيد، مهم او غير مهم. اما القيم التنظيمية فهي تمثل القيم في مكان او بيئة العمل، بحيث تعمل هذه القيم على توجيه سلوك العاملين ضمن الظروف التنظيمية المختلفة ومن هذه القيم المساواة بين العاملين والاهتمام بإدارة الوقت، والاهتمام بالأداء واحترام الآخرين.... الخ (العميان، 2005: 312).



في حين أشار (العوضي، 2005: 13) بأن القيم التنظيمية هي تمثل الركيزة الرئيسية في اية ثقافة تنظيمية، وانها جوهر فلسفة اية منظمة تسعى الى تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية. وانها تعكس شعور العاملين واتجاهاتهم العامة نحو المنظمة كما تحدد الخطوط العريضة لأنشطتهم اليومية، لذا يعتقد بأن نجاح المنظمات يتوقف على كيفية ادراك منتسبيها لتلك القيم التنظيمية والعمل بموجبها.

2 - **المعتقدات التنظيمية:** وهي عبارة عن افكار مشتركة حول طبيعة العمل والحياة الاجتماعية في بيئة العمل، وطريقة انجاز الاعمال والمهام التنظيمية ومن هذه المعتقدات نجد المشاركة في عملية صنع القرارات والمساهمة في العمل الجماعي واثار ذلك في تحقيق الاهداف التنظيمية (بوشنافه وآخرون، 2005: 3).

3 - **الاعراف التنظيمية:** يرى (المدهون والجراوي، 1995: 400) ان الاعراف التنظيمية هي ما تم التعارف عليه داخل اي منظمة عمل دون الحاجة لكتابة تلك الاعراف، حيث تسود ويلتزم بها الجميع على اعتبار انها مفيدة للمنظمة ولبينة.

ثانياً : التمكين الاداري

أ - المفهوم

تعني كلمة التمكين لغةً التقوية او التعزيز، والتمكين هو دعم البنية التحتية في المنظمة، وذلك بتقديم المصادر الفنية وتعزيز الاستقلالية والمسؤولية الذاتية والتركيز على العاملين في المنظمة، ومنحهم القوة والمعلومات والمكافآت والمعرفة وحمائتهم في حالات السلوك الطارئ وغير المتوقع خلال خدمة المستهلك، والتركيز على العاملين الذين يتعاملون مع المستهلك ويتفاعلون معه (مازن، 2006: 1).

وعرف (Ginndo، 1997: 56) التمكين بأنه عندما يقوم كل من المديرين والموظفين بحل مشاكل كانت تقليدياً مقصورة على المستويات العليا في المنظمة. وأشار

(Murrell and Meredith، 2000: 110) بان التمكين هو العملية التي يتم فيها تمكين شخص ما ليتولى القيام بمسؤوليات اكبرمن خلال التدريب والثقة والدعم العاطفي. وان (Daft، 2001: 501) قد اكد على ان التمكين هو منح العاملين القوة الحرية والمعلومات لصنع القرارات والمشاركة في عملية اتخاذ القرار. (Robbin، 2001: 16) فقد بين ان التمكين يعني منح العاملين السلطة والحرية اللازمة وحرية العمل من اجل جعلهم قادرين على خدمة المنظمة بفاعلية. كما ان (Nazakati، 2009: 4) اعتبر التمكين هو امتداد للعمليات التنظيمية من خلال الاتصالات وممارسة النقد وابداء الآراء وممارسة العمل الفرقي وذلك لزيادة المعرفة والمهارات والدافعية.

ب - مبررات التمكين

تعددت آراء الباحثين حول مبررات تطبيق التمكين الاداري فمنهم (Eccles، 1993: 18) (محمد علي واحمد، 2013: 169) فقد اشاروا بانها:

- 1 - يعد التمكين استجابة لحاجة بيئة الاعمال في ظل ظروف التنافس التي تتطلب استخدام قدرات المنظمة لأهدافها.
 - 2 - يعد التمكين استجابة لثورة المعلومات وثقافتها وذلك من خلال ما توفره من المعلومات للجميع.
 - 3 - توافر الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرات العالية والمهارات الفائقة الممكنة الاستخدام على نحو فاعل لتحقيق الاهداف المنظمة.
- اما (Daft، 2001: 502) فقد اشار الى ان مبررات التمكين هي:
- يعد التمكين وسيلة مهمة لتحقيق التعلم الفردي والجماعي
 - هو استجابة لمتطلبات ادارة الجودة الشاملة وسرعة الاستجابة لرغبات الزبائن.

كما ان (عزیز، 2011: 66) فقد اشارت ان هناك مبررات عدة من ابرزها: -

- 1 - جعل العاملون يشعرون بانهم اساسيون في نجاح المنظمة ويشعرون بقيمة اكبر من خلال التمكين وخصوصا عندما يمارسون عملية اتخاذ القرار في المنظمة



- 2 - ان التمكين يبني الالتزام ويخلق شعورا بالانتماء.
- 3 - يساهم في زيادة فاعلية المنظمة ورفاهية العاملين.
- 4 - يعمل على تنمية العلاقات الجيدة بين العاملين والعملاء والنتيجة النهائية ستكون تعزيز صورة جيدة للمنظمة.
- 5 - تقليص عبء العمل الاداري للإدارة العليا وتحسين تدريب العاملين ورفع معنوياتهم.

ت - معوقات التمكين الاداري

ان عملية التمكين الاداري ليست بالعملية السهلة ولكنها جابهت العديد من التحديات وهناك العديد من المعوقات للتمكين الاداري فقد اشار (Slack, 1998: 340) (محمد علي واحمد، 2013: 170) ان معوقات التمكين تتضمن ارتفاع كلف الاختيار والتعيين وكذلك بظاً التدريب وارتفاع كلفته، كما ان المنظمة التي تعاني من ارتفاع معدل دوران العمل فيها تعاني من صعوبة في تطبيق استراتيجية التمكين غير ان (الدوري، 2010: 51) فقد اشارت الى المعوقات كالاتي:

اولاً: تخوف الادارات العليا من فقدان السلطة عند تمكينها للعاملين في المستويات الادارية الدنيا.

ثانياً: ان بعض المنظمات مازالت متمسكة بالبناء البيروقراطي السائد. ثالثاً: عدم استعداد وتخوف بعض العاملين لتحمل المسؤولية وعدم تقبلهم فكرة التغيير والانفصال عن الادارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال المناطة بهم. ويرى البعض ان هناك معوقات لتطبيق التمكين الاداري تتمثل بالآتي (حليمة ويمينة، 2015: 30)

1 - الافتقار الى الالتزام الفعلي من قبل الادارة العليا بالعملية، فالإدارة العليا قد تصادف على تطبيق استراتيجية تمكين العاملين الا انها لا تحرك ساكناً لتكون مثلاً يقتدى به من قبل التابعين لها.

2 - الافتقار الى الالتزام الفعلي بخصوص فوائد تطبيق استراتيجية تمكين العاملين، لماذا تتبنى المنظمة هذه الاستراتيجية؟ وكيف ستساهم في مساعدتها على تحقيق اهدافها؟



- 3 - الاخفاق في تعريف وتدريب المديرين على الدور الذي يتوجب عليهم القيام به، وكيفية تسهيل تطبيق استراتيجية تمكين العاملين وتعزيزها.
- 4 - عدم التحرر من وهم انه لم يتغير شيء نتيجة تطبيق استراتيجية تمكين العاملين.
- 5 - غياب بيئة وروح الفريق والتي يمكن من خلالها مناقشة المشاكل والقضايا علنا وبشكل جماعي.
- 6 - عدم وضوح الادوار والمسؤوليات لكافة العاملين بالمنظمة.

ث - ابعاد التمكين الاداري

- لقد وضع بعض الباحثين والكتاب ابعاد التمكين في بعدين هما (قدور ومحمد، 2013: 11)
- 1 - **البعد المهاري:** ويقصد به اكساب العاملين مهارات العمل الجماعي من خلال التدريب وخاصة مهارات التوافق وحل النزاع والقيادة وبناء الثقة.
 - 2 - **البعد الاداري:** ويقصد به اعطاء حرية وصلاحيات اتخاذ القرار لكل اعضاء المنظمة.
- وتعددت الآراء ووجهات نظر الباحثين الاخرى حول ابعاد التمكين الاداري فمنهم (Ivancevich and Matteson, 2002: 382) فقد ذكر ان اهم الابعاد هي المشاركة بالمعلومات فريق العمل، والهيكل التنظيمي. أما (راضي، 2010: 62) فقد حدد ابعاد التمكين بانها: تفويض السلطة، فرق العمل، التدريب، الاتصال الفاعل، والتحفيز. وهناك العديد من الكتاب والباحثين اتفقوا على عدد من الابعاد للتمكين منهم: (الملوك، 2002) (صمد، 2010)، (محمد واحمد، 2013) وهذه الابعاد كما يلي:
- 3 - **امتلاك المعلومات وتوافرها:** ان نجاح التمكين يتطلب من المنظمات توفير المزيد من المعلومات للعاملين ولكافة المستويات الادارية من اجل الوصول الى الاستعداد الكامل لتحمل المسؤولية وخلق الطاقات المبدعة.
 - 4 - **الاستقلالية وحرية التصرف:** وهي البعد الاستراتيجي الثاني في تمكين العاملين وتتمثل في منح العاملين حرية التصرف في الاعمال الخاصة بالمهام الخاصة بالمهام التي يمارسونها.



5 - امتلاك المعرفة: الى جانب رؤوس الاموال والموارد البشرية اصبحت الموجودات المعرفية من اهم موارد المنظمة وذلك لكون تلك المنظمات اخذت تسعى الى الابداع والابتكار والبناء والاستمرار والمشاركة. واطارة الى ما ذكر اعلاه، يمكن الاستناد بالأبعاد (المشاركة في المعلومات الاستقلالية وحرية التصرف، وبناء فرق العمل الذاتية) في التحليل الاحصائي لهذا البحث.

المبحث الثالث الإطار العملي للبحث

يتضمن هذا المبحث وصف وتحليل اجابات المستجيبين من افراد العينة للأبعاد الاساسية لمتغيري البحث (الثقافة التنظيمية - التمكين الاداري) وادناه وصف تحليلي لكل منهما:

أولاً: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمتغير (الثقافة التنظيمية)
تتضمن الفقرة تحليل البيانات الخاصة بمتغير الثقافة التنظيمية وكما يلي:

أ - القيم التنظيمية

يبين الجدول (1) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة.

الجدول (1)

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	الادارة تشجع على تنمية الافكار الجديدة المقدمة من قبل الموظفين	3.388	1.423	68%	4
2	تهتم الادارة بمشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات الادارية في المنظمة	3.294	1.261	66%	5
3	يتم تكريم الموظفين المتميزين الذين يساهمون في بناء وتقدم المنظمة المعلومات	3.435	1.483	69%	3
4	يتقاسم الموظفين المعلومات وهم منفتحين على الافكار الجديدة	3.546	1.366	71%	2
5	هناك اهتمام من قبل الادارة على الاساليب التي تقلل من ضغوطات العمل	3.670	1.199	73%	1
6	المعدل العام	3.470		69%	

المصدر: من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية



يشير الجدول(1) اعلاه بان فقرات متغير (القيم التنظيمية) قد حصلت على وسط حسابي مرجح بلغ(3.470) وهو اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة قدره (69%) وهي نسبة جيدة، وبانحراف معياري بلغ (1.346) فيما يلي الاهمية النسبية حسب الجدول(1) اعلاه لفقرات متغير (القيم التنظيمية):-

1 - حصلت فقرة (هناك اهتمام من قبل الادارة على الاساليب التي تقلل من ضغوطات العمل) على المرتبة الاولى من الاهمية النسبية بوسط حسابي مرجح قدره (3.670) وبانحراف معياري بلغ (1.199) وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدرها (73%) وهذه النسبة تشير الى ان للإدارة اهتمام جدي على الاساليب التي تقلل من ضغوطات العمل.

2 - نالت المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية فقرة (يتقاسم الموظفين المعلومات وهم منفتحين على الافكار الجديدة) بوسط حسابي مرجح بلغ (3.564)، وبانحراف معياري قدره (1.366)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة بلغت (71%) وهذه النسبة تدل على انفتاح وتقبل الموظفين للأفكار الجديدة.

3 - حازت فقرة (يتم تكريم الموظفين المتميزين الذين يساهمون في بناء وتقديم المنظمة) على المرتبة الثالثة من حيث الاهمية النسبية، حيث بلغ الوسط الحسابي المرجح لها (3.435)، وبانحراف معياري (1.483)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة(69%) وتبين هذه النسبة ان الادارة تهتم بتكريم الموظف المتميز لمساهمته في رقي وتقديم المنظمة.

4 - في المرتبة الرابعة جاءت فقرة (الادارة تشجع على تنمية الافكار الجديدة المقدمة من قبل الموظفين) بوسط حسابي مرجح قدره (3.388) وبانحراف معياري بلغ (1.423)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة (68%) ونلاحظ ان هذه النسبة تشير الى اعتمام الادارة بمشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات.

5 - المرتبة الاخيرة حازت عليها فقرة(تهتم الادارة بمشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات الادارية في المنظمة) حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها (3.294) وبانحراف معياري (1.261)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة (66%).

ب - المعتقدات التنظيمية

يشير الجدول (2) الى الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة:

الجدول (2)

ت	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	امتلك المهارات والقدرات اللازمة لإنجاز مهام الوظيفة الموكلة لي دون الرجوع الى الادارة العليا	3.741	1.337	75%	1
2	يوجد تكافؤ بين السلطة والمسؤولية المعطاة للموظفين في بيئة العمل	3.082	1.513	62%	5
3	هناك معتقدات اجتماعية في بيئة العمل تنظر لها الادارة بعين الاعتبار	3.388	1.423	68%	3
4	الحوافز والمزايا تقاس على مدى تعلم الموظف للمهارات التقنية والتكنولوجية النافعة لهم	3.235	1.394	65%	4
5	تناسب الصلاحيات الادارية الممنوحة لي مع اسلوب انجاز الاعمال الموكلة لي	3.658	1.384	73%	2
	المعدل العام	3.420		68%	

المصدر: من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

نلاحظ من الجدول (2) بان فقرات متغير (المعتقدات التنظيمية) قد حازت على وسط حسابي مرجح بلغ (3.420) وهو اعلى من الوسط الفرضي (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة قدره (68%) وبانحراف معياري بلغ (1.410) وادناه الاهمية النسبية لفقرات متغير (المعتقدات التنظيمية)

1 - نالت فقرة (امتلك المهارات والقدرات اللازمة لإنجاز مهام الوظيفة الموكلة لي دون الرجوع الى الادارة العليا) المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية بوسط حسابي مرجح بلغ (3.741) وبانحراف معياري قدره (1.337) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (75%) وهذه النسبة الجيدة تدل امتلاك العاملين للمهارات والقدرات لإنجاز وظائفهم.



- 2 - فقرة (تناسب الصلاحيات الادارية الممنوحة لي مع اسلوب انجاز الاعمال الموكلة لي) حصلت على المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي مرجح (3.658) وبانحراف معياري بلغ (1.384) وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (73%) هذه النسبة تدل على ان الصلاحيات الممنوحة للعاملين تتناسب مع الاعمال الموكلة لهم.
- 3 - في المرتبة الثالثة جاءت فقرة (هناك معتقدات اجتماعية في بيئة العمل تنظر لها الادارة بعين الاعتبار) بمتوسط حسابي مرجح (3.388) وبانحراف معياري بلغ (1.423) وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (68%) فهذه النسبة تدل على ان الادارة تهتم بالمعتقدات الاجتماعية للأفراد العاملين.
- 4 - حصلت فقرة (الحوافز لمزايا تقاس على مدى تعلم الموظف للمهارات التقنية والتكنولوجية النافعة لعملهم) على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرجح (3.235) وبانحراف معياري بلغ (1.394) وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (65%) وهذه النسبة تبين ان الحوافز والمزايا تعطى الى الموظفين ذوي المهارات التقنية.
- 5 - فقرة (يوجد تكافؤ بين السلطة والمسؤولية المعطاة للموظفين في بيئة العمل) حازت على المرتبة الاخيرة بمتوسط حسابي مرجح (3.082) وبانحراف معياري (1.513) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (62%).

ت - الاعراف التنظيمية

يبين الجدول (3) الوسط الحسابي والمرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة.

الجدول (3)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	هناك اعراف سائدة بين الموظفين تشجع على تسيير الاعمال في المنظمة	3.752	1.299	75%	2
2	الاعراف السائدة في المنظمة تساعد على زيادة التعاون بين العاملين	3.952	1.111	79%	1
3	الادارة تهىء مناخ يشجع على الابداع ضمن المعايير السائدة بين العاملين	3.305	1.380	66%	4
4	يلتزم العاملون بمعايير خاصة تساعد على التحدي والمخاطرة وفتح آفاق جديدة امام اساليب انجاز العمل	3.070	1.445	61%	5
5	يسعى الموظفون الى التكيف مع التطورات التكنولوجية المستحدثة ضمن المعايير والاعراف السائدة بينهم	3.447	1.459	69%	3
	المعدل العام	3.505		70%	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

يشير الجدول (3) اعلاه بان فقرات متغير (الاعراف التنظيمية) قد حصلت على متوسط حسابي مرجح (3.505) وهو اعلى من المتوسط الحسابي الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة قدره (70%) و بانحراف معياري بلغ (1.338) وفيما يلي الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المتغير اعلاه:

1 - حازت على المرتبة الأولى فقرة (الأعراف السائدة في المنظمة تساعد على زيادة التعاون بين العاملين) من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي مرجح (3.952) و بانحراف معياري بلغ (1.111) و بوزن مئوي لشدة الاجابة (79%) وهذه نسبة جيدة تدل على ان الأعراف السائدة في المنظمة لها تأثير على التعاون بين العاملين.

2 - في المرتبة الثانية من الأهمية النسبية جاءت فقرة (هناك اعراف سائدة بين الموظفين تشجع على تسيير الاعمال في المنظمة) بمتوسط حسابي بلغ



(3.725)، وبانحراف معياري (1.299)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة (75%) وهذه النسبة تشير الى تأثير الاعراف السائدة بين الموظفين على ادارة الاعمال في المنظمة.

3 - فقرة (يسعى الموظفون الى التكيف مع التطورات التكنولوجية المستحدثة ضمن المعايير والاعراف السائدة بينهم) جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.447) وبانحراف معياري قدره (1.459)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة (69%) وتدل هذه النسبة على مدى تكيف الموظفين مع التطورات التكنولوجية المستحدثة.

4 - حصلت فقرة (الادارة تهيء مناخ يشجع على الابداع ضمن المعايير السائدة بين العاملين) على المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (3.305) وبانحراف معياري قدره (1.380) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (66%) وهذه تشير الى ان الادارة مهتمة بتهيئة مناخ يساعد الموظفين على الابداع

5 - في المرتبة الاخيرة جاءت فقرة (يلتزم العاملون بمعايير خاصة تساعد على التحدي والمخاطرة وفتح آفاق جديدة امام اساليب انجاز العمل) بمتوسط حسابي بلغ (3.070) وبانحراف معياري قدره (1.445) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (61%).

ث - التوقعات التنظيمية

الجدول (4) ادناه يشير الى المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة.

الجدول (4)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	الموظفون من خلال استخدام الاساليب الحديثة وتفويضهم للصلاحيات الادارية قادرون على اتخاذ القرارات الادارية دون الرجوع الى الادارة العليا	3.411	1.441	68%	3
2	تتجه الادارة لتوسيع مشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرارات الادارية ضمن بيئة العمل	3.176	1.497	63%	5
3	تقوم الادارة بتزويد الموظفين من خلال الرقابة بتغذية عكسية راجعة عن ادائهم السابق	3.494	1.419	70%	2
4	يتمتع الموظفون بسرعة الحركة والاستجابة والمبادرة في تنفيذ مهامهم وواجباتهم الموكلة اليهم	3.588	1.399	72%	1
5	هناك عدالة بتقييم الاداء والحكم على مستوى الانجاز من قبل الإدارة	3.376	1.455	67%	4
	المعدل العام	3.409		68%	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

نلاحظ من الجدول (4) اعلاه بان فقرات متغير(التوقعات التنظيمية) قد حازت على متوسط حسابي مرجح (3.409) وهو اعلى من الوسط الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة (68%). وبانحراف معياري (1.436) وفيما يلي الاهمية النسبية لكل فقرة من فقرات المتغير اعلاه:

1 - في المرتبة الاولى من الاهمية النسبية جاءت فقرة(يتمتع الموظفون بسرعة الحركة والاستجابة والمبادرة في تنفيذ مهامهم وواجباتهم الموكلة اليهم) بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.588) وبانحراف معياري (1.399) وبوزن مئوي لشدة الاجابة(72%)وهذه النسبة تشير الى مدى سرعة الموظفين للاستجابة للواجبات الموكلة اليهم..

2 - حصلت فقرة(تقوم الادارة بتزويد الموظفين من خلال الرقابة بتغذية عكسية راجعة عن ادائهم السابق) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.494) وبانحراف معياري (1.419) وبوزن مئوي لشدة الاجابة(70%)وهذه تدل على استفادة الموظفين من قرارات الرقابة من اجل رفع كفاءة ادائهم.



3 - حازت على المرتبة الثالثة فقرة (الموظفون من خلال استخدام الاساليب الحديثة وتفويضهم للصلاحيات الادارية قادرون على اتخاذ القرارات الادارية دون الرجوع الى الادارة العليا) بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.411) وبانحراف معياري (1.441) وبوزن مؤوي لشدة الاجابة (68%) وهذه تشير على قدرة الموظفين باتخاذ القرارات دون الرجوع الى السلطة العليا.

4 - جاءت فقرة (هناك عدالة بتقييم الاداء والحكم على مستوى الانجاز من قبل الادارة) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.376) وبانحراف معياري (1.455) وبوزن مؤوي لشدة الاجابة (67%) وهذه النسبة تدل على ان الادارة لديها عدالة في التقييم.

الجدول (5)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن المؤوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	القيم التنظيمية	3.470	69%	2
2	المعتقدات التنظيمية	3.420	68.4%	3
3	الاعراف التنظيمية	3.505	70%	1
4	التوقعات التنظيمية	3.409	68%	4
	المعدل العام	3.451	69%	

المصدر: من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

الجدول (5) أعلاه يوضح الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المؤوي لشدة الإجابة وكذلك الأهمية النسبية لكل من الفقرات السابقة (القيم التنظيمية، المعتقدات التنظيمية، الأعراف التنظيمية والتوقعات التنظيمية) للمتغير الثقافة التنظيمية.

ثانياً : عرض وتحليل البيانات الخاصة بمتغير (التمكين الإداري)

تتضمن الفقرة تحليل البيانات الخاصة بفقرات متغير (التمكين الإداري) وكما يلي:

أ - المشاركة في المعلومات

يشير الجدول (6) الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة.

جدول (6)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	خلال عملي أحصل على المعلومات التي احتاجها بسهولة.	3.505	1.444	70%	2
2	هناك اتصالات راسية وافقية متعددة لحصولي على المعلومات.	3.623	1.379	72%	1
3	تحرص ادارة المنظمة على تقديم المعلومات ولا تحجبها عن العاملين عندما يحتاجونها.	3.341	1.410	67%	5
4	المعلومات المتاحة لي من قبل المنظمة تسهل من رؤية ووضوح الاهداف.	3.400	1.473	68%	4
5	هناك ثقة بالعاملين معي في تقديمهم للمعلومات الصحيحة والدقيقة والمشاركة في المسؤولية وتحملها معا.	3.447	1.492	68.9%	3
	المعدل العام	3.463		69%	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

يبين الجدول (6) اعلاه بان فقرات متغير (المشاركة في المعلومات) قد حاز على متوسط حسابي مرجح بلغ (3.463) وهو أعلى من الوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة قدره (69%) وهو أعلى من الوزن المئوي الفرضي البالغ (60%)، وبانحراف معياري (1.439) وفيما يلي تفاصيل الاهمية النسبية لفقرات متغير (المشاركة في المعلومات).



- 1 - في المرتبة الاولى جاءت فقرة (هناك اتصالات رأسية وأفقية متعددة لحصولي على المعلومات) بمتوسط حسابي مرجح (3.623) وبانحراف معياري (1.379) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (72%) وهذه النسبة تدل على حصول الموظف على المعلومات من خلال اتصالاته الرأسية و الافقية.
- 2 - نالت فقرة (خلال عملي أحصل على المعلومات التي أحتاجها بسهولة) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرجح (3.505) وبأنحراف معياري (1.444)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة بلغ (70%) وهذه النسبة تشير على عدم وجود صعوبة في حصول الموظف على المعلومات التي يحتاجها في عمله.
- 3 - حصلت على المرتبة الثالثة فقرة (هناك ثقة بالعاملين معي في تقديمهم للمعلومات الصحيحة والدقيقة والمشاركة في المسؤولية وتحملها معا) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.447) وبانحراف معياري بلغ (1.492) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (68.9%) وهذه النسبة تبين أن الثقة موجودة بين العاملين في تقديمهم للمعلومات الصحيحة وتحملهم المسؤولية.
- 4 - المرتبة الرابعة حازت عليها فقرة (المعلومات المتاحة لي من قبل المنظمة تسهل من رؤية ووضوح الاهداف) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.400) وبانحراف معياري بلغ (1.473) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (68%) وهذه المؤشرات تدل على ان الموظفين لديهم وضوح في اهداف المنظمة من خلال المعلومات المتاحة لديهم.
- 5 - المرتبة الاخيرة جاءت فقرة (تحرص ادارة المنظمة على تقديم المعلومات ولتحجبتها عن العاملين عندما يحتاجونها) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.341) وبانحراف معياري بلغ (1.410) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (67%).

ب- الاستقلالية وحرية التصوف

الجدول (7) ادناه الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة كما يأتي:

جدول (7)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الإجابة	الاهمية النسبية
1	وضوح السياسات والاجراءات لدى المنظمة	3.776	1.228	76%	2
2	هناك حرية التصرف في تصحيح الانحرافات في المنظمة ان وجدت	3.211	1.504	64%	5
3	ليست هناك رقابة مشددة ومباشرة للرئيس المباشر على عملي اليومي.	3.770	1.266	75%	3
4	تعقد اجتماعات دورية ومشاركة مع ادارة المنظمة لمناقشة الامور العامة.	4.129	0.948	82%	1
5	أقدم اقتراحي دون خوف او تردد لأنها تصب في مصلحة المنظمة	3.294	1.486	66%	4
	المعدل العام	3.636		72%	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

يبين الجدول (7) اعلاه بان فقرات متغير (الاستقلالية وحرية التصوف) قد حاز على متوسط حسابي مرجح بلغ (3.636) وهو أعلى من الوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الإجابة قدره (72%) وهو أعلى من الوزن المئوي الفرضي البالغ (60%)، وبانحراف معياري بلغ (1.286)، وفيما يلي تفاصيل الاهمية النسبية لفقرات متغير (الاستقلالية وحرية التصوف).

- 1 - في المرتبة الاولى جاءت فقرة (تعقد اجتماعات دورية ومشاركة مع ادارة المنظمة لمناقشة الامور العامة) بمتوسط حسابي مرجح (4.129) وبانحراف معياري (0.948) وبوزن مئوي لشدة الإجابة (82%) وهذه النسبة تدل على عقد اجتماعات دورية.
- 2 - نالت فقرة (وضوح السياسات والاجراءات لدى المنظمة) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرجح (3.776) وبانحراف معياري (1.228)، وبوزن مئوي لشدة الإجابة بلغ (76%) وهذه النسبة تشير على وضوح السياسات والاجراءات في المنظمة.
- 3 - حصلت على المرتبة الثالثة فقرة (ليست هناك رقابة مشددة ومباشرة للرئيس المباشر على عملي اليومي). بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.770)



- وبانحراف معياري بلغ (1.266) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (75%) وهذه النسبة تبين أن ليست هناك رقابة مشددة ومباشرة الرئيس المباشر.
- 4 - المرتبة الرابعة حازت عليها فقرة (أقدم اقتراحاتي دون خوف او تردد لأنها تصب في مصلحة المنظمة) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.294) وبانحراف معياري بلغ (1.486) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (66%) وهذه المؤشرات تدل على ان الموظفين يقدمون اقتراحاتهم
- 5 - المرتبة الاخيرة جاءت فقرة (هناك حرية التصرف في تصحيح الانحرافات في المنظمة ان وجدت) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.211) وبانحراف معياري بلغ (1.504) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (64%). هناك حرية التصرف في تصحيح الانحرافات في المنظمة.

ج- بناء فرق العمل الذاتية

الجدول (8) ادناه الوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري والوزن المئوي لشدة الاجابة وكذلك الاهمية النسبية لكل فقرة كما يأتي:

جدول (8)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	التزم بشكل جيد خلال عملي ضمن الجماعة وأؤدي المهام بهمة عالية.	3.811	1.286	76%	1
2	مصلحة الجماعة في المرتبة الاولى وتتقدم على مصلحتي الشخصية.	3.447	1.418	69%	5
3	تحرص ادارة المنظمة على جذب المهارات الخاصة لتوظيفها لديها.	3.541	1.258	71%	3
4	هناك اهتمام من قبل ادارة المنظمة باكساب موظفيها مهارات عالية وجديدة وبشكل مستمر.	3.505	1.402	70%	4
5	المشاكل التي تحدث في المنظمة تحل عن طريق المشاركة بين الادارة وفرق العمل	3.670	1.339	73%	2
	المعدل العام	3.594		71.8%	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

يبين الجدول (8) اعلاه بان فقرات متغير (بناء فرق العمل الذاتية) قد حاز على متوسط حسابي مرجح بلغ (3.594) وهو أعلى من الوسط الحسابي المرجح الفرضي البالغ (3) درجات، وعلى وزن مئوي لشدة الاجابة قدره (60%) وهو أعلى من الوزن المئوي الفرضي البالغ (60%)، وبانحراف معياري(1.340)، وفيما يلي تفاصيل الاهمية النسبية لفقرات متغير (بناء فرق العمل الذاتية).

1 - في المرتبة الاولى جاءت فقرة (التزم بشكل جيد خلال عملي ضمن الجماعة وأودي المهام بهمة عالية). بمتوسط حسابي مرجح (3.811) وبانحراف معياري (1.286) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (76%) وهذه النسبة تدل على التزام افراد المنظمة ضمن فريق واحد.

2 - نالت فقرة (المشاكل التي تحدث في المنظمة تحل عن طريق المشاركة بين الادارة وفرق العمل) على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي مرجح (3.670) وبانحراف معياري (1.339)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة بلغ (73%) ونلاحظ في هذه النسبة الجيدة ان هناك تفاهم وتنسيق بين الادارة وفرق العمل.

3 - حصلت على المرتبة الثالثة فقرة (تحرص ادارة المنظمة على جذب المهارات الخاصة لتوظيفها لديها) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.541) وبانحراف معياري بلغ (1.258) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (71%) وهذه النسبة تبين اهتمام ادارة المنظمة على جذب الموارد البشرية الماهرة الى المنظمة وتوظيفها لديها.

4 - المرتبة الرابعة حازت عليها فقرة (هناك اهتمام من قبل ادارة المنظمة بإكساب موظفيها مهارات عالية وجديدة وبشكل مستمر). بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.505) وبانحراف معياري بلغ (1.402) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (70%) وهذه النسبة تشير باهتمام الادارة بتدريب العاملين لديها واكسابهم الخبرات والمهارات المتطورة والحديثة.

5 - المرتبة الاخيرة جاءت فقرة (مصلحة الجماعة في المرتبة الاولى وتتقدم على مصلحتي الشخصية). بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.447) وبانحراف معياري بلغ (1.418) وبوزن مئوي لشدة الاجابة (69%). وتأسيسا على ما ذكر اعلاه يمكن استخراج الاهمية النسبية لأبعاد (التمكين الاداري) حسب الجدول (9) وكمل يلي:



جدول (9)

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الوزن المئوي لشدة الاجابة	الاهمية النسبية
1	المشاركة في المعلومات	3.463	69%	3
2	الاستقلالية وحرية التصرف	3.636	72.6%	1
3	بناء فرق العمل الذاتية	3.594	71.8%	2
	المعدل العام	3.564	71.13	

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

بين من الجدول (9) اعلاه بان ابعاد متغير (التمكين الاداري) قد حصلت على وسط حسابي مرجح بلغ (3.564)، وبوزن مئوي لشدة الاجابة قدره (71.13%).

ثالثا: اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرات

تهدف هذه الفقرة الى اختبار فرية البحث باستخدام الارتباط البسيط، وادناه اختبار علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية (القيم - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) مع ابعاد التمكين الاداري (المشاركة في المعلومات - الاستقلال وحرية التصرف - بناء فرق العمل الذاتية)

أ- علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية والمشاركة في المعلومات

يبين الجدول (10) علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية والمشاركة في المعلومات.

الجدول (10)

المشاركة في المعلومات		ابعاد الثقافة التنظيمية
قيمة (t) المحسوبة	قيمة الارتباط (r)	
32.8	0.88	القيم التنظيمية
47.3	0.91	المعتقدات التنظيمية
103.7	0.97	الاعراف التنظيمية
71.8	0.90	التوقعات التنظيمية
63.9	0.915	المستوى العام

قيمة (t) الجدولية (3.160)، مستوى المعنوية (0.001)

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية



تظهر نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (10) اعلاه على المستوى العام فقد حققت ابعاد الثقافة التنظيمية علاقة ارتباط موجبة وقوية مع بعد (المشاركة في المعلومات)، اذ بلغ معامل الارتباط (r) لها (0.915) وهي قيمة عالية وموجبة ويدعم هذا الارتباط القوي والموجب ان قيم (t) المحسوبة البالغة (63.9) اكبر من قيمة (t) الجدولية (3.160) عن مستوى معنوي (0.001) وعلى ضوء النتائج اعلاه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى للفرضية الرئيسية الاولى والت مفادها (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية والمشاركة في المعلومات).

ب- علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية وبعد الاستقلالية وحرية التصرف
يبين الجدول (11) علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية وبعد الاستقلالية وحرية التصرف.

الجدول (11)

الاستقلالية وحرية التصرف		ابعاد الثقافة التنظيمية
قيمة (t) المحسوبة	قيمة الارتباط (r)	
48.3	0.92	القيم التنظيمية
56.7	0.94	المعتقدات التنظيمية
50.6	0.93	الاعراف التنظيمية
38.4	0.91	التوقعات التنظيمية
48.5	0.925	المستوى العام

قيمة (t) الجدولية (3.160)، مستوى المعنوية (0.001)

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

تظهر نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (11) اعلاه على المستوى العام فقد حققت ابعاد الثقافة التنظيمية علاقة ارتباط موجبة وقوية مع بعد (الاستقلالية وحرية التصرف)، اذ بلغ معامل الارتباط (r) لها (0.925) وهي قيمة عالية وموجبة ويدعم هذا الارتباط القوي والموجب ان قيم (t) المحسوبة البالغة (48.5) اكبر من قيمة (t) الجدولية (3.160) عن مستوى معنوي (0.001) وعلى ضوء النتائج اعلاه يمكن قبول الفرضية



الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الاولى والت مفادها (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية والاستقلالية وحرية التصرف)

ج- علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية وبعد بناء فرق العمل الذاتية
يبين الجدول (11) علاقة الارتباط بين ابعاد الثقافة التنظيمية و بعد بناء فرق العمل الذاتية.

الجدول (11)

بعد بناء فرق العمل الذاتية		ابعاد الثقافة التنظيمية
قيمة (t) المحسوبة	قيمة الارتباط (r)	
34.5	0.89	القيم التنظيمية
39.2	0.91	المعتقدات التنظيمية
46.3	0.90	الاعراف التنظيمية
49.4	0.92	التوقعات التنظيمية
42.35	0.905	المستوى العام

قيمة (t) الجدولية (3.160)، مستوى المعنوية (0.001)

المصدر من اعداد الباحث على ضوء نتائج الحاسبة الالكترونية

تظهر نتائج التحليل الاحصائي في الجدول (12) اعلاه على المستوى العام فقد حققت ابعاد الثقافة التنظيمية علاقة ارتباط موجبة وقوية مع بعد (بناء فرق العمل الذاتية)، ان بلغ معامل الارتباط (r) لها (0.905) وهي قيمة عالية وموجبة ويدعم هذا الارتباط القوي والموجب ان قيم (t) المحسوبة البالغة (42.35) اكبر من قيمة (t) الجدولية (3.160) عن مستوى معنوي (0.001) وعلى ضوء النتائج اعلاه يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الاولى والت مفادها (هناك علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية و بناء فرق العمل الذاتية).

المبحث الرابع النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

- 1 - الثقافة التنظيمية قد أخذت في الآونة الأخيرة واهتماما من المنظمات لأنها تؤثر على نجاح وفشل المنظمة وايضا على كفاءة العمل الاداري وكذلك تأثيرها على تصميم الهيكل التنظيمي.
- 2 - يرتبط موضوع التمكين لأداري بمجموعة قضايا مهمة منها اللامركزية الادارية والجودة الشاملة وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات وعمل الفريق الواحد.
- 3 - بالنسبة الى ابعاد الثقافة التنظيمية فقد وضعت إجابات افراد العينة بعد (الاعراف التنظيمية) في المرتبة الاولى من الاهمية النسبية بواسط حسابي مرجح قدره (3.505)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة بلغ (70%) وهذا يدل على اهتمام المنظمة بالأعراف السائدة بين الموظفين لأنها تساعد على زيادة التعاون بين العاملين.
- 4 - في المرتبة الاخيرة من الاهمية النسبية لا يعاد الثقافة التنظيمية جاء بعد (التوقعات التنظيمية) بمتوسط حسابي مرجح بلغ (3.409)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة قدره (68%) وهذا يشير الى اتجاه الادارة لتوسيع مشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرارات الادارية دون رجوعهم الى الادارة العليا.
- 5 - تبين من خلال إجابات افراد العينة على ابعاد (التمكين الاداري) بأن بعد (الاستقلالية وحرية التصرف) قد احتلت المرتبة الاولى من الاهمية النسبية بوسط حسابي مرجح بلغ (3.636)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة قدره (72.6%) وهذا يدل على ان هناك حرية للتصرف في تصحيح الانحرافات وايضا وضوح السياسات والاجراءات لدى المنظمة وعدم وجود رقابة مشددة ومباشرة من قبل الرئيس المباشر في العمل.



- 6 - جاءت في المرتبة الاخيرة من الاهمية النسبية لابعاد التمكين الاداري (المشاركة في المعلومات) بمتوسط حسابي مرجح قدره (3.463)، وبوزن مؤوي لشدة الاجابة بلغ (69%) وهذه النتيجة تدل على ان الادارة تقدم المعلومات الى العاملين ولتحجبها، وكذلك هناك سهولة للحصول على المعلومات التي احتاجها.
- 7 - نتائج التحليل الاحصائي تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية وموجبة وذات دلالة احصائية بين ابعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة به (القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) وبعد المشاركة في المعلومات، اذ بلغ قيمة معامل الارتباط (0.915) وهي قيمة عالية تعكس العلاقة القوية الايجابية عند مستوى معنوية (0.001).
- 8 - أن هناك علاقة ارتباط موجبة وقوية بين ابعاد الثقافة التنظيمية وبعد الاستقلالية وحرية التصرف بمعامل ارتباط بلغ (0.925) وهو ارتباط قوي وموجب وهي تعكس حالة العلاقة بينهما، عند مستوى معنوية (0.001).
- 9 - تبين من نتائج التحليل الاحصائي أن هناك علاقة ارتباط قوي وموجب بين أبعاد الثقافة التنظيمية المتمثلة بـ (القيم التنظيمية - المعتقدات التنظيمية - الاعراف التنظيمية - التوقعات التنظيمية) وبعد فرق العمل الذاتية، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (0.905)، وهو يعكس العلاقة القوية والايجابية عند مستوى معنوية (0.001).

ثانياً: التوصيات

- 1 - التأكيد على المنظمة المبحوثة بالاهتمام الجدي بالقيم والاعراف والمعتقدات والتوقعات التنظيمية لأنها تعتبر دافعا اساسيا لقدرات وطاقت العاملين وهي تؤثر بشكل مباشر على الاداء وتحقيق الانتاجية للمنظمة.
- 2 - حث المنظمة على اعطاء العاملين للامركزية الادارية وتفويض الصلاحيات وعمل الفريق الواحد والاستقلالية وحرية التصرف لأنها تعطي الدافع في تحقيق التمكين الاداري للعاملين في المنظمة.



- 3 - اعطاء دور حقيقي للعاملين ومشاركتهم الفعلية في الاجتماعات الدورية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة دون الرجوع الى الادارة العليا.
- 4 - زرع الثقة لدى العاملين وعدم التخوف والتفاعل الجدي مع الادارة لغرض تحقيق الهدف المشترك.
- 5 - التخلي عن الاساليب التقليدية في الادارة ومواكبة المتغيرات في البيئة الخارجية ومعرفة وتطبيق كل ما هو حديث ومفيد للمنظمة والمجتمع.



المصادر والمراجع

المصادر العربية

- ابو بكر، مصطفى، (2000)، دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعة، مصر.
- ألياس، سالم، (2006)، تأثير الثقافة التنظيمية على اداء الموارد البشرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
- بوشنافه، احمد وبو سهمين، احمد، (2005)، اهمية البعد الثقافي واثره على فعالية التسيير، مدخل ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة المسيلة يومي 3-4 مايو.
- جاد الرب، سيد محمد، (2012)، القيادة الاستراتيجية، جامعة قناة السويس، الاسكندرية، مصر.
- حلواني، ابتسام عبد الرحمن، (2009)، من اين يبدأ التغيير في ثقافة المنظمة، ورقة عمل قدمت الى المؤتمر الدولي للتنمية الادارية، الرياض، السعودية.
- حليمه، عبد المؤمن وعينه، قومي، (2015)، استراتيجية تمكين العاملين ودورها في تشجيع الابداع المنظمي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الكلي مهند او الحاج، الجزائر.
- حمادي، عدي عطا، (2013)، القيادة الادارية الحديثة في استراتيجية التنمية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن.
- الدوري، ياسين خضير عباس، (2010)، دور تمكين العاملين في الاداء المنظمي في اطار عناصر ادارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- راضي، جواد محسن، (2010)، التمكين الاداري وعلاقته بأبداع العاملين، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 1.
- صمد، علاء دهام، (2010)، اثر التعلم المنظمي في التمكين الاداري، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، ايلول، العدد 59، المجلد 16.
- العاجز، ايهاب توفيق، (2011)، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الادارة، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
- العميان، محمود سلمان، (2000)، السلوك التنظيمي في منظمات الاعمال، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.



- العوضي، محمد بن غالب، (2005)، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، دراسة ميدانية على هيئة الرقابة والتحقيق بمنطقة الرياض، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، السعودية.
- قدور، باحدي ومحمد، بديده (2013)، اثر استراتيجية تمكين العاملين على تحقيق الرضا الوظيفي داخل المؤسسات، متطلبات شهادة الليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- القريوتي، محمد قاسم، (2000)، دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- مازن، عبد العزيز، (2006)، التمكين الذاتي خطوة نحو التمكين المؤسساتي، عمان، الاردن.
- محمد علي، عالية جواد واحمد، سيف الدين عماد، (2013)، اثر تمكين العاملين في التطوير التنظيمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، بغداد.
- المدهون، موسى توفيق، والجزراوي، ابراهيم محمد علي، (1995)، تحليل السلوك التنظيمي، سيكولوجيا واداريا للعاملين والجمهور، المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، الاردن.
- الملوك، جلال سعد، (2002)، أثر استراتيجية التمكين في تعزيز الابداع المنظمي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

المصادر الاجنبية

- Daft, R.(2001), Organization Theory and Design,7th ed. ,South Western College Publishing, U.S.A. New York.
- Eccles, Tony (1993), The Deceptive Allure of Empowerment, Long Range Planning, Vol. (26), No. (6).
- Ginnodo, B, (1997), The Power of Empowerment, What Expert Say and 16 Actionable Case Study, Arlington Heights, Ilprid.
- Ivancevich, Jone and Matteson, Michael, (2002), Organizational Behavior and Management ,Irwin Mcgraw -Hill.
- Murell, K.L. and Meredith, M, (2000), Empowering Employee New York ,Mcgraw, Hill.
- Nazakati Hussen, (2009), Fostering Organizational Citizenship Behavior Through Human Resources Empowerment Islamic Azad University, Tehran Center Branch.



- Robbins, Stephen, (2001) , Organization Behavior ,9th ed. Prentice -Hill Inc, New Jersey.
- Slack, Nigel Chambers, Stuart, Johnston, Robert, Alan,(1998), Operations Management ,2nd ed, London ,Pitman.
- Zemeke, R. and Schaaf, D. (1989), The Service Edge: 101 Companies That Profit from Customer Car (New York : NEW American Library)

مواقع الشبكة العالمية الانترنت

- <http://islammemo.cc/2001>.
- <http://ar.wikipid.orq>.
- www.bohoutmadra ssid.blogspot.com.



الحماية الجنائية لصاحب العقار تحت التشييد

م. د. جلال جبار عليوي الماجدي* و م. م. مريم قصي سلمان**
* قسم الاعلام و الاتصال الحكومي, جامعة الاسراء, بغداد \ العراق
** كلية القانون, جامعة الاسراء, بغداد \ العراق

Criminal Protection for the Owner of the Property Under Construction

Lect.Dr. Jalal Jabbar Aleiwi Al-Majidi*
and Assist. Lect. Maryam Qusay Salman**

*Media and Governmental Communication Dept.,
Al-Esraa University, Baghdad / Iraq

** College of Law, Al-Esraa University, Baghdad / Iraq

Jalal.aleiwi.1985@gmail.com

Maryam.qusay1994@gmail.com



المستخلص

يُعدّ عقد بيع العقار تحت التشييد من العقود التي ظهرت حديثاً في تشريعات دولية متعددة، إذ إن ارتفاع نسب السكان في العراق وقلة المساحة المخصصة للسكن وقلة الموارد المادية وارتفاع أسعار العقارات السكنية المنجزة ارتفاعاً باهظاً أدى إلى ضرورة إيجاد حماية جنائية تكفل حماية الطرف المشتري للعقار تحت التشييد، فضلاً عن ضرورة تنظيم هذا العقد تنظيمياً خاصاً مدنياً وجنائياً، وبخاصة أن الجزاء الجنائي يُعدُّ أكثر فعالية من الجزاء المدني سواء أكان ذلك من ناحية الردع أم من ناحية السرعة في إحقاق الحق. ومن جهة أخرى فإن الحماية الجنائية تهدف إلى ضمان الحقوق الواردة على العقار كافة، فضلاً عن التقليل من الجرائم والنزعات الواردة على العقار من خلال العمل على استقرار الأوضاع ما بين المتنازعين، لذا كان لا بد من فرض عقوبات تضمن عدم الاعتداء على حق أي من طرفي العقد، فالعقار هو محور سياسة كل دولة تنموية، وكذلك فهو مصدر الاستقرار والتعامل في التصرفات ما بين الناس من جهة، ومصدر الخلافات والنزاعات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الحماية الجنائية، صاحب العقار، جرائم العقار، العقار تحت

التشييد.



Abstract

The contract for the sale of real estate under construction is one of the contracts that have recently appeared in various international legislations, as the high percentage of the population in Iraq, the lack of space allocated for housing, the lack of material resources, and the exorbitantly high prices of completed residential real estate have led to the necessity of finding criminal protection to ensure the protection of the buyer of the real estate under construction , In addition to the necessity of regulating this contract in a civil and criminal manner, especially since the criminal penalty is considered more effective than the civil penalty, whether in terms of deterrence or in terms of speed in realizing the right.

On the other hand, criminal protection aims to guarantee the rights contained in all the real estate, as well as reduce the crimes and disputes contained in the real estate by working to stabilize the situation between the disputants, so it was necessary to impose penalties that ensure that the right of any of the parties to the contract is not violated. Real estate is the focus of every country's developmental policy, as well as it is the source of stability and dealing in behaviors between people on the one hand, and the source of differences and conflicts on the other hand.

Keywords: Criminal protection, Property owner, Real estate crimes, Real estate under construction.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا الكريم وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد: فأن عقد بيع العقار تحت التشييد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في ضوء تطور الحياة الاقتصادية وتزايد السكان وقلة الوحدات العقارية المعروضة وحاجة الافراد الضرورية للحصول على السكن، وهذه الوحدات السكنية تتناسب مع ظروف المجتمع ومتطلباته، إذ غالباً ما يتم سداد ثمنها بالتقسيط بما يتناسب مع الظروف والامكانيات المادية لأفراد المجتمع، من خلال حجز الوحدة العقارية للمشتري واستلامها في الوقت المحدد، لذا من الممكن أن تتزايد المشكلات المتعلقة بالوحدات السكنية العقارية، كتلك المتعلقة ببيع الوحدات السكنية الاكثر من مشتري، ومشكلة المقدم، وعدم الالتزام بالاسعار المعلنة، وعدم تسليم الوحدات المتفق عليها أو التأخير في تسليمها، والغش في مواد البناء.

ونظراً لغلاء اسعار العقارات وقلة المعروض منها، فقد أدى ذلك إلى بروز ظاهرة بيع العقار تحت التشييد، وسبب ذلك يعود إلى تحقيقها مصلحة الطرفين البائع من جهة، والمشتري من جهة اخرى، على النحو الذي يتلاءم مع ظروف المجتمع واحتياجاته الحالية. واستناداً لغياب التنظيم التشريعي في بعض الدول، فقد حاول بعضهم استغلال كل من الازمة السكانية وحاجة الافراد إلى مثل هذه المشروعات، كبيع الوحدة السكنية لأكثر من شخص والاحتتيال على المشتري، مما يؤدي ذلك إلى الحاق الضرر البليغ لكل من الأفراد والمجتمع، وهذا ما أدى إلى تدخل التشريعات الجزائية بالتجريم والعقاب، فلم تعد تكفي الحماية المدنية في العلاقات التعاقدية، وإنما كان لا بد من تحقيق حماية جزائية لأطراف العقد حين ابرامه بغية تحقيق الأهداف المتطورة لحماية الافراد والمجتمع، فضلاً عن ذلك فان الجزاء الجنائي يعد وسيلة اكثر ردياً وسرعة من الجزاء المدني واقل منه إجراءات من الناحية الشكلية.

لذلك فمن أجل المحافظة على حقوق الطرفين والتزاماتهما الفرد (المشتري) والبائع (المستثمر) فإنه ينبغي وضع الإجراءات والقوانين التي تصب في مصلحة الأطراف المتعاقدة كافة، بغية الحد من الظواهر السلبية التي تؤثر على استقرار المجتمع.

مشكلة الدراسة

يُعدّ موضوع العقار تحت التشييد من المواضيع الحديثة الظهور والتي لم يتم الالتفات إليها لغاية الآن، ولم تُعدّ الحماية المدنية كافية لردع مثل هكذا أفعال، لذا فمن الأهمية بمكان احاطته بالحماية الجنائية من أجل الحد من إمكانية ارتكاب مثل هكذا أفعال تززع الثقة بالمعاملات القانونية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في معالجة موضوع التطورات الحاصلة في مجال التعامل في العقارات تحت التشييد، فهذا العقد اخذ بالتوسع في انحاء العالم كافة، وبخاصة في العراق ومصر مما يحتاج إلى قواعد قانونية تنظم الحماية الجنائية التي تنشأ جراء حقوق والتزامات كل طرف من اطراف العقد.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بتنظيم موضوع البحث، كذلك جرت الاستعانة بالمنهج المقارن، أي مقارنة التشريع العراقي مع التشريع المصري مع الإشارة في بعض الحالات الى التشريع الفرنسي والاماراتي.

تقسيم البحث

قسم البحث الى مبحثين وكل مبحث قسم الى مطلبين كما في ادناه:

المبحث الأول \ الاطار المفاهيمي للعقار تحت التشييد

المطلب الأول: تعريف العقار

المطلب الثاني: تعريف عقد بيع العقار تحت التشييد

المبحث الثاني \ نماذج من الجرائم الواقعة على العقار تحت التشييد

المطلب الأول: جريمة نصب بائع العقار تحت التشييد على المشتري

المطلب الثاني: جريمة الاخلال بواجب الأمانة



المبحث الأول الاطار المفاهيمي للعقار تحت التشييد

لبيان الاطار المفاهيمي للعقار تحت التشييد يتعين تحديد تعريف العقار كما في المطلب الأول، ثم نبين تعريف عقد بيع العقار تحت التشييد في المطلب الثاني، وكالاتي:

-

المطلب الأول: تعريف العقار

العقار لغة: بالفتح - مصدر اسم من عُقر النخلة وتعني كذلك المنزل ومتاع البيت الذي لا يبتذل الا في الاعياد و نحوها⁽¹⁾.

وهو المنزل والارض والضيعة (وفي لغة اهل الحجاز يقال - عُقر الدار - إما عند اهل نجد فيقال عُقر- ومنها قيل العقار، ويقال في البيت عقار حسن اي متاع واداة وعقر كل شي اصله وخص بعضهم العقار بالنخل والطبعة ونحو ذلك والمعقر الرجل الكثير العقار)⁽²⁾.

وقد تناول فقهاء القانون المدني تعريف العقار بما يأتي: «هو كل شي مستقر يحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله دون تلف، كالارض وما عليها وما يقام فوق السطح من منشآت ومبان وما يحوي باطنها بعناصر مختلفة من صخور واحجار وتربة ورمال وجص ومباني، والمنشآت هي عقار بطبعها لأنها مندمجة في الارض وهذا الاندماج هو الذي يضيفي صفة العقار كما إنه لا يشترط في المنشآت أن تشير على سبيل الدوام، فقد تكون مؤقتة ويصح أن تكون عقاراً متى اندمجت في الارض اندماج قرار»⁽³⁾.

1 - الشيخ عبدالله البستاني، الوافي (معجم وسيط في اللغة العربية)، مكتبة لبنان، بيروت، 1980، ص419.

2 - العلامة ابن منظور، لسان العرب المحيط اعداد يوسف حياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، (د-ت) ص839-840.

3- د.عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة، 1967، ص(19-25).

وبالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني فقد جرى تعريف العقار بما يأتي: «كل شيء له مستقر ثابت بحيث لا يمكن نقله أو تحويله دون تلف فيشمل الأرض، والبناء، والغراس، الجسور، السدود، والمناجم، وغير ذلك من الأشياء العقارية»⁽¹⁾. وقد أشار القانون بالمدني إلى أن ما يعد بحكم العقارات (المنقول) الذي يرصده صاحبه لخدمة العقار وسماه العقار بالتخصيص⁽²⁾. لذلك يمكن تعريف العقار بأنه الشيء المستقر الثابت الذي لا يمكن نقله من حيز إلى آخر من دون اتلاف أو تغيير في هيئته.

المطلب الثاني: تعريف عقد بيع العقار تحت التشييد

يُعدّ عقد بيع المباني تحت التشييد من العقود الحديثة الظهور، وإن هذا العقد يجمع بين خصائص عقدي البيع ومقاولة البناء، ومن ثم فإنه لا بد من أن يجمع ما بين عناصر هذين العقدين غير المتنافرة واستخلاص مفهوم واحد من اندماج هذه العناصر، ويكمن السبب الحقيقي لظهور عقد بيع المباني تحت التشييد هو ازمة السكن وارتفاع تكاليف البناء وقلة المواد المادية اللازمة للحصول على المسكن⁽³⁾.

وقد عرف المشرع الفرنسي هذا العقد بالقانون رقم 547 في 7 تموز 1967 ببيع العقارات تحت الإنشاء وضمن عيوب التشييد وذلك في المادة (2) منه، إذ أدت إلى إضافة المادة (1601) إلى القانون المدني الفرنسي والتي أشارت إلى أن بيع العقار تحت التشييد «هو الذي يلتزم بمقتضاه البائع ببناء وتشييد عقار خلال مدة يحددها العقد».

وعرف المشرع الاماراتي عقد البيع على الخارطة في المادة الثانية من قانون رقم 9 لسنة 2009 المعدل للقانون رقم (13 لسنة 2008) الخاص بتنظيم السجل العقاري المبدئي في امارة دبي، فأشار بأنه «بيع الوحدات العقارية المفرزة على الخارطة أو التي لم يكتمل انشاءها».

1- المادة 62 من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

2- سعد عطية حميد موسى الجبوري، الطعن بقرار تقدير ضريبة العقار، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق جامعة النهدين، 2004، ص 13.

3- د. علاء حسين علي، عقد بيع المباني تحت الإنشاء دراسة قانونية، منشورات زين الحقوقية، ط1، 2011 ص 14.

أما فيما يتعلق بالتشريعين المصري والعقاري فأنهم لم يعرفوا عقد بيع العقار تحت التشييد.

ويعرف عقد بيع العقار تحت التشييد بما يأتي: «العقد الذي يتعهد فيه المقاول بأنه يبني على أرض يملكها وبمواده وأدواته بناء يتعهد بأن ينقل ملكيته بعد انجازه مع الأرض إلى رب العمل»⁽¹⁾.

فضلاً عن ذلك فيمكن تعريفه بأنه: «عقد يتعهد فيه صاحب العمل سواء كان شخص طبيعى أو معنوي بناء ما سواء شقة للسكن أو محل تجاري أو غير ذلك من الأغراض على أن يكون مطابقاً للرسومات والمجسمات الموجودة حسب الاتفاق، ويشترط هنا إن تتجه ارادة البائع إلى اقتضاء ثمن نقدي في مقابل نقل ملكية الشقة أو المحل أو الوحدة العقارية المتفق عليها سابقاً في المستقبل إلى المشتري، وفي المقابل تتجه ارادة المشتري إلى دفع الثمن لكي ينقل اليه هذا الحق»⁽²⁾.

وكذلك جرى تعريفه بأنه: «هو عقد رسمي يقع على عقار في طور الإنجاز، يشترط تقديم الضمانات التقنية والمالية الكافية من طرف المتعامل في الترقية العقارية بصفته البائع، والذي يلتزم بتشيد البناية في الأجل المتفق عليه وتسليمها للمنفذ بصفة المشتري بدفع الاقساط المجزئه على مراحل تقدم الإنجاز مخصومة من ثمن البيع وتحدد قيمتها وطرق واجال دفعها بالاتفاق»⁽³⁾.

وعقد بيع العقار تحت التشييد تمهيدي يترتب عليه التزامين اساسيين ومتقابلين⁽⁴⁾:

- 1- د. محمد شكري سرور، مسؤولية مهندسي ومقاولي البناء والمنشآت الثابته الاخرى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ف9، ص24.
- 2- محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، الحماية الجنائية لمشتري العقار تحت التشيد، بحث تكميلي مقدم إلى كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2012 - 2013، ص10.
- 3- ضحى محمد سعيد النعمان، مفهوم بيع العقار على الخارطة وتكييفه القانوني، مجلة الشريعة والقانون تصدرها كلية القانون جامعة الإمارات، لسنة 2012 العدد 49، ص75.
- 4- موزة سويد سالم السعيدى بيع العقار على الخارطة وفق قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص12.

اولهما: - من جانب البائع الذي يلتزم بتشبيد البناء طبقاً لمواصفات متفق عليها خلال الاجل المحدد.

وثانيهما: - من جانب المشتري المقبل على الشراء فيلتزم بتسديد الثمن وفقاً لأقساط دورية طبقاً للاتفاق، فضلاً عن ذلك فان الملكية لا تنتقل له الا حين انشاء الاعمال. من خلال ما تقدم يمكن القول بأن عقد العقار تحت التشييد هو العقد الذي يتم بموجبه منح المشتري حقوقاً عقارية على وحدة عقارية في طور الانجاز.



المبحث الثاني نماذج من الجرائم الواقعة على العقار تحت التشييد

اعترف الفقه الجنائي الحديث بقانون العقوبات بدور ايجابي في حماية المصالح التي تبدو من وجهة نظر المشرع جديرة بالحماية من أجل تحقيق الاهداف المتطورة للمجتمع. ويُعدّ عقد بيع العقار تحت التشييد من العقود الحديثة النشأة، لذا كان لا بد من احاطتها بالحماية الجنائية بما يسهم في المحافظة على أمن الافراد بصورة خاصة والمجتمع بصورة عامة.

المطلب الأول: جريمة نصب بائع العقار تحت التشييد على المشتري

إن الاحتيال من الجرائم التي يعتدي فيها الجاني على الملكية ويتوسل بأساليب الحيلة التي عينها القانون بحيث يؤدي الى حمل المجني عليه لتسليمه المال بنية تملكه⁽¹⁾. وقد جرى تعريفه بما يأتي: «هو الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعه وحمله على تسليم ذلك المال»⁽²⁾.

وكذلك جرى تعريفه بما يأتي: «توصل الشخص إلى تسليم أو نقل حيازة مال منقول مملوك للغير إلى حيازته أو حيازة شخص آخر وذلك باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو حمل آخر على تسليم أو حيازة سند موجب لدين أو ابراء»⁽³⁾.

ولم يعرف كلا المشرعين المصري والعراقي جريمة النصب سواء أكان ذلك في قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 المعدل، أم في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.

1- د.عادل عبد ابراهيم العاني، جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات الاردني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان، 1990، ص141.

2- محمود نجيب حسني، جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات اللبناني، بيروت دار النهضة العربية، 1984، ص211.

3- محمد هاشم صالح عبد الفتاح، جريمة الاحتيال -دراسة مقارنة، اطروحة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة النجاح الوطنية، 2008، ص7-8.

ولقيام جريمة نصب بائع العقار تحت التشييد على المشتري فلا بد من توافر ثلاثة اركان، الأول يتمثل بالركن المادي والتي قوامها فعل الاحتيال بأحدى الطرق التي حددها القانون، والثاني يتمثل بالنتيجة التي تترتب على الفعل والتي تتمثل في تسليم المجنى عليه مالا إلى الجاني، والثالث يتمثل بالعلاقة السببية ما بين فعل الاحتيال والنتيجة أي الاستيلاء على مال الغير.

وترتيباً على ذلك فان نشاط الجاني لا يقوم إلا باستعمال وسيلة من وسائل التدليس التي نص عليها القانون على سبيل الحصر، والمشرع لا يعاقب على الكذب المجرد الذي لا يدعمه مظاهر خارجية لبائع العقار تحت التشييد على المشتري، وإنما يعاقب على درجة معينة من الخطورة⁽¹⁾، لذلك فقد اتجه المشرع المصري في المادة (336) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 المعدل إلى النص على ما يأتي: «يعاقب بالحبس كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو اي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو موافقة مزورة أو احداث الامل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور وأما بالترف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه وأما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة».

ومن وجهة أخرى فقد نصت المادة (456) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل على ما يأتي:

- 1 - يعاقب بالحبس كل من توصل إلى تسليم أو نقل حيازة مال منقول مملوك للغير لنفسه أو إلى شخص آخر، وذلك بأحدى الوسائل الآتية: -
 - أ- أستعمال طرق احتيالية.
 - ب- أتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو تقرير أمر كاذب عن واقعة معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجنى عليه وحمله على التسليم.

1 - محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، المصدر السابق، ص30.

2 - يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من توصل بأحدى الطرق السابقة إلى حمل آخر على تسليم أو نقل حيازة سند موجب لدين أو تصرف في مال أو ابراء أو على أي سند آخر يمكن استعماله لاثبات حقوق الملكية أو أي حق عيني آخر أو توصل بأحدى الطرق السابقة إلى حمل آخر على توقيع مثل هذا السند أو الغاءه أو اتلافه أو تعديله».

ويتضح من خلال النصوص أنفة الذكر أن الاحتيال يتم بالوسائل الآتية: -

- 1 - استعمال طرق احتيالية.
 - 2 - التصرف في مال غير مملوك للجاني وليس له حق التصرف فيه.
 - 3 - اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة.
- إذن فإن الاحتيال يقوم على فعل الخداع باستخدام اساليب تدليس تعيب إرادة المجنى عليه أي تغيير الحقيقة على كذب والغش والخداع⁽¹⁾، ويترتب على ذلك أن الطرق الاحتيالية تستخدم للايقاع بالمجنى عليه مشتري العقار تحت الانشاء والكذب، أي ذكر وقائع مغايرة للحقيقة، الأمر الذي يؤدي إلى تكوين فكرة غير صحيحة عند مشتري العقار تحت الانشاء والوقوع بالغلط، فقد يعمد الجاني إلى تقديم وابرز اوراق ومستندات منسوبة للآخرين، أو الاستعانة بشخص آخر، أو اساءة استعمال الجاني صفة حقيقية عالقة به، أو احاطة الجاني بمظاهر خارجية يتخذها أو يستغل وجودها⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالركن المعنوي لجريمة الاحتيال فهي جريمة عمدية لا بد لقيامها أن يتوافر القصد الجنائي فيها، إذ لا يكفي لقيام الجريمة توافر الخطأ غير العمدي أياً كانت جسامته، ولا يكفي توافر القصد العام (العلم والارادة) لقيام الجريمة، بل لا بد من توافر القصد الخاص لدى الجاني، وهو نية التملك (الاستيلاء على المال)⁽³⁾.

فالهدف من تجريم عدم تنفيذ عقد ابرام جرى بطرق احتيالية فأن لا يكون بتقرير العقاب على مخالفة المدين التزاماته التعاقدية، إنما يكون بتقرير العقاب على المساس بنظم أو قيم اجتماعية جديرة بالحماية الجنائية بوصفها نظم وقيم لا توفر لها الانظمة

1- محمد هشام صالح عبد الفتاح، المصدر السابق، ص15.

2- محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، المصدر السابق، ص33.

3- د.عادل عبد ابراهيم العاني، المصدر السابق، ص183.

القانونية الاخرى الحماية الكافية ذات التهديد بالجزاءات الجنائية التي يمكن أن تؤدي اليها هذه التصرفات، فتكون بمثابة وسيلة للضغط على المتعاقد حتى يحمل على تنفيذ التزامه التعاقدى لتفادي الدعوى الجنائية التي يمكن لدائه أن يقيمها ضده، فضلاً عن ذلك فان تنفيذ العقد لا يزيل الجريمة التي تحققت باتخاذ الصفة غير الصحيحة، أو باستعمال احدى الطرق الاحتمالية التي تتوافر في جريمة النصب، لأن ذلك يؤدي إلى الاضرار بالنظام العام⁽¹⁾.

المطلب الثاني: جريمة الاخلال بواجب الامانة

إن جريمة خيانة الأمانة هي استيلاء شخص على منقول بحوزة بناء على عقد ما يحدده القانون، عن طريق خيانة الثقة التي اودعت فيه بمقتضى هذا العقد، وذلك بتحويل صفته من حائز لحساب مالكة إلى معدي لملكيته⁽²⁾.

وتعد المصلحة المعتدى عليها في هذه الجريمة هي الثقة التي عمد بها المجني عليه للجاني والتي وردت على مال معين، فالعبرة ليست بمجرد الاعتداء على المال، وإنما المساس بهذه الثقة التي تولدت عن إحدى عقود الامانة، والتي تتمثل إما بعقد الايجار، وإما بعقد الرهن، وإما بعقد القيام بعمل، وإما بعقد الوديعة، وإما بعقد الوكالة، وإما أخيراً بعقد عارية الاستعمال⁽³⁾.

وقد نصت المادة (341) من قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 المعدل على ما يأتي: «كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو امتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات اخرى متمثلة على صك أو مخالصة أو غير ذلك، اضراراً بمالكيهما أو صاحبهما أو واضعي اليد عليها، وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلأ بأجر أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في امر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز إن يزداد عليه غرامة...».

1- محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، المصدر السابق، ص40.

2- د. محمود نجيب حسني، المصدر السابق، ص 1132.

3- سمير تياب، جريمة خيانة الامانة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير مقدمة الى جامعة العربي بن مهيدي، ام

البوافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2014-2015، ص12.



وكذلك فقد نصت المادة (453) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل على ما يأتي: «كل من أوّتمن على مال منقول مملوك للغير أو عهد به اليه بأنه كيفية كانت أو سلم له لاي غرض كان فأستعمله بسوء قصد لنفسه أو لفائدته أو سلم له من أجل حسب ماهو مقرر حسب التعليمات الصريحة أو الضمنية الصادرة ممن سلمه اياه أو عمدية اليه تعاقب بالحبس أو بالغرامة».

أما الاركان التي تقوم عليها جريمة خيانة الامانة فهي تتمثل بالركن المادي الذي يقصد به باستعمال أو الترف بالمال المنقول محل الجريمة (المال المنقول المملوك للآخرين) والتسليم الخالي من الاكراه الذي يكون بناءً على عقد من عقود الأمانة، وبالركن المعنوي (القصد الجنائي) الذي يقصد به انصراف ارادة الجاني إلى ارتكاب وقائع الجريمة بعد العلم بجميع اركانها فجريمة خيانة الامانة كسائر الجرائم العمدية تتطلب قصداً جنائياً ولا تتحقق إلا بوجوده⁽¹⁾.

ومن خلال ما تقدم يمكن اثاره تساؤل حول مدى امكانية تطبيق جريمة خيانة الامانة على عقد بيع العقار تحت التشييد على اعتبار أن عقد البيع هو من اكثر العقود انتشاراً في معاملات الناس وهو يخرج من نطاق تطبيق المادة (341) من قانون العقوبات المصري والمادة (453) من قانون العقوبات العراقي، ومن ثم إذا استلم البائع الثمن وتصرف به ولم يسلم المبيع لا تكون عليه أية مسؤولية سوى المسؤولية المدنية الناشئة عن التزام البائع بالتسليم، إلا أن قانون العقوبات الفرنسي قد تدارك هذا الأمر، من خلال الغاءه النص القديم الخاص بالمادة (408) من قانون العقوبات بصور قانون العقوبات الفرنسي الجديد لسنة 1992 والمعمول به اعتباراً من 21 مارس 1994، إذ اعتمد على التسليم الناقص للشئ فقط من دون أن يكون هناك سبب للتسليم، وهو ما نصت عليه جريمة خيانة الامانة في المادة (314) من قانون العقوبات الفرنسي⁽²⁾.

1- إن القصد الذي تتطلبه جريمة خيانة الأمانة في قانون العقوبات العراقي هو القصد العام إلا إن بعض القوانين ومنها قانون العقوبات المصري قد إخذ بالقصد الخاص والذي يتمثل بنية أملاك المال المؤتمن عليه، د. اشجان خالص الزهيري، جريمة خيانة الامانة بالاعتداء على المال، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية لسنة (7)، المجلد (2)، العدد (28)، 2015 ص (25،34).

2- محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، المصدر السابق، ص 42.

وأخيراً يتضح بأن الجزء المدني المترتب عن عدم تنفيذ عقد بيع المباني تحت التشييد غير كافي لعدم الحاق الضرر بالأفراد والمجتمع والقضاء على مثل هكذا أعمال ماسة بأمن المجتمع واستقراره، فلا بد من أن يضاف للجزء المدني جزاء جنائي، لأن هذه المشكلة لم تُعدَّ مشكلة خاصة بشخص ما فحسب، لأن من الممكن أن يأخذ حقه عن طريق الدعوى المدنية، إنما أصبحت مشكلة عامة خصوصاً مع ازمة السكن الحالية وكثرة الابنية تحت التشييد، لذلك بات لزاماً تعديل نصوص مواد قانون العقوبات العراقي واطافة نص جديد يتلائم مع خصوصية العقار تحت التشييد وإمكانية تجريم كل الأفعال الماسة به بما يضمن عدم امكانية الاضرار بالأفراد على النحو الذي سار عليه المشرع الفرنسي.



الخاتمة

أولاً: النتائج

- 1 - يُعدّ عقد بيع العقار تحت التشييد من العقود الحديثة الظهور ولم تعرف معظم التشريعات القانونية ماهية هذا العقد، وإنما اكتفت بعقد بيع العقار العادي باستثناء المشرع الاماراتي والمشرع الفرنسي عرفا عقد بيع العقار تحت التشييد.
- 2 - قد يقع مشتري العقار تحت التشييد لعملية نصب واحتيال من قبل البائع (المستثمر) ولا تكفي المسؤولية المدنية لعد تنفيذ البائع الالتزامات المترتب عليه، وإنّ التهديد بالاجراءات الجنائية التي يمكن ان تودي اليها هذه التصرفات يكون بمثابة وسيلة ضغط لحمل المتعاقد على تنفيذ التزاماته لتفادي الدعوى الجنائية.
- 3 - لم تعتبر معظم القوانين العقابية ومن ضمنها قانون العقوبات العراقي عقد بيع العقار تحت التشييد من العقود التي يترتب عليها جريمة خيانة الامانة، مما يشكل هذا الامر فراغاً تشريعياً يمكن لضعفاء النفوس انتهازه.

ثانياً: المقترحات

- 1 - على المشرع العراقي تعريف عقد بيع العقار تحت التشييد، ونقترح إن يكون هو العقد الذي تم بموجبه منح المشتري حقوقاً عقارية على وحدة عقارية في طور الانجاز.
- 2 - يجب احاطة عملية بيع العقار تحت التشييد بالجزاءات الجنائية في حالة الاخلال بها بما يضمن الحد من اي جريمة احتيال يقع صاحب العقار ضحية لها، وما يترتب على هذا الامر من اخلال بالنظام العام للمجتمع.
- 3 - يجب اضافة عقد بيع بصورة عامة وعقد بيع العقار تحت التشييد بصورة خاصة إلى العقود التي يتم الاخلال بها إلى ارتكاب جريمة خيانة الامانة، وما يرتب جزاء جنائي رادع لكل من تسول له نفسه الاقدام على مثل هكذا فعل.

المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم اللغوية

1. ابن منظور، لسان العرب المحيط اعداد يوسف حياط، المجلد الثاني، دار لسان العرب، بيروت، (د-ت).
2. الشيخ عبدالله البستاني، الوافي (معجم وسيط في اللغة العربية)، مكتبة لبنان، بيروت.

ثانياً: الكتب القانونية

1. د.عادل عبد ابراهيم العاني،(1990)، جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات الاردني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، عمان.
2. د. عبد الرزاق السنهوري،(1967)، الوسيط في شرح القانون المدني، حق الملكية، الجزء الثامن، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. د.علاء حسين علي،(2011)، عقد بيع المباني تحت الانشاء دراسة قانونية، منشودات زين الحقوقية، ط1.
4. د.محمد شكري سرور،(1985)، مسؤولية مهندسي ومقاولي البناء والمنشآت الثانية الاخرى، دار الفكر العربي، القاهرة.
5. د. محمود نجيب حسني،(1984)، جرائم الاعتداء على الاموال في قانون العقوبات اللبناني، بيروت دار النهضة العربية.

ثالثاً : الرسائل والاطارح

1. سمير تياب،(2014 - 2015) جريمة خيانة الامانة، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماجستير مقدمة إلى جامعة العربي بن مهيدي. ام البوافي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
2. سعد عطية حميد موسى الجبوري،(2004)، الطعن بقرار تقدير ضريبة العقار، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الحقوق جامعة النهرين.
3. موزة سويد سالم السعيد،(2018)، بيع العقار على الخارطة وفق قوانين دولة الامارات العربية المتحدة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة.
4. محمد هاشم صالح عبد الفتاح،(2008)، جريمة الاحتيال - دراسة مقارنة، اطروحة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون جامعة النجاح الوطنية.



رابعاً : البحوث القانونية

1. د. اشجان خالص الزهيري، (2015)، جريمة خيانة الامانة بالاعتداء على المال، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية لسنة (7)، المجلد (2)، العدد (28).
2. ضحى محمد سعيد النعمان، (2012)، مفهوم بيع العقار على الخارطة وتكييفه القانوني، مجلة الشريعة والقانون تصدرها كلية القانون جامعة الامارات، العدد 49.
3. محمد فتحي شحته ابراهيم دياب، (-2012 2013)، الحماية الجنائية لمشتري العقار تحت التشديد، بحث تكميلي مقدم إلى كلية الحقوق جامعة المنصورة.

خامساً: القوانين

1. قانون العقوبات المصري رقم (58) لسنة 1937 المعدل.
2. القانون المدني المصري رقم (131) لسنة 1948.
3. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.
4. قانون بيوع العقارات تحت الانشاء الفرنسي لسنة 1967.
5. قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل.
6. قانون العقوبات الفرنسي الجديد لسنة 1992.
7. قانون تنظيم السجل العقاري في امارة دبي رقم (9) لسنة 2009 المعدل.



الدور الوسيط للتمكين الاداري في تعزيز العلاقة

بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي

أ.م.د. ابراهيم خليل ابراهيم

جامعة الاسراء, كلية الادارة و الاقتصاد - قسم الادارة, بغداد \ العراق

The Mediating Role of Administrative Empowerment to Enhance the Relationship between Organizational Justice and Job Satisfaction

Assist. Prof. Dr. Ibrahim Khalil Ibrahim

Al-Esraa University, Admin. and Econ. College-Business Admin. Dept., Baghdad / Iraq



المستخلص

يعد قطاع التعليم العالي من القطاعات المهمة والحيوية التي لها تأثير مباشر على حياة شريحة كبيرة من المجتمع. لذلك، تم اختيار مقر وزارة العليم العالي لتكون مجال بحث، ويهدف البحث إلى اختبار دور الوسيط للتمكين الاداري في تعزيز العلاقة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي، ومن أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تم اختيار عينة من الموظفين بلغ عددهم (150). اعتمد البحث على أربع فرضيات رئيسية. تم اعتماد برنامج SPSS الإصدار 24 لتحليل البيانات في الجانب العملي، وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات، كان أبرزها أن للتمكين الاداري بوصفه متغير وسيط دوراً واضحاً في تعزيز تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي للأفراد العاملين في المنظمة المبحوثة، وقد قدم البحث عدداً من التوصيات، وأهمها ان تسعى القيادات الادارية في المنظمة المبحوثة لجعل التمكين الاداري احد اولوياتها كونه يرتبط بالجانب السيكلوجي للعاملين في المنظمة، والذين يشكلون المورد الاغلى فيها، الامر الذي يتعكس ايجاباً على مستوى ادائهم.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاداري، العدالة التنظيمية، الرضا الوظيفي.



Abstract

The higher education sector is an important and vital sector that has a direct impact on the lives of a large segment of society. Therefore, the Ministry of Higher Education headquarter was chosen to be a field of research. The research aims to test the mediating role of administrative empowerment in enhancing the relationship between organizational justice and job satisfaction. In order to reach accurate results, a sample of (150) employees was selected. The research is based on four main hypotheses. The SPSS program was adopted within version 24 to analyze data in the practical side. The research reached a set of conclusions, the most prominent of which was that administrative empowerment as a mediating variable has a clear role in enhancing the effect of organizational justice on job satisfaction of employees. The research presented a number of Recommendations, the most important of which is that the administrative leaderships must pursue to make administrative empowerment one of its priorities as it is related to the psychological aspect of the organization's employees, who constitute the most valuable resource in it, which reflects positively on the level of their performance.

Key words: management empowerment, organizational justice, job satisfaction.



البءء الأول \ منهءية البءء

ءءءمل مضامين هذا المبعء على الإءءاهاء الرئيسة الواءب ءوافرها في البءء العلمي والمءمءلة في مشكلة البءء، واهءاف البءء، وأهميته البءء، ونموءء البءء، وفرضيات البءء، فضلاً عن مءءمع البءء وعينءه والاءوء الإءصائية المسءءمة فيه، وكالآءي:

أولاً: مشكلة البءء

بءأء المنءماء بءبني اساليب ءءءءة في سعئها للارتقاء بوظائف الافراء العاملين فيها ومن هذه الاساليب ءءمكين الاءاري الءي ءءم من ءلاله منح السلءة وممارسة الرقابة، فضلاً عن ءحمل المسؤولة من قبل الموظفون والسماء لهم بامءلاك اسءقلالية، الامر الءي يؤءي الى ءرءة عالية من ءءءة ومسءوى اءاء عالٍ. وكءلك الحال بالنسبة للءءالة ءءنءيمية الءي ءظيء باءءمام مءزايء في الوقت الءالي من لءن المنءماء من ءلال ءءسءء معاصر لهذا المفهوم الءي كان مءءصراً في السابق على الجوانب الماءية فقط فضلاً عن العقبوء الاءارية، اما في الوقت الءالي فقد ءءسء مفهوم العءالة ءءنءيمية في اءءاهاء ءءيرة شمل الاءراء والعمليات والعلاقات والءفاعلات الإنسائية فاصء ءرورة في اساليب اءارة الموظفون. وفي مءاوله المنءماء الإءءفاظ بموارءها البشرية وءءنء ءسرب هؤلاء الموارء الى ءارج المنءمة عمدء المنءمة الى مراعاة ءوءءهء العاطفية لموظفيها ومنها الرضا الوءظيفي الءي يسهم في ءوءيء اواصر العلاقة بين الموظف ومنءمءه.

وءأسيساً على ما سبق ءءضء ملامء مشكلة البءء الءالي في ءساؤل رئيس مفاءه ما ءأءئر العءالة ءءنءيمية في الرضا الوءظيفي بوءوء ءءمكين الاءاري مءءغيراً وسيطاً في مراء وزارة ءءلءم العالي والبءء العلمي. وينبءق من هذا ءءساؤل مءءوءة من ءءساؤلات الفرعية، والءي على اساسها ءم صياءة فرضيات البءء، وهذه ءءساؤلات الفرعية هي كالآءي:

1 - ما مسءوى ممارسة العءالة ءءنءيمية في بأبعاءها ءءالءة (العءالة ءوءزيعية، العءالة الاءرائية والعءالة ءوءزيعية) في مراء وزارة ءءلءم العالي والبءء

العلمي في العراق ؟

- 2 - ما هو تصور يرسم الموظفين عينة البحث بشأن ممارسة التمكين الإداري في مكان العمل؟
- 3 - ما مدى امتلاك الموظفين في مركز الوزارة المبحوثة رضا عن وظائفهم؟
- 4 - ما التأثير المباشر للعدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي؟
- 5 - ما التأثير مباشر للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة في التمكين الإداري؟
- 6 - ما طبيعة وجود تأثير مباشر للتمكين الإداري في الرضا الوظيفي؟
- 7 - ما التأثير غير المباشر للعدالة التنظيمية بأبعادها كافة في الرضا الوظيفي بوجود التمكين الإداري متغير وسيط؟

ثانياً: أهداف البحث

- يتمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي بوجود التمكين الإداري متغير وسيط، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة أهداف وكالاتي:
- 1 - تقديم جانب نظري بشأن المتغيرات الرئيسة للبحث (التمكين الإداري والعدالة التنظيمية والرضا الوظيفي) ومحاولة بيان طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.
 - 2 - تحديد مدى تجسيد متغيرات البحث الرئيسة (التمكين الإداري والعدالة التنظيمية والرضا الوظيفي) في مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
 - 3 - تحديد تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي.
 - 4 - بيان تأثير العدالة التنظيمية في التمكين الإدارية.
 - 5 - معرفة تأثير التمكين الإداري في الرضا الوظيفي.
 - 6 - تشخيص تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي عبر التمكين الإداري بوصفه متغيراً وسيطاً.

ثالثاً: أهمية البحث

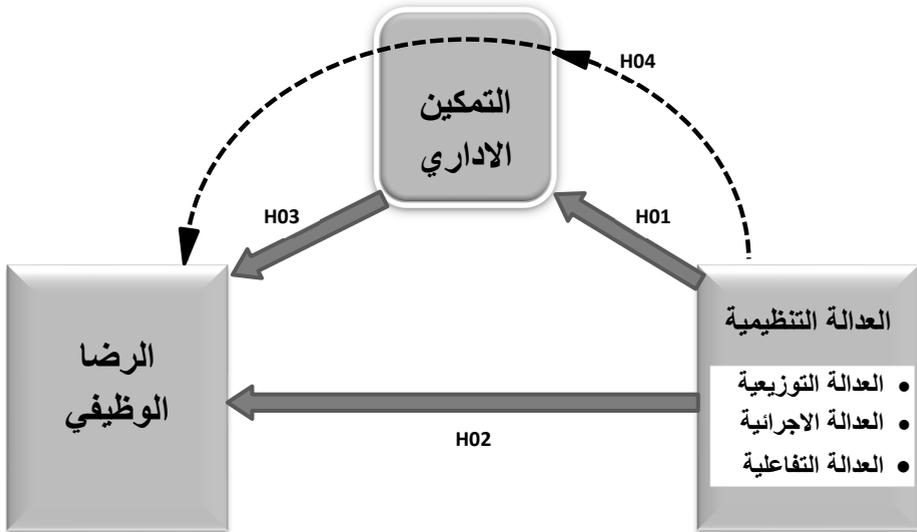
- يمكن ان تتضح أهمية البحث الحالي بالآتي:
- 1 - تتمثل أهمية البحث ابتداءً من أهمية الموضوعات التي يتناولها وهي (العدالة التنظيمية، التمكين الإداري والرضا الوظيفي) بوصفها مفاهيم تحظى بأهمية كبيرة للمنظمات.



- 2 - تتجسد اهمية البحث في اهمية المنظمة المدروسة وهي مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لما لهذه المنظمة من مكانة في البلد.
- 3 - يمكن ان تقدم النتائج اسهاماً متواضعاً للمنظمة عينة البحث بشأن السعي لتجسيد المفاهيم الادارية في عمل مركز الوزارة.
- 4 - تعد اسهاماً يتيح اثرات متواضع لمجموعة من الموضوعات المهمة في الفكر الاداري، ومحاولة الحث على تناول جوانب اخرى لم البحث الحالي.

رابعاً: انموذج البحث

يوضح الشكل (1) نموذج البحث، والذي تتجلى معطياته علاقة التأثير لمتغير العدالة التنظيمية بأبعاده مجتمعة في متغير الرضا الوظيفي بوجود التمكين الاداري بوصفه متغيراً وسيطاً، والذي ستصاغ على اساسه فرضيات البحث، وكالاتي:



شكل (1) نموذج البحث الافتراضي

خامساً: فرضيات البحث

يشتمل البحث على صياغة أربعة فرضيات صفرية رئيسية، والتي سيتم اختبارها عبر مسار البحث بغية استخلاص النتائج والتوصيات المناسبة، والفرضيات هي:

- 1 - الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) مجتمعة في التمكين الإداري بأبعاده مجتمعة.
- 2 - الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة.
- 3 - الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير للتمكين الإداري بأبعاده مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة.
- 4 - الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة بوجود التمكين الإداري متغيراً وسيطاً.

سادساً: مجتمع البحث وعينته واداة جمع البيانات والاساليب الاحصائية

تمثل مجتمع البحث بالموظفين العاملين في مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية/بنية شارع النضال، وتم اختيار عينة عشوائية قوامها (200) موظفاً من مجتمع البحث البالغ عدده بحدود (400) موظفاً، واستخدمت استمارة الاستبانة بوصفها اداة رئيسية لجمع البيانات، تم الاستعانة بمجموعة من الادوات والاساليب الاحصائية المتضمنة في برنامج SPSS منها النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل التحديد، ومعامل بيتا وغيرها، تكونت الاستبانة من جزأين رئيسين، تمثل الاول بالبيانات الشخصية لأفراد العينة، اما الجزء الثاني فشمّل فقرات الاستبيان توزعت الى ثلاث جوانب، وكما موضح في الجدول (1)



جدول (1) توزيع فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغيرات الثلاثة للبحث

المتغير الرئيسي	عدد الفقرات	الإبعاد الفرعية	تسلسل الفقرات في المقياس	المصدر
التمكين الإداري	28	تحويل الصلاحيات	7-1	صالح والمبيضين، 2011
		المشاركة في اتخاذ القرارات	14-8	
		فرق العمل	21-15	
		تدريب وتعليم العاملين	28-22	
العدالة التنظيمية	16	العدالة التوزيعية	33-29	Niehoff & Moorman, 1993 والمستخدم في دراسة الدراجي، 2015 و دراسة مجيد، 2018
		العدالة الاجرائية	38-34	
		العدالة التفاعلية	44-39	
الرضا الوظيفي	36	الراتب	48 45-	Raddah et al, 2012
		الترقية	52-49	
		الإشراف	56-53	
		المنافع الهامشية	60-56	
		المكافآت الطارئة	64-61	
		ظروف العمل	68-65	
		زملاء العمل	72-69	
		طبيعة العمل	76-73	
		الاتصالات	80-77	



المبحث الثاني \ الجانب النظري

المحور الأول: التمكين الإداري

تسعى المنظمات الى الارتقاء بوظائف الافراد وتحسين تفاصيل اداء المهام، وذلك عبر منح السلطة للموظف، وممارسة الرقابة، فضلاً عن تحمل المسؤولية ذات الصلة بمخرجات الوظائف التي يشغلها الموظفين. وهنا يظهر دور التمكين في اتاحة قدر من الاستقلالية للموظفين، وتقاسم المسؤولية والسلطة في المستويات الوظيفية كافة. لذلك جاء هذا المحور في محاولة لتغطية مفهوم التمكين الإداري من خلال تناول مجموعة من الفقرات وكالاتي:

أولاً: التمكين الإداري - النشأة والمفهوم

يعد المورد البشري محور العمل في المنظمات فهو اهم موجودات المنظمة، وهذا ما يفسر سبب تبني المنظمات مبادرات للتأكد من ان موظفيها يعملون بفاعلية وكفاءة، فالمورد البشري يقدم افكاراً جديدة ومبتكره، وهذا من شأنه ان يمثل هذا المورد ثروة للمالكين وللموظفين (Tindowen, 2019: 617)، وهكذا جاء الاهتمام بموضوع تمكين الموظف لأنه يعزز كل ما ذكر.

تعد ماري باركر فوليت اول من نظر الى التوظيف في العلاقات الانسانية، وقد اهتمت النظريات السلوكية (مثل تجارب هوثرون، ونظرية الحاجات لابراهيم ماسلو، ونظرية X و y لمكريكر) بمفهوم التمكين دون التركيز عليه كمصطلح بشكله الحالي، وذلك من خلال الانتباه الى تلبية الاحتياجات البشرية في المنظمة. اما المدارس الادارية الحديثة فقد تعاملت مع مفهوم التمكين وكرست له قدر كبير من الاهتمام كما هو الحال في نظرية النظم التي تهتم بالمنظمة ككل، بدلاً من النظر الى الافراد بشكل منفصل، وهكذا نشأت قيم التعاون والتنسيق والعمل المشترك من خلال فرق العمل التعاونية من ذوي المهارات الذين يمكنهم المساهمة الفاعلة في نجاح المنظمة (Al-Omari, et al, 2020: 841).

وبدءاً من الثورة الصناعية وتماشياً مع مجتمعات المعرفة ما بعد الصناعة، شهدت هذه الفترة عدد متزايد من الشركات الممكنة (التي يسود فيها ممارسة التمكين)، فتمكين الموظف في المنظمة يمنحه تحكماً في حياته الوظيفية، ويحفزه للتأكيد على المساواة والتسامح والاختيار الحر (Brieger, et al, 2019: 362).

التمكين هو عملية تشاركية فاعلة والتي يكتسب من خلالها الافراد والمنظمات اكبر قدر من الرقابة والكفاءة، ويشير التمكين على مستوى الفرد الى الايمان بنقاط القوة والسلطة للتأثير في البيئة واكتساب التحكم بحياة الفرد، بينما يشير التمكين على مستوى المنظمة الى الجهود التنظيمية والتي تولد التمكين الفردي، ومن ثم الفاعلية التنظيمية اللازمة لتحقيق الاهداف، ومن الواضح ان التمكين على المستوى التنظيمي سيؤدي الى تمكين الافراد (كما هو الحال مع الموظفين المهنيين داخل المنظمة) (Rothman, et al., 2019: 1337)

أشار كل من (Manuela & Bruce, 2003) الى أن التمكين هو أسلوب إداري يشترك من خلاله المدراء و أعضاء التنظيم الآخرون للتأثير في عملية اتخاذ القرار، بمعنى آخر هو التعاون في عملية اتخاذ القرارات التي ل تحدد بمواقع القوة الرسمية بقدر ما تحدد بنظم المعلومات ونظم التدريب والمكافئة والمشاركة في السلطة و أسلوب القيادة والثقافة التنظيمية (بو سالم، 2017: 23).

على الرغم من كثرة التعريفات للتمكين الاداري الا ان معظم الكتاب والباحثين يتفقون على عنصر اساسي للتمكين ينطوي على منح الموظفين سلطة تقديرية او (حرية العمل) على مهام معينة في انشطتهم (Kumar & Kumar, 2017: 60). ويتم التعبير عن التمكين بوصفه عملية اعطاء الافراد سلطة اوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية وفي استخدام قدراتهم، ومن خلال تشجيعهم لاتخاذ القرار بمعناه الواسع (محمدي، 2016: 15). وبنفس الاتجاه عرف تمكين الموظف من قبل مجموعة من الباحثين على انه تفويض السلطة والمسؤولية من المستويات الاعلى في التسلسل الهرمي التنظيمي الى مستوى ادنى للموظفين، لاسيما فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار (Al-Asoufi, 2017: 89).

ويعرف التمكين على انه شعور الفرد العامل في المنظمة بالقدرة على التأثير في مجريات العمل وكأنه يعمل لنفسه وليس بصفته اجيراً، الامر الذي يعزز لديه روح المبادرة والرغبة في العمل واطلاق افضل الطاقات الكامنة لديه مما يساعده على التطور الشخصي



(قوز، 2016: 12). وهو يعبر عن عملية اعطاء الافراد سلطة اوسع في ممارسة الرقابة وتحمل المسؤولية وفي استخدام قدراتهم، ومن خلال تشجيعهم لاتخاذ القرار بمعناه الواسع (محمدية، 2016: 15)

وعرفه (Robbins) على انه الاساس الذي يجعل العاملين قادرين على ممارسة السلطة وتحمل المسؤولية الوظيفية والذي يعد المرتكز الاساسي الذي تقوم عليه استراتيجية المنظمة لمواجهة التحديات والتطورات المتلاحقة. فيما عرفه (Daft) على انه توفير بيئة عمل وتهيئة ظروف وبيئة اساسية للعامل على وفق منهجية معينة بغية اتاحة القدرة له لتأدية مهامه المطلوبة (الكعبي، 2016: 25). وعرفه كل من (Zemke and Schaaf) على أنه تحرير الإنسان من القيود، وتشجيع الفرد، وتحفيزه، ومكافأته على تجسيد روح المبادرة، والإبداع (بومعزة، 2016: 4):

يتضح اتفاق عدد من الباحثون على ان مدخل التمكين يركز على الحالة النفسية للفرد وليس على البناء الاجتماعي او الممارسات الادارية، فضلاً عن احساس الفرد بشعور السيطرة على عملة، وينطلق ذلك من الرأي القائل ان المعتقدات الذهنية الشخصية هي العنصر الالم في تحديد التوجه الاستباقي للفرد نحو دوره بوصفه شريك في المنظمة ولا يقتصر الامر على النظم والقرارات (ابو عمرة وآخرون، 2017: 121). لذلك ينظر للتمكين من منظور نفسي بوصفه حالة ذهنية يؤمن بها شخص ما بقوة بقدرته مهمة معينة، فضلاً عن تمتعه بمستوى عال من القدرة على الاداء، اما من المنظور الاداري فالتمكين هو سلوكيات تعزز مغزى العمل والمشاركة في اتخاذ القرار، والثقة بالأداء العالي والاستقلالية من القيود البيروقراطية (Kim & Fernandez, 2017: 6).

وهكذا يتضح ان ظهور التمكين الاداري جاء نتيجة للتحول الكبير في الاهتمام بالموارد البشري بوصفه المورد الاعلى قيمة في المنظمات، ان يتمثل افضل ما تتبعه المنظمات في تجسيد اهمية مواردها البشرية من خلال تمكين هذه الموارد.

ثانياً: اهمية التمكين الإداري

ليس من الغريب ان يحظى التمكين الاداري بذلك القدر الكبير من الاهتمام في الآونة الاخيرة، بوصفه توجهاً حديثاً واستراتيجية قائمة بذاتها تدرج تحت مظلة الاستراتيجية



الشاملة للمنظمة، والتي تقوم على مشاركة كل من القادة والعاملين على حد سواء في المعلومات واتخاذ القرارات، فضلاً عن تكوين الثقة بين الادارة والافراد والتي تتجسد في الحرية والاستقلالية الممنوحة لهم وتحفيزهم على العمل الجماعي ضمن فرق العمل التي تحل محل التسلسل الهرمي في المنظمة (ملحم ومصالح، 2017: 13). وفي الآونة الاخيرة بدأت الادارة تشجع موظفيها من خلال منحهم الحرية الكافية في عملهم والامكانات اللازمة في تنفيذ الاهداف العامة للمنظمة مع قناعة المنظمة بامتلاك الموظفين رؤية فريدة لتحقيق ذلك (13: 2016: Busara).

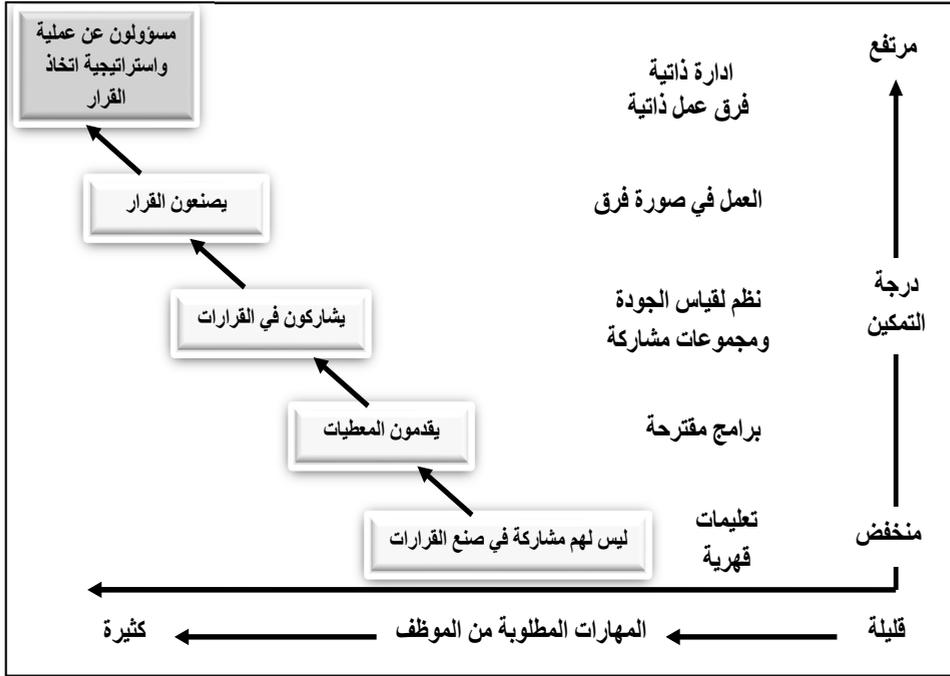
وممكن ان يحقق التمكين مزايا ومنافع كثيرة للمنظمات والافراد، منها: (صالح والمبييضين، 2011: 80)

- 1 - زيادة انخراط العاملين في اتخاذ القرارات وهذا هو جوهر فكرة التمكين الاداري.
 - 2 - استخدام فرق العمل ذاتية الادارة وتقليل الاعتماد على الهيكل الهرمي.
 - 3 - استغلال الموارد البشرية والتكنولوجيا بشكل مناسب، الامر الذي يؤدي الى توفير الوقت والجهد والمال وتحقيق الاهداف بكفاءة وفاعلية.
 - 4 - تشجيع التعليم والتدريب والمحافظة على الخبرات.
 - 5 - الالتزام بمبادئ ادارة الجودة الشاملة وتلبية احتياجات المستهلكين.
 - 6 - رفع معنويات الموظفين، والشعور بالأقبال على العمل، مما يؤدي الى تقليل معدلات الغياب والدوران الوظيفي.
 - 7 - الاسهام في تحقيق الميزة التنافسية.
 - 8 - زيادة مستوى الدافعية لدى الموظفين.
- يتبين مما سبق ان نجاح المنظمات مرهون بمدى تمكينها لموظفيها ومنحهم الصلاحيات وتكليفهم بالمسؤوليات المناسبة، وبما يعزز من رفع الروح المعنوية لديهم، فضلاً عن فسح المجال امامهم لمزيد من الابداع والتقدم في مجال العمل.

ثالثاً: مستويات التمكين الاداري

يهدف التمكين إلى إيجاد مستوى إداري فعال داخل المنظمة، وذلك من خلال افساح المجال للعاملين، بأن يفعلوا ما يرونه ضرورياً، وذا حاجة بالنسبة للمنظمة. وينبغي أن

يعلم المديرون بأن إعادة الحيوية لمنظماتهم، لا بد أن يحدث من القاعدة إلى القمة، بناء على المعلومات التي ترد إليه، وهذا بدوره يحتاج إلى إعادة بناء المنظمة الإدارية، ويشمل كافة جوانبها الفنية، والمالية، والإدارية، والبشرية، ويوضح الشكل (2) مستويات التمكين (عفانة، 2013: 21)



شكل (2) تسلسل ومستويات التمكين

المصدر: عفانة، حسن مروان (2013)، التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل: في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم إدارة الأعمال، ص 21.

رابعاً: أسباب فشل التمكين الإداري وضمانات نجاحه

هناك مجموعة من الأسباب تكمن وراء فشل عملية التمكين، وبالمقابل توجد مجموعة من الخطوات تشكل ضمانات لنجاح التمكين الإداري، والجدول (2) يوضح ذلك.

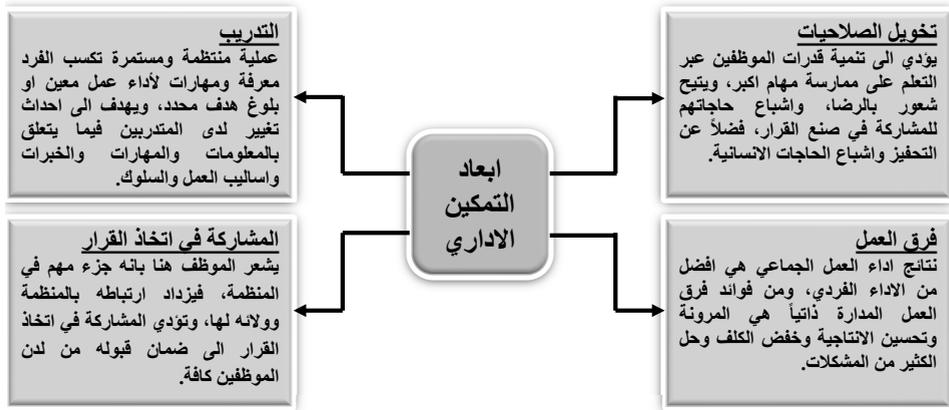
جدول (2) بعض من اسباب فشل التمكين مقابل ضمانات نجاحه

اسباب فشل التمكين الاداري	ضمانات نجاح التمكين الاداري
1. عدم ادراك المدراء لمفهوم التمكين، ولا يعلمون ان التمكين هو فلسفة واستراتيجية لجعل الافراد الموظفين قادرين على اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمالهم.	1. الاتجاه نحو الهيكل التنظيمي المرن.
2. فشل المدراء في بناء حدود التمكين، فعدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات سيتسبب في فشل التمكين.	2. تطبيق مفهوم القيادة التحويلية.
3. غياب ثقة المدير بالموظف الذي يراد تمكينه وقدرته على اتخاذ القرار السليم.	3. بناء المنظمة التي تشجع على التعليم الذاتي.
4. عدم تدريب الموظفين وتزويدهم بالمهارات اللازمة ونحهم استقلالية في اتخاذ القرار.	4. السماح بتبادل المعلومات.
5. عدم ازالة العقبات التي تواجه الموظفين في العمل.	5. اعادة النظر في نظام المكافآت.
	6. وجود تدريب ملائم للقيادات الادارية

المصدر: بتصريف عن / صالح، احمد علي، والمبيضين، محمد ذيب (2011)، مستوى ممارسة التمكين الاداري في الشركات الصناعية الكبرى وعلاقته بتجسيد الاهداف الاستراتيجية لوزارة البيئة الاردنية: بحث ميداني، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد (9)، ص ص 68-106.

خامساً: ابعاد التمكين الاداري

اظهرت نتائج الكتاب والباحثين مجموعة من الابعاد الواجب توافرها في التمكين الاداري، وتشابه البعض من هذه الابعاد واختلف البعض الآخر، الا ان الابعاد الاكثر شيوعاً، هي اربعة ابعاد وكما موضحة في الشكل (3)



شكل (3) ابعاد التمكين الإداري

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى الادبيات ذات الصلة



المحور الثاني: العدالة التنظيمية

أولاً: العدالة التنظيمية: النشأة والمفهوم

يمكن ان ينسب ظهور مصطلح العدالة التنظيمية الى الثمانينيات من القرن الماضي حين قدمه جرينبيرج Greenberg رسمياً عام 1987، ومنذ ذلك الحين برزت العدالة التنظيمية بوصفها احد اهم المفاهيم في مجال البحوث الادارية، اذ ينطوي هذا المفهوم على معاملة عادلة للموظفين داخل المنظمة، والذي يعد شرطاً اساسياً لفاعلية اداء المنظمة (Suifan, 2017: 43). ويشير (Inoue, et al., 2019: 77) الى ان اصل مفهوم العدالة التنظيمية يرجع الى نظرية حقوق الانسان، وتتحدد ملامح المفهوم لدى هؤلاء الباحثين على انها تصور الموظف لعدالة تخصيص الموارد في موقع العمل، وفي العقدين الاخيرين تم اعتبار العدالة التنظيمية احد المحددات النفسية والاجتماعية للسلوكيات ذات الصلة بالصحة والنتائج الصحية في بيئات العمل. ويتضح من هذا الطرح ان العدالة التنظيمية ومدى ممارستها في المنظمات يكون لها انعكاسات سلبية على الجانب السيكولوجي للموظفين، ومن ثم على صحة الموظفين.

تدرك معظم المنظمات في الوقت الحالي ان العدالة التنظيمية تعد عنصراً اساساً يؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على كفاءتها، فضلاً عن التكاليف التي يمكن ان تتحملها تلك المنظمات في حال تجاهل هذا الموضوع. وبالرغم من الكم الهائل للأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع خلال العقدين الاخيرين من البحث، الا انه لم يتم وضع تعريف محدد لحدود العدالة وآثارها داخل المنظمة (Castillo & Fernandez, 2017: 284). اما (Indahyati & Sintaasih, 2019): (منشي، 2017: 9) فقد اشاروا الى ان نشوء نظرية العدالة استندت الى نظرية الانصاف لآدمز Adam، والذي قدّم الإطار الفكري المفاهيمي المركب لنظرية العدالة التنظيمية اذ تشير هذه النظرية الى ان الفرد في المنظمة يميل دائماً الى الجهود التي يبذلها الافراد) الجهد، ساعات العمل، الخبرات، وغيرها (والمنافع التي يحصلون عليها) الرواتب، الحوافز، وغيرها (مع الافراد الآخرين، فاذا شعر الموظفون بمعاملة عادلة من قبل المنظمة فانهم سيقدمون مكافأة للمنظمة تتمثل في التحلي بسلوك المواطنة التنظيمية، أما في حالة عدم العدالة، فإن هناك شعوراً يولد بالتوتر وعدم الارتياح والذي يدفع الفرد لعمل شيء ما للتخلص من هذا التوتر.



وتأسيساً على هذا المضمون التأصيلي للعدالة التنظيمية الذي حدد ملامح العلاقة بين الموظف والمنظمة، اشار كلاً من (Shawabkeh & Al-Lozi، 2019: 102) الى استجابة الموظفين لأي معاملة غير عادلة عبر اظهار عواطف وسلوكيات سلبية، وقد يلجؤون الى تقليص ارتباطهم وواجباتهم والتزاماتهم الطوعية تجاه المنظمة، الامر الذي ممكن ان يؤدي الى سلوكيات الاهمال الوظيفي، فضلاً عن التأثيرات السلبية في الرضا الوظيفي، دوران العمل، انعدام التعاون، وقد يتفاقم الامر فيصل الى النزوع للانتقام وتخريب ممتلكات المنظمة.

يتضح من خلال تتبع مسيرة الفكر الإداري المعاصر أن هناك تركيزاً واسعاً على موضوع العدالة التنظيمية، من خلال دعوات كثير من العلماء الذين كتبوا في مجالات الإدارة ووظائفها ونظريتها، فالمدرسة العلمية اتخذت من العدالة والمساواة مبدأً من مبادئها، والمدرسة السلوكية أكدت على التوازن ودعت إلى التبادل العادل بين الفرد والمنظمة، حيث أن غياب الإحساس بالعدالة يكون مدعاه الى ظهور الصراع السلبي في المنظمة (عبد الوهاب، 2017: 9).

عرفت العدالة التنظيمية بشكل شامل على المستويات التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية حين عرفها (Hosgorur et al., 2017: 41) على انها جميع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتبادلة داخل المنظمة مثل الرواتب، العقوبات، المكافآت، الترقية، وكذلك علاقات الموظفين مع كبار المدراء والزلاء والمنظمة بذاتها بوصفها نظام اجتماعي. والعدالة التنظيمية هي القيمة الناتجة عن إدراك الفرد لنزاهة وموضوعية الإجراءات والعوائد في المؤسسة التي يعمل فيها كما أنها الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني، وهي تعكس كذلك عدالة المخرجات والإجراءات المستخدمة في توزيعها (ميروح وبوعطيط، 2017: 184) يشير مصطلح العدالة التنظيمية إلى مدى ادراك الموظفين لإجراءات العمل، والتفاعل مع النتائج التي تمتاز بالعدالة والتي يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على أداء الموظفين ونجاح المنظمة (بن دحو ومقدم، 2017: 212). يمكن النظر إلى العدالة التنظيمية على انها أحد المتغيرات المهمة ذات التأثير المحتمل على كفاءة الأداء الوظيفي للعاملين من جانب، وعلى أداء المنظمة من جانب آخر. ويمكن تعريف العدالة بانها تعكس الطريقة



التي يحكم من خلالها الفرد على عدالة الأسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والإنساني، كما عرفت انها تعكس كل من عدالة المخرجات و كذلك عدالة الإجراءات المستخدمة في توزيع تلك المخرجات، وكذلك تركيز العدالة التنظيمية على مدى ادراك العاملين للمعاملة العادلة في وظائفهم وتأثير ذلك على الكثير من المخرجات التنظيمية (برباوي وخليفة، 2016: 160).

ويشار الى العدالة التنظيمية بانها تقييم الموظفين لكيفية ارتباط المنظمة بالأفراد الموظفين فيها وهل هو بشكل عادل او غير عادل، وينظر للعدالة ايضاً بوصفها شرطاً اساسياً للتشغيل الفاعل للمنظمات، فيما يتعلق باشارك باتخاذ القرار واشراك العاملين (Andrew & Dennis, 2019: 84). وتعرف ايضاً على انها مدى ادراك الموظف لإجراءات العمل والتفاعلات والمخرجات والتي ينبغي ان تكون عادلة بطبيعتها (Akram et al., 2016: 115). وعرفت العدالة التنظيمية ايضاً على انها ادراك الافراد لحالة الانصاف في المعاملة التي يعاملن بها من قبل المنظمات (عبد الوهاب، 2017: 9).

واخذت العدالة التنظيمية سمة اخلاقية حين عرفتھا (دراوشة، 20017: 372) على لنها المعاملة الاخلاقية التي يتلقاها الموظفون في اماكن عملهم. وعرفھا (ابو سمعان، 2015: 19) على انها ادراك العاملين للعدالة والنزاهة على مستوى العائد وفي كافة الجوانب التنظيمية والاجراءات الادارية المتبعة داخل المنظمات باختلاف طبيعتها سواء كانت خدمية او صناعية. وبنفس الاتجاه عرفت العدالة التنظيمية على انها الطريقة التي يحكم من خلالها الفرد الموظف على عدالة الاسلوب الذي يستخدمه المدير في التعامل معه على المستويين الوظيفي والانساني (برباوي وخليفة، 2016: 160). وضمن الاتجاه الاخلاقي ايضاً عرفت العدالة التنظيمية بوصفها سلوك اخلاقي ذو فضيلة تملي على الموظفين كيفية التعامل والتفاعل مع بعضهم البعض (بن دحو ومقدم، 2017: 213). والعدالة التنظيمية هي ذلك الادراك الكلي لمدى انصاف انظمة المكافآت في المنظمة، وكذلك انصاف سلوكيات وافعال القائمين على تطبيق انظمة واساليب توزيع العوائد والمكافآت (ميروح وبو عطيط، 2017: 183).

من خلال استعراض التعريفات آنفة الذكر وبالرغم من تفاوت تلك التعريفات يمكن تقديم تعريف للعدالة التنظيمية بوصفها جانب سلوكي يولد رد فعل لدى الموظفين



يرتبط بجوانب تنظيمية واقتصادية واجتماعية، يتحدد من خلالها ادراك الفرد لحالة الانصاف التي يواجهها في العمل سواء على مستوى العوائد او الوظيفة او طبيعة العلاقات في المنظمة، وعلى وفق هذا الادراك يتجسد سلوك الموظفين سواء كان ايجابيا او سلبيا.

ثانياً: ابعاد العدالة التنظيمية

تم تحديد ابعاد متفاوتة للعدالة التنظيمية في الادبيات ذات الصلة، ومن بين اكثرها شهرة هو نموذج الابعاد الثلاثة الذي يشتمل على ثلاث ابعاد هي: العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية. وظهرت ابحاث سابقة صنفت العدالة التنظيمية الى خمسة ابعاد، اذ هناك بعدين مضافين للابعاد الثلاثة المذكورة وهما العدالة بين الافراد وعدالة المعلومات، وقد اجمع كثير من العلماء والباحثين على دمج العدالة بين الافراد وعدالة المعلومات ضمن بعد العدالة التنظيمية (Suifan, 2019: 43).

العدالة التوزيعية

ركزت معظم الدراسات في الماضي وحتى عام 1975 على عدالة التوزيع بوصفها المكون الاساس للعدالة التنظيمية، اذ يستند بعد عدالة التوزيع على مضمون نظرية المساواة او العدالة لآدمز 1965، والتي تعد نتاجاً لجهود علماء النفس والاجتماع في تلك الحقبة الزمنية (ابو سمعان، 2015: 20)، والعدالة التوزيعية هي القواعد المستخدمة من قبل الموظفين لتحديد العدالة في توزيع المخرجات عليهم (Akram, et al., 2016: 116)، وهي تصور الموظف بشأن توزيع المخرجات بين اقرانه (نقدية او غير نقدية)، اذ يقارن الموظف نسبة الانتاج/ المدخلات الخاصة به مع تلك الخاصة باقرانه، وتبدأ مرحلة التقييم فاذا تم تعويضه بمقدار الجهد المستثمر مقارنة مع الاقران عندئذ يمكن القول ان العدالة التوزيعية قد تحققت داخل المنظمة، والعكس صحيح (Suifan, 2019: 43). ويشير (Rahman, et al., 2016: 190) الى ان العدالة التوزيعية لا تقتصر على توزيع المكافآت، وانما تشمل ايضاً الطريقة العادلة في العقاب الموجه للموظفين، وهكذا يمكن ان تتحقق هذه العدالة في حال مكافأة الموظفين المتفوقين، وبالمقابل معاقبة الموظفين المقصرين.

ويعزز كلاً من (Castillo & Fernandez, 2017: 285) ذلك حين أشارا إلى أن الإحساس بالظلم يحدث عندما لا تتحدد التوقعات في علاقة الفرد بالمنظمة، الأمر الذي يؤدي إلى كسر الركائز الأساسية للعلاقة بين الموظف والمنظمة، ويحدث هذا الانكسار في حال قيام الموظفين بإجراء مقارنة سلبية بين المكافآت والإسهامات.

ويتضح أن هذا البعد في العدالة التنظيمية يمثل تجسيداً لنظرية التوازن التي تركز إلى جانبين أساسيين هما المغريات والإسهامات، وهكذا تحدث هذه العدالة عندما يتوازن طرفي المعادلة في نظرية التوازن في ظل المقارنة التي يجريها الموظف مع الأقران، فإن توافقت مع إدراكه إيقن الموظف بالعدالة التنظيمية، وإن لم يتحقق التوافق المذكور، أدرك الموظف غياب العدالة التنظيمية.

العدالة الإجرائية

أشارت الأبحاث والدراسات الأولية إلى بعد العدالة التوزيعية بوصفه مكون أولي لمفهوم العدالة التنظيمية، ولكن بعد عشرة سنوات من دراسة آدمز عام 1965 المتعلقة بعدالة التوزيع تم إضافة بعداً جديداً لمفهوم العدالة التنظيمية وهو ما عُرف بالعدالة الإجرائية، إذ يركز هذا البعد على العمليات والإجراءات والظروف التي تتم فيها عملية توزيع العوائد والمخرجات على الموظفين في المنظمة، واستناداً إلى بعد العدالة الإجرائية تتحقق العدالة في حال حصول العاملين على فرصتهم للمشاركة في صناعة القرارات ذات الصلة بتحديد المخرجات والعوائد، لذلك يعد هذا البعد من وسائل إشاعة روح الجماعة، لأن الإجراءات العادلة توصل للموظف رسالة مفادها أن كل عضو في الجماعة يحظى بالتقدير (أبو سمعان، 2015: 22). وعرفت العدالة الإجرائية على أنها العمليات التي يتم بموجبها توزيع المخرجات، فضلاً عن تصورات العدالة تجاه الأدوات المستخدمة في هذه العمليات (Hosgorur, 2017: 41).

وتعرف العدالة الإجرائية على أنها تلك الطرق المصممة لتعزيز مشاركة الموظف في عملية اتخاذ القرار، بغية تقليل الانحياز والأخطاء في القرارات المتخذة على وفق معايير معتمدة في عملية تقييم أداء الموظفين (برباوي وخليفة، 2016: 160). في تعريف آخر للعدالة الإجرائية يشير (Suifan, 2019: 43) إلى أنها ترتبط بتصوير الموظفين بشأن



الطرق والاجراءات والعمليات التي تستخدمها المنظمة في توزيع النتائج النقدية وغير النقدية بين موظفيها، وهذا يمثل مدى نزاهة عمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في الموظفين. اما (1: 2019: Niknamian) يصف العدالة الاجرائية على انها تشتمل على جانبيين احدهما موضوعي والآخر ذاتي، يتمثل الجانب الذاتي بسلوك ينظر اليه بوصفه اجراء محدد، فيما يشير الجانب الموضوعي الى طريقة تنفيذ هذا الاجراء. ويؤكد (Castillo & Fernandez, 2017: 286) ان العدالة الاجرائية تتحقق في حال شعور الموظفين بالتساوي مع زملاء العمل في مهام العمل المناطة بهم في المنظمة، فضلاً عن شعورهم ان المعلومات التي تقدمها لهم المنظمة صحيحة، وان آرائهم محط اهتمام. ويختصر كلاً من (8: 2017: Jung & Ali) وصف العدالة الاجرائية حينما اشارا اليها على انها الوسائل النزيهة التي يتحقق من خلالها توزيع الموارد.

العدالة التفاعلية

تشير العدالة التفاعلية الى مدى السلوك التفاضلي للمنظمة ومتخذي القرار تجاه الموظفين والتوزيع العادل للمعلومات ذات الصلة بالقرارات المتخذة (1: 2019: Niknamian). ويتعلق هذا البعد بتصورات الموظفين فيما يخص معاملتهم اثناء اعداد الاجراءات التنظيمية، ويتكون هذا البعد من جانبيين، العدالة الشخصية والعدالة المعلوماتية، يرتبط الجانب الاول بالمعاملة الشخصية للموظفين داخل المنظمة، وفيما يتم معاملتهم بأدب واحترام وكرامة، اما الجانب الثاني فيرتبط بنوعية المعلومات المتاحة للموظفين من حيث الاسس المنطقية الكافية للقرارات التي يتخذها المدراء في العمل (44: 2019: Suifan). وتوصف العدالة التفاعلية على انها جودة المعاملة التي يستشعرها الموظفون في تفاعلاتهم مع جماعة السلطة داخل المنظمة، والتي تسهم في الفعالية الذاتية، وهي تشمل جانبيين العدالة التفاعلية التي تعكس القدرة على فهم احساس، خبرات وتجارب فرد ما، والعدالة المعلوماتية، وهي ذات صلة بمدى اتاحة المعلومات للموظفين، وكيفية تطبيق الاجراءات (ميروح وبو عطيط، 2017: 185). وبشكل يؤيد ما تم ذكره اشار (منشي، 2017: 21) الى العدالة التفاعلية على انها العدالة التي تعكس مدى احساس الموظفين بعدالة المعاملة التي يتلقاها المرؤوس عند شموله ببعض الاجراءات الرسمية، او حين يعرف مبررات

تطبيق تلك الإجراءات، وان اسلوب التعامل معه عند تنفيذ الاجراءات المذكورة كما هو الحال على سبيل المثال في تقييم الاداء يمكن ان يؤثر في احساس الموظف بالعدالة التنظيمية.

ثالثاً: اهمية العدالة التنظيمية

تكمن اهمية العدالة التنظيمية في انها تحافظ على تلبية الاحتياجات النفسية للموظف ذات الصلة باحترام الذات (عبد الوهاب، 2017: 8). للعدالة التنظيمية دوراً بارزاً في تماسك النظم الادارية في المنظمات، وذلك عبر تماسك الموظفين وتقديرهم لبعضهم البعض، وارتقاء مستوى كفاءتهم ونتاجيتهم، وتتضح اهمية العدالة التنظيمية في جوانب كثيرة وكالاتي: (منشي، 2017: 16)

- 1 - اتضح ظهور الحاجة الى العدالة التنظيمية وذلك بسبب السياسات التنظيمية القائمة على الظلم مثل البيروقراطية ومشاعر التهديد للموظفين، الامر الذي نتج عنه سلوكيات مضادة للعمل وتدني الانتاجية، ومن ثم تأثراً سلبياً على المنظمة ككل.
- 2 - ثقة الموظف بنظام تقييم الاداء، فاذا تم تطبيق معايير التقييم بشكل موضوعي ومنصف كان ذلك مدعاة لتحفيز الموظفين علة بذل اقصى الجهود، اما اذا حدث العكس عندئذ لا يهتم الموظفون بالعمل الجاد، وان العدالة التنظيمية في هذا الجانب تكسب الموظفين ثقة باداراتهم في المنظمة.
- 3 - تسهم العدالة التنظيمية في ابراز منظومة القيم الاجتماعية والاخلاقية عند الموظفين.
- 4 - تكشف العدالة التنظيمية عن الاجواء التنظيمية والمناخ التنظيمي السائد في المنظمة.
- 5 - تحقق العدالة التنظيمية السيطرة الفعلية والتمكن في اتخاذ القرار.
- 6 - للعدالة التنظيمية دوراً في زيادة دافعية الجماعة، فاذا كان الموظف يعمل ضمن جماعة فسيعرف ان ادائه يؤثر في زيادة مكافآت الجماعة او نقصها، فضلاً عن حصول كل فرد في الجماعة عائداً مناسباً لعمله.
- 7 - تعمل العدالة التنظيمية على تحفيز الموظفين على العمل، فاذا تهاونت ادارة المنظمة في العدالة التنظيمية، ادى ذلك الى غياب اهتمام الموظف بعمله وانخفاض جهده وقد يقود الى تقصيره في الاداء، اما اذا تجسدت العدالة التنظيمية، ساعد ذلك الموظف وحفزته على العمل.

8 - تعد العدالة التنظيمية عاملاً مؤثراً في كثير من المتغيرات، ومنها: الولاء التنظيمي، الالتزام التنظيمي، المواطنة التنظيمية، الصراع التنظيمي، والثقة التنظيمية وغيرها.

يتماشى ما تضمنه محور العدالة التنظيمية مع ما جاءت به القيم السماوية في تعظيم مكانة العدالة، فضلاً عن التوافق مع ما اظهرته الاتجاهات الادارية المعاصرة التي عظمّت من شأن العدالة التنظيمية، كل ذلك من اجل خلق مناخ تنظيمي تحقق من خلاله المنظمة اهدافها وترتقي بأداء موظفيها وتحقيق اهدافهم.

المحور الثالث \ الرضا الوظيفي

اولاً: الرضا الوظيفي: النشأة والمفهوم

منذ الثورة الصناعية بدأ الاهتمام المتزايد بالرضا الوظيفي ويعزى ذلك الى سعي المنظمات لضمان ولاء الموظفين فيها، ونتيجة لتزايد حجم المنظمات وتحول الشركات نحو العالمية، وزيادة التكنولوجيا، وحدة المنافسة وتأثير ذلك على اتخاذ القرارات قد اضعف من سلطة الادارة وقدرتها في السيطرة على القوى العاملة ومواجهة مشكلة كيفية ضمان ولاء الموظفين، وهذا ما دفع المنظمات للاهتمام بدراسة الرضا الوظيفي. ثم بدأت الادارة في وضع آليات تهدف لاكتشاف عواطف الافراد ورغباتهم وردود افعالهم، مما يوحي ان الرضا الوظيفي مسألة مهمة يرتبط بنجاح المنظمة، ثم بدأت التجارب في بدايات القرن الماضي لتصميم وسائل تدريب العاملين والتعرف على احتياجاتهم وذلك بعد الحرب العالمية الاولى، ثم قام بعد ذلك التون مايو بإجراء تجارب عام 1927 لا ثراء المعرفة في مجال الرضا الوظيفي، وفي الثلاثينيات ازداد الاهتمام بالرضا الوظيفي الذي درسه العلماء تحت اسم (الرضا المهني). وتعد الدراسات التي قام بها هوبوك عام 1933 في بنسلفانيا من اولى الدراسات المنهجية المنشورة عن الرضا الوظيفي، التي مثلت نقطة البداية الحقيقية لأبحاث الرضا الوظيفي، ثم تطورت البحوث بعد الحرب العالمية الثانية بشأن العلاقة بين الرضا الوظيفي والعمل والانتاج، ومن الناحية التاريخية استخدمت نظرية ماسلو للحاجات بوصفها مرجع لكثير من دراسات الرضا الوظيفي. وفي الستينيات



اصبحت البحوث ذات الصلة بالرضا الوظيفي أكثر تعقيداً واتساعاً ونضجاً، ثم جاءت حقبة السبعينيات أصبحت فيه أبحاث الرضا الوظيفي مجالاً مستقلاً بذاته. ثم ازداد الاهتمام في نهاية القرن الماضي بموضوع الرضا الوظيفي لما له من أهمية في موضوعات كثيرة مثل التدريب وصحة الموظفين وانغماساته على علاقة العمل وأرباب العمل. وازداد عدد ما كتب عن موضوع الرضا الوظيفي على أربعة آلاف بحث ومقالة (بونوة، 2016: 110-114)

لا يوجد تعريف محدد ومقبول عالمياً لرضا الموظف، إذ وردت في الأدبيات ذات الصلة الكثير من التعريفات المتعلقة بالرضا الوظيفي، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الرضا الوظيفي يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين، حيث يتأثر الناس بكثير من العوامل المختلفة بما في ذلك الخصائص الشخصية والاحتياجات والقيم والمشاعر المتوقعة، فضلاً عن الاختلافات من منظمة إلى أخرى (Unutmaz, 2014: 5). وهكذا من الصعب إيجاد تعريف متفق عليه بين الباحثين والمفكرين للرضا الوظيفي نظراً لكونه ظاهرة نفسية مرتبطة بالإنسان الذي يتصف بأنه مخلوق ذو طبيعة نفسية معقدة لديه حاجات ورغبات متعددة ومتغيرة من وقت لآخر وقد انعكس هذا كله على ظهور العديد من التعريفات التي وصفت للرضا الوظيفي. ألفت العديد من الدراسات والنظريات الضوء على عوامل تحقيق الرضا عن العمل من عدمه، وبالرغم من اختلاف الباحثين في تحديد نوعية هذه العوامل، فأنتهم قد اتفقوا على أن الرضا الوظيفي يعد من العناصر التي تساعد في الحث على تحسين الأداء واستمرارية المنظمة، وزيادة كفاءتها وفعاليتها (عبد الوهاب، 2017: 9)

يعرف الرضا الوظيفي على أنه حالة عاطفية ممتعة أو إيجابية ناتجة عن تقييم الوظيفة أو الحياة الوظيفية، ويمكن فهم الرضا الوظيفي من خلال طرق مختلفة، وذلك اعتماداً على طبيعة المنظمة واتجاهات الموظفين، فقد ينظر إليه على أنه رضا الموظف عن الوظيفة التي يؤديها، وجوانب مختلفة للوظيفة، الأمر الذي يحفز الموظف نحو الإعجاب بوظيفته أو كرهها، وتشير الأدبيات إلى أن عند قياس تقارب الموظفين نحو وظائفهم، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الجوانب النفسية متعددة الأبعاد للموظف والوظيفة. ويضاف إلى ما ذكر أن هناك ثلاث قوى تحدد مدى رضا الموظف على وظيفته، وهذه القوى هي تنظيمية، فسيولوجية ونفسية. وعلى الرغم من تأثير الرضا الوظيفي بعوامل خارجية، لكنه



يبقى شيء داخلي في الموظفين يؤثر على الطريقة التي يشعرون بها تجاه وظائفهم (Abu Kalaf, et al., 2019: 13).

واضاف (Kollmann, et al., 2020: 102) ان تعزيز الرضا الوظيفي بين الموظفين يمثل تحدياً رئيساً للمنظمات، وهو يرتبط بعدد كبير من النتائج الهامة القابلة للقياس، مثل الاداء الوظيفي، دوران العمل، الربحية، رضا الزبائن، وصحة الموظفين وتصف النظريات الكلاسيكية الرضا الوظيفي بوصفه ناتجاً عن علاقة تبادلية بين الموظف والمنظمة فالمنظمة تبحث عن مدخلات (مثل جهود الموظف) ويبحث الموظف عن مخرجات (مثل المكافآت)، وعند عدم تطابق النتائج مع المدخلات يؤدي ذلك الى عدم الرضا. يشير (Suifan, 2019: 456) الى ان الرضا الوظيفي يمثل مواقف الموظفين تجاه ادوار العمل التي يشغلونها حالياً والمرتبطة بدوافع العمل، وحينما يدرك الموظفون تقديرهم واهميتهم لدى المنظمة من خلال تقديم المكافآت على وفق المهارات والاداء تحقق الالتزام والرضا.

والرضا الوظيفي هو المشاعر الايجابية او السلبية تجاه ما يحصل عليه العامل من مزايا مادية نفسية واجتماعية في وظيفته مقارنة بما يتوقع العامل الحصول عليه من هذه الوظيفة، الامر الذي ترك أثراً ملموساً على مستوى ادائه وانتاجيته (الشنطي، 2017: 89). وهو الدرجة التي يشعر فيها الفرد بإشباع حاجاته النفسية بالشكل الذي يكون ممثلاً لقدراته وميوله الامر الذي يحقق احترام الفرد لذاته وللآخرين (سادات، 2017: 100). وهكذا تعددت المفاهيم والتعريفات الخاصة بالرضا الوظيفي، حيث يعرفه المعمر على انه الحالة التي يحقق الفرد من خلالها ذاته ويشبع رغباته مما يجعله مقبلاً على عمله بحماس ورغبة ويحرص على زيادة كفاءته الإنتاجية، فيما يصف العالم لوك الرضا الوظيفي بانه حالة عاطفية سارة ناتجة عن ادراك الفرد أن الوظيفة التي شغلها تتيح له تحقيق ممارسة القيم الوظيفية المهمة في نظره والتي تنسجم مع حاجاته (الراجحي، 2017: 166). ويوصف الرضا الوظيفي هو الشعور النفسي بالقناعة والارتياح أو السعادة لإشباع الحاجات والرغبات والتوقعات مع العمل نفسه) محتوى الوظيفة (وبيئة العمل ومع الثقة والولاء والانتماء للعمل والعوامل والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة (الميلود، 2017: 43). ويلخص آخرون تعريفاً شاملاً للرضا عن العمل، حيث نص على أنه درجة إشباع حاجات



الفرد، ويتحقق هذا الإشباع من عوامل متعددة، منها ما يتصل بالعمل ذاته، ومنها ما يتصل بالبيئة، وما يتصل بالفرد ذاته، وتلك العوامل من شأنها أن تجعل العامل راضياً عن عمله، محققاً لطموحاته ورغباته وتطلعاته وميوله المهنية ومنتاسباً مع ما يريده الفرد من عمله وبين ما يحصل عليه في الواقع أو يفوق توقعاته منه، كما يعرف أيضاً على أنه الشعور النفسي بالارتياح والقناعة أو السعادة من العمل الذي يؤديه الإنسان (بونوة، 2016: 108).
وتأسيساً على ذلك يعكس مفهوم الرضا توجهاً اجتماعياً وسلوكياً تسعى المنظمات من خلال اعتماده الى تحقيق رغبات موظفيها، وتلبية متطلباتهم، الامر الذي سينعكس ايجاباً على مستوى ادائهم في العمل، فضلاً عن تحسين نوعية علاقاتهم.

ثانياً: أهمية الرضا الوظيفي

تكمن أهمية الرضا الوظيفي في ارتباطه المباشر بعملية الانتاج وتأثيره فيها، ويعد عدم الرضا الوظيفي احد العوامل المؤثرة في تضرر الشركات وانخفاض معدلات الانتاج فيها، فضلاً عن صور اخرى لعدم الرضا الوظيفي وتأثيرها في المنظمات كما هو الحال مع اضاءة الوقت اثناء العمل، غياب الدافعية، الروتينية في الاداء، اختلاق الاعذار والحجج وغيرها من الصور الاخرى التي تعكس حالات متقدمة من عدم الرضا الوظيفي، وينبغي على المدراء في المنظمات، ولاسيما مدراء الموارد البشرية ان عدم الرضا هو مرض معدي ينتقل من الموظفين القداماء الى الجدد الذين لا يعرفون مسبقاً الكثير عن المنظمة، اذ يبدوون العمل وينتابهم القلق والخوف من المستقبل المهني في المنظمة، فتنحدر مدة التجربة المتفق عليها في العمل الى مرحلة من هدم الاستقرار، قد تنقلب التسرب الوظيفي عند اول فرصة (الراجحي، 2017: 166).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي

توجد مجموعة من العوامل التي ينبغي ان تأخذها الادارات بنظر الاعتبار كونها تؤثر في الرضا الوظيفي، من اهمها الآتي: (سادات، 2017: 142-144)
1 - الاجور والرواتب: تعد مهمة لإشباع الحاجات المادية والاجتماعية والتي تتناسب طردياً مع مستوى رضا الموظف.



- 2 - **محتوى العمل وتنوع المهام:** كلما تنوعت المهام ومنحت الصلاحيات شعر الموظف بأهميته في انجاز العمل ومن ثم يزداد رضاه عن العمل.
- 3 - **امكانية الموظف وقدراته ومعرفته بالعمل:** عندما تناط للموظف مهام تتناسب وقدراته ومعرفته يؤدي ذلك الى دعم الاداء ومن ثم ينعكس ايجاباً على الرضا.
- 4 - **فرص التطور والترقية المتاحة للموظف:** كلما توافرت فرص التطور والترقية للموظف ساهم ذلك في زيادة الرضا الوظيفي.
- 5 - **نمط القيادة:** يرتبط الرضا الوظيفي بعلاقة قوية مع نمط القيادة، فالنمط الديمقراطي ينمي المشاعر الايجابية نحو العمل، اذ يشعر الموظف بانه محط اهتمام القائد فيزداد الرضا، والعكس يحدث مع النمط الاوتوقراطي.
- 6 - **الظروف المادية للعمل:** تتمثل هذه الظروف بالتهوية والاضاءة والضوضاء والحرارة والتي تؤثر في تقبل الموظف لبيئة العمل، ومن ثم تأثيرها في مستوى رضاه عن العمل.
- 7 - **عدالة العائد:** يقارن الموظف معدل العائد الذي يحصل عليه مع عوائد اقرانه، وقياساً بمدخلاته ومهاراته، فاذا شعر بعدالة العوائد تحقق الرضا الوظيفي والعكس صحيح.

المبحث الثالث \ الجانب العملي

يشتمل هذا المبحث على ثلاث فقرات، تتناول الأول بغرض بيانات الخصائص الشخصية لأفراد العينة، وتتضمن الفقرة الثانية عرض وتحليل البيانات المتحصلة من عينة البحث (استجاباتهم تجاه المتغيرات المعتمدة في البحث) بعد معالجاتها احصائياً، فيما تتناول الفقرة الثالثة اختبار الفرضيات، وكالاتي:

أولاً: عرض الخصائص الشخصية لأفراد العينة

يوضح الجدول (3) توزيع افراد عينة البحث حسب المتغيرات الشخصية، ويلاحظ ان التوزيع حسب النوع الاجتماعي كان مقارب للتساوي، مع زيادة طفيفة للإناث، اذ بلغت نسبة الاناث لمجموع العينة (51%) مقابل (49%)، وهذا يدل على المساواة في اختيار موظفي مركز الوزارة المبحوثة. وفيما يتعلق بالعمر الذي تضمن اربع تصنيفات، فقد اظهرت معطيات الجدول ان الفئة الثانية (30-39) سجلت اعلى نسبة بلغت (37%)، والفئة العمرية الثالثة (30-39) سجلت نسبة (32%). الامر الذي يشير الى ارتفاع نسبة الموظفين ذوي الفئات العمرية التي تتسم بالاتزان والاستقرار والنضج الفكري والعاطفي، اذ ان مجموع نسبة الفئتين بلغت (69%) وهذا مؤشر يحسب ايجابياً.

جدول (3) توزيع افراد عينة البحث بحسب المتغيرات الشخصية

المؤشر الاساس	التصنيف	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	73	49%
	انثى	77	51%
	المجموع	150	100%
العمر	20 - 29	33	22%
	30 - 39	56	37%
	40 - 49	48	32%
	50 فأكثر	13	9%
	المجموع	150	100%



المؤشر الاساس	التصنيف	العدد	النسبة
التحصيل الدراسي	اعدادية فأقل	8	5%
	دبلوم	9	6%
	بكالوريوس	97	65%
	دبلوم عالي	6	4%
	ماجستير	19	13%
	دكتوراه	11	7%
	المجموع	150	100%
سنوات الخدمة	5 فأقل	20	13%
	6 - 10	51	34%
	11 - 15	32	21%
	16 - 20	19	13%
	21 فأكثر	28	19%
	المجموع	150	100%

اما فيما يتعلق بمتغير التحصيل الدراسي، فيلاحظ من معطيات الجدول ان حملة الشهادة الاعدادية فما دون سجلوا ادنى نسبة بلغت (5%)، وهي نسبة طبيعية ومعقولة مقارنة لبقية الفئات اذ يمكن ان يتولى هؤلاء وظائف خدمية او ساندة، اما الموظفين من حملة شهادة الدبلوم فقد بلغت نسبتهم (6%)، فيما كانت اعلى نسبة لحملة شهادة البكالوريوس (65%)، الامر الذي يعكس الغلبة للشهادة الجامعية وهذا مؤشر ايجابي يحسب للمنظمة المبحوثة، اذ يمكن ان تعد هذه الشهادة معيارية، اما حملة الشهادات العليا فقد بلغ عددهم (36) شكلوا ما نسبته (24%)، توزعت بواقع (4%) لحملة شهادة الدبلوم العالي، و(13%) لحملة شهادة الماجستير، و(7%) لحملة شهادة الدكتوراه، وهذا ما يميز المنظمة المبحوثة، اذ ان وزارة التعليم العالي تختلف في طبيعة الموظفين العاملين فيها، اذ ان لهم خصوصية في ذلك ترجع لطبيعة عمل الوزارة. اما بالنسبة لمتغير سنوات الخدمة فقد حقق البعد الثاني (6-10) سنوات اعلى نسبة بلغت (34%) يليها البعد الثاني (11-15) سنة، فقد بلغت النسبة (21%)، اما اقل نسبة فقد كانت لمن لديهم خدمة (5 سنوات فأقل) مشاركة مع البعد الرابع (16-20) سنة، الامر الذي يتوافق مع اعمار الموظفين، فضلاً عن وجود ملاك وظيفي يتسم بالخبرة والعمر المنتج.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج استجابات افراد العينة

يتم في هذه الفقرة عرض وتحليل نتائج استجابات افراد العينة بشأن المتغيرات الثلاثة للبحث، والمتضمنة عرض الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب ومستوى الاستجابة على مستوى كل بعد من وللمتغيرات الثلاث للبحث، فضلاً عن المستوى الكلي، وكالاتي:

1. تحليل فقرات متغير العدالة التنظيمية بأبعاده الثلاثة (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية، العدالة التفاعلية)، وكما موضح في الجدول (4)

جدول (4) تحليل نتائج استجابات افراد العينة / العدالة التنظيمية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	العدالة التوزيعية	3.70	0.89	3	مرتفع
2	العدالة الاجرائية	3.74	0.83	2	مرتفع
3	العدالة التفاعلية	3.98	0.72	1	مرتفع
	اجمالي العدالة التنظيمية	3.81	0.76		مرتفع

تعكس مضامين الجدول (4) تباين الاوساط في مجال توافر العدالة التنظيمية من وجهة نظر افراد العينة، ومن ثم ترتيبها من حيث مستوى الاستجابة، فقد جاء بعد العدالة التفاعلية بالمرتبة الاولى بوسط حسابي قدره (3.98)، وبانحراف معياري بلغ (0.72)، الامر الذي يعني اهتمام ادارة المنظمة المبحوثة بهذا البعد، ويمكن ان تكون على استعداد لتعظيمه. اما المرتبة الثانية فقد حل بعد العدالة الاجرائية، ان بلغ المتوسط الحسابي (3.74)، وبانحراف معياري قيمته (0.83)، وهذا يشير الى ان ادارة مركز الوزارة المبحوثة تتيح تجسيد هذا البعد في العمل وبمستوى فوق المتوسط وجيد الى حد ما من وجهة نظر الموظفين عينة البحث. وفيما يتعلق ببعده العدالة التوزيعية فقد حل ثالثاً بالترتيب بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.70)، وانحراف معياري (0.89)، مما يعكس مستوى جيد لممارسة هذا البعد في العمل، وإن لم يكن بمستوى الطموح، فهو ذو مستوى عالٍ، الامر الذي يستلزم مراجعة لممارسة هذا البعد بحيث يتم تجسيد نظرية المساواة بين الموظفين على وفق الاسهامات والعوائد المتوافقة مع هذه الاسهامات.



توضح معطيات الجدول (4)، النتائج على وفق وجهات نظر العينة بشأن (اجمالي العدالة التنظيمية)، إذ يبين الجدول المذكور الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الاستجابة العام المتعلق ب (اجمالي العدالة التنظيمية)، فقد ظهر وسطاً حسابياً إجمالياً بلغت قيمته (3.81) من أصل (5)، والتي تشير الى خيار (اتفق)، وهي قيمة جيدة، وبانسجام جيد في الإجابات، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري التي قدرها (0.76)، وتشير هذه القيم الى مستوى مرتفع من وجهة نظر عينة البحث حول اجمالي العدالة التنظيمية في المنظمة المبحوثة، وأجمالي هذه النتائج تعني بان شدة اجابات العينة في هذا المحور متجهة نحو الاتفاق.

2. تحليل فقرات متغير الرضا الوظيفي بأبعاده (الراتب، الترقية، الاشراف، المنافع الهامشية، المكافآت الطارئة، ظروف العمل، زملاء العمل، طبيعة العمل، والاتصالات)، وكما موضح في الجدول (6)

توضح نتائج الجدول (6) ان بعد الراتب جاء بالمرتبة الأولى من حيث درجة اتفاق أفراد عينة البحث، إذ تم تسجيل وسط حسابي بلغت قيمته (3.99)، والتي تشير إلى خيار (اتفق)، وبانسجام جيد في الإجابات، وتؤكد قيمة الانحراف المعياري بقيمة (0.84)، وهذه النتيجة تشير إلى أن لهذه الفقرة مستوى جيد من الأهمية لدى العينة المبحوثة، وهو ما يؤكد مستوى الاتفاق من قبل افراد عينة البحث حول هذا البعد.

جدول (6) تحليل نتائج استجابات افراد العينة / الرضا الوظيفي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الراتب	3.99	0.84	1	مرتفع
2	الترقية	3.76	0.88	6	مرتفع
3	الاشراف	3.87	0.85	2	مرتفع
4	المنافع الهامشية	3.65	1.03	7	مرتفع
5	المكافآت الطارئة	3.84	0.95	5	مرتفع
6	ظروف العمل	3.62	1.06	8	مرتفع
7	زملاء العمل	3.85	0.92	4	مرتفع
8	طبيعة العمل	3.86	0.88	3	مرتفع
9	الاتصالات	3.61	1.12	9	مرتفع
	اجمالي الرضا الوظيفي	3.78	0.81		مرتفع



اما بعد الاشراف فقد جاء بالمرتبة الثانية من حيث درجة اتفاق أفراد عينة البحث، إذ سجل وسط حسابي بلغت قيمته (3.87)، مما يشير إلى خيار الاتفاق، وبانسجام جيد في الإجابات، ويؤكد ذلك قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.85)، التي تشير الى مستوى جيد من الانسجام لدى العينة المبحوثة، وهذا ما يؤكد مستوى الاهتمام من قبل عينة البحث حول هذه الفقرة، أي أن اتجاهات اجابات العينة عموماً كانت متجهة نحو الاتفاق. اما بالمرتبة الثالثة فقد حل بُعد طبيعة العمل بوسط حسابي قدره (3.86)، وانحراف معياري يبلغ (0.88) وهذا يعني مستوى جيد من الانسجام في وجهة نظر افراد عينة البحث وبما يعكس ذلك توجه افراد العينة نحو الاتفاق بشأن هذا طبيعة العمل في المنظمة عينة البحث. وفيما يتعلق بالمرتبة الرابعة توضح معطيات الجدول المذكور ان بعد زملاء العمل قد حقق ذلك بوسط حسابي قدره (3.85)، وانحراف معياري (0.92)، الامر الذي يعكس انسجاماً جيداً في استجابات افراد العينة بشأن هذا البُعد، واهتمام عالي، فضلاً عن ميول نحو الاتفاق.

وقد حقق بعد المكافآت الطارئة المرتبة الخامسة في تسلسل ابعاد الرضا الوظيفي، اذ سجل وسطاً حسابياً قدره (3.84) مما يعكس انسجاماً جيداً في الاستجابات وميول جيد نحو فقرة الاتفاق، وهذا ما يؤكد قيمة الانحراف المعياري البالغة (0.95). اما بعد الترقية فقد حل سادساً في الترتيب بوسط حسابي قدره (3.76)، والذي يشير الى مستوى جيد في استجابات افراد عينة البحث نحو الاتفاق بشأن بعد الترقية، وتعزز ذلك بانحراف معياري قدره (0.88)، وبما يعكس انسجاماً في الاستجابات، فضلاً عن اهمية جيدة لهذا البعد من وجهة نظر افراد عينة البحث.

وفيما يتعلق بالتسلسلات الثلاثة الاخيرة، فقد سجلت مستويات ادنى من مثيلاتها، الا انها بقيت ضمن مدى الاتفاق في الاستجابة، فقد حل بعد المنافع الهامشية بالمرتبة السابعة محققاً وسط حسابي قدره (3.65) وهو يعكس اتفاقاً جيداً لآراء افراد عينة البحث بشأن هذا البُعد، وبلغت قيمة الانحراف المعياري (1.03)، وهي تعكس درجة اهتمام افراد العينة حول هذا البعد. وحل في المرتبة الثامنة بعد ظروف العمل مسجلاً وسطاً حسابياً قدره (3.62) بانحراف معياري قدره (1.06)، مما يعني تحقيق انسجاماً جيداً في استجابات افراد العينة، وميولاً نحو الاتفاق على مضامين هذا البعد، فضلاً عن درجة اهتمام



من لدن افراد العينة بهذا البعد. وحل بعد الاتصالات بالمرتبة الاخيرة بوسط حسابي مقداره (3.61)، وانحراف معياري (1.12)، وكلها مؤشرات على مستوى انسجام جيد وتمحور حول درجة اتفاق، فضلاً عن اهتمام افراد العينة بهذا البعد.

وبخصوص المستوى الاجمالي لمتغير الرضا الوظيفي فقد اظهرت نتائج الجدول (6) استجابات افراد العينة، بشأن هذا المتغير، ان بلغت قيمة الوسط الحسابي (3.78) وهي تعكس خيار الاتفاق وهي قيمة جيدة وبمستوى انسجام جيد ابضاً، وهذا ما تدعمه قيم الانحراف المعياري البالغة (0.81) وهذا ما يؤكد درجة اهتمام افراد العينة بمتغير الرضا الوظيفي، وفي العموم توجه شدة استجابات افراد العينة نحو الاتفاق على الرغم من تفاوت مستويات الاستجابة والاتفاق، الا انها كانت في حدود المستوى المرتفع.

3. تحليل فقرات متغير التمكين الاداري بأبعاده الاربعة (تحويل الصلاحيات، المشاركة في اتخاذ القرارات، فرق العمل، تدريب وتعليم الموظفين)، وكما موضح في الجدول (5)

جدول (5) تحليل نتائج استجابات افراد العينة / التمكين الاداري بأبعاده

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تحويل الصلاحيات.	3.51	0.92	2	مرتفع
2	المشاركة في اتخاذ القرارات.	3.40	0.97	3	متوسط
3	فرق العمل.	3.31	1.00	4	متوسط
4	تدريب وتعليم الموظفين.	3.80	0.87	1	مرتفع
	اجمالي التمكين الاداري	3.51	0.93		مرتفع

توضح معطيات الجدول (5) النتائج بحسب وجهات نظر افراد العينة على مستوى الابعاد والمستوى الاجمالي للتمكين الاداري. ويظهر الجدول على مستوى الابعاد الاربعة ان الواسط الحسابية تراوحت بين (3.31-3.80)، والانحرافات المعيارية (0.87-1.00)، إذ سجل بعد تدريب وتعليم الموظفين اعلى وسط حسابي بلغت قيمته (3.80) مع ادنى قيمة انحراف معياري قدرها (0.87)، وترتيبه الاول في مستوى استجابة افراد العينة، وهذا



يعكس درجة اهتمام أفراد العينة حول هذا البعد وهذا ما يفسر ان شدة الاجابة متجهه نحو الاتفاق، وجاء بعد تخويل الصلاحية ثانياً بالترتيب بوسط حسابي مقداره (3.51) وبانحراف معياري بلغ (0.92)، وتجسد هذه النتائج أيضاً اتفاق أفراد العينة في اجاباتهم بشأن هذا البعد. اما بالنسبة لبعد المشاركة في اتخاذ القرارات فقد اظهرت مضامين الجدول (4) تسجيل وسطاً حسابياً مقداره (3.40)، وانحراف معياري (0.97) وحل في التسلسل الثالث في الترتيب لدى أفراد العينة وهو أيضاً يتمحور حول الاتفاق في شدة اجاباتهم، مع ملاحظة انه اتفاق غير عالي كونه يمثل الحد الأدنى في مستوى الاتفاق، وحل بعد فرق العمل بالتسلسل الرابع مسجلاً وسطاً حسابياً قيمته (3.31)، وهو ادنى قيمة مقارنة بأوساط الأبعاد الثلاثة الأخرى، مع انحراف معياري قيمته (1.00)، الامر الذي يشير الى انسجاماً متوسطاً في استجابات أفراد العينة واتجهاً نحو الحيادية في الاستجابة بشأن هذا البعد.

اما على المستوى الاجمالي لمتغير التمكين الإداري، فقد اظهرت النتائج المتضمنة في الجدول نفسه الى وسطاً اجمالياً بلغت قيمته (3.51)، وهي تشير الى انسجام جيد في اجابات أفراد العينة التي تمحورت حول خيار الاتفاق على هذا البعد، اما الانحراف المعياري على المستوى الاجمالي لمتغير التمكين الإداري فقد بلغت قيمته (0.93)، ويعكس ذلك اهتمام أفراد عينة البحث بشأن اجمالي التمكين الإداري، وان الاتفاق هو الدالة التي تمحورت حولها شدة اجابات أفراد العينة.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

تعرض هذه الفقرة اختبار فرضيات البحث، والتي تتضمن اختبار فرضيات التأثير بين متغيرات البحث الرئيسية على المستوى المباشر وغير المباشر، وكالاتي:

1. اختبار الفرضية الاولى

في هذه الفقرة يتم اختبار الفرضية الاولى التي مفادها لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) في التمكين الإداري بأبعاده مجتمعة.



يتضح من معطيات الجدول (7) أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.197)، ويعد معامل التحديد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير القيم، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، وقيمه هنا تعني أن العدالة التنظيمية تفسر ما نسبته (19.7%) من التباين الحاصل في التمكين الإداري، وأن (80.3%) هو تباين مفسر من عوامل أخرى لم تدخل أنموذج الانحدار. أما قيمة (F) المحسوبة بلغت (17.89)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)، الأمر الذي يشير إلى وجود تأثير معنوي للعدالة التنظيمية في التمكين الإداري في المنظمة المبحوثة، ويلاحظ من بيانات الجدول ذاته أن قيمة ($\beta = 0.49$)، مما يعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في العدالة التنظيمية سيؤدي إلى تغيير مقداره (0.49) في التمكين الإداري، وهكذا تقدم هذه النتائج دعماً كافياً لرفض فرضية تأثير الأولى للبحث والتي تتضمن عدم وجود تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة (التوزيعية، الإجرائية والتفاعلية) في التمكين الإداري بأبعاده مجتمعة، وقبول فرضية التأثير البديلة التي تتضمن وجود التأثير المذكور.

جدول (7) تأثير سلوك العدالة التنظيمية في التمكين الإداري على المستوى الكلي

العدالة التنظيمية		← التمكين الإداري		
معامل التحديد R^2	معامل بيتا β	قيمة F المحسوبة	المعنوية	الدلالة
0.197	0.49	17.89	0.000	يوجد تأثير

2. اختبار الفرضية الثانية

يشتمل مضمون هذه الفقرة على اختبار الفرضية الثانية التي تعكس عدم وجود تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة (العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية والعدالة التفاعلية) في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة.

جدول (8) تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي على المستوى الكلي

الرضا الوظيفي ←		العدالة التنظيمية		
الدلالة	المعنوية	قيمة F المحسوبة	معامل بيتا β	معامل التحديد R^2
يوجد تأثير	0.000	68.13	0.62	0.323

تعكس نتائج الجدول (8) تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (R^2)، (0.323)، وهذا يعني أن العدالة التنظيمية تفسر ما نسبته (32.3%) من التباين الحاصل في الرضا الوظيفي، وأن (68.7%) هو تباين ناتج عن عوامل أخرى لم تدخل ضمن أنموذج البحث. أما قيمة β فقد بلغت (0.62)، مما يشير إلى أن تغير مقداره وحدة واحدة في العدالة التنظيمية سيؤدي إلى تغيير في الرضا الوظيفي مقداره (0.62)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة بلغت (68.13)، وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)، وهذا يشير إلى وجود تأثير معنوي للعدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي في المنظمة عينة البحث. وبذلك تدعم هذه النتائج مبرر رفض فرضية تأثير البحث الثانية التي مفادها: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة (التوزيعية، الاجرائية والتفاعلية) في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة، وقبول الفرضية البديلة التي تعكس عذا التأثير.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة

تتناول هذه الفقرة اختبار الفرضية الثالثة ضمن علاقات التأثير المباشر والتي تنص على: لا يوجد تأثير للتمكين الإداري بأبعاده مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة وكما مبين في الجدول (9).



جدول (9) تأثير التمكين الاداري في الرضا الوظيفي على المستوى الكلي

التمكين الاداري		الرضا الوظيفي		
معامل التحديد R^2	معامل بيتا β	قيمة F المحسوبة	المعنوية	الدلالة
0.289	0.54	13.10	0.000	يوجد تأثير

تشير بيانات الجدول (9) الى قيمة معامل التحديد البالغة (0.289)، وهذا يعني ان التمكين الاداري يفسر ما نسبته (28.9 %) من التباين الحاصل في الرضا الوظيفي، وأن (71.1%) هو تباين ناتج عن عوامل اخرى غير داخلية في أنموذج البحث، اما قيمة β فقد بلغت (0.54)، وذلك يعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في لتمكين الاداري سيؤدي إلى تغيير في الرضا الوظيفي مقداره (0.54)، وبلغت قيمة (F) المحسوبة بلغت (13.10)، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)، الامر الذي يشير الى وجود تأثير معنوي للتمكين الاداري في الرضا الوظيفي في المنظمة موضوع البحث. وتعد هذه النتائج دعماً كافياً لرفض فرضية تأثير البحث الثالثة التي مفادها عدم وجود تأثير للتمكين الاداري بأبعاده مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة، وقبول فرضية التأثير البديلة.

4. اختبار الفرضية الرابعة

تشتمل هذه الفقرة على اختبار الفرضية الرابعة التي مفادها لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعاده مجتمعة (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة بوجود التمكين الاداري متغيراً وسيطاً وكما واضح في جدول(10).

جدول (10) تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي
بوجود التمكين الإداري متغيراً وسيطاً على المستوى الكلي

العدالة التنظيمية ----- التمكين الإداري ----- الرضا الوظيفي ←				
معامل التحديد R^2	معامل بيتا β	قيمة F المحسوبة	المعنوية	الدلالة
0.112	0.67	15.41	0.000	يوجد تأثير

بغية تعزيز ملامح التأثير غير المباشر للعدالة التنظيمية (كمتغير مستقل) في الرضا الوظيفي (كمتغير تابع)، وبوجود التمكين الإداري (كمتغير وسيط)، عبر تأثير التمكين الإداري وباستخدام أسلوب تحليل المسار باستخدام AMOS ver.24 مدعوماً باستخدام برنامج (SPSS)، وذلك لاختبار الفرضية الرابعة التي تنص على انه لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة (العدالة التوزيعية، العدالة الاجرائية والعدالة التفاعلية) في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة بوجود التمكين الإداري متغيراً وسيطاً. يبين مضمون الجدول (10) ان قيمة معامل التحديد (R^2)، بلغت (0.112)، وهذا يعني أن التمكين الإداري يفسر ما نسبته (11.2 %) من التباين الحاصل في عملية التأثير، وأن (88.8%) هو تباين ناتج عن عوامل اخرى غير المتغير الوسيط لم تدخل أنموذج البحث. اما قيمة β فقد بلغت (0.67)، الامر الذي يعني أن تغير مقداره وحدة واحدة في العدالة التنظيمية وبوجود التمكين الإداري وسيطاً سيؤدي إلى تغيير في الرضا الوظيفي مقداره (0.67)، فيما بلغت قيمة (F) المحسوبة (15.41)، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، وبمستوى معنوية (0.000)، الامر الذي يشير الى وجود تأثير معنوي للعدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي بتوسيط التمكين الإداري في المنظمة المبحوثة. كذلك وجود قيمة تأثير مضافة نتيجة لتوسيط التمكين الإداري في العلاقة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي بلغت (0.289)، وتقدم هذه النتائج الدعم لرفض فرضية البحث الرابعة التي مفادها: لا يوجد تأثير للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة في الرضا الوظيفي بأبعاده مجتمعة بوجود التمكين الإداري متغيراً وسيطاً، وقبول فرضية التأثير البديلة.



المبحث الرابع \ الاستنتاجات والتوصيات

يشتمل هذا المبحث على مجموعة من الاستنتاجات المستقاة من الاطار الفكري لموضوعات البحث وذلك على وفق ما قدمته الادبيات ذات الصلة، فضلاً عن النتائج العملية للبحث، وكالاتي:

أولاً: الاستنتاجات

في ادناه مجموعة من اهم الاستنتاجات

- 1- تحظى متغيرات البحث بأهمية كبيرة من لدن الكتاب والباحثين ذوي الاختصاص في الادارة وفي حقل السلوك التنظيمي على وجه الخصوص، وذلك لأثره الكبير في تدعيم المنظومة القيمية للعاملين، فضلاً عن الارتقاء بمستوى ادائهم.
- 2- اتضح التباين في التعريفات موضوع البحث في الادبيات ذات الصلة، ويمكن ان يعزى ذلك الى التباين في توجهات الباحثين الفلسفية.
- 3- اظهرت النتائج وجود علاقة تأثير للمتغير المستقل (العدالة التنظيمية) بأبعاده مجتمعة في المتغير التابع (الرضا الوظيفي) بأبعاده مجتمعة، الأمر الذي يعني أن الرضا الوظيفي للأفراد العاملين في المنظمات المبحوثة يتأثر بمستوى تجسيد العدالة التنظيمية، وهذا يعني كلما ازداد مستوى تجسيد العدالة التنظيمية، كلما أدى ذلك الى ارتفاع مستوى الوظيفي للموظفين في المنظمة المبحوثة.
- 4- على الرغم من النتائج المقبولة للمتغيرات، الا انه هناك انخفاض في اشراك الموظفين في اتخاذ القرارات، وكذلك الحال في الاعتماد على فرق العمل في المنظمة المبحوثة.
- 5- تأثر التمكين الاداري في المنظمة المبحوثة بندى تجسيد العدالة التنظيمية، فضلاً عن تأثر الرضا الوظيفي بالتمكين الاداري.



6 - افرزت نتائج البحث، أن للتمكين الإداري بوصفه متغير وسيط دوراً واضحاً في تعزيز تأثير العدالة التنظيمية في الرضا الوظيفي للأفراد العاملين في المنظمة المبحوثة. فقد أظهرت النتائج أن شدة التأثير للمتغير المستقل (العدالة التنظيمية) في المتغير التابع (الرضا الوظيفي) قد ازدادت بشكل ملحوظ بوجود التمكين بوصفه متغير وسيط. وإن وجود هذا المتغير الوسيط في علاقة التأثير بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي قد أدى إلى تغيير في ملامح التأثير مقارنة بعملية التأثير المباشر بين المتغير المستقل والتابع.

أولاً: التوصيات

استناداً إلى نتائج التحليل التي تم التوصل إليها والاستنتاجات المستخلصة يقدم البحث مجموعة من التوصيات، وكالاتي:

- 1 - ضرورة عمل إدارة المنظمة المبحوثة على تكثيف الوعي بشأن أهمية متغيرات البحث (العدالة التنظيمية، التمكين الإداري والرضا الوظيفي)، فضلاً عن إتاحة مناخ تنظيمي ملائم يساعد في تجسيد هذه المفاهيم، وبما يعزز ارتقاء الموظف بأدائه.
- 2 - بغية تحقيق التوصية الأولى ينبغي على إدارة المنظمة المبحوثة مد جسور التعاون والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية المتخصصة ومكاتبها الاستشارية بغية تسليط الضوء على الاتجاهات الإدارية المعاصرة، وبما يقود إلى عد المفاهيم المعاصرة في الإدارة فلسفة عمل لهذه المنظمة.
- 3 - أن تسعى القيادات الإدارية في المنظمة المبحوثة لجعل التمكين الإداري أحد أولوياتها كونه يرتبط بالجانب السيكولوجي للعاملين في المنظمة، والذين يشكلون المورد الأعلى فيها، الأمر الذي يتعكس إيجاباً على مستوى الأداء.
- 4 - العمل على تعزيز جانبين مهمين هما تعزيز إشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرار، فضلاً عن اعتماد فرق العمل بوصفه أساس في أداء المهام، وذلك لضمان رضا الموظفين والارتقاء بأدائهم.



- 5 - الحد من الممارسات الروتينية التقليدية في المنظمة المبحوثة، وبما يسهل من قبول الموظفين في المنظمة للإجراءات الناجمة عن ذلك، الامر الذي يعزز من مستوى رضاهم الوظيفي.
- 6 - تهيئة المتطلبات كافة ذات الصلة بتعزيز العدالة التنظيمية لدى الافراد العاملين في المنظمة وبما يجعلها صورة ذهنية راسخة لديهم، وتضمن الاتجاهات المعاصرة في الادارة ضمن التوجهات الاستراتيجية للمنظمة كأن تضمن في رؤية المنظمة ورسالتها وغاياتها الاستراتيجية.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1. ابو سمعان، محمد ناصر راشد (2015)، محددات العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية: من وجهة نظر الضباط في جهاز الشرطة بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، غزة.
2. ابو عمرة، هشام محمد، والزطمة، نضال محمد، وابو دان، ميسرة فتحي (2017)، ثقافة التمكين الوظيفي وعلاقتها بتنمية مهارات التفكير الابداعي لدى العاملين، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، ص ص 111-146.
3. برباوي، كمال، وخليفة، عبد القادر (2016)، العدالة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي: دراسة ميدانية بالشركة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز بولاية بشار، مجلة الباحث، العدد (16)، ص ص 159-165.
4. بن دحو، سميه، ومقدم، سهيل (2017)، العدالة التنظيمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي: دراسة ميدانية على عينة من الموظفين في المدرسة الوطنية للكمارك بوهران، مجلة التنمية البشرية، العدد (7)، مارس، ص ص 207-240.
5. بو سالم، ابو بكر (2017)، التمكين الاداري كمدخل للتميز التنظيمي: دراسة ميدانية في شركة سوناطراك النفطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد (3)، العدد (1)، ص ص 20-33.
6. بومعزة، عائشة (2016)، أثر التمكين الاداري على الابداع التنظيمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.



7. بونوة، علي (2016)، العلاقات الانسانية وأثرها على الرضا الوظيفي: دراسة حالة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بسكرة- قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.
8. دراوشة، نجوى (2017)، العدالة التنظيمية السائدة في الجامعات الاردنية وعلاقتها بالثقة التنظيمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس، المجلة الاردنية في العلوم التربوية، المجلد (13) العدد (3)، ص ص 373-388.
9. الراجحي، مناور بيان (2017)، الرضا الوظيفي لدى العاملين بالمؤسسات الصحفية الكويتية، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (10)، العدد (2)، ص ص 165-181.
10. سادات، لميه (2017)، المناخ التنظيمي وأثره على الرضا الوظيفي: دراسة حالة الاستاذ الجامعي، رسالة ماجستير (غير منشورة) في ادارة الموارد البشرية، جامعة الجلفة-قسم العلوم السياسية.
11. صالح، احمد علي، والمبيضين، محمد ذيب (2011)، مستوى ممارسة التمكين الاداري في الشركات الصناعية الكبرى وعلاقته بتجسيد الاهداف الاستراتيجية لوزارة البيئة الاردنية: بحث ميداني، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد (9)، ص ص 68-106.
12. الشنطي، محمود عبد الرحمن (2017)، العلاقة بين الانماط القيادية والالتزام التنظيمي: / الرضا الوظيفي كمتغير وسيط، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الادارية والاقتصادية، المجلد (2)، العدد (7)، ص ص 85-104.
13. عبد الوهاب، ياسر (2017)، العدالة التنظيمية وتأثيرها على الرضا الوظيفي وتحسين الاداء: دراسة حالة البنك المركزي المصري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد (18)، ص ص 3-15.
14. عبد الوهاب، ياسر (2017)، العدالة التنظيمية وتأثيرها على الرضا الوظيفي وتحسين الاداء: دراسة حالة البنك المركزي المصري، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية-قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (18)، ص ص 3-15.
15. عفانة، حسن مروان (2013)، التمكين الاداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل: في المؤسسات الاهلية الدولية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزهر-كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم ادارة الاعمال.
16. قوز، عبد الله احمد آدم (2016)، التمكين الاداري وأثره على الولاء التنظيمي: دراسة على عينة من المصارف التجارية السودانية، رسالة ماجستير (غير منشوره)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
17. الكعبي، جميد سالم (2016)، دور التمكين الاداري في تعزيز الابتكار التنظيمي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية-كلية الادارة والاقتصاد، المجلد (6)، العدد (1)، ص ص 24-40.
18. محمديّة، عمر جهاد عبد الرحيم (2016)، أثر التمكين الوظيفي في السلوك الابداعي لدى العاملين في هيئة تنشيط السياحة الاردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط-كلية الاعمال، عمان.



19. ملحم، محمود ابراهيم، ومصالح، عطية (2017)، التمكين الاداري وعلاقته بمستوى المواطنة التنظيمية بالتطبيق على الوزارات الفلسطينية في مدينة قلقيلية، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد (16) يوليو، ص ص 11-31.
20. منشي، نور فؤاد (2017)، العدالة التنظيمية وعلاقتها بالتميز التنظيمي لدى القيادات الادارية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود- كلية التربية- قسم الادارة التربوية.
21. ميروح، عبد الوهاب، وبو عطيط، جلال الدين (2017)، قواعد العدالة التنظيمية في مكان العمل، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1) اكتوبر، برلين.
22. الميلود، بن موفق (2017)، الرضا الوظيفي وأثره على اداء المعلم: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجلفة-قسم علم الاجتماع.

ثانياً: المصادر الانكليزية

1. Abu Kalaf, R. K., Hmoud, H. Y. & Obeidat, B.(2019), Reviewing the Mediating Role of Job Satisfaction on the Effect of Employee Engagement on Organizational Performance, Journal of the Social Science, Vol.8 No.1, pp. 7-23.
2. Akram, T., Haider, M. J. & Feng, Y. X.(2016), The Effects of Organizational Justice on the Innovation Work Behavior of Employees: An Empirical Study from China, Journal of Creativity and Business Innovation, Vol.2, pp. 114-126.
3. Al-Asoufi, B. B.(2017), The Impact of Employee Empowerment on the Success of Organizational Change: A Study in Privatized Enterprises in Jordan, Journal of Public Administration and Governance, Vol.7 No.1, pp.87-101.
4. Al-Omari, Z. S., Al-Omari, K. A. & Al-Jawarneh, N. M.(2020), The Role of Empowerment Internal Process, Customer Satisfaction, Learning and Growth Management Science Letters, Vol.10, pp. 841-848.
5. Andrew, T. E & Dennis, A. D.(2019), Organizational Justice and Employee Commitment from University of Benin, International Journal of Economics and Management Studies, Vo.16 No.7, pp. 84-91.
6. Brieger, A., Terjesen, S. A., Hechavarria, D. M. & Welzel, C.,(2019), Bro-sociality in Business: A Human Empowerment Framework, Journal of Business Ethics, Vol.159, pp. 361-380.



7. Busara, G. C.(2016), Impact of Employees Empowerment on Organizational Performance: A Case Study of Government Procurement Service Agency, Master Thesis of Project Management. The Open University of Tanzania.
8. Hosgorur, T., Altinkurt, Y. & Kan, D.(2017), The Mediator Role of Organizational Justice in the Relationship Between Teachers' Prejudices in Their School Relations and Organizational Commitment: A structural Equation Model, EDUPIJ, Vol.6,No. 1, pp.37-52.
9. Indahyati, N. & Sintaasih, D. K.(2019), The Relationship Between Organizational Justice with Job Satisfaction and Organizational Citizenship Behavior, International Research Journal of Management, IT Social Sciences, Vol.6 No.2, pp.63-71.
10. Inoue, A., Tsutsumi, A., Eguchi, H. & Kawakami, N.(2019), Organizational Justice and Refraining from Seeking Medical Care Among Japanese employees: A 1-Year Prospective Cohort Study, International Journal of Behavioral Medicine, Vo.26, pp. 76-84.
11. Jung, H. & Ali, M.(2017), Corporate Social Responsibility, Organizational Justice and Positive Employee Attitudes: In the Context of Korean Employment Relations, Sustainability, Vol.9, pp.1-24.
12. Kim, S. Y. & Fernandez, S.(2017), Employee Empowerment and Turnover Intention in the U.S Federal Bureaucracy, American Review of Public Administration, Vol.47No., pp. 4-22.
13. Kollmann, T., Stockmann, C., Kensbock, J. M. & Peschl, A.(2020), What Satisfies Younger Versus Older Employees, and Why? An Aging Perspective on Equity Theory to Explain Interactive Effects of Employee Age, Monetary Rewards, and Task Contributions on Job Satisfaction, Hum Resource Management, Vol.59, pp. 101-115.
14. Kumar, P. J. & Kumar, A. A.(2017), Employee Empowerment: An Empirical Study, Global Journal of Management and Business Research, Vol.17,No. 4, pp. 58-64.
15. Niknamian, S.(2019), Organizational Justice-job Stress and Work Family Conflict: Their Interrelationships in Universities' Personnel, Physical Medicine and Rehabilitation Research, Vol.4, pp. 1-5.



16. Rahman, A., Shahzad, N., Mustafa, K., Khan, M. F. & Qurashi, F.(2016), Effects of Organizational Justice on Organizational Commitment, International Journal of Economics and Financial Issues, Vol.6 special issue. S3, pp. 188-196.
17. Rothman, L., De Vijlder, F. Van Regenmortel, M. & Schalk, R.(2019), A Systematic Review on Organizational Empowerment, International Journal of Organizational Analysis, Vol.27 No.5, pp. 1336-1361.
18. Shawabkhe, Y. T. & Al-Lozi, M.(2019), Job Commitment and Its Relation to Organizational Justice: A Theoretical Perspective, Journal of Business and Management, Vol.7 No.2, April, pp. 95-110.
19. Suifan, T. S.(2019), The Effect of Organizational Justice on Employees' Affective Commitment: The Mediating Role of Job Satisfaction, Modern Applied Science, Vol.13 No.2, pp. 42-53.
20. Suifan, T. S.(2019), The Effects of Work Environmental Factors on Job Satisfaction: The Mediating Role of Work Motivation, Business Theory and Practice, Vol.20, pp. 456-466.
21. Tindowen, D. J.(2019), Influence of Empowerment on Teachers' Organizational Behavior, European Journal of Educational Research, Vol.8, No..2, pp. 617-631.
22. Unutmaz, S.(2014), Factors Affecting Satisfaction of Employees in a Public Institution, A Thesis Submitted to the Graduate School of Natural and Applied Sciences for the Degree of Master of Science in Industrial Engineering, Middle East Technical University, Turkey.



الذكاء الاصطناعي

ودوره في تشكيل المحتوى الإخباري الرقمي

م.م. حيدر عباس عليوي الماجدي
جامعة الاسراء, كلية الاداب- قسم الاعلام, بغداد \ العراق

The Role of Artificial Intelligence in the Production of Digital Media Content

Assit. Lect. Hayder Abbas Oleiwi Al-Majidi

Al-Esraa University, College of Art, Media and Governmental

Communication Dept., Baghdad / Iraq

hayderabbas@esraa.edu.iq



المستخلص

تهدف الدراسة الحالية إلى ترصد دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في صياغة فحوى الوسائط الرقمية الاخبارية، وكذلك مراقبة عملية توعية الجمهور وادراكهم لصدق المحتوى المنتج عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مقابل المحتوى المنتج من قبل المحرر، وتم تطبيق هذه الدراسة المسحية بشكل ميداني على عينة منتخبة مكونه من 40 طالب جامعي يتابعون الأخبار الرياضية، إذ شاهد المبحوثين نموذجين اعلاميين تخصص التغطية الإخبارية لافتتاح بطولة خليجي 25 في العراق، أحدهما تم تنفيذه بواسطة احد برامج الذكاء الاصطناعي، والآخر تم تنفيذه بواسطة محرر، وأوضحت النتائج بأن أبرز الميادين التي تميزت في استثمار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال الاخباري بشكل بارز وصحيح هي الدردشات الآلية عبر المواقع الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي، ورغبتها في التعامل مع البيانات الضخمة، ثم ميزة التعرف على وجوه الشخصيات، وجاءت الترجمة الآلية بترتيب الرابع، كما وأظهرت النتائج أن تنظيم عناصر مصداقية الرسالة المنتجة عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي ظهرت على الموقع الإلكتروني لمجلة الكأس الرياضية الإلكترونية كالتالي: دقة التصنيف بالترتيب الأول ثم تليها الفئة الموضوعية، ثم فصل الحقيقة عن الرأي، وفي المرتبة الرابعة العدل والإنصاف لمختلف جهات النظر وفي الترتيب الأخير جودة صياغة الخبر.

الكلمات المفتاحية: الدور - الذكاء -الذكاء الاصطناعي - المحتوى الاخباري



Abstract

The current research aims to monitor the role of artificial intelligence and its applications in manufacturing the content of digital media, as well as monitoring the public awareness process and their awareness of the veracity of the content produced through the applications of artificial intelligence in exchange for the content produced by the editor. This study was applied in a field manner on an elected sample of 40 students. University students follow sports news, as the respondents watched two media models related to the news coverage of the opening of the Gulf Championship 25 in Iraq, one of which was implemented by an artificial intelligence program, and the other was implemented by an editor, and the results indicated that the most prominent fields that were distinguished in the investment of artificial intelligence applications in the media field Prominently and correctly are automated chats through websites, social networks, and their desire to deal with big data, then the feature of recognizing faces of personalities, and machine translation came in fourth place, and the results showed that organizing the elements of the credibility of the message produced through artificial intelligence applications that appeared on The website of the Electronic Sports Cup magazine was as follows: the accuracy of the classification is in the first order, then followed by it The objective category, then the separation of truth from opinion, and in the fourth place is justice and fairness for different points of view, and in the last order is the quality of wording of the news.

Keywords: Role - Intelligence - Artificial intelligence - Media content



مقدمة

أدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى أحداث العديد من التغييرات في أنماط الحياة الحديثة، وابتدعت فرصاً فريدة لتأمين تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر إعادة إنشاء أشكال مختلفة من الوسائل المساعدة للإنسان مهمتها تسهيل مجرى سير حياته وتنظيم وقته وتقليل جهده، عملية النقل، إذ توفر تطبيقات الذكاء الاصطناعي مجموعة من الحلول المبتكرة لإنجاز الأعمال الصعبة أو التي تحتاج إلى وقت طويل أو التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة، فضلاً عن كونها تقدم تقييماً للمخاطر الحالية والمستقبلية التي يقع فيها الشخص في مجال عمله، وتقديم خطة أفضل في نشر المعرفة وبشكل أسرع خاصة في أوقات الأزمات، ولم تكن التقنية الرقمية بعيدة عن التطورات التي حدثت في قطاع الإعلام، لأن هذا التطور أحدث تحولاً كبيراً في قدرة وسائل الإعلام في التأثير على الجمهور، إذ توفر بعض الأدوات الإلكترونية الذكية سرعة ودقة إرسال الأخبار إلى المتلقي بسلاسة ومرونة عالية، حيث يمكن للجمهور التفاعل معها بسهولة، ويشمل هذا التطور الوسائط والوسائل الإخبارية كافة، سواء كانت هذه الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية وشبكات التواصل الاجتماعي، وحقائق أن الذكاء الاصطناعي يعد تغييراً هاماً في جميع المهن، خاصة في قطاع الإعلام وفي اختصاصاته كافة، هو نتيجة الاعتماد الكامل والمتزايد على (الروبوتات) الذكية لأداء المهام التحريرية، والتصوير، والمونتاج، والتدقيق اللغوي، الترجمة، ويمكن لهذه (الروبوتات) أيضاً معالجة كميات هائلة من البيانات بسهولة وسرعة ودقة وفي وقت قصير لا يزيد عن بضع ثوانٍ، كما يمكنها تحقيق مستويات ضخمة من الإنتاج تتجاوز مستوى إنتاج المحتوى التقليدي، وأحدثت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تطورات ملحوظة في مجال الإعلام الرقمي عبر إدماج البيانات والخوارزميات وتحويلها إلى قصص إخبارية، تم إطلاق الكثير من التسميات والمصطلحات المختلفة مثل (الصحافة الآلية - الروبوت)، و(الصحافة الآلية - الأتمتة)، و(الصحافة الخوارزمية)، أي استغلال الخوارزميات لتأليف مواضيع إخبارية بتلقائية عن طريق بيانات منظمة يمكن قراءتها آلياً، وهذا التطور يشكل مظهر جديد من مظاهر الارتقاء التكنولوجي الذي سيحدث تغييرات كبيرة في هيكلية

المؤسسات الاخبارية وطريقة عملها، بالإضافة إلى جمع الأخبار وكتابتها وإعداد وكتابة التحليلات الصحفية حول الأحداث المختلفة، فضلا عن القضايا التي تؤدي إلى تغييرات مهمة في مفهوم الإعلام وخصائصه وآلياته وتأثيره الاجتماعي.

إذ تعتمد العديد من المؤسسات الإخبارية المرئية والسمعية الدولية على نماذج الذكاء الاصطناعي في عملها اليومي، وتوليد الأخبار تلقائياً من خلال الخوارزميات دون تدخل بشري، أو الرد تلقائياً على المشاهدين من خلال الدردشة الآلية والتحقق من الوسائط وتلبية احتياجات ملايين المشاهدين، ويرتبط بشكل متزايد بالوسائط الرقمية، وطرق النشر والتوزيع التقليدية ليست فعالة، خاصة على المواقع الإلكترونية والشبكات الاجتماعية ومنصات البث الرقمي، على الرغم من أن وسائل الإعلام الدولية والشبكات الاجتماعية حققت نجاحاً في تفعيل الذكاء الاصطناعي لأداء خدماتها الرقمية تقدماً كبيراً، ومع ذلك لا تزال أنظمة الذكاء الاصطناعي الجديدة في مرحلة مبكرة من التجارب في المنطقة العربية، وقد أثرت أسئلة حول مستوى نجاحها وقدرتها على كسب ثقة الجمهور، ومساهمتها في تطوير أنظمة عمل مؤسسات الإخبارية، فالمهام اليومية التي يؤديها العاملون في مجال الإعلام يكرسون أنفسهم لأداء أدوار أعمق مرتبطة بهم من خلال تحليل المزيد من القصص الإخبارية وتفسيرها والتحقيق فيها، ويتعرف علماء الاتصال والممارسون والجمهور على هذه التطبيقات في العمل الإخباري وكيفية عملها ودورها في الصحافة، وكيف يفهمها الجمهور وإلى أي مدى يدركون مستوى المصداقية التي تحملها لهم، لا سيما أنها توفر نموذجاً جديداً لمصادر ومحتوى معلومات الوسائط التي تعتمد على التواصل بين الإنسان والآلة كإطار مفاهيمي مبتكر كان تم تطويره استجابةً للاعتماد المتزايد على التكنولوجيا مثل الذكاء الاصطناعي، والدردشة الآلية، والتعرف على الصور، والنشر الآلي لمقاطع الفيديو المصممة للعمل كمصدر للمعلومات بدلاً من وسيلة لنشر قنوات الرسائل الإخبارية، بعد أن أصبح البشر مصدر الاتصال والجهاز يصبح الوسيط، تتدخل الآلة وتستبدل الدور البشري السابق كما هو الحال مع الصحافة الذكاء الاصطناعي يصبح البشر مصدر الاتصال والجهاز يصبح الوسيط، تتدخل الآلة وتستبدل الدور البشري السابق كما هو الحال مع صحافة الذكاء الاصطناعي.⁽¹⁾

1- ماجد، أحمد: الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية المتحدة، (الإمارات العربية المتحدة - دبي: منشورات وزارة

الاقتصاد، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مبادرات الربع الأول، 2018)، ص 15.



هذا وأدى ظهور الصحافة الآلية إلى دراسات تجريبية وميدانية ترصد التصورات المتضاربة حول مصداقية الأخبار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي مقارنة بالأخبار المكتوبة من قبل الإنسان، سواء من حيث الموضوعية ودقة ومصداقية درجات المصادر وإلى أي مدى تتمتع بالكفاءة والخبرة المهنية، مما يثير أسئلة حول ما إذا كان الجمهور على علم بالأخبار المنسوبة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وهل الأخبار المصطنعة أقل مصداقية من الأخبار المنسوبة إلى البشر أم العكس؟ في حين أن العديد من وسائل الإعلام العربية اتخذت مبادرات تعتمد على استخدام هذه التطبيقات الذكية في عملها الاخباري، سواء كان ذلك في تحرير المحتوى، أو الردود الآلية، أو مكافحة الأخبار المزيفة والبهت الآلي، إلا أنها لم تحظ باهتمام بحثي كافٍ، ولا في التجنيد المستخدم حجم الآلية أو فعاليتها ومصداقيتها العامة كظاهرة جديدة للجمهور.

إشكالية الدراسة

يكمن سؤال البحث في رصد دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الاخباري، وتم أخذ عينات متعمدة من تصورات الجمهور العراقي لمصداقية المحتوى المنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي مقارنة بالمحتوى المحرر بشرياً واستكشافه فيما يتعلق بالأخبار والمصادر والقدرة على التمييز، وما هي معايير المصداقية للتغطية الإخبارية الرياضية من خلال تطبيقها على نموذجين للتغطية الإخبارية الرياضية، والتمييز بين الذكاء الاصطناعي والمتغيرات مثل قدرة البشر على تحرير المحتوى الذي تم إنشاؤه، بالإضافة إلى فحص العلاقة بين المواقف العامة تجاه الذكاء الاصطناعي المعتمدة على الاستخدام الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الاخباري، ومصداقية مصادر المحتوى، والرسائل التي يتم إنشاؤها من خلال هذه التطبيقات.

تساؤلات الدراسة

- 1 - ما دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النتائج الاخبارية من وجهة نظر الجمهور العراقي عينة الدراسة؟
- 2 - ما المواضيع الاخبارية التي يمكن الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في صياغتها وتكوينها؟

3 - ما درجة مصداقية المصدر للخبر الذي تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي بالمقارنة بالمحتوى المنتج عبر المحرر البشري؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- 1 - معالجة عملية الاتصال في المحتوى المنتج عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي مقارنة بالمحتوى المنتج تقليدياً عن طريق المحررين والصحفيين.
- 2 - تهتم هذا الدراسة بمراقبة دور الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام وفهم العوامل التي تؤثر على تدفق الأخبار ومصداقيتها، يعد إنشاء محتوى إخباري يشبه إلى حد كبير المحتوى الذي يولده الإنسان والعرض التقديمي تطوراً مهماً سيؤثر على مستقبل أنماط العمل للعمال والجمهور والمؤسسات الاخبارية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكلٍ رئيسي إلى:

- 1 - التعرف على دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإخباري، وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية منها ما يلي:
 - مراقبة وتحليل التحولات التي تؤثر على تصورات المستجيبين لمصداقية المحتوى المقدم من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمحتوى الذي ينتجه محررو الأخبار.
 - وصف عمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في المجال الإخباري واستكشاف جوانب تأثيرها على عامة الناس.



المفاهيم والتعريفات الإجرائية للدراسة

* **تطبيقات الذكاء الاصطناعي:** هو التكنولوجيا التقنية التي تحاكي القدرة العقلية للإنسان في المجال الاخباري، كما تقوم بتحرير المحتوى من خلال صياغته آلياً عبر خوارزميات تعمل دون تدخل بشري عبر مجموعة من الخصائص التي توفرها برامج الكمبيوتر سواء في مجالات الصحافة أو التلفزيون أو البث الرقمي، واقتصرت الاختبارات في هذه الدراسة على اعتماد موقع الويب لإنشاء محتوى إخباري تلقائي بناءً على المعلومات التي تم جمعها، وتم تحويل البيانات إلى نص إخباري سردي بعد البرمجة الأولية، ونشرها بشكل مباشر.

الإطار المعرفي للدراسة

أن ضعف ثقة الجمهور في مصادر المعلومات الإخبارية التي يتم بثها عبر الوسائل الاخبارية حديث يثير المخاوف العديد من العاملين في مجال الاعلام وكذلك الباحثين والمتمرسين في دراسة الاعلام والمحللين، مما جعل الجمهور يبحث عن مصادر للمعلومات بديلة عن المصادر التقليدية ومنها مواقع الويب وشبكات التواصل، مما أدى إلى استحداث دراسات حول مصداقية هذه الوسائل، فضلاً عن ايجاد تطبيقات بديلة مهمتها تحسن جودة المنتجات الاخبارية، وإنتاج تقارير تتسم بالشفافية والواقعية، فضلاً عن التأكد من المعلومات، وعدم التمييز، والالتكال على مصادر جدير بالثقة، وبالإضافة إلى ذلك، فقد برزت اتجاهات تدعو إلى توظيف إعلام البيانات الالكترونية والذكاء الاصطناعي، وذلك من أجل تخفيض الجهد الإنساني، فضلاً عن زيادة الاهتمام بالأعداد والحسابات وتشكيل الرسوم البيانية بشكل الآلي دقيق، واستبدال المعرفة العلمية المتراكمة حول مصداقية وسائل الإعلام التقليدية التي يعود تاريخها إلى الخمسينيات من القرن الماضي، ومن الواضح أن هناك العديد من الركائز التي تزيد من مصداقية الفرد في وسائل الإعلام، ويشمل ذلك الخصائص والفوائد التي تتمتع بها هذه الوسائل الاخبارية، فضلاً عن مصداقيتها كما تُقاس من خلال التجارب الاخبارية، بالإضافة إلى المعايير السابقة فإن حداثة وشمولية

المعلومات المقدمة، ودرجة ارتباطها بالمصلحة العامة للمتلقين هي معايير تتعلق بمصداقية الوسيلة الإخبارية مع متلقيها، وقد اختبرت عقود من البحث في التصورات العامة لموثوقية الوسائل التقليدية والجديدة المختلفة، ولكن مع وصول الأبحاث التي تختبر الموثوقية البشرية مع الذكاء الاصطناعي، والتصورات العامة للنتائج الإخبارية متضاربة (للروبوتات) والبشر، وجدت بعض الدراسات أن محتوى الأخبار المنتجة من قبل التطبيقات الذكية هي أكثر جدارة بالثقة من المحتوى الذي كتبه المحررون التقليديون، بينما وجدت دراسات أخرى أن المقالات الإخبارية المنسوبة إلى الروبوتات كانت تعتبر أقل موثوقية من المحررين البشر.⁽¹⁾

وترتبط تصورات الجمهور للثقة والمصداقية المرتبطة بصحافة الذكاء الاصطناعي ارتباطاً وثيقاً بتبني المواقف السلبية تجاه المقالات الإخبارية التي تصنعها خوارزميات الحاسوب عوضاً عن الصحفيين البشر، وكلاهما يُعد من العوامل الرئيسية للتنبؤ بهذه الاتجاهات، والباحث هنا يحاول دراسة الاختلافات في تصورات قراء الأخبار لمزيج من الطريقتين في المحتوى الرياضي، إذ كانت تقييمات المحتوى الرياضي المكتوبة آلياً أكثر موثوقية من تلك التي يكتبها الإنسان، بالإضافة إلى ذلك اعتُبرت الأخبار التي يُعتقد أن يكتبها البشر والآلات معاً أكثر موثوقية من الأخبار التي يكتبها البشر فقط، ولا يقتصر الذكاء الاصطناعي للصحافة الآلية على النص، بل يمتد ليشمل الصوت والفيديو الذي يتم إنشاؤه تلقائياً، بما في ذلك تقنيات توليد اللغة الطبيعية، وإعادة الصياغة، وتلخيص النص، ويرتبط تقدير جودة المحتوى الإخباري الذي يتم إنشاؤه بواسطة الروبوت مقارنة بالمحتوى الذي يتم إنشاؤه بواسطة الإنسان بثلاثة معايير: (قابلية القراءة، والخبرة، والمصداقية)، إذ تكون توقعات المتلقي أعلى بكثير من التوقعات العامة للقدرة على القراءة والخبرة والمصداقية للأخبار التي يكتبها البشر والآلات.⁽²⁾

1- رابح، الصادق: وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الازمات - نماذج عملية ورؤى استشرافية، (مجلة الحكمة

للدراستات الإعلامية والاتصالية، 2013)، ص 19.

2- عشري، إيمان سامي حسين: دور العلاقات العامة الرقمية في الإدارة الإلكترونية للازمات السياسية وتأثيرها على

الشباب، (القاهرة: منشورات كلية الاعلام، 2017)، ص 32.



حدد الباحثون العناصر التي تؤثر على النماذج البناءة للمصداقية الاخبارية وعلى وفق المحاور التالية⁽¹⁾:

• **العناصر المقترنة بالجمهور:** إذ احتلت "سمات الجمهور الديموغرافية والشخصية واتجاهاتهم ومستوى اهتمامهم واعتمادهم على الوسيلة الاخبارية، صدارة البحث في العوامل المؤثرة على مصداقية وسائل الإعلام"⁽²⁾، إذ تتعلق مصادر الأخبار بسمات الجمهور وقدرتهم على الثقة بهذه المصادر، سواء كانت تتعلق بنوع الجمهور المستهدف أو العمر أو المستوى الاجتماعي الاقتصادي أو المستوى التعليمي أو مكان الإقامة.

• **العناصر المقترنة بنمط الوسيلة الاخبارية:** يتعلق بتأثير النوع الوسيط الاخباري في مصداقية الرسائل الإخبارية، واختلفت النتائج فيما يتعلق بجدة الوسيط الاخباري، سواء كان الوسيط الاخباري تقليدي أو معاصر، مطبوع، مرئي، سمعي أو إلكتروني.

• **العناصر المقترنة بالمصدر الاخباري:** أظهرت العديد من الدراسات أنه كلما اكتسب المصدر ثقة الجمهور واحترامه وثقته في الكفاءة والموضوعية والحياد ونزاهة الخبر الخاص به زادت الثقة والمصداقية في هذا المصدر، بالإضافة إلى أن مصداقية مصادر المعلومات هي مفهوم متعدد الأوجه تتكون من العديد من العوامل وتصورات ذات مصداقية عالية مثل خبرة ومصداقية مصادر المعلومات، وقد أظهر الباحثون أيضاً أنها تتنبأ بالإقناع الناجح والتغييرات في المواقف.

• **العناصر المقترنة بهيئة وطريقة تقديم الرسالة الاخبارية:** وتعني مصداقية الرسالة وتحيزها وحيادها وموضوعاتها ودقتها وصحتها.

• **العناصر المقترنة بماهية المادة المطروقة وأهميته:** أي كل ما يؤثر على المصداقية فيما يتعلق بحقيقة أن هذه المقالة هي موضوع مثير للجدل أو متفق عليه، أو أن المقالة تتعلق بأوقات الأزمات وأنواع نشر الأخبار الوهمية المرتبطة بها من العوامل المهمة. أو الأوقات العادية، أو حقيقة أن هذه المقالة تدور حول قضايا محلية أو إقليمية أو عالمية.

1- كيتشن، روب: ثورة البيانات الالكترونية - البيانات الكبيرة والبيانات المفتوحة والبنى التحتية للبيانات والنتائج

المرتتبة عنها، تر: محمد غروي، (الرياض: منشورات معهد الإدارة العامة، 2018)، ص 205.

2- اللبان، شريف درويش: مداخل جديدة لتطوير صناعة المحتوى الصحفي الالكتروني، (القاهرة: المركز العربي

للبحوث والدراسات، 2019)، ص 45.

دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام

إن فكرة الاعتماد على هندسة الأخبار الآلية ليست جديدة، ولكن منذ نصف قرن اكتشف ما يسمى بـ"الطقس الآلي الناتج عن الكمبيوتر"، إذ واجهت وسائل الإعلام تحيزاً عبر الاعتماد على إنشاء بيانات مسبقة الصنع تصف أحوال الطقس المقابلة لمخرجات محددة لنماذج التنبؤ بالطقس، مثل مجموعات سرعة الرياح وهطول الأمطار ودرجة الحرارة، وهناك درجة من التحيز تؤدي إلى محتوى مضلل بدلاً من أخبار متوازنة من الناحية الواقعية، في هذا السياق نجد أن صحافة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد في تقليل التفسير الذاتي للبيانات، فهي تثبت صحة معرفتنا بالآليات التي يؤثر بها التحيز البشري على الصحافة الآلية، حتى عندما تعتبر البيانات التي نتعامل معها محايدة.⁽¹⁾

ومن المرتقب أن يمثل النمو في سوق التطبيقات الذكية المنتجة للمواد الإخبارية والعلاقات العامة ووسائل الإعلام وبرامج الترفيه الجزء الأكبر من هذا النمو، ومنها⁽²⁾:
أولاً: الإعلام الميكانيكي تُعرف أيضاً باسم (الأمثلة) أو (الصحافة الروبوتية)، وتعتمد على خوارزميات خلق اللغة التلقائية المدعومة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي لنقل البيانات بشكل تلقائي إلى مقالات قصصية إخبارية مثل النصوص والصور ومقاطع الفيديو والبيانات إلى مقالات إخبارية، موزعة عبر المنصات الرقمية. بالنسبة للعديد من وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية، حققت هذه التقنية قفزة إلى الأمام في التقارير الإخبارية ونشر آلاف المقالات الإخبارية حول الموضوعات الاقتصادية والرياضية والطقس، إذ أظهرت المنظمات الإخبارية مثل Associated Press و Reuters و Los Angeles Times و Washington Post أيضاً كفاءة كبيرة في النشر الآلي للأخبار.⁽³⁾

1- اللبان، شريف درويش، مصدر سابق، ص 46.

2- صالح، فائق عبد الله: أثر الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، (عمان: دار ومنشورات الشرق الأوسط للدراسات والبحوث، 2019)، ص 75.

3- اراجيك. م. ن: مجالات الذكاء الاصطناعي، تر: احمد عوضي، (لبنان: دار الهواجس للنشر والتوزيع، 2019)، ص 29.



ثانياً: الإنتاج التلفزيوني أن للذكاء الاصطناعي يوفر المساعدة في طرق إدارة وتشكيل المحتوى الاخباري بكفاءة، هذه مشكلة خطيرة يواجهها عادةً العاملين في المجال التلفزيوني بسبب نقص البيانات الوصفية، ويمكن أن تساعد الخوارزميات في نشر التحسينات في كفاءة شبكة التوزيع، هذه ميزة رائعة للعاملين في هذا المجال كمنتجي محتوى في تحسين جودة البث لديهم، وتنافس لتقديم إنتاجات إبداعية تجذب الجمهور وتجنب تكرار المحتوى في المنتجين والمذيعين من خلال فهم تفضيلات الجمهور وسلوكياته عبر التعلم الآلي.⁽¹⁾

ثالثاً: شبكات التواصل الاجتماعي تستخدم المنصات مثل Facebook و Twitter و YouTube التعلم الآلي لاقتراح محتوى وسائط معين والتوصية بالإعلانات التي تعمل على تحسين تفاعل المستخدم، التي تعتمد على فهم واكتساب المعرفة بسلوك قواعد المستخدمين الكبيرة من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التعلم العميق الذي لا يتطلب التقنية في نقل بيانات محددة، ولديها القدرة على فهم سياق الصورة وإجراء تحليلها، وتشكيل المحتوى مع التعاريف والنصوص.⁽²⁾

رابعاً: برامج الدردشة الآلية بفضل استخدام الاستجابة الفورية، أصبح Facebook Messenger خياراً شائعاً بشكل متزايد للتفاعل مع المستخدمين، وتسمح برامج الدردشة الآلية لأدوات البرامج بالتفاعل مع المستخدمين في موضوعات محددة أو في مناطق محددة، وهناك اعتماد متزايد على برامج الدردشة الآلية بطريقة طبيعية للتحدث باستخدام النص والصوت، تُستخدم روبوتات المحادثة في عدة مجالات مثل التسويق وخدمة العملاء والدعم الفني، بالإضافة إلى التعليم والتدريب.⁽³⁾

خامساً: التعامل مع البيانات الضخمة من خلال الجمع بين أداء قاعدة البيانات وتجربة المستخدم وتسجيل البيانات في نظام أساسي واحد للبيانات المستندة إلى مجموعة النظراء، ويمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي توفير الوقت والطاقة المستهلكة لأنظمة

1- المصدر السابق، ص 30.

2- الحديدي، منى: الاعلام ومواجهة الازمات الالكترونية، (القاهرة: دار الانجلو للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص 25.

3- زايد، هاني: الذكاء الاصطناعي يتفوق على البشر في غضون 45 عاماً، (القاهرة: دار العلم العلمية المتخصصة،

2017)، ص 54.



المراقبة تلقائياً، وكشف العيوب من خلال مسح كميات هائلة من البيانات عبر الخوادم متعددة المتغيرات بسرعة البرق، ويمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي معالجة قواعد البيانات ذات الحجم اللامتناهي، وتحديد العلاقات بين عناصر البيانات، وحتى إنشاء أفكار جديدة بناءً على النتائج التي توصلوا إليها.⁽¹⁾

سادساً: المنصات الرقمية وتقنية تخصيص المحتوى للأفراد تستخدم منصات البث الرقمي ومواقع الشبكات الاجتماعية التكنولوجية المتقدمة لبناء منصات رقمية تعمل على تكيف المحتوى مع التغيرات في سلوك المستهلك، وكيفية بحثهم، وطريقة عرضهم، وتاريخ البيانات، والاهتمامات.⁽²⁾

-
- 1- مصطفى، هويدا: دور الاعلام قبل واثناء وبعد الازمات البيئية، (القاهرة: دار الأنجلو للطباعة والنشر والتوزيع، 2020)، ص 18.
 - 2- البياتي، ياسر خضر: مستقبل الذكاء الاصطناعي في الاعلام، (لبنان: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2018)، ص 24.



إجراءات الدراسة

- نوع الدراسة: هذه دراسة هي من الدراسات الوصفية وتفسيرية عن التصوير الكمي والنوعي وتحليل وتقييم خصائص ظاهرة معينة واستكشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة من أجل الحصول على معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة. توصلنا إلى وصف دقيق لاعتمادنا على تطبيقات الذكاء الاصطناعي من حيث خصائصها والعوامل التي تؤثر عليها، وفي إنتاج المحتوى الاخباري نقارن تصورات الجمهور عن أصالة المصادر والرسائل الناتجة عن الذكاء الاصطناعي. تم إنشاؤها بواسطة المحررين البشريين.

- منهج الدراسة: استخدم الباحث أداة المسح، وهي من أبرز الأساليب المستخدمة في مجال البحث الاخباري، وخاصة البحوث الوصفي التي تساعد في متابعة بيانات المبحوثين الأخبار الاقتصادية من خلال استمارات الاستطلاع عبر الإنترنت.

- مجتمع الدراسة: يمثل مجتمع الدراسة من طلاب الجامعات العراقية المتابعين للأخبار الرياضية على مختلف المنصات الإلكترونية.

- عينة الدراسة: تم تطبيق الدراسة على عينة قصدية متاحة مكونة من 40 مبحوث من طلبة الجامعات من مستخدمي المواقع الإلكترونية المتابعين للشئون الرياضية والمقيمين في محافظة بغداد، والمهتمين بمتابعة الأخبار التكنولوجية، وذلك لطبيعة الدراسة وخصوصيتها في التعامل مع ظاهرة مستجدة في إنتاج المحتوى الرياضي عن طريق الروبوت بالإعلام العراقي، وذلك خلال الفترة من 2022/12/10 الى 2023/1/10، حيث أجرى الباحث دراسة استطلاعية لاستكشاف واقع دور الذكاء الاصطناعي في وسائل الإعلام العراقية خلال مدة شهر، حيث لوحظ ندرة اعتماد المؤسسات الاخبارية العراقية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الاخباري، واقتصرت على نموذجين فقط هما، موقع (عراق سبورت) ومبادرته للاعتماد على الذكاء الاصطناعي عبر لغات البرمجة لإنتاج البيانات الصحفية الرياضية دون أي تدخل بشري، كما كان النموذج الثاني موقع (البصرة عالمية- خليجي) التي قدمت لمستخدميها أداة جديدة تتيح للمستخدم معرفة مواعيد أكثر من 10 برنامج من 30 قناة في المنطقة العربية تابعت هذا الحدث الرياضي، وذلك بهدف تقديم

متابعة تليفزيونية أسهل، لذا أطلقت أول (Bot) عبر موقع (تويتر) وهو عبارة عن تطبيق ذكي يتيح خاصية الرد التلقائي للجمهور بناءً على أوامر معينة عبر الإنترنت. وفي ضوء ما تقدم يتضح أن النموذج الأول يعد الأنسب لقياس مفاهيم المصادقية على نمط مستحدث من الإنتاج الإخباري بما يضمن المقارنة بين محتوى إعلامي تم إنتاجه عبر الذكاء الاصطناعي، ومحتوى تم إنتاجه عبر المحرر البشري، وتم تصميم استمارة الاستقصاء بالاعتماد على الأبحاث السابقة التي اعتمدت على الشق الميداني وقارنت بين مصادقية المحتوى الإخباري المنتج عبر الذكاء الاصطناعي والمحتوى المنتج عبر البشر، لتشمل عرض نموذجين من الأخبار تم نشرهما في ذات اليوم، وفي توقيت زمني متقارب جدًا لنفس الحدث (افتتاح بطولة خليجي 25 لكرة القدم)، وتم إخفاء أسلوب تحريرهم عن المبحوثين وحذف هوية الكاتب لاختبار قدرة المبحوث على التفرقة بين المحتوى المنتج عبر الذكاء الاصطناعي والمحرر البشري، حيث تم حذف عبارة (هذا المحتوى تم إنتاجه عبر الذكاء الاصطناعي) من الخبر الخاص بموقع (عراق سبورت) بعنوان (افتتاح بطولة خليجي 25 لكرة القدم - بروح السندباد بصراوية المعالم)، كما تم إزالة اسم المحرر للخبر الخاص بموقع اليوم السابع بعنوان (خليجنا واحد ملامحه بصراوية) اختبار الصدق والثبات للدراسة الميدانية: قام الباحث بمجموعة من الإجراءات المنهجية على النحو التالي:

- 1 - **الصدق الظاهري:** تحققت الأمانة الافتراضية عبر تقديم الصحف الاستقصائية إلى مجموعة من المحكمين المتخصصين في البحوث الاخبارية والذكاء الاصطناعي لاختبار فرضيات التحقيق والتأكد من قدرتها على الإجابة على مجموعة من الأسئلة، كما أجرى الباحثون استقصاءً أولياً بنسبة 5%، وقاموا بمسح العينة لمعرفة مدى فعالية الأدوات التي طبقوها ومدى قياسهم للأدوات التي تم تعيينها للقياس، وقمت بإجراء تغييرات وفقاً لما أشارت إليه ملاحظات المبحوثين وإجاباتهم.
- 2 - **مراجعة صدق المضمون (المحتوى)** وذلك لأجل التأكد من أن أداة جمع البيانات تشمل جميع المتغيرات وأبعاد اشكالية البحث وأسئلته وفرضياته المختلفة.
- 3 - **تناسق المقاييس:** تم قياس الاتساق الداخلي للمقياس من خلال حساب الارتباط بين كل عبارة والنتيجة الإجمالية للمقياس.



منهجية قياس متغيرات الدراسة

1 - قياس دور نتائج الذكاء الاصطناعي في تحقيق مصداقية مضمون

الرسائل الإخبارية:

تم استخدام مقياس تركيبى وذلك عبر الاستشهاد بالدراسات والبحوث السابقة التي عن طريقها قيست مصداقية المضمون الاخباري الآلي مقارنة بالمضمون الاخباري البشري، وتضمنت عدة مقاييس منها: (درجة دقة الفحوى، جودة تحرير القصة الإخبارية، تقبل وجهات النظر المختلفة، موضوعية الحدث، قابلية تصديق، عزل الحقيقة عن الرأي)، وكانت اجوبة المبحوثين على العبارات كما موضحة في الجدول (1):

جدول (1) يبين قياس دور نتائج الذكاء الاصطناعي في تحقيق مصداقية مضمون الرسائل الإخبارية

ت	المقياس	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة محدودة	بدرجة محدودة جدا	النسبة المئوية
	دور الذكاء الاصطناعي في درجة دقة الفحوى الاخباري	6	10	8	7	6	18.00%
	دور الذكاء الاصطناعي في جودة تحرير القصة الإخبارية	4	6	8	9	7	17.00%
	دور الذكاء الاصطناعي في تقبل وجهات النظر المختلفة	8	9	7	6	6	18.00%
	دور الذكاء الاصطناعي في موضوعية البحث عن مصادر المادة الاخبارية	7	3	8	6	8	16.00%
	دور الذكاء الاصطناعي في قابلية التصديق	9	8	4	4	5	15.5%
	دور الذكاء الاصطناعي في عزل الحقيقة عن الرأي	6	4	5	8	8	15.5%
	المجموع	40	40	40	40	40	100%

2 - مقياس الاتجاه نحو الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإخباري:

استعمل الباحث مجموعة من عبارات لقياس مسار الجمهور إزاء الاعتماد على دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تصنيع المحتوى الإخباري، كما موضحة في الجدول (2).

جدول (2): مقياس الاتجاه نحو الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الإخباري

ت	المقياس	موافق جدا	موافق	محايد	معرض جدا	معرض	النسبة المئوية
	سيحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في إنتاج المحتوى الإخباري	10	3	0	0	0	17.0%
	سيتم الاعتماد على الروبوت بدلاً من الصحفيين في المستقبل	5	2	0	0	0	9.0%
	أجد الأخبار المكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي يسهل قراءتها وفهمها	7	2	0	0	0	11.0%
	أصبح التعرض لمهام تم أداؤها عبر الذكاء الاصطناعي أمراً اعتيادياً وطبيعياً لي	5	0	2	0	0	9.0%
	أشعر بالارتياح عند مشاهدة روبوت يتحدث للجمهور باللغة العربية	4	4	0	0	0	10.0%
	أجد مرونة كبيرة في التفاعل مع المحتوى المنتج عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي	2	5	0	0	0	9.0%
	الذكاء الاصطناعي أسهم في حل مشكلاتي مع وسائل الإعلام	2	7	0	0	0	9.0%
	سيزيد الذكاء الاصطناعي من جودة العمل داخل غرف الأخبار	2	5	0	0	0	9.0%
	توظيف الذكاء الاصطناعي يساعد في حل خدمة العملاء وتطويرها	3	10	0	0	0	17.0%
	المجموع	40	40	0	0	0	100%



النتائج العامة للدراسة ومناقشتها

- تقييم المبحوثين لدور نتائج الذكاء الاصطناعي في تحقيق مصداقية مضمون

الرسائل الاخبارية:

توضح نتائج تقييم الجمهور لواقع دور نتائج الذكاء الاصطناعي في تحقيق مصداقية مضمون الرسائل الإخبارية سواء المرتبطة بمواقع التواصل الاجتماعي أو البث التلفزيوني الرقمي أو صحافة الروبوت، واحتل مقياس (دور الذكاء الاصطناعي في درجة دقة الفحوى الاخباري) ومقياس (دور الذكاء الاصطناعي في تقبل وجهات النظر المختلفة) الترتيب الأول بواقع نسبي (18.0%) لكلاهما، بما يشير لتفوق هذه الخدمة وانتشارها بين أوساط المتعاملين مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وجاء بعدها في المرتبة الثانية (دور الذكاء الاصطناعي في جودة تحرير القصة الإخبارية) بنسبة مئوية (17.0%)، إذ تساعد تطبيقات الذكاء الاصطناعي على إنتاج قصص إخبارية عالية الجودة والدقة، مما يتيح للعاملين فيها الى استثمار الوقت والجهد في إنتاج المادة الاخبارية، أما فيما يتعلق بمقياس (دور الذكاء الاصطناعي في موضوعية البحث عن مصادر المادة الاخبارية)، فقد احتلت الترتيب الثالث بدرجة نسبية (16.0%)، وتشير النتائج إلى أن مقياس (دور الذكاء الاصطناعي في قابلية التصديق) ومقياس (دور الذكاء الاصطناعي في عزل الحقيقة عن الرأي) قد جاء في المرتبة الأخير متساويين في الدرجة النسبية وهي (15.5%) لكل منهما، وذلك لما لتطبيقات الذكاء الاصطناعي من دور بارز في تعزيز قابلية التصديق لدى الجمهور عن طريق تكوين مادة إعلامية معززة بالصور ذات الدقة العالية، فضلا عن الاستعانة بالمصادر العديدة والكبيرة وتزويد المادة الاخبارية بكم هائل من المعلومات واخذ الأفضل بينهم، مما يعزز عملية فصل الموضوع الحقيقي عن الراي المستنتج من قبل صانع المادة.

الاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الاخباري

تشير نتائج حول مدى اعتماد المؤسسات الاخبارية على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى الاخباري، وان فئة (سيحدث الذكاء الاصطناعي ثورة في إنتاج المحتوى

الإخباري)، وكذلك فئة (توظيف الذكاء الاصطناعي يساعد في حل خدمة العملاء وتطويرها) قد احتلت الترتيب الأول بمعدل نسبي (17.0%)، وذلك لما للذكاء الاصطناعي من دور مهم وفعال في إنتاج المحتويات الإخبارية التي تعتمد عليها المؤسسات الإخبارية وحتى الأفراد العاملين في مجال الإعلام في النتاج المادة الإخبارية ولاسيما الرياضية منها، وفي الترتيب الثاني جاءت فئة (أجد الأخبار المكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي يسهل قراءتها وفهمها) بمعدل نسبي (11.0%) وذلك لان ما تنتجه تطبيقات الذكاء الاصطناعي يتسم بالمرونة والسهولة بما يناسب جميع المتابعين ولجمهور بعيدا عن الاسهاب واللغة العالية الغير سلسة، وفي الترتيب الثالث جاءت فئة (أشعر بالارتياح عند مشاهدة روبوت يتحدث للجمهور باللغة العربية) بنسبة (10.0%) وذلك لكون هذه التطبيقات جديدة على الواقع المجتمعي لذلك يجد المتعامل معها شعورا بالارتياح لكونها تسهل عليه العديد من الاعمال التي عادة ما تأخذ وقت طويلا لإنجازها او البحث عن مصادر لها والتأكد من دقتها وصحتها او تشكيل لغتها وترجمتها، وفي الترتيب الأخير جاء فئة (سيتم الاعتماد على الروبوت بدلاً من الصحفيين في المستقبل)، وكذلك فئة (أصبح التعرض لمهام تم أدائها عبر الذكاء الاصطناعي أمراً اعتيادياً وطبيعياً لي)، وفئة (أجد مرونة كبيرة في التفاعل مع المحتوى المنتج عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي)، وفئة (الذكاء الاصطناعي أسهم في حل مشكلاتي مع وسائل الإعلام)، وفضلا عن فئة (الذكاء الاصطناعي أسهم في حل مشكلاتي مع وسائل الإعلام)، وفئة (سيزيد الذكاء الاصطناعي من جودة العمل داخل غرف الأخبار)، كل هذه الفئات جاءت بنسبة (9.0%) لكل واحد منها، وذلك لان التطبيقات الذكية تساعد بشكل كبير كلا من العاملين في مجال اعلام والمتلقين للمواضيع الإخبارية بكونها توفر مواد إعلامية تتسم بالتميز والدقة والتطور من الناحية التقنية في انتاج وابتكار الصور والفيديوهات المميزة.



الخاتمة

بناءً للإرث العلمي المتمثل في دور التقنيات الحديثة في إنتاج محتوى وسائل الإعلام، يركز البحث الحالي على تقييم الجمهور للآليات المستخدمة في توظيف الذكاء الاصطناعي ودوره في إنتاج محتوى الوسائط عبر الخوارزميات الرقمية، واستيعابهم لمصادقيتها مقارنة بالمحتوى التقليدي الذي ينتجه المحرر البشري من خلال تطبيقه على نموذجين للأخبار الرياضية على المواقع العراقية، وتعد هذه الممارسات الاخبارية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي جديدة في المنطقة العربية، على الرغم من أنها قطعت أشواطاً كبيرة في الإعلام الغربي، وحققت نجاحات ملحوظة في تغطية الأحداث الاقتصادية والرياضية، وظروف الطقس، وحركة المرور التي يمكن برمجتها بشكل روتيني، لذلك الصحفيون يمكن الوصول إليها ويمكنهم تكريس أنفسهم لمزيد من المهام التحريرية التي تعتمد على التفسير والعمق والتحليل والتفكير النقدي.

لا تزال تأثيرات تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإعلام العراقي محدودة بالنظر إلى أنها في مراحلها الأولى، وتختلف الآراء حول مدى نجاح صياغة المحتوى من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي بين من يرونها ملاً والطريقة الوصفية التقليدية، ومن يقيمه على أنه محتوى يتمتع بمستوى عالٍ من المصادقية، وأن الجمهور العادي يواجه صعوبة في التمييز بين المحتوى المكتوب بذكاء اصطناعي والمراسل الحقيقي، وأثار انتقال الذكاء الاصطناعي والثورة الرقمية إلى مجال الإعلام حالة من الجدل حول الدور المتوقع لهذه التطبيقات، وهل ستحل محل الممارسين الاخباريين والاستغناء عنهم؟ أم أنها أداة لدعم قدراتهم ومهاراتهم البشرية في مواجهة كمية هائلة من البيانات، مما جعل المتابعين يفقدون القدرة على التفسير والتحليل؟ واحتدم الجدل حول حدود مصادقية هذه الوسائل الجديدة في تحرير المحتوى أو روبوتات المحادثة وغيرها، وقدرتها على كسب ثقة الجمهور وتقييم موضوعيته، في ضوء ما أوضحه القائمون على تطوير هذه البرامج أن توظيف الأذكي للروبوت يحل مشاكل التحيز في إنتاج المحتوى الاخباري ويضمن موضوعيته التحقق من الدقة والسرعة في إنتاج العمل الاخباري وتسهيله إلى حد كبير.

قائمة المصادر والمراجع

1. اراجيك. م. ن، (2019)، مجالات الذكاء الاصطناعي، ترجمة: احمد عوضي، (لبنان: دار الهواجس للنشر والتوزيع).
2. البياتي، ياسر خضر، (2018)، مستقبل الذكاء الاصطناعي في الاعلام، (لبنان: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع).
3. الحديدي، منى، (2018)، الاعلام ومواجهة الازمات الالكترونية، (القاهرة: دار الانجلو للطباعة والنشر والتوزيع).
4. رابح، الصادق، (2013) وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الازمات - نماذج عملية ورؤى استشرافية، (د. ب: دار الحكمة للدراسات الاخبارية والاتصالية).
5. زايد، هاني، (2017)، الذكاء الاصطناعي يتفوق على البشر في غضون 45 عاما، (القاهرة: دار العلم العلمية المتخصصة).
6. صالح، فاتن عبد الله، (2019)، إثر الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات، (عمان: دار ومنشورات الشرق الأوسط للدراسات والبحوث).
7. عشري، ايمان سامي حسين، (2017)، دور العلاقات العامة الرقمية في الإدارة الالكترونية للامتات السياسية وتأثيرها على الشباب، (القاهرة: منشورات كلية الاعلام).
8. كيتشن، روب، (2018)، ثورة البيانات الالكترونية - البيانات الكبيرة والبيانات المفتوحة والبنى التحتية للبيانات والنتائج المترتبة عنها، تر: محمد غروي، (الرياض: منشورات معهد الإدارة العامة).
9. اللبان، شريف درويش، (2019) مداخل جديدة لتطوير صناعة المحتوى الصحفي الالكتروني، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات).
10. ماجد، أحمد، (2018)، الذكاء الاصطناعي بدولة الامارات العربية المتحدة، (الامارات العربية المتحدة - دبي: منشورات وزارة الاقتصاد، إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، مبادرات الربع الأول).
11. مصطفى، هويدا، (2020)، دور الاعلام قبل واثناء وبعد الازمات البيئية، (القاهرة: دار الأنجلو للطباعة والنشر والتوزيع).



القيادة التحويلية

ودورها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية

دراسة ميدانية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية

الباحث ميثم عزيز الزهيري* و أ.م. د. معنز سوبجاعي**
* وزارة الهجرة والمهجرين، بغداد \ العراق
** جامعة الجنان \ لبنان

Transformational Leadership and Its Role in Raising the Level of Functional Efficiency A Field Study in the Iraqi Ministry of Migration and Displacement

Res. Maitham Aziz Alzuhairy*
and Assist. Prof. Dr. Moetaz Soubjaki**
* Ministry of Migration and Displacement, Baghdad / Iraq

** Jinan University, Tripoli / Lebanon

10212753@students.jinan.edu.lb

Moataz.soubjaki@jinan.edu.lb



المستخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم القيادة التحويلية وأبعادها ودورها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ورفع قدرة الوزارة على فهم أهمية هذا النمط القيادي الحديث، تشجع القيادات العليا على دعم وتعميم هذا النمط القيادي في كافة مفاصل الوزارة لما له من أثر واضح في تحسين وتطوير الأداء الوظيفي، فضلاً عن وضع خطة عمل لتعميم هذا النهج واعتماده كونه نمط مرن يمكن تفعيله في كافة المراحل والمستويات الإدارية، وتعريف العاملين بالمستوى التنفيذي المباشر بأهمية نتائج إتباع القيادة التحويلية وأخلاقيات هذا النمط القيادي الذي سيعمل على دعمهم وتمكينهم. تكونت عينة الدراسة من مجموعة من الموظفين العاملين بالمستوى التنفيذي المباشر في المقر العام لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، وبهدف تحقيق متطلبات الدراسة أعد الباحث استبانة إلكترونية من أجل توزيعها على العينة المختارة وقد عكست الاستبانة بما تتضمن من فقرات وأسئلة ومحاوّر جميع متطلبات الدراسة وتم الحصول على 231 رد، وبعد فحصها جميعاً تبين أن 225 فقط منها يمكن استخدامه في التحليلات والاختبارات الإحصائية. وتوصلت الدراسة تبعاً للاختبارات الإحصائية الى النتيجة التالية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$) بين القيادة التحويلية ورفع مستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية بقوة علاقة (0.760)، كما أن أكبر قيمة ارتباط لأبعاد القيادة التحويلية بالأداء الوظيفي كان للحافز الملهم بقيمة 0.736. وأخيراً أوصت هذه الدراسة بالعديد من التوصيات كان أهمها يتمثل في العمل بجدية على إشراك الموظفين العاملين في المستوى التنفيذي المباشر مع قيادات الوزارة في وضع الخطة السنوية والخطط قصيرة وطويلة الأمد والاستفادة من رؤاهم وتصوراتهم عن مستقبل الوزارة واحتياجات فئات العناية ومتطلبات العمل والسبل الكفيلة بتحقيق أهداف الوزارة عن طريق التوليف بين المعطيات آنفة الذكر.



Abstract

This study aimed to identify the concept of transformational leadership, its dimensions, and its role in enhancing job performance efficiency in the Iraqi Ministry of Migration and Displacement. The objective was to raise the ministry's awareness of the importance of this modern leadership style. The study sought to demonstrate the positive impact of transformational leadership on the improvement and development of job performance. Additionally, an action plan was developed to implement this approach at all stages and levels of management, while educating direct executive level employees about the significance of following transformational leadership and the ethical aspects of this leadership style, which will support and empower them. The sample study consisted of a group of employees working at the direct executive level at the general headquarters of the Iraqi Ministry of Migration and Displacement. To meet the study requirements, the researcher prepared an electronic questionnaire for the selected sample. After examining all the responses, it was found that only 225 of them could be used for statistical analysis. The statistical reanalysis of the study yielded the following result: there are statistically significant differences at a level of $\alpha = 0.05$ between transformational leadership practices and the enhancement of job performance efficiency for workers in the Iraqi Ministry of Migration and Displacement, with a strong correlation coefficient of 0.760. The dimension of transformational leadership that exhibited the highest correlation with job performance was the inspirational stimulus, with a correlation coefficient of 0.736. In conclusion, this study puts forward several recommendations, the most important of which is the need to actively involve direct executive level employees in collaboration with the ministry's leaders in setting the annual plan, as well as short and long-term plans. It is essential to leverage their insights and perspectives regarding the future of the ministry, the needs of the beneficiary groups, work requirements, and strategies to achieve the ministry's goals. By integrating the aforementioned information, significant progress can be made.



المقدمة

الوحدة بأمرها هو مصطلح شاع استخدامه في الأوساط العسكرية العراقية للإشارة إلى أن مستوى الوحدة مرتبط بمستوى أمرها أي (قائدها) سواء كان مستوى التقييم سلبي أو إيجابي، فكلما كان الأمر نظامياً منضبطاً كانت الوحدة كذلك والعكس صحيح، وبمرور الوقت تم تعميم هذا المصطلح تلقائياً خارج المؤسسة العسكرية ليتم تداوله في الدوائر والتشكيلات المدنية ثم التجمعات المحلية والاجتماعية وذلك لأهمية القيادة وما تتحلى به من مهارات على رفع مستوى المجموعة وتعزيز مكانتها أو التسبب في إخفاها وتشتيت أفرادها، بل وفي المؤسسات الرائدة يعتبر القائد هو المسؤول الأول عن المستوى الشخصي والقدرة على تحقيق الأهداف لكل فرد في المجموعة فعندما يخفق موظف ما، لا يحق للقائد أن يعزي سبب الإخفاق لضعف مستوى ذلك الموظف وعندها يتعرض للمسائلة ضمن جزئيتين رئيسيتين وهما (إذا كان الموظف ضعيفاً، فلماذا تحتفظ به ضمن فريقك؟) و (إذا كان الموظف منتج وكفاء عند استقطابه وتعيينه فأنت المسؤول عن تدني مستواه بعد التعيين) وهنا تكمن أهمية استقطاب وتدريب القادة المتميزين ليلقوا بضلالهم على فرق عملهم وقيادة تلك الفرق نحو النجاحات والإنجازات في محيط المنافسة لأن الموارد البشرية هي رأس المال للمنظمات الأعلى ثمناً، ومهمة تمكينهم وتعزيز كفاءتهم ومهاراتهم وتنمية روح التحدي فيهم ملقاة على عاتق قيادتهم التي من شأنها تحفيزهم لخلق ميزة تنافسية لمنظماتهم وقيمة مضافة لهم شخصياً كأفراد.

هنا تستوجب الإشارة إلى إن للقيادة أنماط متعددة ولكل نمط مقوماته وتأثيره وفاعليته فهناك قيادة للحرب تكون الأكثر نجاحاً في تحقيق الانتصارات على أرض المعركة إلا أنها قد تكون عاجزة عن بناء سوق تجاري فكافة توجهاتها وتفكيرها وعبقرتها تتمحور في تحقيق الإنجازات على الصعيد العسكري وكذلك هناك قيادة للبناء والإعمار وقيادة للسلم والمصالحة ولكل منها مجالاتها وأفاقها الذي تبده فيه كذلك هو الحال وقت التغيير ونقصد هنا التغيير الإيجابي المرغوب به من قبل الساعين اليه وليس المفروض على القائمين به، فوقت التغيير نحن بحاجة إلى قيادة مختلفة كلياً في أساليبها ومهاراتها في



صناعة قادة آخرين شغوفين بأداء الأعمال المناطة بهم ملتزمين بالأهداف المحددة لهم مثاليين في تفانيهم وإخلاصهم لمؤسساتهم مبدعين في ابتكار الحلول لتذليل العقبات التي تعرقل مسيرتهم، ومن خلال البحث والتدبر نجد هذا الأنموذج واضحاً جلياً في نمط القيادة التحويلية التي تعتبر الأنجح في مجال قيادة العاملين لإدارة الأعمال وقت التغيير ونركز هنا على كلمة (التغيير) كثيراً كونها السمة الطاغية على العصر الذي نعيشه ونشهد مجرياته السريعة والمستمرة التغير والتي تضع المنظمات أمام مجموعة تحديات كبيرة أهمها التطور التكنولوجي الهائل وأصعبها القدرة على التنبؤ وخاصة في مجالي احتياجات المستفيدين وقدرات المنافسين مما يحتم علينا التفكير بجدية واستقطاب وتدريب الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية والقادرة على مواجهة التحديات آنفة الذكر لنتمكن من الاستمرار بالعمل والقدرة على الخدمة وتلبية رغبات المستفيدين.

عليه ولما تقدم في أعلاه سوف نتطرق إلى أبرز مصطلحات الدراسة ومنها:

- **القيادة:** هي قدرة الفرد على التأثير في المجموعة وتوجيه قدراتهم وجهودهم نحو تحقيق الأهداف والسعي الدائم لإنجاح الخطط الموضوعة مسبقاً بسبب إيمانهم بقيادتهم وارتباطهم روحياً بالمنظمة وأهدافها.
- **القيادة التحويلية:** هو أسلوب قيادي مبتكر يهدف إلى تعزيز روح الإبداع والابتكار لدى العاملين وجعلهم يهدفون للتجديد المستمر والتغيير الإيجابي في أسلوب الأداء بما يتناسب مع البيئة سريعة التغير وللقيادة التحويلية مجموعة من الممارسات التي تؤثر بشكل مباشر في نفسية ودافعية العاملين ومنها:
 - 1 - **الاهتمام الشخصي:** يعتبر أهم أعمدة الشخصية القيادية ويتمثل في القدرة على الاستماع للآخرين والتقرب منهم لفهم مواطن القوة والضعف فيهم ومعرفة احتياجاتهم الشخصية مساعدتهم.
 - 2 - **تأثير الكاريزما (الجابية):** هو سلوك يميز القائد عن غيره حيث يحظى بثقة واحترام وتقدير التابعين ويكون نموذج يقتدى به عندما يتقدمهم في مواجهة المخاطر وتحمل المسؤولية ويعمل على تفضيل مصلحتهم واحتياجاتهم على مصلحته الشخصية وتتسم كافة سلوكياته بالطابع الأخلاقي.



3 - الحافز الملهم: هو قدرة القائد على إيصال توقعاته بالأداء المتميز للعاملين وغرس حب التحدي في سلوكهم وتأسيس روح فريق العمل فيهم وتحفيزهم على المثالية والالتزام الشديدين بأهداف المنظمة والعمل على تحقيقها بحماسة.

4 - العصف الفكري (الاستثارة): وهو جوهر القيادة التحويلية حيث يعمل القائد على إثارة الأفكار الجديدة وتنمية التفكير الإبداعي والخلاق لدى العاملين واستخراج أفضل ما فيهم وتشجيعهم على حل المشاكل بأساليب مبتكرة أو معالجة الأساليب القديمة لتكون أكثر فاعلية.

- الكفاءة: هي عملية فعل الأشياء الصحيحة بالطريقة المثلى والتي يترتب عليها إنتاج أكبر كمية بأقل موارد ومدخلات مما يحقق منفعة أكبر ويساهم في تقليص الجهد والمال والوقت وهي تختلف بمفهومها عن الفاعلية التي ترتبط عادة بممارسات القيادة فقد تكون المنظمة فاعلة إلا أنها غير كفؤة كونها تنتج المنتجات الجيدة، ولكن بتكاليف إنتاجية باهظة والذي سيؤثر سلباً وبشكل تدريجي على فاعليتها.

- الأداء الوظيفي: هو مجموعة الجهود المبذولة والساعية لتحقيق الأهداف وعادة تكون تلك الأهداف منطقية وواقعية وقابلة للإنجاز ولها بعد زمني أو هي كافة الأنشطة والفعاليات والسلوكيات التي ينتهجها الفرد في محاولة لتحقيق أهداف المنظمة.

- وزارة الهجرة والمهجرين: هي إحدى تشكيلات الحكومة العراقية وتعتبر الجهة القطاعية المسؤولة عن شريحة مهمة جداً ويقع على عاتقها متابعة شؤون النازحين في داخل الحدود الجغرافية للعراق وتوفير المسكن الأمن لهم لإغاثتهم وإيوائهم وتسهيل عودة المهاجرين المغتربين خارج الوطن.

أولاً: أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من أهمية أنماط القيادة الحديثة ومساهماتها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية الأمر الذي أصبح يشغل عقلية القيادات الإدارية في كافة المنظمات وعلى مختلف المستويات فضلاً عما يضيفه من قيمة للجانبين العلمي والعملية وكما يلي:

- الأهمية العلمية

- 1 - يأمل الباحث بإضافة نظرية متواضعة لأنماط القيادة الإدارية ورفد المكتبات العربية بمصدر حديث يكون بمثابة مرجع للباحثين في مجال الإدارة.
- 2 - يساهم هذا البحث في لفت أنظار الباحثين إلى ميزات القيادة التحويلية كأحد المداخل الحديثة للقيادة.
- 3 - بعد الاطلاع على نتائج ومقترحات هذه الدراسة وما توصلت إليه في مجال تمكين الموارد البشرية سنفتح آفاق جديدة للباحثين لإجراء دراسات حديثة على مختلف العينات الأخرى.
- 4 - يصنف هذا البحث على أنه مكمل للدراسات السابقة في مجال القيادة التحويلية وأنماط القيادة وأبعادها التي حثت على ضرورة دراسة المزيد من أنماط القيادة وتحليل أثرها على المنظمات.
- 5 - تقدم هذه الدراسة الدعم للمخططين والباحثين في مجال الإدارة وتضع في متناولهم مؤشرات موضوعية تدعم خططهم المستقبلية الهادفة إلى رفع الكفاءة الوظيفية.

- الأهمية العملية

- 1 - تساهم هذه الدراسة في رسم تصور عن القيادة التحويلية وتقديمه للمنظمات وتعريفهم بأثر هذا النمط القيادي على أداء المنظمة من خلال رفع كفاءة كوادرها الذي ينعكس بشكل إيجابي على وضع المنظمة المستقبلي.
- 2 - تسلط الضوء على شخصية القائد التحويلي وممارساته ونهجه كونه أحد أبرز وأقوى مصادر تطوير قدرة المنظمة على مواجهة التحديات المستقبلية في بيئة سريعة التغيير وشديدة المنافسة.
- 3 - توفر مؤشرات إحصائية عن مدى مساهمة ممارسات هذا النمط القيادي المبتكر في رفع كفاءة الموارد البشرية للمنظمة مما يشجع الإدارات العليا على دعم وتمكين القادة التحويليين.



- 4 - تكشف عما تحمله القيادة التحويلية في مضمونها وأبعادها من مسؤوليات أخلاقية تدفع العاملين للعمل إلى الحدود التي تتخطى طموحاتهم ومصالحهم الشخصية سعياً منهم للاقتداء بقادتهم.
- 5 - تساعد في تعريف العاملين بنتائج السلوك التعاوني ضمن فرق العمل وما يعود به من نتائج تفوق تصورهم الشخصي.
- 6 - تسعى لإيجاد حالة من التوازن بين سياسات المنظمة الداخلية واحتياجات العاملين فيها من خلال تقديم تغييرات مقترحة في السياسات الداخلية أو توقعات العاملين.
- 7 - تعمل على إيجاد فرق عمل معتمدة ذاتياً على قدراتها.
- 8 - تساهم في تحديد الأسلوب القيادي المناسب لطبيعة عمل المؤسسة مدار البحث ويمكن تطبيقه في كافة المستويات وفي جميع الحالات خاصة في تلك المؤسسات التي تعمل في بيئة تستجيب للأزمات والكوارث.
- 9 - تقديم خطة عمل لتوظيف وتدريب المدراء ممن لهم القابلية على انتهاز أساليب القيادة التحويلية في إدارة الأعمال المناطة بهم.

ثانياً: أهداف البحث

- 1 - التعرف على مفهوم القيادة التحويلية وأبعادها.
- 2 - فهم ماهية الأداء الوظيفي للعاملين.
- 3 - التعرف على القيادة التحويلية ودورها في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية.
- 4 - رفع قدرة الوزارة على فهم أهمية هذا النمط القيادي الحديث والمتجدد ودوره في خلق موارد بشرية كفؤة معتمدة على نفسها كلياً وقادرة على إيجاد الحلول بشكل مبتكر وخلاق.
- 5 - تشجع القيادات العليا على دعم وتعميم هذا النمط القيادي في كافة مفاصل الوزارة لما له من أثر واضح في تحسين وتطوير كمية ونوعية المخرجات.



- 6 - وضع خطة عمل لتعميم هذا النهج واعتماده كونه نمط مرن يمكن تفعيله في كافة المراحل والمستويات الإدارية.
- 7 - تعريف العاملين بالمستوى التنفيذي المباشر بأهمية نتائج إتباع القيادة التحويلية وأخلاقيات هذا النمط القيادي الذي سيعمل على دعمهم وتمكينهم.

ثالثاً: إشكالية البحث

يعد ملف الهجرة والمهجرين من أبرز الملفات التي تطرح وتناقش على الطاولات الحكومية في العراق ويتم التعامل معه بشكل خاص ويعود ذلك إلى دقة وحساسية هذا الملف حيث تتعامل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية مع ما يقارب (4,000,000) أربعة ملايين نازح داخل الأراضي العراقية وتعد هذه الطبقة نسيج متنوع الثقافات من كافة الطوائف والقوميات التي تمثل نسيج المجتمع العراقي مما يشكل بيئة عمل معقدة ومتنوعة للعاملين على إدارة هذا الملف بالإضافة إلى ذلك فهي بيئة تتغير بسرعة واستمرار كون أغلب موجات النزوح تحدث نتيجة الأزمات والكوارث والأعمال الإرهابية التي تعصف بالعراق بين الحين والآخر مما يتطلب كوادراً بشرية مدربة على أعلى المستويات قادرة الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تلقي بظلالها على هذه البيئة وتعمل بحرص والتزام ومثالية وحماس وتفكر بشكل إبداعي خلاق لتلافي المشاكل المتنوعة التي تسود بيئة العمل هذه ومن هنا تبرز الحاجة إلى استخدام أساليب القيادة التحويلية كأحد أنماط القيادة الحديثة والتميزة لتحفيز ودفع العاملين نحو مستوى آخر من الأداء غير المستوى المعتاد، وسنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال البحثي التالي:

(ما مدى مساهمة القيادة التحويلية في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية؟)

وتنبثق من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية ومنها:

- ما دور الاهتمام الشخصي في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية؟
- ما دور تأثير الكاريزما في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية؟
- ما دور الحافز الملهم في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية؟
- ما دور العصف الفكري في رفع مستوى الكفاءة الوظيفية؟



* فضلاً عما تقدم في أعلاه سنحاول دراسة إمكانية إشراك العاملين في وضع أهداف المنظمة ودوره في تعزيز كفاءتهم المهنية وشغفهم للعمل الجاد الهادف إلى تحقيق تلك الأهداف كونهم شركاء في وضعها وليست مفروضة عليهم.

رابعاً: فروض البحث

سعيًا منا لتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة للإجابة على التساؤلات البحثية وضعنا عدة فرضيات وعلى النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين القيادة التحويلية ومستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية.

- الفرضيات الفرعية

- 1 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الاهتمام الشخصي ومستوى الكفاءة الوظيفية
- 2 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تأثير الكاريزما (الجاذبية) ومستوى الكفاءة الوظيفية
- 3 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الحافز الملهم ومستوى الكفاءة الوظيفية
- 4 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين العصف الفكري (الاستثارة) ومستوى الكفاءة الوظيفية

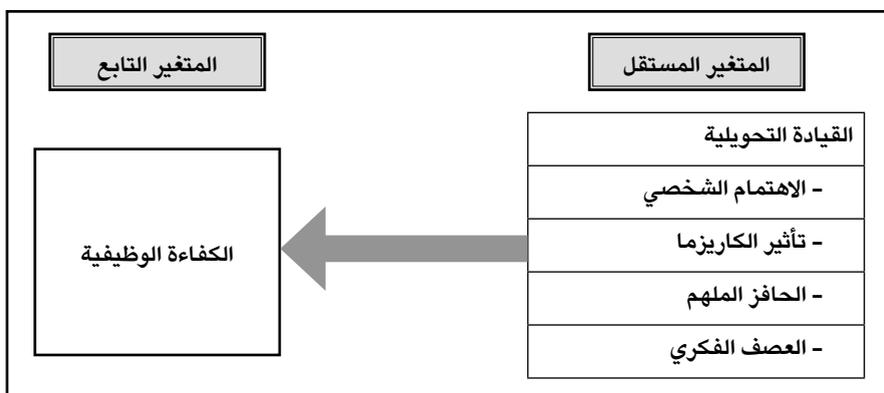
خامساً: حدود البحث

- الحدود المكانية: وزارة الهجرة والمهجرين / العراق.
- الحدود الجغرافية: جمهورية العراق - بغداد.
- الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية للدراسة من الموعد المتوقع لإجراء الدراسة الميدانية في (كانون الأول/ 2022) ولغاية الموعد المتوقع لانتهاج الدراسة في (آذار/ 2023).

- الحدود البشرية: مجموعة من الموظفين العاملين في المستوى التنفيذي المباشر من كوادرمقر الوزارة.
- الحدود الموضوعية: تتمحور ضمن متغيرات الدراسة (القيادة التحويلية/ الاهتمام الشخصي - تأثير الكاريزما - الحافز الملهم - العصف الفكري) و (مستوى الكفاءة الوظيفية).

سادساً: أنموذج البحث

الشكل أدناه يتضمن متغيرات الدراسة والتي تمثل أنموذج الدراسة من وجهة نظر الباحث:



شكل متغيرات الدراسة

سابعاً: منهجية البحث

سعيًا من الباحث لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وطبقاً لطبيعة الدراسة فقد تم اعتماد منهجين للبحث العلمي وكما يلي:

- المنهج الوصفي التحليلي: هو من أبرز المناهج العلمية وأكثرها شيوعاً ويلبي متطلبات البحث ويعتمد إلى دراسة الظاهرة أو الحالة كما هي عليه في الواقع وأثناء إجراء الدراسة الميدانية للتعرف على طبيعتها وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها.



- **التحليل النوعي:** هو منهج بحثي يعتمد على المقابلات الشخصية والملاحظة لجمع المعلومات التي تساهم في فهم واستيعاب حالة معينة في الوقت الراهن، حيث يعتبر الباحث هو أداة جمع البيانات دون اللجوء إلى الأساليب والطرق الإحصائية المعروفة ويتم اختيار العينة حسب الهدف من الدراسة وبما يوفر معلومات أعمق وأدق عن مجتمع الدراسة ومن مميزات هذا المنهج هو إمكانية تولد أفكار وتساؤلات قيمة أثناء المقابلة التي قد تثير حلول إبداعية مقترحة من قبل الموظفين موضوع البحث.

ثامناً: أساليب ومصادر جمع البيانات

بناءً على مقتضيات مصلحة البحث ومنهجية الدراسة التي تعتمد على التحليل النوعي والمنهج الوصفي التحليلي فقد تم تقسيم أدوات ومصادر جمع البيانات إلى قسمين هما:

1. المصادر الأولية

- **الاستبانة:** تصميم استبانة في صورتها الأساسية كأداة لجمع البيانات للمنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميمها انطلاقاً من أدبيات الدراسة واستناداً إلى الأبحاث والأطروحات والدراسات السابقة.

كما عملنا على تطويرها ووضع أسئلتها بشكل سلس يتيح للعاملين مدار البحث الإجابة عليها بسهولة ويسر فقد تم وضع أسئلة مغلقة ليتم الإجابة عليها بإجابات محددة وفقاً لتدرج ليكرت الإحصائي الخماسي فسوف تكون الإجابات على النحو التالي (أوافق تماماً - أوافق - غير متأكد - لا أوافق - لا أوافق مطلقاً) ليقابلها بالدراجات وعلى التوالي (1، 2، 3، 4، 5) وحسب أهمية كل سؤال، ليتم جمع البيانات وإدخالها إلكترونياً ومن ثم تحليلها باستخدام أدوات التحليل ومعامل الارتباط في برنامج SPSS IPM للوصول إلى النتائج بعد اختبار الفرضيات والإجابة على تساؤلات الدراسة ومن ثم وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة منها.

- **المقابلات الشخصية:** تم انتخاب مجموعة من الموظفين الموصوفين بالنضج وممن يشار إليهم بالالتزام والمهنية لمقابلتهم والتعمق معهم وتوضيح ماهية الدراسة لهم لأنها قد تكون بعيدة عن تخصصهم واهتمامهم وغير مثيرة لفضولهم، وقد يحتاج بعض

الموظفين موضوع البحث إلى مناقشة أو الاستفسار عن جزئية معينة لا يمكنهم فهمها عن طريق الاستبانة مما يسهل عليهم التجاوب بشكل أفضل وأعمق وذلك للاستفادة من مقترحاتهم وإجاباتهم وتحليلها للوصول إلى أدق النتائج التي تخدم الدراسة كونهم من المتميزين في مجال عملهم.

2. المصادر الثانوية

تم الرجوع إلى مجموعة من الكتب والرسائل والأطروحات والدراسات السابقة والمقالات واعتمادها كمصادر ثانوية في إعداد هذه الدراسة.

تاسعاً: الدراسات السابقة

نستعرض هنا مجموعة من الدراسات السابقة التي تصب في نفس مجرى البحث ومنها:

1. دراسة حياة عبد الباقي، كويد سفيان (2020) بعنوان (أثر القيادة التحويلية على الأداء الوظيفي للعاملين/ دراسة حالة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز/ وحدة عين تشمونت-الجزائر):

- استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات ومن ثم تحليلها في برنامج SPSS للتعرف على طبيعة العلاقة بين أبعاد القيادة التحويلية والأداء الوظيفي وتوصلوا إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية تربط متغيرات الدراسة، ولكنها متفاوتة في الأثر حيث كان التأثير المثالي هو الأكثر تأثيراً في الأداء الوظيفي للعاملين بينما الحفز الإلهام هو الأقل تأثيراً في الأداء وبالنتيجة أوصى الباحثان المؤسسة موضوع البحث بالتركيز على تنمية مهارات قياداتها وخاصة في مجال الحفز الإلهام.

2. دراسة نادية عليلي، أحمد طيباوي (2021) بعنوان (أثر القيادة التحويلية في إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين/ دراسة حالة في مؤسسة مطاحن الحنونة بالمسيلة/ الجزائر):

- لتحقيق أهداف الدراسة وزع الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات على (70) عامل في المؤسسة أعلاه وتم اختبار الفرضيات في البرنامج الإحصائي SPSS وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة مفادها وجود أثر معنوي وعلاقة قوية تربط بين إدارة الأزمات



والقيادة التحويلية وكان التأثير الأكبر لبُعد التحفيز الإلهام أو الدفع الإلهام في مواجهة الأزمات مقارنة بأبعاد القيادة التحويلية الأخرى.

3. دراسة التجاني دوح، حسين شنيني (2019) بعنوان (أثر سلوكيات القيادة التحويلية على أداء العاملين في الجماعات المحلية / دراسة حالة في بلدية الطيبات - ولاية ورقلة / الجزائر):

- تناولت هذه الدراسة تحليل أثر سلوكيات القيادة التحويلية على أداء (40) موظف في المؤسسة مدار البحث عبر توزيع الاستبانة الموضوعية لغرض الاستفادة من إجاباتهم لاختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية والتي بينت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة وإن من أهم ما أوصى به الباحثان هو ضرورة الحرص على تطوير وتنمية نمط القيادة التحويلية في المؤسسة لما له من أثر إيجابي على أداء العاملين كما أكدت الدراسة على وجوب مواكبة التطور لمواجهة التغييرات المستقبلية داخلية كانت أو خارجية.

4. دراسة محمد لمين حساب (2021) بعنوان (تأثير أبعاد القيادة التحويلية على أداء المورد البشري بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / الأغواط):

- هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيادة التحويلية وأبعادها الأربعة على أداء المورد البشري كمتغير تابع وتم تصميم استبانة لجمع البيانات وتوزيعها على (42) موظف وتحليل إجاباتهم ببرنامج SPSS، حيث أظهرت النتائج وجود طردية واضحة الأثر لبُعد التشجيع الإبداعي والاعتبارية الفردية على أداء المورد البشري للمؤسسة موضوع البحث، كما أوصى الباحث بضرورة اعتماد الأنماط القيادية وخاصة القيادة التحويلية وأكد على تشجيع الموارد البشرية للالتزام بمبدأ التحسين المستمر لأدائهم.

5. دراسة نهى عثمان عبد المجيد (2022) بعنوان (أثر القيادة التحويلية في أداء العاملين / دراسة حالة شركة كوفتي للمواد الغذائية / الخرطوم):

- هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أبعاد القيادة التحويلية وأداء العاملين في الشركة موضوع البحث وتم توزيع أداة جمع البيانات (الاستبانة) على العاملين موضوع البحث للاستفادة من إجاباتهم في اختبار فروض الدراسة والتي توصلت إلى أن قيادات

الشركة أعلاه تتمتع بمهارات القائد التحويلي وذلك لوجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات وأوصت الدراسة بضرورة تعميم ثقافة القيادة التحويلية بين موظفي الشركة ووضع النظم الكفيلة بضمان ترقية الموظفين المتميزين وتسئهم للمواقع القيادية.

6. دراسة عز الدين زاوي، عبد الله لونس (2022) بعنوان (الأنماط القيادية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى عمال الإدارة الرياضية / دراسة ميدانية لمديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة / الجزائر):

- هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين الالتزام الوظيفي والأنماط القيادية وذلك عن طريق دراسة تطبيقية شملت كافة موظفي المديرية والبالغ عددهم (41) موظفاً وتم استخدام المنهج الوصفي وتم تطوير استبانة لجمع البيانات وتحليلها إحصائياً، حيث توصلت الدراسة نتائج مهمة من أبرزها وجود مستوى عالي من القيادة والالتزام الوظيفي في المديرية موضوع البحث وأوصت الدراسة بأهمية تعزيز الالتزام التنظيمي لدى موظفي المديرية.

7. دراسة يحيى عبد الرزاق الصوصاع (2018) بعنوان (أنماط القيادة وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين بإدارة الخدمات الصحية بمدينة بنغازي / ليبيا):

- استهدفت هذه الدراسة جميع الموظفين العاملين في مقرات إدارة الخدمات الصحية لمعرفة أي من أنماط القيادة هو السائد والأكثر تأثيراً في أدائهم الوظيفي، ولغرض ذلك تم إعداد استبانة وتوزيعها على الموظفين وبعد التحليل الإحصائي توصلت نتائج الدراسة إلى أن النمط الديمقراطي هو أكثر الأنماط القيادية ممارسة في الإدارة مع وجود علاقة ارتباط طردية قوية بينه وبين الأداء الوظيفي، مع وجود علاقة عكسية متدنية القوة بين نمطي القيادة الاوتوقراطي والحر من جهة والأداء الوظيفي من جهة أخرى.

8. دراسة دبي رابح، زعموشي ابراهيم، حداد ابراهيم (2021) بعنوان (القيادة الإدارية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى العمال الإداريين بجامعة البليدة 2 / دراسة ميدانية):

- استهدفت هذه الدراسة عينة من عمال جامعة البليدة 2 في الجزائر وتم توزيع الاستبانة على (43) عامل في مختلف كليات الجامعة لمعرفة طبيعة العلاقة بين القيادة الإدارية ودافعية الإنجاز لدى العمال الإداريين حيث اعتمد الباحثين المنهج الوصفي



التحليلي للكشف عن طبيعة العلاقة وقد توصل الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تربط بين أنماط القيادة الإدارية ودافعية الإنجاز لدى العاملين في الجامعة.

9. دراسة محمد زحاف، عبد المالك تيس (2021) بعنوان (السلوك القيادي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى موظفي المؤسسة الرياضية/ دراسة ميدانية لمديرية الشباب والرياضة ولاية المسيلة):

- تم إعداد هذه الدراسة لتشخيص العلاقة بين السلوك القيادي (الديمقراطي، الأوتوقراطي، الحر) في المؤسسة موضوع البحث ودافعية الإنجاز لدى موظفيها وذلك بهدف الوصول إلى نهج يهتم بتعزيز النواحي الإيجابية ورفع الروح المعنوية للعاملين ولأجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي وتم جمع البيانات من كافة الموظفين عن طريق استنابة أعدت لذلك الغرض، حيث كانت نتائج التحليل الإحصائي تفيد بوجود علاقة ارتباط طردية بين متغيرات الدراسة وفي ضوء هذه النتيجة أوصى الباحثان بضرورة تشجيع نمط القيادة الديمقراطية لدى مديري المؤسسات الرياضية من جانب السلطات العليا، كما أكد الباحثان على إقامة ورش تدريبية لتمكين القادة من أداء مهامهم بالطرق المثلى.

10. دراسة برو هشام (2021) بعنوان (أنماط القيادة الإدارية السائدة في المؤسسة الصناعية الجزائرية وأثرها على الرضا الوظيفي لدى المرؤوسين/ دراسة حالة وحدة العصير والمصبرات نقاوس-باتنة):

- تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة درجة ممارسة الأنماط القيادية المختلفة (الديمقراطي، الاستبدادي، الفوضوي) في المؤسسة مدار البحث واختبار تأثير كل نمط منها على الرضا الوظيفي للمرؤوسين وذلك بهدف معرفة النمط الأكثر فاعلية في تحقيق الرضا الوظيفي، ولأجل ذلك تم انتهاج المنهج الوصفي للبحث وتوزيع الاستبانات على (132) عامل وعن طريق ذلك توصلت الدراسة إلى وجود تفاوت درجة تأثير كل نمط قيادي على الأداء الوظيفي حيث أظهرت النتائج أن للنمط الديمقراطي الأكثر إيجابية على الأداء الوظيفي للمرؤوسين.

11. دراسة راضية يوسف، موسى بخاخشة (2018) بعنوان (أثر ممارسة أنماط القيادة الإدارية على الالتزام التنظيمي للعاملين من وجهة نظرهم/ دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية-بوشقوف):

- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أنماط القيادة الإدارية في الالتزام الوظيفي للعاملين بالمؤسسة أعلاه وقد شملت الدراسة (60) عاملاً في مجتمع الدراسة وجمعت إجاباتهم عبر استبانة مكونة من محورين تضم متغيرات الدراسة بإجمالي 34 فقرة وخلصت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة ببرنامج SPSS إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية على أثر ممارسة القيادة الديمقراطية في الالتزام الوظيفي للعاملين حيث كان النمط الديمقراطي هو الأكثر عموماً ومطبق بدرجة متوسطة ثم النمط الأوتوقراطي وأخيراً النمط الحر ولكن بدرجة متدنية مع عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية للنمطين الأخيرين على الأداء الوظيفي.

12. دراسة راضية يوسف، آمال أيوب (2021) بعنوان (أنماط القيادة الإدارية

وأثرها في الاحتراق الوظيفي للعاملين في بلديات دائرة بوشقوف / دراسة ميدانية):
- اهتمت هذه الدراسة بمعرفة تأثير الأنماط القيادية الإدارية على الاحتراق الوظيفي للعاملين (إحساس الموظف بتدني كفاءته وفقدانه القدرة على الإبداع) حيث تم تحليل إجابات (75) مبحوثاً على الاستبانات الموزعة عليهم وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة جداً وهي عدم وجود علاقة بين نمط القيادة والاحتراق الوظيفي مع وجود علاقة ارتباط عكسية بين النمط الديمقراطي والاحتراق الوظيفي للعاملين ووجود علاقة ارتباط طردية بين النمط الأوتوقراطي والاحتراق الوظيفي.

- جميع الدراسات أعلاه تعد من الأبحاث العلمية القيمة التي ساهمت في لفت أنظار الباحثين إلى نمط القيادة التحويلية كأحد الحلول للنجاة في الأوضاع الراهنة وهي دراسات معمقة ومستفيضة تناولت أبعاد القيادة التحويلية وخصائصها ومعوقات تنفيذها وأكدت على ترسيخ أطر هذا النمط القيادي في المؤسسات موضوع البحث والبياديين العلمية وساهمت في إغناء المكتبات العربية بالمصادر الرصينة وخلصت إلى نتائج مهمة تصف الواقع الحالي ورسمت صورة عن مستقبل المنظمات في ظل الأنماط القيادية الإدارية الحديثة وقد استفاد الباحث منها كثيراً في بلورة أفكاره وتصميم بحثه العلمي بالشكل الذي يدعمها نظرياً بإضافة علمية متواضعة تتلخص في دراسة أمكانية إشراك العاملين في التخطيط ووضع أهداف المنظمة ومعرفة إمكانية إسهام ذلك في تعزيز الكفاءة الوظيفية كونه يجعلهم جزء من المنظمة ويعزز روح الانتماء لديهم لشعورهم أن أهداف



المنظمة أهدافهم ومستقبلها مستقبليهم مما يدفعهم لإخراج أفضل ما فيهم لتحقيق تلك الأهداف.

وعلى الصعيد المهني ستسعى هذه الدراسة لوضع خطة عمل تخدم من هم على رأس أعمالهم في تفعيل نمط القيادة التحويلية ويمكن الاستفادة منها عبر تطبيقها في أي مستوى إداري للارتقاء بواقع موارده البشرية وبناء قدراتهم وليس من الضروري في كامل المؤسسة فالإبداع والتميز لمن يريد، حيث يمكن اعتماد الخطة المنوه عنها أنفاً كأداة للتميز والتطوير المؤسسي، كما تكمن أهميتها في إمكانية تطبيقها بكل سهولة ويسر كونها مجموعة ممارسات أخلاقية منهجية لا تحتاج إلى موافقات رسمية لبدء العمل بها بل هي جهود ذاتية تنبع من حرص القادة على تعزيز مواهب مواردهم البشرية وتمكينهم لمجابهة التحديات المستقبلية مما يعود عليهم بالنتائج الإيجابية على أمل تطوير عمل المنظمة ونقلها إلى واقع آخر بعيداً عن مضايقات المنافسين لأنه وببساطة فالمنظمات الرائدة لا تسعى للعمل بشكل أفضل مما يعمل الآخرون بل تعمل على تحقيق ما يعجز المنافسين عن فهمه واستيعاب حيثياته وتقليده لأنه عمل كوار مبدعة خلّاقة شغوفة بعملها وليست مجبرة عليه، كما أن التغييرات في السياسات الداخلية والأهداف ستكون من أولويات العاملين وطموحهم ونتاج أفكارهم كون التغيير الذي تكرر ذكره هو الثابت الأوجد في أيامنا هذه.

عاشراً: مفهوم القيادة التحويلية Transformational leadership

إنها القيادة التي تتجاوز التوقعات العادية من خلال إيصال معنى الرسائل وتفعيل خبرات التعلم واستخدام طرق جديدة في التفكير وبسبب البيئة المضطربة والمتغيرة بسرعة، يقترح القائد التحويلي النموذج الأساسي لتحقيق مفتاح النجاح في المنظمة (الشماع، 2022: 857).

هي سلوكيات أخلاقية ثنائية الاتجاه بين القادة والمرؤوسين، تمكن القادة من خلال التواصل الفعال من التأثير بشكل إيجابي على الفعالية الداخلية للعاملين في أدائهم والتزامهم ورضاهم (Poturak, 2020: 120).

هو أسلوب القيادة الذي يهدف لإيقاظ العاملين وتزويدهم برد فعل يهدف لرفع مستوى أدائهم إلى المستوى الذي يتجاوز التوقعات (andriani, 2018: 20).

- نشأة القيادة التحويلية

يمكن تتبع جذور مصطلح القيادة التحويلية لأول مرة في تاريخ الإدارة الفكر إلى عام 1973 من قبل عالم الاجتماع الأمريكي جيمس فيكتور دواتون، الذي صاغ المصطلح الجديد في كتابه (قيادة المتمردين والالتزام والكاريزما في العملية الثورية) ومع ذلك، فإن ظهور القيادة التحويلية كنظرية مستقلة كان على يد المؤرخ وعالم السياسة الأمريكي (جيمس ماكجريجور بيرنز) عام 1978 تم تناول هذا الأمر في كتابه الحائز على جائزة بوليتزر بعنوان " القيادة " والذي يعرض فيه تفاصيل جميع أفكاره حول مفهوم القيادة التحويلية حيث كان توجهه في معالجة هذا المفهوم في البداية ثورياً سياسياً، ثم تحول سريعاً إلى مجال الإدارة والتنظيم، حيث حاول شرح نظريته حول نوع القيادة اللازمة لتغيير المنظمات وتحويلها لزيادة الإنتاجية، والتي من خلالها يمكن ربط الأدوار بين القادة والأتباع لأن القادة، وفقاً لبيرنز، هم أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الطاقات والمهارات العننية والكامنة لدى رؤوسهم من أجل تحقيق الأهداف التنظيمية، ويميز بيرنز في كتابه بين القادة الذين يؤسسون العلاقات مع تابعيهم تبعاً للقيم الأخلاقية وبين أولئك الذين يبنون العلاقة لأجل تحقيق الأهداف فقط

في منتصف الثمانينيات، بدأ عالم النفس التنظيمي الأمريكي برنارد إم باس بتأسيس نظرية القيادة التحويلية بشكل منهجي، حيث قام بتطوير أفكار جيمس ماكجريجور بيرنز حول القيادة التحويلية في كتابه الشهير Leadership and Performance Beyond Expectations وهي تطابق (القيادة والأداء غير المتوقع) باللغة العربية، مما أدى إلى وضع نظريته الخاصة في القيادة التحويلية عن طريق بحث خضع له مئات الآلاف من القادة في مختلف القطاعات والمؤسسات في هذا المجال، وقد شهدت هذه النظرية تطوراً ملحوظاً من خلال مساهمات باس، ويصفه خبراء في مجال القيادة بأنه الأب للقيادة التحويلية لأنه كان أول شخص يطور نماذج ومقاييس لقياس عوامل السلوك القيادي (Northouse, 2018: 227).



- أهمية القيادة التحويلية

تكمن أهمية القيادة التحويلية في مصلحتها في إحداث تغيير نوعي متكامل في عمل المنظمة، بدءاً من خطتها ورؤيتها والأهداف والخطط والاستراتيجيات اللاحقة طويلة المدى، والتي تنعكس في عملياتها ومدخلاتها وتنفيذ عملها، بالإضافة إلى الأساليب والآليات والبرامج ومخرجات العمل ورضا المستفيدين والموظفين لتحقيق المزيد من النتائج أن ما يتوقعه المخطط من قائد تحويلي هو الاهتمام بتطوير العاملين ورفع المستويات المعرفية والثقافية لديهم والعمل على زيادة المعرفة والوعي الثقافي لكل من يعمل تحتهم، وإلى الحد الذي يهتم به سيؤدي هذا بدوره إلى زيادة ثقافة المنظمة وخلق الفرص والعوامل لتصبح منظمة تعليمية تواكب العصر المتغير وتطور التكنولوجيا والمعرفة الخاصة بها، كما أنه يطور التواصل الإيجابي ويوظف الذكاء العاطفي لجميع أعضائه، بحيث ينظم الجميع في دائرة مترابطة ويدعمون بعضهم البعض في عمل تعاوني وتنافسي، دون أهداف تتجاوز المصالح المؤسسية، حيث تستند مخرجاتها وإجراءات عملها إلى رؤيتها ورسالتها التي يجب على الجميع العمل في إطارها (سعيد الغامدي، 2019: 23).

- أهداف القيادة التحويلية

تهدف القيادة التحويلية عادة إلى:

- 1 - مساعدة أعضاء المجتمع التنظيمي على إنشاء وتحقيق ثقافة تنظيمية تعاونية ومهنية من خلال وضع أهداف مشتركة تسعى المنظمة إلى تحقيقها وباستخدام عدد من الصلاحيات اللامركزية المخولة لفرق العمل، حيث تشارك القيادة مع الآخرين، بالإضافة إلى الجهد المستمر لتحسين الوضع الراهن
- 2 - مساعدة الموظفين لقادتهم على حل المشكلات القادة على حل المشكلات مع أعضاء المجتمع المؤسسي بطريقة استباقية وتعاونية أكثر فاعلية لتوضيح الرسائل الرئيسية حول القضايا اليومية في اجتماعات الشركة
- 3 - تعزيز نمو الموظفين في المنظمة، والسعي لتحسين مستواهم إلى أعلى مستوى من خلال تعزيز أهداف النمو الوظيفي، ويتم التحسين بعدة طرق سواء كان ذلك تعزيز وعم معنوي أو مادي، ويتم تسهيل ذلك عندما يرتبطون

ارتباطاً وثيقاً بأهداف المؤسسة وعندها يشعر الموظفون أنهم جزء من المؤسسة (محمد الغامدي، 2021: 15).

- أنماط القيادة التحويلية

هنالك أنماط عدة للقيادة التحويلية، ولكنها متداخلة ولا يتم الفصل بينها إلا لأغراض الدراسة، ومنها الآتي:

- 1 - القيادة العقلانية: يشير هذا النمط إلى تبني الأفكار والمعرفة والقيم من أجل معالجة البيانات التحليلية وإضفاء الطابع الرسمي على الأفكار وفقاً لجودتها
- 2 - القيادة التصحيحية: يتضمّن هذا النوع من القيادة الأخلاقية، التي تستند إلى فهم وتفسير احتياجات الأشخاص داخل المنظمة، وتشجيع المناخ الاجتماعي الذي تتم فيه مواجهة القضايا الأساسية وبذل الجهود الحثيثة لمعالجتها
- 3 - القيادة الثورية: هذا نوع نادر جداً من القيادة لأن التحول فيه جذري ونجاح هذا الأسلوب يعتمد على إيجاد رؤية مشتركة يتحد فيها القادة والتابعين (محمد الغامدي، 2021: 25).

- مهام القائد التحويلي:

- توجب هذه النظرية القيادية على القائد أداء مجموعة من المهام الرئيسية، منها:
- 1 - تحديد الرؤية (الصورة المستقبلية المرغوبة)
 - 2 - توصيل الرؤية للتابعين
 - 3 - تنفيذ الرؤية
 - 4 - التأكد من التزام التابعين بالرؤية
- يشرح القادة للمتابعين الهدف النهائي الذي يسعون إلى تحقيقه وضرورة توافق جميع الإجراءات مع هذه الرؤية والقيم والمبادئ وأهمية التزام المتابعين بالرؤية، بعد أن يحدد القائد الرؤية ويوصلها لأتباعه ويطبّقها ويرفع التزامهم بها، يصبح محققاً لمهمته



يمكن أن تؤدي ممارسة أبعاد القيادة التحويلية في العمل الإداري لصناع القرار إلى زيادة شعور الموظفين بالمواطنة والتمكين، حيث إن أداء التابعين لوظيفة تمنحهم الرغبة في التصرف طوعاً، وأداءها بطريقة فعالة خارج حدود دورهم الوظيفي الرسمي هو ما يسمى بالمواطنة (النسور، 2017: 94).

- مهارات القائد التحويلي

يجب أن يمتلك القائد التحويلي مجموعة من المهارات حتى يتمكن من التأثير على الآخرين وإيجاد الحلول اللازمة للخروج من الأزمة بطريقة مناسبة، يمكن أن نلخص هذه المهارات بالآتي:

- 1 - يتمتع القائد التحويلي برؤية مستقبلية لأنه يقدم رؤية شيقة ومثيرة للاهتمام حول الطريقة المثالية التي يريد أن يكون قسمه أو مؤسسته في المستقبل.
- 2 - مهارات الاتصال: يتحدث القادة التحويليين مع الناس وفقاً لذكائهم وخصائص كل شخص، والتركيب النفسي، والبعد الثقافي، والحضاري.
- 3 - القدرة على تحدي الوضع الراهن للمنظمة وتعديله وفق رؤية المنظمة للمستقبل.
- 4 - القدرة على تنمية معارف ومهارات المرؤوسين، وكذلك درجة إخلاصهم وولائهم، وتنمية وتطوير وجهات نظر المرؤوسين، بالإضافة إلى إمكانية تقديم بدائل تتناسب مع القيم الثقافية الحالية وتوقعات الأفراد والجماعات (ابراهيم، 2019: 17).

- مقارنة بين القائد التحولي والقائد غير التحولي

جدول (1) مقارنة بين القائد التحولي والقائد غير التحولي

ت	الأبعاد السلوكية	القائد التحولي	القائد التقليدي
1	العلاقة مع الوضع الراهن	يعمل بجد لتغيير الوضع الراهن	يريد إبقاء الوضع الراهن دون تغيير
2	الأهداف المستقبلية	خطوات جادة لتغيير الوضع الراهن بشكل جذري	تبرز من الوضع الراهن دون إجراء تغييرات جذرية
3	القدرة على المحاكاة	التوجه المشترك والرؤية الطموحة لتحقيق التميز مع من هم في أفضل وضع	الاقتراب من الآخرين ومحاولة تقليدهم دون تفكير
4	الثقة في الآخرين	الجدد والإثارة والاستعداد لتحمل المخاطر	عدم الرغبة في الاندماج مع الآخرين والافتناع بهم
5	الخبرة	تجربة غير عادية باستخدام أساليب العمل المعتادة والتقليدية وتجاوزها	خبرة في تحقيق الأهداف بالوسائل المتاحة والأطر وأساليب العمل المحددة
6	السلوك	معايير السلوك غير التقليدية	معايير التصرف التقليدية
7	التحليل البيئي	هناك حاجة ماسة للحساسية البيئية والتحليل لتغيير الوضع الراهن	لن يلجأ للتحليل البيئي من أجل الحفاظ على الوضع الراهن
8	الوضوح	درجة عالية من الوضوح حول المستقبل وتحديد دقيق للطرق التي تأثر بها التقاليد	تحديد الهدف غير واضح وأدوات القيادة لا يتم استخدامها بشكل واضح
9	مصدر القوة	تعتمد قوة الشخصية على الخبرة والإعجاب بالصفات الملهمة والبطولية من قبل المرؤوسين	مكانة وقوة الشخصية على أساس الخبرة والمكانة الاجتماعية
10	العلاقة مع المرؤوسين	تحويل مواقف المرؤوسين لدعم وتنفيذ التغيير الجذري	يبحث عن اتفاق ويعتمد على الأوامر والتوجيهات المباشرة

عند مقارنة نموذج القيادة التحولية بالقيادة غير التحولية، من الواضح أن القائد التحولي هو قائد ملهم يستخدم إبداعه وإلهامه للتأثير على أتباعه، وهو يصرح لهم دائماً عن كيفية وضرورة التميز والإبداع في أداء المهام المنوطة بهم (الزومان، 2018: 65).



أحد عشر: مفهوم الأداء الوظيفي Functionality

يعرف مفهوم الأداء، أنه لا يتضمن مكون النتيجة (المخرجات السلوكية)، ولكنه يركز فقط على السلوك، أو بعبارة أخرى، يركز على ما يفعله الموظف بدلاً مما ينتجه الموظف (نعساني، 2020: 163).

- أنواع الأداء الوظيفي

بعد التعرف على مفهوم الأداء ومعالجة محدداته، يمكننا الانتقال إلى أنواع الأداء وفقاً لمعايير المصدر، بالإضافة إلى معيار شمولي:

1 - وفقاً لمعيار المصدر: وفقاً لهذا المعيار، يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين: الأداء

الذاتي أو الأداء الداخلي والأداء الخارجي

أ- الأداء الداخلي: يسمى هذا النوع من الأداء أداء الوحدة، أي الموارد التي تمتلكها المنظمة، وبشكل أساسي في الجوانب التالية:

- الأداء البشري: يمكن النظر إلى أداء موظفي المؤسسة على أنه

مورد استراتيجي قادر على خلق قيمة وتحقيق ميزة تنافسية من

خلال إدارة مهاراتهم

- الأداء الفني: قدرة المؤسسة على استخدام استثماراتها

بشكل فعال

- الأداء المالي: يعتمد على توافر واستخدام السيولة المالية

المتاحة

ب- الأداء الخارجي: هو الأداء الناجم عن التغيرات في البيئة الخارجية، وليس

بسبب النظام، ولكن بسبب البيئة الخارجية. يظهر هذا النوع بشكل عام

في النتائج الجيدة التي حققتها المؤسسة، مثل زيادة أسعار المبيعات،

كل هذه التغيرات تنعكس في الأداء سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وهذا

النوع من الأداء يتطلب من المؤسسة تحليل نتائجه، إذا اشتملت على متى

يتعلق الأمر بالمتغيرات الكمية، فمن المهم أن يتم قياسها وتحديد

تأثيرها.

2 - وفقاً للمعيار الشمولي: وفقاً للمعايير الشاملة، يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين: الأداء الكلي والأداء الجزئي.

أ- الأداء الكلي: إنجاز تساهم فيه جميع وظائف المنظمة أو نظمها الفرعية في تحقيق هذه الأهداف ولا يمكن أن تنسب إلى أي عنصر دون مساهمة العناصر الأخرى. والشمول والربح والنمو وأداء مؤسسة ما هو في الواقع نتيجة تفاعل أداء أنظمتها الفرعية.

ب- أداء الجزئي: يتحقق على مستوى النظام الفرعي للمنظمة ويصنف إلى عدة أنواع مختلفة حسب المعايير المعتمدة لتقييم عناصر المنظمة، حيث يمكن تقسيمه حسب المعايير الوظيفية إلى أداء الوظائف المالية، وأداء وظيفة التوريد، وتنفيذ وظيفة الإنتاج وتحقيق وظيفة التسويق (صابري، 2021: 18).

- عناصر الأداء الوظيفي

يحتوي الأداء على عناصر أو مكونات أساسية لا يمكن بدونها التحدث عن وجود أداء فعال بسبب أهميته في قياس وتحديد مستوى أداء الموظفين في المؤسسة ومن هذا العناصر ما يلي:

1 - قدرة الموظفين

يشير إلى معلومات الموظف ومهاراته ومواقفه وقيمه التي تمثل الخصائص الأساسية التي تنتج الأداء الفعال لهذا الموظف.

2 - متطلبات العمل

وهي تشمل الواجبات أو الأدوار والمهارات والخبرة المطلوبة للعمل أو الوظيفة.

3 - البيئة التنظيمية ومكوناتها

يتكون من عوامل داخلية وخارجية، بما في ذلك:

أ- العوامل الداخلية التي تؤثر على الأداء الفعال، مثل التنظيم والهيكل والأهداف والموارد والموقف الاستراتيجي والإجراءات المستخدمة.

ب- العوامل الخارجية التي تشكل البيئة التنظيمية وتؤثر على الأداء الفعال اقتصادياً واجتماعياً وتكنولوجياً وثقافياً وسياسياً وقانونياً (رزاق، 2022: 29).



- العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي

- الأداء الوظيفي يتأثر بمجموعة من العوامل التي تهدف لزيادة كفاءة أداء العاملين، ومن أجل تبسيط المعنى سيتم تقسيم هذه العوامل إلى قسمين رئيسيين وكما يلي:

أ: العوامل الداخلية

تتضمن مجموعة متنوعة من العوامل الخاضعة لسيطرة الرقابة الإدارية والمؤسسية، ويعتبر المناخ التنظيمي هو عامل رئيسي والمتغير المستقل الذي يؤثر على الأداء في بعده الشامل فضلاً عن تأثيره المباشر على الأفراد والمؤسسات، وبشكل عام يمكن أن نلخص العوامل الداخلية التي تؤثر على أداء الموظف على ما يلي:

- 1 - **الموارد البشرية:** تعتبر أهم مورد في المنظمة لأنها عامل ديناميكي يؤثر على جميع العمليات الإدارية ويتحكم في جميع العوامل الأخرى، حيث تعتبر القرارات التي يتخذها الأفراد في المنظمة أساساً لتحديد الجودة والكمية وتكاليف الإنتاج
- 2 - **الإدارة:** الإدارة هي المفصل المسؤول عن الاستخدام الفعال لجميع المواد الخاضعة لسيطرة المنظمة، وأسلوب الإدارة هو عملية تتضمن عدداً من السلوكيات والإجراءات لتحقيق الأهداف التنظيمية، ويتم تحديدها من خلال تصورات العاملين ودرجة إدراكهم حول السلطة المفوضة لهم والضغط عليهم من قبل الإدارة العليا
- 3 - **التنظيم:** بما في ذلك إسناد المهام والمسؤوليات وتحديدها وتقسيم العمل حسب المهنة، وجود المنظمة هو وجود نظام جيد يعمل بكفاءة تحت جميع الظروف والمتغيرات، إضافة إلى ذلك يجب إدخال المرونة والديناميكية في أي منظمة بطريقة يمكن تغييرها وفقاً للمتطلبات الناشئة
- 4 - **طبيعة العمل:** وهي تشير إلى أهمية العمل الذي يؤديه الفرد وعدد فرص النمو والتقدم المتاحة له، والرضا الذي يستمد من ذلك العمل، حيث كلما زادت درجة التوافق بين الفرد والمهام الموكلة إليه بين الوظائف، كلما كان أكثر حماساً وولاءً، وكان أكثر إنتاجية

5 - **بيئة العمل:** أو ما يسمى بمكونات البيئة الداخلية المحيطة بالعلاقات الاجتماعية والتنظيمية والتواصل وأنظمة الرواتب والحوافز وغيرها من العوامل المؤثرة في أداء الفرد والتي تؤثر إيجابياً أو سلبياً على سلوك الموارد البشرية

ب: العوامل الخارجية

وتشير إلى تلك العوامل التي لا تخضع لسيطرة المؤسسة، وهي كالتالي:

1 - **البيئة الاجتماعية والثقافية:** تشمل البيئة الاجتماعية البنية الاجتماعية والطبقية، وإمكانية النهوض الطبقي وتعريف الأدوار الاجتماعية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في المؤسسة وبين الأفراد وطبيعة التنوع الاجتماعي، والعقلانية والمعرفة والتكنولوجيا، والعوامل الاجتماعية والثقافية تشمل عدة عناصر أو متغيرات يختلف عددها وتكوينها وتأثيرها باختلاف المجتمعات، لكن يتفق الباحثون على أن هناك متغيرات أساسية تؤثر على الأداء المؤسسي، هذه المتغيرات هي خصائص الشخصية الوطنية والبنية الاجتماعية والهيكل التربوي

2 - **البيئة السياسية والقانونية:** البيئة السياسية تشير إلى المناخ السياسي العام في المجتمع، ودرجة تمركز السلطة السياسية، وطبيعة التنظيمات السياسية، أما القانونية فهي مجموعة اللوائح المنظمة لإنشاء المؤسسات وفرض الضرائب عليها والإشراف عليها، يتأثر أداء الأجهزة الإدارية بهذه البيئة من حيث الطابع القانوني والاستقرار السياسي

3 - **البيئة الاقتصادية:** وتشمل نوع التنظيم الاقتصادي والملكية الخاصة أو العامة. على سبيل المثال، فإن تبني الدولة للاقتصاد الحر يفتح الطريق أمام المنافسة وتبني التقنيات المتقدمة، مما يخلق اهتماماً بجودة الإنتاج، أي النهوض بالفرد وتوجيهه نحو الإبداع، مما يؤثر بشكل إيجابي على أدائه

لذلك، تؤخذ هذه العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية بنظر الاعتبار وتعتبر من أهم العوامل الخارجية التي تتعامل معها المؤسسات ويجب تعديلها لضمان الأداء المتميز، سواء على مستوى المؤسسة بأكملها أو على مستوى الأفراد (زرقوط، 2021: 70).



- تقييم الأداء الوظيفي وأهدافه

هي مراقبة وتقييم الأداء الدوري وتسجيل نتائج التقييم لتقديمها كملاحظات للموظفين والقائمين على الإدارة من المعنيين بأداء الموظف ليتسنى لهم تكريمه عندما يقدم خدماته بالشكل المطلوب، فضلاً عن أنها تحدد المجالات المفتقرة للتحسين، حيث تتجلى أبرز أهداف تقييم الأداء الوظيفي في النقاط الآتية:

- 1 - تقييم الأداء بدقة من خلال تصميم وتنفيذ نظام تقييم أداء ناجح أو جيد
- 2 - تدريب المديرين على استخدام تقييمات الأداء أثناء المقابلات مع الموظفين، بما في ذلك استخدام نتائج التقييم بهدف توفير الحافز المناسب للموظفين وزيادة دافعيتهم للإنتاج
- 3 - استخدام التقييمات الدورية لتقييم احتياجات تدريب العاملين في المجالات التي يحتاجون إليها، كذلك تقييم نتائج التدريب
- 4 - الامتثال للتشريعات والأنظمة والتوجيهات التي تؤكد على الحاجة إلى تقييمات منتظمة لأداء الموظف
- 5 - التعلم من نتائج تقييم الأداء وتحسين طريقة توظيف المستقطبين
- 6 - منح مكافآت منتظمة بناءً على نتائج تقييم الأداء (مثل الترقية والترفيه وما إلى ذلك)
- 7 - الاستفادة من مراجعات الأداء عند وضع خطط لجذب المواهب في المستقبل (الشماع، 2022: 750).

- أهمية تقييم الأداء الوظيفي

يتضح من مفهوم تقييم الأداء أنه يلعب دوراً مهماً في زيادة الكفاءة حيث يحقق الفوائد التالية:

- 1 - تحسين الروح المعنوية للموظفين، خاصة عندما يشعر الموظفون أن جهودهم موضع تقدير من قبل الإدارة، سيتم تكوين جو علاقة جيدة بينهم وبين الإدارة
- 2 - إبلاغ الموظف بمسؤولياته: عندما يشعر الموظف أن نتيجة التقييم ستؤدي إلى سلسلة من القرارات التي ستؤثر على حياته المهنية في المستقبل، فإنه سيبدل قصارى جهده لأداء وظيفته بشكل جيد



- 3 - تحديد مدى ملاءمة الفرد للوظيفة الحالية وتحديد إمكانية نقله إلى وظيفة أخرى
- 4 - تزويد الموظفين بالمعلومات ذات الصلة بإنتاجيتهم
- 5 - معرفة الأفراد المؤهلين للترقية
- 6 - تحديد نقاط الضعف في أداء الفرد والتي ستساعده في تحديد احتياجاته التدريبية
- 7 - تحديد مستوى الرؤساء: الوقوف على قدرات الإشراف لدى الرؤساء من خلال نتائج تقرير الإدارة المقدم من الرؤساء إلى الإدارة العليا، والموارد البشرية التي تتمتع بمؤهلات محدودة إلى حد معين، والتوصية باستبدالها بقوى بشرية أخرى.
- 8 - تقييم الأداء مفيد في تخطيط القوة العاملة لأنه يشكل أداة مراجعة
- 9 - تزويد الإدارة بالمقاييس التي تساعد على التنبؤ بعدد الموظفين اللازمين لفترة معينة
- 10 - من ناحية أخرى، يعد أداة اتصال بين الموظفين ورؤسائهم (اللبيدي، 2015: 29).

اثنا عشر: علاقة القيادة التحويلية بالأداء الوظيفي

- دور القيادة التحويلية في تنمية مهارات العاملين

سنسلط الضوء في أدناه على العلاقة النظرية بين الأبعاد الخمسة للقيادة التحويلية وتنمية مهارات العاملين:

- 1 - العلاقة بين التأثير المثالي وتنمية مهارات العاملين: تؤدي العلاقة العاطفية بين القائد التحويلي ومرؤوسيه إلى مستوى عالٍ من الإبداع، مما سيقود الفرد إلى محاولة إبراز مهاراته وقدراته الخاصة، والتي سيفخر بها مع رؤسائه الذين يعملون معاً، القادة أيضاً يلعبون دوراً مهماً في تطوير مهارات العمال من خلال هذه السمات، وتمكينهم من تطوير أنفسهم وأخذ زمام المبادرة من خلال الخروج بأفكار جديدة وحل المشكلات التي تواجههم في العمل، كما أنه يطور قدرة الفرد على تحمل المسؤوليات الموكلة إليه واتخاذ القرارات الصعبة في الوقت المناسب وفقاً للموقف



- 2 - **العلاقة بين الدافع الملهم وتنمية مهارات العاملين:** يحفز القيادة التحويلييين المرؤوسين من خلال تنشيط روح التحدي في العمل وبناء علاقات قوية مع المرؤوسين من خلال الحوارات التفاعلية التي تخلق روابط ثقافية بين القادة والمرؤوسين، وتقود كلا الطرفين إلى تحويل قيمهم إلى قيم مشتركة
- 3 - **العلاقة بين التحفيز الفكري وتنمية مهارات العاملين:** تحفز القيادة التحويلية الإبداع والتفوق لدى المرؤوسين من خلال تقديم الحلول المبتكرة للأفكار والمشكلات، كما أنه يوفر للقادة طرقاً جديدة للإرشاد والمتابعة، حيث يتم إعادة تحويل المعتقدات والقيم القديمة، ويُنظر إلى الصعوبات على أنها تحتاج إلى المواجهة والتصدي، وغرس القيم بالشعارات في أذهان أتباعهم، ويساعد القادة على التفكير بالطريقة المثلى حول كل ما يتعلق بالمنظمة ووضع استراتيجيات تشجع على التجديد والابتكار وتنمية قدرات موظفيها
- 4 - **العلاقة بين العناية الشخصية وتنمية مهارات العاملين:** القيادة هي رعاية الأفراد وهي نوع من الخدمة والتضحية، وليست مجرد سلطة الإشراف على هؤلاء الأفراد، يجب على القيادة تحفيزهم والتواصل معهم لفترة طويلة، وتكون مسؤولة عن تزويدهم بالتدريب والتعليم المستمر، وإتاحة الفرص لهم التي تؤدي إلى تنمية مهاراتهم لتحقيق مستويات عالية من الأداء، حيث يركز القادة التحويلييين على تطوير أتباعهم لإحداث التغيير مع التأكيد على الأهداف القابلة للتحقيق بشكل مستمر
- 5 - **العلاقة بين التمكين وتطوير مهارات العاملين:** غالباً ما يتم تفسير تأثير القيادة التحويلية على أداء الموظف من خلال قدرة القائد على التطوير والتمكين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة مستويات كفاءة الموظفين وتحفيزهم، حيث يزود الأسلوب التحويلي الموظفين بالطاقة والإلهام الذي يمكنهم من اتخاذ التدابير اللازمة من خلال تزويدهم برؤية للمستقبل بدلاً من الاعتماد على العقوبة والمكافآت (عليلي وطيباوي أحمد، 2021: 142).



- علاقة القيادة التحويلية بأبعاد السلوك التنظيمي

في هذا الموضوع، سناقش كيفية ارتباط القيادة التحويلية بأبعاد مختلفة للسلوك التنظيمي:

1. العلاقة بين القيادة التحويلية والثقة التنظيمية:

تتميز المرحلة الحالية بأن المنظمات تولي المزيد والمزيد من الاهتمام للعوائد الاجتماعية كأحد المعايير المعتمدة والتي تعكس الكفاءة والفعالية التنظيمية، وبالطبع أصبحت الثقة التنظيمية أيضاً أحد المعايير الرئيسية للتنبؤ بالنجاح التنظيمي، لأن الربحية لم تعد ترتبط فقط بالعوائد المادية، حيث أصبحت السمعة عائداً أيضاً، والثقة كذلك، مما يعزز دورها لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، لأن الثقة بين القائد والمرؤوسين تمثل الإيجابية وفقاً للعلاقة التفاعلية بين الطرفين، حيث يتمتع المرؤوسون بثقة وتوقعات الرؤساء في عملهم، وإذا كان الرؤساء لديهم القدرة والجدارة والأخلاق والانفتاح على المرؤوسين سيفوز الرئيس بثقة مرؤوسيه.

2. العلاقة بين القيادة التحويلية والرضا الوظيفي:

تم ربط التميز والتفوق لمنظمات اليوم بتحقيق الأهداف الاجتماعية، أي درجة كفاءة إدارة الموارد البشرية، لذلك تسعى المنظمات جاهدة لإيجاد الرضا والإنصاف والثقة والمساواة وعوامل أخرى تؤثر على الأفراد بشكل مباشر وغير مباشر وتصل بهم إلى درجة معينة من الاكتفاء الذاتي، أي الرضا المتوافق مع الاحتياجات المختلفة والمتعددة وحتى المتزايدة وفقاً للتصورات والتوقعات الفردية، كما أكدت العديد من الدراسات فإن الرضا الوظيفي يعتمد إلى حد كبير على أسلوب القيادة، كمثال على أسلوب القيادة التحويلية الذي يفخر بتشكيل فرق عمل مع المرؤوسين والقيام بدور المدرب أو المعلم لتأهيل الموظفين وتحفيزهم على حل المشكلات التي يواجهونها وتحقيق تطلعاتهم وخلق رؤية جذابة للمؤسسة

3. العلاقة بين القيادة التحويلية والالتزام التنظيمي:

أثبتت القيادة التحويلية فعاليتها وتأثيرها الإيجابي على جوانب متعددة من المنظمة حيث أنها تؤثر على سلوك المتابعين وتعمل على زيادة الالتزام بتحقيق الأهداف من خلال ربط الهوية الذاتية للتابعين بالهوية التنظيمية وتحفيزهم على البقاء مخلصين للقائد والمنظمة،



بمعنى آخر تظهر العلاقة العميقة بين القائد والتابعين والمنظمة كما ذكر باس في كتابه القيادة والأداء فوق التوقعات المنشور في (1985)، كيف يحفز قادة التغيير أتباعهم لتحقيق أداء أفضل مما كان متوقعا من خلال العلاقات التي تشمل الممارسات الأخلاقية، والتعاون، والمنافسة الشريفة، والنهج غير الأناني لتحقيق الأهداف من خلال تحفيزها، كما تناول العديد من الباحثين توضيح تأثير أسلوب القيادة التحويلية على عدة متغيرات وكان الالتزام التنظيمي من أهم المتغيرات التي تأثرت بذلك

4. العلاقة بين القيادة التحويلية والأداء الوظيفي:

تلعب القيادة التحويلية دوراً مهماً في تحقيق مستويات عالية من الأداء التشغيلي بحكم موهبتها الطبيعية وإلهامها واهتمامها بالأفراد والتحفيز الفكري، حيث تؤثر العلاقات القوية بين القادة التحويلين والمرؤوسين على مستويات الأداء التنظيمي، وتلعب القيادة التحويلية دوراً بارزاً في تشكيل قيم ومواقف المرؤوسين وتحديد أهدافهم وتحقيق طموحاتهم من خلال محاكاة قناعاتهم والمعتقدات التي يحملونها، يسعى القائد التحويلي باستمرار لدفع موظفيه لتقديم أفضل أداء لهم ويشجعهم على التميز في نطاق الأدوار الموكلة إليهم والمخصصة لهم، ويظهر لهم رؤية واضحة لعمله المستقبلي ويحفزهم ويدفعهم نحو العمل الجماعي التعاوني مما يحقق توافق بين الرغبات التنظيمية والقيادية والفردية لتحقيق أعلى مستوى من الأداء المتميز، فضلاً عن تشجيعهم على العمل خارج نطاق الأدوار المحددة (الزهراء، 2021: 123).

- تأثير أبعاد القيادة التحويلية على الفعالية التنظيمية

حدد العديد من الباحثين أربعة أبعاد للقيادة التحويلية في نماذجهم القيادية، والتي تشمل الأبعاد التالية (التأثير المثالي، التحفيز الملهم، التحفيز الفكري، والاهتمام الشخصي)، أدناه نحاول شرح تأثير كل بُعد من أبعاد القيادة التحويلية على الفعالية التنظيمية:

1. التأثير المثالي (الكاريزمية) وأثره على الفعالية التنظيمية:

يتمتع القادة ذوو الشخصيات الملهمة والكاريزمية بالقدرة على تكوين قوة رمزية هائلة، والتي تُستخدم لاحقاً للتأثير على المتابعين، وغالباً ما يطورون ارتباطاً عاطفياً قوياً بهم، حيث يتمتع القادة الكاريزماتيين بالقوة الشخصية وهو ما يمكنهم من خلق مستويات



عالية من الولاء والالتزام الاعتراف بهم، حيث يفهم التابعون القائد ورسالته، ويتبنون قيمه وأهدافه وسلوكياته، ويتقنون به وبصدق معتقداته، غالباً ما ترتبط الكاريزما بإدارة الأزمات وإيجاد حلول واقعية لأن الأتباع منفتحون على القائد، ويتميّز القادة ذوو الكاريزما بشخصيات قوية وثقة وذكاء وتعبير عاطفي بالإضافة إلى ميلهم لقبول المخاطرة

2. الدافع الملهم وأثره على الفعالية التنظيمية:

يسعى القائد التحويلي لتحفيز المرؤوسين لقبول التحديات، ويمنحهم الفرصة للمشاركة في تحقيق الأهداف المشتركة، ويشجع حماسهم وعملهم الجماعي ويشركهم في رسم رؤية لمستقبل مثالي ويستخدم من أجلها الرموز والشعارات لتوجيه الجهود، وهو الكيفية التي ينقل يحددها فيها القائد هدفاً طموحاً أو موقفاً معيناً للمستقبل ويظهر أنه سيكون أفضل من الوضع الحالي وأن جميع الأفراد يشاركون لأن المرؤوسين المتحمسين سيكون لديهم الدافع لتحقيق الأهداف التنظيمية.

3. التحفيز الفكري وأثره على الفعالية التنظيمية:

يشير هذا البعد إلى أن القادة التحويليين يبحثون عن أفكار جديدة، ويشجعون المرؤوسين على حل المشكلات بشكل خلاق، ويدعمون الأنماط الجديدة والإبداعية للأداء الوظيفي، ويفضلونها على الأساليب القديمة غير المفيدة، ويطرحون أنماط التفكير الجديدة التي تلهم الأفراد، ويحث القادة أتباعهم على التشكيك في معتقداتهم ثم تعلم طرق مبتكرة لحل المشكلات بأنفسهم والتفكير في إيجاد طرق جديدة لإنجاز المهام الموكلة إليهم مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى الفاعلية التنظيمية

4. الاهتمام الفردي وأثره على الفعالية التنظيمية:

إنه يشير إلى اهتمام القائد الشخصي بالمرؤوسين، تعيين المهام إلى المرؤوسين وفقاً لاحتياجاتهم وقدراتهم، والتركيز على تنمية المرؤوسين وتوجيههم لتحقيق مزيد من التقدم من خلال وغرس الثقة في أنفسهم أنهم قادرون على إكمال هذه المهام بأفضل النتائج الممكنة، مع تشجيعهم على الرجوع إليه عند الحاجة، وإتباع طريقة المرشد والمعلم، كل ذلك يمثل دافع قوي للمرؤوسين، والذي يساعدهم على التطور كقادة، فهم يرون أنفسهم أكثر قدرة على العمل بشكل مستقل، مما يؤدي بدوره إلى جهود أكبر لتحقيق الأهداف، ومن المتوقع أن يؤدي تطوير المرؤوسين بهذه الطريقة إلى زيادة مستويات



فعاليتهم التنظيمية، حيث يرتبط تطوير المرؤوسين ارتباطاً مباشراً بمستوى الفعالية التنظيمية (العثماني، 2017: 56).

- دور القيادة التحويلية في إدارة مقاومة التغيير

من خلال القيادة، يمكن للأفراد خلق بيئة قابلة للتكيف مع التغيير بصدق. تشمل هذه الأساليب سلوكيات القيادة التحويلية مثل تحويل الانتباه إلى الأحداث الرئيسية، والاستجابة للآزمات، ونماذج يحتذى بها، ورواية القصص، والأساطير، ومهام المكافآت الرمزية ذات الصلة واختبار الموظف كتصميم ثقافي. أنظمة التحويل، الإجراءات، تصميم الهيكل التنظيمي، تصميم المنشأة. يعتقد أن القيادة ضرورية في تطوير وتغيير الثقافة التنظيمية. القيادة مطلوبة ليس فقط على المستويات التنظيمية العليا، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي ومستوى المديرية في كل إدارة أو وحدة إدارية. قد لا تهتم القيادة التنفيذية باتخاذ القرار، ولكن التحدي الحقيقي هو إخضاع عملية صنع القرار للتنفيذ، ولهذا السبب، يُنظر إلى دور المدير، خاصة في أوقات التغيير، على أنه دور قيادي قائم على العمل أو ما يسمى بالقيادة الديناميكية، وهي القيادة التنفيذية القائمة على العمل والتركيز على ثلاث مهام رئيسية متداخلة لتحقيق الأهداف التي المخطط لها وهي:

- 1 - تنمية الأفراد من خلال برنامج تنموي يركز على مفاهيم التغيير والتجديد والمراجعة والتقييم الذاتي
- 2 - ترويج ثقافة روح الفريق، وتشكيل مجموعات عمل مكونة من أفراد ذوي مهارات وخبرات مختلفة، وتوفير موارد متكاملة للعمل للمساعدة في تحقيق الأهداف
- 3 - استكمال المهام المنصوص عليها في الخطة، حيث يتم تنفيذ الأفكار المبتكرة وتحقيق التغيير، ويعتمد نجاح عملية التغيير على قدرة القائد التحويلي على التغلب على الصراع والمقاومة للتغيير داخل المنظمة، فضلاً عن القدرة على التوفيق بين الأرباح قصيرة وطويلة الأجل للمؤسسة مع توقعات الموظفين، بالإضافة إلى الواقع المعاصر لبيئات العمل المعقدة، فإن التغييرات داخل المنظمة لا ترجع بالضرورة إلى واقع تطور المنظمة، بل المحافظة على المستوى الحالي في بيئة المنافسة (طه، 2022: 43).

- فعالية القيادة التحويلية في أوقات الأزمات

- يمكن للقيادة التحويلية المساهمة في تجاوز أوقات الأزمات من خلال الآتي:
- 1 - الدور الأساسي للقائد التحويلي هو تحقيق القيادة الفعالة، وخاصة في أوقات الأزمات من خلال مواءمة القيم والمعتقدات بينه وبين مرؤوسيه، وكذلك شخصيته القوية والمؤثرة ورؤيته للمستقبل، مما يؤدي إلى زيادة التآزر، فضلاً عن ما يميز شخصية القائد التحويلي عن غيره بالتضحية من أجل الصالح العام
 - 2 - في سياق الأزمة، تعتبر العلاقة المتبادلة بين القادة التحويليين والمرؤوسين والمبنية على أساس الأخوة والثقة من العوامل الرئيسية المؤثرة في المواقف والسلوكيات، مما يساهم في توفير الوقت والجهد، والمساعدة في تجاوز الأزمات تحتاج المنظمات في أوقات الأزمات إلى قائد يساعدها على التحول والتغيير حتى إذا اضطرت هذه المنظمات إلى اللجوء إلى قادة من خارج المنظمة، لأن الفوضى هي من أبرز سمات الأزمة، فهناك قائد تحويلي يتميز بقدرته على التأثير في العاملين من خلال رؤيته الواضحة، والذي سيكون قادراً على إعادة تنظيم جميع الموارد، وإعادة تخصيص الأموال، والسيطرة على الفوضى (سعيد، 2022: 59).

- إسهامات القيادة التحويلية في التمكين الإداري

التمكين هو أحد الخصائص الأساسية للقيادة التحويلية لأن الافتراض الرئيسي للتفكير التمكيني هو أنه يجب تفويض عملية صنع القرار لموظفي الصف الأول حتى يتمكنوا من الاستجابة مباشرة لطلبات العملاء ومشاكلهم واحتياجاتهم، وبالتالي فكرة التمكين تسعى للابتعاد عن نموذج القيادة التقليدية المتمحورة حول القيادة نحو القيادة والتي لا تؤمن بالمشاركة والاستشارة، والتي تتطلب بدورها تغييراً جذرياً في الأدوار الوظيفية ثم العلاقة بين المديرين و المرؤوسين وصنع القرار، وهنا يأتي دور القيادة التحويلية وما يميزه عن سائر الأنماط القيادية، حيث تتميز القيادة التحويلية بإتباع الأساليب والسلوكيات التي تشجع على تمكين الموظفين، مثل تفويض المسؤولية وتمكين المرؤوسين من التفكير والمشاركة في صنع القرارات وتشجيعهم على الخروج بأفكار



جديدة وخلقة، وبدلاً من الاعتماد على مبدأ العقاب والمكافآت، يمكن للقيادة الحكيمة أن تخلق جواً من المشاركة والظروف المواتية للتمكين، والتي من خلالها يمكن للموظفين تمكين أنفسهم لاتخاذ القرارات التي تساعد على تجاوز العقبات التي تعترضهم في طريقهم لتحقيق الرؤية (غنام، 2017: 53).

- القيادة التحويلية وتنمية ابتكار الموظفين

تم إثبات دور أسلوب القيادة التحويلية في تمكين الابتكار في مؤسسات التعليم العالي، حيث يشجع هذا الأسلوب في القيادة على تبادل المعرفة من خلال مشاركة المرؤوسين في البرامج التعليمية والتدريبية للجامعة، من أجل زيادة قدراتهم ومستويات الأداء حتى يتحقق مستوى الطموح من الأداء، بالإضافة إلى تعزيز المهارات المهنية المرتبطة بالدورات التي يتم تدريسها من خلال تبادل المعرفة والخبرات وتنظيم المؤتمرات وإجراء البحوث والنشر الدولي للأوراق العلمية ذات الجودة العالية وتنظيم الندوات العلمية، وكذلك من خلال أعضاء هيئة التدريس والموظفين الداعمين لتوليد أفكار جديدة ومبتكرة ومضاعفة الجهود للتغلب على الأزمات وحل المشكلات بطرق جديدة ومبتكرة وهذا هو جوهر طبيعة الابتكار، وعلى هذا النحو من المتوقع أن يكون القادة التحويليين أكثر فاعلية في تمكين الابتكار في البيئة الجامعية.

من خلال دراسة الآليات النفسية للقيادة التحويلية، وجدنا أنها مرتبطة بتبني السلوكيات المبتكرة، واستخدام التحفيز الفكري للمرؤوسين من خلال إعادة النظر في بعض المشاكل والوضع الحالي للمنظمة، ومحاولة إيجاد حلول جديدة ومبتكرة، ففي نهج القيادة التحويلية يتم تشجيع الموظفين على استخدام خيالهم وفضولهم وحبهم للتقصي والاستطلاع، علاوة على ذلك وجدنا أن أسلوب القيادة التحويلية بحد ذاته عامل مهم يؤثر على وجود الأطرقة المبتكرة في أي منظمة، حيث أن القائد التحويلي هو أول من يدعم الأفكار الجديدة ولكن بدرجات متفاوتة حسب تقييمه للأفكار الجديدة وميوله واتجاهه وطريقة هيكله عمله في المنظمة

من الجدير بالذكر أننا نجد في المنظمات المبتكرة أن اهتمام القائد التحويلي لا يقتصر فقط على كيفية الابتكار، ولكن أيضاً على كيفية إدارة مناخ الابتكار وعملية الابتكار،

وتكيفه عند الضرورة مع مؤسسته، باعتباره ابتكاراً، من أجل أن تكون ناجحاً يجب أن ينظر المرء إلى النتائج التي سينتجها ومدى ملاءمتها للمؤسسة، وبما أن القائد التحولي له تأثير كبير وناجح على هيكل الابتكار في المنظمة، لذلك فهو يعتبر قائداً متميزاً بالابتكار (إبراهيم، 2019: 47).

ثلاثة عشر: فحص واختبار أداة قياس البحث

- مجتمع وأفراد عينة الدراسة:

مثلت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية مجتمع الدراسة بشكل كامل وشملت العينة جميع الموظفين العاملين ضمنها في المستوى التنفيذي المباشر، وبناءً على هذا المجتمع وهذه العينة ولضمان تحقيق أهداف هذه الدراسة أعد الباحث استبانة إلكترونية من أجل توزيعها على العينة المختارة وقد عكست الاستبانة بما تتضمن من فقرات وأسئلة ومحاور جميع متطلبات الدراسة وتم الحصول على 231 رد، وبعد فحصها جميعاً تبين أن 225 فقط منها يمكن استخدامه في التحليلات والاختبارات الإحصائية وكما مبين في الجدول (2) أدناه:

الجدول (2)

العدد والنسب المئوية	عدد الردود الواردة	عدد الردود غير الصالحة للدراسة	عدد الردود الصالحة للدراسة
العدد	231	6	225
النسبة المئوية	100%	2.59%	97.40%

- صدق المحتوى الظاهري للاستبانة:

تم عرض الاستبانة أمام أنظار مجموعة من الأساتذة المحكمين بالمرتبة العلمية أستاذ وأستاذ مساعد من ذوي الخبرة والاختصاص العلمي في مجال الدراسة ومن مختلف الجامعات، والذين كان عددهم إلى (5) محكمين، حيث أعد الباحث استبانة خاصة لاستطلاع آراء المحكمين حول وضوح كل محور من حيث الصياغة والمحتوى الفكري ودراسة



محاور البحث وبيان رأيهم حول مدى شموليتها وارتباطها مع متغيرات الدراسة ومدى تمثيلها لهذه المتغيرات وملائمتها للقياس، لتصحيح المحور الذي ينبغي تصحيحه أو لإضافة أو إزالة المحور، وتم تعديل صياغة بعض المحاور لتكون بشكلها النهائي الذي يمكنها من تحقيق متطلبات الدراسة.

- التوزيع الطبيعي للعينة:

عملنا على اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال اختبار Kolmogorov-Smirnov Test وذلك لمعرفة الاختبار الإحصائي المناسب للدراسة، إذ إنه في حال كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي سيتم اختبار الفرضيات بواسطة اختبارات معلمية وإن كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فيجب استخدام الأساليب اللامعلمية في استخراج نتائج الدراسة.

حيث تبين من خلال الاختبارات ان جميع قيم $Sig < 0.05$ وعليه سوف نستخدم الأسلوب اللامعلمي في استخراج النتائج الإحصائية لتحقيق أهداف دراستنا هذه كون جميع البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- تحليل الموثوقية:

بعد الحصول على ردود الموظفين (عينة البحث) على الاستبانة تأتي مرحلة فحص إجاباتهم والتأكد من مقدار الثقة فيها من أجل إجراء التحليلات الإحصائية والاختبارات اللازمة وعليه تُشكّل موثوقية البيانات جانباً مهماً من جوانب الدراسة، ويتم تمثيل هذه القيمة في برنامج SPSS من خلال المعامل الخاص بالاعتمادية (ألفا كرونباخ) الذي يُعبّر عن مقدار الثقة بالبيانات ويمكن أن نُعبّر عن هذه القيمة من خلال الجدول (3) التالي:

الجدول (3) الدال على قيمة المعامل ألفا كرونباخ

العناصر	ألفا كرونباخ
30	0.968

تم تصميمه من قبل الباحث لأغراض الدراسة

تُعبّر القيم في الجدول السابق عن موثوقية عالية وقوية بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع حيث إن عدد العناصر يشير إلى مجموع الأسئلة في البعد الواحد للمتغير المستقل وهي (5) ومجموع أسئلة المتغير التابع وهي (10) أسئلة وهذا يشير إلى قدرة كبيرة على إجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية بين هذه المحاور ومعرفة الأثر بينها والعلاقة بمصداقية كبيرة.

- التناسق الداخلي للمقياس (التجزئة النصفية):

تدل القيمة Part1 - N of items على عدد النصف الأول من المتغيرات (15 متغير) وتدل Part2 - N of items على عدد النصف الثاني من المتغيرات (15 متغير) وتُعبّر قيمة Correlation Between Forms عن قوة الارتباط بين المتغيرات وما يعادل 0.846، وينتج عن تعديل هذا الارتباط باستخدام صيغة سبيرمان-براون بقيمة 0.916. وبما أن نصفي الاختبار لدينا متساويين يمكن القول إن الموثوقية النصفية تساوي 0.916 وهي قيمة عالية وتعبّر عن ثبات عالي.

- مشكلة التعدد الخطي:

نستدل من قيم الثابت ومعاملات أبعاد المتغير المستقل المتمثل بالقيادة التحويلية ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\text{Functionality} = 1.08 + 0.059 \text{ Personal attention} + 0.118 \text{ Charisma effect} + 0.333 \text{ Inspirational motivation} + 0.226 \text{ Brainstorming}$$

وكما يتبين من القيم المتحصلة أن جميع قيم معامل التضخم للمتغيرات أقل من (5) وهذا بدوره يدل على عدم وجود علاقة خطية متعددة في المتغيرات المستقلة، وكذلك فإن قيم معامل التسامح Tolerance جميعها أقل من 1.0 وأكبر من 0.10 حيث تدل هذه القيم على عدم وجود مشكلة التعدد الخطي ضمن أبعاد المتغير المستقل (القيادة التحويلية).



- كفاية حجم العينة:

بهدف التأكد من كفاية حجم العينة سنعمل على تحليل (KMO) والذي ينبغي أن تكون قيمته أكبر من (0.50) لكي تمتاز العينة بالكفاية وتحليل (Bartlett) الذي يوجب لتحقيق شرط كفاية العينة أن تكون قيمته عند مستوى الدلالة أقل من (0.05) للتأكد من إن هذه العلاقة دالة إحصائياً وكما منين في الجدول (4) ادناه.

الجدول (4) الدال على تحليل Kaiser-Meyer-Olkin Measure

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		0.940
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	5630.674
	Df	435
	Sig.	0.000

يتبين من الجدول السابق أن قيمة Kaiser-Meyer-Olkin Measure تساوي (0.940) وهي أكبر من (0.50) لذا علينا المضي قدماً من أجل التحليل حيث إن قيمة Sig مساوية للصفر وهذا يعبر عن وجود علاقة دالة إحصائياً بين فقرات الاستبانة.

أربعة عشر: اختبار وتحليل فرضيات الدراسة

سنعمد هنا الى اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية بالإضافة إلى تحليل اتجاهات محاور الدراسة وصولاً إلى النتائج اللازمة والتي تحقق متطلبات البحث من أجل تقديم التوصيات الضرورية:

الفرضية الرئيسية (H1):

(توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$) بين القيادة التحويلية

ورفع مستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية)



1. اختبار الفرضية الفرعية الأولى (H1.1):

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية.

- من أجل حساب العلاقة بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية تم استعمال معامل ارتباط Spearman لحساب قوة العلاقة بينهما واتجاهها، ومن خلال التحليل يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية متوسطة بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية وقيمتها (0.597) كما أنّ موثوقية العلاقة عند Sig=0 وهذا يعبر عن درجة عالية من الموثوقية في قبول الفرضية البديلة (H1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بثقة 100%، وهذا يثبت إنه كلما زاد الاهتمام الشخصي بالمرؤوسين زادت كفاءة أدائهم الوظيفي.
- وعليه يمكن القول كنتيجة للتحليل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة (0.597).

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (H1.2):

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تأثير الكاريزما (الجاببية) والكفاءة الوظيفية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تأثير الكاريزما (الجاببية) والكفاءة الوظيفية.

- من أجل حساب العلاقة بين تأثير الكاريزما (الجاببية) والكفاءة الوظيفية تم استعمال معامل ارتباط Spearman لحساب قوة العلاقة بينهما واتجاهها، ومن خلال التحليل يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية قوية بين تأثير الكاريزما (الجاببية) والكفاءة الوظيفية وقيمتها (0.700) كما أنّ موثوقية العلاقة عند Sig=0 وهذا يعبر عن درجة عالية من الموثوقية في قبول الفرضية البديلة (H1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بثقة 100%، وهذا يثبت إنه كلما زاد تأثير الكاريزما للقيادة زادت الكفاءة الوظيفية.



- وعليه يمكن القول كنتيجة للتحليل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين تأثير الكاريزما (الجاذبية) والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.700.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (H1.3):

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين الحافز الملهم والكفاءة الوظيفية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين الحافز الملهم والكفاءة الوظيفية.

- من أجل حساب العلاقة بين الحافز الملهم والكفاءة الوظيفية تم استعمال معامل ارتباط Spearman لحساب قوة العلاقة بينهما واتجاهها، ومن خلال التحليل يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية قوية بين تأثير الكاريزما (الجاذبية) والكفاءة الوظيفية وقيمتها (0.736) كما أنّ موثوقية العلاقة عند $Sig=0$ وهذا يعبر عن درجة عالية من الموثوقية في قبول الفرضية البديلة (H1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بثقة 100%، وهذا يثبت إنه كلما زاد حافز القيادة الملهم للمرؤوسين زادت الكفاءة الوظيفية.

- وعليه يمكن القول كنتيجة للتحليل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين الحافز الملهم والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.736.

4. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (H1.4):

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين العصف الفكري (الاستثارة) والكفاءة الوظيفية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين العصف الفكري (الاستثارة) والكفاءة الوظيفية.

- من أجل حساب العلاقة بين العصف الفكري (الاستثارة) والكفاءة الوظيفية تم استعمال معامل ارتباط Spearman لحساب قوة العلاقة بينهما واتجاهها، ومن خلال التحليل يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية متوسطة بين تأثير



الكاريزما (الجاببية) والكفاءة الوظيفية وقيمتها (0.683) كما أنّ موثوقية العلاقة عند Sig=0 وهذا يعبر عن درجة عالية من الموثوقية في قبول الفرضية البديلة (H1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بثقة %100، وهذا يثبت إنه كلما زاد العصف الفكري للمرؤوسين زادت كفاءة أدائهم الوظيفي.

- وعليه يمكن القول كنتيجة للتحليل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين العصف الفكري (الاستثارة) والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.683.

* ومنه يمكننا تحليل الفرضية الرئيسية (H1) وكما يلي:

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين القيادة التحويلية ومستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين القيادة التحويلية ومستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية و كما موضح في الجدول (5) ادناه.

يُعبّر الجدول (5) عن العلاقة بين القيادة التحويلية والكفاءة الوظيفية

Correlations				
			Transformational Leadership	Functionality
Spearman's rho	Transformational Leadership	Correlation Coefficient	1.000	.760**
		Sig. (2-tailed)		0.000
		N	225	225
	Functionality	Correlation Coefficient	.760**	1.000
		Sig. (2-tailed)	0.000	
		N	225	225

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).



- من أجل حساب العلاقة بين القيادة التحويلية والكفاءة الوظيفية تم استعمال معامل ارتباط Spearman لحساب قوة العلاقة بينهما واتجاهها، ومن خلال الجدول السابق يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية قوية بين تأثير الكاريزما (الجاذبية) والكفاءة الوظيفية وقيمتها (0.760) كما أنّ موثوقية العلاقة عند Sig=0 وهذا يعبر عن درجة عالية من الموثوقية في قبول الفرضية البديلة (H1) بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين بثقة 100%، وهذا يؤكد لنا إنه كلما ارتفع مستوى القيادة التحويلية كلما ارتفع مستوى الكفاءة الوظيفية.
- وعليه يمكن القول كنتيجة للتحليل: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين القيادة التحويلية ومستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية بقوة علاقة 0.760

جدول (6) يمثل قيم الارتباط بين أبعاد القيادة التحويلية والأداء الوظيفي

القرار	قوة العلاقة	اتجاه العلاقة	قيمة معامل الارتباط ومستوى الدلالة		أبعاد القيادة التحويلية	الأداء الوظيفي
			R	Sig		
قبول الفرضية البديلة	متوسطة	طردية	0.597	R	الاهتمام الشخصي	
			0.000	Sig		
قبول الفرضية البديلة	قوية	طردية	0.700	R	تأثير الكاريزما (الجاذبية)	
			0.000	Sig		
قبول الفرضية البديلة	قوية	طردية	0.736	R	الحافز الملهم	
			0.000	Sig		
قبول الفرضية البديلة	متوسطة	طردية	0.683	R	العصف الفكري (الاستنارة)	
			0.000	Sig		
4			عدد الفرضيات البديلة المقبولة			
% 100			النسبة المئوية			



خمسة عشر: النتائج والتوصيات

- النتائج التطبيقية:

- 1 - يُظهر التحليل لاتجاه محور الاهتمام الشخصي أن قيم متوسطات الفقرات ضمنه تُعبّر عن الموافقة على أن القيادة في الوزارة تولي اهتماماً شخصياً بالمرؤوسين، كما اتضح للباحث من خلال المقابلات الشخصية إنها تتفهم شخصية وقدرات وتطلعات كل فرد بشكل منفرد وتعمل على إشباع الاحتياجات الشخصية لجميع الأفراد بشكل نسبي وكما تتوجه نحو تطوير نقاط قوة كل فرد وترميم نقاط ضعفه وتوكل المهام للأشخاص حسب قدرة ومهارة كل منهم.
- 2 - يُظهر التحليل لاتجاه محور تأثير الكاريزما (الجاذبية) أن قيم متوسطات الفقرات ضمنه تُعبّر عن الموافقة على أن القيادة في الوزارة تولي اهتماماً كبيراً للمصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية الشخصية، كما تبين للباحث من خلال المقابلات الشخصية إن القيادة تعمل على توفير مناخ وظيفي مناسب للعاملين وتؤكد على القيم الأخلاقية المتبادلة بينهم، مما يوّد ثقة واحترام من قبل المرؤوسين اتجاهها.
- 3 - يُظهر التحليل لاتجاه محور الحافز الملهم أن قيم متوسطات الفقرات ضمنه تُعبّر عن الموافقة على أن القيادة في الوزارة تتمتع بلغة تشجيعية وحماسية نحو الأهداف الواجب تحقيقها، كما لمس الباحث من خلا المقابلات الشخصية إن القيادة تحرص على تمكين الثقة المتبادلة بين أعضاء الفريق الواحد، وتُقدّم الشكر والثناء والمكافآت للمتميزين في أعمالهم، وتؤكد على أهمية العمل الجماعي والمساعدة بين العاملين للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.
- 4 - يُظهر التحليل لاتجاه محور العصف الفكري (الاستثارة) أن قيم متوسطات الفقرات ضمنه تُعبّر عن الموافقة على أن القيادة في الوزارة تبحث بشكل دوري عن أحدث والطرق من أجل حل المشاكل، وقد تبين للباحث من خلال المقابلات الشخصية إن القيادة تعمل على إقامة دورات تدريبية دورية للعاملين من أجل إنجاز المهام بشكل مثالي، كما تكافئ القيادة الأشخاص

الذين يُقدّمون حلول إبداعية ويعملون على الابتكار الدائم لحل المشاكل، بالإضافة إلى وجود تقبل كبير لإحداث التغييرات والأفكار المتنوعة المُقدّمة من قِبَل المرؤوسين.

- 5 - يُظهر التحليل لاتجاه محور الأداء الوظيفي أن قيم متوسطات الفقرات ضمنه تُعبّر عن الموافقة على أن العاملين في الوزارة يسعون بشكل متواصل إلى إنجاز المهام الموكلة إليهم وفي الوقت المحدد وبشكل كفؤ وبكل فاعلية، بالإضافة إلى ذلك فقد اتضح للباحث من خلال المقابلات الشخصية إن العاملون يهدفون إلى استغلال جميع الفرص المتاحة أمامهم لتطوير مهاراتهم وتعزيز نقاط قوتهم وترميم نقاط ضعفهم، والاهتمام بالجودة المطلوبة منهم في إنتاجيتهم، والمشاركة في الدورات التدريبية والعلمية لزيادة مخزونهم المعرفي.
- 6 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين الاهتمام الشخصي والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.597.
- 7 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين تأثير الكاريزما (الجابذية) والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.700.
- 8 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين الحافز الملهم والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.736.
- 9 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين العصف الفكري (الاستثارة) والكفاءة الوظيفية بقوة علاقة 0.683.
- 10 - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha = 0.05)$ بين القيادة التحويلية ومستوى الكفاءة الوظيفية في وزارة الهجرة والمهجرين العراقية بقوة علاقة 0.760.
- 11 - تبين للباحث من خلال المقابلات الشخصية وبإجماع الذوات الذين تمت مقابلتهم وجود رغبة شديدة لديهم بالاشتراك في عملية التخطيط ليكونوا مساهمين في أول خطوات الممارسة الإدارية كونها تبدأ بالتخطيط ليكونوا شركاء في وضع أهداف المنظمة وبالتالي يتبنوها كأنها أهدافهم، حيث تم تخييرهم بين المشاركة في التخطيط وبين المشاركة في اتخاذ القرار، فكانت كافة الأجوبة تتجه للتخطيط بالدرجة الأولى.

- 12- توصلت الدراسات السابقة إلى أن القيادة التحويلية بأبعادها (الاهتمام الشخصي والتأثير الكاريزما "الجاذبية" والحافز الملهم والعصف الفكري "الاستثارة") كان لها الأثر البالغ في تنمية الإبداع الإداري وزيادة الإنتاجية ودافعية الإنجاز وتنمية رأم المال الفكري بينما أكدت دراستنا هذه مدى مساهمة تلك الأبعاد في تعزيز الكفاءة الوظيفية.
- 13- تتفق إحدى الدراسات السابقة مع دراستنا هذه في أن الحافز الملهم كانت له أقوى علاقة بالأداء الوظيفي من باقي أبعاد القيادة التحويلية وذلك تبعاً لنتائج التحليل الإحصائي.
- 14- تختلف دراستنا هذه عن باقي الدراسات السابقة في أنه كان لُبعد الاهتمام الشخصي علاقة متوسطة القوة تربطها بالأداء الوظيفي بينما باقي الأبعاد كانت ترتبط به بعلاقة قوية، كما أن الحافز الملهم كان له النصيب الأكبر.

- التوصيات:

- 1 - ضرورة تبني القيادة لمستويات عالية من الاهتمام الشخصي بالمرؤوسين ومعاملة كل فرد في الوزارة على أنه يمتلك قدرات ومهارات تميزه عن الآخرين مما سيساهم في رفع معنويات العاملين وزيادة وبالتالي رفع مستوى أدائهم، حيث إن الدرجة المعبرة عن قيمة ممارسة الاهتمام الشخصي كانت الأقل من بين باقي الأبعاد حسب نتائج الدراسة.
- 2 - التأكيد على القادة في الوزارة للعمل باستمرار على تحفيز العاملين وإلهامهم وبيان دور العمل الجماعي في تحقيق الأهداف حيث أبرزت الدراسة أن للحافز الملهم القيمة الأعلى من بين أبعاد القيادة التحويلية في زيادة الكفاءة الوظيفية وما سوف يساهم بلا شك في تعزيز العمل بروح الفريق لتحقيق الأهداف.
- 3 - العمل بجدية على إشراك الموظفين العاملين في المستوى التنفيذي المباشر مع قيادات الوزارة في وضع الخطة السنوية والخطط قصيرة وطويلة الأمد والاستفادة من رؤاهم وتصوراتهم عن مستقبل الوزارة واحتياجات فئات العناية ومتطلبات العمل والسبل الكفيلة بتحقيق أهداف الوزارة عن طريق التوليف بين المعطيات آنفة الذكر.



- 4 - وضع آلية موحدة لإنصاف المجتهدين وتثمين جهودهم المبذولة لمصلحة الوزارة وذلك عبر مكافأتهم مادياً ومعنوياً بواسطة كتب الشكر والمكافآت المالية وكل حسب جهده بحيث يكون لأصحاب الأفكار الإبداعية والطرق المبتكرة لحل مشاكل العمل أو تحسين الوضع الحالي النصيب الأكبر من الحوافز لقاء ما قدموه.
- 5 - ضرورة الترويج والتنقيف حول الممارسات العملية والفكرية للقيادة التحويلية في الوزارة وبيان أهمية وضعها موضع التنفيذ على نطاق واسع كونها نظرية ومفهوم قيادي جديد بالنسبة للوزارة حيث لم يتم التطرق لها سابقاً، مما سيؤثر وبشكل ملحوظ على دافعية الإنجاز وجودة الخدمات اللذان يرتفعان بتبني مفهوم القيادة التحويلية.
- 6 - توفير البرامج التدريبية اللازمة والكفيلة بتعزيز كفاءة القادة الإداريين في الوزارة وصقل مهاراتهم لتمكينهم من تبني أبعاد القيادة التحويلية وممارسة سلوكياتها بشكل واقعي وذلك لأثرها البالغ في تعزيز الكفاءة الوظيفية وبالتالي للمنظمة والذي ثبت بجدارة في دراستنا هذه والدراسات السابقة.
- 7 - توجيه العاملين من أجل إتمام كافة أعمالهم في الوقت المناسب بفعالية وكفاءة عالية وتحمل المسؤوليات بشكل جدّي والتأكيد على مراعاة أعلى مستويات الجودة في أداء الأعمال المنوطة بهم والتفكير في تحسين الخدمات المقدمة باستمرار ومكافأة العاملين الذين يعملون خارج أوقات دوامهم.
- 8 - التأكيد على العمل بمبدأ تخويل الصلاحيات أو تفويض السلطة لتمكين القيادات الإدارية من التأثير في المناخ التنظيمي وخلق كوادر إدارية مؤمنة بمبادئ القيادة التحويلية وتتخذها منهجاً لها في أداء المهام الموكلة لها بغية تحقيق الأهداف المحددة لها.
- 9 - غرس الثقة والاحترام المتبادل بين المرؤوسين بشكل عام وبين أعضاء الفريق الواحد وتقديم الشكر والمكافآت للعاملين المتميزين لتشجيع الباقي على العمل الدؤوب، والتأكيد على توليد مناخ عمل وظيفي مريح ومناسب لجميع الموظفين يسوده الاحترام والثقة المتبادلة.

- 10- العمل على كسب تأثير أكبر وكاريزما أعلى من خلال تفضيل المصلحة العامة بشكل أكبر على المصلحة الخاصة لكسب احترام وثقة العاملين بشكل أوسع وتوجيه العاملين بشكل حماسي وتشجيعي يسوده التفاؤل والفكر الإيجابي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بكل كفاءة وفاعلية.
- 11- أهمية أن تقوم الإدارة بتخصيص وقت للاجتماعات والاستماع إلى كل فرد بتمعن واهتمام بالغين ومبادلة الأفكار والمشاكل معه ومعرفة احتياجات المرؤوسين المادية والمعنوية والعمل على إشباعها بشكل جيد، بالإضافة إلى إشباع حاجات التدريب والتطوير المهني الدائم، كي يتولد شعور لدى الفرد بأهميته ضمن الوزارة وأهمية أفكاره.
- 12- التأكيد على البحث الدائم المستمر لأساليب جديدة لحل المشاكل ومعالجتها بأكثر الطرق تطوراً من خلال التدريب الموجه لتعليم المرؤوسين طرق البحث العلمي وزيادة معارفهم، وأهمية التقبل لآراء وأفكار وحلول المرؤوسين والنظر فيها جميعها ومكافأة أصحاب الأفكار الإبداعية الخلاقة ومشاركتها مع جميع الموظفين.
- 13- ضرورة اعتماد نظام تقييم أداء فعال وشامل يتيح للموظفين المتميزين الذين يتمتعون بالقدرة على حل المشاكل عن طريق النظر إليها من زوايا مختلفة فرصة الترقية الوظيفية التي تمكنه من تبوء مناصب قيادية عليا في الوزارة، بحيث يكون قدوة وحافز لباقي الموظفين ليحذون حذوه.
- 14- وضع معايير أساسية لاستقطاب واختيار وتعيين القيادات الملمة والمؤمنة بمبادئ نظرية القيادة التحويلية والقدرة على وضع ممارساتها موضع التنفيذ مما ينعكس بصورة إيجابية على الأداء الوظيفي ومستوى إنتاجيتهم، مما سوف ينعكس على جودة الخدمات المقدمة من قبل الوزارة لفئات عنايتها.
- 15- التأكيد على رفع مستوى التفاعل بين القيادات الإدارية والمرؤوسين من ناحية، وتبني نظام اتصالات فعال بين القيادات نفسها من ناحية أخرى، مما يعكس تآزر قوي لعناصر المنظومة القيادية وإظهار آليات العمل المشتركة التي تعزز مبدأ العمل الجماعي وتنمية روح الفريق في كافة المستويات الإدارية كقيادة ومرؤوسين.



- مقترحات الدراسة:

- أخيراً وفي ضوء دراستنا هذه نقترح على السادة الباحثين التوجه لإجراء بحوثهم العلمية في المحاور التالية:
- 1 - دور ممارسات القيادة التفاعلية في رفع مستوى الأداء الوظيفي مقارنة بالقيادة التحويلية.
 - 2 - دور ممارسات القيادة التبادلية في رفع مستوى الأداء الوظيفي مقارنة بالقيادة التحويلية.
 - 3 - دور ممارسات القيادة التحويلية في تحسين المناخ التنظيمي.
 - 4 - مدى مساهمة ممارسات القيادة التحويلية في تحقيق التميز المؤسسي.

المصادر

1. أرباب، نهى عثمان. (2022). أثر القيادة التحويلية في أداء العاملين / دراسة حالة شركة كوفتي للمواد الغذائية / الخرطوم. المجلة العربية للنشر العلمي: 2(45).
2. حساب، محمد لمين. (2021). تأثير أبعاد القيادة التحويلية على أداء المورد البشري بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / الأغواط. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال: 4(1).
3. دوح، التجاني وحسن شنيني. (2019). أثر سلوكيات القيادة التحويلية على أداء العاملين في الجماعات المحلية / دراسة حالة في بلدية الطيبات- ولاية ورقلة / الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية: 9(2).
4. رضوان، زعموشي، دبي رابع وحداد ابراهيم. (2021). القيادة الإدارية وعلاقتها بدافعية الإنجاز لدى العمال الإداريين بجامعة البليدة 2 / دراسة ميدانية. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية: 8(1).
5. زحاف، محمد وعبد المالك تيس. (2021). السلوك القيادي وعلاقته بدافعية الإنجاز لدى موظفي المؤسسة الرياضية / دراسة ميدانية لمديرية الشباب والرياضة ولاية المسيلة. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: 7(2).
6. الصوصاع، يحيى عبد الرزاق. (2018). أنماط القيادة وعلاقتها بالأداء الوظيفي للعاملين بإدارة الخدمات الصحية بمدينة بنغازي / ليبيا. مجلة المنهل الاقتصادي: 1(1).
7. عبد الباقي، حياة وكويد سفيان. (2020). أثر القيادة التحويلية على الأداء الوظيفي للعاملين / دراسة حالة في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز / وحدة عين تشمونت-الجزائر. مجلة الابتكار والتسويق: 7(1).
8. علي، نادية وأحمد طيباوي. (2021). أثر القيادة التحويلية في إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين / دراسة حالة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: 14(1).

9. عزالدين، زاوي ولوناس عبد الله. (2022). الأنماط القيادية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي لدى عمال الإدارة الرياضية / دراسة ميدانية لمديرية الشباب والرياضة لولاية المسيلة / الجزائر. مجلة الإبداع الرياضي: 13(1).
10. هشام، برو. (2021). أنماط القيادة الإدارية السائدة في المؤسسة الصناعية الجزائرية وأثرها على الرضا الوظيفي لدى المرؤوسين / دراسة حالة وحدة العصور والمصبرات نقاوس-باتنة. مجلة التنظيم والعمل: 9(4).
11. يوسف، راضية وموسى بخاخشة. (2018). أثر ممارسة أنماط القيادة الإدارية على الالتزام التنظيمي للعاملين من وجهة نظرهم / دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية براهيمية مسعود-بوشقوف. مجلة التنمية الاقتصادية: 1(5).
12. يوسف، راضية وآمال أيوب. (2021). أنماط القيادة الإدارية وأثرها في الاحتراق الوظيفي للعاملين في بلديات دائرة بوشقوف / دراسة ميدانية. مجلة رؤى اقتصادية: 11(1).
13. علي، نادية وطيباوي احمد. (2021). دور القيادة التحويلية في تنمية مهارات العاملين / دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للأنسجة الصناعية والتقنية (EATIT) بالمسيلة. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية: 7(1).
14. الشماع، خليل محمد. (2022). الإدارة في عالم متغير: التركيز على إدارة الأعمال (ط. 1). دار، وائل للطباعة، والنشر، والتوزيع.
15. نعساني، عبد المحسن. (2020). إدارة الأداء الوظيفي (ط. 2). دار جامعة الملك سعود للنشر.
16. الغامدي، محمد. (2021). القيادة التحويلية. مكتبة الملك فهد.
17. ابراهيم، السعيد. (2019). القيادة التحويلية ومشاركة المعرفة. مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية بالقاهرة.
18. الغامدي، سعيد. (2019). استراتيجيات القيادة التحويلية (ط. 1). كنوز المعرفة.
19. الزومان، موضي. (2018). القيادة التحويلية ومعوقات تطبيقها في الأجهزة الحكومية. مركز البحوث والدراسات في معهد الإدارة العامة.
20. النسور، زياد. (2017). القيادة: كيف نكسب قادة المستقبل؟ (ط. 1). دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
21. اللبدي، نزار. (2015). تنمية الأداء الوظيفي والإداري (ط. 1). دار دجلة ناشرون وموزعون.
22. الزهراء، علالي. (2021). دور القيادة التحويلية في توجيه السلوك التنظيمي دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل (اطروحة دكتوراه). جامعة العقيد احمد دراية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.



23. زرقوط، حميدة. (2021). فعالية القيادة التحويلية في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين المؤسسة المينائية لسكيدة نموذجاً (اطروحة دكتوراه). جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
24. غنام، أميرة. (2017). أثر القيادة التحويلية على تمكين العاملين دراسة ميدانية بمؤسسة تجهيز الغرف الصحراوية (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
25. رزام، خولة. (2022). القيادة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في المؤسسة (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية.
26. العثمانى، عزام. (2017). دور القيادة التحويلية في تحقيق الفعالية التنظيمية في المدارس الخاصة بقطاع غزة (رسالة ماجستير). جامعة الأقصى، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
27. طه، ابراهيم. (2022). أثر القيادة التحويلية على إدارة التغيير التنظيمي في البنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير). جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال.
28. سعيد، عزيزه. (2022). دور القيادة التحويلية في تعزيز أداء الموارد البشرية خلال أزمة كورونا (رسالة ماجستير). جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، قسم إدارة الأعمال.
29. نورو، بيتتر. (2018). القيادة الإدارية: النظرية والتطبيق (صلاح المعيوف). مركز البحوث والدراسات في معهد الإدارة العامة. (2013).
30. Poturak, mersid. (2020). Effectiveness of Transformational Leadership among Different Cultures. International Journal of Social Sciences & Educational Studies: 7(3).
31. Andriani, septi. (2018). the Influence of the Transformational Leadership and Work Motivation on Teachers Performance. International J. of Scientific & Technology Research, 7(7).

القياس والافصاح للانتاج المرئي

في البيئة العراقية ومعايير المحاسبة الدولية

الباحث رائد حازم جودة و أ.د. خولة حسين حمدان

جامعة بغداد-المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية, بغداد \ العراق

Measurement and Disclosure of Visual Production in Iraqi Environment and International Accounting Standards

**Researcher Rae'ed Hazim Jodah and Prof. Dr. Khawla
Hussein Hamdan**

University of Baghdad / Post-Graduate Institute for Accounting and Financial
Studies, Baghdad / Iraq

RAAD_H789@YAHOO.COM

Dr.kawla@pgiafs.uobaghdad.edu.iq



المستخلص

تختلف متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي لصناعة الانتاج المرئي في البيئة العراقية عن معايير المحاسبة الدولية اذ يتطلب الاعتراف المحاسبي بموجب القواعد المحاسبية المحلية شروط واحداث تختلف عن تلك التي تتطلبها المعايير الدولية، وان تبني معايير المحاسبة الدولية يؤدي الى امكانية المقارنة بين البيانات المالية للشركات وبما يخدم اطراف عديدة ومنهم المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، يهدف البحث إلى التعرف على ما هو الانتاج المرئي في الشركات في الفكر المحاسبي وتحديد أوجه القصور في القياس والإفصاح عن معالجات في شركات الانتاج المرئي في ظل قواعد المحاسبة المحلية والنظام المحاسبي الموحد من خلال مقارنة ذلك مع المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الانتاج المرئي، القياس، معايير دولية

Abstract

The requirements of accounting measurement and disclosure for the visual production industry in Iraq differ from accounting standards, as accounting recognition according to local accounting rules requires conditions and events that differ from those required by international standards, and that the adoption of international accounting standards leads to the possibility of comparison between the financial statements of companies and what serves many parties, including investors In making their investment decisions, the research aims to identify what is visual production in companies in accounting thought and to identify shortcomings in measurement and disclosure of treatments in visual production companies under the local accounting rules and the unified accounting system by comparing it with the relevant international accounting standards.

Keywords: Visual production, Measurement, International standards

المقدمة

تعد صناعة الانتاج المرئي واحدة من أكبر الصناعات في العالم حيث تتمتع هذه الصناعة بجاذبية جماهيرية كبيرة وربما تكون أهم مغذي محتوى للشركات الأخرى في مجال الإعلام والترفيه. وكل هذه الاسباب ادت الى زيادة الشركات واستغلال أسواق رأس المال لجمع الأموال: الاستثمار من خلال الأسهم الخاصة لإنشاء الحقوق واكتسابها واستغلالها والتطوير والتوسع في الأسواق المحلية الإقليمية وظهور المنصات عبر الإنترنت أدى ما سبق إلى تغيير وتعقيد كبير في بيئة المحاسبة وإعداد التقارير المالية. بالإضافة الى اختلاف متطلبات القياس والإفصاح في البيئة العراقية عن المعايير المحاسبة الدولية.

أولا : منهجية البحث

1 - مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في عدم توافق المعالجات المحاسبية الواردة في النظام الموحد لمتطلبات القياس والإفصاح للانتاج المرئي في الشركات مع معايير المحاسبة الدولية مما يؤثر في صدق التعبير في القوائم المالية.

2 - اهمية البحث

يستمد البحث أهميته بوصفه يتناول ظاهرة مهمة تتمثل بصناعة الانتاج المرئي فضلا عن اهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية لاسيما تلك المتعلقة بالقياس والإفصاح اذ تكفل هذه المعايير سلامة اعداد البيانات المالية وبالتالي تسهل فهمها من قبل الجهات المستفيدة في اتخاذ القرارات المفيدة ولعدم استخدام معالجات محاسبية تلبى متطلبات القياس وإفصاح المحاسبي تتلائم مع هكذا نوع من الانتاج لذا فقد أصبح من الضروري دراسة هذا الموضوع واخضاعه للبحث.



3 - هدف البحث

- أ- تعزيز امكانية المقارنة بين الشركات العاملة في الانتاج المرئي والصور المتحركة
- ب- بيان أهم الاختلافات في القياس والافصاح عن الشركات الانتاج المرئي التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية وتلك المعتمدة في البيئة العراقية.

4 - فرضية البحث

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها إن تطوير النظام المحاسبي الموحد واستحداث الحسابات والمعالجات المحاسبية عن صناعة الانتاج المرئي على غرارمعايير المحاسبة الدولية ومعايير اعداد التقارير المالية يساهم في اثبات معالجات محاسبية سليمة بما يحقق الصدق في التعبير في اعداد القوائم المالية.

ثانياً- الجانب النظري مفهوم صناعة الانتاج المرئي

تعريف الانتاج المرئي

يعرف الشيء لغوياً بأنه مرئي عندما يقع عليه فعل الرؤية وهو مفعول رأى، أي ابصر او اطَّلع (عمر، 2008: 838)

وتعرف عملية الانتاج في المجال السمعي والبصري اصطلاحاً بأنها عملية تحويل الأفكار إلى مجموعة من الأصوات أو الصور والأصوات معا في حال التلفزيون ليتم وضعها في قالب فني شيق بهدف توصيلها إلى جمهور معين من المستمعين أو المشاهدين والتأثير عليهم، هذه العملية الإبداعية قد تتطلب الكثير من الخبرات في مجالات متعددة: الإدارة والتخطيط والمحاسبة، هذا فيما يخص الجانب الاداري. أما في المجال الفني فالانتاج الازاعي قد يتطلب مهارة في الهندسة الإذاعية وفي الانتاج التلفزيوني يتطلب الامر فريق للتصوير والاضاءة، الديكور والأزياء والماكياج والمؤثرات الصوتية، والبصرية ان تطلب ذلك ضف الى عملية التسويق والتوزيع، وغيرها. (عبد الرحمن، 2008: 22)

كما يعرف بأنه العمل الذي قام به منتج الفيلم. وتتطلب صناعة الأفلام عمل العديد من الأشخاص المهرة والمبدعين، وجميعهم يخضع للإشراف والإدارة في نهاية المطاف من قبل المنتج. فالمنتج هو المسؤول عن تمويل وتخطيط الصورة، بينما يتحكم مخرج الفيلم في الإبداع. يعمل المنتج المساعد مع المنتج، لكنه لا يحصل عادةً على حقوق إنتاج كامل. اما المنتج التنفيذي فيقوم بما يتعلق ببعض عناصر التمويل أو الحصول على حقوق لفيلم، لكنه لن يشارك عادةً في تخطيط وإدارة الإنتاج. قد يتم توظيف منتج خط للمساعدة في الإدارة اليومية وتنسيق التصوير. كما يتمثل دور المنتج بالتفاوض على بيع حقوق الفيلم فيما يتعلق بالتوزيع والعرض للإصدار المسرحي او المرئي ومنافذ البيع الأخرى (Kuhn, 2012: 815). ويمثل الانتاج مصطلح شامل يستخدم للإشارة إلى مرحلة عملية صناعة الأفلام التي يتم خلالها تخطيط الفيلم وتصويره وتحريره. عندما يكون الفيلم "قيد الإنتاج"، من المفهوم أنه قد انتقل من مرحلة التطوير الأولية حيث تتم كتابة



السيناريو وجمع الأموال، وإلى الفترة التي يتم فيها إعداده للتصوير، مع إنشاء مجموعات، وتحديد المواقع، والممثلين و * الطاقم المجدول والمتعاقد. يتم تحديد مرحلة التخطيط، ولكن ليس التصوير، من الإنتاج على وجه التحديد على أنها * مرحلة ما قبل الإنتاج، وغالبًا ما تعتبر عملية منفصلة. اللحظة الدقيقة التي يصبح فيها ما قبل الإنتاج هو الإنتاج ويبدأ التصوير، من الناحية القانونية، وربما العملية، اليوم الأول للتصوير الأساسي: تصوير المشاهد الأولى (Villarejo, 2013: 81).

ويرى البعض انه لا يوجد تعريف جامع لمفهوم الإنتاج، لكي نقوم بإسقاطه على الإنتاج المرئي، لكن عموماً هناك تعريف يقول إن الإنتاج المرئي هو كل ما يتم عرضه في الأسواق من أجل دفع المستهلكين إلى اقتنائه أو الحصول عليه من أجل إشباع حاجاتهم ورغباتهم، وبالنسبة إلى الإنتاج المرئي فمن الممكن القول إن هذا التعريف يتطابق في الكثير من جوانبه وخصائصه مع الإنتاج المرئي الذي يتمثل في الأفلام المعروضة للجمهور والمستهلكين السينمائيين بغرض الحصول عليها ومشاهدتها. (الموحد، 2009: 120)

مراحل الإنتاج التلفزيوني

أ - المرحلة الاولى: اعداد خطة العمل

بمجرد أن يبدأ المشروع، سوف تستخدم قدرًا كبيراً من الموارد المادية والمالية. سيكتب العديد من صانعي الأفلام والبرامج الناجحين خطة عمل ليثبتوا للمستثمرين أن المشروع قابل للتطبيق لتأمين تلك الموارد المالية. تتناول خطة العمل المكونة من عشر نقاط أعمال صناعة الأفلام والتي تتضمن: (Richie, et al., 2022: 53-54)

- اتفاقية الخصوصية.
- ملخص تنفيذي (ملخص المشروع)
- المشروع.
- الصناعة (السوق).
- فريق المشروع.
- خطة الإنتاج.

- خطة التسويق.
- إستراتيجية التوزيع.
- الموازنة.
- الخطة المالية.

ويعد التخطيط من أهم وأصعب مراحل إنتاج البرامج التليفزيونية وقد يدخل بعض المخرجين للاستوديو دون تخطيط مسبق لكن النتيجة تكون غير مرضية للجميع وقد تفقد المشاهدين الثقة في البرنامج فينصرفون عن مشاهدته.

ب - المرحلة الثانية: التطوير

في هذه المرحلة، يتخيل المنتج فكرة لفيلم، ويطورها إلى حزمة قابلة للتقديم ويحاول جمع أموال الإنتاج لإدخال المشروع في مرحلة ما قبل الإنتاج، إن صناعة الأفلام تدور حول الأعمال التجارية وكسب مبالغ ضخمة محتملة من المال. وهذا يعكس بدقة التعاملات والفلسفة في مجال الترفيه. تبدو عملية التطوير بسيطة (Kellison, 2020: 40)

ت - المرحلة الثالثة : ما قبل الانتاج

يتضمن ذلك تقسيم السيناريو، وجدول التصوير، واستكشاف الموقع، والموازنة، والتصاريح، وتوظيف الموظفين والطاقم، والإشراف على الوحدة، وتخليص التصاريح، وتأجير المعدات والمخزون، والإشراف على المختبر، وخدمة كشوف المرتبات، والتأمين، وإعداد ما بعد الإنتاج، وما إلى ذلك. (Underwood, 2007: 82)

المرحلة الرابعة: الانتاج

بمجرد اكتمال جميع مهام ما قبل الإنتاج، يدخل الفيلم مرحلة الإنتاج، والتي يتم خلالها تصوير الفيلم او البرنامج بالفعل. ويكون مدير الانتاج مسؤول عن التصوير الخالي من الأخطاء ويجب أن يتعامل مع كل من اللوجستيات والتنظيم العام.، وقد تتضمن مسؤوليات مدير الانتاج بعض أعمال ما بعد الإنتاج، مثل التعامل مع المؤثرات الرقمية الخاصة، ومختبر الأفلام، والاطلاع على المشاهد



اليومية، وربما بدء العمل على الموسيقى التصويرية. يجب مراقبة الموازنة وفقاً لمخطط التدفق النقدي. (Kellison, 2012: 8)

المرحلة الخامسة: ما بعد الإنتاج

عند اكتمال التصوير الرئيسي، ينتقل الإنتاج إلى المرحلة النهائية: ما بعد الإنتاج. اعتماداً على حجم العمل الذي سيتم تنظيمه، قد يُطلب من مدير الإنتاج البقاء. في كثير من الأحيان، يختتم مدير الإنتاج ببساطة المهام المتعلقة بمكتب الإنتاج - التواصل مع النقابات، ومؤجري المواقع، والمختبر، والتأمين، والرواتب، والمحاسبة، ومسك الدفاتر. بشكل عام، ينظم مدير الإنتاج مرحلة التحرير مسبقاً، بما في ذلك المؤثرات الصوتية وإنتاج الموسيقى والمواد البصرية والمزج. لم يكن الإشراف على ما بعد الإنتاج في الماضي عادة مهمة رئيسية، ومع صناعة الأفلام التقليدية (Hull, et.al., 2008: 101).

المرحلة السادسة: التسويق والترويج والتوزيع

أ- **التسويق:** فكرة التسويق هي التوصيل. بما معناه إيصال المنتج إلى المستهلك، ومن المؤكد أن هناك دراسات سبقت هذه المرحلة، وتتمثل في الفئات العمرية التي يخاطبها الفيلم، أو ارتباطها بمجتمع ما دون آخر، أو زمنا ما دون آخر، ومثال ذلك ما يحدث في الفضائيات العربية، حينما، يحل عليها شهر رمضان الكريم، إذ يتم عمل توقيت إنتاج المسلسلات التلفزيونية بما يؤمن تسويقها أبان هذا الشهر الكريم، لكي يحقق الجدوى المالية المطلوبة في حين لو لم تستطيع الجهة الانتاجية اتمام المسلسل في التوقيت المحدد، فأن السعر، وحتى الدعم سيختلف عما هو في شهر رمضان حتماً، وعموماً هناك فعاليات محددة للتسويق للإنتاج، والتسويق السينمائي (الموحد، 2009: 34-35).

ب- **الترويج:** نحن نلمس أن فعاليات الترويج لا تقتصر على إيصال معلومة عن الفيلم الذي ينتج بل تعدى الأمر نحو الاخبار عن الفيلم الذي قد ينتج، فضلا عن ذلك ترويج قطاعات الانتاج بغية ابراز امكانياتها الانتاجية ومخططاتها المستقبلية وما تتمكن من تقديمه من خدمات انتاجية، لتسخر جميع وسائل

الاتصال الجماهيري من اجل تحقق استراتيجيتها الترويجية مستعملة مفهوم الاعلان في الصحف، او الاذاعة، او التلفزيون، او السينما، بل حتى الاتصال المباشر بوساطة العلاقات العامة (البكري، 2002: 200).

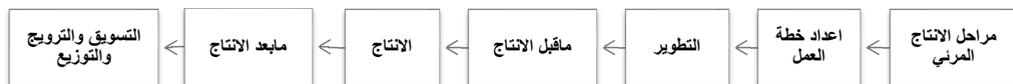
ت- **التوزيع:** من المؤكد أن المستفيدين من الانتاج لا يتواجدون في اماكن محددة بل ينتشرون على رقعة واسعة في الارض. ومن غير الممكن أن يتم التوزيع للمنتج بطريقة مباشرة إلا من خلال منافذ معلومة تعرف بمنافذ البيع، والتي يقصدها المريدون، لذا صار من المحتم على قطاع الانتاج ان يعمل على ايصال هذا المنتج الى هذه المنافذ وبحالتها السليمة، حتى وان كانت هذه المنافذ تقع خارج محيطه الاقليمي، وغالبا ما لا تكون منافذ التوزيع مملوكة لقطاع الانتاج اما لكثرتها او ايماننا بالتخصص، " (يحيى، 1999: 15).

اما عن التفاهات بين المنتج والموزع فلا يمكن تقنينها بقواعد عمل ثابتة كونها تأتي نتيجة المفاوضات وقبول الطرفين، لكن يمكن الحديث عن الكيفيات المعمول بها:

1 - عمولة التوزيع: وهو ما تم التطرق له في اعلاه، وتنقسم الى:
اولاً: اجر ثابت. حين يتم الاتفاق على مبلغ مقطوع يستوفى جراء عمليات التوزيع للمنتج.

ثانياً: النسبة المئوية. تثبت مبلغ نسبي يقتطع من عمليات البيع، وهناك من يحبذ هذه الكيفية كونها تضمن حماسة ونشاط الموزع على البيع لانه شريك بالنسبة.

2 - سلفة التوزيع: وتوصف هذه الكيفية بأنها من اقصى الاتفاقات على المنتج كونه يرضخ لاشتراطات الموزع الذي يحدد نسبته بنفسه ويتقاضى ايضاً عمولة التوزيع، ويلجأ اليها المنتج بعد ان يحصل على مبالغ مالية من الموزع لإتمام عملية الانتاج. (حول، 2008: 92)





اعتبارات الانتاج المرئي

أ- **الاعتبار الرقابي:** و نعني به التأكد من أن المادة التي سيتم انتاجها لا تتضمن أي محضورات او شيء قد يمنع تجسيد المنتج على أرض الواقع.

ب- **الاعتبار التسويقي:** التسويق هو الترويج لبيع عمل او أي انتاج كان سواء في مراحلها الاولى من الانتاج او بعد الانتاج من أجل تحقيق هامش ربحي معين، بمعنى هل سيحقق انتاج هذه المادة المنتجة إقبالا أم لا ؟ و هذا قد يتطلب من الجهة التي تسهر على الانتاج ان تقوم بدراسة ميدانية او صبر آراء على الاقل لتجنب فشل التسويق.

ج- **الاعتبار التمويلي:** وهذا بدراسة امكانية تدبير السيولة المالية الكاملة لتجسيد المشروع الاعلامي و هذا في حال التمويل الشخصي أو عن طريق جهة معينة. اذ تلخص مصادر التمويل لوسائل الاعلام في: الاعلانات، تسويق البرامج، تاجير الاستوديوهات، الحقوق الحصرية، الرسوم والخدمات الاعلامية والتعليمية، رسوم التشفير، ما تدفع الدولة من مساعدات وغيرها. (عبد الرحمن، 2008: 167-168)

رأي الباحث

المعياران الرئيسيان اللذان يوفران إرشادات لرسملة التكلفة هما معيار المحاسبة الدولي رقم (38) ومعيار المحاسبة الدولي الخاص بالمخزون رقم (2) بموجب هذين المعيارين، يتم تحميل التكاليف المتكبدة في "مرحلة البحث" كمصروفات عند تكبدها، بينما تتم رسملة التكاليف المتكبدة في "مرحلة التطوير" بمجرد استيفاء معايير الاعتراف. "التطوير" و يتمثل الحد الأدنى لرسملة تكاليف تطوير المحتوى في إظهار كل ما يلي:

- الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس أنها ستكون متاحة للبيع
- نية استكمال الأصل واستخدامها أو بيعها
- القدرة على استخدام أو بيع الأصل.
- الطريقة التي يتم بها غير الملموس الأصول سوف تولد مستقبلاً محتملاً الفوائد الاقتصادية أي الوجود لسوق الأصل



- توافر الكافية التقنية والمالية وغيرها الموارد لإكمال تطوير وبيع أصل
 - القدرة على قياس موثوق للنفقات المنسوبة إلى الأصل خلال تطويرها.
- والسؤال هنا متى وما هي التكاليف وفي أي نقطة يجب أن تبدأ تكاليف الفيلم الرسمة
- ما هي التكاليف التي يجب رسمتها**

- (العرض • مخطط القصة • مسودة السيناريو \ السيناريو • البحث عن المواهب •
- دراسة الجدوى ما قبل الإنتاج • إنهاء السيناريو • إعداد الموازنة • تأكيد الموهبة • جدول
- التصوير والإخراج إنتاج • التصوير • تحرير وتأثيرات بصرية • التأليف الموسيقي • حقوق
- التسجيل المبيعات التجارية • إصدار مسرحي (محلي) • إصدار مسرحي (عالمي) • إصدار
- DVD • بث التلفزيون • المنصات الرقمية)

التكاليف التي لا تعتبر ضمن تكاليف الانتاج

- تكاليف الإدارة العليا للشركة، على سبيل المثال المدير المالي وتكاليف الإدارة
- العليا الأخرى غير المتعلقة بالإنتاج، لأن هذه التكاليف تعتبر عامة وإدارية • التكاليف
- المركزية، على سبيل المثال الموارد البشرية • مصاريف التسويق ونفقات البيع وتكاليف
- التوزيع وكذلك معيار التدني في القيمة رقم (36) الذي يدرس انخفاض او ارتفاع القيمة
- وحسب مؤشرات خاصة بالانتاج المرئي.

السؤال الذي يمكن طرحه هنا هو متى يكون التغير في القيمة مطلوبة؟

- تغيير سلبي على الأداء المتوقع للفيلم قبل طرحه
- التكاليف الفعلية التي تزيد بشكل كبير عن التكاليف المدرجة في الموازنة
- تأخيرات كبيرة في الجداول الزمنية للانتهاء أو التحرير
- التغييرات في خطط الإصدار، مثل تقليل نمط الإصدار الأولي
- عدم كفاية التمويل أو الموارد لإكمال الفيلم والسوق بشكل فعال
- العروض الفعلية اللاحقة للإصدار (مثل شبك التذاكر الضعيف أداء أو ضعف
- مبيعات DVD) يفشل في تلبية ما كان متوقعًا قبل الإصدار.
- القيود المفروضة بموجب قانون الإعلام والتي تؤثر على قابلية استخدام
- الأفلام.



ثالثاً- الجانب التطبيقي

أنموذج مقترح للانتاج المرئي وفق المعايير الدولية
قام الباحثان باستحداث بعض الحسابات واجراء التعديلات المناسبة على التبويبات
المحاسبية المدرجة ضمن النظام المحاسبي الموحد، وسوف يتم الاعتماد عليه عند اجراء المعالجات
القيدية، والجدول (1) يوضح الدليل المحاسبي المطبق وبعض التبويبات المستحدثة (المقترحة).

جدول (1) الدليل المحاسبي المقترح للحسابات المستحدثة الخاصة بالانتاج الفني

البيان	اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي				
		6	5	4	3	2
	الموجودات غير المتداولة :					11
موجود	نفقات ايرادية موجلة					118
مستحدث	موجودات غير ملموسة				1187	
مستحدث	الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية			11871		
مستحدث	حقوق البث			11872		
موجود	مشروعات تحت التنفيذ					12
موجود	نفقات ايرادية مؤجلة					128
موجود	موجودات غير ملموسة				1287	
مستحدث	الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية			12871		
مستحدث	حقوق البث			12872		
موجود	المخزون :					13
	مخزون مخلفات مستهلكات				1354	
	مخزون مخلفات ومستهلكات لضروف اعتيادية			13541		
	مخزون مخلفات ومستهلكات لضروف غير اعتيادية			13542		
موجود	مخزون الانتاج				136	
مستحدث	مخزون الانتاج امرئي			1366		
موجود	اعمال تحت التنفيذ			1363		
مستحدث	اعمال تحت التنفيذ المرئي		13631			
موجود	مخزون بضائع بغرض البيع				137	
موجود	مخزون بضائع بغرض البيع			1371		
مستحدث	مخزون بضائع الانتاج المرئي		13711			

البيان	اسم الحساب	رقم الدليل المحاسبي				
		6	5	4	3	2
موجود	التخصيصات					23
موجود	مخصص هبوط أسعار المخزون				237	
مستحدث	مخصص هبوط أسعار مخزون الانتاج المرئي بغرض البيع			2372		
مستحدث	فائض إعادة التقييم					27
مستحدث	فائض إعادة تقييم الانتاج المرئي				271	
	مستلزمات					33
موجود	الاندثار					37
مستحدث	اطفاء نفقات مؤجلة				378	
مستحدث	اطفاء موجودات غير ملموسة الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية المنتجة داخليا			3781		
مستحدث	اطفاء موجودات غير ملموسة حقوق بث			3782		
موجود	مصروفات التحويلية					38
مستحدث	اجور محاسبة الانتاج المرئي				386	
مستحدث	اجور تنظيم			38611		
مستحدث	اجور تدقيق			38612		
مستحدث	خسائر إعادة التقييم				398	
مستحدث	خسائر إعادة تقييم الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية (الموجودات غير المتداولة)			3981		
مستحدث	خسائر إعادة تقييم حقوق البث			3982		
مستحدث	خسائر هبوط أسعار مخزون الانتاج الفني بغرض البيع				399	
موجود	ايراد النشاط السليعي					418
مستحدث	ايراد نشاط الانتاج المرئي				418	
مستحدث	مبيعات الافلام والبرامج والمسلسلات			4181		
مستحدث	ايراد الرسائل النصية			4182		
مستحدث	ايراد الاتصالات الهاتفية			4183		
مستحدث	ايراد الدعاية والاعلان			4184		
مستحدث	ايراد الرعاية التلفزيونية			4185		
مستحدث	ايراد تشفير القنوات الفضائية			4186		
موجود	الإيرادات الأخرى					49
مستحدث	مكاسب إعادة تقييم الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية وحقوق البث				493	
مستحدث	مكاسب إعادة تقييم الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية			4931		
مستحدث	مكاسب إعادة تقييم حقوق البث			4932		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النظام المحاسبي الموحد والمعايير المحاسبية.



شرح الدليل المحاسبي للحسابات المستحدثة (المقترحة) للانتاج الفني

1 - نفقات ايرادية مؤجلة (118):

ويشمل هذا الحساب الاعمال الفنية التي يتم شراؤها من قبل المنشأة او الاعمال التي تقوم بنتاجها وبيعها الى الغير شرط ان تكون ملكية هذا العمل لنفس الجهة المنتجة وتبيع فقط ترخيص العرض الى الاخرين ولمدة محددة يتم الاتفاق عليها في العقد ويراقب عن طريق الاقمار الصناعية.(المعيار المحاسبي الدولي (IAS 38)، ويحلل هذا الحساب الى الاتي: -

أ - موجودات غير ملموسة (1187):

يشمل هذا الحساب قيمة الافلام والبرامج وغيرها وترخيص البث المشتراة من الغير، ويحلل هذا الحساب الى: -

أولاً: انتاج الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية (11871):

يشمل هذا الحساب قيمة الانتاج التي تقوم المنشأة بانتاجها بنفسها وبيع ترخيص عرضها الى الغير وتبقى المنشأة او الشركة هي صاحبة العمل والمالكة لة.

ثانياً: حقوق البث (11872):

يشمل هذا الحساب قيمة حقوق البث والبرامج التي تقوم المنشأة او الشركة بشرئها من الغير ولها حق النشر او التصرف بها.

2 - مشروعات تحت التنفيذ نفقات ايرادية مؤجلة (128)

ويشمل هذا الحساب الكلف التي تم رسملتها لغرض انتاج المرئي وغيرها قبل ان يكون جاهزا لبيع حق الترخيص او العرض شرط ان يكون لها حق بيع ترخيص العرض وليس العمل نفسه وكذلك شراء بث البرامج من الغير

أولاً: انتاج الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية (12871):

ويشمل هذا الحساب الكلف التي رسملتها للاعمال التي يكون نية المنشأة فقط بيع حقوق بث البرنامج.

ثانياً: حقوق البث (12872):

يشمل هذا الحساب قيمة حقوق البث والبرامج التي تقوم المنشأة او الشركة بشرئها من الغير قبل ان تكون بصورتها النهائية.



ثالثاً: المخزون (13):

يشمل هذا الحساب قيمة الاعمال الفنية بعد اكتمالها بصيغتها النهائية ويفرع هذا الحساب الى:

مخزون المخلفات والمستهلكات (1354)

يشمل هذا الحساب القيمة المقدرة لمخزون المخلفات الناتجة عن النشاط الاعتيادي أو عن مخلفات المشتريات من المستلزمات السلعية والبضائع بغرض البيع والمستهلكات من الموجودات الثابتة. ويشمل أيضاً مخزون المخلفات والمستهلكات الناشئة عن الظروف غير الاعتيادية كأضرار الحرب وأعمال النهب والسرقة والتدمير والكوارث الطبيعية...

مخزون مخلفات ومستهلكات لظروف اعتيادية (13541)

مخزون مخلفات ومستهلكات لظروف غير اعتيادية (13542)

1) مخزون الانتاج التام المرئي (13611)

يشمل هذا الحساب قيمة الاعمال الفنية بعد اكتمالها بصيغتها النهائية وتنوي المنشأة بيعها دون ان يكون لها اي حقوق في هذا العمل بعد بيعها وتنتقل جميع الحقوق الى المشتري لهذا العمل.
أ. اعمال تحت التنفيذ المرئي (13631):

يمثل هذا الحساب تكاليف عمليات التشيد التي تتولى الوحدة الاقتصادية المتخصصة بهذا النشاط تنفيذها لحساب الغير والتي لم تكتمل بعد وتكون نسب الانجاز حسب مراحل العمل الفني.

ب. مخزون بضائع الانتاج المرئي (13711):

ويشمل هذا الحساب الاعمال الفنية المشتراة لغرض البيع المتواجدة في نهاية السنة المالية وتقييم حسب الكلفة وتقييم بطريقة..... والتي تنوى المنشأة بيعها الى الغير دون ان تكون لها حقوق مستقبلية لهذا العمل.



ت. فائض إعادة التقييم (27)

يشمل هذا الحساب قيمة الفائض في إعادة تقييم الانتاج الفني والمصنفة كموجودات ثابتة ويُعد أحد حسابات حقوق الملكية، ويحلل الحساب الى:

أ - فائض إعادة تقييم الانتاج المرئي (271):

يشمل هذا الحساب قيمة الفائض في إعادة تقييم الانتاج الفني والمصنفة كموجودات ثابتة ويُعد أحد حسابات حقوق الملكية.

2) مخصص هبوط أسعار مخزون الانتاج المرئي بغرض البيع (2372)

يشمل هذا الحساب خسائر هبوط القيمة التحصيلية لمخزون الاعمال الفنية بغرض البيع عن القيمة التحصيلية لمخزون الاعمال الفنية في السنوات اللاحقة.

3) خسائر إعادة التقييم (398)

يشمل هذا الحساب قيمة الخسائر في إعادة تقييم الاعمال الفنية وهو احد حساب المصروفات الاخرى ويغلق بحساب الارباح والخسائر في قائمة الدخل، ويحلل الحساب إلى الآتي: -

أ- خسائر إعادة تقييم الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية (الموجودات غير المتداولة) (3981):

يشمل هذا الحساب قيمة الخسائر في إعادة تقييم الصور المتحركة والبرامج التلفزيونية المنتجة من الشركة نفسها يُعد أحد حسابات المصروفات الاخرى ويغلق بحساب الارباح والخسائر في قائمة الدخل.

ب- خسائر إعادة تقييم حقوق البث (3982):

يشمل هذا الحساب قيمة الخسائر في إعادة تقييم حقوق البث المشتراة من الغير وهو أحد حسابات المصروفات الاخرى ويغلق بحساب الارباح والخسائر في قائمة الدخل.

(4) خسائر هبوط أسعار مخزون الانتاج الفني (399):

يشمل هذا الحساب خسائر هبوط القيمة التحصيلية لمخزون الانتاج الفني بغرض البيع عن القيمة التحصيلية لمخزون الانتاج الفني في السنوات اللاحقة.

1 - ايراد النشاط السلعي (41): هو ذلك الجزء من موارد الناجم عن مبيعات الوحدة الاقتصادية من السلع التي تقوم بانتاجها من خلال نشاطها الجاري ويحلل الحساب الى الحسابات التالية:
اولا- مبيعات نشاط الانتاج المرئي (418): وهو الايراد الناتج عن نشاط الشركة او المنشأة الفنية ويحلل الحساب الى الحسابات التالية:

- 1 - مبيعات الافلام والبرامج والمسلسلات (4181): وهو الايراد الناتج عن بيع الانتاج الفني من مسلسلات وافلام وبرامج وغيرها سواء كان عن ترخيص او بشكل نهائي.
- 2 - ايراد الرسائل النصية (4182): هو الايراد الناتج عن طريق ارسال الرسائل المشاهدين الى الشركة او المنشأة ويكون عن طريق اتفاق مسبق مع القناة وشركة الاتصالات.
- 3 - ايراد الدعاية والاعلان هو الدخل الناتج للشركة او القناة نتيجة قيام جهة اخرى باعلان عن منتج او سلعة معينة او خدمة او توجية ارشاد مقابل مبلغ مادي.
- 4 - ايراد الرعاية التلفزيونية: وهنا ينتج الدخل نتيجة قيام جهة معينة برعاية برامج او مسلسلات بدفع كامل المبلغ او جزء منه.
- 5 - +ايراد تشفير القنوات الفضائية: هو الدخل الناتج عن دفع المشتركين اشتراك مشاهدة القناة المشفر بواسطة بطاقة مغنطة توضع بجهاز الاستقبال لبث القنوات



5) مكاسب إعادة تقييم الانتاج المرئي (493):

يشمل هذا الحساب الزيادة في قيمة الانتاج المرئي عند إعادة تقييمها بأستخدام أنموذج القيمة العادلة، ويغلق هذا الحساب في قائمة الدخل.

جدول (2) المعالجات القيدية المطبقة والمقترحة

المعالجة القيدية بموجب		البيان
المعايير المحاسبية الدولية (المقترح)	النظام المحاسبي الموحد	
1. الموجودات الثابتة (حـ / 11)		
المعيار المحاسبي الدولي (IAS 38) التكلفة والتي تشمل (سعر الشراء والرسوم والضرائب , التكاليف المباشرة لوضع الموجود جاهز للاستخدام حسب ماتريده الإدارة , التقدير الاولي لتكاليف) , ويتم تسجيل القيود الآتية:	عند الشراء من حـ / مصروفات خدمية اخرى (حسب النوع) الى حـ / دائنو نشاط غير جاري 265 ----- عند تسديد قيمة العمل الفني : من حـ / دائنو نشاط غير جاري 265 الى حـ / النقدية لدى المصارف 183 -----	أ- الشراء من السوق المحلية
عند الشراء النقدي من حـ / موجودات غير ملموسة (حسب النوع) الى حـ / النقدية ----- عند الشراء بالاجل من حـ / موجودات غير ملموسة الى حـ / الدائنون ----- عند تسديد قيمة الانتاج المرئي الى الدائنون: من حـ / الدائنون الى حـ / النقدية		
أتاح المعيار المحاسبي الدولي (IAS 16) استخدام أنموذج إعادة التقييم للموجودات الثابتة بعد الاعتراف الاولي بالكلف وتثبيت المعالجات القيدية الآتية: 1. حالة تطبيق أنموذج إعادة التقييم (لاول مرة) أ- نتج عن إعادة التقييم فائض فيتم تسجيل القيد: من حـ / العمل الفني (حسب النوع) الى حـ / فائض إعادة تقييم 271 ب- نتج عن إعادة التقييم خسارة فيتم تسجيل القيد: من حـ / خسائر إعادة تقييم العمل الفني 3981 الى حـ / العمل الفني (حسب النوع)	لايوجد	ب- إعادة التقييم



المعالجة القيدية بموجب		البيان
المعايير المحاسبية الدولية (المقترح)	النظام المحاسبي الموحد	
<p>خسائر إعادة التقييم تقفل في قائمة الدخل : من حـ/ أرباح وخسائر الى حـ/ خسائر إعادة تقييم العمل الفني 3981</p> <p>2. في حالة تطبيق أنموذج إعادة التقييم سابقاً ويوجد رصيد لحساب فائض إعادة التقييم فيتم تسوية حساب خسائر إعادة التقييم مع حساب فائض إعادة التقييم وحسب الحالات الآتية: (1) إذا كان مقدار خسارة تقييم العمل الفني تساوي أو اقل من رصيد حساب فائض إعادة تقييم العمل الفني فيتم تسجيل القيد: من حـ/ فائض إعادة تقييم العمل الفني 271 الى حـ/ العمل الفني (حسب النوع (2) إذا كان مقدار خسارة تقييم العمل الفني أكثر من رصيد حساب فائض إعادة تقييم فيتم تسجيل القيد: من مذكورين حـ/ فائض إعادة تقييم العمل الفني 271 حـ/ خسائر إعادة تقييم العمل الفني 3981 الى حـ/ العمل الفني (حسب النوع) 111</p>	لايوجد	
<p>خسائر إعادة التقييم تقفل في قائمة الدخل : من حـ/ أرباح وخسائر الى حـ/ خسائر إعادة تقييم العمل الفني 3981</p> <p>3. في حالة تطبيق أنموذج إعادة التقييم وحصلت زيادة في قيمة العمل الفني وتوجد خسائر إعادة التقييم معترف بها سابقاً وتم إقفالها بحساب الأرباح والخسائر , فيتم إطفاء تلك الخسائر بمقدار الزيادة الحاصلة للفترة الحالية وحسب الحالات الآتية: أ- خسائر إعادة التقييم السابقة تساوي أو أكبر من مقدار الزيادة الحالية , يتم تسجيل القيد : من حـ/ العمل الفني (حسب النوع) الى حـ/ ارباح إعادة تقييم العمل الفني (بمقدار الخسائر المعترف بها سابقاً)</p>		



المعالجة القيدية بموجب		البيان
المعايير المحاسبية الدولية (المقترح)	النظام المحاسبي الموحد	
ب- خسائر اعادة التقييم السابقة اقل من مقدار الزيادة الحالية , يتم تسجيل القيد الآتي: من حـ / العمل الفني (حسب النوع) الى مذكورين حـ / ارباح إعادة تقييم العمل الفني (بمقدار الخسائر المعترف بها سابقاً) حـ / فائض إعادة التقييم 271 أرباح إعادة التقييم تقفل في حساب الأرباح والخسائر : من حـ / ارباح إعادة تقييم العمل الفني الى حـ / الأرباح والخسائر		
2. المخزون (حـ / 13)		
أ-		
الجرد المستمر: لايسجل قيد الجرد الدوري: من حـ/ مخزون آخر المدة الى حـ / الأرباح والخسائر	من حـ / مخزون الانتاج الفني بغرض البيع 137 الى حـ / تغير مخزون الانتاج الفني بغرض البيع 4222	ب- أثبات قيمة مخزون العمل الفني بغرض البيع اخر المدة.
لايوجد	من حـ / تغير مخزون العمل الفني بغرض البيع 4222 الى حـ / النشاط الجاري 281	ج- تعالج الزيادة في اخر المدة عن اول المدة.
لايوجد	من حـ / النشاط الجاري 281 الى حـ / تغير مخزون العمل الفني بغرض البيع 4222	د- تعالج الزيادة في اول المدة عن اخر المدة.
الجرد المستمر: عند البيع : من حـ / النقدية (المدينون) الى حـ / مبيعات العمل الفني	عند البيع يتم تثبيت قيد الاستحقاق: من حـ / مدينون قطاع (حسب النوع) 161 الى حـ / مبيعات العمل الفني بسعر البيع (النوع) 4212	هـ- مبيعات مخزون بغرض العمل الفني
ويغلق حساب المخزون في كلفة البضاعة المباعة من حـ / كلفة العمل الفني المباعة الى حـ / مخزون العمل الفني	عند استلام المبلغ يتم تثبيت القيد: من حـ / نقدية لدى المصارف 183 الى حـ / مدينون قطاع (حسب النوع) 161	
الجرد الدوري: من حـ / النقدية (المدينون) الى حـ / مبيعات العمل الفني وفي نهاية السنة المالية يتم جرد المخزون ومطابقته مع السجلات واثبات القيود الواردة في الفقرة (أ, ب).		

المعالجة القيدية بموجب		البيان
المعايير المحاسبية الدولية (المقترح)	النظام المحاسبي الموحد	
<p>صافي القيمة القابلة للتحقق تمثل (سعر بيع المقدر لمخزون العمل الفني مطروحا منه التكاليف المقدرة لاتمام عملية البيع) وتثبتت المعالجات القيدية الآتية:</p> <p>أ- عند أنشاء مخصص هبوط أسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع يتم تسجيل القيد الآتي:</p> <p>من حـ/ خسائر هبوط أسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع 399</p> <p>الى حـ/ مخصص هبوط اسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع 2372</p> <p>ويقفل حساب الخسائر في قائمة الدخل حسب القيد الآتي:</p> <p>من حـ/ أرباح وخسائر</p> <p>الى حـ/ خسائر هبوط أسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع 399</p> <p>وفي المستقبل عند وجود انخفاض في قيمة المخزون ويوجد مخصص هبوط أسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع فيتم تسجيل القيد الآتي:</p> <p>من حـ/ مخصص هبوط اسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع 2372</p> <p>الى حـ/ الارباح المحتجزة (الفائض المتراكم)</p> <p>يتم الافصاح عن قيمة مخزون العمل الفني بغرض البيع في قائمة المركز المالي بصافي القيمة القابلة للتحقق والذي يساوي (مخزون أراضي بغرض البيع اخر المدة - مخصص هبوط اسعار مخزون العمل الفني بغرض البيع)</p>	لايوجد	و- صافي القيمة القابلة للتحقق



رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

- 1 - ان توافق البيئة المحلية من حيث المعايير مع البيئة الدولية لها منافع كثيرة من حيث تعزيز عملية المقارنة وتعزيز الافصاحات لاجراء عملية المقارنة التي تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة.
- 2 - لم يتم اصدار قاعدة محاسبية محلية بخصوص الانتاج المرئي من حيث طبيعة التبويب او اصدار تعليمات توضح نسب الاطفاء او مخصصات الهبوط في قيمة العمل الفني او الاستثناءات الاعتراف بالايرادات وغيرها.

ب - التوصيات

- 1 - ضرورة الاهتمام بالبيئة المحاسبية من خلال اصدار المعايير المحلية التي تتناول المستجدات التي تطرا على ساحة الاعمال للانتاج المرئي.
- 2 - تدريب العاملين في هذا المجال ورفدهم بالمعلومات والتعليمات الضرورية لاداء المهام بالصورة الصحيحة.
- 3 - تطوير النظام المحاسبي الموحد بما يضمن التطورات الحاصلة في البيئة العراقية من خلال إعادة النظر في دليل الحسابات وتبني الدليل المقترح بالمعالجات المحاسبية الخاصة للانتاج المرئي.



المصادر

1. Villarejo, (2013), Amy. Film studies: The Basics. Routledge.
2. الموحد، عبد المعين،(2009) التسويق السينمائي، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.
3. Villarejo, (2007), Amy. Film studies: The Basics. Routledge
4. Richie, Joseph, *et al.*, (2022), An Introduction to Film and TV Production: From Concept to Market. Taylor & Francis
5. Hull, R, Jamie Ewbank, and Christian Darkin C.,(2008), The New Digital Video Manual: An Essential, Up-to-date Guide to the Equipment, Skills and Techniques of Digital Video Making. Carlton,
6. Kellison, C., (2012), Producing for TV and Video: A Real-world Approach. Routledge.
7. Underwood, R. R., (2007), Shooting TV News: Views from Behind the Lens. Routledge,
8. Kellison, C.,(2020), Dustin Morrow, and Kacey Morrow. Producing for TV and Emerging Media: A Real-world Approach for Producers. Routledge,
9. يحيى، علي، (1999) انتاج و توزيع الفلم الروائي في مصر، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب





المسؤولية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة العامة

م. علي فضالة موسى
كلية الحقوق - جامعة النهرين , بغداد \ العراق

Responsibility Resulted from Inhibited Uses of Public Shareholding Companies Activities

Lect. Ali Fedhala Mosa
College of Law, Al-Nahrin University, Baghdad / Iraq



المستخلص

أن الشركات المساهمة العامة تعمل على استغلال المشروعات التجارية الكبيرة وذلك لقدرتها على جمع الأموال التي تلزم لقيام هذه المشاريع، وهذا النوع من الشركات هيمن على أهم جانب من النشاط الاقتصادي في الكثير من دول العالم.

والسبب في قدرة هذا النوع من الشركات على جمع الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الكبيرة هو مزايا النظام القانوني للشركاء ومن أهمها رأس مال الشركة الذي يقسم إلى أسهم منخفضة القيمة وقابلة للتداول، أما عن مسؤولية الشركاء في هذا المجال تتحدد حسب الأسهم التي يملكها في الشركة. فهذه المزايا هي التي جعلت أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم في هذا النوع من الشركات، فتخفيض قيمة السهم تجعل حتى صغار المدخرين إلى استثمار أموالهم في هذه الشركات وتكوين رؤوس أمواله كما أن تحملهم جزء من المسؤولية تجعلهم يشعرون بنوع من الأمان.

ومن الناحيتين القانونية والأخلاقية يجوز القيام بعمليات بيع شراء الأسهم وذلك بناء على المعلومات التي يتم جمعها من السوق المالي أو من خلال المعلومات التي من الممكن الحصول عليها من الشركة ذاتها. لكن المشكلة التي تحصل هو أن تكون هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر سرية، وهذه المعلومات لم يطلع عليها الا عدد قليل من الأشخاص بحكم موقعهم أو بحكم العلاقات التي يكونها هؤلاء الأشخاص، هذا سوف يؤدي إلى انتهاك في عدالة السوق المالية. وهذا سوق يقوض الثقة بسوق الأوراق المالية ويؤدي أيضاً إلى إحجام أشخاص كثيرين عن الاستثمار في الأسهم وبالتالي انخفاض قيمتها وهذا سوف يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الشركات المساهمة العامة، المشروعات التجارية، الأسهم،

النشاط الاقتصادي، النمو الاقتصادي.



Abstract

Public shareholding companies exploit large commercial projects due to their ability to collect the funds required for the establishment of these projects, and this type of company dominated the most important aspect of economic activity in many countries of the world.

The reason for the ability of this type of company to collect the necessary funds to carry out large projects is the advantages of the legal system for the partners, the most important of which is the company capital, which is divided into low-value and negotiable shares. As for the partner's responsibility in this field, it is determined according to the shares they own in the company. These advantages are what prompted the owners of capital to invest their money in this type of companies, as the decrease in the value of the share makes even the small savers to invest their money in these companies and build up its capital, and bearing part of the responsibility makes them feel of kind of security.

From the legal and ethical standpoints, it is permissible to carry out sales and purchase of shares based on information collected from the financial market or through information that can be obtained from the company itself. But the problem that occurs is that this information has been obtained from confidential sources, and information has only been seen by a few people by virtue of their position or by virtue of the relationships that these people have, and this will lead to a violation of the fairness of the financial market. This is a market that undermines confidence in the stock market and also leads to the reluctance of many people to invite in shares and thus lower their value, and this will lead to obstruction economic growth.

Key words: Public shareholding companies, Commercial project, Economic activity, Economic development



المقدمة

أولاً : موضوع البحث

أن المساهمين والمستثمرين في سوق الأوراق المالية يجب أن يكون لديهم علم بكافة المعلومات التي تتعلق بأسهم الشركات المساهمة العامة التي يتم تداول الأسهم الخاصة بها في السوق.

ويحق لكل مساهم أو مستثمر أن يطلع على هذه المعلومات، وعلى أساسها يتخذ قراره بالاستثمار في أسهم هذه الشركة أو تلك، وبالمقابل فيحق لهم التخلي عن أسهم معينة إذا تبين لهم أنها غير مثمرة.

أما إذا لم تعلن الشركة عن المعلومات الخاصة بها، فيجب على القائمين على هذه الشركات عدم تفضيل بعضهم على البعض الآخر من خلال إطلاعهم على المعلومات دون عرضها على الجميع، فهذا سيؤدي إلى عدم تحقيق المساواة بينهم، هذا الحق الذي كفلته دساتير الدول كافة، ومنها الدستور العراقي لسنة 2005، إذ نصت المادة 14 منه على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

أن المعلومات التي تتعلق بهذه الشركات لا توجه إلى الجمهور مباشرة وإنما تكون موجهة إلى هيئة الأوراق المالية، وهذه الأخيرة هي التي يكون لها القرار بأن هذه المعلومات ضرورية أم لا والتي على أساسها يمكن حماية المستثمرين.

ثانياً : أهمية البحث

أن موضوع المسؤولية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة العامة له أهمية كبيرة من حيث كون أن نشر المعلومات الخاصة بهذا النوع من الشركات يؤدي إلى إثارة المسؤولية على من يحاول القيام بذلك وبالتالي يؤدي ذلك إلى زعزعة ثقة الجمهور بها، إضافة إلى ذلك أن فرض هذه المسؤولية هو لحماية مصلحة عامة، لأن

استغلال تلك المعلومات التي تؤثر على أسعار الأسهم تمثل اعتداء على مصلحة عامة تتجسد في حماية مبدأ المساواة بين المساهمين، وتحقيق شفافية سوق الأوراق المالية.

ثالثا : إشكالية الدراسة

تتمثل المشكلة الرئيسية في هذا البحث مدى تطبيق المسؤولية بنوعيتها المدنية والجزائية على من يحاول تسريب المعلومات عن أسهم هذه الشركات وعلى من تطبق هذه المسؤولية على الفاعل الرئيسي فقط أم على الشريك أيضا.

رابعا : منهجية البحث

سنتناول بحثنا هذا وفق المنهج الوصفي من خلال بيان ما يتعلق بأنواع المسؤولية التي ستفرض على من يتعامل بالأسهم المحظورة من خلال إشاعة المعلومات التي تتعلق بها وكذلك المنهج التحليلي من حيث تحليل النصوص التي تتعلق بموضوع دراستنا من حيث التعليق عليها بالإضافة أو التعديل.

خامسا : هيكلية الدراسة

سنتناول البحث من خلال تقسيمه إلى مبحثين نتناول في المبحث الأول المسؤولية المدنية التي تفرض على من يقوم بالتعامل بالأسهم المحظورة أما في المبحث الثاني فسنتناول المسؤولية الجنائية التي تفرض على مرتكب جريمة الاعتداء على هذه الشركات. وينتهي البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات التي تخص الموضوع.



المبحث الأول المسؤولية المدنية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة المحدودة

واستناداً إلى ذلك سنبحث في هذا المطلب المسؤولية المدنية الناجمة عن هذا النوع من التعامل من حيث تناول الأحوال التي تنشأ بها المسؤولية والآثار المترتبة على العقد والتكييف القانوني لهذا التعامل المحظور، لذلك سنحاول أن نقسم هذا المطلب إلى فرعين نبحت في الأول منه قيام هذا النوع من المسؤولية وأثرها على العقد ووسائل الدفع، وفي الفرع الثاني نبحت في تكييف هذا النوع من المسؤولية عن التعامل المحظور وكالاتي:

المطلب الأول: قيام المسؤولية المدنية وأثرها على العقد ووسائل الدفع

إذا ما تم التعامل بأسهم الشركات المساهمة العامة المحظورة فإن المتعامل بها سوف يخل بالتزامين أو مشكلتين الأولى تتمثل في إخفاء معلومات عن الطرف الآخر وهذه المعلومات تؤثر على أسعار الأسهم التي تم التعامل بها والثانية إساءة استغلال المعلومات التي تخص الشركة وقد وصلت إلى علمه بحكم المهنة أو الوظيفة التي هو فيها. إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر مخالفة لأحكام القوانين التي تمنع تداول الأسهم بناء على معلومات داخلية تتعلق بالأسهم الخاصة بتلك الشركة.

واستناداً إلى ذلك فإننا سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول منه أطراف المسؤولية المدنية وطبيعتها وأركانها وفي الفرع الثاني نتناول أثر مخالفة الحظر على العقد وفي الفرع الثالث نتناول وسائل نفي المسؤولية وكالاتي:

الفرع الأول: أطراف المسؤولية المدنية وطبيعتها وأركانها

إن الأشخاص الذين يتعاملون بأسهم الشركات المساهمة العامة إما أن يكونوا متعاملين أساسيين أو متعاملين ثانويين، كذلك الحال بالنسبة للأسهم إما أن يكون التعامل بأسهم الشركة التي يعمل بها أو تكون الأسهم تابعة لشركة أخرى. إضافة إلى ذلك فإن من

يتعامل بأسهم هذا النوع من الشركات يجب أن يلتزم بثلاث التزامات تتمثل في عدم استغلال المتعامل بالأسهم المعلومات التي حصل عليها، ولا يجوز له تسريب هذه المعلومات إلى الغير، أما الالتزام الثالث والأخير فلا يجوز له نشر هذه المعلومات بطريقة غير مشروعة. واستناداً إلى ذلك فإننا سنتناول في هذا الفرع أطراف هذا النوع من المسؤولية وطبيعتها، أما في النقطة الثانية فسنتناول أركان هذه المسؤولية.

أولاً: أطراف المسؤولية المدنية وطبيعتها:

أن أطراف المسؤولية المدنية تتعدد وهم كالاتي:

- 1 - قد تقوم العلاقة بين المتعامل الأساسي والشركة التي يعمل بها أو التي يرتبط بها، فعندما يعمد المتعامل في هذه الحالة إلى تسريب المعلومات واستغلالها فإن المسؤولية التي تنهض هنا هي مسؤولية عقدية والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا المتعامل متعاقد مع الشركة التي يعمل بها أو يرتبط بها وبالتالي يقع على عاتقه التزام الأمانة والإخلاص تجاه الشركة التي يعمل بها وكذلك ملزم بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بهذه الشركة ويجب أن لا يعمل على استغلال هذه المعلومات لتحقيق منافع شخصية له سواء أكانت مادية أو معنوية، ففي حال استغلال المعلومات الخاصة بالشركة أو المعلومات السرية يعد ذلك مخالفة قانونية وإساءة استعمال السلطة.
- 2 - وقد تقوم العلاقة بين المتعامل الثانوي والشركة التي حصل على معلوماتها الداخلية وقام بالتعامل بأسهمها على أساس تلك المعلومات ففي هذه الحالة يسأل المتعامل الثانوي مسؤولية تقصيرية (مسؤولية عن الفعل الضار)⁽¹⁾، والسبب في تحقق هذه المسؤولية هو عدم وجود عقد بين الطرفين.
- 3 - العلاقة التي تقوم بين المتعامل سواء أكان أساسياً أم ثانوياً مع الشخص الثاني الذي أبرمت معه الصفقة⁽²⁾، فإذا تم إبرام هذه الصفقة فإن المسؤولية تكون عقدية وليس تقصيرية والسبب في ذلك يعود إلى أن التعامل يفرض على المتعامل التزام بموجب العقد المبرم بينهما بالمصارحة بالمعلومات

1- د. غنام محمد غنام، تحريم الكذب على المساهمين في شركات المساهمة، جامعة الكويت، 1996، ص 12 وما بعدها.

2- يقصد بالصفقة التداول التي يتم بين وسيطين لشراء أو بيع الأسهم بناء على تفويض العميل الخطي



الداخلية السابقة على التعاقد⁽¹⁾، فلا يجوز للوسيط القيام بأية عملية على الأسهم لصالحه أو لصالح عملائه بناء على تلك المعلومات التي تتعلق بالأسهم⁽²⁾. كذلك يمكن أن تطبق أحكام التغيرير مع الغبن، والسبب في ذلك يعود إلى أن عدم الإدلاء بالمعلومات السرية الخاصة بالأسهم تمكن المتعاقد الآخر عدم إبرام الصفقة، فما كان أن يبرمها لو علم بتلك المعلومات⁽³⁾. ففي حال إعلامه بها قبل إبرام الصفقة فإن ذلك سيساعده في اتخاذ القرار المناسب بشأن تلك الصفقة⁽⁴⁾.

ثانياً: أركان المسؤولية المدنية:

لقيام المسؤولية المدنية يتطلب أن يكون هناك إخلال بالالتزام بالعقد من خلال القيام بفعل غير مشروع وأن ينسب هذا الفعل غير المشروع إلى المتعامل بحيث يترتب عليه ضرر إضافة إلى وجود علاقة سببية بينهما وكالاتي:

1 - الخطأ: ويتمثل في التعامل المحظور باسم الشركات المساهمة العامة، ويتم ذلك من خلال بيع وشراء الأسهم الخاصة بهذه الشركة استناداً إلى المعلومات الداخلية الخاصة بهذه الاسم، وهذه المعلومات قد تؤثر على الأسعار في حال لو أعلنت للجمهور، سواء أكان ذلك التعامل قد تم من قبل المتعامل الأساسي أو الثانوي⁽⁵⁾.

ونعتقد أن هناك فرق في التعامل بالمعلومات السرية بين المتعامل الأساسي والثانوي والسبب في ذلك إن المتعامل الأساسي يكون على علم بهذه المعلومات كرئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة والمدير العام والمدير المالي والمدقق

1- محمود مصطفى حسن محمد، النظام القانوني لعقد إدارة الأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، بلا سنة طبع، ص 52.

2- د. عبد الحكيم فوده، البطلان في قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط2، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1993، ص 124

3- د. سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، في الالتزامات، ط 4، 1987، 248

4- د. أميرة صدقي، النظام القانوني لشراء الأسهم من جانب الشركة المصدرة لها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص 190.

5- د. حسام الدين عبد الغني الصغير، حماية المعلومات غير المصحح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2003، 176.

الداخلي إلا إذا اثبت عدم علمه بهذه المعلومات أما بالنسبة للمتعاملين من غير هؤلاء الأشخاص والمتعامل الثانوي الذي لا علاقة له بالشركة ولا علم له بالمعلومات الداخلية للشركة والأسهم فيتطلب الأمر إثبات علمهم بهذا النوع من المعلومات غير المعلنة التي تعاملوا بالأسهم بناء عليها.

2 - الضرر: وهو أن ينتج عن التعامل بالأسهم الخاصة بشركات المساهمة العامة نتيجة المعلومات السرية وغير المعلنة الخاصة بهذه الأسهم ضرراً بالنسبة للأشخاص الذين قاموا بالتعامل بها (المضرور) ⁽¹⁾.

3 - العلاقة السببية: إذا ما تم التعامل بالأسهم داخل السوق المالية سيتم فرز حالة قانونية لا مثيل لها وهي انه على الرغم من وقوع ضرر وإلحاق المضرور به، إلا أن من احدث الضرر غير معروف أو يكون مجهول الهوية، ففي هذه الحالة لا يمكن أن توجد رابطة سببية بين الضرر ومحدثه ⁽²⁾. لأن التعامل بالأسهم التي تتم يومياً هي الآف الصفقات يتعذر معها معرفة شخصية المتعاملين مع بعضهم البعض، فكما هو معروف أن الصفقات تبرم عن طريق لوحة البيانات عند تطابق أوامر البيع أو الشراء المقدمة من الوسطاء، فهذه اللوحة الخاصة بالبيانات لا تحدد شخصية البائع والمشتري ⁽³⁾. وبالتالي لا يمكن ان تعقد صفقة خارج هذه البورصات، فلا يجوز للوسيط أن يقوم بتداول الأسهم باسم عملائه إلا كما ينص على ذلك قانون الأوراق المالية المعمول به في الدول والأنظمة والتعليمات الصادرة وكذلك وفق القرارات القضائية ⁽⁴⁾. فالوسطاء يتولون عملية إعطاء كل عميل رمز معين، إذا ما حصل توافق في سعر البيع والشراء لوسيطين من الوسطاء يقومان بإنهاء الصفقة ⁽⁵⁾.

1- المرجع نفسه، ص 178

2- د. أميرة صدقي، مرجع سابق، ص 192

3- المرجع نفسه، ص 195

4- د. ادوار عيد، الشركات التجارية (شركات المساهمة)، بدون دار نشر، 1970، ص 78.

5- د. حسام الدين عبد الغني الصغير، مرجع سابق، ص 180.



من هذا يتضح أن وسيط البائع لا يعرف شخصية عميل الوسيط المشتري، والعكس صحيح، إلا انه يمكن الرد على هذا القول بالآتي:

أولاً: لا بد من أن تظهر شخصية البائع والمشتري لأن هناك تعامل يتم داخل السوق المالية ويتم ذلك من خلال شراء أسهم شركة أخرى من أجل تملكها⁽¹⁾.

ثانياً: قد يجري تعامل داخل البورصة وتظهر فيه شخصية البائع والمشتري من خلال إجراء المزايدة العلنية، من خلال بيع مجموعة من الأسهم دفعة واحدة⁽²⁾.

ثالثاً: من الممكن أن تطبق وسائل تقنية حديثة فيما يتعلق بتداول الأسهم هذه الوسائل تكون كفيلة بمعرفة البائع والمشتري (المتعاقدين) وبالتالي تكون هناك رابطة عقدية مباشرة بينهما، ففي هذه الحالة إذا ما حصل ضرر من احدهما تجاه الآخر يجوز للطرف المتضرر إثبات علاقة السببية بين الفعل والضرر⁽³⁾.

وهنا يمكن أن يثار التساؤل الآتي: ما هو الأساس الذي يمكن الاستناد اليه في تحديد مبلغ التعويض الذي يتعين على المتعامل أدائه للغير إذا ما وقع ضرر وتحققت العلاقة السببية بين الفعل والضرر؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل بالقول إذا ما كان الضرر قد أصاب الشخص فإن المشرع يعمل على حمايته من خلال تعويض الضرر الذي أصابه والربح الذي فاتته⁽⁴⁾، أما إذا كان المشرع يعمل على حماية المعلومات الداخلية للشركة فإن التعويض يتحدد بالضرر الذي أصاب مالك هذه الشركة⁽⁵⁾، فهنا الشخص المتعامل يكون مسؤول عن الضرر الذي أحدثه للشركة⁽⁶⁾. أما إذا كانت المصلحة هي الحفاظ على سمعة السوق، فإن التعويض يتحدد بالربح الذي حصل عليه المتعامل المستغل للمعلومات الداخلية الخاصة بالشركة. ففي هذه الحالة يعاقب هذا الشخص بغرامة يحددها القانون إضافة إلى غرامة لا تقل عن

1- د. عزيز العكلي، شرح القانون التجاري، الجزء الرابع، في الشركات التجارية، دار الثقافة، عمان، 1998، ص 46

2- د. محسن شفيق، الوجيز في القانون التجاري، 1967، بلا، ص 58.

3- د. احمد بركات مصطفى، حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، جامعة أسيوط، العدد السادس عشر، 1994، ص 39.

4- د. هاني محمد دويدار، التنظيم القانوني للتجارة، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 235.

5- المرجع نفسه، ص 237.

6- د. منير ابراهيم هندي، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1995، ص 187.

ضعف الربح الذي حققه أو ضعف الخسارة التي تجنبها على أن لا تزيد على خمسة أضعاف ذلك الربح أو الخسارة⁽¹⁾.

وفي كل الأحوال يخضع طلب التعويض للقواعد العامة للتقاضي، أي أن يلجأ المتضرر إلى القضاء من خلال رفع دعوى التعويض⁽²⁾.

إلا أن الذي يلاحظ على طريق التقاضي انه يحتاج إلى مدة طويلة ليحصل المتضرر على حقوقه إضافة إلى انه طريق مكلف، فقد عملت الدول على إنشاء هيئة الأوراق المالية⁽³⁾، وذلك من أجل حماية المستثمرين في الأسهم وتنظيم سوق رأس المال من المخاطر التي قد تلحق به⁽⁴⁾. وفي رأينا إن من يلحق به الضرر يحق له أن يطلب التعويض من هذه الهيئة وتكون بمثابة الحكم عند طلب التعويض. وبذلك يكون أمام المتضرر طريقان للحصول على التعويض إما باللجوء إلى القضاء من خلال رفع دعوى أمام المحاكم أو اللجوء إلى التحكيم⁽⁵⁾ الذي يتمثل في هيئة الأوراق المالية.

وهذا القول ليس غريبا على سوق تداول الأوراق المالية، فالنظام المصري أيضا جعل التحكيم في منازعات سوق المال إجباريا، حسب ما نص عليه قانون رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992⁽⁶⁾.

1- في بريطانيا لا تزيد الغرامة عن 5000 جنيه إسترليني و / أو السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر إذا نظرت الدعوى أمام محكمة الصلح، أما في حال نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات فإن العقوبة تكون بغرامة مادية ليس لها سقف، و / أو السجن لمدة لا تزيد عن 7 سنوات تراجع المادة 61 من قانون العدالة الجنائية البريطاني، علما أن العقوبة السابقة التي كانت مفروضة بموجب المادة 108 من قانون الشركات البريطاني لسنة 1990 هي الحبس مدة لا تزيد عن سنة و / أو غرامة لا تزيد عن 1000 جنيه إسترليني والحبس لمدة لا تزيد عن 10 سنوات و / أو الغرامة لا تزيد عن 200,000 ألف جنيه إسترليني.

2- د. منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 189.

3- المرجع نفسه، ص 191.

4- د. عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص 48.

5- التحكيم يختلف عن الصلح من حيث انه ليس أداة ذاتية لحل النزاع،، فالحل الذي يتيح للمسألة المتنازع عليها ليس حلا رضائيا وإنما هو حل مفروض على أطراف النزاع. ومن ناحية أخرى هو ليس حلا علويا كالقضاء الذي يستهدف إنزال حكم القانون على الواقعة المتنازع عليها بل هو بالأساس يعمل على المحافظة على هذه العلاقات واستقرارها واستمرارها ويتم ذلك من خلال فرض حل يقوم على الفهم الوثيق للمصالح الاجتماعية والاقتصادية المتنازع عليها والتوفيق بينهما قدر الإمكان، يراجع د. عاشور عبد الجواد عبد الحميد، بعض جوانب النظام القانوني لأسواق المال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 195.

6- نصت المادة 52 من القانون على أن ((يتم الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون فيما بين المتعاملين في مجال الأوراق المالية عن طريق التحكيم دون غيره)).



ما في العراق فعند الرجوع إلى قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم 24 لسنة 1991 فنجد انه أيضا أشار إلى اللجوء إلى لجنة تحكيم تشكل لغرض الفصل في المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في السوق⁽¹⁾. ومن خلال مراجعة النص الخاص بتشكيل لجنة التحكيم يتبين أنها أقرنت اللجوء إلى التحكيم بالتعامل بالسوق. فمتى ما تعامل الشخص بالسوق أقر الموافقة باللجوء إلى التحكيم في حال حدوث منازعات في هذا المجال.

من كل ما تقدم يتضح إن المشرع كان واضحا في النصوص القانونية بتعويض المتضرر من التعامل في الأسواق المالية من خلال اللجوء إلى المحاكم العادية للنظر في الدعوى التي يرفعها أمامها أو باللجوء إلى هيئة التحكيم والتي هي هيئة الأوراق المالية أو لجنة تشكل لهذا الغرض.

الفرع الثاني: أثر مخالفة الحظر على العقد

إذا ما تم إبرام عقد بين المتعامل في الشركة المساهمة وبين الطرف الآخر على أساس استغلال المعلومات الداخلية المحظورة (السرية)، فهنا يثور تساؤل هل يعد هذا العقد باطلا أم موقوفا، أم انه يعد مشروعا ؟

تمت الإجابة على هذا التساؤل من خلال الرجوع إلى قانون الشركات حيث نص على أن " يحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها أن يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه أو عمله في الشركة، كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة، أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها، أو إذا كان من شأن النقل إحداث ذلك التأثير، ويقع باطلاً كل تعامل أو معاملة تنطبق أحكام هذه المادة "⁽²⁾.

1- نصت المادة 49 من القانون على أن ((أولا : تشكل بقرار من الوزير لجنة تحكيم يرأسها قاض من الصنف الثاني في الأقل يختاره وزير العدل وعضوية اثنين من أعضاء المجلس تكون مهمتها الفصل في المنازعات المتعلقة بالمعاملات التي تتم في السوق ويعتبر التعامل في السوق إقرارا بقبول التحكيم ويثبت ذلك في أوراق هذه المعاملات. ثانيا : تكون قرارات لجنة التحكيم ملزمة لطرفي النزاع.....))

2- تراجع المادة 166 من قانون الشركات الأردني

ان حظر التعامل بالأسهم يستهدف بالدرجة الأساس النظام الاقتصادي بشكل عام، وينضوي تحت ذلك حماية الطرف الثاني والشركة التي يتم التعامل بأسهمها وسوق الأوراق المالية والمعلومات الداخلية التي لها قيمة مالية، فقد عاقب قانون سوق الأوراق المالية كل من يتداول الأسهم او يحمل الغير على تداولها بناء على معلومات داخلية أو يستغل معلومات داخلية أو سرية من أجل تحقيق منافع مادية أو معنوية له أو لغيره بعقوبة جزائية إذا ما تم مخالفة القانون المذكور⁽¹⁾، فالعقد في هذه الحالة يكون مخالف للقانون وللنظام العام والآداب العامة⁽²⁾.

كذلك يكون الحكم نفسه إذا ما تم استغلال المعلومات الداخلية من قبل المتعامل الثانوي أو الأساسي من غير أعضاء مجلس الإدارة في الشركة التي تم التعامل باسمها⁽³⁾

الفرع الثالث: نفي المسؤولية

لكي تقوم المسؤولية المدنية يجب أن يكون هناك إخلال بالتزام عقدي أو وقوع عمل ضار (غير مشروع)، وفي كل الأحوال يجب أن ينسب هذا الفعل الضار وغير المشروع الى المتعامل وهذا الفعل يسبب ضرر للطرف الآخر، ومن ثم ان تكون هناك علاقة سببية. أما من حيث عبء الإثبات يقع على المدعي الذي أصابه الضرر يكون على الطرف الآخر الذي أصابه الضرر أو الشركة التي يتعين عليها إثبات قيام المتعامل بالأسهم من خلال البيع والشراء في البورصة انه تم بناء على معلومات سرية خاصة بهذه الشركة التي تم التعامل بأسهمها، حيث يجوز للشركة إثبات ذلك ومن خلال جميع طرق الإثبات بما في ذلك البيانات الالكترونية الصادرة عن الحاسوب أو التسجيلات الصوتية... الخ من الطرق الأخرى⁽⁴⁾.

1- مراجعة قانون سوق بغداد للأوراق المالية وقانون الشركات

2- مراجعة القانون المدني العراقي

3- في بريطانيا لم ينص المشرع صراحة على البطلان، والجدل لا يزال قائماً حول هذه المسألة واعتبار العقد هنا غير باطلاً، يراجع د. عبد الحكيم فوده، مرجع سابق، ص 343 وما بعدها.

4- في بريطانيا على المدعي إثبات قيام المتعامل باستغلال المعلومات الداخلية بدليل قاطع لا يقبل الشك أما المدعي عليه فيمكن دحض الدليل وبالتالي نفي المسؤولية بالقرائن المرجحة التي قد لا تصل الى الدليل القاطع بحيث يستطيع المتعامل وفقاً للقرائن المرجحة إثبات انه استغل المعلومات الداخلية للشركة لتحقيق غرض مشروع، وذلك حسب المادة 53 من قانون العدالة الجنائية البريطاني. وبالمقابل يجوز للمدعي عليه ان ينفي المسؤولية عن نفسه. وبموجب القانون الأردني يستطيع المدعي عليه دحض المسؤولية بجميع طرق الإثبات بما في ذلك البيانات الالكترونية الصادرة عن الحاسوب وتسجيلات الهاتف وغيرها من الأساليب الأخرى حسب المادة 13/ ج من قانون سوق الأوراق المالية الأردني.



أما من حيث أهم الأسباب التي تؤدي إلى نفي المسؤولية فتتمثل في النقاط الآتية:

1 - عدم توقع تحقيق الربح أو تفادي الخسارة:

إن المسؤولية المدنية لا يمكن أن تقوم إذا كان المتعامل بأسهم الشركة لم يتوقع لحظة التعامل بالأسهم ان هذا التعامل سينتج عنه أرباح أو يحقق خسارة، فالمعلومات التي حصل عليها قد تكون معلومات لها تأثير على أسعار الأسهم التي تم التعامل بها⁽¹⁾. وهنا يعتد بنية المتعامل لحظة التصرف، فالمعيار الذي يمكن الاستناد اليه لدفع المسؤولية عنه هو معيار شخصي يعتمد على نية إبرام التصرف وأهم مثال يمكن أن يساق في هذه الحالة قيام المتعامل بشراء الأسهم لغرض تفادي السيطرة على الشركة.

2 - قيام المتعامل بإبرام العقد في كل الأحوال:

ففي هذه الحالة يمكن للمتعامل بالأسهم نفي المسؤولية عنه إذا اثبت انه كان سيتعامل بأسهم هذه الشركة حتى لو لم يحصل على تلك المعلومات الداخلية الخاصة بتلك الأسهم، أي أن هذه المعلومات لم تكن تعد حافز لهذا المتعامل لكي يبرم العقد⁽²⁾.

ان الدفاع في هذه الحالة يعتمد على نية معقودة في ذهن المتعامل بالقيام بإبرام العقد قبل علمه بهذه المعلومات غير العلنية، ويشترط في هذه النية ان يكون هناك دليل مادي لإثباتها ومثال ذلك بيع المتعامل بالأسهم هذه الأسهم بسبب ضائقة مالية مر بها وليس بسبب انه علم بهذه المعلومات الداخلية غير المعلنة⁽³⁾.

3 - الاعتقاد بالكشف عن المعلومات بشكل واسع قبل التعامل أو قبل تشجيع الغير

على التعامل

يحق للمتعامل نفي المسؤولية عنه إذا أثبت انه اعتقد ان المعلومات التي بحوزته قد تم الكشف عنها بشكل واسع لاعتبارها معلنة، وبما يضمن عدم تضرر أي شخص يتعامل بالأسهم من دون ان يكون حائزاً لتلك المعلومات، وهذا الدفاع يتعلق بنفي القصد الجرمي⁽⁴⁾.

1- د. عبد الحكيم فودة، مرجع سابق، ص 344.

2- المرجع نفسه، ص 245.

3- د. عزيز العكيلي، مرجع سابق، ص 52.

4- د. عبد الحكيم فودة، مرجع سابق، ص 346.

من كل ما تقدم يمكن القول ان نفي المسؤولية المدنية تستند على أساس واحد يتعلق بالمعلومات الداخلية (غير المعلنة) لأسهم الشركة، إذ لم تكن تلك المعلومات هي السبب في إبرام عقد التعامل بالأسهم الخاصة بتلك الشركة.

المطلب الثاني: تكيف المسؤولية المدنية الناجمة عن التعامل المحظور

بالرجوع إلى القوانين المتعلقة بالشركات التجارية والقوانين الأخرى للدول ومنها العراق نجد إنها لم تنظم مسألة المسؤولية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركة وإنما اكتفت بالرجوع الى القواعد العامة الخاصة بالتدليس الذي يتم ممارسته من قبل احد أطراف العقد على الآخر.

ومن خلال الرجوع إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية يستدعي منا تحديد تلك القواعد التي من الممكن الرجوع إليها في هذا المجال، إذ سنبحث في هذا المطلب الإخلال بالتزام قانوني وبواجب الصدق والامانه ونظرية إفشاء الأسرار التجارية والتدليس والإثراء بلا سبب على حساب الغير وذلك في ثلاث فروع وكالاتي

الفرع الأول: إخلال المتعامل بالزام قانوني

ان هذا الحال يفترض وجود نص قانوني يفرض الحظر على استغلال المعلومات الداخلية والسرية المتعلقة بأسهم الشركة وذلك لتحقيق مصلحة المتعامل أو تحقيق مصلحة الغير، وهذا الحظر ورد في قوانين الشركات ومنها قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997 المعدل وكذلك قان نون سوق بغداد للأوراق المالية رقم 24 لسنة 1991، وكذلك الحال في قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997، إذ نص في المادة 166 منه على ان "منع رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وموظفيها التعامل بأسهم الشركة. ويحظر على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة والمدير العام للشركة وأي موظف فيها ان يتعامل بأسهم الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بناء على معلومات اطلع عليها بحكم منصبه او عمله في الشركة، كما لا يجوز أن ينقل هذه المعلومات لأي شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة أو أي شركة تابعة أو قابضة أو حليفة للشركة التي هو عضو أو موظف فيها أو إذا كان من شأن النقل



إحداث ذلك التأثير، ويقع باطلا كل تعامل او معاملة تنطبق عليها أحكام هذه المادة ويعتبر الشخص الذي قام بذلك مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه بالشركة أو بمساهميها أو بالغير إذا أثير بشأنها قضية".

من هذه النصوص يتضح أن المشرعين وضعوا نصوصاً صريحة تحظر التعامل بالمعلومات السرية المتعلقة بأسهم الشركة، وفي حال مخالفة النص فإن ذلك يترتب مسؤولية على من قام بالتعامل بهذه المعلومات.

أما بالنسبة للقانون البريطاني فقد حدد عدد من النشاطات التي تعتبر محظورة بموجب القانون ومن هذه النشاطات ما يأتي:

- 1 - شراء الأوراق المالية أو بيعها استناداً إلى معلومات تعلق بأسهم الشركة.
- 2 - دفع الغير وتشجيعه على شراء أو بيع الأسهم بناء على المعلومات المتعلقة بهذه الأسهم.

- 3 - الكشف عن المعلومات السرية المتعلقة بأسهم الشركة إلى الغير لأسباب لا تتعلق بتأدية الوظيفة أو عمله في الشركة⁽¹⁾.

فهذه المعلومات تتعلق بالشركة لا يمكن المتاجرة بها أو نقلها إلى شخص آخر فهي تعد منقول معنوي له قيمة مالية.

إلا أن هذا القول لا يمكن الأخذ به والسبب في ذلك أن الكثير من القوانين لا تنص على المسؤولية الخاصة بهذه المسألة وإنما ترجع إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية التي تحدد الأساس القانوني لهذه المسؤولية.

الفرع الثاني: الإخلال بواجب الصدق والأمانة

ان هذه النظرية تفترض وجود علاقة بين طرفين يترتب على عاتقهما واجب خاص يتمثل في الصدق في إقامة هذه العلاقة والتحلي بالأمانة في الأعمال التي يتولى القيام بها نيابة عنه. لذلك على من يتحلى بهذا الالتزام ان لا تتنازع مصالحه مع مصالح الشخص الذي يلتزم تجاهه بواجب الصدق والأمانة⁽²⁾.

1- تراجع المادتين 52 و 53 من قانون العدالة الجنائية البريطاني لسنة 1993.

2- أحمد الملحم، مرجع سابق، ص 90.

ان محور هذه النظرية هو الصدق ومصارحة الطرف الآخر وبكل أمانه وثقة عن كافة المعلومات التي تتعلق بالعقد الذي تم بينهما في ما يتعلق بالأسهم التي تم إبرام العقد بشأنها ومنها عدم إفشاء المعلومات، وعدم استغلال أموال الطرف الآخر للحصول على منفعة شخصية، وإذا ما تم الإخلال بهذا الالتزام وجب على من أخل به دفع الفائدة التي حصل إليها إلى الطرف المتضرر⁽¹⁾.

وأخذت بهذه النظرية كل من القانون العراقي في قانون سوق بغداد للأوراق المالية والقانون الأردني والقانون البريطاني⁽²⁾.

لكن مع كل ذلك تعرض هذا الالتزام الى النقد ذلك لأنه محدود النطاق ولا يسري في كل الأحوال وفي كثير من الدول الا على عضو مجلس الإدارة في الشركة التي يتولى عضوية مجلس إدارتها كما في القانون البريطاني وبالتالي لا يلتزم هذا العضو تجاه الأعضاء المساهمين بالالتزام بالصدق والأمانة ومن باب أولى ان هذا الواجب لا يلتزم به هذا العضو تجاه المساهمين في الشركات الأخرى التي يتعامل عضو مجلس الإدارة بأسهمها. كذلك ان هذا الالتزام لا يسري بين المتعامل في الشركة مع المتعامل الثانوي أو الطرف الآخر في التعاقد. وإذا ما أخل عضو مجلس الإدارة بهذا الالتزام يقع على الشركة عبء إثبات هذا الإخلال حتى تتمكن من الحصول على التعويض وتحميل هذا العضو المسؤولية المدنية. وهذا لا يتحقق الا من خلال الإثبات لأن بدون تحقق الضرر لا يمكن التعويض⁽³⁾.

واستناداً إلى ما تقدم لا يمكن ان يصلح الالتزام بهذا الواجب أساساً لتحقيق المسؤولية المدنية، لذلك اتجه الفقه إلى نظريات أخرى.

الفرع الثالث: النظريات الأخرى لتحديد طبيعة المسؤولية المدنية

هناك نظريات أخرى لجأ إليها الفقه لتحديد طبيعة المسؤولية المدنية التي تفرض على من يحاول إفشاء الأسرار الخاصة بالشركة وبأسهم هذه الشركة وسنحاول ان نبين في هذا الفرع أهم تلك النظريات:

1- المرجع نفسه، ص 92

2- تراجع المواد 148/ج و 166 و 133/أ من قانون الشركات الاردني والمادة 422 من قانون العقوبات الاردني وكذلك مراجعة قانون العدالة الجنائية البريطاني.

3- د. عدنان السرحان و د. نوري خاطر، مرجع سابق، ص 484.



أولاً: نظرية إفشاء الأسرار التجارية:

تهدف هذه النظرية إلى المحافظة على أسرار الشركة وأسهمها وعدم إفشائها دون الحصول على موافقة صاحبها، وهذه النظرية أوسع من سابقتها، إذ تتطلب للتمكن من تطبيقها وجود ثلاث شروط الأول منها أن تكون معلومات الأسهم والشركة بطبيعتها سرية لا يمكن الإفصاح عنها والثاني وجود التزام على طرف بأن يحافظ على سرية هذه المعلومات والشرط الثالث يتمثل في استعمال غير مشروع لهذه المعلومات (1).

فإذا ما تحقق شرط المحافظة على هذه المعلومات التي تعتبر بطبيعتها لا يمكن الإفصاح عنها ففي هذه الحالة يحظر على من يحافظ عليها استعمال هذه المعلومات أو إذاعتها أو بيع أو شراء الأسهم أو تحريض الغير على ذلك أو التصريح بها بغير الأحوال التي تجيز القوانين والأنظمة المعمول بها نشرها، لأن ذلك سيؤدي إلى الحصول على منفعة شخصية له أو لغيره والأضرار بصاحب تلك المعلومات التي قام بنشرها الطرف الآخر (2). فالشرط الوحيد المطلوب في هذه الحالة أن تكون المعلومات التي تؤدي إلى أعمال المسؤولية المدنية سرية، ومن شأن إذاعة هذه المعلومات الأضرار بمصلحة صاحب المعلومات أو أنها تؤدي إلى تحقيق مصلحة خاصة لشخص معين. أما إذا كانت هذه المعلومات علنية ومباحة للجميع فإنها لا تؤدي إلى قيام المسؤولية المدنية.

مع ذلك نجد ان هذه النظرية تعرضت للانتقاد، إذ أنها لا تشمل المتعامل الثانوي الذي حصل على هذه المعلومات السرية، فهذا الشخص يستطيع أيضا العمل بهذه المعلومات وإذاعتها رغم انه لا تربطه بالشركة أي علاقة خاصة وبالتالي فإنه لا يلتزم بواجب الحفاظ على سرية المعلومات، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن هذه النظرية لا تسعف الطرف الآخر الذي تعاقد مع المتعامل الذي تعرض الى الضرر بالفعل نتيجة إفشاء المعلومات السرية، أي ان هذه النظرية تتعلق فقط بالعلاقة بين المتعامل والشركة صاحبة

1- د. أحمد ملحم، مرجع سابق، ص 96.

2- نصت المادة 355 من قانون العقوبات الأردني على ان " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من حصل بحكم وظيفته او مركزه الرسمي على أسرار رسمية وأباح هذه الأسرار لمن ليس له صلاحية الاطلاع عليها اوالى من لا تتطلب طبيعة وظيفة ذلك الاطلاع وفقا للمصلحة العامة وكان يقوم بوظيفة رسمية او خدمة حكومية واستبقى بحيازته وثائق سرية او رسوما او مخططات او نماذج او نسخ منها دون ان يكون له حق الاحتفاظ بها او دون ان تقضي ذلك طبيعة وظيفته، ومن كان بحكم مهنته على علم بسر وإفشاء دون سبب مشروع ".

هذه المعلومات السرية وهذا يعني ان المتعاقد لا يحق له المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي إصابته نتيجة إفشاء هذه المعلومات⁽¹⁾. واستنادا الى ذلك لا يمكن لهذه النظرية ان تصلح لتكييف مخالفة التعامل بالأسهم بالصورة المحظورة في كل الحالات والصور.

ثانياً: التدليس⁽²⁾

ويقصد به ((استخدام طرق احتيالية قوليه أو فعلية تحمل أحد أطراف العقد على التعاقد بحيث انه ما كان ليرضى بالعقد لو تبين حقيقة الأمر))⁽³⁾ وهذا يعني ممارسة الخداع من قبل طرف متعاقد تجاه الطرف الآخر وبوسائل احتيالية سواء أكانت قوليه أو فعلية حملت الطرف الأخير على إبرام العقد، فيكون رضاه في هذه الحالة معيباً، فلو كانت المعلومات واضحة أمامه لا يمكن له ان يبرم العقد لكن تم ممارسة التدليس تجاهه لحمله على إبرام هذا العقد حسب ما أشار اليه القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل⁽⁴⁾.

ان التعامل بالأسهم داخل سوق البورصة يكون بين وسطاء معتمدين وليس بين البائع والمشتري، لذلك فإن السكوت عن الإدلاء بالمعلومات او وقائع التعاقد وملابساته لا يرقى الى التدليس، الا إذا كان السكوت إخلاقاً بواجب الصدق المفروض بموجب القوانين. وعلى الرغم من كل ذلك الا ان هذه النظرية وجهت لها سهام النقد أيضاً من حيث عدم كفايتها لتحديد نطاق المسؤولية المدنية والسبب في ذلك يعود الى ان التدليس يفترض توجيه حيل معينة من متعاقد تجاه الطرف الآخر من أجل حمله على إبرام العقد.

1- د. أحمد الملحم، مرجع سابق، ص 98-99.

2- يفرق القانون البريطاني بين التدليس الاحتيالي والتدليس الاهمالي والتدليس البرئ او حسن النية ويجوز في الأنواع الثلاثة للمطالبة بإبطال العقد لكن المطالبة بالتعويض يكون في النوعين الأول والثاني يراجع في ذلك د. أنور سلطان مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني (دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي)، ط1، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، 1987، ص 78.

3- د. عبد المجيد الحكيم، الكافي في شرح القانون المدني الأردني والقانون المدني العراقي والقانون المدني اليمني في الالتزامات والحقوق الشخصية، ط1، مصادر الالتزام، الشركة الجديدة للطباعة، عمان، 1993، 440-441.

4- نصت المادة 121 من القانون المدني العراقي على أن " 1. إذا غرر احد المتعاقدين بالآخر وتحقق ان في العقد غبناً فاحشاً كان العقد موقوفاً على إجازة العاقد المغبون.... ". ولمراجعة موضوع الغبن والتدليس يكن مراجعة د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، المجلد الأول، بلا سنة طبع، دار النهضة العربية، القاهرة ص240.



كذلك لا تنطبق هذه النظرية على العلاقة بين المتعاملين الأساسي والثانوي والشركة التي يتم التعامل معها وبأسهمها بسبب عدم وجود علاقة بين المتعامل الثانوي والشركة، كما لا يوجد عقد تضمن في طياته تدليسا في العلاقة بين المتعامل الأساسي والشركة التي يعمل بها (1). لذلك ظهرت نظرية أخرى تتمثل بنظرية الإثراء بلا سبب وهذا ما سنتناوله في النقطة الآتية

ثالثاً: نظرية الإثراء بلا سبب

تعد هذه القاعدة من أهم وأولى قواعد القانون وهي مصدر من مصادر الالتزام نصت عليها الشريعة الإسلامية قبل القوانين الوضعية. فقد أمر الله سبحانه وتعالى بعدم أكل المال الحرام استناداً الى قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحيماً" (2). وكذلك قوله تعالى " كلوا من الطيبات وأعملوا صالحاً" (3). من هذه الآيات الكريمة وغيرها يتبين ان هذه القاعدة وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية قبل ان تنص عليها القوانين الوضعية لأهميتها في الشريعة الإسلامية.

ولو رجعنا الى القانون المدني العراقي نجد انه نص على هذه القاعدة في المواد (233-244) لكن هذه المواد لم تحدد تعريفاً محدداً للإثراء بلا سبب وإنما ترك ذلك للفقه، كون وضع التعاريف للمصطلحات القانونية ليس من مهمة المشرع وإنما من مهمة الفقه القانوني، فقد عرف البعض الإثراء بلا سبب بأنها (الدعوى التي يستطيع بها شخص تسبب في إثراء الغير على حسابه دون ان يكون ملتزماً قانوناً بهذا الإثراء من استرداد الذي نسبب فيه) (4). كما عرفها البعض بأنها (انتقال قيمة مالية من ذمة إلى ذمة أخرى دون أن يكون لهذا الانتقال سبب قانوني يرتكز عليه كمصدر له) (5).

1- د. احمد ملحم، مرجع سابق، ص 102.

2- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 29

3- القرآن الكريم، سورة المؤمنون، الآية 51

4- د. عبد المجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، الجزء الأول، ط4، المكتبة القانونية، بغداد، 1974، ص 610.

5- د. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، الجزء الأول، المجلد الثاني، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 1267-1268.

أما القانون المدني الأردني فقد أشار الى هذه القاعدة في المواد 193 بقولها "لا يسوغ أحد ان يأخذ مال غيره بلا سبب مشروع، فإن أخذه فعليه رده " وكذلك المادة 294 بقولها " من كسب مالا من غيره بدون تصرف مكسب وجبت عليه قيمته لهذا الغير ما لم يقض القانون بغير ذلك " .

من هذين النصين يتضح ان المشرع الأردني اخذ بالإثراء بلا سبب حاله حال القانون العراقي وحتى يعتبر كذلك لا بد ان تتوافر شروط أهمها كسب المال دون أن يكون هناك تصرف مكسب لهذا المال وكذلك انتقال هذا المال من ذمة شخص الى ذمة شخص آخر بدون سبب قانوني للانتقال.

وفيما يتعلق بالمعلومات السرية لأسهم الشركات وعلاقتها بهذه النظرية فيشترط توافر ثلاث شروط تتمثل في: -

- 1 - إثراء المتعامل بالأسهم بسبب استغلاله للمعلومات الداخلية السرية
 - 2 - افتقار شخص آخر أو افتقار ارتباطه بالإثراء
 - 3 - أن يكون الإثراء بدون سبب مشروع.
- فبالنسبة للشروط الأول هو ان يتمكن المتعامل بالأسهم نتيجة استغلاله للمعلومات السرية من شراء هذه الأسهم بمبلغ منخفض لأن المتعامل الآخر لا يعلم بتلك المعلومات، لأن الأخير لو كان يعلم بهذه المعلومات لقام ببيع هذه الأسهم بسعر أعلى. ويقدر الإثراء هنا بالفرق بين السعر الذي اشترى به المتعامل والسعر الأعلى الذي سيصل اليه سعر الأسهم بعد نشر المعلومات، وهذا ما يسمى بالإثراء الايجابي، أما الإثراء السلبي فهو حصول العكس من الحالة السابقة بأن يتم بيع الأسهم بسعر مرتفع بناء على معلومات سيئة تؤدي لو كانت معلومة إلى المتعامل (المشتري) إلى انخفاض أسعار الأسهم⁽¹⁾.

أما بالنسبة للشروط الثاني فيتمثل في الافتقار الذي تعرض له الشخص الثاني جراء هذا التعامل بالأسهم الذي حصل نتيجة استغلال المعلومات الداخلية (السرية) والشخص الذي تعرض للافتقار هو الذي تعاقد مع المتعامل في بيع أو شراء الأسهم ويتمثل الافتقار

1- د. أحمد الملحم، مرجع سابق، ص 104.



في سعر الأسهم الذي كان سيبيع به في حال الإعلان عن المعلومات غير المعلنة، وهو في العادة يكون أعلى من السعر الذي باع به أسهمه للمتعامل⁽¹⁾.

أما بالنسبة للشرط الثالث الذي يجب أن يتوافر حتى يتمكن المتضرر المطالبة بالتعويض ان يكون الإثراء بلا سبب مشروع⁽²⁾.

على الرغم من أن هذه النظرية تطبق على الأطراف الثلاثة المتعامل والطرف الآخر والشركة إلا أنها تعرضت إلى الانتقادات، وذلك لأن مبدأ التعويض عن الإثراء يسري بصرف النظر عن مصدره، فوجود العقد بين المتعامل بأسهم الشركة والطرف الآخر الذي يكون محله أسهم الشركة تمنع من الاعتماد على هذه النظرية والسبب في ذلك يعود إلى إن العقد هو الذي يحدد حقوق والتزامات هذه الأطراف، لكن إذا كان العقد باطلاً أو لا يعتد به كأساس فلا يجوز لأحد المتعاقدين الرجوع إليه بدعوى الإثراء بلا سبب حتى وإن توافرت شروطها⁽³⁾.

بعد عرض كل هذه النظريات التي تناولناها في هذه الفروع وعلى الرغم من أنها جميعاً تعرضت للانتقادات، إلا انه يمكن القول أن التعامل بالمعلومات المحظورة عن أسهم الشركة من الممكن ان تشكل مسؤولية بحق من يتعامل بها استناداً إلى أن هذا التصرف يعد تصرفاً غير مشروع وان المتعامل قد أحل بالتزام قانوني وأخل بواجب الصدق والأمانة وعمل على إفشاء سرية المعلومات والأسرار التجارية والتغريب مع الغبن الفاحش، وهذا قول سليم بحق من يتعامل بهذه الأسهم ويعمل على إفشاء كافة المعلومات السرية عن هذه الأسهم. وهذا القول ان دل على شئ فإنه يدل على ان كل النظريات يمكن ان تحدد نطاق المسؤولية المترتبة على المتعامل.

1- د. محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص

74

2- المرجع نفسه، ص 77

3- د. عبد الحكيم فودة، مرجع سابق، ص 347

المبحث الثاني المسؤولية الجنائية الناجمة عن التعامل المحظور بأسهم الشركات المساهمة المحدودة

ان المشرعين القانونيين في جميع الدول تقوم على أساس الاهتمام بالالتزام بالإعلان عن كافة المعلومات المتعلقة بالأسهم الخاصة بالشركات المساهمة العامة والتي من شأن هذه المعلومات ان تؤثر في أسعار تلك الأسهم، الا ان الذي من الممكن ان تواجهه هذه الشركات هو ان المتعاملين بالأسهم الذين يقومون بإدارة هذه الشركة أو تلك والمطلعين على كافة المعلومات التي تتعلق بالأسهم قد يعملون على استغلال المعلومات السرية الخاصة بتلك الأسهم لتحقيق مصالحهم ومنافعهم الشخصية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ففي هذه الحالة يمكن مساءلة هؤلاء الأشخاص جنائياً عما ارتكبه من فعل الإفشاء لهذه المعلومات وهذا ما سنحاول بيانه في هذا الفرع من خلال تقسيمه إلى مطلبين الأول يتعلق بتجريم عدم الإفصاح عن المعلومات التي تؤثر في أسعار الأسهم والمطلب الثاني نتناول فيه الجوانب الإجرائية للحماية الجنائية للتعامل المحظور بهذه الأسهم وكالاتي

المطلب الأول: تجريم عدم الإفصاح عن المعلومات المحظورة المتعلقة بأسهم الشركة المساهمة العامة

ان الشركة والوسيط ملزمين بنشر كافة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بها في جريدة رسمية أو في أي وسيلة أخرى، وكذلك يجب إبلاغ الجهات الرسمية بها وفي المواعيد المحددة⁽¹⁾.

ويجب على هذه الشركة أن تنشر البيانات السنوية بعد ان يتم إقرارها من قبل مجلس إدارتها وصدور تقرير مدققي الحسابات عليها⁽²⁾.

1- تراجع المادة 20 من قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم 24 لسنة 1991، وكذلك المادة 34 من قانون سوق الأوراق المالية الأردني.

2- د. فوزي محمد سامي، مرجع سابق، ص 54



كما يجب على الشركة المساهمة العامة ان تنشر ملخص يكون وافياً وليس مختصراً عن التقارير نصف السنوية والبيانات الخاصة بالأسهم والشركة في صحيفة يومية واحدة على الأقل وباللغة العربية⁽¹⁾.

أما إذا كانت هذه الشركة تواجه ظروفاً طارئة من الممكن أن تؤثر على نشاطها أو مركزها المالي، يجب عليها أن تعلن عنها أيضاً بموجب بيان يصدر عنها ويشترط تزويد هيئة الأوراق المالية بنسخة من هذا البيان مع المعلومات الموثقة عن هذه الظروف الجوهرية الطارئة⁽²⁾، على أن يتم ذلك خلال فترة محددة بأسبوع واحد فقط.

ان التقرير نصف السنوي الذي تقدمه الشركة إلى هيئة الأوراق المالية لا يمنع الشركة من تقديم ملخص عن هذا التقرير ونشره في الصحف⁽³⁾. وهذا يعني ان هناك التزامين يقع على عاتق الشركة في هذا المجال هو تقديم التقرير نصف السنوي وتقديم ملخص عن هذا التقرير فإذا أخلت الشركة بهذين الالتزامين يفرض عليها جزاء⁽⁴⁾.

وإذا تعرضت هذه الشركة المساهمة الى أعمال او أحداث تؤثر على النشاطات التي تمارسها او تؤثر على مركزها المالي، يجب على الشركة ان تعلن ذلك للجمهور من خلال النشر في صحيفة يومية ولمرة واحدة⁽⁵⁾، والسبب في ذلك يعود الى ان الجمهور يجب ان يكونوا على اطلاع على كل ما يتعلق بهذه الشركة التي يتعاملون معها.

ان الشركة غير ملزمة بالإفصاح عن كل المعلومات التي تتعلق بها وإنما فقط تلك التي تتعلق بنشاطها ومركزها المالي، فهناك معلومات لا علاقة للجمهور بها وهي ليست إلزامية على الشركة الإعلان عنها كتغيير الموظفين بزيادة عدد الموظفين او نقصانهم او إنهاء خدمة البعض منهم⁽⁶⁾.

1- د. محمد زكي عامر، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، بيروت، 1986، ص 176.

2- د. فوزي محمد سامي، المرجع السابق، ص 55

3- د. محسن شفيق، مرجع سابق، ص 45

4- د. عبد المجيد الحكيم، مرجع سابق، ص 76

5- د. محسن شفيق، مرجع سابق، ص 46

6- د. فوزي محمد سامي، مرجع سابق، ص 57

ان الشركات التي تكون ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها وبمركزها المالي هي الشركات التي تكون قد وثقت أوراقها في سوق الأوراق المالية⁽¹⁾. أما في عداها فهي غير ملزمة بالإفصاح عن تلك المعلومات.

واستناداً الى ما تقدم من معلومات فإن المسؤولية الجنائية تتحقق في حال امتنعت الشركة عن الإفصاح عن المعلومات الأساسية التي تكون مهمة للجمهور، وان هذه الشركة لم تقم بتزويد الهيئة العامة للأوراق المالية بالبيانات والتقارير الدورية المتعلقة بنشاط هذه الشركات وهذا ما يسمى بالركن المادي. أما الركن المعنوي في هذا المجال فيتمثل بصورة القصد الجنائي العام ويقصد به العلم والإرادة المنصرفة الى عناصر هذه الجريمة⁽²⁾.

ويترتب على مخالفة الشركة لهذه الالتزامات بتحقيق الركنين المادي والمعنوي فرض عقوبة الحبس إضافة إلى الغرامة⁽³⁾. ويحق للمحكمة ان لا تفرض عقوبة الحبس اذا كانت المخالفة للمرة الأولى او اذا قام المخالف بإيداع مبلغ كافي لدفع قيمة الغرامات التي قد يحكم بها شرط ان يتم دفعها قبل ان يحصل الحكم على درجة البتات. وللمحكمة ان تفرض هذه العقوبة في حالة تكرار المخالفة⁽⁴⁾.

وهنا يمكن ان يثار التساؤل الآتي:

هل ان الشركة من الممكن ان تتعرض الى العقوبة في حال مخالفة الالتزامات المتعلقة بنشر التقرير الدوري أو الطارئ والتي تتمثل في وقف الشركة عن العمل او حلها؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول ان المشرع العراقي لم يقر بالمسؤولية الجنائية للشركة المساهمة من خلها وقفها او حلها في حال مخالفة نصوص القانون لأن الأشخاص المعنوية من الصعوبة بمكان معاقبتها عن جرائم استغلال المعلومات غير المعلنة. واذا ما تم الحكم بالغرامة فإن أموال الشركة المساهمة العامة هي التي تعد ضامنة وللمحكمة المختصة ان تصدر حكماً بالحجز على موجودات هذه الشركة لتضمن سداد الغرامات والتعويضات التي قد يحكم بها، ولها ان تعين قيماً على هذه الموجودات⁽⁵⁾.

1- د. محمد زكي عامر، مرجع سابق، ص 177

2- تراجع المادة 218 من قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997.

3- تراجع المادة 219 من القانون ذاته.

4- د. محمد زكي عامر، مرجع سابق، ص 178

5- د. احمد الملحم، مرجع سابق، ص 58.



وهنا يمكن ان يثار التساؤل الآخر، اذا ما تم إفشاء الأسرار الخاصة بأسهم الشركة لغير الجهة التي طلبتها او القضاء وقام بتسريب هذه المعلومات قبل الإعلان الدوري عنها، فهل يمكن مساءلة هذا الشخص أم لا ؟

بالرجوع الى القانون العراقي نجد انه عاقب بالحبس على كل من يخالف أحكام قانون سوق بغداد للأوراق المالية وبالتالي فإن إفشاء هذه المعلومات لأي جهة أخرى غير مختصة تكون معاقب عليها بموجب هذا القانون (1).

وكما قلنا سابقا، ان فرض العقوبة على من يخالف أحكام القوانين تفترض وجود الأركان الآتية:

1 - **الركن المفترض:** يشترط المشرع ان يكون هناك سر حصل عليه الشخص كونه يعمل في هذه الشركة، فلا مجال لإعمال هذه المسألة عليه في حال اذا ما حصل على هذا السر لسبب آخر وأوضح مثال يمكن ان يساق في هذا المجال الكهربائي الذي يعمل على تصليح بعض الأجهزة الكهربائية الموجودة في الشركة وأثناء القيام بعمله يستطيع السماع للمناقشات التي تتم في مجلس الإدارة وهذه المناقشات تتم بمعلومات سرية عن أسهم هذه الشركة (2).
جدير بالذكر ان المقصود بكلمة السر في هذا المجال لا تتعلق بالمعلومات الشخصية الخاصة بالعاملين في الشركة وإنما تتعلق بالأعمال الخاصة بالشركة وبالأخص أسهم تلك الشركة (الأسرار التجارية) وكذلك ما يتعلق بمركزها المالي.

2 - **الركن المادي:** ويتمثل هذا الركن بالإفشاء عن أسرار الشركة من خلال اطلاع الغير على هذه المعلومات السرية التي لا يمكن اطلاع احد عليها سوى العاملين في هذه الشركة وسواء أكان إفشاء هذه المعلومات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد يكون كذلك تلقائيا او عن بناء على تقديم طلب وقد يكون هذه الإفشاء لشخص واحد او أكثر وسواء أكان شخص طبيعي ام معنوي. كما ان الأصل في إفشاء هذه الأسرار التي تتعلق بنشاط الشركة ومركزها المالي

1- تراجع المادة 218 و 219 من قانون الشركات العراقي.

2- حازم عواد وآخرون، ص 236.

بطريقة دورية أي تتعدد كلما تحدثت هذه المعلومات او بطريقة طارئة ومفاجئة⁽¹⁾.

واستنادا إلى ما تقدم فأن الركن المادي يتحقق بمجرد إذاعة أو نشر سر المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة التجاري او مركزها المالي حتى وان لم يتحقق الضرر ويلحق بالشركة.

3 - **الركن المعنوي:** يتمثل الركن المعنوي في هذه الجريمة هو تحقق القصد الجنائي العام أي العلم والإرادة، إذ يجب ثبوت علم الجاني بأن المعلومات التي حصل عليها هي معلومات سرية، وانه حصل على هذه المعلومات بحكم موقعه او وظيفته، وان تنصرف إرادته في نفس الوقت إلى إفشاء هذا السر للغير أو استعماله⁽²⁾.

من كل ما تقدم إذا ما تحققت هذه الأركان الثلاثة فإننا نكون أمام جريمة إفشاء الأسرار المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي والقوانين الأخرى.

المطلب الثاني: الجوانب الإجرائية للحماية الجنائية للتعامل المحظور بأسهم الشركة المساهمة العامة

ان قاعدة النص على الجريمة والعقوبة غير كافية لحماية المعلومات غير المعلنة التي لا يمكن التعامل بها، وإنما يجب ان تكون الى جانب هذه القواعد قواعد أخرى إجرائية تسمح بوضع هذه القواعد موضع التنفيذ، وقد لا تكون هذه القواعد الإجرائية منصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية لكون هذه الجريمة لها خصوصية معينة. فهذه الجريمة هي من الجرائم الحديثة التي لا ينفع ان تطبق عليها القواعد الإجرائية التقليدية. واستنادا الى ما تقدم فإننا سنحاول ان نبين في هذا المطلب إجراءات البحث والتحقيق في التعامل المحظور وكيفية تحريك الدعوى الجنائية الناجمة عن التعامل المحظور بهذه المعلومات وكالاتي:

1- د. احمد الملحم، مرجع سابق، ص 60.

2- د. منير هندي، مرجع سابق، ص 141

الفرع الأول: إجراءات البحث والتحقيق في التعامل المحظور

يتم البحث والتحقيق في التعامل المحظور من خلال تحديد السلطة التي يحق لها القيام بذلك وكذلك يتم تحديد مضمون اجراءات البحث والتحقيق وكالاتي:
أولاً: ان السلطة المختصة للقيام بهذه الإجراءات هي الهيئة الخاصة بسوق الأوراق المالية والسبب في ذلك ان هذه الجهة هي الأقرب الى سوق الأوراق المالية التي تستطيع التحري والتحقيق في ما يتعلق بالتعامل المحظور بالمعلومات المتعلقة بالشركة المساهمة العامة، إذ غالباً ما يكون الضحية غير معروف في اغلب الأحيان، وبالتالي فإنه لن يكون هناك شكوى ضد من ارتكب المخالفة⁽¹⁾

ثانياً: مضمون إجراءات البحث والتحقيق ان الهيئة المنصوص عليها في قانون سوق بغداد للأوراق المالية هي التي تتابع العمليات التي تتم في سوق الأوراق المالية وذلك من أجل التأكد من عدم وجود تلاعب في عمليات البيع والشراء الخاصة بالأسهم. فإذا ما تبين ان هناك إقبال واسع من قبل الجمهور على بيع او شراء الأسهم الخاصة بشركة معينة تبدأ هذه الهيئة بالتحرك على أساس ان هناك قرائن تدل على استغلال هذه المعلومات قبل إعلانها للجمهور، فكلما كان التدخل بشكل سريع لمنع مثل هذا الاستغلال إضافة الى جمع الأدلة الخاصة بتحقيق المخالفة والتحفظ على نتائجها⁽²⁾.

فإذا ما توافرت المعلومات الخاصة بالتعامل، فإن الهيئة تقوم بالتحقيق في هذه المعلومات من خلال تدقيق الوثائق والسجلات العائدة للمرخص او المعتمد والحصول على نسخ منها، ويتم بعد ذلك إجراء تفتيش سواء تم الإعلان عنه ام لا⁽³⁾. ولها الحق في ان تطلب الشهود لسماع شهادتهم في هذا المجال وان يقدموا ما لديهم من وثائق ومستندات شرط ان تكون متعلقة بالموضوع قيد التحقيق⁽⁴⁾.

1- المرجع نفسه، ص 143

2- د. عمر سالم، الحماية الجنائية للمعلومات غير المعلنة للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 3.

3- د. عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصة الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، أبو ظبي، 2002، ص 344 وما بعدها

4- د. ابراهيم العموش، التعامل بالأوراق المالية بناء على معلومات سرية ذات تأثير على أسعار هذه الأوراق (التعامل المحظور بالأوراق المالية)، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الثالث، 1997، ص 315

وكذلك يحق للهيئة ان تستعين بأهل الخبرة والاختصاص في إجراءات التحقيق والتفتيش والتدقيق⁽¹⁾.

وبما ان هذا الإجراء الذي تقوم به الهيئة يعد من الإجراءات الخطيرة، فنلاحظ انه تم إحاطتها بمجموعة من الضمانات، اذ يجب ان يكون الغرض منها الكشف عن المخالفات التي تؤدي الى التعامل بأسهم الشركة بناء على معلومات محظورة، فحتى يتم التحقيق في هذا الأمر يجب ان يصدر أمر بالتحقيق يتضمن طبيعة المخالفة، صلاحية الجهة التي ستتولى إجراء التحقيق.. وغيرها من المعلومات الأخرى⁽²⁾.

فإذا ما انتهى التحقيق وتبين بأن الشخص المعني قد ارتكب مخالفة باستعمال المعلومات المحظورة التابعة لشركة مساهمة عامة فالهيئة نشر نتائج التحقيق وإصدار أمر للشخص المخالف بالتوقف عن ارتكاب المخالفة وفرض غرامات عليه⁽³⁾. وبالمقابل فيحق للمخالف الاعتراض على هذا القرار الخاص بفرض الغرامة عليه خلال مدة أسبوعين من تاريخ تبلغه بقرار الهيئة⁽⁴⁾.

من كل ما تقدم يمكن القول ان ما تقوم به الهيئة في هذا المجال من تحقيق بشأن المخالفات المرتكبة في سوق الأوراق المالية مهم جدا لمنع من يحاول استغلال المعلومات المحظورة للشركات والمتعلقة بنشاطها التجاري او مركزها المالي لتحقيق منفعة خاصة له او لغيره.

الفرع الثاني: كيفية تحريك الدعوى الجنائية نتيجة التعامل المحظور

اذا ما ثبت لمجلس الهيئة ان المتعامل بالأسهم قد ارتكب مخالفات بشأن استخدام المعلومات المحظورة للشركة فإن له الحق في إحالة هذه المخالفات الى المحكمة المختصة، وهذا يتطلب إحالة كافة الأوراق الخاصة بذلك للمحكمة ويطلب تحريك الدعوى جزائيا ضد المخالف⁽⁵⁾.

1- د. عمر سالم، مرجع سابق، ص 5

2- د. حسين فتحي، التوريق المصرفي للديون / الممارسة والاطار القانوني، دار ابو المجد للطباعة، الهرم، 1999، ص 17

3- د. عمر سالم، مرجع سابق، ص 6

4- د. عماد صالح سلام، المرجع السابق، ص 345.

5- د. عزيز العكلي، مرجع سابق، ص 192



وهنا يثار التساؤل الآتي هل ان المحكمة وحدها تنفرد بسلطة تحريك الدعوى ضد المخالف أم ان لمجلس الهيئة دور في هذا المجال ؟

يمكن الإجابة عن هذا التساؤل بالقول ان ما تقوم به الهيئة من جمع المعلومات عن المخالفات التي تحدث في سوق الأوراق المالية (البورصة) هي من قبيل أعمال الاستدلال والهدف من كل هذه الإجراءات هو الوصول الى قرار لتحريك الدعوى ضد المخالف، ولما كانت المحكمة التي تنظر بهذه المخالفات هي محكمة البداة، فإذا ما تبين لهذه المحكمة ان المخالفات المرتكبة في سوق الأوراق المالية تشكل جريمة تحيل هذه المحكمة أوراق الدعوى الى المحكمة المختصة بذلك، أما إذا كانت هذه المخالفات لا تشكل جريمة أو أنها سقطت بالتقادم فيتم إسقاط هذه الدعوى وترسل اضبارة الدعوى إلى النائب العام⁽¹⁾.

واستنادا إلى ذلك فإن الهيئة لا تملك سلطة إصدار قرار بشأن هذه المخالفات وإنما كل الذي تملكه هو إحالة الأوراق الخاصة بتلك المخالفات إلى المحكمة المختصة التي تتولى النظر فيها⁽²⁾

من كل ما تقدم يمكن القول ان دور مجلس الهيئة ينتهي بمجرد تقديم أوراق المخالفات إلى المحكمة المختصة والأخيرة هي التي تتولى النظر في تلك المخالفات وإصدار القرار الخاص بشأنها بفرض العقوبة المناسبة على المخالف.

1- المرجع نفسه، ص 193

2- د. فاروق الكيلاني، محاضرات في قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني والمقارن، الجزء الأول، ط1، بلا دار

نشر، 1981، ص189

الخاتمة

تعد حماية سوق الأوراق المالية من الأولويات الأساسية وذلك لبناء اقتصاد قوي، خاصة ان هذا السوق أصبحت عرضة لتقلبات كثيرة بسبب اتجاهها الى العالمية لذلك فإن كل ما يتم تداوله في هذا السوق يحتاج الى حماية وخاصة ما يتعلق بالمعلومات المهمة للشركات التي تعرض أسهمها للبيع في هذا السوق والمتعلقة بالوضع المالي للشركة او المتعلقة باقتصاد هذه الشركة ومن كل ما تقدم وبعد ان بينا الحماية الخاصة بالمعلومات المحظور التعامل بها توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والاقتراحات نود ان نبينها في هذا المجال وكالاتي:

أولاً : الاستنتاجات

- 1 - ان حظر التعامل بالمعلومات المحظورة مقتصرأً فقط على رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة وأي موظف في الشركة دون غيرهم وبالتالي فإن هذا الحظر لا يشمل الأشخاص الآخرين الذين يتلقون المعلومات من الوارد ذكرهم في أعلاه.
- 2 - لم يتم حظ الموظفين الذين يملكون صفة رسمية في الشركات المساهمة العامة التعامل بأسهم الشركة بناء على المعلومات التي حصلوا عليها بحكم منصبهم الذي يمكنهم من الاطلاع على هذه المعلومات.
- 3 - لم تقر القوانين المسؤولية الجنائية للشركات المساهمة العامة باعتبارها شخص معنوي لا يمكن ان تفرض العقوبات عليه في حال القيام بعمل مخالف لتلك القوانين.
- 4 - لم يتم تجريم قيام الشخص بإفشاء المعلومات الداخلية لغير مرجعه المختص او القضاء، بالرغم مما يؤدي اليه من آثار سلبية تتمثل في فقدان الثقة في سوق الأوراق المالية.



ثانياً : المقترحات

- 1 - بما ان نطاق الحظر يشمل أشخاص محددين و لا يشمل المتعامل الثانوي او الموظفين ذوي الصفة الرسمية فمن الضروري توسيع نطاق الحظر بحيث يشمل كل شخص يستحوذ على معلومات غير معلنة.
- 2 - بما ان القوانين لم تحدد بشكل صريح المعلومات التي يحظر التعامل بالأسهم بناء عليها، فمن الأهمية بمكان تحديد هذه المعلومات ويشترط ان تكون غير معلنة للجمهور وتتعلق بشكل أساسي وحساس بالأسهم التي يتم التعامل بها.
- 3 - نقترح على المشرعين سواء أكان العراقي ام غيره من المشرعين ان يتم تجريم إفشاء المعلومات الداخلية لغير المرجع المختص أو القضاء لأنه يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في فقدان الثقة بسوق الأوراق المالية.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم أولاً : الكتب العربية

1. أدوار عيد،(1970) الشركات التجارية (شركة المساهمة)، بدون ناشر.
2. اميرة صدقي،(1993)، النظام القانوني لشراء الاسهم من جانب الشركة المصدرة لها،دار النهضة العربية، القاهرة.
3. حسام الدين عبد الغني الصغير،(2003)، حماي المعلومات غير المصفح عنها والتحديات التي تواجه الصناعات الدوائية في الدول النامية، دار الفكر الجامعي، القاهرة.
4. حسين فتحي،(1999)، التوريق المصرفي للديون، الممارسة والاطار القانوني، دار أبو المجد للطباعة، الاهرام.
5. سليمان مرقس، (1987)الوافي في شرح القانون المدني، في الالتزامات، ط4.
6. عاشور عبد الجواد عبد الحميد،(1995)، بعض جوانب النظام القانوني لأسواق المال، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. عبد الحكيم فودة،(1993)، البطلان في قانون المرافعات المدنية والتجارية، ط2، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة.
8. عبد الرزاق أحمد السنهوري،(2005)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، نظرية الالتزام بوجه عام، مصادر الالتزام، ج1، المجلد 2، ط 3، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
9. عبد المجيد الحكيم،(1993)، الكافي في شرح القانون المدني الاردني والقانون المدني العراقي والقانون المدني اليمني في الالتزامات والحقوق الشخصية، ط1، مصادر الالتزام، الشركة الجديدة للطباعة، عمان.
10. عبد المجيد الحكيم،(1974)، الموجز في شرح القانون المدني، مصادر الالتزام، ج1، ط4، المكتبة القانونية، بغداد.
11. عزيز العكلي، (1998)، شرح القانون التجاري، ج4، في الشركات التجارية، دار الثقافة، عمان.
12. عماد صالح سلام، (2002)، ادارة الازمات في بورصة الوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، ابو ظبي.
13. عمر سالم،(1999)، الحماية الجنائية للمعلومات غير المعلنة للشركات المقيدة بسوق الوراق المالية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة.
14. غنام محمد غنام،(1996)، تحريم الكذب على المساهمين في شركات المساهمة، جامعة الكريت.
15. فاروق الكيلاني،(1981)، محاضرات في قانون اصول المحاكمات الجزائية الاردني والمقارن، ج1، ط1، بلا دار نشر.



16. محمد زكي عامر، (1986)، قانون العقوبات، القسم العام، دار المطبوعات الجامعية، بيروت.
17. محمد صالح الحناوي، (1987)، اساسيات الأستثمار في بورصة الاوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
18. منير ابراهيم هندي، (1995)، ادوات الاستثمار في اسواق رأس المال، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
19. هاني محمد دويدار، (1997)، التنظيم القانوني للتجارة، المؤسسة الجامعية، الاسكندرية.

ثانياً : البحوث العلمية

1. ابراهيم العموش، (1997)، التعامل بالاوراق المالية بناء على معلومات سرية ذات تأثير على اسعار هذه الاوراق (التعامل المحظور بالاوراق المالية)، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 3.
2. أحمد بركات مصطفى، (1994)، حماية أقلية المساهمين في الشركات المساهمة، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، العدد 16، جامعة اسيوط..

ثالثاً : الاطاريح الجامعية

1. محمود مصطفى حسن محمد، (1999)، النظام القانوني لعقد ادارة الاوراق المالية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة.

رابعاً : القوانين

1. قانون سوق بغداد للاوراق المالية رقم 24 لسنة 1991
2. قانون الشركات الاردني رقم 22 لسنة 1997
3. قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997
4. قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984
5. القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951
6. قانون سوق الاوراق المالية الاردني رقم 18 لسنة 2017
7. قانون العقوبات الاردني رقم 16 لسنة 1960
8. قانون العدالة الجنائية البريطاني لسنة 1993

تحليل تأثير الظروف الاستثنائية على أداء تنفيذ الالتزامات الواردة في عقود النقل

م. م. مهدي عادل محسن الماجدي
جامعة الاسراء، بغداد \ العراق

Analysis of the Impact of Exceptional Circumstances on the Performance of the Fulfillment of Obligations Contents in Contracts of Carriage

Assist. Lect. Mahdi A. M. Al-Majidi
Al-Esraa University, Baghdad / Iraq



المستخلص

تأثير الظروف الاستثنائية على أداء تنفيذ الالتزامات في عقود النقل يمثل موضوعاً هاماً في ميدان القانون التجاري، تركز هذه الدراسة على تحليل كيفية تأثير الظروف الطارئة على توازن التزامات الطرفين خلال تنفيذ العقود، نظرية الظروف الطارئة تلعب دوراً رئيسياً في إعادة توازن الالتزامات عند حدوث أمور غير متوقعة تجعل تنفيذ الالتزامات صعباً، يمكن تطبيق هذه النظرية على جميع أنواع العقود التي تمتد على فترة زمنية، حيث يتم تحديد مدى مرهقية التنفيذ نتيجة للظروف الطارئة. في حالة التزام الطرفين، يحق لأي من المتعاقدين أن يلجأ إلى تطبيق نظرية الظروف الطارئة إذا كان تنفيذ الالتزام يتجاوز الحدود المألوفة للسعة القابلة للتحمل، وذلك بما يتعارض مع المصلحة المشتركة للطرفين، يعد تحليل تأثير الظروف الاستثنائية على تنفيذ الالتزامات في عقود النقل أمراً أساسياً لتحقيق العدالة في عمليات تشكيل العقد وتحديد الحقوق والالتزامات في ظل هذه الظروف الطارئة. بشكل عام، تظهر هذه الدراسة أهمية فهم كيفية تطبيق نظرية الظروف الطارئة لتحقيق التوازن والعدالة في عقود النقل، خاصة عندما تتعرض الأطراف لظروف غير متوقعة تؤثر على قدرتهم على تنفيذ التزاماتهم بشكل طبيعي.

الكلمات المفتاحية: عقود النقل، الظروف الطارئة، تنفيذ الالتزامات



Abstract

The impact of exceptional circumstances on the performance of the execution of obligations in transport contracts is an important topic in the field of commercial law, this study focuses on analyzing how emergency circumstances affect the balance of obligations of the parties during the execution of contracts. the theory of emergency circumstances plays a major role in rebalancing obligations when unforeseen things happen that make the execution of obligations difficult. this theory can be applied to all types of contracts that span a period of time, where the extent of burdensome execution is determined as a result of emergency circumstances. In the event of an obligation of the parties, any of the contractors has the right to resort to the application of the theory of contingent circumstances if, contrary to the common interest of the parties, the fulfillment of the obligation exceeds the usual limits of the tolerable capacity, the analysis of the impact of exceptional circumstances on the fulfillment of obligations in transport contracts is fundamental for achieving justice in the processes of contract formation and determining rights and obligations under such contingent circumstances. In general, this study shows the importance of understanding how to apply the theory of contingent circumstances to achieve balance and fairness in contracts of carriage, especially when the parties are exposed to unforeseen circumstances that affect their ability to carry out their obligations normally.

Keywords: Transport contract, Exceptional circumstances, Execution of ObligationTop of Form



المقدمة

في العقود، يكون الأصل العام هو أن العقد يشكل شريعة للمتعاقدين. يعني ذلك أن جميع الالتزامات الناشئة عن العقد تعادل أي التزام آخر ناشئ بقوة القانون، لا يجوز لأي شخص أن يقلل من التزام فرضه القانون، وبالتالي لا يمكن للمتعاقد أن يقلل من التزامه الذي نشأ بموجب العقد الذي هو طرف فيه، يظل تنفيذ الالتزام إما بطوع المتعاقد أو جبراً عنه، ولا يجوز لأحد المتعاقدين أن ينقض أو يعدل هذا الالتزام، هذه هي الأسس التي ترتكب عليها قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين". نظرية الظروف الطارئة تفترض تغير الظروف الاقتصادية خلال تنفيذ العقد بسبب حادث غير متوقع، مما يجعل تنفيذ العقد مرهقاً للمدين إلى حد يهدد بخسارة فادحة تتجاوز الحد المألوف، يُعتبر هذا التغيير في الظروف ظرفاً طارئاً. فعلى سبيل المثال، إذا كان شخص ملزماً بتوريد سلعة بسعر معين وحدث قبل ميعاد التوريد ارتفاع في سعر هذه السلعة بسبب حرب منعت ورودها من الخارج، يهدد تنفيذ العقد المدين بخسارة فادحة تفوق الحد المألوف. يفرض منطق العدالة تخفيف عبء التزام المدين، وذلك عبر توزيع تبعات الحادث الطارئ على الطرفين. تُعالج نظرية الظروف الطارئة الاختلال في التوازن بين التزامات الطرفين أثناء تنفيذ العقد وتؤدي وظيفة مهمة في تصحيح العدالة في عملية تشكيل العقد، يمكن تطبيق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين ابرامها وتنفيذها فترة من الزمن، حيث يطرأ خلالها حادث غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين، في حالة التزام الطرفين، يمكن لأي من المتعاقدين، الدائن والمدين، أن يطالب بتطبيق النظرية إذا صار ما انيط به من التزام مرهقاً بما يجاوز حدود السعة المألوفة لتطبيق الموازنة بين مصلحة الطرفين.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تركيزه الأساسي على تحليل الطبيعة القانونية للظروف الطارئة وفقاً للتشريعات الوضعية، تظهر أهمية هذا البحث بوصفه يعتمد بشكل أساسي

على فهم مفهوم الظروف الطارئة في سياق التشريعات الحديثة، يسعى البحث أيضاً إلى مساعدة أطراف العقود في فهم كيفية حماية حقوقهم التي قد تتأثر بشكل كبير بسبب الظروف الطارئة، يتعامل البحث بصفة خاصة مع نظرية الظروف الطارئة كنظرية متكاملة البناء، حيث نشأت حديثاً في القوانين الوضعية.

ثانياً: الهدف من البحث

إن هدف هذا البحث هو توضيح مفهوم الظروف الطارئة وكيفية تأثيرها على عقد النقل، خاصة فيما يتعلق بالالتزامات لكل طرف، كما يهدف البحث إلى توضيح الشروط الضرورية التي يجب توفرها في تلك الظروف حتى يمكن اعتبارها ملزمة بين الأطراف، ولا سيما، يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على سلطة القاضي في تعديل التوازن الاقتصادي للعقد بين الأطراف باستناد إلى الظروف الطارئة.

ثالثاً: منهجية البحث

في هذه الدراسة، تم اتباع منهج تحليلي ووصفي لاستكشاف وتفصيل جوانب مختلفة من الموضوع كما تم اعتماد النهج المقارن في بعض أقسام البحث، بهدف مقارنة النصوص التشريعية التي تنظم أحكام نظرية الظروف الطارئة.

رابعاً: إشكالية البحث

تكمن الإشكالية في أن مبدأ القوة الملزمة للعقد يفرض تنفيذ الالتزامات بدقة وفقاً للاتفاق، ولا يُسمح بتعديلها إلا بموافقة الطرفين، ومع ذلك، في حالة حدوث ظروف استثنائية غير متوقعة قادرة على تعطيل التوازن الاقتصادي للعقد، يمكن أن يكون الالتزام بتنفيذ العقد معبأً بتحديات، صبح من الصعب على المدين الوفاء بالالتزام بما يتعارض مع المبادئ العامة للعدالة والعدالة العقدية، خاصة إذا كان ذلك يهدد بتكبّد خسائر كبيرة. ومن خلال ماسبق، يتفرع عن هذه الإشكالية تساؤل رئيسي:



ماهو مدى تأثير الظروف الاستثنائية على تنفيذ عقد النقل؟

ومن خلال هذه التساؤل الرئيسي يتفرع السؤالين التاليين:

1 - هل يحق للقاضي التدخل في تعديل شروط عقد النقل استناداً إلى نظرية الظروف الطارئة؟

2 - كيف يؤثر وقوع ظروف غير متوقعة على شروط عقد النقل؟ وماهي مسؤولية الناقل؟

سوف نقوم بمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عليها من خلال تقسيم دراسة هذا الموضوع ضمن مبحثين، سوف نتناول الحديث بدايةً حول تأثير الظروف الطارئة على شروط وأحكام عقد النقل، وذلك ضمن (المبحث الأول)، ومنتقل فيما بعد للحديث عن الالتزامات القانونية للناقل في عقود النقل وذلك ضمن (المبحث الثاني).

المبحث الأول تأثير الظروف الطارئة على شروط وأحكام عقد النقل

صفة النقل الدولية، رغم التقدم العلمي، زادت من احتمالات المخاطر على مرافق النقل، قد يتعثر تنفيذ العقد بسبب ظروف طارئة غير متوقعة عند التعاقد، الوسائط كالمطائرات والسيارات والسفن تتعرض للظروف الجوية القاسية، وتحمل عواصف وعواصف ثلج وأعاصير، مسؤولية الناقل تعد من أبرز التحديات في النقل الدولي، حيث يتنازع الناقل والعميل في ظل الظروف الطارئة، مثل الحروب أو الكوارث، يركز هذا المبحث على شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة في عقود النقل وتأثيرها على تنفيذها. وبناءً على ما سبق ذكره سوف نقوم بتقسيم مبحثنا هذا الى مطلبين نتناول الحديث بدايةً حول شروط تعليق التنفيذ عند حدوث ظروف غير متوقعة في العقد وذلك ضمن (المطلب الأول)، وننتقل للحديث فيما بعد عن دور القاضي في إيقاف تنفيذ العقد نتيجة للظروف الطارئة وذلك ضمن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: شروط تعليق التنفيذ عند حدوث ظروف غير متوقعة في العقد
تكاد التشريعات تتفق على الشروط الواجب توفرها لإعمال نظرية الظروف الطارئة، والتي هي أن يكون الظرف الطارئ استثنائياً وغير متوقفاً وعاماً وأن يجعل التزام المدين مرهقاً وسوف نقوم بتفصيل ذلك ضمن فرعنا هذا على الشكل التالي:

أولاً: أن يكون العقد متراخي التنفيذ

تطبق نظرية الظروف الطارئة على جميع العقود التي يفصل فيها بين إبرام العقد وتنفيذه فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام وغير متوقع يؤدي إلى جعل



تنفيذ الالتزام مرهقاً من جانب المدين⁽¹⁾، كما تنطبق على العقود الفورية التي يتفق فيها الطرفين على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات المتعاقدين، على أنه يشترط لتطبيق نظرية الظروف الطارئة ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام لما بعد وقوع الحادث الطارئ يعود لخطأ المدين، إذ لا يجوز له في هذه الحالة ان يستفيد من تقصيره.

كما لا يجوز تطبيق نظرية الظروف الطارئة على عقود الغرر، لأنها عقود يتعرض المتعاقدين فيها بحكم طبيعتها لاحتمال كسب كبير أو خسارة فادحة، كما أن شرط تراخي التنفيذ لا يشترط أن يتوفر في الالتزامين المتقابلين معاً بل يكفي أن يتوفر لأحدهما وإن كان الالتزام المقابل قد تم تنفيذه فور صدور العقد.

ثانياً: أن يقع حادث استثنائي عام لم يكن متوقعاً وقت التعاقد

الحادث الاستثنائي هو الحادث الذي يكون وقوعه نادراً، كالزلازل والحروب والإضرابات المفاجئة أو ارتفاع باهظ في الأسعار أو وباء، وعرفه الفقه على أنه: "ذلك الحادث الذي يندر حصوله بحيث يبدو شاذاً بحسب المألوف من شؤون الحياة"⁽²⁾، أو هو الحادث الذي لا يندرج في عداد الحوادث التي تتعاقب وتقع وفقاً لنظام معلوم.⁽³⁾

على هذا الأساس فإن الحادث يكون استثنائياً إذا لم يكن مألوفاً وفقاً للمجرى العادي للأمر بحسب ما اعتاده الناس، وقد يكون حادثاً طبيعياً أو واقعة مادية أياً كان مصدرها، فالمعيار المعتمد في تحديد الحادث الاستثنائي هو أن يكون غير مألوف ونادر الوقوع،

1- تقوم نظرية الظروف الطارئة في مرحلة تنفيذ العقد وهي تقابل نظريتي الاستغلال والإذعان في مرحلة تكوين العقد فهي مثل نظيرتيها تصلح اختلال التوازن، هاتان يصلحان التوازن عن طريق الضرب على يد القوي أثناء تكوين العقد وهذه تصلح التوازن عن طريق الأخذ بيد المتعاقد الضعيف أثناء تنفيذ العقد على ان اختلال التوازن في نظرية الظروف الطارئة يرجع لحادث لا يد فيه للمتعاقد ومن ثم تبعته بينهما، وفي الاستغلال والإذعان يرجع اختلال التوازن إلى استغلال القوي من المتعاقدين للضعيف منهما ومن ثم يُرفع عن الضعيف مل ما أصابه من غبن. -تقلاً عن عبد الرزاق احمد السنهوري، (2011)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد"مصادر الالتزام"، ط3، دار النهضة، مصر، ص 516.

2- عبد الفتاح عبد الباقي، (1984)، موسوعة القانون المدني "نظرية العقد والإرادة المنفردة"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 57.

3- محمد محي الدين إبراهيم سليم، (2010)، ظرية الظروف الطارئة بين القانون المدني والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 250.

وهو معيار مرن يختلف من حادث لآخر ومن منطقة لأخرى، فما يعتبر مألوفاً في منطقة قد يكون غير ذلك في منطقة أخرى، ويرجع تقدير ما إذا كان الحادث استثنائياً للسلطة التقديرية للقاضي وفقاً لظروف كل قضية.

ولقد أضافت محكمة التمييز العراقية شرط العمومية ولم تكفي باستثنائية الطرف الطارئ والمقصود بالعمومية ألا يكون الحادث الاستثنائي خاص بالمدين فقط، لأن عدم الاعتداد بالظروف الخاصة بالمدين ضمان لعدم الغش من جانبه بادعائه خلاف الواقع، ولا يشترط فيه أن يعم البلاد بكاملها، بل يكفي أن يشمل أثره عدد كبير من الناس كأهل بلد أو إقليم أو طائفة منهم كالمزارعين في جهة من الجهات أو منتجي سلعة بذاتها أو المتاجرين فيها.

وباشتراط وصف العمومية تخرج كل الظروف الخاصة بالمدين من إعمال أحكام نظرية الظروف الطارئة كإفلاس المدين أو موته أو إحراق متجره لو غرق زراعته، فعمومية الظرف الطارئ قد تنصرف إلى الناحية الشخصية فيتحدد عندئذ معيار العمومية بعدد الأشخاص المتأثرين بهذا الظرف، وقد ينصرف إلى الإقليمية فيتحدد بمقدار المساحة أو عدد الأقاليم التي تأثرت به، وقد يندمج العنصران معاً في تحديد وصف العمومية.

ثالثاً: ألا يكون الحادث الطارئ متوقعاً وقت التعاقد

إن نظرية الظروف الطارئة، كنظرية القوة القاهرة تماماً، لا تكون إلا بالنسبة للأحداث التي لم تكن في الحسبان ولم يكن في الوسع توقعها عند إبرام العقد، ويتخذ هنا معيار موضوعي قوامه الرجل المعتاد، وليس معياراً ذاتياً قوامه نفس المتعاقد الذي يتمسك بالنظرية فلو أن حرباً، مثلاً، كانت وشيكة الوقوع عند إبرام العقد، بحيث كان الرجل المعتاد، يتوقع حينئذ اندلاعها، ما اعتبرت ظرفاً طارئاً إذا ما اندلعت، إلا بالنسبة إلى ما يترتب من نتائج غير متوقعة، وذلك حتى ولو كان المدين نفسه لم يتوقع نشوبها، وكون الحدث متوقعاً أو غير متوقع مسألة واقع، تخضع في تقديرها لقاضي الموضوع بدون معقب عليه في تقديره لمحكمة النقض ما دام ينبني على أسباب سائغة من شأنها أن تحمله.

وبالتالي فإن عنصر التوقع يمكن تعريفه بأنه "الظن السائغ المقبول المؤيد بمعطيات الواقع الاحتمال وقوع أو عدم وقوع حادث معين في المستقبل يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً.



وعليه فإن مفهوم التوقع هو مفهوم نسبي، وان فكرة عدم التوقع لا تقدر بذاتها انما بعلاقتها بالظروف الأخرى المعاصرة للعقد، وإن لشرط عدم التوقع علاقة واضحة بغيره من الشروط، فقد يكون هذا الشرط محور جميع الشروط التي تتطلبها تطبيق نظرية الظروف الطارئة، فإذا كان الحادث متوقع يكون مألوف وغير استثنائي وعلى عكس من ذلك إذا كان الحادث غير متوقع يكون استثنائياً، لذا نجد بعض الفقه قد نادى بإن اشتراط كون الحادث غير متوقع يعني عن اشتراط كونه استثنائياً).

رابعاً: أن يجعل الالتزام مرهقاً

إن إرهاق المدين يعتبر من أهم الشروط التي يجب الاعتماد عليها للقول بأن هناك اختلالاً في التوازن الاقتصادي في العقد، ومن ثم تطبيق نظرية الظروف الطارئة على الواقعة محل النزاع على أن تتوافر الشروط الأخرى، فالإرهاق هو الذي ينقل النظرية من الميدان النظري إلى ميدان التطبيق العملي، وهو أول ما يهتم القاضي بدراسته والتحقق من توفره، لأنه مهما بلغت الحوادث الاستثنائية من خطورة وعدم التوقع، فإنها عديمة الأثر ما لم ينتج عنها إرهاق في تنفيذ أحد الالتزامات الناشئة عن العقد. وقد نص المشرع العراقي على هذا الشرط في المادة (146) من القانون المدني بالقول على انه: "اذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها ان تنفيذ الالتزام التعاقدى وان لم يصبح مستحيلًا صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة⁽¹⁾."

المطلب الثاني: دور القاضي في إيقاف تنفيذ العقد نتيجة للظروف الطارئة

في حال توفر الشروط القانونية للطرف الطارئ ونتج عنه إرهاق المدين في تنفيذ التزامه، يقوم القاضي بمراجعة العقد باستناد إلى البدائل المتاحة له، يُمكن للقاضي زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق أو تقليل الالتزام المرهق أو حتى وقف تنفيذ العقد، وهذا يشكل جوانب محورية في دراستنا.

1- ينظر نص الفقرة الثانية من المادة (146) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.

إذا قرر القاضي أن الظرف الطارئ هو مؤقت أو على وشك الانتهاء، يصدر قراراً بتعليق التنفيذ لفترة محددة أو غير محددة حتى يزول الظرف الطارئ، إذا كان الحادث الطارئ مؤقتاً ويُعتقد أنه سيزول في فترة قصيرة، يمكن للقاضي أن يأمر بتعليق الالتزام بتسليم البضائع أو الخدمات حتى انتهاء الظرف الطارئ، على سبيل المثال، في حالة عاصفة جوية أثرت على توقيت التسليم⁽¹⁾.

ترتبط إمكانية وقف تنفيذ العقد حتى زوال الظرف الطارئ بشرط ألا يتسبب الوقف في إلحاق ضرر جسيم بالدائن، حيث يُقدر القاضي هذا الأمر وفقاً لمجريات الدعوى وظروف القضية، إذا استمر الوقف للفترة المحددة، فإنه لا يؤثر على أجل تنفيذ الالتزام الذي يُمتد لمدة تعادل المدة التي تم فيها تعليق الالتزام. إذا توفرت الشروط القانونية للظرف الطارئ، وأدى ذلك إلى إرهاق المدين في تنفيذ التزامه، تعين تدخل القاضي بمراجعة العقد بحسب البدائل المتاحة له، سواء بزيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق، أو بإنقاص الالتزام المرهق أو وقف تنفيذ العقد، وهو الحل الذي يعد مجال دراستنا ضمن فرعنا هذا.

إذا ما قدر القاضي أن الظرف الطارئ مؤقت، أو على وشك الزوال أمر بوقف التنفيذ لفترة محددة، أو غير محددة لغاية زوال الظرف الطارئ، كما أن وقف التنفيذ يكون لما يكون الحادث الطارئ مؤقتاً يقدر له الزوال في ظرف قصير، لأنه إذا تبين للقاضي قرب زوال الظرف الطارئ أمر بتعطيل نفاذ العقد، كأن يتعهد الناقل البحري بنقل البضائع من ميناء إلى آخر وتحصل عاصفة جوية قبل البدء بالتنفيذ مما يتعذر عليه أن يقوم بتسليم البضائع في الموعد المتفق عليه، ففي هذه الحالة يوقف القاضي التزام الناقل بتسليم البضائع في الموعد المتفق عليه. إن سلطة القاضي في وقف تنفيذ العقد لا يمكن إعمالها إلا بعد أن يتبين للقاضي أن إنقاص الالتزام المرهق، أو زيادة الالتزام المقابل غير كافي لرد الالتزام المرهق للحد المعقول، ومنه فالوقف إجراء يستطيع به القاضي مد أجل تنفيذ الالتزام المرهق، إذ أنه يعطل التزامات العقد فترة قيام الظرف الطارئ، فإذا ما زال عادت الأمور لنصابها، وتحركت القوة التنفيذية للعقد مرة أخرى.

1- عبد المنعم فرج الصدة، (1998)، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 488.



إن وقف تنفيذ العقد لغاية زوال الظرف الطارئ مرتبط بالألحاح الوقف ضرر جسيم بالدائن، لأنه قد يكون في أمس الحاجة للسلعة محل الالتزام مهما كلفه ذلك من الاشتراك في العبء الطارئ، وهذا الأمر يقدره القاضي وفقاً لمجريات الدعوى أمامه، لأن الوقف إذا استغرق المدة المحددة لتنفيذ الالتزام فإن هذا لا يؤثر على أجل تنفيذ الالتزام الذي يمتد لمدة جديدة تساوي المدة التي أوقف الالتزام فيها، فالوقف في بعض الحالات قد يشكل ضرراً جسيماً للدائن، لأنه ليس من العدل النظر لحالة المدين المرهق بالنظر للظرف الطارئ، والإضرار البليغ للدائن، لذلك فإن الأمر يتعلق بمسألة موضوعية تخضع لقاضي الموضوع كل حالة على حدة. فالحكم بوقف تنفيذ العقد لا يمس في الواقع مضمون هذا العقد سواء من الناحية الموضوعية أو المادية، فتظل الالتزامات فيه محتفظة بقيمتها، ومقاديرها دون أن تتأثر بهذا الوقف المؤقت، وبمجرد انتهاء أثر الظرف الطارئ تعود للعقد قوته الملزمة، ويتم تنفيذ العقد وفقاً لما تم الاتفاق عليه، ومعنى ذلك أن حكم القاضي في الظروف الطارئة قد ينشئ التزاماً قضائياً في حالة ما إذا كان الحكم زيادة الالتزام المقابل، أو إنقاص الالتزام المرهق، في حين لا ينشئ حكم القاضي التزاماً قضائياً إذا ما حكم بوقف تنفيذ العقد، لأن الالتزامات القديمة تظل محتفظة بقيمتها ومقاديرها كما كانت لحظة إبرام العقد⁽¹⁾.

1- مارغريت نقولا أنطوان ماروديس (2006)، العنصر الأخلاقي في العقد، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت، ص 186.

المبحث الثاني الالتزامات القانونية للناقل في عقود النقل

تتعرض الرحلات البحرية لمخاطر كبيرة قد تؤدي إلى تلف البضائع، ومن ثم تكتسب مسؤولية الناقل البحري أهمية قصوى، يجب على الناقل تسليم البضائع بحالتها المستلمة والاعتناء بها، ملتزماً بتوصيلها في الوقت المتفق، يتحمل الناقل مسؤولية العيوب والتلفيات، ويطلب منه إثبات الأسباب الأجنبية في حالة الضرر، الهدف هو تحقيق تسليم كامل وسليم للبضائع في المكان والزمن المتفق عليه، وعدم تحقيق ذلك يُعد خطأً يُطلب من الناقل إثبات الأسباب الخارجية، يُسأل الناقل في حالات الهلاك والتلف والتأخير في تسليم البضائع، وبناءً على ما سبق ذكره سوف نقوم بتقسيم مبحثنا هذا إلى مطلبين نتناول الحديث بدايةً حول التزامات الناقل في حالة الهلاك الكامل للبضائع، وذلك ضمن (المطلب الأول)، وننتقل للحديث فيما بعد عن التزامات الناقل فيما يتعلق بالضرر والتأخير وذلك ضمن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التزامات الناقل في حالة الهلاك الكامل للبضائع

إن الهلاك قد يكون هلاكاً كلياً كحالة فقدان البضاعة أو جزئياً كما لو فقد جزءاً من البضائع المنقولة، كما قد يكون مادياً، كحالة احتراق البضائع أو حكماً، وهي حالة عدم العثور على البضائع، وقد ذهب محكمة تمييز العراق في أحد قراراتها إلى أنه: "يعتبر الشيء المنقول بحكم الهالك إذا لم يسلمه الناقل"⁽¹⁾.

وأوردت اتفاقية بروكسل في الفقرة السادسة من المادة (3) على أنه: "إذا لم يحصل إخطار كتابي بالهلاك أو التلف وبماهية هذا الهلاك"، وعليه فإن الهلاك صورة من الضرر.

1- ينظر القرار الصادر عن محكمة التمييز العراقية، رقم (76/819) بتاريخ 12/27/1976.



أولاً: إثبات الهلاك

يعد الهلاك صورة من صور الضرر، والأخير ركناً من أركان المسؤولية، وعندما يكون الدائن ملزماً بإثبات أركان المسؤولية الثلاث (الخطأ، الضرر، الرابطة السببية)، فسوف يقع على المرسل إليه إذن عبء إثبات الهلاك، وعلى المرسل إليه الذي بيده سند الشحن النظيف. أن يثبت هلاك البضاعة، عن طريق إثبات تسليم البضاعة إلى الناقل والسند الذي بيده يفيد ذلك وبأنه لم يتسلم البضاعة في حالة الهلاك الكلي، أو تسلمها ناقصة في حالة الهلاك الجزئي، وبمقارنة الكمية المثبتة في سند الشحن بالكمية التي تسلمها والمتبعة في وصل التسليم.

وفي كل الأحوال على المرسل إليه أن يوجه إخطاراً بذلك إلى الناقل⁽¹⁾، وعليه تكون مهمة المرسل إليه في إثبات الضرر عسيرة، لأنَّ التحفظات التي يحتويها سند الشحن يجب أن تكون محددة وواضحة وليست من قبيل التحفظات العمومية وتعد قرينة لصالح الناقل، أي إنَّ الناقل تسلم البضائع كما هي موصوفة في سند الشحن، ويطلب من المرسل إليه هدم هذه القرينة، بإثبات ما يخالفها والتي يتضمنها سند الشحن، وهو ما يباح له سواء أكان وكيلًا للشاحن، أم أنه من الغير، كما يستطيع المرسل إليه أن يثبت خطأ الناقل الذي أدى إلى حصول الضرر، وبذلك يقطع الرابطة السببية بين التحفظات التي أدرجها الناقل وبين الضرر الحقيقي⁽²⁾. وفي حال أثبت المرسل إليه حصول الضرر في هذه الحالة تلقى المسؤولية على كاهل الناقل ولا سبيل له لإيواء نفسه إلا بإثبات السبب الظرف الطارئ من حصول ظرف استثنائي عام وغير متوقع، ويتمتع القاضي سلطة تقديرية في ذلك، فإذا ثبت حصول الظرف الطارئ في صورة حكم قضائي في هذه الحالة تسقط المسؤولية عن الناقل.

1- لطيف جبر كومانبي(2001)، مسؤولية الناقل البحري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص 85.

2- جاء في قرار لمحكمة التمييز العراقية رداً على تحفظ إدراج في سند الشحن يتضمن الإشارة إلى رداءة التغليف فقطع الحكم العلاقة بين رداءة التغليف والنقص في كمية البضاعة حيث جاء في القرار التالي: "إن المبلغ المدعى به هو عن نقص محتويات هذه الكرتونة والنقص لا يحصل إلا عند فتح هذه الكرتونات ما لم تكن قد تمزقت وانفردت محتوياتها ولم تشر محاضر النفاذ أنها منفردة" -محكمة التمييز العراقية رقم (575/مدنية/رابعة)، تاريخ 1973/21/26، منشور في النشرة القضائية، العدد (4)، السنة الرابعة، بغداد، 1973.

ثانياً: النقص المتسامح فيه (عجز الطريق)

تتعرض البضائع إلى نقص خلال الرحلة البحرية، وهو حسب طبيعة البضائع، وقد جرى التسامح في مثل هذا النقص حيث لا يسأل عنها الناقل، كالنقص في وزن الحبوب أو اللحوم أو غيرها، وإنّ الأساس القانوني لهذا التسامح معياران:

- المعيار الأول: يجد في تبسيط التعامل التجاري أساساً لهذا التسامح.
- المعيار الثاني: يجد الأساس في طبيعة البضاعة، وأن عجز الطريق يلحق الضرر في بعض البضائع.

فإن المعيار الأول: يعفي الناقل عن القدر المسموح به ويسأل فيما زاد عن ذلك. أما في حالة المعيار الثاني، فإن زيادة العجز عن المسموح به، يكشف عن خطأ الناقل وعليه أن يسأل عن مقدار العجز بأكمله.

ويظهر مما تقدم أن زيادة عجز المسموح يكشف خطأ الناقل، لأنه في حالة الهلاك الكلي لا يخصم من قيمة البضاعة ما يقابل النقص المتسامح فيه، إنما يكون الضرر على البضاعة بأكملها، وإنّ الدافع منه إلى زيادة حرص الناقل والاعتناء بالبضاعة المنقولة، وأن العجز الذي يصيبها يرجع إلى عدة أسباب منها الأجواء وطريقة الشحن والتفريغ، وأن المحكمة تقدر العجز نتيجة هذه الظروف.

ويكون الناقل البحري مسؤولاً عن الأضرار والخسائر التي تصيب البضاعة ويسأل عن الضرر الذي يحدث في حالة هلاكها من وقت تسليم الأشياء محل النقل ويكون الهلاك كلياً أي بزوال الكيان المادي لها أو لسرقتها أو لتسليمها لغير صاحب الحق في تسليمها سواء إلى مكان الوصول أو أي مكان آخر ويكون الهلاك جزئياً إذا لحق ببعض أجزاء الأمتعة أو البضائع مع مراعاة نقل البضائع وما يجري عليه العرف المتسامح في عجز الطريق ونعني هنا بعجز الطريق تبخر السوائل أو سقوط بعض الأمتعة وأن العرف البحري جرى على تقدير النقص أو أية مسؤولية على عائق الناقل وتعد البضائع في حكم الهالكة إذا لم تسلم خلال ستين يوماً بانتهاء الميعاد المتفق عليه⁽¹⁾.

1- حمدي الغنيمي (1983)، محاضرات في القانون البحري الجزائري، بدون ذكر رقم الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 92.



وإن الناقل البحري يكون مسؤولاً إذا حصل هلاك في البضاعة وكان الهلاك كلياً أو جزئياً وإذا وجد عند الوصول عجزاً في وزنها أو عددها المبين في سندات الشحن وجرى التسامح في البضائع التي تشحن حباً كالحبوب وغيرها من التسامح كما يلحق بهذه البضائع من عجز أو تبخر وهذا ما يسمى بعجز الطريق⁽¹⁾.

وتكون مسؤولية الناقل في حالة هلاك البضائع أو تلفها ويكون الهلاك إما كلياً أو جزئياً وإن الهلاك الكلي يرجع إلى هلاك مادي كسرقتها أو إلى تسليمها إلى شخص آخر غير المرسل إليه أي في غير المكان المتفق عليه أما الهلاك الجزئي فإنه يلحق بجزء من البضاعة وهو ما واجهه المشرع اللبناني بالنص على مسؤولية الناقل عن نقصان البضائع. ولكن يراعى في هذا الصدد العرف حيث يقضي التسامح به على قدر من الهلاك وهو ما يكون متوقعاً عند تنفيذ النقل تنفيذاً طبيعياً.

ويكون الهلاك في عدم العثور على مادة الشيء بحيث يتعذر على الناقل تسليم الشيء إلى المرسل إليه لينهي بذلك الالتزامات التي فرضها عليه عقد النقل، إلا أن هناك حالات تكون فيها الأشياء في حكم الهالكة ويتحقق عن مرور مدة زمنية محددة، بعد التاريخ الواجب فيه التسليم اتفاقاً أو عرفاً، ولا يسلم فيها الناقل الأشياء إلى المرسل إليه، وإن هذا الهلاك يسمى (الهلاك الكمي)⁽²⁾.

وفي قرار لمحكمة النقض الفرنسية اعتبرت أن إعادة شحن القود كان سبب هلاك البضاعة المنقولة وأن هذا التلف لا يقع إلا إذا كان هناك نقص في أخذ الاحتياطات اللازمة أثناء شحن البضائع ورسها، وفي قرار آخر لمحكمة النقض الفرنسية في قضية السفينة (Messines) التي كانت محملة بأكياس من الذرة التي تم رسها في عنبر توجد به قنوات وأنايب ساخنة تمر عبرها الحرارة من أجل تسخين وقود السفينة فاعتبرت المحكمة في هذا القرار أن رص البضاعة في هذه الأمكنة مع العلم أنها حساسة من الحرارة دون أخذ الاحتياطات يشكل خطأ يضر بسلامة البضاعة ويوجب بالتالي التعويض⁽³⁾.

1- مصطفى كمال طه (1980)، لقانون البحري، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ص 285.

2- مجيد محمد العنبيكي (2002)، القانون البحري العراقي، الطبعة الأولى، مطبعة بيت الحكمة، بغداد، ص 228.

3- بسعيد مراد (2011)، عقد النقل البحري للبضائع وفقاً للقانون البحري الجزائري والاتفاقيات الدولية، أطروحة

دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، كلية القانون، ص 127.

المطلب الثاني: التزامات الناقل فيما يتعلق بالضرر والتأخير

أولاً: مسؤولية الناقل عن الضرر

عبء الإثبات يقع على المرسل إليه نظراً لدوره كدائن للبضائع، ويأتي سند الشحن ليكون له أهمية كبيرة في عملية الإثبات، في حالة سند الشحن النظيف، يسهل إثبات حدوث التلف؛ حيث يكون الناقل ملزماً بتسليم البضائع بموجب السند، بمواصفاتها المحددة، وفي حالة تباين وصف البضاعة، يكون على المتسلم إثبات تحفظاته من خلال وصل التسليم، بتوضيح النقص أو التلف الحاصل.

أما بالنسبة لحق الناقل في إثبات التناقض مع بيانات سند الشحن، فتعتمد على ما إذا كان المتسلم هو الشاحن أو يمثله، في حالة كون المتسلم هو الشاحن، يحق للناقل إثبات عدم تطابق البضائع مع بيانات السند بأي وسيلة، أما إذا كان المتسلم ليس الشاحن، فيفقد الناقل حقه في إثبات التناقض.

فيما يتعلق بالتلف الذي يحدث بسبب عيب في البضاعة أو ظرف طارئ خلال النقل، يحق للناقل إثبات عدم تطابق الحالة الفعلية مع بيانات سند الشحن حتى في مواجهة الطرف الآخر، نظراً لأن هذه الحالة تعتبر استثناءً يبرر إعفاء الناقل من المسؤولية⁽¹⁾. أما إذا كان سند الشحن يحمل تحفظات، فإنَّ إثبات التلف الذي أصاب البضاعة يكون عسيراً على المرسل إليه، لأنَّ التحفظات تكون قرينة الناقل، مفادها مطابقة البضاعة للأوصاف المثبتة في سند الشحن.

ويكون على المرسل إليه أن يثبت عكس ذلك كون البضاعة التي شحنت عكس البضاعة المدرجة في سند الشحن، وله حق الإثبات بكافة الطرق. كما إنَّ له أن يثبت انقطاع الرابطة السببية بين التحفظ الوارد حول البضاعة، وبين الضرر الفعلي كأن يتحفظ الناقل حول التغليف فيذكر رداءته فيثبت المرسل إليه انقطاع الصلة بين رداءة التغليف وما أصاب البضائع من ضرر.

في حالة التلف اليسير الذي يصيب البضائع فهو من الأمور المتسامح فيها، ويتميز التلف عن الهلاك في أن البضائع تصل كاملة إلى الميناء ولكنها مصابة ببعض الضرر، أما

1- إبراهيم مكي (1975)، الوسيط في القانون البحري الكويتي "الجزء الثاني"، مطابع دار القبس للصحافة والطباعة والنشر، الكويت، ص 57.



الهلاك فإن البضائع لا تصل مطلقاً أو تصل ناقصة، فالتلف (أو العوار بتعبير المشرع اللبناني) كذبول الفواكه أو الكسر في البضائع يصيب البضائع كإصابتها أو جزءاً منها، مما يؤدي إلى جعلها غير صالحة للاستعمال أما إذا أصاب التلف جزءاً من البضاعة وأصبح هذا الجزء لا يصلح للاستعمال الذي أعد له، فذهب رأي إلى أنه في هذه الحالة تعتبر البضائع في حالة هلاك كلي وليست فقط في حالة تلف⁽¹⁾، وقد انتقد جانب من الفقه هذا الرأي قائلاً: "لا نميل للموافقة على هذا الرأي على اعتبار أن معيار التفرقة بين الهلاك والتلف هو معيار مزدوج يتمثل بالتسليم مع بقاء قيمة مادية للبضائع المسلمة، فإذا سلمت البضائع وكان بها تلف، مهما كان هذا التلف، ولو كان من شأنه أن يجعل البضائع غير صالحة للاستعمال فيما أعدت له، فيبقى الوصف تلفاً للبضائع طالما أن البضائع بقي لها قيمة مالية ويصار إلى التفرقة بين التلف والهلاك الكلي للبضائع نظراً لما له من أثر قانوني على بدء مرور الزمن على دعوى مسؤولية الناقل"⁽²⁾.

وإن التلف لا يخرج عن كونه واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة وسائل الإثبات وفقاً للقواعد العامة في الإثبات، إذ إنه من حق المرسل إليه أو من ينوب عنه إقامة الدليل على تلف البضاعة وتعييبها بكافة الوسائل، وإذا أثبت المرسل إليه أو الشاحن تلف البضاعة قامت مسؤولية الناقل البحري ولا يستطيع دفع هذه المسؤولية إلا بإثبات السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه.⁽³⁾

ثانياً: مسؤولية الناقل عن التأخير

يقصد بالتأخير في وصول البضاعة في غير الميعاد المتفق عليه كأن يتفق على إيصال البضاعة في أعياد الميلاد ولكنها تصل بعد أعياد الميلاد، حيث إن المرسل إليه يكون مرتبباً بتسليم هذه البضاعة في المواعيد المتفق عليها وقد يتعرض إلى غرامات عن

1- علي جمال الدين عوض (1992)، النقل البحري للبضائع، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 594.

2- وجدي حاطوم (2011)، النقل البحري في ضوء القانون والمعاهدات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ص 155.

3- عبود عبدالله مسعد علي (2013)، التنظيم القانوني لمسؤولية الناقل البحري للبضائع "دراسة مقارنة بين القانون اليمني والمصري وقواعد هامبورغ لعام 1978"، أطروحة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية القانون، القاهرة، ص 190.

التأخير، وإنَّ ميعاد التسليم يكون متفقاً عليه في سندات الشحن وإنَّ التأخير يعتبر بحد ذاته ضرراً لأنه يعرض المواد إلى الكساد مما يؤدي إلى هبوط أسعارها.

وأشارت المادة (117) من قانون التجارة البحرية العثماني للمسؤولية عن التأخير. رغم أنَّ الوقت الذي وضعت فيه نصوص هذا القانون لم يكن مقدوراً فيه تحديد وقت وصول السفينة إلى الميناء المقصود، أما في الوقت الحاضر، فالسفن تسير وفق آلات وأجهزة حديثة يحدد من خلالها تاريخ خروجها من الميناء، وتاريخ وصولها إلى ميناء التفريغ، وعليه فإنَّ التأخير يكون واضحاً.⁽¹⁾

حيث يقع على المدعي عليه (الشاحن أو المرسل إليه) أن يثبت زمان وصول البضاعة المفترضة، أما بالنسبة للناقل الاعتباري في مثل ظروف الناقل، وأن يثبت أن التسليم قد تم في وقت لاحق لما يفترض أن يجري فيه التسليم، لا بد من إثبات الضرر الذي يصاحب التأخير، لأنه لا مصلحة للدائن للمطالبة بالتعويض في حالة عدم الضرر، ولأن ذلك ما يتفق مع ما تفضي به القواعد العامة في المسؤولية.

ولكن قد تكون هناك شروط تعطي الناقل الحق في الانحراف أو تغيير الطريق من أجل الرسو في نقاط محددة (موانئ)، وهذه الشروط تكون صحيحة لكنها تكون مسبقة بين الطرفين لتسليم البضاعة في ميناء آخر مثلاً، فهنا الناقل يعتبر نفسه قد سلم البضاعة، وذلك لتجنب تكاليف مالية إضافية وصحة هذه الاتفاقات هي دائماً مقبولة من طرف القضاء.

1- نصت المادة (117) من قانون التجارة البحرية العثماني لسنة 1280هـ على أنه: "إذا توقفت السفينة كذلك أو تأخرت حين قيامها أو أثناء سفرها أو في محل تفويضها بسبب خطأ أو تهامل من المؤجر أو الربان فيكونان مجبرين على ضمان الأضرار والخسائر التي تترتب عن ذلك المستأجر".



الخاتمة

باختتام هذا البحث، نجد أننا قد استكملنا رحلة استكشاف تحليل تأثير الظروف الاستثنائية على أداء تنفيذ الالتزامات الواردة في عقود النقل، وكان ذلك بتوفيق من الله، تمحور بحثنا حول تحليل أثر هذه الظروف على شروط وأحكام عقود النقل، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين رئيسيين.

في المبحث الأول، تناولنا تأثير الظروف الطارئة على شروط وأحكام عقد النقل، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناولنا في مطلبنا الأول، شروط تعليق التنفيذ عند حدوث ظروف غير متوقعة، ملقنين الضوء على كيفية تفاعل الأطراف في حالات الطوارئ. ومن ثم، في مطلبنا الثاني، قمنا بفحص دور القاضي في إيقاف تنفيذ العقد نتيجة للظروف الطارئة، مظهرين الأهمية الكبيرة للقضاء في ضمان تحقيق العدالة وتوفير التوازن اللازم في حالات الاستثناء.

أما المبحث الثاني، الذي تطرقنا من خلاله إلى الالتزامات القانونية للناقل في عقود النقل، فقد قسمناه إلى مطلبين رئيسيين حول التزامات الناقل في حالة الهلاك الكامل للبضائع، حيث قمنا بفحص كيفية تحمل الناقل المسؤولية في مواجهة خسائر كبيرة، ومن ثم، في المطلب الثاني، ناقشنا التزامات الناقل فيما يتعلق بالضرر والتأخير، مبرزين الآثار المحتملة والتداول بين الأطراف في مواجهة تحديات النقل.

في الختام، يظهر أن هذا البحث هو محاولة لفهم كيف يمكن للعقوبات والتعويضات أن تكون ذات أثر إيجابي في تحفيز أطراف عقد النقل على التصرف بنية حسنة والوفاء بالتزاماتها في ظل الظروف الاستثنائية، وبهذا، نؤكد على أهمية تطوير القوانين واللوائح لتوفير إطار قانوني يعكس تحديات الواقع ويسهم في تحقيق التوازن والعدالة في عقود النقل.

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نقدم ما توصلنا إليه من بعض النتائج ونرتب عليها مجموعة من التوصيات نتناولها على الشكل التالي:



أولاً: النتائج

- 1 - نظرية الظروف الطارئة قد انتشرت وظهرت في العديد من التشريعات المدنية الحديثة في عدة دول، ومن بين هذه الدول العراق ولبنان، تم تبني هذه النظرية بعد أن أثارت اهتمام الفقهاء وظهر صداها في آراء وأبحاثهم خلال مراحل تاريخية متلاحقة.
- 2 - عندما قرر المشرع منح القاضي صلاحية تعديل العقد في حالات الظروف الطارئة، لم يكن هذا القرار بمفرده خروجاً عن المبدأ العام "العقد شريعة المتعاقدين"، بل وضع المشرع قيوداً على هذه السلطة، حيث حدد مجموعة من الضوابط التي يجب على القاضي مراعاتها أثناء إجراء أي تعديل على التزامات الأطراف وتوزيع الأعباء بينهما، وتتضمن هذه الضوابط الاهتمام بالظروف المحيطة، والتوازن بين مصالح الطرفين، وإعادة الالتزام إلى حد المعقولة.

ثانياً: التوصيات

- 1 - ينبغي أن يكون للظرف الطارئ القدرة على جعل تنفيذ الموجب مرهقاً للمدين بشكل كبير، وليس مجرد إرهاق، حتى لا يتعرض لخسائر فادحة تتجاوز الحد المألوف والمعقول، دون أن يصل إلى مستوى يجعل تنفيذه مستحيلًا، يقوم الإرهاق هنا على تفاوت في التوازن الاقتصادي بين التزامات الأطراف، ويتوقف تحديد درجة الإرهاق على تقدير القاضي بشكل موضوعي، مع مراعاة نوع العقد، دون اللجوء إلى تقدير شخصي لحالة المدين.
- 2 - يتعين على القاضي إرجاع الالتزام إلى الحد المعقول واستعادة العقد إلى حالته الأصلية قبل التعديل، بحيث يتم توزيع تأثير الظروف الطارئة بين الدائن والمدين، إذا كان من صلاحية القاضي أيضاً تعليق الالتزام المرهق أو تقليله أو زيادته في الالتزام المتقابل، يجب أن تكون هذه الصلاحية استثنائية للغاية، ولا يجوز منحه صلاحية فسخ العقد إلا في حالات نادرة جداً يجدر بالذكر أن سلطة القاضي في حالة تقليل الالتزام المرهق أو زيادة الالتزام المتقابل تعتبر استثنائية، حيث تتجاوز هذه الحالة مسألة تفسير العقد إلى مرحلة تعديله.



المصادر والمراجع

أولاً: الكتب القانونية

- عبد الرزاق احمد السنهوري،(2011)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد "مصادر الالتزام"، ط3، دار النهضة، مصر.
- عبد الفتاح عبد الباقي،(2014)، موسوعة القانون المدني "نظرية العقد والإرادة المنفردة"، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- محمد محي الدين إبراهيم سليم،(2010)، نظرية الظروف الطارئة بين القانون المدني والفقهاء الإسلاميين، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبد المنعم فرج الصدة،(1998)، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مارغريت نقولا أنطوان ماروديس،(2006)، العنصر الأخلاقي في العقد، الطبعة الأولى، المنشورات الحقوقية صادر، بيروت.
- لطيف جبر كومانبي،(2001)، مسؤولية الناقل البحري، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- حمدي الغنيمي،(1983)، محاضرات في القانون البحري الجزائري، بدون ذكر رقم الطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مصطفى كمال طه،(1980)، القانون البحري، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- مجيد محمد العنبيكي،(2002)، القانون البحري العراقي، الطبعة الأولى، مطبعة بيت الحكمة، بغداد.
- إبراهيم مكي،(1975)، الوسيط في القانون البحري الكويتي "الجزء الثاني"، مطابع دار القيس للصحافة والطباعة والنشر، الكويت.
- علي جمال الدين عوض،(1992)، النقل البحري للبضائع، دار النهضة العربية، القاهرة.
- وجدي حاطوم،(2011)، النقل البحري في ضوء القانون والمعاهدات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.

ثانياً: القوانين الوطنية

- القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951.
- قانون النقل العراقي رقم (80) لسنة 1983.

ثالثاً: الأحكام والقرارات القضائية

- قرار محكمة التمييز العراقية رقم (76/819) بتاريخ 1976/12/27.
- قرار محكمة التمييز العراقية رقم (575/مدنية/رابعة) بتاريخ 1973/21/26، منشور في النشرة القضائية، العدد (4)، السنة الرابعة، بغداد، 1973.

رابعاً: الرسائل والأطاريح

- بسعيد مراد، (2011)، عقد النقل البحري للبضائع وفقاً للقانون البحري الجزائري والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية القانون، الجزائر.
- عبود عبدالله مسعد علي، (2013)، التنظيم القانوني لمسؤولية الناقل البحري للبضائع "دراسة مقارنة بين القانون اليمني والمصري وقواعد هامبورغ لعام 1978"، أطروحة دكتوراه، جامعة أسيوط، كلية القانون، القاهرة.



الإبداع المفتوح: الأسس المفاهيمية والمضامين الفكرية

دراسة نوعية غير تفاعلية

أ.م.د. ابراهيم خليل ابراهيم

جامعة الاسراء, كلية الادارة و الاقتصاد, قسم الادارة, بغداد \ العراق

Open Innovation Concetual Foundation and Intellectual Implications A Non-interactive Qualitative Study

Assist.Prof. Dr. Ibrahim Khalil Ibrahim

Al-Esraa Universiyu / College of Admin. and Econ. - Business Admin. Dept.

ibrahimhzaa17@gmail.com



المستخلص

اسهمت التغيرات الخارجية في بيئة المنظمات الى ظهور اتجاهات ادارية معاصرة حلّت مكان القديمة، كما هو الحال مع الابداع المفتوح. تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على مفهوم الابداع المفتوح في المنظمات، في محاولة للتصدي الى غياب تناول موضوع الابداع المفتوح على المستوى العربي، عبر الكشف عن الاسس المفاهيمية للمفهوم ونشأته، واهم مضامينه الفكرية ونموذجه واستراتيجياته. اعتمدت الدراسة المنهج النوعي غير التفاعلي، من خلال تحليل المحتوى، باعتماد وحدة الفكرة كأداة في ذلك. وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات. من اهم الاستنتاجات ان مفهوم الابداع المفتوح هو من اهم افرازات التغيرات البيئية المتسارعة المرتبطة بالتكنولوجيا والمعرفة. ومن اهم المقترحات ان تعمل المنظمات جاهدة للتحويل من التوجهات الادارية القديمة كالابداع المغلق الى الابداع المفتوح بغية تحقيق الموائمة مع معطيات البيئة الجديدة وتحقيق النجاح المتفوق.

الكلمات المفتاحية: الابداع المفتوح، الابداع المغلق

Abstract

External changes in the organizations environment contributed to the emergence of contemporary management trends that replaced the old, such as open innovation. This study aims to shed light on the concept of open innovation in organizations, in an attempt to confront the absence of addressing the topic at the Arab level, by revealing the conceptual foundations of the concept and its origins, and the most important intellectual contents, model and strategies. The study adopted the non-interactive qualitative approach, through content analysis, by adopting the idea unit as a tool. A set of conclusions and proposals was reached. One of the most important conclusions is that the concept of open innovation is one of the most important outcomes of the rapid environmental changes associated with technology and knowledge. One of the most important proposals is that organizations must work hard to switch from old administrative approaches, such as closed creativity to open creativity, in order to achieve alignment with the new environment data and achieve superior success.

Keywords: Open innovation, Close innovation

المقدمة

في ظل التغيير الحاصل في بيئة الأعمال في الوقت الحاضر، وما يتضمنه من تسارع وتعقيد، ومنافسة حادة بين الشركات، وتخفيف أو تلاشي القيود على الكثير من الأعمال التجارية، وانتقال العمل إلى أبعاد واسعة عبرت القارات، فضلاً عن الفضاءات التي أصبحت قناة لاتمام العمل التجاري، وذلك بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي ساد كوكبنا. كل ذلك جعل المنظمات أمام تحدي كبير يتمثل في التوافق مع معطيات البيئة الجديدة، وتوطيد ما من شأنه أن يحقق التفاعل معها، عبر استكشاف المعرفة وتوسيعها واستغلالها بأفضل حال.

فالأنظمة الحالية التي تم بناء المنظمات والمجتمعات على أساسها تتعرض لضغوط متزايدة، فلم يعد بإمكان المنظمات الاعتماد على تحسين هذه الأنظمة فحسب، بل تنبهي أمامها الحاجة إلى البحث عن بدائل جذرية، ويبدو أن الكثير من المنظمات غير قادرة على التعامل مع هذه التحديات، لذلك فهي في سعي حثيث للبحث عن طرق جديدة للإبداع، وتعد المنظمات في كثير من الأحيان وكأنها (صوامع) مقيدة ومحددة بشكل عام من خلال عمليات ذات هرمية شديدة، تؤثر سلباً على الاتجاهات الإبداعية داخلها، لذلك، تلجأ هذه المنظمات وبشكل متزايد للبحث عن آليات مختلفة تسهم في إشاعة مناخ تنظيمي يكون الإبداع السمة المميزة له، لاسيما الإبداع المفتوح بوصفه توجه معاصر تتبناه المنظمات في الوقت الحالي، للارتقاء بمستوى أدائها ومواردها البشرية والتقنية بغية تحقيق النجاح الباهر.

تأسيساً على ذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مفهوم الإبداع في محاولة للكشف عن مضامينه من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: الأطار النظري.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات.



المبحث الاول \ منهجية الدراسة

يتضمن هذا المبحث مجموعة من الفقرات التي تمثل الركائز الاساسية للبحث العلمي، وهي: مشكلة الدراسة، اهداف الدراسة، اهمية الدراسة، واسلوب الدراسة، وكالاتي:

اولاً: مشكلة الدراسة

لا يختلف احد فيما يميز بيئة المنظمات في الوقت الحاضر من اضطراب شديد جراء التغيرات المتسارعة، والمنافسة الحادة، واللاتأكد العالي، الامر الذي افضى بالمنظمات لأن تكون امام كم هائل من التحديات التي افرزتها معطيات هذه البيئة، اذ اتسمت هذه التحديات بالتعقيد والحدة، فاضفت صعوبة كبيرة واجهتها المنظمات في سعيها من اجل التأقلم مع هذه التحديات او لمواجهتها او الحد من شدتها، واصبح يقيناً امام ادارات تلك المنظمات بان الاساليب الادارية التي عفا عليها الزمن والتي تكتسي بسمة التقليدية امست لا تجدي نفعاً في مواجهة هذا التغيير البيئي. وهكذا بدأت المنظمات في سعي حثيث من اجل التوصل الى سبل ناجعة لمواجهة هذا الاعصار البيئي الذي يجتاح عالم الاعمال كما هو الحال في تبني اتجاهات معاصرة (مثل رأس المال الفكري، والابداع المفتوح، والذكاء العاطفي وغيرها)

اتجهت ادارات المنظمات لخوض غمار البحوث العلمية وسبر اغوار المعرفة بغية التصدي لهذا الواقع الجديد. فكان نتاج ذلك مجموعة الآليات والادوات التي تمثلت في بعض المفاهيم الحديثة في الادارة، ومن ابرز هذه المفاهيم الابداع المفتوح. وعلى الرغم من ذلك، ظلت هذه المفاهيم ومنها الابداع المفتوح تواجه عوزاً في الكشف عن مكنوناتها الفكرية، فضلاً عن آليات ممارستها، وما تم طرحه منها، لاسيما على المستوى العربي عموماً وعلى المستوى العراقي خصوصاً، اذ لا يعدو ذلك سوى بمحاولات محدودة. وقد ايد ذلك الكثير من الكتاب والباحثين، فقد أَلَّف الاستاذ Chesbrough في جامعة بيركلي كتاباً اسماه (الابداع المفتوح: الحتمية الجديدة للابداع والاستفادة من التكنولوجيا) (Claudia, 2019: 60)، وهكذا يعطي هذا الكاتب صفة الحتمية الجديدة للابداع المفتوح،

ويصف (Lee & Yoo, 2019: 3) الإبداع المفتوح بأنه ضرورة للبقاء على قيد الحياة في عالم المعرفة، أما (Flor, et al., 2020: 60) فيشددون على أن البحث الذي ينبثق من رحم الجامعات يعد بذرة مستقبلية للإبداع المفتوح ويثري بشكل كبير المشهد المعرفي، ويمكن التدخل لتشجيع الباحثين الجامعيين على وضع معرفتهم الأساسية موضع التنفيذ. تأسيساً على ذلك تتجلى مشكلة الدراسة الفكرية في عدم إفصاح الدراسات عن المطالبة بالمزيد من الجهود التي تتناول الاسس المفاهيمية والركائز الفكرية للإبداع المفتوح وتحليل مضامينها، وبما يسهم في أن تكون متاحة للتطبيق في المنظمات العربية. وعليه تنبri الحاجة للاجابة على التساؤلات الآتية:

- 1 - ما المقصود بالإبداع المغلق والإبداع المفتوح؟
- 2 - ما هي استراتيجيات الإبداع المفتوح؟ آلياته وممارساته؟
- 3 - لماذا يتم تبني الإبداع المفتوح؟ المبررات؟
- 4 - ما هو نموذج الإبداع المفتوح؟
- 5 - كيف يتم التحول بالإبداع المفتوح من المستوى التنظيمي إلى المستوى الفردي؟
- 6 - ما طبيعة العلاقة بين الإبداع المفتوح والملكية الفكرية؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالي بالجوانب الآتية:

- 1 - تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد أهم الموضوعات الإدارية التي حظيت باهتمام الكتاب والباحثين في حقل الاختصاص.
- 2 - تتضح أهمية الدراسة الحالية بوصفها محاولة متواضعة للباحث للكشف عن مكونات مفهوم الإبداع المفتوح، وسبر أغواره عبر التعرض لأسسه المفاهيمية وأهم مضامينه الفكرية.
- 3 - تقديم التوصيات والمقترحات لإدارات المنظمات ومتخذي القرار وأصحاب المصالح من أجل تركيز اهتمامهم على موضوع الإبداع المفتوح بوصفه أحد الركائز الأساسية في ضمان تحقيق نجاح المنظمات في الوقت الحاضر.



ثالثاً: اهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيس للدراسة الحالية في السعي للكشف عن احد الموضوعات المهمة في المنظمات في ظل الظروف البيئية الحالية، من خلال الآتي:
- 1 - الكشف عن مفهوم الابداع المغلق والابداع المفتوح والتمييز بينهما.
 - 2 - تشخيص وتحليل سياسات الابداع المفتوح واستراتيجياته عبر تناول الآليات والممارسات.
 - 3 - بيان مبررات تبني الابداع المفتوح من قبل المنظمات.
 - 4 - توضيح مضامين نموذج الابداع المفتوح وابعاده.
 - 5 - توصيف عملية التحول الى الابداع المفتوح، وتضمنة التحول من المستوى التنظيمي الى المستوى الفردي.
 - 6 - تحديد طبيعة العلاقة بين الابداع المفتوح والملكية الفكرية.

رابعاً: اسلوب الدراسة

المنهج النوعي غير التفاعلي هو الاسلوب الذي تم اعتماده في الدراسة الحالية، وذلك من خلال الطريقة المعروفة بتحليل المحتوى، والتي تعد اسلوباً بحثياً يتجسد الغرض منه في تقديم وصف موضوعي للمحتوى الظاهري على وفق معايير محددة مسبقاً بغية التوصل الى نتائج ذات صلة بواقع الحال، وتم اختيار واحدة من ادوات تحليل المحتوى، وهي وحدة الفكرة، والتي تعد من اكثر اهم الادوات واكثرها شهرة، اذ تتمثل هذه الاداة بافتراض فكرة، ومن ثم تقسيمها الى تصنيفات فرعية تشتمل على الموضوع الذي تركز عليه الفكرة والقضايا التي تتناولها، فضلاً عن اسلوب عرضها (صالح، 2017: 273)؛ (المنيزل والعتوم، 2010: 293)

يعد هذا الاسلوب الركيزة الاساسية التي تعتمد عليها الدراسة في محاولة الكشف عن تفاصيل موضوع الابداع التنظيمي المفتوح، وذلك من خلال ثلاث جوانب اساسية، هي اهداف التحليل والتي تمثلت في اهداف الدراسة، ومجتمع التحليل وعينته، الذي شمل عينة من الادبيات ذات الصلة بموضوع الابداع المفتوح حصراً، والجانب الثالث هو وحدة التحليل، المتمثل في اعتماد الفكرة التي تحاكي النصوص الادبية ذات الصلة، وتعتمد التصنيف المشار اليه في اعلاه، وبما يسهّل من فهمها لكل الاطراف الذين يطلعون عليها في المنظمات العربية، سواء كانوا اكاديمين او ممارسين.

المبحث الثاني \ الجانب النظري

يشتمل هذا المبحث على مجموعة من الفقرات التي تشكل البناء الهيكلي لهذا المبحث، في محاولة لتحري القضايا المرتبطة بموضوع الإبداع المفتوح وكالاتي:

أولاً: المفهوم التقليدي للإبداع (الإبداع المغلق)

الإبداع بمفهومه التقليدي هو تنفيذ منتج جديد أو تحسينه بشكل كبير (سلعة أو خدمة)، أو عملية، أو طريقة تسويق جديدة، أو نهج تنظيمي جديد في ممارسات الأعمال، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية. ومع ذلك، من المهم التمييز بين الابتكار والإبداع، حيث أن "الإبداع" هو في الواقع إدخال منتج أو عملية أو نظام جديد في السوق، في حين أن "الابتكار" ليس سوى اكتشافه، والإبداع يتقدم الابتكار من خلال الجهد المبتكر الذي يتم تطويره داخل المجتمع والاقتصاد، إذ قد يتصرف كل نوع من الجهات الفاعلة، أي الشركات أو الحكومة أو المؤسسات أو الجامعات غير الربحية، ويعرّف الإبداع بأنواعه الأربعة، وهي: المنتج/الخدمة، والعملية، والتسويق والتنظيم، ويبين الجدول (1) أنواع الإبداع ومحتواه والذي يحدث في المنظمة سواء كانت منظمة إنتاجية أو خدمية.

تعد نماذج الأعمال الجديدة في الوقت الحاضر، أيضاً نوعاً مهماً من نماذج الإبداع، لأنها تتطلب الخيال والشجاعة، ونادراً ما ينجح تنفيذ الاستراتيجيات القديمة والمجربة والصحيحة في وقت التغيير الدراماتيكي، "وينبغي ان يعرف الجميع أن الإبداع ضرورة أساسية للأعمال وان الشركات التي لا تبعد تموت"، فالإبداع أمر حاسم للبقاء، وتعتمد إدارة الإبداع بشكل حاسم على إنشاء الواجهات وإدارتها، إذ يتم تشكيل هذه الواجهات وتفسيرها بواسطة: الوعي التكنولوجي، التعاون التكنولوجي، والرصد والتنبؤ، والمستخدمين الجدد، والملكية الفكرية، الإبداع الداخلي، الحوكمة الصديقة للإبداع، وإدارة المعرفة وغيرها (Sivam, et al., 2019: 508).



جدول (1) انواع الابداع ومحتواه

الابداع	المحتوى
المنتج \ الخدمة	سلعة أو خدمة جديدة أو تم تحسين خصائصها الأولية بشكل كبير نسبياً أو تحسينات كبيرة في المواصفات الفنية والمكونات والمواد أو البرامج المدمجة أو سهولة الاستخدام أو خاصية وظيفية أخرى، واستخدام المعرفة أو التقنيات الجديدة أو الاستخدامات الجديدة أو مجموعات من المعارف أو التقنيات الموجودة.
العملية	تنفيذ طريقة إنتاج أو تسليم جديدة أو تحسينها بشكل كبير واجراء تغييرات كبيرة في التقنيات والمعدات و/ أو برامج تهدف إلى تقليل تكاليف الإنتاج للوحدة أو التسليم، أو لزيادة الجودة، أو لإنتاج أو تقديم منتجات جديدة أو تحسينها بشكل كبير.
التسويق	تنفيذ أسلوب تسويقي جديد يشمل تغييرات كبيرة في تصميم المنتج أو التغليف، والترويج للمنتج لتلبية احتياجات الزبائن، وفتح أسواق جديدة، أو طرح منتج الشركة في السوق حديثاً مع هدف زيادة مبيعات الشركة.
تنظيمي	تنفيذ طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات العمل في المنظمة، أو تنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية بهدف زيادة أداء الشركة عن طريق تقليل التكاليف الإدارية أو تكاليف المعاملات، وتحسين الرضا في مكان العمل (وبالتالي إنتاجية العمل)، والحصول على الموجودات غير القابلة للتداول (مثل المعرفة الخارجية غير المقننة).

Source: Sivam, A., Dieguez, T., Ferreira, L. P. & Silva, F. J. G. (2019), Key Settings for Successful Open Innovation Arena, Journal of Computational Design and Engineering, Vol.6, p.508

يشير الكثير من الخبراء في مجال الابداع وريادة الأعمال أنه في الفترة الممتدة من منتصف إلى نهاية القرن الماضي تغيرت خمسة أجيال من الابداع، تنتمي الأجيال الأربعة الأولى من الابداع إلى مجال الابداع المغلق لأن جميع المنظمات في تلك الفترة كانت تمول الابداع من مواردها الخاصة، على العكس، ففي الجيل الخامس، المعروف بجيل الابداع المفتوح، توفر المنظمات اموالاً لتمويل الأنشطة المبتكرة من مصادر مختلفة، سواء الخاصة بها أو غيرها، وقد استند نموذج الابداع المغلق إلى عدد من المبادئ الأساسية، منها: (Jankovic & Golubovic, 2019: 91)

1 - تستثمر المنظمة في البحث والتطوير الخاص بها، وتتيح افاقاً جيدة لتوظيف الموظفين الاكثر قدرة على اداء الوظيفة.

- 2 - من أجل تحقيق الربح على أساس البحث والتطوير، ينبغي على المنظمة اتمام العملية الكلية لبلوغ الافكار وتسويقها في الابداع.
- 3 - تحتاج المنظمات الى الرقابة على ممتلكاتها، ومنع المنافسين من تحقيق ارباح على هذا الاساس.
- 4 - المنظمات ذات الافكار والمنتجات الجديدة تفوز في المباراة التنافسية. وبنهاية هذه الفقرة يكون قد تحقق الجزء الاول من الهدف الاول للدراسة.

ثانياً: سياسة الابداع

تعرف سياسة الابداع على أنها تدخل عام لدعم توليد الابداع ونشره في السوق، اذ يتمثل الابداع بمنتجاً جديداً أو خدمة أو عملية أو نموذجاً تجارياً يتم استخدامه، ومن ثم، وعلى الرغم من أن سياسة الابداع تتداخل مع سياسة العلم والبحث والتكنولوجيا، وترتبط بها (لأنها تنطوي على توليد المعرفة، الا انها بدلاً من أن تقتصر على إنتاج المعرفة أو التكنولوجيا الأساسية، فهي أوسع نطاقاً بكثير وتشمل أدوات وتدابير تجارية تهدف إلى تطوير المنتجات المصنعة والنماذج للسوق (Martin, 2016: 160).

حدد (Edler & Fargerberg, 2017: 8) ثلاثة أنواع رئيسية من سياسة الابداع، اعتماداً على وجهات نظر الابداع المعتمدة: الموجه نحو المهمة أو موجه للاختراع أو موجه للنظام، وتهدف سياسات الابداع الموجهة نحو المهمة إلى توفير حلول جديدة لتحديات محددة. تركز السياسات الموجهة نحو الاختراع على مرحلة البحث والتطوير/الاختراع. تأخذ سياسات الابداع الموجهة نحو النظام بنظر الاعتبار جميع مراحل عملية الابداع، فضلاً عن قدرات الجهات الفاعلة المعنية، وتنظر أيضاً في التفاعل فيما بينها، مع النوع الأخير، واستناداً إلى نهج نظام الابداع، تسعى سياسة الابداع إلى إنشاء بيئة منظمة تكون فيها المنظمات والحكومات قادرة على تعلم وتطوير وتبادل المعارف والمنتجات والخدمات الجديدة.

وبناءً على ذلك، فإن أدوات سياسة الابداع متنوعة ويمكن أن ترتبط بمجالات مختلفة، تشمل جوانب مثل (1) إنشاء معرفة وابتكار جديدين، (2) دعم القدرات والمهارات غير المالية لتوليد الابداع وتسويقه، (3) زيادة التفاعل والتعلم على المستوى الوطني و/أو الإقليمي،



(4) التأثير على الطلب على الابداع، (5) التنظيم والتوحيد، و(6) فهم الاتجاهات التكنولوجية المستقبلية والاستفادة منها. يمكن تصنيف هذه الأدوات أيضاً على وفق تركيزها فيما لو كانت تركز على جانب العرض أو جانب الطلب في الابداع، وسواء كانت نقدية أو غير نقدية (Kollmann, et al., 2017: 431). في حين أن أدوات سياسة الابداع التي تستهدف منتجي الابداع (أي التركيز على جانب العرض) تهدف إلى دعم المنظمات على الابداع بشكل أسرع، أو أن تكون أكثر تفاعلية، أو تفعل ذلك مع أنواع مختلفة من الشركاء، والأدوات التي تستهدف مستخدمي الابداع (أي التدخل على جانب الطلب) تعمل على دعم مطالب الشركات والجهات العامة للابداع، ففي سبيل المثال، من خلال برامج المشتريات العامة (Edler & Fagerberg 2017). تقلل الأدوات المالية للابداع، من خلال المنح أو الإعانات، من تكلفة ومخاطر تنفيذ المشاريع المعقدة. بالإضافة إلى التمويل، ينبغي أن تكون هناك بيئة مؤسسية مناسبة ومجموعة من الشروط التي تسهل التعاون بين الأطراف المختلفة، والتي يمكن تعزيزها من خلال الأدوات غير النقدية (منها على سبيل المثال، توفير المعلومات، وتسهيل التواصل، وما إلى ذلك) (Kollmann, et al., 2017: 431).

ثالثاً: مفهوم الابداع المفتوح ونشأته

اصل ظهور الابداع المفتوح كان في سياق الشركة، وتصف معظم الاديبيات ذات الصلة هذا المفهوم في سياق الاعمال، ويعرف التحول نحو الابداع المفتوح على انه تسريع عمليات الابداع الداخلي للمنظمة عن طريق استخدام المعرفة الخارجية وتدفق المعرفة الداخلية، ويخلق الابداع المفتوح قيمة عبر كلاً من الافكار الداخلية والخارجية ويخلق آليات داخلية للدعوة الى جزء من تلك القيمة، ويمكن تمييز ثلاث انواع من الابداع المفتوح، هي: (1) من الخارج الى الداخل (2) من الداخل الى الخارج (3) العمليات المقترنة (Genuchten, et al., 2019: 2). وتطور مفهوم الابداع المفتوح، ولم يعد العملية الخطية والثنائية للمعاملات والتعاون جنباً إلى جنب مع عملية الابداع المغلق، بل هو عملية ديناميكية أوسع نطاقاً من العمل التشاركي، والمشاركة التعاونية المتعددة في النظام البيئي (Freitas, 2019: 5).

يحدث الجيل الخامس من الإبداع في بيئة معولمة، حيث أصبحت المعرفة من خلال التحالف (باستخدام الإنترنت بشكل أساسي) متاحة على نطاق واسع وحيث لا تمتلك الشركات الفردية (قبل جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة) الموارد الكافية لتنفيذ أنشطة البحث والتطوير الضرورية بشكل مستقل، ويشير مفهوم الإبداع المفتوح إلى أنه يمكن للشركات استخدام الأفكار الخارجية (المعرفة والتكنولوجيا) بنفس طريقة الأفكار الداخلية تقريباً من أجل تسويق الأفكار المبتكرة في السوق. في هذا النموذج، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الاستمرار في بدء واستخدام الابتكارات داخل الشركة، ولكن في نفس الوقت يمكنها الاعتماد أيضاً على بعض الطرق الأخرى لطرح الفكرة في السوق، في حين أنها تتمتع في الوقت نفسه بفوائد المعرفة الخارجية (Jankovic & Golubovic, 2019: 92).

تعد الإبداعات مصدرًا رئيسيًا للميزة التنافسية، فهي تحدد النجاح الاقتصادي لكل منظمة، وهذا يعني أنه لم يعد من الممكن النظر إلى الإبداع كنتيجة محددة لأنشطة إبداعية محددة مسبقًا ومعزولة، وإنما هو نتيجة لعملية إنشاء مشتركة معقدة، تشمل تدفقات المعرفة عبر البيئة الاقتصادية والاجتماعية بأكملها، وان انفتاح عملية الإبداع على جميع الأطراف النشطين هو الفرضية الأساسية للإبداع المفتوح، إذ يمكن أن تنتشر المعرفة بحرية أكبر وتتحول إلى منتجات وخدمات تخلق أسواقًا جديدة، وتعزز ثقافة ريادة الأعمال القوية (Sivam, et al., 2019: 508).

ويختلف الإبداع المفتوح في القطاعين الخاص والعام في نواح كثيرة، فعادة ما يتمثل الهدف الرئيس للإبداع المفتوح في القطاع الخاص بتطوير المنتج الجديد، يركز الإبداع المفتوح في القطاع العام عموماً على تحسين أداء الخدمة وخلق قيمة عامة (Lee, et al., 2012: 150).

تسمح القدرات التكنولوجية بتوليد وإدارة التحسينات في عمليات وتنظيم الإنتاج والمنتجات والمعدات والمشروعات الهندسية من أجل إنشاء تقنيات جديدة وتطوير منتجات وعمليات جديدة، ويمكن تحديد القدرة على الإبداع من حيث التحول المستمر للمعرفة والأفكار إلى منتجات وعمليات وأنظمة جديدة لصالح الشركة وأصحاب المصالح فيها، ويعد الإبداع عاملاً حاسماً لنجاح الشركات، حيث تحل التقنيات الجديدة محل التقنيات القديمة من خلال ما يسمى بالهدم الخلاق ومن النتائج الأساسية للإبداع المفتوح هي:



التنظيم الصناعي الجديد، المنتج الجديد، طريقة الإنتاج الجديدة، السوق الجديد، المواد الخام الجديدة، ويشتمل الابداع على مجموعة من تدفقات المعرفة والمخزون المتراكم من الأنشطة العلمية والتكنولوجية في المنظمات، مما يزيد من تراثهم الفكري ويعزز قدرتهم التنافسية (Lorena, et al., 2019: 12).

ويتيح الابداع المفتوح تعزيز القدرة الابتكارية للمنظمات، وبما يسهل دمج التقنيات الجديدة وأتمتة عمليات الإنتاج، ويعد استخدام تقنيات المعلومات (IT) بمثابة إجراء أساسي للابداع المفتوح لأنه يسهل الاتصال لزيادة التدفق المستمر للأفكار التي تسمح بتحسين العمليات الداخلية، وتقديم المنتجات والخدمات للأسواق الجديدة، وتخفيض تكاليف التشغيل (Alvarez & bernal, 2017: 68). وتشير مراجعة الأدبيات إلى وجود اختلافات في خصائص الشركات في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية و تؤثر هذه الاختلافات على ممارسة ونتائج الابداع المفتوح، وأن نجاح الابداع المفتوح في الشركات أمر يتطلب تفاعل عوامل رئيسية مثل الإمكانيات البشرية والثقافة التنظيمية، والاستراتيجية، والهيكل التنظيمي، واستخدام تقنيات المعلومات، وينجح الابداع المفتوح إذا كان هو الدافع من داخل المنظمة، فضلاً عن التزام كبير من مديريها والمسؤولين فيها (Lorena, et al., 2019: 13).

الابداع المفتوح هو عملية ابداع موزع بشكل مقصود وفقاً للتدفقات المعرفية التي تتم ادارتها عبر الحدود التنظيمية (Chesbrough & Bogers, 2014: 12). وهو بمثابة الحتمية الجديدة لتحقيق الارباح من التكنولوجيا (Claudia, 2019: 90). ويوصف الابداع المفتوح على انه مفهوم لا يقتصر على الاعمال (الشركات)، وانما يشمل أيضاً الاوساط الاكاديمية (الجامعات)، والسياسة (الحكومات)، وبوصفه نموذجاً حديثاً في مجال الابداع، فان الابداع المفتوح يدور حول الافكار الداخلية والخارجية، واستيعاب الموارد، واستيعاب المعرفة الخارجية، اذ يمكن استخدام واستيعاب المعرفة والتكنولوجيا الخارجية من المنظمات الاخرى، او نقل المعرفة والتكنولوجيا الى منظمات اخرى لتحقيق النجاح (Freitas, 2019: 5).

والتعريف الأكثر استخداماً للابداع المفتوح هو "استخدام التدفقات الهادفة والتدفقات الخارجية للمعرفة من اجل تسريع الابداع الداخلي، وتوسيع أسواق الاستخدام الخارجي للابداع، على التوالي"، يشتمل هذا التعريف بوضوح على ثلاث عمليات: أنشطة خارجية، واخرى داخلية وأنشطة مقترنة، والتي تم اختبارها بدقة وظهرت ميل الشركات

إلى أداء أكثر من الأنشطة الواردة، ومن المثير للاهتمام أن الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة فقط هي التي طورت استراتيجية نشطة للترخيص الخارجي، وظهرت العملية المزدوجة، التي تشير إلى الإنشاء المشترك مع شركاء مكملين من خلال التحالفات والتعاون والمشاريع المشتركة (Le, et al., 2019: 3).

أما (Flor, et al., 2020: 53) فإنهم عرفوا الابداع المفتوح بالإشارة الى ارتباطه ارتباطاً وثيقاً بأسس أنظمة الابداع، بقدر ما يصف عملية ابداع مميزة للمنظمات التي تتفاعل مع بيئتها الخارجية من خلال الاستكشاف والاستغلال وتوسيع المعرفة، إذ عُرف على أنه "استخدام التدفقات الهادفة والتدفقات الخارجية للمعرفة لتسريع الابداع الداخلي، وتوسيع أسواق الاستخدام الخارجي للابداع، على التوالي".

لم يقتصر ظهور الابداع المفتوح كمفهوم مهم في البحث الأكاديمي والممارسة الصناعية، فقد تم تنفيذ الابداع المفتوح في مجال السياسة العامة في مبادرة لتعزيز التقنيات الجديدة ونماذج الأعمال من البحوث، وضعت المفوضية الأوروبية ثلاثة أهداف لسياسة البحث والابداع في الاتحاد الأوروبي: الابداع المفتوح، العلم المفتوح والانفتاح على العالم (Bogers, et al., 2018: 7). تعني الركيزة الأولى للابداع المفتوح (فتح عملية الابداع لجميع الاطراف النشطين بحيث يمكن تداول المعرفة بحرية أكبر وتحويلها إلى منتجات وخدمات تخلق أسواقاً جديدة، وتعزز ثقافة ريادة الأعمال الأقوى). في عام 2010، قدم بحث أجراه هيلجرز وإيهل نظرة عامة هيكلية حول الكيفية التي يمكن بها زج المواطنين ومشاركتهم بأن يساعدوا في تحسين العملية الحكومية والإدارة العامة. وبناء على ذلك، ظهرت نماذج للتعاون بين المواطنين والإدارة العامة، ويوضح ذلك أن نهج "الحكومة المفتوحة"، مع ظهور التقنيات الرقمية، قد مكن وسهّل امام المواطنين المشاركة بنشاط في صنع القرار الديمقراطي وفي الإدارة العامة (Le, et al., 2019: 4). وبنهاية هذه الفقرة تحقق الجزء الثاني من الهدف الاول.

رابعاً: سياسة الابداع والابداع المفتوح

تعود جذور العديد من إجراءات سياسة الابداع الحالية إلى عصر الابداع المغلق وتنبع من الأساس المنطقي لتطوير أسواق وطنية أو إقليمية كبيرة، وحماية الشركات



المحلية، وتقييد العمال والطلبة الأجانب، ودعم الشركات المحلية الكبيرة للحفاظ على الابداع من أجل تعزيز الابداع المفتوح، اذ ينبغي للسياسات العامة تمكين الظروف الخارجية لتحفيز الشركات على اعتماد عمليات الابداع المفتوح، وتطوير الأدوات التي تسهل عملياته، فيما يتعلق بالظروف الخارجية، فإن عوامل التآكل نفسها التي تسببت في ابتعاد الشركات الخاصة عن عقلية الابداع المغلق تجبر أيضاً سياسات الابداع على التغيير، في هذا السياق، ينبغي أن تهدف سياسة الابداع الى تحسين الظروف الخارجية التي تدعم الابداع المفتوح للشركات، وذلك من خلال (1) إنشاء قاعدة قوية من المعرفة العامة التي تسهل وصول الشركات إلى المعرفة الخارجية، (2) زيادة حركة العاملين في مجال المعرفة، و(3) تحسين الوصول إلى المصادر المالية (Chesbrough & Vanhaverbeke, 2018: 457).

يعد توافر قاعدة معارف عامة فاعلة والوصول إليها، أمراً مهماً للشركات بغية المشاركة في الابداع، لأنه يجعل بحثها عن الابداعات أكثر فعالية وكفاءة، وعلى الرغم من كونه إجراءً تقليدياً ضمن برامج سياسة الابداع، فإن التمويل الحكومي للبحوث الأساسية يشكل عنصراً مهماً لتطوير نهج الابداع المفتوح، فالبحث الذي تقوم به الجامعات أمر بالغ الأهمية باعتباره بذرة للابداعات المستقبلية ويثري بشكل كبير المشهد المعرفي، فضلاً عن ذلك، فإن حقيقة أن الشركات تركز جهودها بشكل متزايد للبحث من أجل التطبيق الفوري، مما يؤدي إلى إجراء بحث أقل أساسية داخل مختبرات أبحاث الشركات، يُترجم إلى حاجة متزايدة للتمويل العام للاكتشافات العلمية، ويمكن لوضعي السياسات أيضاً استهداف نشر المعرفة بشكل مباشر، ومن خلال ذلك، ضمان أن يصبح المخزون الحالي من المعرفة الأساسية متاحاً على نطاق أوسع، ويمكن على وجه التحديد، التدخل العام لتشجيع الباحثين الجامعيين على وضع معرفتهم الأساسية موضع التنفيذ وإنشاء آليات تسهل النشر مثل منح ترمين المعرفة أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص أو مكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات (Flor, et al., 2020: 60).

كما يفضل في الابداع المفتوح ان يتم تعليم وتنقل العمال، لأن القوة العاملة عالية الجودة تسمح بتوسيع المعرفة لتشمل منظمات أخرى وتزيد من قدرة الشركات على استيعاب المعرفة الخارجية، ويمكن نشر إجراءات محددة لتسهيل تنقل الباحثين بين المنظمات العامة والخاصة في سياق سياسات الابداع، وسيتم تحسين نشر المعرفة

وتبادلها بين الجامعات والأعمال إذا تم توظيف الأكاديميين مؤقتاً في الشركات الخاصة، اما فيما يتعلق بالحصول على التمويل، فالابداع مهمة محفوفة بالمخاطر تتطلب تخصيص الموارد المالية والفكرية في ظل ظروف محددة، ونتيجة لذلك، تواجه المنظمات المبدعة مشاكل كبيرة في الحصول على تمويل خارجي، ومع ذلك، فالأمر لا يقتصر فقط على توفير التمويل لتوليد الابداع، وانما يرتبط أيضاً بالوعي بالصعوبات في المراحل اللاحقة ودعم تسويق الابداعات، ويمكن لواضعي السياسات أيضاً تسهيل الابداع عبر وصول الشركات إلى التمويل من خلال خيارات مثل رأس المال الأساسي أو الضمانات، وقد يحفز صانعو السياسات المستثمرين من القطاع الخاص بما في ذلك البنوك بوصفهم متخصصون في الحكم وتمويل فرص الأعمال (Chesbrough & Vanhaverbeke, 2018: 561).
وبنهاية هذه الفقرة تم التوصل الى الجزء الاول من الهدف الثاني.

خامساً: استراتيجيات الابداع المفتوح (الآليات والممارسات)

ينبغي معرفة أن هناك مناهج مختلفة لاستراتيجيات الابداع، ومن الجدير بالذكر أنه في المستقبل قد تكون ممارسات الابداع التقليدية مناسبة ومهمة في بعض المجالات / القطاعات (على سبيل المثال في المناطق ذات المسافات الطويلة بين الأفكار/البحث وتحقيق السوق والاستثمارات الضخمة في فترة ما بعد البحث). ومن ثم، فإن الابداع المفتوح من جهة وحماية الملكية الفكرية وسياسات عدم الإفشاء من ناحية أخرى ليست مفاهيم حصرية متبادلة، بل على العكس، ينبغي أن ينظر إليهما على أنهما يكمل أحدهما الآخر، فالابداع المفتوح من الداخل إلى الخارج مشروط في الواقع بحماية الفكرة (European Union, 2019: 17).

تشتمل الممارسات بشأن الوضع الذي تستخدمه المنظمات للانخراط في الابداع المفتوح على تنوع الأساليب التي تستخدمها في نقل المعرفة أو التدفقات الداخلة أو الخارجة من المعرفة في الابداع، اذ يمكن ربط هذه الممارسات بثلاث آليات رئيسية، من الخارج إلى الداخل ومن الداخل إلى الخارج وآليات مقترنة. تتضمن هذه الآليات مجموعة متنوعة من الأنشطة، كما موضح في الجدول (2)، وتدقق نقل المعرفة إلى ممارسات التعاون.



بموجب نموذج الابداع المفتوح، تسعى بعض الشركات إلى خلق القيمة من خلال تحديد ودمج المعرفة الخارجية، بينما تسعى شركات أخرى إلى أسواق خارجية لإبداعاتها، وعلى وفق ذلك، يمكن للشركات تنفيذ ثلاث عمليات ابداع أساسية أو أنواع من الابداع المفتوح، هي: (1) الابداع المفتوح من الخارج الى الداخل "الابداع الوارد"، (2) الابداع المفتوح من الداخل الى الخارج "الابداع الصادر"، و (3) الابداع المفتوح المقترن.

جدول (2) استراتيجيات وآليات الابداع المفتوح

الاستراتيجيات			
العمليات المقترنة	من الداخل الى الخارج	من الخارج الى الداخل	
التحالفات التعاون / الاشتراك مشاريع مشتركة بحث وتطوير مشترك الابتكار المشترك	الترخيص الخارج. بيع الامتياز وبراءات الاختراع. التجريد بحث وتطوير للشركات لآخرى. التدوير للخارج.	الترخيص الداخل الاستحواذ المنح قصيرة الامد التدوير التشارك والحضانة مستخدم يحرك الابداع المجهزون المنافسون	الابتكار

Source: Freitas, V.,(2019), Open Innovation: Strategies in SMEs Located in Portugal, Dissertation Master in Innovation and Technological Entrepreneurship, College of Economics, University of Porto, p.6

أ. الابداع من الخارج الى الداخل

تشير الأنشطة الخارجية من الخارج الى الداخل (أو الأنشطة الواردة) إلى القدرة على اكتساب واستكشاف المعرفة من الشركاء الخارجيين، وقد يشمل هؤلاء الشركاء الموردين أو الزبائن أو المنافسين أو الاستشاريين أو معاهد البحث أو الجامعات أو الحكومات، ووضحت البحوث المتعلقة بالأنشطة الخارجية تكامل الشركاء الخارجيين، بوصفهم مصادر جديدة للأفكار الإبداعية (Cheng & Huizingh, 2014: 1237)، مع الابداع المفتوح الوارد، تدمج الشركة المعرفة الخارجية في عملية الابداع الخاصة بها، إما

من خلال المصادر أو من خلال الحصول على المعرفة الخارجية، ويسهّل الإبداع المفتوح الخارجي على الشركات الأخرى الاستفادة من الابتكارات الداخلية، التي قد لا تنطوي أو لا تشتمل على شكل من أشكال التعويض النقدي (Flor, et al., 2020: 58).

في عصر الإبداع المفتوح، تعتمد الشركات بشكل كبير على البحث المناسب والاستخدام المشترك لمصادر المعلومات الداخلية والخارجية، ويسعى العملاء والموردون والمنافسون والجامعات ومؤسسات البحث العامة والاستشاريون والجمعيات المهنية والصناعية وغيرها من المصادر الخارجية الرئيسية للحصول على معلومات مفيدة، نظرًا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها موارد محدودة نسبيًا لتطوير معلومات قيمة داخليًا، فإن استخدام الخبرة الخارجية هو وسيلة مهمة لتحسين وتسريع عمليات الإبداع الخاصة بها، ومن ثم يعد الإبداع المفتوح الوارد خيارًا استراتيجيًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، ففي ظل هذه الظروف، يمكنهم استخدام مشاركة العملاء والشبكات الخارجية والمشاركة الخارجية والاستعانة بمصادر خارجية للبحث والتطوير والترخيص الداخلي للملكية الفكرية للوصول إلى المعرفة الخارجية (Hailekiros1, et al., 2016: 83).

تثري العملية الخارجية قاعدة المعرفة الخاصة بالشركة من خلال دمج الموردين والعملاء ومصادر المعرفة الخارجية، ويمكن أن تزيد هذه العملية من ابتكار الشركة، ويعكس خبرة الشركات في أن موضع إنشاء المعرفة لا يساوي بالضرورة مكان الإبداع، ففي هذه العملية، يمكننا أن نرى إدراكًا متزايدًا لأهمية شبكات الإبداع، في ترخيص الملكية الفكرية، وبرامج البحث الجامعي، وأشكال جديدة من تكامل العملاء، مثل التعهيد الجماعي، والتخصيص الشامل، وتكامل مجتمع الزبائن، فضلًا عن استخدام وسطاء الإبداع، ويحدد نموذج أعمال الشركة، بدوره المدخلات والمساهمات الخارجية التي سيتم طرحها في السوق (Albano, 2015: 13).

يدرك منظرو الإبداع المفتوح أن مشاركة العملاء هي أحد البدائل المهمة لإثراء عمليات الإبداع الداخلي، إذ أصبح المستخدمون مطورون مبدعون بشكل متزايد عن طريق تعديل الآلات والمعدات والبرامج الحالية لتناسب مع احتياجات العملية الفعلية أو الإمدادات اللازمة، ومن ثم، يمكن للشركات الاستفادة من أفكار وابداعات عملائها من خلال البحث الاستباقي في السوق، أو توفير أدوات لتجربة و/أو تطوير منتجات مماثلة لمنتجاتها، أو من خلال إنتاج منتجات بناءً على تصميمات العملاء، وبالمثل، تتيح الشبكات الخارجية،



الاتصالات الرسمية أو غير الرسمية في البيئة الخارجية، للشركات اكتساب معرفة محددة بتكلفة أقل ووقت أقصر من تطويرها أو اكتسابها داخلياً، وبالمثل تتيح المشاركات الخارجية استعادة الابداعات التي تم التخلي عنها في البداية أو التي لا تبدو واعدة، في ظل الافتراض بأن المنظمات المفتوحة النموذجية لا يمكنها إجراء جميع أنشطة البحث والتطوير بمفردها، بل يتعين عليها الاستفادة من المعرفة الخارجية التي يمكن ترخيصها أو شراؤها، ويمكنهم أيضاً الحصول خارجياً على الآلات والمعدات والبرامج وغيرها من مصادر المعرفة الخارجية، التي تعد مفتاحاً لتسريع وتنمية ممارسات البحث الداخلي، والاستفادة من أنشطة الابداع الخارجي (Hailekiros1, et al., 2016: 83).

وبنهاية هذه الفقرة يكون قد تحقق الجزء الثاني من الهدف الثاني للدراسة.

ب. الابداع من الداخل الى الخارج

تشمل الأنشطة من الداخل إلى الخارج الأنشطة المتضمنة في الاستغلال الخارجي للأفكار الداخلية، على سبيل المثال من خلال الترخيص وبيع وتصفية أجزاء من الشركة، مثل فصل مشاريع الابداع في شركات إنشاء جديدة مبتكرة، وتغطي الدراسات السابقة ذات الصلة بالأنشطة الداخلية بشكل أساسي التعاقدات، والتعاون، والشراكات، والتحالفات، والترخيص (Cheng & Huizingh, 2014: 1237).

إن المسارات الخارجية هي لتسويق الابداعات الداخلية التي لا تستخدمها الشركة المبدعة، وتشمل المشاريع المشتركة، والترخيص الخارجي للملكية الفكرية، وربط العاملين من غير العاملين في البحث والتطوير بمبادرات الابداع، والمشاريع المشتركة هي عملية إنشاء منظمات جديدة على أساس المعرفة الداخلية ودعم المنظمة الأم. ويلعب الترخيص الخارجي للملكية الفكرية دوراً هاماً نتيجة لتدفق المعرفة الداخلية والخارجية (Hailekiros1, et al., 2016: 83).

تتطلب هذه العملية من المنظمات السماح للأفكار والموجودات غير المستخدمة بشكل كبير بالخروج الى خارج المنظمة ليستخدمها الآخرون في أعمالهم ونماذج أعمالهم، وتركز المنظمات التي تضع عملية من الداخل الى الخارج كمفتاح، على إضفاء الطابع الخارجي على معرفتها وابتكارها من أجل تقديم الأفكار إلى السوق بشكل أسرع مما يمكنها من التطوير الداخلي، ويعني قرار نقل مكان الاستغلال خارج حدود المنظمة، وتحقيق أرباح من خلال الترخيص الخارجي للملكية الفكرية والتكنولوجيا، والمكاسب، ورؤوس أموال الشركات،

وحاضنات الشركات، والمشاريع المشتركة والتحالفات، إذ لم تعد الشركة تقتصر على الأسواق التي تخدمها مباشرة، بل إنها تشارك في قطاعات أخرى باستخدام رسوم الترخيص، والمشاريع المشتركة، والعروض المنبثقة، وما إلى ذلك. (Albano, 2015: 14).

ج. الإبداع المقترن

تشير الأنشطة المقترنة إلى الأنشطة التعاونية بين مختلف الجهات الفاعلة في نظام الإبداع والتي تجمع بين الأنشطة الخارجية والداخلية، وتشمل إنشاء شراكة مع شركاء مكملين من خلال التحالفات والتعاون والمشاريع المشتركة، وبما يسهم في تمكين تلك الشركات من تطوير الإبداعات وتسويقها بشكل مشترك وشملت دراسة الأنشطة المقترنة جوانب كثيرة مثل تكامل المعلومات الإبداعية الداخلية والخارجية وتنسيق الأنشطة المقترنة بين الشركاء (Cheng & Huizingh, 2014: 1237).

تجمع العملية المزدوجة بين الإبداعات التي تركز على التعاون البحثي، ويعتقد أن لها مزايا في تحسين القدرات من خلال استيعاب المعرفة الخارجية والوصول إلى المعرفة الضمنية غير الملموسة والمعرفة المقيمة في شركاء الإبداع، كما أنه يقلل من التبعات الخارجية من خلال تشارك بين عدد قليل من شركاء التحالف، مما يسمح لشركاء البحث استغلال وفورات الحجم والنطاق في البحث والتطوير وخفض تكاليف الإبداع، وتتميز الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر إلى الموجودات التكنولوجية والخبرة والموارد المحدودة، بأن لديها حافز قوي للبحث عن شركاء لتكملة هذه القيود وتعزيز أدائها، ومن ثم، يمكن للشبكات الموجهة نحو الإبداع أن تجلب الفرص لتوليد وفورات الحجم، وضمان توفير خدمات الدعم، والحد من المخاطر، وزيادة المرونة التشغيلية وحصص السوق لمنتجاتها، وتتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بقدرة فائقة على استخدام الشبكات الخارجية بشكل أفضل من الشركات الكبيرة (Hailekirosi, et al., 2016: 83).

يقترن ارتباط الإبداع المفتوح بالعمليات الداخلية والخارجية، ويشرك شريكين (أو أكثر) من خلال إبداع مشترك و/أو أنشطة تسويق، ومن ثم، فإن تنفيذ الإبداع المفتوح من قبل الشركات ليس ممارسة واضحة، وإنما ينطوي على مجموعة من الآليات التي يمكن للشركات من خلالها البحث، والتعاون بدرجات مختلفة، اعتمادًا على السياقات القطاعية التي تعمل فيها والسياقات المؤسسية التي تقع فيها، وقد حددت الأدبيات مجموعة واسعة



من الممارسات التي يمكن أن تنفذها الشركات عند تنفيذ الإبداع المفتوح الوارد والصادر والمقترن (Flor, et al., 2019). ويوضح الجدول (3) أمثلة على الممارسات والآليات المتعلقة بكل نوع من أنواع الابتكار المفتوح.

جدول (3) أمثلة عن ممارسات الإبداع المفتوح للمنظمة

نوع الإبداع المفتوح	الأمثلة
من الداخل الى الخارج	<ul style="list-style-type: none"> التوريد • علاقات مع الزبائن • علاقات مع المجهزين • استطلاع تكنولوجيا • شراء المعرفة والتكنولوجيا • وسطاء الإبداع • الترخيص الداخلي للملكية الفكرية • توريد البحث والتطوير • تمويل الشركات المبتدئة في مجال الصناعة • المنافسات والمسابقات • شركات في مجال البحث • ترتيبات تعاونية مع الجامعات ومراكز البحوث • التعاون في مجال البحث والتطوير
من الخارج الى الداخل	<ul style="list-style-type: none"> • التبرع بالملكية الفكرية والتكنولوجيا • ترخيص خارجي للملكية الفكرية • مشروعات مشتركة خارجية • المشاركة في التقييس العام • رأسمال لمشروعات الشركة • حاضنات الشركات • التحالفات
المقترن	<ul style="list-style-type: none"> • المشاركة في الشبكات • مجتمعات الإبداع • الاتحادات • المشاريع المشتركة • المجموعات الإقليمية • مرفقات المشاركة

Source: Flor, M. L., Diaz J. L. B.. & Ortiz, M. L. L.(2020), Innovation Policy Instruments Through the Lens of Open Innovation. An Analysis in the Spanish Context, Journal of Evolutionary Studies in Business, Vol.5 No.1, p.59.

سادساً: مبررات الإبداع المفتوح

هناك فقط إشارات غامضة على السؤال حول سبب محدودية الانفتاح في الإبداع، ويتمثل بعض هذه الإشارات في انعدام الثقة، والسياسات الوقائية، وتكاليف الإبداع المرتفعة بشكل مفرط والمخاطر الاقتصادية المحتملة، وعلى الرغم من ذلك، هناك بالمقابل مجموعة من المبررات وراء تبني المنظمات لمفهوم الإبداع المفتوح، ومنها الآتي: (Bogers, et al, 2019: 180-181)؛ (Lee & Yoo, 2019: 3-4)؛ (Bagherzadeh, et al., 2019: 3)؛ (Flore, et al., 2020: 53)؛ (Jankovic & Golubovic, 2019: 91)

1 - تحول المشهد العالمي الحالي للبحث والتطوير والإبداع بشكل كبير مع التوسع في المواهب والكفاءات التكنولوجية في جميع أنحاء العالم، ليس فقط الشركات متعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة تعمل على تدويل أنشطة الإبداع بشكل متزايد من أجل الاستفادة من المزايا التنافسية من الأسواق المحلية فحسب، وإنما أيضاً بعض الشركات من الاقتصادات الناشئة مثل البرازيل والصين وكوريا الجنوبية والهند مدمجة باعتبارهم اطراف رئيسيين في مختلف القطاعات كثيفة التكنولوجيا مثل الاتصالات المحمولة والفضاء وتكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات.

2 - إن خصوصيات الاقتصادات الناشئة تجعلها بيئة غنية ومنتجة، نظراً لأنها تتناقض من حيث ضعف حماية الملكية الفكرية، والمعايير واللوائح الصناعية غير الناضجة، فضلاً عن ضعف رأس المال الاجتماعي، فمن المرجح أن تلعب الآليات النظرية وراء الانفتاح وتطبيقه بشكل مختلف، ففي سبيل المثال تكشف احدي الدراسات أن تصور العدالة بين الشركاء هو محرك رئيسي يفسر ربحية التحالفات بين المنظمات في الصين.

3 - تعد الاستراتيجيات التعاونية مثل الإبداع المفتوح ضرورية بشكل خاص في الفترات التي تتميز بفرص ابتكارية كبيرة وعدم اليقين الكبير في البيئة الاقتصادية، وبرزت في سياق عالمي، عدد من التحديات الكبرى التي تؤثر على كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، وتؤدي بشكل أساسي إلى الحاجة إلى حلول أكثر انفتاحاً وتعاوناً للمشكلات المعقدة، على هذا النحو، ستؤثر العديد



- من الاتجاهات النامية على ممارسات وسياسات الابتكار لأنها تحتاج إلى تعديل لمواجهة التعقيدات الناشئة في مشهد الابتكار الجديد، ففي أوقات التحول الهائل والتغير التكنولوجي الذي أحدثته الرقمية في الوقت الحاضر، تظهر نوافذ فرص جديدة للشركات المتأخرة، خاصة تلك التي تعمل في الاقتصادات الناشئة.
- 4 - ضمان استجابة الشركة السريعة للبيئة التنافسية من خلال جمع معلومات عن الأسواق والتقنيات سريعة التغير، ويحذر البعض من ظهور ابداع مزعج بقيادة بعض التقنيات منخفضة الوظائف والتكلفة المنخفضة مما يتسبب في تهديد محتمل للشركات الرائدة، بشأن أهمية القدرة على الشعور بهذه التقنيات.
- 5 - اكتساب المعرفة للابداع في الإنتاج، تقليديا، اذ يعتمد ابداع المنتجات على قدرة البحث والتطوير التي تعتمد على الموارد داخل الشركة، ومع ذلك، أصبح من الممكن تحقيق ابداع المنتجات بشكل أكثر فاعلية من خلال اكتساب معرفة متنوعة ومتعمقة من خلال التعاون الخارجي، وبالنظر إلى الاتجاه السائد في بيئة الأعمال المعاصرة حيث المنتجات ذات دورة حياة قصيرة وكفاءة البحث والتطوير المغلقة في تناقص، فإن القدرة على اكتساب واستخدام المعرفة والمهارات اللازمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة من الخارج أصبحت ذات أهمية متزايدة.
- 6 - ضرورة تحقيق الابداع المفتوح للبقاء على قيد الحياة في عالم المعرفة، اذ يمكن للشركة اكتساب المعرفة الموجودة خارج الشركة، ومن ثم تحسين كفاءة الابداع وإدارة المخاطر، ويفسر أيضًا وجوب إعادة تنظيم التكنولوجيا والمعرفة جيدًا لمنع فشل الابداع المفتوح، حيث ان نقل الموارد يساعد الشركات على دمج المعرفة الداخلية والخارجية.
- 7 - المعرفة المكتسبة من الخارج لها تأثير كبير على كفاءة الشركات التي تطور منتجات ابداعية، ومع ذلك، من المهم أن تنشئ الشركات عملية يمكنها من خلالها الوصول إلى المعارف والمهارات المفيدة وتقاربها وتبادلها داخل وخارج المنظمة، لأنه لا يمكن ضمان الابداع التكنولوجي من خلال التعاون التكنولوجي فحسب، فضلاً عن ذلك، تعد عملية اختيار نموذج الأعمال وآلية خلق القيمة لتطوير منتجات جديدة وتطوير الموارد اللازمة وتخصيصها ضرورية لنجاح الابداع المفتوح.

- 8 - القدرة على تحويل المعرفة المكتسبة من الخارج إلى المعرفة الجديدة من خلال دمجها مع المعرفة الموجودة، والتي تعزز الملاءمة التطورية للبيئة باستخدام الموارد الحالية كموارد جديدة للتعامل مع التغيرات البيئية.
- 9 - توقع الشركات الاستفادة من السوق من خلال استثمار تكاليف المفتوح واستخدام المعرفة المكتسبة من التعاون في ابتكار المنتجات، من منظور القدرة الديناميكية، يمكن تحقيق نجاح الإبداع المفتوح من خلال الجمع العضوي بين ثلاثة أنواع من القدرات، جمع المعلومات حول السوق/ التكنولوجيا المتغيرة بسرعة للاستجابة السريعة للبيئة التنافسية (قدرة الاستشعار)، واكتساب المعرفة لابتكار المنتجات وأداء ابتكار المنتجات (القدرة على الاستيلاء) وإعادة ترتيب الموارد لأداء هذه الأنشطة بشكل فعال (القدرة على التحويل).
- 10 - تقاسم المعرفة مع الشركاء الخارجيين يوفر للشركات مزيداً من المعلومات حول موارد الشريك الخارجي، وهكذا تمكنهم من فهم وتوليف إعادة مصادر من خلال فهم وتوليف خارجي لأفضل الموارد.
- 11 - استخدام المعرفة الخارجية المناسبة للنشاط الإبداعي، وأن الشركات التي تتبادل المعلومات التقنية والتجارية الحساسة التكوين فانها ستساعدهم على تقييم ومعرفة بعضهم البعض واحتياجات الإبداع.
- 12 - إن تبني الشركات المتزايدة للإبداع المفتوح هو نتيجة لسلسلة من التغييرات في البيئة، مثل زيادة حركة العمال ذوي المهارات، وزيادة الوصول إلى رأس المال الاستثماري، وزيادة نشر المعرفة في جميع أنحاء العالم أو زيادة قدرة الموردين الخارجيين للشركات، التي حفزت الشركات على تبني نموذج إبداع مختلف تمامًا، في الواقع، كان له تأثير كبير على ممارسة الأعمال التجارية، إذ أصبحت العديد من الشركات على دراية بمزايا فتح عملية الإبداع الخاصة بها، حيث يمكن للإبداع المفتوح تقليل التكاليف في عملية الإبداع الخاصة بهم، وتقليل الوقت اللازم لإنتاج منتجات جديدة أو تحقيق الإبداع من خلال دمج المواهب الخارجية في المنظمة.

13- الكثافة التكنولوجية للإنتاج، التي زادت في العديد من المجالات، وأدت إلى حقيقة أنه حتى الشركة التي لديها قطاع بحث وتطوير متقدم ليست قادرة أو غير راغبة في الاعتماد على التطور التكنولوجي الخاص بها، وتزداد عملية الابداع تعقيداً بشكل متزايد بينما يتضمن حل عدد كبير من المشكلات المعقدة نهجاً متعدد التخصصات للبحث والذي يؤدي عادةً إلى تكاليف أعلى ومخاطر أكبر في عملية الابداع، لهذا السبب، غالباً ما يتم تحدد الشركات أن بعض الأبحاث الأقل أهمية بالنسبة لها تُعهد بها إلى منظمات أخرى.

وبنهاية هذه الفقرة يتحقق الهدف الثالث للدراسة.

سابعاً: نموذج الابداع المفتوح

يعد نموذج الابداع المفتوح جزءاً لا يتجزأ من نموذج الأعمال المفتوحة الحديث للمنظمة، تم تقديم هذا المفهوم لأول مرة من قبل Chesbrough عندما اقترح أن المنظمات من مختلف القطاعات، وخاصة في مجال التقنيات العالية (على سبيل المثال، تكنولوجيا المعلومات، والهواتف المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر، والطب، والتكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيا النانو، وهندسة الروبوتات، وما إلى ذلك) قامت بتغيير طريقة الابداع من نموذج الابداع المغلق إلى نموذج الابداع المفتوح، وقد تم الاعلان منذ اللحظة الأولى عن هذا التحول ف جذب انتباه كثير من الباحثين والممارسين في مجال الابداع (Chesbrough, 2006).

استناداً الى الكثير من الدراسات والادبيات ذات الصلة فانها اشارت الى سبعة موضوعات مهمة فيما يتعلق بالابداع المفتوح، وهي: (1) النظم البيئية، (2) نقل المعرفة "بضمنها استراتيجيات من الخارج الى الداخل ومن الداخل الى الخارج"، (3) الشبكات والتعاون، (4) استراتيجيات الابداع، (5) التمويل، (6) تأثيرات الابداع على اداء الشركات، (7) التحديات الرئيسية للابداع المفتوح (6: Freitas, 2019).

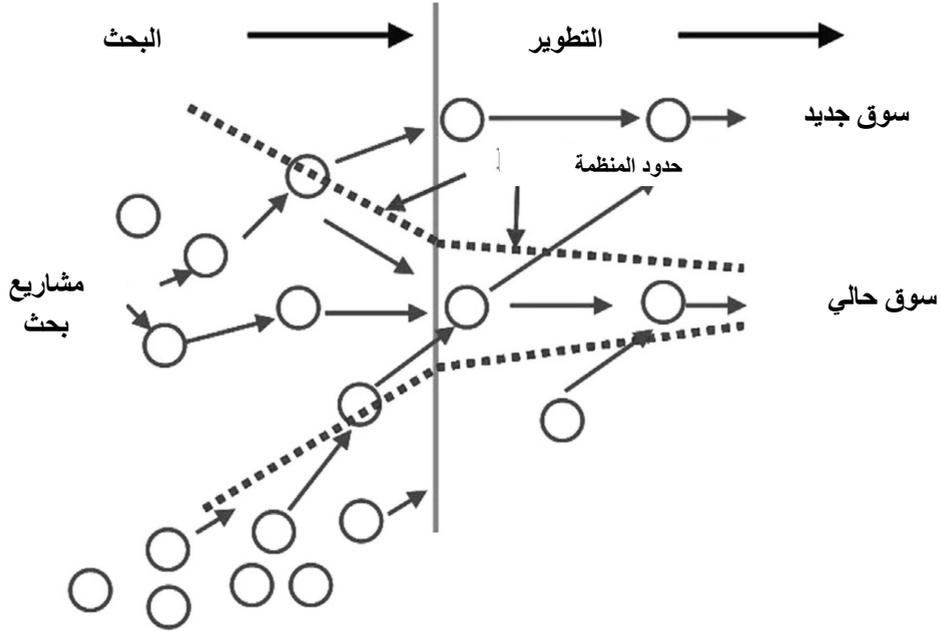
يتسم نموذج الابداع المفتوح بكفاءة لأنه يجمع بين العديد من المواهب، وأفكار جديدة أكثر مما يمكن تحقيقه حتى في المنظمات الكبيرة، اذ تأتي الأفكار والابداعات من أماكن مختلفة غير متوقعة، من الزبائن والموردين والشركاء والمشاريع المشتركة وحتى

الجمهور، ويمكن القول أن نموذج الإبداع المفتوح قد غير بشكل ملحوظ طريقة الإبداعات في المنظمات في هذا القرن، يعتقد عدد من العلماء أن هذا النموذج يمثل شيئاً أكثر من مجرد استخدام أفكار وتقنيات الآخرين، فهو يمثل نقلة في الإدارة والملكية وخلق الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة (Jankovic & Golubovic, 2019: 92).

لم يعد في الوقت الحاضر، ممكناً تصور الإبداع بأنه نتيجة لمساهمات محددة مسبقاً ومعزولة، بل نتيجة لعملية إنشاء مشتركة مع تدفق المعرفة داخل وخارج البيئة الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، وهذا يؤدي إلى حاجة متزايدة للمنظمات لفتح عملية الإبداع لجميع اللاعبين النشطين، فقد قام تشيسبرو (2003) بصياغة مفهوم "الإبداع المفتوح" والذي تسعى الشركات من خلاله الحصول على أفكار وموارد من البيئة الخارجية بالتزامن مع مواردها الداخلية، وهو يتناقض مع نموذج الإبداع التقليدي، الذي يدعو إلى اعتماد الشركات على نفسها فقط في جهودها الداخلية للبحث والتطوير، وبالرغم من أن الإبداع المفتوح ليس ظاهرة جديدة تماماً بطبيعتها، تم استكشاف نموذج الإبداع المفتوح على نطاق واسع من الشركات الكبيرة عن طريق دراسة الحالة والمقابلات المتعمقة أو من خلال نهج نوعي، فانه يمكن العثور على اعتماد وممارسة نموذج الإبداع المفتوح في مجموعة واسعة من الصناعات: التكنولوجيا العالية، النقل، خدمات الأعمال كثيفة المعرفة، المستحضرات الصيدلانية (Lee, et al., 2019: 3).

يفترض نموذج الإبداع المفتوح وجوب استخدام المنظمات الأفكار الخارجية وكذلك الأفكار الداخلية، والمسارات الداخلية والخارجية للسوق، وينبغي على المنظمات القيام بالبحث والتطوير وحدها، والاستفادة بشكل مثمر من المعارف والأفكار الجديدة خارج أعمالها، ويجمع الإبداع المفتوح بين الأفكار الخارجية والداخلية لخلق قيمة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن نقل الأفكار إلى السوق من خلال القنوات الخارجية، خارج الأعمال الحالية للمنظمة، لتوليد قيمة إضافية، كما موضح في الشكل (1).

وعند نهاية هذه الفقرة يتحقق الهدف الرابع للدراسة.

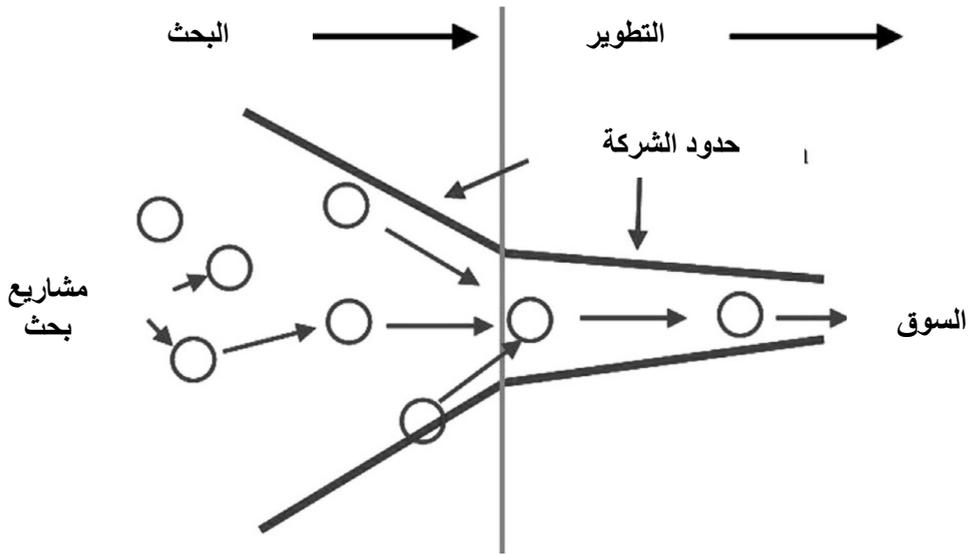


شكل (1) نموذج الابتكار المفتوح لادارة البحث والتطوير الصناعي

Source: Sivam, A., Dieguez, T., Ferreira, L. P. & Silva, F. J. G. (2019), Key Settings for Successful Open Innovation Arena, Journal of Computational Design and Engineering, Vol.6, p.509.

تتضح اهمية المستهلكون في تطوير نموذج الابتكار المفتوح، فالكثير منهم موجه بشكل مبتكر، ومن خلال السعي إلى تحسين مطالب المستهلكين، فإنهم في الوقت نفسه يقومون بتحسين المنتجات والخدمات الحالية، ومن ثم يصبحون مبدعين، ويعد مفهوم الابتكار المفتوح مناسباً للغاية للاستخدام في قطاعات التكنولوجيا الجديدة حيث يوجد أيضاً عدد كبير من الشركات (عدد متزايد من الشركات الصغيرة والمتوسطة) لديها منتجات وخدمات تعرضها، ومن خلال السعي للحفاظ على مكانتها في سوق معقد للغاية ومعولم، تنشئ الشركات وحدات تنظيمية منفصلة تراقب الابتكار المفتوح الذي يركز على أنشطة الابتكار خارج دائرة أعمالهم، ويعتمد مفهوم الابتكار المفتوح على المبادئ الآتية: (Jankovic & Golubovic, 2019: 92)

- 1 - لا يتعين على الشركة توظيف موظفين على مستوى عال، يكفي التعاون معهم فقط.
 - 2 - أنشطة الإبداع الداخلية ضرورية لتأكيد بعض القيم المهمة التي يمكن إنشاؤها من خلال جهود الإبداع الخارجية.
 - 3 - في محاولة للفوز بالمنافسة، تعد نماذج الأعمال الجديدة أكثر أهمية من السوق نفسها.
 - 4 - بغية اكتساب ميزة تنافسية، لا يتعين على الشركة أن تتوصل إلى أفضل الأفكار، ولكن الأهم استخدام أفضل الأفكار الداخلية والخارجية.
- ويوضح الشكل (2) النموذج المغلق للإبداع



شكل (2) نموذج الإبداع المغلق لإدارة البحث والتطوير الصناعي

Source: Sivam, A., Dieguez, T., Ferreira, L. P. & Silva, F. J. G. (2019), Key Settings for Successful Open Innovation Arena, Journal of Computational Design and Engineering, Vol.6, p.508.

ومن قراءة لمعطيات النموذجين يتضح الفرق بين مضامينهما الفكرية بالجدول (4)



جدول (4) الفرق بين الابداع المغلق والابداع المفتوح

الابداع المغلق	الابداع المفتوح
يعمل الاشخاص الازكياء في مجال عملنا لصالحنا	لا يعمل كل الاشخاص الازكياء لدينا، فنحن بحاجة الى العمل مع الازكياء داخل وخارج المنظمة.
بغية تحقيق الربح من البحث والتطوير، ينبغي علينا اكتشافه وتطويره تصديره بأنفسنا.	يمكن أن يخلق البحث والتطوير الخارجي قيمة كبيرة، وهناك حاجة إلى البحث والتطوير الداخلي لتحقيق القيمة.
عندما نكتشف الأشياء بأنفسنا، فسوف نصل بها إلى السوق أولاً.	لسنا مضطرين إلى انتاج البحوث للاستفادة منها.
الشركة التي تحصل على الابداع في السوق ستحقق الفوز أولاً.	بناء نموذج عمل أفضل هو أكثر أهمية من الوصول إلى السوق أولاً.
اذا حققنا ابداع اكثر وافكار افضل فاننا سنحقق الفوز.	استخدام أفضل الأفكار الداخلية والخارجية سيحقق لنا الفوز.
ينبغي التحكم بالبروتوكولات الخاص بنا حتى لا يتمكن منافسينا من الاستفادة منه	ينبغي أن نستفيد من استخدام الآخرين للبروتوكولات الخاصة بنا (الترخيص بالخارج) ويجب أن نرخص لعناوين البروتوكولات الأخرى كلما تم تطوير نموذج أعمالنا.

Source: Albano, M.(2015), The Adoption of Open Innovation Practices in Global Firms, Doctorate Thesis in Markrting and Mngement, Department of Economics, University of Milan-Bicocca, p.9

وبهذا التمييز بين الابداع المغلق والابداع المفتوح يتحقق الجزء الثالث من الهدف الاول للدراسة.

ثامناً: ابعاد الابداع المفتوح

قدمت (Menendez) ثلاث ابعاد للابداع المفتوح هي الاستراتيجية، وأشارت فيه الى ضرورة ان يكون الابداع مترابط مع الاستراتيجية العامة للمنظمة، اما البعد الثاني فيتضمن اربعة عناصر هي العمليات، المنظمة، الاجراءات، المؤشرات الرئيسية للاداء، والذي يشمل طريقة هيكله المنظمة للمساعدة في تحقيق الرسالة واتباع الاستراتيجية، فيما تمثل

البُعد الثالث بالعقلية والذي يشار فيه الى التعاون وفهم وتقبل منظور كل طرف في عملية الإبداع المفتوح (1: Menendez, 2019). ويلاحظ على هذه الأبعاد انها تتسم بالعمومية. وبالنسبة لـ (Fredberg) وزملائه فقد حددوا أيضاً ثلاثة أبعاد، هي المكان والتعاون والتعقيد وكالاتي: (Fredberg, et al., 2008: 37-39)

1 - مكان عملية الإبداع المفتوح: لا يقتصر حدوث الإبداع ضمن حدود المنظمة

فحسب، بل يتوزع على عدد من الجهات الفاعلة ويمتد الى خارج حدود المنظمة، وهذا يعني انه لا يمكن ان يقتصر الإبداع بعد الآن على قسم البحث والتطوير داخل المنظمة، وممكن ان يتم ذلك عبر وسائل تقليدية الى حد ما مثل شراء الإبداع من الخارج، او المشاركة في الإبداع بين أكثر من طرف، والمشكلة التي تظهر هنا هي عدم كفاية نموذج التنسيق الهرمي للمنظمة، الامر الذي يتطلب توافر آليات تنسيق اخرى.

2 - مدى التعاون: يمكن ان يتمثل التعاون فيما مضى بشكل تقليدي بين طرفين

في صناعة معينة، اما بالنسبة للتغير الذي يحدث للتحرك نحو الإبداع المفتوح فانه يتطلب قدرة على التعاون مع الكثير الاطراف، وهو ما يسمى بـ(حكمة الجموع) الذي يفترض ان ذكاء مجموعة كبيرة من الاطراف يفوق ذكاء القليل سواء من حيث الافكار او المعرفة، والمشكلة التي تظهر في هذه الحالة هي فوضى المعلومات وكيفية تجميع معارف وافكار الكثيرين، وهناك شبكات تعاونية منظمة ذاتياً فهي بالاضافة الى المنظمة تشتمل على وكلائها وشركات اخرى خارج حدودها، وتسمى بـ(حركة السرب) وتستخدم من قبل بعض الشركات مثل BMW IBM وهي تتخطى مجرد توليد الأفكار وتطوير المنتجات إلى جوهر ممارسة الأعمال التجارية، ويوصف مبدأ حكمة الجموع الذي بعبارة لطيفة مفادها (نحن اذكي مني) في اشارة لاهمية التعاون للإبداع المفتوح.

3 - تعقيد الإبداع المفتوح: من خلال ربط أبعاد موقع عملية الإبداع مع مدى

التعاون، يظهر نموذج للبدائل المختلفة للإبداع المفتوح، ويوضح الشكل (3) نموذج بدائل الإبداع المفتوح الذي يتمثل في مصفوفة ذات بعدين احدهما مكان العملية، هل هي خارج ام داخل المنظمة، والبعد الآخر عدد الاطراف



المتعاونين، ويبدأ من طرفين اثنين الى اكبر عدد من الاطراف، وينتج عن هذين البعدين اربعة بدائل. يتم الابداع في المقام الأول داخل حدود المنظمة. مع تحرك عملية الابداع إلى الخارج، والتي تضم عددًا أكبر من الأطراف المتعاونة، يزداد تعقيد العملية بشكل كبير. تحتاج المنظمة إلى استخدام شكل مختلف من التنسيق لتكون قادرة على التعامل مع الوضع الجديد. التطور في البعدين يتحدى المعرفة التقليدية في نظرية الإدارة، ففي السابق، عمل المديرون بشكل أساسي مع العمليات الداخلية للابداع، أحيانًا بالتعاون مع شركاء خارجيين، ولكن إلى حد محدود، تم تطوير المعرفة حول كيفية إدارة البحث والتطوير (الزاوية السفلية اليسرى) بشكل جيد في معظم الشركات، في الحالات القصوى، يتطلب الابداع المفتوح من الشركات كسر منطوق كلا البعدين في نفس الوقت، بما في ذلك مجموعة جديدة من التعقيد.



شكل (3) نموذج بدائل الابداع المفتوح

Source: Fredberg, T., Elmquist, M. & Ollila, S.(2008), Managing Open Innovation -Present Findings and Future Directions, VINNOVA, P. 39.

يذكر العديد من المؤلفين أن الإبداع المفتوح يتطلب تغييرات معرفية في عقلية القائد ويؤكد آخرون على الحاجة إلى هياكل تنظيمية جديدة وممارسات إدارية لتمكين عملية إبداع مفتوحة فعالة، وبالتالي يتم طرح هذين المجالين البحثيين، الجانب البشري والجانب التنظيمي للإبداع المفتوح كمجالات مهمة لمزيد من الاستكشاف والبحث. وبنهاية هذه الفقرة يتحقق الهدف الرابع للدراسة.

تاسعاً: الانفتاح على الإبداع- من المستوى التنظيمي إلى المستوى الفردي

كشفت عدد من الأبحاث التي أجريت على مدى عقود أن الموارد البشرية للشركة يمكن أن تسهم في أداء الإبداع للشركة ففي سبيل المثال، يؤكد البحث المبكر الذي أجراه فون هيبيل (1988) على أهمية الموظفين كمصدر للإبداع، وتشمل مصادر الإبداع الأخرى المورددين والمنافسين والجامعات والمكملات الأخرى، تشير التقارير البحثية الحديثة إلى أن الموارد الداخلية للشركة (المعرفة والهياكل والعمليات) تساعد الشركة على الاندماج للمعرفة من مصادر خارجية واستخدامها للإبداع، يشير تكامل المعرفة الداخلية والخارجية إلى أن موازنتهما تؤدي إلى تحسين أداء الإبداع (Badir, et al., 2019: 2-4).

في حين تم توثيق تأثير الإبداع لمصادر المعرفة الخارجية بشكل جيد على مستوى المنظمات، لم يحظ تأثير الإبداع لانفتاح الأفراد الموظفين باهتمام كبير، وقد يفسر هذا الافتقار إلى فهم الانفتاح على مستوى الموظفين جزئياً سبب فشل الكثير من المنظمات الاستفادة من اعتماد استراتيجية الإبداع المفتوح، ومع ذلك، يعد مستوى تحليل الموظفين أمراً بالغ الأهمية لأن البحث الخارجي للمنظمة مضمن بشكل أساسي في القدرات المعرفية وقاعدة المعرفة للموظفين الأفراد، وتكتسب المنظمات على وجه التحديد، وتخلق المعرفة من خلال الأفراد الذين يوفر الأساس للمعرفة التنظيمية والإبداع والابتكار، فضلاً عن ذلك، ونظراً لانتقال المزايا التنافسية في البيئات الديناميكية، فإن الموظفين هم أهم مصدر للميزة التنافسية المستدامة لمنظمات التكنولوجيا المكثفة، في هذا السياق، يمكن للموظفين المساعدة في تحسين أداء الأعمال من خلال قدراتهم على اكتساب المعرفة، وتوليد الأفكار والحلول، واستخدامها كأساس لبناء منتجات وخدمات وعمليات عمل جديدة وأفضل (Salter, et al., 2014: 80).



تميل المنشورات حول الموظفين الفرديين إلى التركيز على مقاييس مثل عدد براءات الاختراع والجودة، والتي تقتصر على المهام المخصصة بالكامل للابداع، كما هو الحال مع موظفي البحث والتطوير، ومع ذلك، يمكن ان يحدث الابداع عبر جميع الموظفين في مختلف التشكيلات، على الأقل في الصناعات كثيفة التكنولوجيا، حيث البيئة ديناميكية وتنافسية وسريعة التغير، وتميل أنشطة العمل أن تكون غير قياسية وغير روتينية ومعقدة، في سياقات العمل هذه، يحتاج الموظفون إلى تجاوز الروتين القائم وتطوير وتنفيذ أفكار أو طرق أو نهج أو إجراءات جديدة (Badir, et al., 2019: 2-4).

في الابداع المفتوح، يلعب الموظفون، وبدعم من المنظمة (وخاصة مديريهم المباشرين)، دوراً رئيساً في التفاعل مع المصادر الخارجية، إما عن طريق جلب المعرفة إلى المنظمة (الابداع المفتوح الوارد) أو نقل المعرفة للخارج (الابداع المفتوح الخارجي)، وتميز أدبيات الابداع المفتوح بين نوعين من البحث عن المعرفة الخارجية مع تأثيرات مختلفة محتملة على أداء الابداع (West & Bogers, 2014: 816).

فيما يتعلق باتساع نطاق استخدام الموظف لمصادر المعرفة الخارجية، يشير اتساع نطاق البحث الخارجي إلى عدد مصادر المعرفة الخارجية المتميزة التي تسعى المنظمة أو الموظف من خلالها إلى الحصول على درجة معتدلة من المعرفة، ولكن ليس بالضرورة تكون عالية، وهي تساعد على إثراء مجموعة الحلول المتاحة لحل تحديات الابداع المستوطنة في المنظمة، فهناك على مستوى الموظفين علاقة معكوسة على شكل حرف U بين اتساع نطاق البحث لموظفي البحث والتطوير وتوليد الفكرة. تحت القيمة المثلى لاتساع نطاق البحث، ويحصل الموظفون الذين يعتمدون على أفكار من مصادر خارجية إضافية على إمكانية الوصول إلى المزيد من المعرفة، مما يعني أنه يمكنهم إنشاء مجموعة أوسع من الأفكار المفيدة لمنظمتهم. ومع ذلك، فإن البحث الذي يتجاوز القيمة المثلى لاتساع البحث يؤدي إلى عيوب في شكل تكاليف أعلى لتكامل المعرفة وتنسيقها. وتماشياً مع وجهة النظر هذه، فإن استخدام مجموعة من مصادر المعرفة الواسعة جداً قد يؤدي إلى عدم قدرة الموظف على اختبار المعرفة الجديدة أو معالجتها أو التصرف فيها أو دمجها بشكل فعال في قاعدة المعرفة الحالية للمنظمة (Dahlander, et al., 2016: 285).

وبنهاية هذه الفقرة يكون قد تحقق الهدف الخامس للدراسة.

عاشراً: الإبداع المفتوح والملكية الفكرية

يلفت مفهوم الإبداع المفتوح من منظور الممارسة، الانتباه إلى تسويق الملكية الفكرية، سواء كانت واردة أو صادرة، إذ ينبغي النظر إلى ذلك في سياق الاهتمام الأكبر بالتسويق على مستوى المنظمات، ومن منظور دور الكيانات غير المتدربة، يشير أيضاً إلى زيادة الوعي بتسويق الملكية الفكرية، وقد ازداد الوعي بشكل عام بتسويق الملكية الفكرية بين الممارسين، وبالتزامن مع ارتفاع الأنشطة التسويقية المعنية، حفز بشكل خاص من قبل ظهور وسطاء سوق التكنولوجيا، كل هذا يعني أن تسويق الملكية الفكرية قد ظهر في المقدمة، ولم يكن إلى حد له علاقة بمفهوم الإبداع المفتوح، وفيما يتعلق بالتسويق التجاري للملكية الفكرية، تم صنع النموذج في سياق الإبداع المفتوح، وقد وجه باحثون بشكل خاص الانتباه إلى ذلك، إذ يصفون حالة شركة Xerox، التي تم فيها تسويق التكنولوجيا التي حولتها للشركات الأخرى، بسبب التغييرات في نموذج الأعمال المطلوبة، ويشير باحثون أيضاً إلى أن التردد في النظر إلى ما وراء نماذج الأعمال الحالية هو أكبر عقبة أمام تنفيذ الإبداع المفتوح في الصناعة الهولندية، ويؤكد آخرون أن مصطلح "نموذج الأعمال" لم يتم تعريفه بوضوح، ولكنه يرتبط بالإبداع والتقدم التكنولوجي، ويظهر هنا مزيد من الارتباك لأن البعض يجذبون نحو عرض الإبداع المفتوح كنموذج عمل، والبعض الآخر يركزون على إبداع نموذج الأعمال، ومع ذلك، يمكن استنتاج أن مفهوم الإبداع المفتوح يعني ضمناً أنه يمكن تسويق الملكية الفكرية من خلال نماذج أعمال مختلفة ومميزة عن نموذج الأعمال المستغل من قبل منشئ الاختراع (Dekkers, et al., 2019: 197).

يتطلب تطبيق استراتيجيات الإبداع المفتوح من الجهات الفاعلة اتباع نهج واعٍ للغاية لإدارة الملكية الفكرية وكذلك معرفة العديد من الخيارات المختلفة عبر مجموعة كاملة من حماية الملكية الفكرية والاستغلال، وتتراوح هذه من توفير الوصول الحر والمفتوح للملكية الفكرية إلى الحماية الصارمة عن طريق براءات الاختراع، ومن ثم، فإن صياغة العقود بين شركاء الإبداع لها دور مهم تؤديه في عملية الإنشاء المشترك، ولكن من الناحية العملية، تختلف استراتيجيات الملكية الفكرية بشكل كبير في عمليات الإبداع المغلق والمفتوح، ويعتمد اختيار ونجاح استراتيجيات الملكية الفكرية المختلفة ونماذج الترخيص/الاستغلال على الصناعة/القطاع ونوع الشركة ونموذج الأعمال، لذلك من المهم



بشكل خاص تطوير الكفاءات المناسبة لإدارة الملكية الفكرية، واستغلال المعرفة، والابداع المفتوح والوصول المفتوح (European Union, 2019: 17).

وعندما يكون للملكية الفكرية مسار خارجي مربح للسوق من خلال شركات أخرى، ستتاح للمنظمة التي تملك الملكية الفكرية فرصة لتوليد الإيرادات في شكل مدفوعات الترخيص، واكتساب ميزة تنافسية من خلال وضع معايير تستند إلى التكنولوجيا المطورة داخلياً، وتكوين رؤى حول أسواق جديدة (Hailekirosi, et al., 2016: 83).

بنهاية هذه الفقرة تم التوصل الى الهدف السادس للدراسة.

المبحث الثالث \ الاستنتاجات والتوصيات

يشتمل هذا المبحث على الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها لدراسة، وكالاتي:

أولاً: الاستنتاجات

- 1 - يبدو من الواضح بعد الاطلاع على الادبيات ذات الصلة غياب الإبداع المفتوح عن المنظمات العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص، مع استثناء لتجسيد محدود جداً لهذا الموضوع في بعض المنظمات.
- 2 - اظهر مفهوم الإبداع المفتوح بوصفه استجابة للتغيرات التي شهدتها بيئة المنظمات وما اتسمت به هذه التغيرات من تسارع وتعقيد، وهو من اهم افرازاتها، لذلك حققت المنظمات التي تتبنى الإبداع المفتوح تفاعلاً ناجحاً مع بيئتها.
- 3 - اتضح ان الإبداع المفتوح هو الجيل المعاصر للإبداع التقليدي، الذي كان حكرًا للمنظمات وبداخلها فقط، بينما تجاوز الإبداع المفتوح الحدود المكانية والزمانية.
- 4 - يعكس الإبداع المفتوح الاداء المتميز للمنظمات وللأفراد العاملين فيها، لما يضيفه من ميزات تنافسية لكل الاطراف تتوافق مع متطلبات العصر.
- 5 - في ظل السمات التي تميز بيئة الاعمال الحالية اصبح الإبداع المفتوح ضرورة للمنظمات بغية تحقيق النجاح، فالإبداع المغلق لم يعد ذي جدوى مقارنة بالإبداع المفتوح، كونه حصيلة نموذج اعمال سابقة وهو من معطيات استراتيجية التكامل الرأسي، والتي اثبتت عدم فاعليتها في المنظمات بالوقت الحالي.

ثانياً: التوصيات

- 1 - ينبغي على المنظمات العربية العمل بشكل جدي بغية التحول من التوجهات الادارية التقليدية كالإبداع المغلق الى الإبداع المفتوح بغية تحقيق الموائمة مع معطيات البيئة الجديدة وتحقيق النجاح المتفوق.



- 2 - التنسيق مع الجهات الاكاديمية والتخصصية مثل الجامعات والمكاتب الاستشارية لتسليط الضوء على موضوع الابداع المفتوح، واشراك المدراء بدورات تدريبية، فضلاً عن اقامة الندوات المؤتمرات.
- 3 - ان تعمل ادرات المنظمات العربية على جعل الابداع المفتوح جزءاً من فلسفة عملها ومضمون فاعل في توجهاتها الاستراتيجية.
- 4 - تشجيع الباحثين للخصوص في غمار موضوع الابداع المفتوح والكشف عن مضامينه الفكرية وتقديم البحوث النظرية والتطبيقية، لمساعدة المنظمات في التعرف على آليات تطبيقه واعتماده كمنهج عمل.
- 5 - التواصل مع المنظمات العالمية وعقد البروتوكولات معها للتعرف على تجاربها في تبني الابداع المفتوح ومحاولة محاكاة تلك التجارب.



المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

- صالح، احمد علي (2017)، بناء انموذج لحوكمة التحالفات الاستراتيجية: دراسة نوعية غير تفاعلية، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد الواحد والعشرون، جوان، ص ص 271-287.
- المنيزل، عبد الله، والعتوم، عدنان(2010)، مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، دار اثراء للنشر، عمان.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية

1. Lee, S.M., Hwang, T. & Choi, D. (2012), Open Innovation in the Public Sector of Leading Countries. Management Decisions, Vol. 50, pp. 147-162.
2. Genuchten, E., González, A. C. & Mulder, I. (2019), Open Innovation Strategies for Sustainable Urban Living, Sustainability, 11, 3310, pp. 1-15.
3. Alvarez, E. and Bernal, C. (2017). Open Innovation Model: Focus on Human Potential, Information technology, vol. 28 No.1, pp. 65-76.
4. Lorna, A. C., Alfonso, L. L. & Jesus, E, D.(2019), Open Innovation as Evolutionary Path to Increase SMEs' Capabilities, Revista Espacios, Vol.40 No.20, pp. 11-26
5. Chesbrough, H., & Bogers, M. (2014). Explicating Open Innovation: Clarifying an Emerging Paradigm for Understanding Innovation. Henry Chesbrough, Wim Vanhaverbeke, and Joel West, eds. New Frontiers in Open Innovation (pp. 3-28). Oxford: Oxford University Press, Forthcoming.
6. Freitas, V.(2019), Open Innovation: Strategies in SMEs Located in Portugal, Dissertation Master in Innovation and Technological Entrepreneurship, College of Economics, University of Porto.
7. Sivam, A., Dieguez, T., Ferreira, L. P. & Silva, F. J. G.(2019), Key Settings for Successful Open Innovation Arena, Journal of Computational Design and Engineering, Vol.6, pp. 507-515.



8. Bogers, M., Chesbrough, H., & Moedas, C. (2018). Open Innovation: Research, Practices and Policies, *California Management Review*, Vol.60 No.2, pp. 5-16.
9. Le, H. T., Dao, Q. M., Pham, V. C. & Tran, D. T.(2019), Global Trend of Open Innovation Research: A Bibliometric Analysis, *Cogent Business & Management*, Vol.6 No.1, pp. 1-20.
10. Flor, M. L., Diaz J. L. B.. & Ortiz, M. L. L.(2020), Innovation Policy Instruments through the Lens of Open Innovation. An Analysis in the Spanish Context, *Journal of Evolutionary Studies in Business*,Vol.5 No.1, pp. 52-80.
11. Martin, B. R. (2016), "R&D Policy Instruments: A Critical Review of What We Do and Don't Know.", *Industry and Innovation*, Vol. 23 No.2, pp. 157-76.
12. Edler, J., and Fargerberg, J. (2017), *Innovation Policy: What, Why, and How*, Oxford Review of Economic Policy, Vol. 33 No.3, pp. 2-23.
13. Kollmann, M., Robert D. H., & Ram M. (2017), Public Support for Innovation and the Openness of Frms' Innovation Activities, *Industrial and Corporate Change*, Vol. 26 No.3, pp. 421-442.
14. Chesbrough, H. W. & Vanhaverbeke, W. (2018), "Open Innovation and Public Policy in the EU with Implications for SMEs." In *Researching Open Innovation in SMEs*, edited by Wim Vanhaverbeke, Federico Frattini, Nadine Roijakkers, and Muhammad Usman, 455-492. Singapore: World Scientific.
15. Dekkers, R., Koukou, M. I., Mitchell, S. & Sinclair, S.(2019), Engaging with Open Innovation: A Scottish Perspective on Its Opportunities, Challenges and Risks, *Journal of Innovation Economics & Management*, Vol.1 No.28, pp. 193-226.
16. Claudia, O., (2019), Some Insights on the World's most Innovative Companies and Their Defining Characteristics, *Studies in Business and Economics*, Vol.14 No.2, pp. 88-104.
17. Bogers, M., Burcharth, A. & Chesbrough, N. (2019), Open Innovation in Brazil: Exploring Opportunities and Challenges, *International Journal of Innovation (IJI)*, Vol.7 No.2, pp. 178-191.
18. European Union, (2019), ERAC SWG OSI Opinion in Open Inovation, 12 March, Brussels, pp. 1-54.



19. Lee, K., Yoo, J.(2019), How Does Open Innovation Lead Competitive Advantage? A Dynamic Capability View Perspective, PLOS ONE, Vol.14 No.11, pp. 1-18.
20. Badir, Y. F., Frank, B. & Bogers, M.(2019), Employee-level Open Innovation in Emerging Markets: Linking Internal, External, and Managerial Resources, Journal of the Academy of Marketing Science, August, 1-23.
21. Dahlander, L., O'Mahony, S., & Gann, D. M. (2016). One Foot In, One Foot Out: How Does Individuals' External Search Breadth Affect Innovation Outcomes? Strategic Management Journal, Vol.37 No.2, pp. 280-302.
22. West, J., & Bogers, M. (2014). Leveraging External Sources of Innovation: A Review of Research on Open Innovation. Journal of Product Innovation Management, Vol.31 No.4, pp.814-831.
23. Salter, A. J., Criscuolo, P., & ter Wal, A. L. J. (2014). Coping with Open Innovation: Responding to the Challenges of External Engagement in R&D. California Management Review, Vol. 56 No.2, pp. 77-94.
24. Bagherzadeh, M., Markovic, S., Cheng,,J. & Vanhaverbeke, W.(2019), How Does Outside-In Open Innovation Influence Innovation Performance? Analyzing the Mediating Roles of Knowledge Sharing and Innovation Strategy, Transactions on engineering management, January, DOI: 10.1109/TEM.2018.2889538 pp. 1-31.
25. Flor, M. Luisa, Maria J. Oltra-Mestre, and Elena L. Sanjurjo. (2019), "An Analysis of Open Innovation Strategies in Firms in Low and Medium Technology Industries." IEEE Transactions on Engineering Management, to be published, doi:10.1109/TEM.2019.2911253.
26. Cheng, C. C. J. & Huizingh, E. K. R. E.(2014), When is Open Innovation Beneficial? The Role of Strategic Orientation, Product Development & Management Association Product Development & Management Association, Vol.31 No.6, pp. 1235-1253.
27. Hailekrios, G. S., Renyoung, H. & Qian, S.(2016), Adopting Open Innovation Strategy to Empower SMEs in Developing Countries, International Conference on Engineering and Technology Innovations (ICETI), Atlantis Press, pp. 81-87.



28. Albano, M.(2015), The Adoption of Open Innovation Practices in Global Firms, Doctorate Thesis in Marketing and Management, Department of Economics, University of Milan-Bicocca.
29. Chesbrough, H., (2006) Open Innovation: The New Imperative for Creating and Profiting from Technology, Harvard Business School Press, Boston.
30. Fredberg, T., Elmquist, M. & Ollila, S.(2008), Managing Open Innovation - Present Findings and Future Directions, VINNOVA, PP. 1-64.
31. Menendez, M.(2019), 3 Dimensions of Open Innovation: A New Proposal, [Linked.com/pules](https://www.linkedin.com/pulse/).



جرائم الحرب في القانون الدولي

م. د. يحيى حسن جديع
جامعة الاسراء - كلية القانون, بغداد \ العراق

War Crimes in the International Law

Lect. Dr. Yahya Hasan Jdayea
Al-Esra'a University - Law College, Baghdad/Iraq
Email: Yahya@esraa.edu.iq



المستخلص

أن مجرد النظر الى اي حرب جارية بين الاطراف المتصارعة يبادر الى الذهن على الدور لهذه الحروب لابد من ان تؤدي في النهاية الى جرائم قد يرتكبها المقاتلون أو غير المقاتلين، على سبيل المثال بعد اندلاع الحرب التي عادة ما تنتج الفوضى التي تؤدي الى ظهور العديد من الجرائم وفي مقدمتها جرائم الاغتصاب وجرائم التعذيب وجرائم الاسترقاق واخرها التهجير القسري. وهناك شواهد كثيرة على هذه الحالات من بينها ما مر به العراق بعد الغزو الامريكي عام 2003 بمساعدة العديد من الدول التي انقادت من دون تفكير وراء الولايات المتحدة الامريكية والتي بدورها حاولت السيطرة على الأمم المتحدة وأجهزتها بما في ذلك مجلس الأمن الدولي والذي أصبح شبه دمية تحركه الولايات المتحدة الأمريكية كيفما شاءت. وإذا ما نظرنا الى الماضي القريب وما حدث لأوكرانيا على يد روسيا وكيف تم غزو هذا البلد وانتهاك شعبه. هذه الجرائم لايمكن تسويغها تحت ذريعة أو حجة مهما كانت الأسباب لأنها بالنتيجة هي ظلم الإنسان لأخيه الإنسان لاسيما ان حياة الإنسان وكرامته وأمنه كانت من أهم المطالب التي يسعى إليها الإنسان من خلال الدول والمنظمات الدولية المعنية بالموضوع، فضلاً عن السعي الى تشكيل هيئة قضائية دولية بملاحقة مجرمي الحرب ومقاضاتهم أينما كانوا.

الكلمات المفتاحية: جرائم الحرب- القانون الدولي- العراق - أمريكا



Abstract

Just looking at any war going on between the conflicting Parties immediately comes to mind that these wars must eventually lead to crimes that may be committed by non-combatants, for example after the outbreak of war, which usually produces chaos which leads as a result to the emergence of many crimes, first of all are the crimes of rape, crimes of torture, crimes of enslavement, the last of which is forced displacement. There are many evidences of these cases, including what Iraq went through after the US invasion in 2003 with help of many countries that were led without thinking behind the United States of America that is trying hard control over the United Nations and its organs, including the UN Security Council, which has become a puppet that the United States moves as it pleases, likewise, in the recent past, we looked at what happened to Ukraine at the hands of the Soviet Union, how this country was invaded and its people violated, and how the results of these wars were crimes against humanity. These crimes can never be justified by any pretext or any argument, whatever the reasons for it, because as a result, it is the injustice of man for his fellow man, especially since human life, dignity and security were among the most important demands sought by countries and international organizations concerned with the subject, in addition to striving to form an international judicial body concerned with prosecuting war criminals and prosecuting them wherever they are.

Keywords: Crimes, International law



المقدمة

إنَّ مجرد النظر الى أي حرب دائرة بين الأطراف المتنازعة يتبادر إلى الذهن مباشرة أن هذه الحرب لا بُدَّ من أن تؤدي في النهاية الى إفراز جرائم قد يرتكبها أشخاص غير المقاتلين أو من المقاتلين أنفسهم، على سبيل المثال بعد نشوب الحرب تظهر جرائم الاغتصاب و جرائم التعذيب وجرائم الاسترقاق وآخرها جرائم التهجير القسري.

وهناك العديد من الشواهد على هذه الحالات منها ما مرَّ به العراق بعد الغزو الأمريكي عام 2003 بمساعدة العديد من الدول التي انقادت بلا تفكير خلف الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت جاهدة السيطرة على منظمة الأمم المتحدة وعلى أجهزتها ومنها مجلس الأمن الدولي الذي بات عبارة عن دمية تحركها الولايات المتحدة الأمريكية كيف ما تشاء.

ومن الأمثلة الأخرى على جرائم الحرب ما تعرضت له أوكرانيا على يد روسيا وملاحظة كيف استباح شعبه المستقر وكذلك ما أفرزته من تهجير للسكان الآمنين من مدنهم باتجاه بلدان أكثر استقراراً. هذه الحروب لا يمكن استبعادها من الجرائم الحاصلة ضد الانسانية أو هي بالنتيجة مفرزات طبيعية للحروب.

هذه الجرائم لا يمكن تسويغها أبداً تحت أي ذريعة أو أي حجة مهما كانت أسبابها لأنها بالنتيجة هي ظلم الانسان لأخيه الانسان لاسيما أن حياة الإنسان وكرامته وأمنه كانت من أهم المطالب التي تسعى لها الدول والمنظمات الدولية المعنية لهذا الشأن، فضلاً عن السعي الحثيث لتشكيل جهاز قضائي دولي معني بمحاكمة مجرمي الحرب وملاحقتهم اينما كانوا.

ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع لا بُدَّ من تناوله على النحو الآتي:

أولاً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث على مرتكز أساس هو أن حياة الانسان وكرامته وأمنه لا بُدَّ أن تكون مصانة تحت كل الظروف، وهذا ما تسعى إليه الدول والمنظمات للحفاظ على حياة

الإنسان وإبعاده عن ماكنة الحرب وويلاتها، وهذا ما بات قريباً، ويمكن أن يرى بالعين المجردة كيف تتهاوى الدول التي تدخل الحروب من جميع الاتجاهات سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم عسكرية.

ثانياً: مشكلة البحث

إنَّ المجتمع الدولي رغم تطوره السريع إلا أنه لا زال التصارع بين الدول على أشده لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أسباب عسكرية، هذا التصارع لم نجد له من حل شافي يقوم به المجتمع الدولي على الرغم من المناداة باستمرار بتجنب الحرب، وعلى الرغم من تشكيل محاكم دولية لمحاكمة مجرمي الحرب.

والسؤال الرئيس الذي يدور بالذهن هو هل في قواعد القانون الدولي ما يفوض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حق استعمال القوة ضد أي دولة بصورة تلقائية؟. ومنه تتفرع أسئلة أخرى منها:

مدى تأثير المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في فض النزاعات بين الدول؟
هل هناك حلول وإجراءات لوقف جرائم الحرب؟

ثالثاً: فرضية البحث

في هذا البحث افترضت بعض التساؤلات وحاولت تحليلها واختبار صدقها من عدمه من خلال الأحداث والوقائع التي مرَّ بها العالم محاولاً تفكيكها لغرض الوصول إلى مقترحات و حلول موضوعية منها:

هل هناك مسوِّغات لارتكاب جرائم حرب؟
هل أن محاكمة مجرمي الحرب تقع بالتساوي بين الدول التي تمتلك القوة وبين الدول الاضعف؟

هل يمكن في ظل الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في تشكيلته الحالية من مكافحة جرائم الحرب والقضاء عليها؟



رابعاً: منهجية البحث

لقد تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لغرض تحليل المشكلة لغرض فهم بعض الظواهر وخلفياتها وكذلك اعتماد المنهج الوصفي لوصف ظواهر الحرب ومن ثم الابتعاد من نتائجها المدمرة.

خامساً: تقسيم البحث

قسم البحث الى ما يأتي
المبحث الأول: مفهوم جرائم الحرب في القانون الدولي.
المطلب الأول: تطور القانون الجنائي الدولي لمكافحة جرائم الحرب.
المطلب الثاني: جرائم الحرب في التاريخ المعاصر.
المبحث الثاني: الحرب الأمريكية على العراق قانونيتها وأهدافها.
المطلب الأول: مدى مشروعية الحرب على العراق.
المطلب الثاني: التشريعات الأمريكية التي مهدت للحرب وموقف الدول العربية منها.

الخاتمة.

النتائج.

التوصيات.

المصادر.

المبحث الأول مفهوم جرائم الحرب في القانون الدولي

إنَّ ظاهرة النزاعات الدولية التي عادةً ما تسمى بالحروب المدمرة للبلدان أصبحت من الحقائق الثابتة في المجتمعات البشرية. ولما كانت إحدى سمات الحروب هو سيطرة القوة والعنف والقسوة مع الأعداء لغرض فرض السيطرة أو لغرض إنهاء الحرب بعد الحصول على الأهداف التي قامت الحرب من أجلها. ومن البديهي أن هذه الحروب تنتهي بمضار لكلا الطرفين المتنازعين. لذلك بدأت الجماعات الدولية تتفق على مبادئ واصلت عامة تحكم العلاقات وهو ما يطلق عليه في الوقت الحالي القانون الدولي العام لذا بدأت بتنظيم قواعد هذا القانون لغرض حكم تلك العلاقات والروابط بما ينسجم مع مصالح تلك الدول سواء أكانت على نطاق المنافع أم على مستوى الثقافة أم حتى على العداة والحرب⁽¹⁾. ونظراً للظروف التي مر بها العراق من صراعات دولية سواء كانت بين العراق وإيران بحرب دامت ثماني سنوات تكبد بها الطرفان خسائر فادحة بالأرواح والأموال تدهور فيها اقتصاد البلدين جراء تلك الحرب. مروراً بالصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول التي تحالفت معها في شن الحرب على العراق مخلّفة ورائها العديد من الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية عام 1991 عندما غزا العراق دولة الكويت. وآخر جرائم الحرب المشهودة ما ارتكبه الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق بعد ورود معلومات كذبها الأمريكان قبل العراق بعد رحيل المجرم بوش.

هذه الحرب بالذات شنتها أمريكا ضد العراق دون أن يصدر قرار من مجلس الأمن يأذن بشن الحرب، وهذه دلالة على استهتار الولايات المتحدة الأمريكية بالقانون الدولي العام واطمئنانها بعدم محاسبتها من قبل أي دولة. وعلى الرغم من تحريم ميثاق الأمم المتحدة لاستعمال القوة ضمن نطاق العلاقات الدولية باستثناء حالة الدفاع عن الأمن الجماعي وقد فصل ذلك ضمن البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

1- جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية ط1، مكتبة السلام العالمية، القاهرة، 1981، ص5.



أوضح عام 2003 بشكل جلي ما افترضناه في فرضيات هذا البحث من إجابة بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها الاستعداد للتجاوز على جميع الدول أو المنظمات الدولية ومنها مجلس الأمن الدولي في تنفيذ مآربها العدوانية ضد الشعوب، وهذا ما سجل أكبر انتهاك لحرمت شعب آمن وقتل أبنائه ونهب ثرواته في واحدة من أقذر الحروب التي شهدتها التاريخ وعاشتها الإنسانية، وهذا خير دليل على انتهاك أمريكا للقانون الدولي ولأمن الشعوب. و من المفيد أن نقسم هذا المبحث على مطلبين.

المطلب الأول : تطور القانون الجنائي الدولي لجرائم الحرب

لقد حاولت العديد من الشعوب تجنب الحروب إذا تعلق الأمر بمصالحها وديمومتها فإنها تنطلق من مبدأ أن هناك صراع بين دولة معتدية ودولة يراد سلب حقها. ونتيجة لعدم وجود قانون دولي جنائي ينظم العلاقة بين الدول ويحد من الاعتداءات قبل الحرب العالمية الأولى نتيجة انعدام القواعد الموضوعية التي تجرم الأفعال التي تشكل خرقاً للنظام الدولي وحقوق الإنسان. فضلاً عن عدم وجود قواعد إجرائية لتنظيم محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب. فالحرب لم تكن محرمة أصلاً في هذه المدة، بل كانت وسيلة لتحقيق الأهداف القومية وإن كانت الاخلاق توصي بأن يكون استعمالها محدوداً وحكماً⁽¹⁾.

لكن في هذه المدة برز العديد من الفقهاء لغرض تسوية الحرب ثم ابتكار مسميات جديدة للحرب منها (الحرب العادلة) والتي أطلقها (فيتور وسواريز). فقد كان فيتور ينادي بأن الحرب التي تشنها دول ضد دولة أخرى انتهكت القانون فهي حرب عادلة، أما سواريز فكان يعد الحرب العادلة هي التي يقصد بها إعادة الحق المغتصب إلى أصحابه. وقد أيد (جروسيوس) فكرة الحرب العادلة من خلال رأيه أن الحرب تكون عادلة ضد دولة أخرى إذا كان الهدف منه معاقبة وضع ظالم أو غير عادل. وإن لجوء الدولة للحرب لا يكون الغرض منه العقاب على ما أصابها من ضرر فادح من دولة أخرى فقط، وإنما كذلك بسبب انتهاك الدولة (الموجه ضدها الحرب) للقانون الطبيعي⁽²⁾.

1- عبد الرحيم صدقي، القانون الدولي الجنائي، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1984، ص3.

2- Patrick Daillier et A LAIN Pettet droit international, Paris < Edition 1999 P. 56.

لكن على الرغم من ذلك أن هذه المدة شهدت إبرام العديد من الاتفاقيات منها اتفاقية لاهاي عام 1899 واتفاقية 1907 وتعرف هذه الاتفاقية باتفاقية لاهاي التي تم اعتمادها في مؤتمر السلام، وقد كان الغرض منها احترام الجانب الإنساني للحرب لكن دورها اقتصر على تحريم اللجوء الى استعمال بعض الوسائل كالأسلحة الفتاكة في الحرب، إلا أنها لم تحرم الحرب ولم تُعدّ الحرب جريمة دولية.

المطلب الثاني : جرائم الحرب في التاريخ المعاصر

لقد شهد القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين الكثير من الحروب في أنحاء متفرقة من العالم، وخير دليل على ذلك هو احتلال الكيان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية.

إنّ الكيان الصهيوني لا زال يخترق قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استمرار عدوانه على غزة واستعماله الأسلحة المحرّمة دولياً ومن تلك الاعتداءات⁽¹⁾.

- 1 - استهداف المدنيين والأماكن المدنية.
 - 2 - استهداف دور العبادة.
 - 3 - استهداف المدارس والمستشفيات.
 - 4 - استعمال الاسلحة المحرّمة دولياً.
 - 5 - استهداف المنشآت الحيوية والبنية الأساسية.
 - 6 - استهداف الصحفيين ووسائل الإعلام والمنظمات الحقوقية.
- إنّ هذه الصورة حديثة وقريبة جداً لجرائم الحرب التي ارتكبتها دولة مزعومة تجاه المدنيين وهي في فعلتها هذه تعبّر عن فلسفة دولة ارهابية تؤمن بالإرهاب كوسيلة للسيطرة وفرض النفوذ تحت حماية أمريكية بعيداً كل البعد عن الإيمان بوجود قانون دولي ينظم الحرب ويحدد مساراتها بما يُبعد الأذى عن الانسان.

إنّ هذا الكلام بالتأكيد ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية راعية الإرهاب الدولي تجاه الدول الأخرى التي تؤمن بأن لها الحق في استغلال ثروات الآخرين لأنها الأكثر تقدماً

1- ورقة عمل مقدمة إلى المركز المصري عنوانه على النت www.maat.Low.or



وقوة، ومن ثم لها الحق في سلوك جميع الوسائل التي تحقق لها الهيمنة والسيطرة على الدول، ومن الأدلة على ذلك هي الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام 2003 والتي استعملت فيها الأسلحة كافة المحرمة دولياً. هذه الحرب شنت خلافاً لميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدول حق الدفاع عن النفس إذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها أو تعرضت إلى تهديد وشيك، جميع هذه الشروط لم تتحقق في العدوان على العراق لاسيما وأن العراق لم يعتد على المصالح الأمريكية أو البريطانية كما لم يمثل تهديداً وشيكاً لهما⁽¹⁾.

وبهذا تكون الأمم المتحدة قد فشلت في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الدولية للدول الضعيفة التي تمتلك الثروات سواء تمتلك ثروات بترولية أم ثروات أخرى أم تمتلك مواقع استراتيجية تكون تحت أنظار أطماع دول أخرى تمتلك القوة. كل هذا يثبت فشل الأمم المتحدة في حماية الدول أو باقل تقدير الحد من تلك الانتهاكات. ومن المفيد أن نستعرض ما أنجوه مجلس الأمن في إنشاء محاكم دولية محاسبة ومعاقبة مرتكبي جرائم الحرب، فمن هذه المحاكم:

1 - المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً

هذه المحكمة نشأت بموجب قرار مجلس الأمن رقم 827 في عام 1993، وقد كان مقرها في هولندا (لاهاي) وأسمها الرسمي هو المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في عام 1991، سيما من البوسنة والهرسك بما في ذلك القتل الجماعي والاحتجاز المنهجي واغتصاب النساء والتطهير العرقي⁽²⁾.

وقد كان مجموع المتهمين في ارتكاب تلك الجرائم (161) شخصاً ومن أبرز المداهين (فلاديمير لازارفيتش) حيث أدين عام 2003 وأدانته مجدداً عام 2009 لارتكابه جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية في حق الألبان كوسوفو خلال حرب كوسوفو حيث حكم عليه بالسجن لمدة (15) سنة.

1- خيرى الدين حسيب، العراق من الاحتلال الى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 123.

2- قرار مجلس الأمن رقم 827 في 25/مايو/ 1994، منشور على صفحة ar.m.wikipedia.org

2 - محكمة رواندا

جاءت هذه المحكمة سعيًا لمحاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية. فقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في 18/11/1994 حيث اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم (955) لسنة 1994 الغرض منه محاكمة الشخصا المسؤولين عن أعمال الإبادة العرقية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وذلك في المدة من 1/1/1994 ولغاية 31/12/1994. وقد حدد مجلس الأمن بموجب قرار رقم (977) لسنة 1995 الصادر في 22/2/1995 و أعطى للمحكمة حق تسليم أي متهم رواندياً أو غير رواندي يقيم في رواندا أو أي دولة ثالثة، وجعل لمحكمة رواندا لها الأسبقية على القوانين المحلية والمحاكم الوطنية⁽¹⁾.

3 - محكمة رفيق الحريري

أنشئت المحكمة على أثر الهجوم الذي وقع في 14/2/2005 وأدى إلى مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري مع (21) شخص وإصابة آخرين بلغ عددهم (226) شخص.

ففي 15/2/2005 أصدر مجلس الأمن بياناً حول الاعتداء يدين فيه بشكل قاطع عملية التفجير ويدعو الحكومة اللبنانية إلى مقاضاة مرتكبي هذا العمل الإرهابي. وبعد هذا الحادث طلبت الحكومة اللبنانية إلى الأمم المتحدة إنشاء محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة جميع المسؤولين عن الاعتداء كما طلبت توسيع نطاق ولاية المحكمة لتشمل التحقيق عن جميع الاغتيالات والتفجيرات التي حدثت.

هذه هي بعض من المحاكم الدولية التي أنشئت لمحاكمة مجرمي الحرب، لكن للأسف نرى أن مجلس الأمن لم يتخذ أي قرار لصالح العراق للحد من الجرائم الطائفية ومعاينة مرتكبيها.

1- مايكل شارف، مقال للأستاذ القانون الدولي في جامعة كيس وسترن، اوهايو، المقال منشور على:

<https://legal.un.org>



المبحث الثاني الحرب الأمريكية على العراق قانونيتها وأهدافها

إنَّ الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق وما صاحبها من جرائم حرب. أو الحرب التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا والتي لا زالت مشتعلة إلى يومنا هذا جاءت جميعها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية وإن السمة الأساسية التي تجمع بينها هي أنها قد ارتكبت من دول تتمتع بالقوة والشراسة مع أنها من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن والتي يفترض عليها المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

مع العرض أن كلتا الدولتان لهما الحق في الدفاع عن نفسيهما إذا ما تم توجيه اعتداء ضدهما أو ضد مصالحهما، وهذا الحق قد كفله القانون إذا ما تحقق. ففي حالة العراق لم يكن طرفاً في تهديد الولايات المتحدة الأمريكية ولم تشن حرب ضدهما أو ضد مصالحهما أو قواعدهما العسكرية المنتشرة في أرجاء العالم، وقسم منها على أراضي عربية.

وما يثير الريبة والاندھاش هو أن هذه الحرب ضد العراق كانت من دون موافقة مجلس الأمن، بل إن العجب أنها خاضتها من دون الحصول ولو على ضوء أخضر من مجلس الأمن⁽¹⁾.

كما أن المجلس لم يقدم حتى لو كان على مستوى الاستنكار لهذه الجريمة، بل كان الصمت هو سيد الموقف على الرغم قدم الحضارة الإنسانية كان من الصعب أن تترك الحروب بدون أي تنظيم، لذا كان اختلاف النظم السياسية واختلاف المبادئ والقيم وسُبل العيش والأطماع التوسعية للبعض منها من الأمور التي تدعو إلى المنازعات والاختلاف في وجهات النظر عند تعارض المصالح بين الدول⁽²⁾.

من هنا يمكن أن نتذكر أن المنازعات الدولية قد مرّت بمراحل منها ما كان على وفق القانون الدولي التقليدي، إذ كان لا يحق لأي دولة اللجوء إلى القوة لحل منازعاتها الدولية.

1- خيرى الدين حسيب، دراسة نشرت في مجلة المستقبل العربي، العدد 290 سنة 2003، ص 23.

2- جعفر عبد السلام، قواعد العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 685.

ثم بعد ذلك جرت محاولات لتقييد حق الحرب عن طريق عقد اتفاقيات ومعاهدات في سبيل منع الحرب والحد من الجرائم التي تخلفها. لكن المؤسف لم تتمكن من منعها، بل يمكن القول: وضعت بعض القيود المعينة للحد منها. لكن بذلت جهود أخرى لعقد مواثيق دولية لمنع الحرب والتي باءت بالفشل حتى جاء ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

لذا كان هناك خلاف بين علماء القانون فمنهم من اعدّها وسيلة مشروعة من وسائل تنفيذ لسياستها القومية.

أما البعض الآخر يراها غير مشروعة إلا في حالة الدفاع عن النفس، وعليه فقد تم تقسيمها على:

- حرب عادلة وحرب غير عادلة.
- تم اعتبارها مشروعة بمختلف انواعها
- جرموا حرب الاعتداء فقط.
- جرموها في كافة صنوفها.
- جعلوها جريمة دولية تستوجب عقوبة على من يعلنها على دول أخرى⁽¹⁾.

المطلب الأول : مدى مشروعية الحرب على العراق

من خلال بحثنا في هذا الموضوع، انتهينا إلى أن جميع الحروب أصبحت غير مشروعة في جميع المقاسات في عصر التنظيم الدولي الحالي، وفقاً لقواعد القانون الدولي وأصبحت مسألة استعمال القوة غير صحيحة كوسيلة لحل كل المنازعات الدولية استناداً لنص المادة 2/4 من ميثاق الأمم المتحدة⁽²⁾.

لذا لا يجوز لأي دولة اللجوء إلى الحرب إلا إذا كانت تلك الدولة مضطرة لغرض حماية نفسها أو من خلال تنفيذ إجراءات معينة بموجب قرار صادر من مجلس الأمن الدولي، وكذلك لا يجوز استعمال القوة المسلحة بجميع صورها بوصفها عملاً غير مشروع إلا في حالتين أقرهما ميثاق الأمم المتحدة هما:

1- جعفر عبد السلام , مبادئ القانون الدولي , دار النهضة العربية , ط4، 1995، ص804.

2- أحمد أبو الوفا، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة، ط 1، القاهرة، 2006، ص2.



- 1 - حالة الدفاع عن النفس الفردي أو الجماعي، وضمن الحدود التي رسمتها المادة (51) من الميثاق.
- 2 - تدابير الأمن الجماعي لحفظ السلم والأمن الدوليين تحت راية الأمم المتحدة طبقاً للفصل السابع من الميثاق ولا سيما المادتين 41-42 منه⁽¹⁾.
من هنا يمكن لنا العودة إلى الحربين اللتين وقعتا على العراق وهما حرب الخليج الأولى عام 1991 بعد احتلال العراق للكويت التي تمخضت عن صدور العديد من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي منها القرار 660 الصادر عام 1990 الذي نتج عنه مقررات يمكن اختزالها بما يأتي:

 - يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت.
 - إن مجلس الأمن يدين الغزو العراقي للكويت.
 - إن مجلس الأمن يطلب أن يسحب العراق قواته فوراً⁽²⁾.

لكن على الرغم من هذه القرارات التي أُدين بها العراق والتي كان من المفروض أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى استعمال وسائل غير حربية ضد العراق إلا أنهما قاما بأعمال عسكرية بشكل خارج موافقة مجلس الأمن الدولي وبذلك تشكل خرقاً للقانون الدولي منها.

 - 1 - بتاريخ 17/1/1993 قصفت البوارج الأمريكية المتواجدة في الخليج العربي المجمع الصناعي في منطقة الزعفرانية قرب بغداد بزعم أن هذا المجمع يضم منشآت نووية.
 - 2 - بعد زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الكويت بتاريخ 11/3/1994 قامت القوات الأمريكية بقصف العراق بمجموعة من الصواريخ من بوارجها في الخليج العربي بداعي أن المخابرات العراقية كانت مشاركة في خطة لاغتيال الرئيس الأمريكي بوش عند زيارته إلى الكويت⁽³⁾.

1- عصام العسلي، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1992، ص33.

2- وثيقة رقم 1/21424 الصادرة بتاريخ 8/2/1990 من مجلس الأمن.

3- باسيل يوسف جيك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص380.

أن هاتان الضريبتان اللتان وقعتا على العراق كانت هي خارج موافقة مجلس الأمن أيضاً وهي تشكل بشكل سافر اعتداء غير مشروع ضد العراق ثم توالى الاجتماعات الأمريكية ضد العراق، ففي عام 1996 وجّه السيد مسعود البرزاني رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين يستنجد به من قيام جلال الطالباني وإيران في محاولة لاحتلال أربيل وهي موقع تواجد مسعود البرزاني، وفعلاً قررت الحكومة العراقية تقديم الإسناد والدعم العسكري واللوجستي إلى مسعود برزاني. إلا أن ردّة فعل الولايات المتحدة الأمريكية كان قيامها بضرب العراق بالصواريخ يوم 3/9/1996 كما وسعت منطقة الحظر من خط (32) إلى خط عرض (33) شمالاً⁽¹⁾، على الرغم من أن ما قام به العراق هو شأن داخلي.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بسط عدوانها بشكل سافر وغير مشروع وكذلك التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وآخر دليل على جرائم الولايات المتحدة وليس آخرها هو ما قامت به من جرائم بعد احتلالها للعراق عام 2003 وما تلاه من أعوام. لذلك يمكن أن نوجز عدم الشرعية لهذا العدوان بما يأتي:

- 1 - نظرة القانون الدولي الى مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية وعلاقته بحق الشعوب في تقرير المصير.
- 2 - الأساس القانوني لمبدأ عدم تدخل الدول والصكوك الدولية الصادرة عنه ومنها:
 - أ- إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول و الصادرة بقرار الجمعية العامة رقم 2131 لسنة 1965.
 - ب- إعلان القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية بين الدول و الصادرة بقرار الجمعية العامة رقم 2625 لسنة 1970.
 - ج- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3281 لسنة 1974
 - د- إعلان خاص في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعتمد بقرار الجمعية العامة رقم 103/36 بتاريخ 9/12/1981 الصادر بأكثرية 120 صوت ضد 22 صوت وامتناع 6 عن التصويت.

1 - نقلا عن موقع وزارة الخارجية العراقية على النت www.foreign@uraklinknet



وقد صوّت ضد الإعلان الدول الغربية وإسرائيل واليابان، ومن الدول الغربية التي امتنعت عن التصويت فلندا واليونان وتركيا⁽¹⁾.

المطلب الثاني : التشريعات الامريكية التي مهدت للحرب وموقف الدول العربية منه - منهجية التدخل الأمريكي

إنّ المنهج الأمريكي المتبع عادة في التدخل في الشؤون الدولية للدول الأخرى أو المزمع التدخل العسكري فيها أن صحّ التعبير واضحة، إذ إن النظرية الأمريكية التي بنيت على اساس أن سيادة الدول محدودة⁽²⁾.

لذا يمكن التأكيد على أن الطابع المؤسسي للمنهج هو التخلي الأمريكي ومحاولة عكس التشريعات الأمريكية في قرارات الأمم المتحدة التي باتت واضحة للعيان في هذا القرن وللوصول إلى حقيقة التدخل السافر للولايات المتحدة الأمريكية يمكن ملاحظة الأمثلة الآتية:

1 - القانون الذي اعتمد بتاريخ 31/1/1998 الذي اطلق عليه قانون تحرير العراق (Iraq Liberation Act 1999).

هذا القانون صدر في عام 1998 أي في المدة السابقة لأحداث 11/أيلول/ سبتمبر 2001 الإرهابية التي راح ضحيتها العديد من الأبرياء. وقد أشارت أصابع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدول التي كانت قد خططت لاحتلالها منها العراق وأفغانستان، وقد اتخذت الحجة لشن الحرب على تلك الدولتين. ومن أهم ما ورد في هذا القانون الذي قسّم على ثمانية أقسام هو القسم الثالث منه، وقد ركز على (أن تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية دعم تبديل النظام في العراق والذي يرأسه صدام حسين إلى نظام ديمقراطي في منظور الولايات المتحدة الأمريكية).

أما القسم الرابع من هذا القانون، فقد ركز على المساعدة لدعم الانتقال إلى الديمقراطية في العراق وكان تحت عنوان (Sec.4 Assistance To Support. A transition To Democracy In Iraq)⁽³⁾

1- باسيل يوسف بجزء، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص386.

2- باسل يوسف بجزء، العراق وتطبيقات الامم المتحدة، المرجع السابق، ص 390.

3- باسل يوسف بجزء، العراق وتطبيقات الامم المتحدة، المرجع السابق، ص 390.

وقد توضحت نوع تلك المساعدة على الشكل الآتي:

- المساعدة الإعلامية والدعائية خصص لها مبلغ مليون دولار أمريكي عن عام 1999.
- المساعدة العسكرية وقد خصص لها مبلغ (97) مليون دولار⁽¹⁾.

2 - أما القانون الثاني الذي اعتمده الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2/1/2001 الذي

تضمن تفويض الرئيس الأمريكي باستعمال القوة ضد العراق.

إنَّ توقيت صدور هذا القانون جاء بعد أحداث 11/9/2001 بأكثر من سنة وقبل شهر واحد من صدور قرار مجلس الأمن سيء الصيت رقم 1441/2002. هذا القرار اتخذ مجلس الأمن في 8/نوفمبر/2002 يمنح العراق في عهد صدام حسين فرصة أخيرة للوفاء بالتزاماته في مجال نزع السلاح، وقد استخدم لتبرير ما أصبح يعرف فيما بعد بغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. عليه حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدامه لغرض الحصول على تفويض باستعمال القوة ضد العراق.

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية سخرت كل قواها لمحاولة احتلال العراق وتحت أي ذريعة كانت وقد ساعد على ذلك هو خضوع مجلس الأمن لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية و كان ذلك واضحاً من خلال قيام مجلس الأمن بإصدار العديد من القرارات منها القرار 1284/1999 الذي جاء فيه تشكيل فرق عمل من قبل مجلس الأمن لنزع السلاح العراقي المزمع وجوده فيه.

كذلك تصويت مجلس الأمن على القرار 1441 / 2002 بالإجماع⁽²⁾.

وقد كانت كلمة مندوب الولايات المتحدة واضحة على نية أمريكا استعمال القوة ضد العراق وبناءً على ذلك شنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على العراق وتم احتلاله عام 2003 بعيداً عن القوانين والأعراف الدولية.

الموقف العربي من احتلال أمريكا للعراق والتدخل في شؤونه الداخلية

إنَّ الدول العربية وكالعادة لا تملك سوى الشجب والاستنكار، وعليه ارتدت ثوب الخنوع لذلك تم تشخيص العديد من الأمور على الموقف العربي المتخاذل منها:

1- <http://www.ajcongress-org>.

2- صدور مشروع القرار بالوثيقة رقم 1199/2002.



- 1 - إنَّ معاهدة الدفاع العربي المشترك بين الدول العربية التي انضمت إليها وصادقت عليها جميع الدول العربية⁽¹⁾. لم تفعل أو تأخذ أي دور يذكر حيث إنَّ هذه الاتفاقية أبرمت بين الدول العربية لغرض الدفاع عن نفسها ضد أي عدوان خارجي، لكن للأسف ما هي إلا معاهدة وضعت على الرفوف ولم يطبق منها أي شيء.
 - 2 - قرارات اجتماع مجلس الجامعة العربية رقم 6257 بتاريخ 2002/11/10. الذي تضمن بعد أن تدارس المجلس تطورات الأحداث في المسألة العراقية في ضوء قرار مجلس الأمن 1441 بتاريخ 2002/11/8. والذي لم يتعدَّ سوى التزام الدول العربية بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وهذا يعني أن الدول هي من يكون ملتزمة بقرارات الأمم المتحدة، ولا علاقة لها بالعراق في حال عدم التزامه بقرارات الأمم المتحدة وبصريح العبارة (إذا لم يكن العراق خاضع وخانع لقرارات الأمم المتحدة).
 - 3 - إنَّ قرارات الجامعة العربية المتلاحقة منها ما جاء بالقرار الذي صدر بتاريخ 2003/2/6 وما تلاها لم تكن سوى قرارات لذر الرماد في العيون وكانت النتيجة لهذا الخضوع والخنوع هو احتلال العراق وإحلال الفوضى بدل الديمقراطية المزعومة، ومن ثم سرى الموقف على الدول العربية الأخرى مثل اليمن والسودان وسوريا وادخالها بحروب داخلية أو حروب عربية عربية، وكذلك تدمير ليبيا واشعال نار الفوضى فيها كل ذلك كان نتيجة استهتار الولايات المتحدة الأمريكية بالقوانين الدولية وخضوع حكام العرب والقبول بكل ما تريده أمريكا.
- إنَّ الادهى في الخنوع العربي هو أن أكثر الأراضي التي انطلق منها العدوان على العراق كانت أراضي عربية هذا هو اخس وأدنى موقف عربي.

1- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية مع الهيئات الدولية، القاهرة الجامعة، 1978، ص30.

الخاتمة

مما لا شكَّ فيه أن القانون الدولي قد وضع للحروب قانونها وأهدافها، وإن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 وحلفائها على العراق كانت خلافاً لميثاق الأمم المتحدة الذي أعطى للدول حق الدفاع عن النفس، إذا ما تعرضت إلى اعتداء مسلح عليها أو تعرضت إلى تهديد وشيك.

هذه كلها لم تتوافر في الحرب التي شنت على العراق، لأسباب منها:

- إنَّ العراق لم يشن أي اعتداء ضد الولايات المتحدة أو مصالحها ولا على مصالح الدول التي اشتركت في هذه الحرب ضد العراق.
- كما أن العراق لا يمثل أي تهديد وشيك لهما.
- الأمر الأكثر أهمية أن مجلس الأمن لم يعط موافقته لشن هذه الحرب، كما أن الولايات المتحدة لم تنتظر موافقة مجلس الأمن على شن الحرب، وهذه وحده هو خرق للقانون والأعراف الدولية.

إنَّ جرائم الحرب يمكن أن نقول إنها صنعة أمريكية ضد جميع الدول التي ترفض أن تكون تحت ظلها، وهذا ما أوضحتها الأعوام المنصرمة من اعتداءات متكررة. إنَّ الجرائم التي قادتتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت أهدافها المعلنة وغير المعلنة على العراق فحسب، بل تجاوزت حتى على البنى التحتية للعراق، وكذلك دمّرت القوة العسكرية للعراق وهذا يمكن أن نوعه إلى الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم تحديد استراتيجية أمريكا وأهدافها في المنطقة بل تعدها إلى السيطرة على نفط العراق ضمن استراتيجية أوسع للسيطرة على نفط العالم بشكل أو بآخر، لاسيما استعماله كورقة ضغط على الدول.

إنَّ ما يخشاه الباحث هو محاولة أمريكية في رسم خارطة الشرق الأوسط بما يضمن ويحافظ على المصالح الأمريكية.

إنَّ هذه الحرب وما خلفته من جرائم بشعة يندى لها جبين الإنسانية يمكن أن نخرج بنتيجة هي أن أهداف هذه الحرب تتعدى العراق وهي بداية لتغيير النظام الدولي وتحكّم



الولايات المتحدة به، وهذا ما أوضحتها الأيام من أنه لن يقف عند حدود العراق بل يتعداه إلى سوريا ولبنان واليمن وليبيا وباكستان.

أما الموقف العربي الهزيل من هذه الحرب وجرائمها فكان موقفاً يتنافى مع الواجبات والالتزامات العربية وكذلك القانونية من الرد الحاسم على هذه الجرائم، فقد توضح ذلك من خلال:

- لم تنفذ أي دولة عربية التزاماتها تجاه العدوان على العراق بموجب معاهدة الدفاع العربي المشترك، وبموجب قمة وزراء الخارجية العرب.
- إنَّ أسوأ ما أفرزته المواقف العربية هو السماح بشن هذه الحرب جواً وبحراً من أراضيها.

النتائج

- 1 - إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية استغلت ضعف الدول وضعف مجلس الأمن لبسط سيطرتها على منابع النفط لتلبية مصالحها الاقتصادية.
- 2 - محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تأمين الحماية لإسرائيل حليفها وابنتها المدللة.
- 3 - عدم قيام مجلس الأمن بما تتطلبه المواقف للحد من فرض القوة للدول الأخرى.
- 4 - عدم وقوف أي دولة من الدول الكبرى ضد هذا العدوان وضد هذه الجرائم التي خلفتها الحروب.
- 5 - تمادي الدول الكبرى في شن الحروب ضد الدول الأخرى اطمئناناً منها في عدم محاسبتها، وهذا ما جعل روسيا في محاولة للسيطرة على أوكرانيا بالقوة.
- 6 - أفرزت هذه الحرب الموقف البطولي للشعب العراقي الذي قاوم المحتل بأسلحته البسيطة ولاسيماً في المناطق الشعبية في محافظة بغداد والمحافظات الأخرى.
- 7 - تحطيم العراقيون للمقولة الأمريكية: الحرب التكنولوجية التي طبّل لها الأمريكيون واستطاع من تحييد الكثير من تلك التكنولوجيا بأساليب كثيرة مبتكرة.

- 8 - إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما الخارجتان عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والغريب أن تلك الدولتان على الرغم من تلك الجرائم التي ارتكبتها يطالبان العراق بتطبيق معاهدة جنيف على أسراهما وقتلاهما.
- 9 - محاولات أمريكا في إدخال الأمة العربية في مرحلة جديدة من الاستعمار الأمريكي مشابهة للمدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى في استعمار أشد وطأة.

التوصيات

- 1 - تعديل ميثاق جامعة الدول العربية ليأخذ على عاتقه التدخل في إبعاد الحروب عن أعضائها من الدول العربية.
- 2 - إلزام الدول العربية ولاسيما الدول التي تضم قواعد عسكرية أمريكية أو بريطانية على أراضيها بأن تتخذ الخطوات اللازمة لإنهاء هذه القواعد وإعطاء تسهيلات عسكرية للدول الغازية.
- 3 - لا بُدَّ من إعادة رسم سياسة عربية وطنية غير محايدة لهذه الدولة أو تلك لتحقيق الحقوق المشروعة للدول العربية.
- 4 - تشجيع روح المقاومة لدى أبناء الوطن العربي ضد الاحتلال الأمريكي.



المصادر

1. أحمد أبو الوفا، (2006)، النظرية العامة للقانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة.
2. باسل يوسف بجك، (2006)، العراق، تطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي 1990-2005، مركز دراسات الوحدة العربية.
3. جابر إبراهيم الراوي، (1987)، المنازعات الدولية، ط2، بغداد.
4. جعفر عبد السلام، (1981)، قواعد العلاقات الدولية، ط1، مكتبة السلام العالمية، القاهرة.
5. جعفر عبد السلام، (1995)، مبادئ القانون الدولي، دار النهضة العربية، ط4، بيروت.
6. خيرى الدين حسيب، (2006)، العراق من الاحتلال إلى التحرير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. خيرى الدين حسيب، (2003)، دراسة نشرت في مجلة المستقبل العربي، العدد 29 لسنة 2003.
8. عبد الرحيم صدقي، (1984)، القانون الدولي الجنائي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
9. عصام العسلي، (1992)، الشرعية الدولية والاحتلال الحربي المؤقت الإسرائيلي للجولان والأراضي العربية الأخرى، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
10. قرار مجلس الأمن رقم 827 في 25/مايو/ 1994، منشور على صفحة ar.m.wikipedia.org
11. محمد بهاء الدين باشات، (1972)، المعاملة بالمثّل في القانون الدولي الجنائي، الهيئة الأميرية لشؤون المطابع، القاهرة.
12. معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، (1978)، القاهرة.
13. وثيقة رقم 1/21424 الصادرة بتاريخ 2/8/1990 من مجلس الأمن.
14. الوثيقة رقم 11gs/S/2002.
15. ورقة عمل مقدمة إلى المركز المصري.
16. قرار مجلس الأمن رقم 827 في 25/مايو/ 1994، منشور على صفحة ar.m.wikipedia.org
17. مايكل شارف، مقال لأستاذ القانون الدولي في جامعة كيس وسترن، أوهايو، المقال منشور على: <https://www.legal.un.org>
18. www.foreign@uraklinknet.
19. Patrick Daillier, *et al.*, (1999), LAIN Pettet Droit International, Paris 1st Edition 1999.
20. <http://www.ajcongress-org>.

آلية استجواب المتهم في مرحلة التحقيق بين المشروعية والبطلان

الدكتور يحيى مير علي

كلية القانون- جامعة الادليان والمذاهب, جمهورية ايران الاسلامية

The Mechanism of Questioning the Accused During the Investigation Phase between Legality and Invalidity

Dr. Yahya Mir Ali

Faculty of Law - University of Religions and Doctrines, Islamic Republic of Iran



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولأتبع
الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب
شديد بما نسو يوم الحساب﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة (ص) ايه (26)

المستخلص

تناولت هذه الدراسة فهم القوانين والإجراءات: تشمل هذه الدراسة فهم القوانين المعمول بها في النظام القانوني الخاص ببلدك، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في مرحلة استجواب المتهم. يجب عليك مراجعة القوانين ذات الصلة والأحكام القضائية المتعلقة بحقوق المتهمين، و تحديد المشروعية ان تشمل هذه الدراسة تحديد الإجراءات القانونية المشروعة التي يمكن اتخاذها أثناء استجواب المتهم. يتضمن ذلك معرفة الحقوق المضمونة للمتهم، مثل الحق في الصمت وحق الوصول إلى محامي. يجب مراعاة القيود والشروط التي يمكن تطبيقها على استجواب المتهم وضمان احترام حقوقه، ايضاً تحديد البطلان حيث تركز هذه الدراسة على تحديد الأسباب المحتملة لبطلان استجواب المتهم. يمكن أن يشمل ذلك انتهاك حقوق المتهم، مثل التعذيب أو المعاملة السيئة أو الاستجواب غير القانوني. يجب معرفة الأسس القانونية التي يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الاعترافات أو الأدلة التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية، وكذلك التدريب والتوعية حيث يجب على الأشخاص المعنيين بالاستجواب، مثل رجال الشرطة والمحققين والمدعين العامين، أن يكونوا على دراية بالقوانين والإجراءات القانونية المتعلقة بالاستجواب.

الكلمات المفتاحية: استجواب المتهم، مرحلة التحقيق، الحقوق و المشروعية



Abstract

This study dealt with understanding laws and procedures: This study includes understanding the laws in force in the legal system of your country, in addition to the procedures used in the interrogation stage of the accused. You should review the relevant laws and judicial rulings related to the rights of the accused, and determine the legality, as this study includes identifying the legitimate legal measures that can be taken during the interrogation of the accused. This includes knowing the rights guaranteed to the accused, such as the right to silence and the right to access a lawyer. The restrictions and conditions that can be applied to the accused's interrogation must be taken into account, and his rights must be respected, as well as the invalidity of the accused's interrogation. This study focuses on identifying the possible reasons for the invalidity of the accused's interrogation. This could include violating the rights of the accused, such as torture, ill-treatment, or unlawful interrogation. Knowledge of the legal grounds that can lead to the annulment of confessions or evidence obtained through illegal means, as well as training and awareness The persons involved in the interrogation, such as policemen, investigators and prosecutors, must be aware of the laws and legal procedures related to the interrogation.

Keywords: Interrogation stage, Judicial ruling, Legality and Right

المقدمة

الاستجواب هو استيضاح الامور والتأكد منها للوصول الى الحقيقة وله اهمية كبيرة كأجراء من اجراءات الدعوى الجنائية ومن المعلوم أن من اشد المواقف الخطيرة على الانسان عندما يكون موضع اتهام من قبل سلطات التحقيق سواء ان كانت هذه التهمة صحيحة او لم تكن كذلك وقد احاط القانون هذا الاجراء بضمانات وكفلها الدستور العراقي لسنة 2005 والتي نصت على حرية الانسان وكرامته ولا يجوز توقيفه الا بموجب قرار قضائي ولا ينتزع منه اعتراف بالإكراه لذلك اوجب التشديد في اجراءاته عن طريق دراسة الظروف والحقائق التي تحيط بالجريمة والحصول على اعترافات المتهم وحصص الاستجواب بجهات مختصة وجب ان تتمتع بالكفاءة العقلية والحياد والثقة حتى لا تؤدي المساس بحرية الافراد وزجهم بالسجون بمجرد الاشتباه.

اولاً: اهمية البحث

- 1 - حماية حقوق المتهم: تعتبر آلية استجواب المتهم أحد الأدوات الرئيسية للتحقيق الجنائي، ويجب ضمان حقوق المتهم خلال هذه العملية. دراسة هذا الموضوع يمكن أن يساعد في تحديد المشروعية والبطلان في استجواب المتهم وضمان توفير الحماية اللازمة لحقوقه.
- 2 - ضمان صحة الأدلة: يتعين أن يكون استجواب المتهم ضمن الحدود القانونية وأن يتم بطرق قانونية صحيحة. فهذا يساهم في ضمان صحة الأدلة المستخدمة في المحاكمة وتجنب الاعتراضات المحتملة التي يمكن أن تثيرها عمليات استجواب غير قانونية.
- 3 - تعزيز العدالة: يهدف النظام القانوني إلى تحقيق العدالة، ودراسة آلية استجواب المتهم يمكن أن تساعد في تعزيز هذا الهدف. بواسطة تحديد القواعد والإجراءات القانونية الصحيحة للاستجواب، يتم ضمان إجراءات قانونية عادلة وتعزيز الثقة في نظام العدالة.
- 4 - تقليل خطأ القضايا: عمليات استجواب غير صحيحة أو غير قانونية يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في القضايا الجنائية. قد يؤدي استخدام أدلة غير قانونية أو



الاعتماد على اعترافات تم الحصول عليها بطرق غير قانونية إلى قرارات قضائية غير صحيحة وتحكمات غير عادلة.

ثانياً: إشكالية البحث

- ضرورة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المتهم استناداً إلى أصل البراءة وبين مصلحة المجتمع من تحقق العدالة بالوصول للجناة وتقديمهم للمحاكم، ولو تضمن ذلك قدراً من انتهاك حقوق المتهم.
- عدم كفاية الضمانات التي قررها المشرع الإماراتي للمتهم بالمقارنة بغيره من التشريعات المقارنة، مما يقتضي الإشارة إلى منهج التشريعات المقارنة، وذلك للاستفادة من تقدمها وتجاربها القانونية في هذا المجال.
- تزايد اللجوء إلى استخدام العلم الحديث وما أفرزه من تطبيقات في مجال البحث الجنائي والتحقيق، بما قد يؤدي إلى إهدار حقوق المتهم والضمانات الأساسية التي يكفلها له الدستور والقانون.

ثالثاً: أهداف البحث

- التعرف على مفهوم الاستجواب وتمييزه عن غيره من الإجراءات المشابهة له.
- بيان طبيعة الاستجواب والسلطة المختصة بالاستجواب والاستثناءات الواردة على السلطة المختصة بالاستجواب.
- معرفة ضمانات المتهم التي يجب إحاطته بها أثناء الاستجواب، وموقف التشريعات الجنائية والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية والفقهاء والقضاء منها، وموقف الشريعة الإسلامية.
- التعرف على طبيعة بطلان الاستجواب وآثاره.

رابعاً: منهج البحث

ينتهج البحث المنهج التحليلي، تحليلي لأن النصوص القانونية في قانون الإجراءات الجزائية العراقي والمصري وغيره من القوانين التي سوف نتطرق لها بشأن ضمانات المتهم في مرحلة الاستجواب يقتضي منا تحليلها بالشكل الذي يجعلنا نبين مدى كفايتها وقصورها.

خامساً: خطة البحث

لأجل الإلمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث، فقد ارتأى الباحث تقسيمه إلى ثلاث مباحث على النحو التالي: المبحث تضمن التطور التاريخي للاستجواب وقسم الى مطلبين في المطلب الأول تم توضيح الاستجواب في التشريعات القديمة والمطلب الثاني الاستجواب بالتشريعات الحديثة، اما المبحث الثاني بعنوان طبيعة الاستجواب وتم تقسيمه الى ثلاث مطالب في المطلب الاول نتناول ماهية الاستجواب وتميزه عما يشابهه من الاجراءات والمطلب الثاني اركان الاستجواب والمطلب الثالث الجهة المختصة بالاستجواب و ضمانات المتهم اما في المبحث الثالث تم بيان الجوانب الفنية للاستجواب وذلك من خلال تقسيم المبحث الى اربع مطالب في المطلب الأول تناولنا اجراءات الاستجواب والمطلب الثاني استخدام الوسائل العلمية والفنية في الاستجواب والمطلب الثالث بطلان الاستجواب وتميزه عن الأوضاع المشابه له والمطلب الرابع انواع البطلان وما يترتب عليه من اجراءات ثم ختم البحث بالنتائج والتوصيات.

المحتويات

المبحث الاول: التطور التاريخي للاستجواب

المطلب الأول: الاستجواب في التشريعات القديمة

المطلب الثاني: الاستجواب بالتشريعات الحديثة

المبحث الثاني: طبيعة الاستجواب

المطلب الاول: ماهية الاستجواب وتميزه عما يشبهه من الاجراءات

المطلب الثاني: اركان الاستجواب

المطلب الثالث الجهة المختصة بالاستجواب و ضمانات المتهم

المبحث الثالث

المطلب الأول: اجراءات الاستجواب

المطلب الثاني: استخدام الوسائل العلمية والفنية في الاستجواب

المطلب الثالث بطلان الاستجواب وتميزه عن الأوضاع المشابه له

المطلب الرابع: انواع البطلان وما يترتب عليه من اجراءات

الخاتمة



المبحث الأول \ التطور التاريخي للاستجواب

المطلب الاول: الاستجواب في التشريعات القديمة

ان ميزة حضارة وادي الرافدين على بقية الحضارة القديمة هي مبادئ النظام والعدالة بهيئة شرائع مدونة حيث كان المجتمع يتمسك بالعرف القانوني في المعاملات والعلاقات الاجتماعية وبالرغم من مضاهاة حضارة وادي النيل لحضارتنا الا انه لم تصل اليها الشريعة مدونة قبل قرنين ق.م⁽¹⁾ وان اهم القوانين التي كانت سائدة هي القانون البابلي في زمن حمورابي وقانون والقانون السومري وهو قانون اور نمو وقانون لبت عشتار والقوانين الاشورية⁽²⁾ وبرز هذه القوانين هو قانون حمورابي حيث كان متقدم على قانون الألواح الاثني عشر⁽³⁾ حيث تم العثور على وثائق تتضمن استجواب المتهم وشهادات الشهود وقرار المتهم فقد كان قديما الاختبار بالمحنة هو ان يترك للنهر اثبات التهمة أو نفيها عن المتهم وان قدمية النهر ترهب المذنب الحقيقي عند استجوابه وتمنعه من الاصرار على عدم الاعتراف بالجريمة⁽⁴⁾ ولم نجد لفظ الاستجواب صراحة في الوثائق وانما يفهم ضمنا وكانت المحكمة تأخذ بالاستجواب عن طريق استدعاء المدعى عليه لبيان دفاعة واستجواب الشهود بعد احضارهم والاستماع الى اقوال الطرفين وادلتهم⁽⁵⁾ ومن خلال الاطلاع على نصوص التشريعات القديمة لم نجد اثر لتعذيب المتهمين عند استجوابهم بغية الحصول على اعترافهم وهذا يدل على تطور هذه التشريعات مقارنة مع الاغريق والرومان والتي كان استجواب المتهم عندهم يقوم على التعذيب⁽⁶⁾ اما في وادي النيل فقد نشأ النظام القانوني من اصول دينية ومر بتغيرات كثيرة الا انه بقي متأثر بالطابع الديني بسبب نفوذ الكهنة⁽⁷⁾.

1- د. محمود سلام زنتاتي، ترجمة القانون الاشوري مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ص 557.

2- د. صلاح الدين ناهي، تعليقات على قوانين العراقية القديمة قبل ظهور شريعة حمورابي، مجلة سومر، ص 4.

3- الاستاذ طه باقر، قانون لبت عشتار، قانون اشنونه، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص 23.

4- د. فوزي رشيد، التشريعات الاشورية، المواد (23، 17.25)، ص 47_178.

5- الاستاذ. طه باقر، كتاب، مقدمة في تاريخ الحضارات، ط 2 / ص 291.

6- د. عامر سليمان القانون في العراقي القديم، ط 2 / دار الشؤون الثقافية، بغداد ص 8.

7- الاستاذ وهيب مسيحة، لعدالة والحكم عند المصريين القدماء مجلة المحاماة، ص 29 السنة الاربعون.

وان القوانين المصرية كانت تمتاز بالرقى والتقدم وقد اتبعوا اجراءات كثيرة توصلهم لمعرفة حقيقة الجريمة ومرتكبها وعلى الرغم من اختلافها مع المبادى الحديثة الا انها في بعض الاحيان نتفق معها⁽¹⁾ حيث كانت اجراءات المحكمة تتوجب على المتهم ان يحلف اليمين وقبل ذلك يؤدي قسم بحياة الملك والذي يعد وسيلة اثبات لاستخلاص الحقيقة وكانت اجراءات المحكمة تكتب على اوراق البردي وتبتدى الاجراءات بالقبض على المشتبه به ويؤتى به امام المحقق حيث يقوم باستجوابه وكان يرافق الاستجواب نوع من التعذيب ويسمى الامتحان بالضرب ومن ضمن الوسائل المستخدمة في الاستجواب هي ضرب المتهم عند الان ويعفى منه كبار الموظفين ومن يدل على شركائه كما كان التعذيب وسيلة قانونية يلجا وكان المتهم يمثل أمام الملك ورئيس الكهنة يتولى سؤاله ان كان مذنباً او بريئاً ويهزأ به راسة بالنفي او الايجاب او يسمك بأحد الكتابين فإذا اسمك الأول اعتبر المتهم مذنب واذا امسك الثاني اعتبر بريئاً اما اذا كان المتهم غير معروف يقدم الشخص الى الالهة ويسمع صوت بأنه الجاني وكان هذا الاستجواب لدى المصريين القدماء ويتضح لنا من خلال ذلك مدى التطابق بين الاجراءات قديماً وحديثاً مع وجود اختلافات بسبب التطورات التي جرت على مدى العصور⁽²⁾

المطلب الثاني: الاستجواب في التشريعات الحديثة

تطور الاستجواب في العصور الحديثة ولكن هذا التطور لم يخلو من انتقادات كثيرة من قبل فلاسفة وفقهاء القانون لذلك قاموا بحملات ضد طرق التحقيق المتبعة والتي كانت تقوم على التعذيب والاكراه وتكللت هذه الحملات بنجاح نسبي وتقرر إلغاء التعذيب في عدة دول ومنها فرنسا قبل سنة من اندلاع الثورة الفرنسية واصبح مبدأ حرية المتهم في ابدأ أقواله قاعدة اساسية في التحقيقات الجزائية في جميع التشريعات واصبحت المحاكم ملزمة في بيان اسباب احكامها وبعد الثورة الفرنسية طالت التغييرات القواعد القانونية وحددت حقوق الانسان ووضحتها في تشريعات وبيانات وكان من نتائجها تحريم التعذيب الذي كان سائداً في اغلب التشريعات وقد اشاد المفكرين امثال فولتير وغيره بنظام الادلة

1- د. حسن صادق المرصفاوي، قوة الاعتراف في الاثبات الجنائي مجلة جنائية، ص 66.

2- د. زكي عبد العال، كتاب تاريخ النظم القانونية والاقتصادية، 1935 - ص 236.



المعنوية والذي يقوم على القناعة القضائية في الاثبات واخذت اغلب التشريعات الحديثة بهذا الاتجاه ومنها قانون اصول محاكمات جزائية⁽¹⁾ واعتبر القانون الفرنسي الاستجواب سلاحاً لدفاع ووسيلة لمنع الاعتراف لكثرة الضمانات التي احاط بها المتهم والقيود التي يجب على القائم بالتحقيق الالتزام بها وقد اختلفوا في اهمية الاستجواب فقد اتجه عدد من الدول الحديثة الى مبدا الحماية الدستورية للمتهم اثناء الاستجواب وقد ضمنت هذه الدول في دساتيرها انه لا يجوز التحايل او استخدام العنف في الاستجواب ومن هذه الدول مصر والعراق في قانون اصول محاكمات جزائية البغدادي الملغى فقد نص على موضوع الاستجواب واجاز الرجوع الى استجواب المتهم والشهود أي اعادة استجوابهم ثانية وذلك لان النقاش الذي يدور بين المتهم ومحامية والشهود يؤدي الى ظهور حقائق جديدة لم يلم بمعرفتها القائم بالتحقيق من قبل لذا يتطلب اعادة الاستجواب⁽²⁾.

اما في المادة (157) من هذا القانون فقد ورد الاستجواب عبارة ويستل المتهم إذا كان يعترف بالجريمة ام لديه دفاع يبديه فاذا اعترف دون ذلك القاضي وبنا حكمة على ذلك بقناعة اما اذا رفض المتهم الاعتراف ولم يبدي أي دفع يطلب منه ان يصرح اذا كان يريد مناقشة شهود الاثبات الذين سمعت شهادتهم فان اجاب بالإيجاب يدعون الشهود ويصرفون بعد مناقشتهم وبعد ذلك يدعون المتهم ليقدم دفاعة وشهوده⁽³⁾ كما يتعين على المحكمة عند محاكمة المتهم الذي امامها ان تقرأ عليه التهمة علناً وتوضحها للمتهم وبعد ذلك يسأل اذا كان هو من قام بارتكاب الجريمة فاذا اعترف يدون في المحضر ويحكم بمقتضاه اما اذا انكر وامتنع عن الاعتراف او ابدأ رئيس المحكمة دفعاً لصالحه بعدم الادانة تستمر إجراءات المحكمة⁽⁴⁾.

اما في مصر فلم ينص المشرع المصري على وجوب الاستجواب الا في حالات نص عليها القانون وقانون الاجراءات الجنائية المصري تطلب الاستجواب في حالتين:

- 1- المادة (213) من قانون اصول محاكمات جزائية رقم 23 لسنة 1971، والتي نصت على (تحكم المحكمة في الدعوى بناء على اقتناعها الذي تكون لديها من الادلة المقدمة في أي دور من ادوار التحقيق او المحاكمة وهي الاقرار والشهود ومحاضر التحقيق والكشوف الرسمية والادلة الأخرى المقررة قانون).
- 2- الاستاذ عبد الامير العكيلي والاستاذ عبد الرحمن خضر، قانون اصول محاكمات جزائية وتعديلات، ص 108.
- 3- المادة (158) من قانون اصول محاكمات جزائية البغدادي الملغى.
- 4- المادة (167، 166) من قانون اصول محاكمات جزائية البغدادي الملغى.

الحالة الأولى: بعد القبض على المتهم فوراً المادة (131) والمادة (36) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

الحالة الثانية: عندما يقرر قاضي التحقيق حبس المتهم حبساً احتياطياً المادة (34) من قانون الإجراءات أو عندما يقرر تمديد هذا الحبس المادة (142) إجراءات جنائية⁽¹⁾ واختلف الفقه والقضاء على الاستجواب فمنهم من يرى أنه إجراء جوهري يترتب على اغفاله البطلان⁽²⁾ وقد ابدت ذلك محكمة النقض المصرية لمدة معينة وأن استجواب المتهم واجب إذا كان محبوباً أما إذا لم يكن مقبوض عليه وامتنع عن الحضور فعدم استجوابه لا يترتب عليه بطلان الإجراء ومنهم من يرى بأن الاستجواب ليس وجوبياً إلا في حالات نص عليها القانون⁽³⁾ وقالت في ذلك محكمة النقض المصرية (عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات وتستطيع النيابة أن تغفل عن استجواب المتهم عن طريق اعتمادها على تحقيقات أخرى⁽⁴⁾).

1- المادة (142) من قانون الإجراءات الجنائية المصري.

2- د. محمد مصطفى القللي، قانون أصول تحقيق الجنايات، ط 2 ص 221، د. توفيق الشاوي، فقه الإجراءات الجنائية، الجزء الأول، ص 33.

3- د. هلالى عبد الإله أحمد المركز القانوني في مرحلة التحقيق، الابتدائي، ص 174.

4- حكم محكمة النقض المصرية رقم (212) سنة 1981 من مجموعة أحكام النقض، ص 88.



المبحث الثاني \ طبيعة الاستجواب

المطلب الاول: ماهية الاستجواب وما يميزه عما يشبهه من الاجراءات

اولاً: مفهوم الاستجواب

الاستجواب لغةً: فقد جاء في كتاب العين رديد الكلام⁽¹⁾ وجاء في كتاب معجم مقاييس اللغة مراجعة الكلام: يقال كلمة فأجابه جواباً وقد تجاوبا مجاوبة والمجابة الجواب ويقولون في مثل (اساء سمعاً فأساء اجابة)⁽²⁾.

الاستجواب اصطلاحاً هو استماع اقوال المتهم ومناقشته عن وقائع القضية المنسوبة اليه ارتكبها ومجاوبته بالأدلة وسماع ما لديه من دفع لتلك التهمة⁽³⁾.

الاستجواب قضاءً: مجموعة من اسئلة القاضي واجوبة المتهم أي تبادل للأقوال بين القاضي والمتهم وهذا ما اخذ به القضاء الفرنسي اما محكمة النقض المصرية عرفته (هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشه مناقشة تفصيلية كي يفندها ان كان منكراً للتهمة او يعترف بها اذا شاء الاعتراف)⁽⁴⁾.

ان الاستجواب يحتوي على شقين الاول هو جمع ادلة الاثبات ضد المتهم والثاني جمع ما ينفي التهمة عن المتهم فهو يهدف الى الوصول الى الحقيقة لا الى ادانة المتهم من خلال معرفة الظروف المحيطة بالجريمة والحصول على ما يؤيد الوقائع لذلك فأن الاقرار والانكسار يدخلان في اطار الاستجواب وعلى القائم بالتحقيق ان يعطي للمتهم الحرية الكافية لرد التهمة عنه ولا يجوز ان يستعمل أي وسيلة غير مشروعة للحصول على اقراره⁽⁵⁾.

1- كتاب العين الخليل بن احمد الفراهيدي سنة 5175 / ابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ص 193.

2- كتاب معجم مقاييس اللغة، ابي الحسن احمد بن فارس بن زكريا الطبعة / القاهرة.

3- د. محمد سامي النبراوي، رسالة دكتوراه، استجواب المتهم، جامعة القاهرة، ص 19.

4- محكمة النقض، مجموعة القواعد القانونية، ج 2، رقم 222، ص 168، مجموعة احكام النقض.

5- المادة (132) من قانون اصول محاكمات جزائية.

ثانياً: تميز الاستجواب عما يشبه من الاجراءات

هنالك اجراءات تشبه الاستجواب من حيث المبدأ العلم وهي (سؤال المتهم ومسامح اقوال الشاهد والمواجهة) لكن هنالك اختلافات من حيث الجوهر والنتائج ويشترك السؤال مع الاستجواب في الاستعلام حيث ان المحور الاساسي الذي تعتمد عليه هذه الاجراءات هو السؤال، فسؤال المتهم اضافة لكونه اجراء من اجراءات التحقيق ايضا قد يكون من اجراءات جمع الادلة وهو عبارة عن توجه الاتهام الى الشخص المشتبه به وسماع اقواله المتعلقة بتهمة الموجه اليه على دفعة واحدة من دون غوص او مناقشة بالتفاصيل او مواجهته بالأدلة⁽¹⁾.

اما الاستجواب فإنه يقصد به توجيه التهمة الى المتهم ومواجهته بالأدلة ومناقشته فيها مناقشة تفصيلية لكي يفندها ان كان منكراً للتهمة او يعترف بها ان شاء الاعتراف وهنا يظهر الفرق واضح بين الاستجواب وسؤال المتهم اذ ان سؤال المتهم لا يتضمن مناقشته تفصيلياً او مواجهته بالأدلة وانما يحاط المتهم علماً بالتهمة المنسوبة اليه بشكل عام والسؤال جائز لمأموري الضبط القضائي اما الاستجواب محصور عليهم⁽²⁾.

اما سماع اقوال الشاهد على الرغم من انها تتفق مع الاستجواب من الناحية الشكلية الا ان الهدف منها هو الحصول على الاعترافات الشفهية وتأخذ المواجهة حكم الاستجواب وتعني مواجهة المتهم بغيره من الشهود والمتهمين في ما ادلى به كل من هما من اقوال واثبات هذه المواجهة وما ادلى به اطرافها من اقوال في مواجهة بعضهم⁽³⁾.

المطلب الثاني: اركان الاستجواب

للاستجواب ثلاث اركان هي أولاً اجراء تحقيقي ثانياً يجري مع متهم وثالثاً مضمون

الاستجواب

1- د محمد سامي النبروي، استجواب المتهم المصدر السابق، ص 98.

2- ابراهيم حامد الطنطاوي، شرح قانون الاجراءات الجنائية، ما دار النهضة العربية، ص 515.

3- محكمة النقض 22/12/1996 احكام النقض رقم 200 ص 725.



اولاً: أ لاستجواب اجراء تحقيقي

ان لا هميه الاستجواب ومساسه بحرية الانسان وجب توفير الاطمئنان في جو الاستجواب وتحقيق العدالة وابعاده عن كونه اجراء يستهدف الحصول منه على اعتراف المتهم بالوسائل الغير مشروعة ويتحقق هذا عندما نحسن اختيار الشخص الذي يقوم بمهمة الاستجواب يجب ان يكون محايد ويكون مؤهل لثقة للوصول الى الحقيقة عن طريق اعتراف المتهم أو نفي التهمة عنه لكشف براءته⁽¹⁾ لذا وجب ان تكون سلطة التحقيق مستقلة ولا يكون عليها سلطة اخرى سوى ضميرها لكي تؤدي الواجب على اكمل وجه ولا يكون ذلك الا بتوفير ادلة كافية والا يسجن الافراد لمجرد الاشتباه بهم⁽²⁾.

ثانياً: يجري مع متهم

أي ان الاستجواب يجب ان يكون الا مع متهم للوصول الى المعلومات والايضاحات سواء بإنكاره او اعترافه او تبريراته ثم البحث عن مدى صحة هذه الاقوال وهذا الاجراء يجري مع شخص يكون موضع اتهام لتوفر ادلة وقرائن تسمح للمحقق بالاعتقاد بأنه ساهم في جريمة وفقاً لقانون العقوبات⁽³⁾.

لذلك وجب علينا تعريف المتهم هو احد اطراف العلاقة الاجرائية وهو الخصم الذي يوجه اليه الاتهام عن طريق دعوى جنائية ولا يجوز توقيع العقوبة الاعلى من وقعت منه الجريمة ويجب ان تحصر صفة المتهم على الشخص ولا يكفي ارتكاب الشخص للجريمة حتى يكون متهما بل يجب تحريك دعوى جنائية ضده حتى تلحقه هذه الصفة واختلفت التشريعات بشأن المراحل التي يبدأ فيها الاتهام وعند معرفة المتهم يلزم المحقق بأن يعامله على اساس هذه الصفة حيث تفرض عليه التزامات يجب عليه اتباعها وللمتهم حقوقاً يكتسبها يجب حمايتها⁽⁴⁾.

1- محمد سامي النبراوي، المصدر السابق، ص 480.

2- عمر السيد رمضان، كتاب مبادئ قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 315.

3- د. جندى عبد الملك، الموسوعة الجنائية، ج 2، طبعة الاولى ص 280.

4- د. محمد زكي ابو عامر، كتاب الإجراءات الجنائية، دار المطبوعات جامعة الاسكندرية 1984، ص 311.

ثالثاً: مضمون الاستجواب

يتضمن الاستجواب شقين هما مناقشة تفصيلية مع المتهم ومواجهته بالأدلة القائمة ضده في الدعوى وتتم المناقشة بالمنطق والتدرج والترتيب لتسلسل الامور ووقائع الدعوى وحسب وقوعها واحدة تلو الاخرى هذا الترتيب يسهل المهمة للمحقق بحيث عندما ينتهي من نقطة ينتقل الى الاخرى من غير ان يكون هناك نقص اما مواجهة بالأدلة فان القائم بالتحقيق يلفت نظر المتهم الى الادلة المادية والمعنوية التي قامت ضده ليجيب عنها بالنفي او التأييد اما في حال عدم مواجهته بالأدلة القائمة ضده فلا يعد ذلك استجواباً⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الجهة المختصة بالاستجواب و ضمانات المتهم

نصت المادة (19 - ف13) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 (تعرض اوراق التحقيق الابتدائي على القاضي المختص خلال مدة لا تتجاوز الاربعة والعشرون ساعة من وقت القبض على المتهم) وكذلك نصت المادة (123) من القانون اصول محاكمات جزائية العراقي على القاضي التحقيق والمحقق ان يستجوب المتهم خلال 24 ساعة من حضوره بعد التثبت من شخصية واحاطته بالجريمة المنسوبة اليه⁽²⁾ ومن خلال ذلك تبين لنا بأن الجهة المختصة بالاستجواب هم قاضي التحقيق والمحقق ونلاحظ ان القانون اصول محاكمات الجزائية اعطى لحكام التحقيق صلاحية التحقيق بأنفسهم كمحققين واعطائهم المسؤولية تجاه التحقيقات التي تجري تحت اشرافهم واعتبرهم حكام جزاء من الدرجة الثانية⁽³⁾ وان حصر الاستجواب بقاضي التحقيق او المحقق لان كل منهما يملك خبرة في طريقته الاستجواب والوصول الى الحقيقة⁽⁴⁾ وان للمتهم عند الاستجواب ضمانات سنتناولها فيما يلي:

1- محمد عزيز، رياض داود، محاضرات تحقيق جنائي، المعهد القضائي سنة 1977 تحقيق الجنائي الحديث، ص 199.

2- المادة (19) ف دستور جمهورية العراق لسنة 2005 والمادة (123) من اصول محاكمات جزائية.

3- د. عباس الحسيني، شرح قانون اصول محاكمات الجزائية، ص 53.

4- د. تميم طاهر احمد، د. حسين عبد الصاحب عبد الكريم، شرح اصول محاكمات جزائية، ط 2012، ص 200.



اولاً: الحق في الصمت

ويعني ان المتهم يستطيع الاجابة او السكوت وفي حالة الاجابة يكون حر بان يعترف أو ينكر وقد نص القانون على ذلك في المادة (123) من قانون اصول محاكمات جزائية (ان له الحق في السكوت ولا يستنتج من ممارسة هذا الحق أي قرينة ضده)⁽¹⁾ كما نص على (لا يجبر المتهم على الاجابة على الاسئلة التي توجه اليه).

ثانياً: عدم تحليف المتهم اليمين القانونية

هو حق من حقوق المتهم يتيح له الكلام بحرية بعيد عن الخوف والدوافع الدينية لان اليمين تضع المتهم امام خيارين أما ان يكذب وينكر الحقيقة او يضحى بنفسه ويعترف وهذا من القسوة ان نضع المتهم بين مصلحته بحلف اليمين كاذباً فيخالف معتقداته الدينية والاخلاقية وبين ان يتهم نفسه ويعرضها للعقوبة ومع هذا فقد يرد في اقوال المتهم ما يعد دليل ضد غيره من المتهمين الآخرين⁽²⁾.

ثالثاً: الحق في الدفاع

وهو من الحقوق الدستورية التي أوجبها الدستور العراقي الجديد بانتداب محامي لمن لا يستطيع توكيل محامي في مرحلة التحقيق والمحاكمة وفي جرائم معينة صدرت بجرائم الجرح والجنایات على نفقة الدولة⁽³⁾ كما اوجب القانون على القاضي التحقيق اخبار المتهم قبل البدء باستجوابه بحقه بتوكيل محامي وليس للمحقق او قاضي التحقيق المباشرة بالاستجواب قبل قيام المتهم بتوكيل المحامي الذي اختاره⁽⁴⁾.

1- المادة (123) ف ب من قانون اصول محاكمات جزائية.

2- المادة (126) ف أ من قانون اصول محاكمات جزائية والتي نصت على "لا يحلف المتهم اليمين الا ان كان في مقام الشهادة على غيره من المتهمين".

3- المادة (19) من دستور العراق سنة 2005 ف / 4 حق الدفاع مكفول ومقدس في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة".

4- المادة (123) ب/ ثانيا من قانون اصول محاكمات جزائية.

رابعاً: حق المتهم في ابداء اقواله

للمتهم حق في ابداء اقواله في أي وقت بعد الاستماع الى اقوال الشهود وايضاً له الحق في مناقشة او يطلب استدعاء لهذا الغرض⁽¹⁾ كما لو ورد في اقوال الشاهد ان الجريمة ارتكبت في وقت الصباح وانه شاهد المتهم اثناء ارتكابها فللمتهم الحق في مناقشة الشاهد أو استدعيه او يطلب من المحكمة ان تقدم الشاهد ما يثبت رؤيته للمتهم في وقت الحادث.

خامساً: كرامة المتهم مصونة ولا يجوز تعذيبه نفسياً وجسدياً

ان الدستور العراقي لعام 2005 ينص في المادة (37) على (حرية الانسان وكرامته مصونة ولا يجوز توقيف احد والتحقيق معه إلا بموجب قرار قضائي) وحرم الدستور جميع انواع التعذيب والمعاملة غير الانسانية ولا عبرة باي اعتراف ينزع بالإكراه والتهديد وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه وفق القانون⁽²⁾.

سادساً: عرض العفو على المتهم اثناء استجوابه

يعرض قاضي التحقيق العفو على المتهم بجناية اشترك في ارتكابها اكثر من شخص بعد ان يستحصل القاضي موافقة المحكمة الجنائيات بقصد الحصول منه على شهادة ضد المشتركين الاخرين وهذا ما نصت عليه المادة (129) من قانون اصول محاكمات جزائية وعندما يقبل المتهم على العفو يجب عليه ان يقدم معلومات صحيحة وتبقى صفته متهما لحين التأكد من صحة المعلومات فاذا كانت المعلومات صحيحة وافادت المحكمة هنا تقرر المحكمة وقف الاجراءات بحقه وتتم محاكمة على الجريمة التي نسبت اليه وتعد اقواله دليلاً عليه⁽³⁾.

1- المادة (124) من قانون اصول محاكمات جزائية.

2- مادة (37) من دستور جمهورية العراق، 2005.

3- مادة (129) من قانون المحاكمات الجزائية.



المبحث الثالث \ الجوانب الفنية للاستجواب

المطلب الاول: اجراءات الاستجواب

يستلزم التحقيق حضور المتهم امام سلطات التحقيق لاستجوابه ومواجهة بالتهمة المنسوبة اليه وتدوين اقوال المتهم في محضر من قبل القاضي او المحقق ويتم توقيعها من قبلهم ويوقع المتهم على المحضر وعند امتناعه عن التوقيع يثبت ذلك في المحضر وفي حالة اقرار المتهم بارتكابه للجريمة فعلى القاضي تدوينها بنفسه وتلاوتها عليه بعد الفراغ منها ثم توقع من قبل القاضي والمتهم واحيانا يرغب المتهم بكتابة شهادته بيده لكن هذه الحالة يشترط حضور القاضي ويقوم بالتوقيع عليها بعد أن يثبت ذلك في المحضر⁽¹⁾.

تدون في المحضر الشهادات التي طلب المتهم استماعها لنفي الجريمة عنه والتحقق في الادلة الاخرى التي قدمها المتهم لنفي التهمة عنه وهذا الامر يكون في الحالتين ولا يكون القاضي ملزما اذا ظهر له ان طلب المتهم يتعذر تنفيذه او انه يقصد تضليل القضاء او تأخير سير التحقيق بلا مبرر ويدون ذلك كله في المحضر وتتم اجراءات الاستجواب وفق الشروط الاتية:

اولا: شفوية الاستجواب

لم يحدد القانون شكل خاص للاستجواب وترك هذا الأمر للأشخاص القائمين بالتحقيق فمنهم من يطرح السؤال على المتهم ويسمع اجابته ثم يكتبها وتتميز هذه الطريقة بانها تتيح للمحقق ملاحظة التأثيرات النفسية على المتهم والتضييق عليه لمنعه من اللجوء الى التحريف والتأويل وهناك اسلوب ثاني هو القيام بالاستجواب شفاهاً لجميع الاسئلة والاجوبة وبعد ذلك تتم كتابتها وهذا الاستجواب يتميز بانه بعيد عن الشكلية وتكون الإجراءات واضحة بالنسبة للقائم بالتحقيق⁽²⁾ اما بخصوص استعمال جهاز التسجيل الصوتي يكون لتسجيل المناقشة وليس كدليل ضد المتهم⁽³⁾.

1- د. سلطان الشاوي، كتاب اصول التحقيق الاجرامي، مطبوع على نفقة جامعة بغداد، 1982، ص 121.

2- د. عباس الحسني كتاب شرح قانون اصول محاكمات جزائية، مجلد الأول مطبعة الشاد بغداد 1971، ص 235.

3- د. سلطان الشاوي، المصدر السابق، ص 45.

ثانيا: وقت الاستجواب

المادة (123) من قانون اصول محاكمات جزائية اوجبت على قاضي التحقيق او المحقق ان يستجوب المتهم خلال 24 ساعة من حضوره بعد التثبت من شخصية واحاطته علما بالتهمة المنسوبة له⁽¹⁾ والغاية من هذا الوجوب هو لضمان نتائج افضل ولتاتي اقوال المتهم على رسلها واقرب الى الحقيقة والتراخي في ذلك نوع من الضغط والاكرام ضد المتهم وبذلك يكون عرضة للطعن والنقض⁽²⁾.

ثالثا: محضر الاستجواب

الاستجواب يستمد قوته القانونية من المحضر والذي يتكون من اوراق يعدها موظفين مختصين يدونون فيها كل ما يخص الجريمة من ظروف وادلة ومحضر الاستجواب هو الدليل الوحيد الذي لا يقبل غيره في الاثبات ويجب ان تكون عباراه المحضر واضحة لا يكتنفها الغموض لكي تكون سند قانوني ويشمل المحضر تاريخ اجراء الاستجواب واسم القائم بالاستجواب واسم المتهم الكامل وعمره ومحل عملة وكنية ثم يذكر في المحضر ما دار في الجلسة من حوار على شكل سؤال وجواب مع ذكر وقائع وتفاصيل الحادثة ودور المتهم ويختم المحضر بالتوقيع عليه وعدم توقيع المتهم لا يؤثر على صحة الاجراءات وذلك لان توقيع المحقق هو الشهادة المقبولة على ما ذكر في المحضر⁽³⁾.

رابعا: مكان الاستجواب

مكان الاستجواب يكون سري ويقتصر على الاشخاص الذين يسمح لهم القانون بالتواجد فيه ويفضل ان يكون في المكان الذي وقعت فيه الجريمة اذا امكن ذلك لأنه يجعل الجاني يعيش في جو الجريمة وظروفها ويؤثر عليه نفسيا ويدفعه الى التكلم اما في حال تعذر اجراء الاستجواب في مكان الحادث فيكون الاستجواب في غرفة خاصة تخلو من الاشياء التي تجذب النظر كالصور والتماثيل وايضا الالوان يجب ان لا تكون مثيرة ويمنع

1- المادة (123) من قانون اصول محاكمات جزائية.

2- د. محمد سامي النبراوي، المصدر السابق، ص 90.

3- د. عباس الحسيني، المصدر السابق، ص 225.



المحقق دخول الاشخاص الى غرفة الاستجواب عند قيامه باستجواب المتهم لان وجود الاشخاص كالأبوين او الاقارب يؤثر في حرية ارادة المتهم ويمنعه من التكلم بصراحة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: استخدام الوسائل الفنية والعلمية بالاستجواب

ان التطور الذي وصل الية العلم الحديث ادى الى استحداث وسائل جديدة تفيد بالكشف عن الحقيقة لكن هذه الوسائل شهدت جدلا كبير على مشروعية استخدامها للحصول على اعترافات المتهم ومن تلك الوسائل هي:

اولا: التخدير باستخدام العقاقير

ان التخدير يجعل المتهم يتكلم بسهولة ويدلي بمعلومات صحيحة وغير صحيحة مما هو مخزون في عقله الباطن فالإنسان يتحكم بأفكاره تحكم مطلقا الا ان استخدام الادوية والعقاقير يؤثر على اجزاء معينة من المخ بحيث تبقى قدرته على النطق والسمع والذاكرة مما يسهل استجوابه وتوجيه الاسئلة اليه لكن استخدام التخدير ثار جدلا كبيرا وقد استقرت الآراء على عدم مشروعيتها لما لها تأثير على ارادة الانسان الحرة لأنها من انواع الاكراه المادي وتعد انتهاك لحقوق الانسان التي ضمنها الدستور في العراق وفي مصر وتعد هذه الوسيلة فعل جنائي مجرم⁽²⁾.

ثانيا: جهاز كشف الكذب

يعد هذا الجهاز من احدث الاجهزة التي استخدمت في البحث الجنائي لمعرفة ما اذ كان المتهم يقول الصدق ام يدلي بأقوال كاذبة ودراسة الانفعالات لها اهمية في علم النفس ولمعرفة تأثيرها وتحديد الاتجاهات التي ترتبط بالمخاوف والميول العدوانية والارتباطات التي تكونت لدى الشخص من خبراته السابقة اضافة الى انفعالاته الاجتماعية التي تؤثر في التوافق الذهني والانفعال الذي يعتري تفكير الانسان وخياله ويفصح عن توترات

1- د. سلطان الشاوي، المصدر السابق، ص 249.

2- الأستاذ محمد فالح حسن، مشروعية استخدام الوسائل الحديث في الالبات الجنائي رسالة ماجستير، مقدمة الى

جامعة بغداد 1987، ص 5.

عضلية⁽¹⁾. كتغير ضربات القلب وافراز اللعاب ومعدل الضغط وسرعة التنفس وتقاس تلك المعدلات ومقارنتها مع انفعالات الشخص في الظروف الاعتيادية بحيث يتضح لنا ان هذا الشخص لا يقول الحقيقة الا ان هذه الوسيلة تؤدي الى انتهاك حق المتهم في الصمت ويعد اكراه للمتهم لأنه يسبب اذىا بدني وان نتائج هذه الوسيلة لا ترقى الى مرتبة الادلة ولا عناصر الاثبات⁽²⁾.

ثالثاً: التنويم المغناطيسي

هو عملية احداث حالة نوم صناعي لبعض ملكات العقل الظاهر عن طريق الايحاء فكرة النوم⁽³⁾ حيث تحجب فيه الذات الشعورية للنائم وتبقى الانا اللاشعورية تحت سيطرة ذات المنوم المغناطيسي فيضيف بذلك نطاق الاتصال الخارجي للنائم وتشمل الوظيفة الاساسية للعقل وليس كل الافراد ويمكن تنويمهم مغناطيسياً والبعض يكون تنويمه بدرجة يسيرة والبعض الآخر بدرجة عميقة وتكون بتفاوت⁽⁴⁾ وايضاً تعد هذه الوسيلة من وسائل الاكراه وقد منعه منظمة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة سنة 1962 اخضاع المتهم لأي اكراه مادي او معنوي او تنويم مغناطيسي لأنه يؤثر على اراده الشخص وتعد انتهاك لأسرار النفس البشرية وتعد هذه الوسيلة عدوان على حرية الشخص وانتهاك حق الانسان في التكامل الجسدي اما موقف المشرع العراقي في هذه الوسيلة عدها انتقاص لكرامة الإنسان لأنها تعتبر وسيلة لضغط عليه وان خطورة هذه الوسيلة غير مشروعة على حقوق الافراد⁽⁵⁾.

رابعاً: الكلاب البوليسية

استخدمت الكلاب البوليسية في عمليتي الاستعراف وتعقيب الاثر قبل الاستجواب لما لديها من حاسة شم قوية التي تجعلها تميز رائحة المتهم نتيجة ما تخلف عنه بمسرح

1- د. سمير نعيم احمد، الاساس النظري لأجهزة كشف الكذب، المجلة الجنائية القومية، ص 186.

2- د. عمر فاروق الحسني، كتاب تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف القاهرة 1995، ص 249.

3- د. فريد القاضي الاستجواب اللاشعوري، المجلة الجنائية القومية، مجلد 2، ص 510.

4- د. سامي صادق الملا، اعتراف المتهم، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، 1969، ص 157.

5- المادة (137) من قانون اصول محاكمات جزائية والتي تنص على (لا يجوز استعمال أي وسيلة غير مشروعة للتأثير على المتهم للحصول على اقراره ويعتبر من الوسائل الغير مشروعة اساءة المعاملة والتهديد بالأداء او الاغراء او الوعد والوعيد والتأثير النفسي واستعمال المسكرات والمخدرات والعقاقير).



الجريمة كالأشياء التي لامسها أو امسك بها المجرم أو عن طريق تتبع رائحة المجرم المنتشرة في الهواء ويستعرف الكلب على المتهم عن طريق عملية عرض المتهم بين مجموعة من الأشخاص على كلب للتعرف على صاحب الاثر. وقد اثبتت التجارب العلمية ان لكل انسان رائحة تميزه عن غيره وعن طريق هذه الرائحة يمكن للكلاب المدربة فنياً اكتشاف المتهم ولم تعتمد المحاكم العراقية على هذه الطريقة كإثبات جنائي ولا يجوز استخدام الكلاب البوليسية في استجواب المتهم لتخويله ودفعه على الاعتراف لأنها تعد من وسائل الاكراه⁽¹⁾، وقد اقرت محكمة النقض المصرية مشروعية استخدام الكلب البوليسي كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين وانها مجرد قرينة يستند اليها في تعزيز الادلة ولا يمكن ان تكون دليل اساسي على ثبوت التهمة على المتهم⁽²⁾.

المطلب الثالث: بطلان الاستجواب وتميزه عن الأوضاع المشابه له

بعد تطور الاجراءات الجنائية نتيجة تقدم المجتمعات وتحقيق الغاية بالوصول الى كشف معالم الجريمة ومعرفة مرتكبيها وتوقيع الجزاء عليه وقد يحدث ان تخالف او تغفل تلك الاجراءات وعندئذ يترتب عليها البطلان وحدوده واثارة وان اغلب المشرعين في الدول اتجهوا الى تحديد حالات البطلان لكي لا يترك مجال للشك وليعلم القائم بالأجراء المصير الذي يتعرض له عمله لكي يقوم بمراعاة احكام الاستجواب لما لها من اهمية لأنها تمس حقوق وحريات الافراد. البطلان لغة: بطل الشيء يبطل بطلا أي ذهب ضياعا وخسرا⁽³⁾.

البطلان اصطلاحاً: هو اجراء جزائي يرد على العمل الاجرائي المخالف لبعض القواعد الاجرائية فيهدر اثاره القانونية⁽⁴⁾ او انه وصف يلحق تصرفاً قانونياً معيباً لقاعدة قانونية يؤدي الى عدم نفوذه وعدم ترتيب اثاره⁽⁵⁾ ومن خلال هذا التعريف نستخلص بأن للبطلان عنصران هما:

- 1- د. محمد سالم الحلبي، كتاب الوجيز في اصول محاكمات الجزائية، دار الثقافة النشر والتوزيع طا عمان الاردن، ص 267.
- 2- نقض مصري رقم 1157 سنة 1957، مجموعة احكام محكمة النقض المصرية، ص 907.
- 3- معجم لسان العرب ابن منظور الأنصاري، ص 104.
- 4- د. احمد فتحى سرور، كتاب اصول قانون الاجراءات الجنائية، مطبعة دار النهضة العربية، القاهرة 1969، ص 262.
- 5- د. جميل الشراوي، كتاب نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المصري، مطبعة جامعة القاهرة ن، ص 140.

أولاً: العيب المخالف لقواعد القانون

ثانياً: عدم ترتيب الآثار القانونية.

دون هذين العنصرين لا نكون أمام أي بطلان أي ان قواعد الإجراءات الجنائية لا يجوز مخالفتها لأنه عند مخالفة أي قاعدة من قواعدها يترتب على العمل الذي وضعت هذه القاعدة لتنظيمه البطلان⁽¹⁾ ويعتبر البطلان من اهم الإجراءات التي تطال الاعمال الاجرائية وذلك لأنها تعدم اثار العمل المعيب فتجعله كأنه لم يكن بمعنى ان الاعمال الاجرائية المعيبة حين يطالها البطلان لا تنتج عنها اثار قانونية لان البطلان يهدر الاثر القانوني المترتب على هذه الاجراءات⁽²⁾. ولتمييز البطلان عن الأوضاع المشابهة له هناك اوضاع تميز بها البطلان عما يشبهه مثل الانعدام والسقوط والخطأ في القانون:

أولاً: البطلان والانعدام: ان الانعدام يعني الجزاء الاجرائي الذي يكون عندما يتخلف وجود العمل الاجرائي وجوداً صحيحاً ومنتج الاثارة لتخلف عناصره⁽³⁾ وجزاء البطلان والانعدام يتشابهان في ان كلاهما يترتب عليه اهدار الاثار القانونية للأجراء المعيب ولكن يختلفان في ان الانعدام يكون في حالة فقدان احد الركان الاساسية للانعقاد الاجراء اما البطلان فيكون في حالة عدم توفر احد الشروط اللازمة لصحة الاجراء⁽⁴⁾ أي ان الاجراء الباطل له وجود قانوني لكن هذا الوجود معيب اما الاجراء المنعدم فهو غير موجود كأن يصدر حكم على متهم دون ان تكون الدعوة الجنائية مقامة من قبل من يملك حق اقامتها وفي هذه الحالة يكون الحكم معدوم الأثر والانعدام يتقرر بحكم القانون اما البطلان فيقرر بحكم قضائي كاشف له اذا كان بطلان مطلق وحكم قضائي يقرره اذا كان البطلان نسبي والانعدام لا يقبل التصحيح اما البطلان فيقبل التصحيح⁽⁵⁾.

ثانياً: البطلان والسقوط: ويقصد بالسقوط هو سقوط الحق في القيام بعمل من العمال الاجرائية او اتخاذ أي اجراء من اجراءاتها نتيجة لقوات الميعاد المقرر له في

1- موسوعة القضاء والفقه للدول العربية، ج 16، دار العربية، للموسوعات القانونية، حسن الفكهاني ص 126.

2- د. ابراهيم نجيب سعد، كتاب، قانون القضاء الخاص ج 1، منشاه العارف الاسكندرية، ص 732.

3- د. عبد الستار سالم الكبيسي، رسالة دكتوراه، ضمانات المتهم قبل واثناء المحاكمة، ص 1004.

4- د. مأمون محمد سلامة، كتاب الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، ص 329.

5- د. احمد فتحي سرور، كتاب الشرعية والاجراءات الجنائية، ص 253.



القانون او لمخالفة اجراء تجري من خلاله اجراءات الخصومة⁽¹⁾ أي يكون عند عدم القيام بأجراء معين خلال مدة يحددها القانون للقيام بذلك الاجراء من قبل له الحق من ذلك⁽²⁾ وقد تتخذ تلك الاجراءات بوقت معين او وقائع معينة كسقوط الحق في تقديم شكوى في الجرائم التي نصت عليها المادة (3) ف أ ومنها جرائم الزنى الزوجية والقتل والسب وغيرها من الجرائم التي نصت عليها هذه المادة ويسقط حق المجنى عليه بعد مضي ثلاثة اشهر من يوم العلم بوقوع الجريمة او زوال القوة القاهرة التي حالت دون تقديم الشكوى.

وقد تتخذ تلك الاجراءات بوقت معين او وقائع معينة كسقوط الحق في تقديم شكوى في الجرائم التي نصت عليها المادة (3) ف أ ومنها جرائم الزنى الزوجية والقتل والسب وغيرها من الجرائم التي نصت عليها هذه المادة ويسقط حق المجنى عليه بعد مضي ثلاثة اشهر من يوم العلم بوقوع الجريمة او زوال القوة القاهرة التي حالت دون تقديم الشكوى⁽³⁾.

ثالثا: البطلان والخطأ في القانون

اختلفت الآراء في تحديد معيار التفرقة بين الخطأ في القانون والبطلان ومن اهم الآراء التي سنستعرضها:

الراي الاول: ذهب الى ان المقصود بالخطأ في القانون يعني مخالفة القواعد الموضوعية وليس الاجرائية أي القواعد الموجودة في قانون العقوبات والقوانين الموضوعية التي يقتضي الامر تطبيقها في المحاكم الجنائية قد ترى في قانون الاجراءات قواعد موضوعية او في حكم الموضوعية ومثل ذلك قواعد تقادم الدعوى او العقوبة ويخذ على هذا الراي بانه لم يحدد القواعد الموضوعية في الاجراءات الجنائية⁽⁴⁾.

الراي الثاني: ذهب الى ان التفرقة بين الخطأ في الاجراء والخطأ في التقدير هو معيار التفرقة بين البطلان والخطأ في القانون ولكي يكون الحكم معيبا بخطأ بالأجراء (باطلا) وجب مخالفته الشروط صحته كعمل اجرائي وان يكون معيبا بخطأ بالتقدير أي

1- د. حسن غلام، كتاب موجز القانون القضائي الجزائري الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 216.

2- د. عبد الستار سالم الكبيسي، المصدر السابق، ص 1108.

3- المادة (6) من قانون اصول محاكمات جزائية (لا تقبل الشكوى ي الجرائم المبينة في المادة الثالثة من هذا القانون بعد مضي ثلاث اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة او زوال العذر القهري الذي حال دون تقديم الشكوى وسقوط الحق في الشكوى أو بموت المجنى عليه مالم ينص القانون خلاف ذلك.

4- د. احمد فتحي سرور، نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية، مكتبة النهضة العربية القاهرة، ص 94.

(الخطأ في القانون) في جميع الحالات التي يخطأ فيها القاضي في تطبيق ارادة القانون سوى ان كان الامر خطأ في الواقع او خطأ في القانون⁽¹⁾، ومن هنا لابد ان نفرق بين ما اذ كان الخطأ يؤدي الى البطلان او يؤدي الى الخطأ المادي:

اولاً: ان لا يكون الخطأ من شأنه ان يؤدي الى البطلان او الخطأ في القانون فلا يعتبر الخطأ مادياً في حالة عدم توقيع القاضي على الحكم في ثلاثين يوم لان مضيء هذه المدة دون توقيع يؤدي الى بطلان الحكم⁽²⁾.

ثانياً: يتحقق الخطأ المادي عند اغفال بيانات جوهرية والتي لا يترتب البطلان على مخالفتها كإغفال الحكم ذكر محل اقامة المتهم او خطأ في ذكر هذا البيان⁽³⁾ هذا وقد نصت المادة (225) من قانون اصول محاكمات جزائية (لا يجوز للمحكمة ان ترجع عن الحكم والقرار الذي اصدرته او تغيره او تبديل فيه الا لتصحيح خطأ مادي على ان يدون ذلك حاشية له ويعتبر جزء منه)⁽⁴⁾ وتصحيح الخطأ القانوني امر يمس موضوع الحكم ومضمونة وبذلك قضت محكمة النقض المصرية عندما حكمت على متهمين بجريمة خطف بالأشغال الشاقة وفق المادة (288) من قانون العقوبات المصري وتضمن هذا الحكم خطأ في تطبيق القانون وليس مجرد خطأ مادي وبذلك فان المحكمة لا تمتلك تعديل أو تصحيح الحكم لزوال ولايتها ولا يجوز لها قانوناً ان تتدارك الحكم الا بطريقة النقض⁽⁵⁾.

المطلب الرابع: انواع البطلان وما يترتب عليه من اجراءات

أولاً: البطلان المطلق

هو جزاء يقع عند مخالفة القواعد الخاصة بالإجراءات⁽⁶⁾ المتعلقة بالنظام العام التي وضعت لحماية مصلحة المجتمع ويكون متصل بقواعد التنظيم القضائي كعدم جواز اتخاذ اجراءات غير مشروعة ضد المتهم كتخليفه اليمين قبل استجوابه او تعذيبه للحصول

1- محكمة النقض المصرية، مجموعة القواعد الجزء الاول، ص 530.

2- محكمة النقض المصرية المصدر السابق، الجزء السابع، ص 136.

3- نقض مصري، مجموعة الاحكام، ص 4، سنة 1957.

4- المادة (225) من قانون اصول محاكمات جزائية.

5- محكمة النقض المصرية، المصدر السابق، ص 630.

6- د. مأمون محمد سلامة، كتاب الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر، 1980، ص 238.



على اعترافه او عدم جواز اشتراك القاضي في القضية التي اجرى التحقيق فيها ويجوز للمحكمة أن تتمسك بالبطلان من تلقاء نفسها وايضاً يجوز لأي من الخصمين في الدعوى التمسك به.

ثانياً: البطلان النسبي

هو جزاء يقع عند مخالفة قاعدة غي متعلقة بالنظام العام أي عند مخالفة الضمانات الخاصة بالاستجواب كعدم احاطة المتهم بالوقائع المنسوبة اليه او الاستعانة بمحامي ولا يجوز للمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها لكن للخصم التمسك به وهو صاحب المصلحة الذي ارتكب المخالفة ضده او اصابة ضرر جراء هذه المخالفة وفي حال عدم التمسك به امام محكمة الموضوع يعد بمثابة التنازل الضمني⁽¹⁾ ويجوز للشخص الذي جرت المخالفة بحقه ان يتنازل عنه صراحة ولا يجوز ان يتمسك به مستقبلاً بعد التنازل.

ثالثاً: مذاهب البطلان

هناك مذهبان سائدان تطرقا الى موضوع البطلان في الاستجواب هما: -

أ- مذهب البطلان القانوني

هو جزاء اجرائي يترتب على مخالفة احكام القانون وينص هذا المذهب على ان (لا بطلان بغير نص) وتستمد هذه القاعدة وجودها من قانون العقوبات وهي (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) ان المشرع هو الذي يحدد حالات البطلان⁽²⁾ بحيث لا يجوز للقاضي ان يقرر البطلان فهو يجرده من كل سلطة تقديرية ومن كل مجال للاجتهاد في التفسير اي ان القاضي يقرر البطلان في الحالات التي نص عليها القانون ولا يجوز له ان يتجاوز على الحالات المنصوص عليها بالقانون ويتميز هذا المذهب بأنه يحول دون تحكم القاضي وتعسفه ويؤدي الى استقرار احكام القضاء ولا مجال لتضارب في احكامها اما ما يعيب هذا المذهب أن الاحكام التي نص عليها القانون لا توفر ضمانات كافية للمصالح التي تحميها

1- د. عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي، منشأه المعارف الاسكندرية 1996، ص 476.

2- المستشار احمد الشافعي، البطلان في قانون الاجراءات الجنائية، ط2004، ص 28.

القواعد الاجرائية الاساسية⁽¹⁾ لذلك ظهرت الحاجة الى التدخل عن طريق النص الصريح الذي يحدد حالات البطلان للاستجواب.

ب- مذهب البطلان الذاتي

من الصعب حصر جميع حالات البطلان في قواعد تشريعية لذلك ظهرت هذه النظرية وكان هدفها الحماية من الاعتداء على حقوق الدفاع وتنص على ان كل مخالفة لقاعدة من قواعد اجراءات التحقيق يجب ان تؤدي الى البطلان حتى وان لم ينص القانون على وجوب مراعاتها⁽²⁾ ان البطلان يترتب على مخالفة قاعدة جوهرية وليس قاعدة ارشاد وتوجيه⁽³⁾ والتي لا يترتب على مخالفتها بطلان كما هو الحال بالنسبة لترتيب الخاص بسماع الشهود ويتميز هذا المذهب بالمرونة لأنه يعطي القاضي سلطة في تقدير جسامه مخالفة القاعدة الاجرائية⁽⁴⁾ ويعيوب هذا المذهب هي عدم وضعة لمعيار دقيق لتمييز بين الاجراء الجوهرية الذي يترتب على مخالفة البطلان والاجراء الغير جوهرية الذي لا يترتب على مخالفتها البطلان مما يؤدي الى اختلاف الآراء وتضارب الاحكام كما يؤدي الى اهمال القواعد الغير جوهرية لعدم وجود نص جزائي على مخالفتها وهذا لا ينسجم مع وضع قواعد تشريعية تهدر قيمتها⁽⁵⁾.

رابعاً: الجهة التي تقرر البطلان

تختلف الجهة التي تقرر البطلان باختلاف الاشخاص القائمين بإجراءات التحقيق لذا سنتناول ذلك فيما يلي:

أ- اعضاء الضبط القضائي والمحققون

عندما يباشر اعضاء الضبط القضائي اجراءات التحقيق فان الجهة المختصة بتقرير بطلان هذه الاجراءات هو قاضي التحقيق لان هؤلاء الاشخاص يباشرون اعمالهم تحت

- 1- د. جلال ثروت، اصول محاكمات جزائية، الدار الجامعية، ص 60.
- 2- د. محمد فاضل قضاء التحقيق، مطبعة جامعة دمشق، ص 314، لسنة 1965.
- 3- د. مأمون، محمد سلامة، المصدر السابق، ص 234.
- 4- المستشار احمد الشافعي، المصدر السابق، ص 234.
- 5- د. إدوارد غالي الذهبي، كتاب الاجراءات الجنائية، الناشر مكتبة غريب، ص 775، لسنة 1991.



اشرف قاضي التحقيق لذا لا يمكن مخلفة اوامر وتعليماته وعند المخالفة يتعرضون الى عقوبات تأديبية او ادارية او جزائية وهذا ما نصت عليه المادة (86) من قانون اصول محاكمات جزائية والتي تنص (بان تقديم الاعتراض على اجراءات التفتيش لدى قاضي التحقيق وعلى قاضي التحقيق ان يفصل فيها على وجه السرعة)⁽¹⁾ وتقدم الاعتراضات من قبل ذوي العلاقة التي تتعلق بالإجراءات التي باشرها اعضاء الضبط القضائي والمحققون وتقدم الى قاضي التحقيق تحريريا او شفها ويكون قراره الصادر الذي يخص هذه الاعتراضات خاضعا لطرق الطعن القانونية مستقلا اذا كان يترتب عليه وقف السير في الدعوى الجزائية⁽²⁾.

ب- اعضاء الادعاء العام

اعطى القانون للدعاء العام ممارسة صلاحيات قاضي التحقيق في الجرائم المشهودة وعند غياب في مكان الحادث⁽³⁾ ولقاضي التحقيق ان يقرر البطلان على الاجراءات التي قام بها عضو الادعاء العام اذا كانت يشوبها عيب ويخضع قرار قاضي التحقيق لطرق الطعن المقررة قانونا وايضا يجوز للخصوم الطعن بهذا القرار امام محكمة الجنايات باعتبارها الجهة المختصة لنظر بالطعون المقدمة بخصوص قرارات قاضي التحقيق⁽⁴⁾ وهذا ما نصت عليه السادة (265) فق أ من قانون اصول محاكمات جزائية (يجوز الطعن تميزيا امام محكمة الجنايات من ذوي العلاقة المنصوص عليها في المادة (249) في الاحكام والقرارات والتدابير الصادرة من محكمة الجزاء في دعاوى المخالفات وفي القرارات الصادرة من قاضي التحقيق خلال 30 يوم تبدا من اليوم التالي لتاريخ صدورها. وقد نصت المادة (11) من قانون الادعاء العام على ان (لعضو الادعاء العام الطعن بمقتضى احكام القانون في الاحكام والقرار الصادرة عن قضاة التحقيق والمحاكم واللجان

1- المادة (86) من قانون اصول محاكمات جزائية.

2- المادة (294) من قانون اصول محاكمات جزائية، فق ج، والتي تنص على (لا يقبل الطعن على انفراد في القرارات الصادرة في مسائل الاختصاص والقرارات الاعدادية والادارية الغير فاصلة في الدعوى الا اذا ترتب عليه من السير في الدعوى ويستثنى من ذلك قرارات القبض والتوقيف واطلاق السراح بكفالة).

3- المادة (5) من قانون الادعاء العام، رقم (49)، لسنة 2017.

4- المادة (265) من قانون اصول محاكمات جزائية.

وتسري مدة الطعن بالنسبة لعضو الادعاء العام من اليوم الثاني لتاريخ النطق بتلك الاحكام والقرارات والتدابير عند حضوره او من اليوم التالي لتبليغه بها عند عدم حضوره وتبدأ مدة تصحيح القرار التمييزي اليوم التالي لتاريخ تبليغ الادعاء العام بالقرار التمييزي وتلتزم الجهة التي تصدر القرار موضوع الطعن بتبليغ الادعاء العام خلال 30 يوم من تاريخ صدوره⁽¹⁾.

ت- قضاة التحقيق

ان الجهة التي تقرر البطلان على الاجراءات المعيبة التي يقوم بها قاضي التحقيق هي محكمة الموضوع ومحكمة التمييز، ومحكمة التمييز هي. محكمة الجنايات التي تطعن بقرارات قاضي التحقيق وتقدم الطعون في قرارات قاضي التحقيق الى محكمة الجنايات لتتنظر فيها تمييزاً⁽²⁾ وقد نصت المادة (264) من قانون الاصول على (لمحكمة التمييز ان تتدخل من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من الادعاء العام أو ذوي العلاقة فتطلب أي دعوى جزائية بناء على حصول علمها بان مخالفة قانونية قد حصلت في تلك الدعوى سواء ان كان قبل الحكم فيها ام بعده لتتولى تدقيق ما صدر من احكام وقرارات وتدابير واوامر⁽³⁾ وتختلف محكمة الموضوع باختلاف نوع الجريمة التي وجد الاجراء المعيب في اجرائها فاذا كانت جناية هنا محكمة الموضوع هي محكمة الجنايات التابع لها قاضي التحقيق اما اذا كانت جنحة أو مخالفة هنا محكمة الموضوع هي محكمة الجنح الواقعة بمحل عمل القاضي اما محكمة الجنايات فتقرير البطلان بالنسبة لها وللقرارات التي تصدرها تكون بصفتها الاصلية لا بصفتها التمييزية حيث يكون الطعن بقراراتها امام محكمة التمييز⁽⁴⁾ لأنها اعلى درجة بالسلم القضائي اما تقرير البطلان لمحكمة الجنح بما ان قاضي التحقيق وقاضي محكمة الجنح من نفس الدرجة لذلك ليس من اختصاصها ان تقرر بطلان الاجراءات المعيبة والصادرة من قاضي التحقيق.(1)

1- المادة (11) من قانون الادعاء العام.

2- المادة (265) من قانون اصول محاكمات جزائية.

3- المادة (264) من قانون اصول محاكمات جزائية.

4- المادة (249) والمادة (254) من قانون اصول محاكمات جزائية.



خامساً: موقف القانون العراقي والقانون المصري من البطلان

ان المشرع العراقي في قانون اصول محاكمات جزائية لم يتناول نظرية البطلان في الاجراءات ولم يحدد مواد خاصة تنظمه الا ان قانون اصول محاكمات جزائية البغدادي الملغى ورد فيه بعض النصوص التي نص فيها على حالة البطلان⁽¹⁾ كما هو الحال في المادة (53) الفقرة ه والتي نصت على (لا تكون اجراءات قاضي التحقيق ولا قراراته باطلة بسبب صدورها خلافاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وتنص الفقرة أ على الاختصاص المكاني لقاضي التحقيق وايضا ما جاء بالمادة (127) منه والتي نصت على لا يجوز استعمال الوسائل غير المشروعة او العنف والضرب عند استجواب المتهم) وايضا نصت المادة (249) من قانون اصول محاكمات الجزائية على ان لكل من الادعاء العام والمتهم والمشتكي والمدعي بالحق المدني والمسؤول مدنيا ان يطعن لدى محكمة التمييز في القرارات والاحكام والتدابير الصادرة من محكمة الجناح او محكمة الجنايات في جناحة او جناية اذ كانت قد بنيت على مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه او تأويله⁽²⁾ اما بالنسبة للقانون المصري فقد نص قانون الاجراءات الجنائية في المواد (331_337) على البطلان واخذ بمذهب البطلان الذاتي الذي يميز بين قواعد الاجراءات الجوهرية والقواعد الغير جوهرية ويترتب البطلان في القانون المصري عند عدم مراعاة القانون المتعلق بالاجراءات الجوهرية⁽³⁾ ولم ينص على البطلان القانوني وقد نصت المادة (123) الفقرة 1 من قانون الاجراءات المصري على (عند حضور المتهم لأول مرة امام المحقق يجب التثبت من شخصية ثم يحاط علماً بالتهمة المنسوبة اليه لتهيئة دفاعة فاذا خالفت هذه القاعدة تقرر البطلان

سادساً: نتائج البطلان

عندما تكون هناك مخالفة في جوهر القواعد القانونية ويتقرر البطلان جزاء لهذه المخالفة من قبل الجهات المختصة فأن اثر هذا البطلان يكون على الجزء الذي حكم عليه بالبطلان وتختلف اثار البطلان على مدى تطبيق القاعدة القانونية التي كان البطلان جزاء

1- د. عباس الحسيني شرح اصول محاكمات جزائية، المصدر السابق، ص 177.

2- المادة (249) من قانون اصول محاكمات جزائية.

3- د. حسن صادق المرصفاوي، الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري، ص 141.

لمخالفتها فاذا كانت القاعدة تخص اعمال القاضي والمحقق كان البطلان الناتج عن مخالفتها عام يشمل كل ما قام به القاضي او المحقق ومثال على ذلك بطلان التحقيق الابتدائي في الجرائم التي اشترط القانون للسير في اجراءتها حصول شكوى من قبل المجنى عليه اما في حال كانت القاعدة تخص اجراء واحد كان البطلان بحق ذلك الاجراء فقط⁽¹⁾ كبطلان اقوال الشاهد او الخبير الذي لم يحلف اليمين وتعتبر الدعوى جميعها باطلة عند استجواب المتهم بعد تحليفه اليمين لان البطلان يؤثر على اجراءات التحقيق فتصبح مشوبة بسببه⁽²⁾ لكن عندما يتقرر البطلان من جهة قضائية مختصة هنا يشمل البطلان جميع اثار الاجراء الذي قرر بطلانه فيمحوها ويعتبر ذلك كأن لم يكن أي متى ما تقرر البطلان على العمل او الاجراء زالت عنه اثاره القانونية⁽³⁾ ولا يجوز بعدها الاعتماد او الاخذ بما نتج عن هذا الاجراء لأنه جاء خلافا للقانون مما ادى الى بطلانه واستبعاد نتائجه فالعمل الاجرائي المعيب يبقى صحيح ومنتجا لآثاره حتى يتقرر بطلانه لان البطلان لا يضع وصف جديد وانما يكشف الاجراء المعيب⁽⁴⁾ ولا يترتب على بطلان الاستجواب بطلان التحقيق بأكمله لان القانون لم ينص على ذلك فلا يتأثر به الا ما ينتج عن الاستجواب من ادلة اعتراف⁽⁵⁾.

سابعاً: تصحيح البطلان

تصحيح البطلان يعني زوال البطلان ويكون عند عدم تحقيق الاثار القانونية التي تترتب عليه ويطرا تصحيح البطلان على الاجراء الباطل فيزل عته هذا الوصف⁽⁶⁾ ولتصحيح البطلان اهمية كبيرة في مرحلة التحقيق الابتدائي لان هذه المرحلة تحتاج الى سرعة ودقة لحسم الدعوى في اسرع وقت ممكن دون ان تتعرض اجراءاتها الى عيوب فيصيبيها البطلان فاذا اصاب الاستجواب عيب في اجراءاته عرضه الى البطلان المقرر لمصلحة الخصوم

1- د. توفيق الشاوي، كتاب فقه الاجراءات الجنائية، ص 442، الناشر كلية الحقوق جامعة القاهرة.

2- المادة (144) من قانون اصول محاكمات جزائية.

3- د. محمود العشماوي، قواعد المرافعات بالتشريع المصري، ص 294.

4- د. محمود مصطفى القللي، المصدر السابق، ص 195.

5- د. رؤف عبيد كتاب المشكلات العملية في الاجراءات الجنائية، ص 397، الجزء الاول.

6- د. توفيق الشاوي، المصدر السابق، ص 448.



فيمكن ان يزيل ذلك البطلان اذا تنازل صاحب الشأن عنه اما اذا رفض ذلك او كان متعلق بالنظام العام الذي لا يمكن التنازل عنه هنا يجوز للمحقق اعادة الاستجواب ويدرك المخالفة القانونية التي ارتكبها أي بمعنى يترك الاجراءات السابقة ويقوم بالتحقيق من جديد ومثالا على ذلك استجواب المتهم دون السماح لمحامييه بالاطلاع على ملف الدعوى في هذه الحالة يستجوب المتهم مره اخرى ويسمح لمحامييه بالاطلاع على ملف الدعوى وحصول المتهم على كل الضمانات التي فاتته في التحقيق السابق دون اللجوء الى تقرير بطلانه⁽¹⁾ هناك نوعان من البطلان هما البطلان الذي يوثر على بقية اجراءات الدعوى ويعيبها في هذه الحالة لا يجوز للمحقق تصحيحه وتكملة الشروط اللازمة له فهنا يجب عليه ارسال ملف الدعوى للدعاء العام للاطلاع عليه ولطعن فيه امام الجهات القضائية المختصة او لها الحق في تقرير البطلان اذ كان موجود وتقوم بتصحيحية عادات اما اذ كان البطلان لا يوثر على اجراءات الدعوى الباقية يعتبر كان لم يكن ويعاد الاجراء من جديد لتستوفي شروط صحته. اما القضاء المصري اعطى للمحقق ان يصحح الاجراءات الباطلة من تلقاء نفسه⁽²⁾ مما يؤدي الى تطويل الاجراءات وبذلك يتدارك اسباب البطلان الا انه من الناحية الموضوعية لا يصح لأنه لا يجوز ان نعهد الى الشخص الذي وقع منه الخطأ وخالف احكام القانون ان يعيد الاجراءات مرة اخرى بعد انتهائه منها أي يحكم في مدى صلاحية الاجراءات التي تتعلق بالاستجواب وإجراءاته ويترتب على ذلك اخلال بضمانات الدفاع وان الاخذ بهذا المبدأ يؤدي الى ضياع هدف المشرع بتقرير البطلان وايقاع الجزاء على الاجراءات التي تخرج عن الاحكام القانونية التي يجب اتباعها فاذا كانت هناك مخالفة يجب توقيعه من حقهم بالدفع بالبطلان الجزاء المقرر لها حتى لا يحرم اصحاب العلاقة من حقهم بالدفع بالبطلان في حال توفره.

1- د. احمد فتحي سرور، المصدر السابق، ص 400.

2- مادة (335) من قانون الاجراءات المصري والمادة (337) من مشروع القانون الجنائية المصرية.

الخاتمة

نستنتج من خلال هذا البحث ان الاستجواب اجراء من اجراءات التحقيق المهمة ونتيجته هي احد الامرين اما انكار التهمة المسندة إلى المتهم وبالتالي يفند الادلة الموجهة له او يعترف بالتهمة ويؤيد الادلة الموجهة ضده فاذا كانت النتيجة الانكار وتفنياد الادلة وجب على جهة التحقيق بعد التأكد اخلاء سبيله اما ان كانت النتيجة الاعتراف فهنا يجب علينا معرفة الاجراءات التالية وأن الاعتراف هو اقوى الادلة و لخطورته احاطة المشرع بالكثير من الضمانات ومنها ان يستجوب المتهم خلال الاربع والعشرين ساعة الاولى من التوقيف وان لا يجبر على الكلام ويحق له بتوكيل محامي وان لا يجبر على تقديم ادلة ضده لان الاصل في الانسان البراءة وان قرينة البراءة هي من مقومات المحاكمة العادلة وان المتهم بريء حتى تثبت ادانة وهذه القاعدة لا تعني ان يترك المتهم حر طليق فعند اتهامه يدخل دائرة الشك بأنه ارتكب جرم ومن هنا يقع على عاتق سلطة الاتهام عب الاثبات فاذا فشلت هذه السلطة عند الاستجواب بهدم قرينة البراءة بقى المتهم بريئا اما اذا استطاعت اثبات ادانته وجب عليها تقديمة للمحكمة لينال جزائه بعد التأكد من ادلة ادنته اما من ناحية الشهادة والشهود وجب على القائم بالتحقيق التأكد من صدق اقوالهم وشهادتهم في القضية ونقول تبرأت متهم خير من ادانة بريء وذلك تجنباً للشهادة الكيدية او شهادة الزور اما بخصوص القائمين بالتحقيق فحصرهم المشرع بأشخاص محددين وضع شروط لاختيارهم وفرض عليهم القانون التزامات عند مباشرة التحقيق حتى لا يساء استعمال السلطة المناطة لهم.



المصادر

الكتب

- 1 - إبراهيم حامد الطنطاوي، شرح قانون الإجراءات الجنائية، ط 1، دار النهضة العربية، ص 515.
- 2 - ابراهيم نجيب سعد، قانون القضاء الخاص، الجزء الاول منشأه المعارف الاسكندرية، ص 732.
- 3 - احمد الشافعي، البطلان في قانون الاجراءات الجنائية، الطبعة لسنة 2004، ص 28.
- 4 - احمد فتحي سرور، قانون الاجراءات الجنائية، مطبعة دار النهضة العربية، لسنة 1969، ص 262.
- 5 - احمد فتحي سرور، نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية، مكتبة النهضة العربية القاهرة، ص 94.
- 6 - ادوارد غالي الذهبي، الاجراءات الجنائية، الناشر مكتب غريب، لسنة 1991، ص 775.
- 7 - تميم طاهر احمد، و حسين عبد الصاحب عبد الكريم، شرح اصول محاكمات جزائية، طبعة السنة 2012، ص 200.
- 8 - توفيق الشاوي، فقه الاجراءات الجنائية، الجزء الاول، ص 33.
- 9 - جلال ثروت اصول محاكمات جزائية، الدار الجامعية، لسنة 1992، ص 60.
- 10 - جميل الشراقوي، نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المصري، مطبعة جامعة القاهرة، ص 140.
- 11 - جندي عبد الملك، الموسوعة الجنائية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ص 280.
- 12 - حسن صادق المرصفاوي، الحبس الاحتياطي وضمان حرية الفرد في التشريع المصري، دار النشر للجامعات المصرية القاهرة، 1954، ص 141.
- 13 - سلطان الشاوي، اصول التحقيق الاجرامي، مطبوع على نفقة جامعة بغداد، لسنة 1982، ص 121.
- 14 - طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ط 2 دار الشؤون الثقافية، ص 291.
- 15 - عباس الحسني، شرح قانون اصول محاكمات جزائية الجديد، المجلد الأول مطبعة الرشاد، بغداد لسنة 1971، ص 53.
- 16 - عبد الامير العكلي والاسستاذ عبد الرحمن خضر، قانون، اصول محاكمات جزائية البغدادي وتعديلاته، ص 108.
- 17 - عبد الحميد الشواربي، ضمانات المتهم في مرحلة التحقيق الجنائي منشاه المعارف الاسكندرية، 1996، ص 476.
- 18 - عمر السيد رمضان، قانون الاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية القاهرة، ص 315.
- 19 - عمر السيد رمضان، قانون الاجراءات الجنائية، القاهرة دار النهضة العربية، ص 315.

- 20 - عمر فاروق الحسني، تعذيب المتهم لحملة على الاعتراف، القاهرة لسنة 1995 دار النهضة العربية، ص 249.
- 21 - فوزي رشيد، تاريخ الشرائع العراقية القديمة، ط 1، الناشر دار الحرية 197347، ص 178.
- 22 - مأمون محمد سلامة، الاجراءات الجنائية في التشريع المصري، دار الفكر 1980، ص 238.
- 23 - محمد الفاضل، قضاء التحقيق، مطبعة جامعة دمشق لسنة 1965، 314، زكي عبد العال، تاريخ النظم القانونية والاقتصادية لسنة 1935، ص 236.
- 24 - محمد زكي ابو عامر، الاجراءات الجنائية، دار المطبوعات جامعة الاسكندرية لسنة 1984، ص 311.
- 25 - محمد عزيز، رياض داود، محاضرات تحقيق جنائي، المعهد القضائي لسنة 1977 تحقيق الجنائي الحديث، ص 119.
- 26 - محمد مصطفى القللي، اصول قانون تحقيق الجنائيات، الطبعة الثانية، ص 221.
- 27 - معجم العين الخليل بن احمد الفراهيدي / ابراهيم السامرائي، دار الرشيد لنشر 157هـ، ص 193.
- 28 - معجم لسان العرب ابن منظور الانصاري، ط3، 1414هـ، دار صادر بيروت، ص 104.
- 29 - معجم مقاييس اللغة، ابي الحسن احمد ابن فارس بن زكريا ط1، ص 19.
- 30 - هلالي عبد الاله، المركز القانوني في مرحلة التحقيق الابتدائي، ص 174.

الرسائل

- 1 - سامي صادق الملا، اعتراف المتهم، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، ص 157.
- 2 - عبد الستار سالم الكبيسي، ضمانات المتهم قبل واثناء المحاكمة رسالة دكتوراه، ص 1004.
- 3 - محمد سامي النبراوي، استجواب المتهم، رساله دكتوراه،، جامعة القاهرة، ص 19.
- 4 - محمد فالح حسن، مشروعية استخدام الوسائل العلمية الحديثة في الاثبات الجنائي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون جامعة بغداد، 1978، ص 5.

القوانين

- 1 - دستور جمهورية العراق، لسنة 2005.
- 2 - قانون اصول محاكمات الجزائية، رقم (23)، لسنة 1971 المعدل.
- 3- قانون اصول محاكمات جزائية البغدادي الملغي.
- 4 - قانون الاجراءات الجنائية المصري.



الموسوعات

- حسن الفكهاني، القضاء والفقه لدول العربية، الجزء 16، الدار العربية للموسوعات القانونية، ص 126.

قرارات محاكم

- محكمة النقض المصرية، مجموعة الاحكام، رقم 148 ورقم 380، ص 136، ص 63، ص 4.

المجلات

- 1 - حسن صادق المرصفاوي، قوة الاعتراف بالإثبات الجنائي مجلة جنائية، لسنة 1960، ص 66.
- 2 - سمير نعيم احمد، الاساس النظري لأجهزة كشف الكذب، المجلة الجنائية القومية، ص 186.
- 3 - صلاح الدين ناهي، تعليقات على القوانين العراقية القديمة قبل ظهور شريعة حمورابي، مجلة سومر، ص 46.
- 4 - طه باقر، قانون لبت عشتار وقانون اشنونا، مجلة سومر، ص 23، بغداد.
- 5 - فريد القاضي، الاستجواب اللاشعوري، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثاني، ص 510.
- 6 - محمود سلام زناتي، ترجمة القانون الاشوري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ص 55.
- 7 - وهيب مسيحة، العدالة والحكم عند المصريين القدماء، مجلة المحاماة، السنة الاربعون، ص 29.



الأصول السياسية عند الإباضية

م. م. نور سمير محمد

جامعة النهريين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بغداد \ العراق

The Political Origins of the Ibadhiyah

Assist. Lect. Noor Samir Mohammad

Al-Nahrain Univ., College of Political Sciences,

Dept. of Inter. Econ. Relationships, Baghdad / Iraq

Noor.samir@nahrainuniv.edu.iq



المستخلص

عرفت الامة الإسلامية العديد من الخلافات والانقسامات كانت نتيجة الاختلاف حول مسألة الامامة والتي كانت أول مشكلة سياسية أختلف حولها المسلمين، والإباضية كغيرها من الفرق والمذاهب الأخرى كان لها الدور في هذه الخلافات وذلك من خلال الآراء التي تبنتها حول الامامة وشروطها. وكانت قد ساهمت الإباضية في اثراء الفلسفة الإسلامية فقد جمعت الى ارائها الفقهية والكلامية مواقف واضحة و مبادئ ثابتة في السياسة، وبذلك انتجت نظرية مميزة في الفلسفة السياسية عند المسلمين. وبالرغم من خلافات الإباضية مع الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى في مسائل عديدة الا انها امتازت بمواقفها المعتدلة والتي كانت سبباً في بقائها و بروزها كمذهب إسلامي معتدل استمر منذ المكمّة الأولى الى يومنا هذا.

الكلمات المفتاحية: الإباضية، الامامة، الشراة، المذهب.

Abstract

The Islamic nation experienced through many divisions as a result of disagreement over the issue of the Imamate, which was the first political problem in which Muslims disagreed. Ibadhiyah, like other groups, have played a role in these differences, through the views adopted on the Imamate and conditions, has contributed to the enrichment of Ibadism in Islamic philosophy has gathered to the views of jurisprudence and verbal clear positions and fixed principles in politics, among Muslims, and since the Ibadhiyah did not study their views. Although Ibadhiyah Differences with other Islamic Groups on Several Issues , but Its Possessed Moderate Position , Which it Was and Still the Reason for Its Survival and Its Emergence as a Moderate Islamic group , and Made It Last from the First Court to the present day.

Keywords: Ibadism , The front , Buyers , Doctrine

المقدمة

إنَّ البحث في موضوع الإباضية يعد بحثاً بكاراً لم يطرقه طارق فيما نعلم، لذلك أراد الباحث التعريف بهذا الفكر الذي يُعد جزءاً حياً من الكيان الاسلامي. فضلاً عن وجود ثغرة بين الإباضية والمذاهب والفرق الاخرى، ترجع الى عدم المعرفة بأصولها واحوال نشأتها، الامر الذي يجعل الكتابة في أصول الفكر الإباضي من خلال تراثها الفكري، فضلاً عن إنَّ البحث في موضوع الإباضية هو جديد من نوعه ولم يحظ باهتمام من الباحثين مقارنة بالمذاهب والفرق الاخرى كالمعتزلة والاشاعرة والشيعة.

تعد الإباضية من أقدم المذاهب الاسلامية التي تعود نشأتها الى النصف الاول من القرن الاول الهجري، وتم إنشائها على يد الامام جابر بن زيد الازدي وقد أخذت اسمها من عبد الله بن إباض أحد فقهاء الاولين. لقد تكونت ملامح هذا المذهب في البصرة بوصفها تنظيمًا سرياً محكماً يتبنى آراء الجماعة التي انشقت عن الامام علي بن ابي طالب بعد قبوله التحكيم في معركة صفين. واطلقوا على أنفسهم بـ (جماعة المسلمين، أهل الدعوة، أهل الحق، أهل الدعوة والاستقامة). ويعدّ بداية ظهور الإباضية كفرقة مستقلة بأرائها معينة بأتباعها واعلامها كان ذلك تدريجياً وعلى عدة مراحل استغرقت عقداً من الزمن الى ان استطاعت ان تكون مذهباً اسلامياً مستقلاً ومعتدلاً لها اجتهادها و أصولها الخاص بها. اما فكرهم السياسي لا يميل الى الثبات والاستقرار، بل يتبدل بتبدل ما يعرف عند الإباضية بمسالك الدين. وهو الطريق الذي يتوصل بها الى إنفاذ الاحكام الشرعية. حسب اوضاع الإباضية (قوة وضعف)، وهي تجسد انواع الامامة عندهم وهذا ما سنتناوله بالتفصيل عند الحديث عن اصولهم السياسية.

مُشكلة البحث :

ترتكز مُشكلة البحث بالتعريف بـ من هم الإباضية ؟ وكيف نظروا للإمامة؟ وما شروطها ومؤهلاتها عندهم؟.



فرضية البحث :

ان الإباضية وإن كانت في بداية نشأتها جزءاً من الخوارج، غير انها تمتلك فكراً سياسياً خاصاً بها كمذهب ديني. ولأصولها أهمية انعكست على هذا الفكر والتي تتمحور حول الامامة وشروطها وكل ما يتعلق بالسلطة السياسية التي يميزها عن باقي المذاهب والفرق الأخرى.

المناهج المستعملة :

استخدم الباحث منهج دراسة حالة المذهب منذ ظهوره وحتى تأسيس دولة لهم و استقلالهم كمذهب مستقل معتدل ومن ثم مقارنته مع الفرق والمذاهب الأخرى.

هيكلية البحث :

قسمت البحث الى مبحثين فضلاً عن مقدمة بكل تفاصيلها الموضوعية، المنهجية، وخاتمة للبحث.

فقد تناولنا في المبحث الاول، اصل الإباضية وأحوال نشأتها وتكوينها في مطلبين اختص المطلب الاول في التعرف بالإباضية وأصل تسميتها، وفي المطلب الثاني تعرفنا على جذورهم التاريخية. اما المبحث الثاني فتحدثنا فيه عن الأصول السياسية عند الإباضية والذي جاء بـ ثلاث مطالب الاول يتحدث عن مفهوم الامامة وما هي طرق انعقادها، حيث تناولنا التعريف بالإمامة و وجوبها و وحدتها، والمطلب الثاني فتحدثنا عن شروط الامام ونصبه والخروج عليه. اما المطلب الثالث فتحدثنا فيه عن أنواع الامامة وشروطها.

المبحث الأول \ التعريف بالإباضية واصل التسمية

حفل التاريخ الاسلامي بالعديد من قضايا الثورات والتمرد والخروج، وقد شهدت الامة الاسلامية انقسامات حول الخلافة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان وتولي الامام علي زمام الامور. أدت هذه الانقسامات والصراعات الى ظهور العديد من الفرق والمذاهب ومن أهم هذه المذاهب التي سنتناول البحث عنها هي الإباضية والتي تنسب الى الخوارج. وتعد من أقدم المذاهب الاسلامية وأكثرها اعتدالاً وأقربها الى المذهب السني وأطولها بقاءً ولا يزال اتباعها يعيشون الى يومنا هذا في سلطنة عمان وفي جبل نفوسة وجزيرة جربة بتونس وفي مزاب في الجزائر.

المطلب الأول \ التعريف بالإباضية و اصل التسمية

أولاً \ الإباضية لغة

إباضية (اسم) الإباضية (الفلسفة والتصوف) فرقة من فرق الخوارج شاع أمرها في أواخر الدولة الاموية، وتنسب الى عبد الله بن اباض التميمي، انتشرت في الكوفة والبصرة ثم انتقلت الى المغرب، وما زالت موجودة حتى اليوم في بلاد المغرب وسلطنة عمان⁽¹⁾. كما تعرف اباض: "عرق في الرجل"، وعبد الله بن اباض التميمي، "نسب اليه الإباضية من الخوارج"⁽²⁾. و"اباض: قرية باليمامة لم ير أطول من نخيلها"⁽³⁾.

ثانياً \ الإباضية اصطلاحاً

تعرف الإباضية "هم اتباع عبد الله بن اباض ثم هم فيما بينهم فرق وكلهم يقولون ان مخالفهم من فرق هذه الامة كفار لا مشركون ولا مؤمنون"⁽⁴⁾. ويعرفها الباروني: "اما

1- احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مجلد1، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص 54.

2- مجد الدين الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2005، ص 636.

3- ابن منظور، لسان العرب، ج1، ط3، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1999، ص 46.

4- علي يحيى معمر، الإباضية بين الفرق الاسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، ط2، سلطنة عُمان، وزارة

التراث القومي، 1994، ص 49.



هذا المذهب الإباضي في القرن الاول من الهجرة فهو أقدم المذاهب الاسلامية على الاطلاق، إذ إنّ امامهم المنسوبون اليه عبد الله بن اباض التميمي كانت له مراسلات ونصائح لعبد الملك بن مروان تحتم عليه أنّ يعمل بأوامر الشرع، فيعدل الحكم بين الناس ليستوجب الطاعة التي يدعوهم اليها"⁽¹⁾. والإباضية هي إحدى فرق الخوارج، وتنسب الى مؤسسها عبد الله بن إباض التميمي، ويدعي أصحابها أنهم ليسوا خوارج، وينفون عن أنفسهم هذه النسبة، والحقيقة أنهم ليسوا من غلاة الخوارج كالازارقة، مثلاً لكنهم يتفقون مع الخوارج في مسائل عديدة⁽²⁾. ومن مجمل هذه التعاريف نخرج بتعريف خاص للإباضية على أنهم أتباع جابر بن زيد سموا بالإباضية نسبة الى متحدثهم الرسمي عبدالله بن اباض وهم إحدى فرق الخوارج ويتسمون بالاعتدال والتسامح ويعدون من اقدم الفرق والمذاهب نشأة ولايزالون موجودين لحد يومنا هذا في اقطار المغرب العربي.

ثالثاً \ أصل التسمية

تنسب الإباضية الى عبد الله بن اباض أحد أئمتهم المشهورين⁽³⁾. والإباضية تسمية اطلقها عليهم الاموين نسبة الى أبيه اباض بن تميم اللات بن ثعلبة التميمي⁽⁴⁾. ونسبة الإباضية الى عبد الله بن اباض هي نسبة اصطلاحية فنسبهم في الواقع هو الى الامام جابر بن زيد الازدي أبي الشعثاء⁽⁵⁾.

إذ كان أكثر الإباضيين يعودون بأصولهم الى هذا الامام وجعلوه الامام الحقيقي لهم وقد أثبتت بعض الدراسات أنّ جابر بن زيد انما هو أمام للإباضية في الفقه فحسب⁽⁶⁾.

- 1- محمود اسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد الغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط1، دار البيضاء، مطبعه النجاح الجديدة، ب ت، ص 51.
- 2- مانع بن حماد الجهني وآخرون، الموسوعة الميسرة في الاديان والمذاهب والاحزاب المعاصرة، مجلد1، ط5، الرياض، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ب ت، ص85.
- 3- علي يحيى معمر، الإباضية مذهب اسلامي معتدل، ط2، سلطنة عُمان، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ب ت، ص 9.
- 4- عدون جهلان، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال اراء الشيخ يوسف اطفيش، سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، ب ت، ص19.
- 5- ناصر سليمان بن سعيد السابعي، الخوارج والحقيقة الغائبة، ط1، ب م، ب د، 1999، ص 117.
- 6- عبد اللطيف بن عبدالله القادر الحفظي، تأثير معتزلة في الخوارج والسنة، ط1، جدة، دار الاندلس الخضراء، 2000، ص ص311 312-.

وقد نسبوا الى ابن اباض نظراً الى مواقفه السياسية البارزة من خلال مراسلاته مع الخليفة عبد الملك بن مروان، ومخالفته مع نافع بن الازرق وأصحابه⁽¹⁾ وكذلك تصديه لآراء ومقولات المناوئين لهم، من دحض لآراء الجماعات المعارضة كغلاة الخوارج المرجئة^(*). اما الإباضية فقد كانوا يسمون أنفسهم بجماعة (أهل الدعوة، أهل الاستقامة) ولم يعرفوا بهذه التسمية (الإباضية) الا بعد وفاة جابر بن زيد، ولم يعترفوا بهذه التسمية الا بعدما انتشرت على السنة الجميع⁽²⁾.

و يمكن القول من ناحية أخرى أنّ السبب الاول في عدم نسبة الإباضية الى مؤسسها الحقيقي الامام جابر بن زيد الى أنّ الأوضاع فرضت على جابر أنّ يعمل في الخفاء بعيداً عن أعين المخالفين. ومن ثم يمكن القول بأن تسمية الإباضية لا تعني أنّ عبدالله بن اباض هو الزعيم الروحي للمذهب وبأن غيره هم التابعون له - كما يدعي بعض المؤرخين وكتاب المقالات، ونستدل بذلك بأجماع المؤرخين الإباضيين على أنّ عبدالله بن اباض كان يصدر في كل أقواله وأفعاله عن جابر بن زيد⁽³⁾. يمكننا القول بأن تسمية الإباضية قد أطلقها عليهم مخالفوهم ولم يخترعها اتباع هذا المذهب⁽⁴⁾ ولكن مع مرور الزمن ومع اصرار مخالفهم على تسميتهم بهذا الاسم، قبلوا به وخاصة أنهم لم يجدوا فيه ما يؤذيهم أو يسيء الى سمعتهم⁽⁵⁾. واخيراً فالإباضية قديماً وحديثاً يجمعون على أنّ الاسم الحقيقي لهم ليس الإباضية و إنما التسمية المفضلة لديهم هي أهل الاستقامة⁽⁶⁾ أو أهل الدعوة أو جماعه المسلمين كما ذكرنا سابقاً.

1- ناصر سليمان، مصدر سبق ذكره، ص17.

* هي احدى الفرق الكلامية التي تنسب الى الاسلام واءاء وعقائدية، خاطئة في مفهوم الايمان، ينظر الى مانع بن حماد الجهني، الموسوعة الميسرة في الاديان والمذاهب والاحزاب المعاصرة، مصدر سبق ذكره، ص590.

2- علي يحيى معمر، الإباضية مذهب اسلامي معتدل، مصدر سبق ذكره، ص2.

3- عوض محمد خليفات، الاصول التاريخية للفرقة الإباضية، ط3، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1994، ص9.

4- سالم بن حمود السيابي، ازالة الوعشاء عن اتباع ابي الشعثاء، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1979، ص49.

5- عوض محمد خليفات، التنظيمات السياسية والادارية عند الإباضية في مرحلة الكتمان، سلطنة عُمان، مسقط، ب د، ب ت، ص5.

6- عوض محمد خليفات، الاصول التاريخية للفرقة الإباضية، مصدر سبق ذكره، ص5.



المطلب الثاني \ الجذور التاريخية

صاحبت الامة الاسلامية خلافات بعد الفتنة الكبرى لمقتل الخليفة عثمان بن عفان. وكانت هذه الانقسامات نتيجة الاختلاف حول مسألة الخلافة التي كانت أول مشكلة سياسية اختلف حولها المسلمين، والتي أسست نقطة تحول في تاريخهم إذ انقسموا فيما بينهم الى أحزاب وفرق وتبينت كل واحدة منها افكارها الخاصة بها، والمتعلقة بالعقيدة والسياسة. ان هذا الاختلاف والتباين قد طال هذه الفرق، فأنقسموا الى عدة تيارات، منهم الخوارج الذين تفرعوا لفرق كثيرة، ومن بين هذه الفرق الإباضية التي كانت أكثر فرق الخوارج اعتدالاً، وكان سبب الانقسام هذا هو الاختلاف في المبادئ التي تبنتها والتي نادى بها، ومن أهم هذه المبادئ هو مبدأ الامامة والخلافة التي كانت من أهم نقاط الخلاف.والإباضية كغيرها من الفرق والمذاهب الاخرى التي كان لها الدور في الخلاف من خلال الآراء التي تبنتها حول شروط الامامة أو الخلافة، وسنبحث في هذا المطلب كيف ظهر كل من الخوارج والإباضيين.

أولاً \ معركة صفين

في الاربعاء الاول من شهر صفر سنة 37هـ تلاقى الجيشان الاول والذي أنطلق من العراق بقيادة الامام علي بن أبي طالب، والثاني بقيادة معاوية بن ابي سفيان في معركة صفين⁽¹⁾، وكانت واحدة من أعنف المعارك التي دارت بين المسلمين⁽²⁾، وبعد قتال دام اياماً بدأ النصر يكون حليفاً للإمام علي ومن معه، عندئذ لجأ أهل الشام الى القيام بأعمال الحيل والمكائد من أجل التخلص من الخطر الذي اوقع بهم، فقد أشار عمرو بن العاص على معاوية بأن يرفع المصاحف على الرماح ليتفرق جيش الامام⁽³⁾.

- 1- محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ج4، مصر، دار المعارف، ب ت، ص 561. وينظر أيضاً: محمد قرقيش، عمان والحركة الإباضية، ط2، سلطنة عُمان، مكتبة مسقط، 1994، ص، ص61، 53.
- 2- ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار الصادر، ب ت، ص414. وينظر أيضاً: عبدالله بن عبدالعزيز البكري الاندلسي، معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، ج3، ط3، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1983، ص ص 837-838. وأيضاً: محمد ابراهيم الفيومي، الفرق الاسلامية وحق الامة السياسي، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1998، ص 55.
- 3- ابن مزاحم المنقري، وقعة صفين، ط2، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ب ت، ص ص 479 - 478. ينظر أيضاً: عبد الرحمن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، ج5، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ب ت، ص ص -120 121.

أدرك الامام علي الغرض من رفع المصاحف على الرماح فالحَّ على مواصلة القتال وعدم الاستسلام بما صنعه الشاميون-كما قال الامام علي - ما فعلوها الا خديعة ودهاءً ومكيدة⁽¹⁾، بالإضافة الى أنَّ هناك عدداً من جيش الامام علي والمتمثل بالأكثرية من قاداته وخيرة اصحابه كان رافضاً لوقف القتال والاستجابة الى دعوة أهل الشام. ولكن سرعان ما أستجاب قسم كبير من أهل العراق الى فكرة الاحتكام الى القرآن وترك القتال، وفيهم ايضاً بعض أكابر اصحاب الامام علي، واخيراً وبعد حوار وجدال بين الامام وأصحابه توقف القتال ووضعت الحرب أوزارها⁽²⁾. وبعد وقوف القتال سار الاشعث بن قيس الكندي وهو أحد ممن أصروا على وقف القتال بأمر من الامام علي الى معاوية ليسأله عن دواعي رفع المصاحف فقال له معاوية: " لنرجع نحن وأنتم الى ما أمر الله به في كتابه، تبعثون منكم رجلاً ترضون به ونبعث منا رجلاً ثم نأخذ عليهما انَّ يعملأ بما في كتاب الله لا يعدوانه ثم نتبع ما اتفقا عليه " ⁽³⁾ ورجع الاشعث الى الامام علي فأخبره بالذي قاله معاوية فقبل علي بذلك. وبعد مناقشات ومداولات على اختيار ممثل عن كل جانب فقد أختار أهل الشام ومنَّ دون خلاف عمرو بن العاص ممثلاً لهم لفظنته ودهائه، في حين أهل العراق، كان أمرهم مختلفاً، إذ اراد الامام علي ان يختار عبدالله بن عباس كمثل عنهم، لكن الكثيرين من جيشه رفضوا هذا الاختيار، وأتهموا علياً بأنه يريد ارسال ابن عمه كي لا يحكم ضده، أو في الاقل لم يعودوا يؤمنوا به بعد انَّ حصل خلاف معه حول ايقاف القتال من عدمه، وقد كان على رأس المطالبين بعدم تحكيم بن عباس (الاشعث بن قيس) وقد أشار الأخير بأنه من الافضل اختيار (أبي موسى الاشعري) الذي كان والياً على الكوفة فعزله الامام علي عنها لأنه كان يثبط الناس ويدعوهم الى عدم مبايعة الامام علي⁽⁴⁾.

1- للتفاصيل ينظر : محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ج5، ط2، مصر، دار الكتب العلمية، 1971، ص، ص 48-56.

2- ابن مزاحم المنقري، مصدر سبق ذكره، ص ص 498 - 499. وينظر أيضاً: عبد الرحمن الجوزي، مصدر سبق ذكره، ص 122.

3- السيد المرعشي، شرح احقاق الحق، ج32، ط1، ب م، ب د، 1996، ص 522.

4- للتفاصيل ينظر : هشام جعيط، الفتنة جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر، ترجمة : خليل احمد، ط6، بيروت، دار طليعة، 2008، ص، ص 184، 241.

وبهذا فقد تنازل الامام علي عن حقه المشروع ورضى، وبذلك قام الامام بمليء صحيفة الصلح، ومن ثم كتب كتاب التحكيم^(*) ومفاده التزام الحكيمين بحكم القرآن في القتال الدائر بين الطرفين، والتزام موكليهما - علي و معاوية - بقبول نتيجة التحكيم. وبعد ذلك قام الاشعث بن قيس بأخذ الكتاب وتميره على الناس ويقراه عليهم، فعارضه أفراد من قبائل عدة، وعند مروره بطائفة من بني تميم عارضه عروة بن اديه التميمي^(**) فقال لهم "لأحكم الا لله"⁽¹⁾ وقد تلقى هذا النداء قبول واسع في صفوف جيش الامام علي، خاصة الذين كانوا ممانعين لوقوف القتال، وبذلك تعالت الاصوات من كل مكان "لا حكم إلا لله". وبذلك فشا التحكيم^(***) عند الجيش العراقي فحاولوا ان يفرضوا على علي أمرا وهو القيام بنقض الميثاق ورفض توقيع كتاب الصلح⁽²⁾.

و في النهاية يمكن اجمال نتائج موقعة صفين الى انقسام المسلمين على ثلاثة احزاب وهي⁽³⁾:

- 1 - حزب الامام علي بن ابي طالب وأطلق عليهم اسم الشيعة.
- 2 - حزب معاوية بن سفيان وأطلق عليهم أهل السنة أو الجماعة.
- 3 - حزب المحكمة والتي أطلق عليهم عدة تسميات ومن أهمها الخوارج ومنهم الاباضية.

* التحكيم في اللغة هو ان تجعل الحكم فيما لك لغيرك، اما في الاصطلاح فيعني تولية الخصمين حاكما يحكم بينهما. ينظر: محمد امين (ابن عابدين)، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، ج8، الرياض، دار الكتب، 2003، ص 125. وأيضاً:

قحطان الدوري، عقد التحكيم في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، ط2، عمان، الأردن، دار الفرقان، 2002، ص 21

** عروة بن عمرو بن حدير، من ربيعة بن حنظلة. ويسمى أيضاً ب عروة بن اديه، واديه هي جدته، ويعتبر عروة هو اول من حكم ب "صفين" واخذه (عبيد الله بن زياد) فقتله، وصلبه في مقبرة " بني حصن " ب البصرة. ينظر: ابن قتيبة، المعارف، ط4، القاهرة، دار المعارف، ب ت، ص 410.

1- احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج3، ط1، بيروت، دار الفكر، ب ت، ص 110. وينظر أيضاً: علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج 2، بيروت، مكتبة العصرية، 1988، ص 305

** التحكيم هنا هو قولهم "لا حكم الا لله"، ينظر الى: ابن منظور، لسان العرب، ج12، بيروت، دار صادر، ب ت، ص 142 ولعله مأخوذ من حكمت الرجل وتحكيما: اذا منعه مما اراد. ينظر: اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1990، ص 1902.

2- جعفر السبحاني، بحث في الملل والنحل دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الاسلامية، ج5، ط1، ايران، مؤسسة الامام الصادق، 2007، ص 77.

3- محمد صابر عرب، الدولة في الفكر الاباضي، ط3، القاهرة، دار الشروق، 2014، ص 38.

ثانياً \ المُحكمة أو الحرورية

رجع جيش الامام علي الى الكوفة بعد توقف القتال في صفين، وبعد ان تم الاتفاق مع معاوية على تحكيم الحكيمين في شهر رمضان بدومة الجندل^(*)(1). أما الطائفة التي كانت تصر على استمرار القتال ضد جيش معاوية فقد رفضت البقاء تحت لواء جيش الامام علي، بسبب اختلاف في وجهات نظرهم، فرأت ان تختار لنفسها قرار بالانفصال عن جيش الامام، والتوجه الى الحروراء^(**)، وبذلك لقبوا باسم المكان الذي نزلوا فيه⁽²⁾ وكان ذلك قبل وصول جيش الامام علي اليهم. وبعد وصول جيش الامام علي دخل أهل الحروراء في نقاشات عديدة مع جيش الامام، محاولة منهم بأقناع الامام علي بفكرتهم لكن باتت محاولاتهم من دون جدوى، توضح لنا هذه الحوارات على سياسة الحروريين وعلى موقفهم وتأصيل مبدأهم في استمرار القتال⁽³⁾. وقد اختاروا عبد الله بن وهب الراسبي اماما لهم وكتبوا الى انصارهم في البصرة لملاقاتهم في النهروان، إذ اجتمع منهم حوالي خمسمائة بقيادة مسعر بن فدكي التميمي⁽⁴⁾. أما بالنسبة الى التحكيم فلما حلَّ شهر رمضان، أتفق عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري على ان يخلعا أئمتهما ويدعى الامر للمسلمين ليختاروا بأنفسهم امامهم الذي يرغبون فيه. قدم عمرو ابا موسى ليعلن على الناس ما أتفقا عليه بحجة انه الأكبر سنا فتقدم الأشعري فخلع عليا ومعاوية، ثم تنحى وأقبل عمرو فقال "أنا أخلع صاحبه كما خلعه وأثبت صاحبي معاوية"⁽⁵⁾. ومن هنا نرى صدق من خالف مسألة التحكيم ويتضح لنا السبب الرئيس من هذه الخدعة.

- * دومة الجندل: بالكوفة والنجف الاشراف محلة منها ويقال اسمها دومة لان عمر لما اجلى اكيدر صاحب دومة الجندل قدم الحيرة فبنى فيها حصنا وسماه دومة، وقيل دومة على سبع مراحل من الشام سميت دومة لان حصنها مبني بالجندل. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، بيروت، دار الصادر، ب ت، ص ص 486-487.
- 1- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج 2، بيروت، دار الفكر، 2000، ص 634.
 - ** حروراء هي قرية بظاهر الكوفة وقيل موضع على مليون منها، ينظر: ياقوت الحموي، ج 2، مصدر سبق ذكره، ص 245.
 - 2- محمد بن سعيد القلهاتي، الكشف والبيان، ج 2، مصر، ب د، 1980، ص ص 239 - 240. ينظر أيضاً: محمد بن سعد الزهري، كتاب الطبقات الكبير، ج 3، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001، ص 30.
 - 3- محمد بن جرير الطبري، ج 5، مصدر سبق ذكره، ص ص 64 - 65.
 - 4- محمد بن جرير الطبري، ج 5، مصدر سبق ذكره، ص ص 75-77.
 - 5- محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، ط10، لبنان - بيروت، دار الفكر المعاصر، سوريا - دمشق، دار الفكر، 1991، ص 550. وينظر: محمد جرير الطبري، ج 5، مصدر سبق ذكره، ص ص 70-71.



ثالثاً: موقعة النهروان

لقد كان الحكم مفاجئاً للإمام علي وأصحابه، مما أدى الى أن يجمع قواه وجنوده ويتوجه بهم الى الشام لاستكمال القتال، وبعث الى أهل النهروان ليعلمهم بما جرى عنه في قضية التحكيم ومطالباً لهم بالعودة الى صفوفه استعداداً لقتال معاوية وجنده من أهل الشام، ولكنهم ردوا عليه برفض الانضمام اليه، فأيس منهم وتركهم متوجهاً الى أهل الشام حتى بلغ النخيلة(*) وعسكر بها⁽¹⁾.

وفي ذلك الوقت صادفت ان اقبلت جماعة من أهل البصرة ممن ينكرون التحكيم ليلحقوا بأصحابهم في النهروان وكانوا بقيادة (مسعر بن فدك التميمي)** فلقوا في طريقهم (عبدالله بن خباب بن الارت)*** فقتلوه، بعد حوار معه بين فيه مناصرته للإمام علي، ثم توجهوا الى النهروان⁽²⁾. وصل خبر مقتل عبدالله بن خباب الى الامام علي فقرر وبعد الحاح من الاشعث بن قيس وعدد من جيشه ان يحول طريقه الى النهروان بدلا من أهل الشام مطالباً اياهم بدم ابن خباب⁽³⁾. وتنقل بعض الروايات أن علياً طالب أهل النهروان ان يسلموه القتلة وانهم قالوا "كلنا قتلته"⁽⁴⁾. ومن ثم نشب القتال بين الطرفين، وهناك

* النخيلة، موقع قرب الكوفة على جهة الشام، ينظر: محمد بن منعم الحميري، الروض المعطار في خبر الاقطار، ط2،

بيروت، مكتبة لبنان، 1975، 1984، ص576. وينظر أيضاً: ياقوت الحموي، ج5، مصدر سبق ذكره، ص278.

1- ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، بيروت، مكتبة المعارف، 1992، ص279. ينظر أيضاً: احمد بن يحيى البلاذري،

مصدر سبق ذكره، ص ص140-141.

** مسعر بن فدكي التميمي، او مسعود الفدكي جعله الامام علي اميراً على قراء اهل البصرة كما في كتاب صفين. ينظر الى:

علي النمازي الشاهرودي، مستدركات علم الرجال الحديث، ج7، ط1، قم، مؤسسه النشر الاسلامي، 2005، ص408.

*** عبدالله بن خباب الارت، كان موالياً للإمام علي وكان ابوه من اصحاب الرسول محمد(صل الله عليه وسلم) فسأأوه

عدة اسئلة ومن ضمنها موقفه من الامام علي، فلم يعجبهم جوابه، فذبحوه، ويضيف الهاشمي الى انهم لم يكتفوا

بذبحه وانما عمدوا الى زوجته وكانت حاملاً، فشقوا بطنها واستخرجوا جنينها وذبحوه، ينظر: علي بن الحسين

الهاشمي، وقعة النهروان او الخوارج، لبنان-بيروت، مؤسسة المفيد، ب ت، ص55.

2- علي محمد الصلابي، فكر الخوارج والشيعة في ميزان اهل السنة والجماعة، ط1، القاهرة، دار ابن حزم، 2008، ص

ص32-33. ينظر أيضاً: ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ط2، الرياض، دار طيبة، 1985، ص179. و: احمد بن

يحيى البلاذري و كتاب جمل من انساب الاشراف، ج3، لبنان - بيروت، دار الفكر، ب ت، ص ص136-143. وأيضاً:

احمد بن علي العسقلاني، فتح الباري، ج12، ب م، المكتبة السلفية، ب ت، ص297. وأيضاً: احمد بن اعثم الكوفي،

كتاب الفتوح، ج4، ط1، لبنان-بيروت، دار الاضواء، 1990، ص255.

3- عبد الرحمن الجوزي، ج5، مصدر سبق ذكره، ص132.

4- المصدر نفسه، ص133.



روايات أخرى تروي ان مسعر بن فدكي لم يبقَ يقاتل في صفوف أهل النهروان لانهم طردوه قبل المعركة. كما يؤكد وقوع هذه الحادثة فقد ذكرها مصدر اباضي إذ يقول الشماخي: إنَّ أهل النهروان طردوا مسعر بن فدكي عندما علموا انه قتل عبدالله بن خباب⁽¹⁾. إنَّ هذه الحادثة (حادثة مقتل عبدالله بن خباب) تؤكد لنا سبب نشوب معركة النهروان الذي اورده لنا مصادر متعددة. وهكذا انتهت معركة النهروان^(*) بهزيمة المحكمة (الخوارج) وانقسامهم، وكان سبب هذا الانقسام، هو ان فئة بقت مصرّة على الانتقام بالعنف، بينما فضلت فئة الاخرى منهم على الالتزام بالهدوء وكانوا يكونون الاقلية ضعيفة لذلك قررت هذه الجماعة الرحيل الى البصرة⁽²⁾. بتأمل بسيط نلاحظ ان هناك كانت أيادي خفية وراء هذه المعركة فمن المؤكد يكون معاوية بن أبي سفيان له اليد في نشوب هذه المعركة من خلال مراسلاته مع بعض القاعدة الموجودين في جيش الامام علي كالأشعث بن قيس إذ يروي لنا محمود اسماعيل: "أنه هو الذي أوقع بين علي وبين أهل النهروان"⁽³⁾. اما سبب تأمر الأشعث مع معاوية هو ان الأشعث كان والياً على اذربيجان فلما أقدم الامام على الكوفة قام بعزله وأمر بمحاسبته فغضب وكتب الى معاوية⁽⁴⁾ وهذا ما أكده معاوية إذ يقول: "لقد حاربت عليا بعد صفين بغير جيش ولا عناء"⁽⁵⁾. وفي عام 40هـ في شهر رمضان تم اغتيال الامام علي على يد عبد الرحمن بن ملجم المرادي والذي لا يمت للمُحكِّمة بصلة⁽⁶⁾. وعلى أثره استشهد الامام وبإيع أصحابه أبنه الحسن والذي أثر الصلح مع معاوية في العام اللاحق وتنازل على الخلافة حقنا لدماء المسلمين وقد عرف عام

- 1- احمد بن سعيد الشماخي، كتاب السير، ج1، ط2، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1992، ص50.
- * معركة النهروان والتي دارت بين الامام علي والخوارج الذي لم يجد سبيل اخر الا محاربتهم، في منطقة النهروان سنة 38هـ وقتل من الفريقين رجال كثيرون منهم عبدالله بن وهب الراسبي، وانتهت بهزيمة الخوارج. ينظر، علي محمد الصلابي، فكر الخوارج والشيعية في ميزان اهل السنة والجماعة، القاهرة، دار ابن حزم، 2008، ص31.
- 2- عدون جهلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 16-17.
- 3- اسماعيل محمد، قضايا في التاريخ الاسلامي منهج، ط2، المغرب - دار البيضاء، تطبيق دار الثقافة، 1981، ص55.
- 4- احمد بن يحيى البلاذري، انساب الاشراف، ط1، بيروت، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، 1974، ص296. ينظر أيضاً: باقر شريف القرشي، موسوعة الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب، ج10، النجف الاشراف، مركز تحقيق علوم الاسلامي، ط1، ص167.
- 5- احمد بن يحيى البلاذري، مصدر سبق ذكره، ص383.
- 6- محمد قرقرش، مصدر سبق ذكره، ص68.



الصلح ب (عام الجماعة)⁽¹⁾. اما الناجون من المعركة فانهم رجعوا الى ديارهم بالكوفة والبصرة، وقاموا يدعون الى أفكارهم بدعوات سرية من أجل اقامة الخلافة الراشدة، فمنهم من تطرف ورفع السيف في وجه مخالفيهم بقيادة (نجدة بن عامر الحنفي) وسموا ب النجدات، والازارقة بقيادة (الازرق بن نافع) إذ تم القضاء على ثوراتهم من ولاة بني امية المتعسفين، (وهؤلاء أطلق عليهم أكثر المؤرخين بالخوارج لأنهم فيما يزعمون خرجوا على الخليفة واستعملوا القوة في المعارضة)، ومنهم من اتبع طرق سلمية في دعوته ورفض الذهاب وراء الدعوات لاستعمال القوة ضد مخالفيهم، ولذلك سمو بالقعدة لأنهم قعدوا عن القتال وكان من رؤسائهم (أبو بلال مرداس بن حدير التميمي)⁽²⁾. وهؤلاء القعدة كانوا هم بداية ظهور الاباضية اذ انضم اليه العالم الفقيه (جابر بن زيد الازدي العماني) والذي تزعمهم فيما بعد ووضع القواعد الاساس لهم، كما انضم اليهم (عبدالله بن اباض التميمي) والذي اصبح فيما بعد المتحدث الرسمي. اذاً يجدر بنا الاشارة الى أنَّ المصادر الاباضية الأولى تنفي نسب الاباضية الى الخوارج، على اساس أنه بمعنى الخروج في سبيل الله، في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾⁽³⁾، ليس بمعنى إخراج المسلمين من الاسلام ونعتهم بالشرك⁽⁴⁾ وانما على اساس رفض التحكيم الذي قبله الامام علي. وبالتالي فمعنى الخروج والظروف التاريخية التي صاحبت ذلك فإنه يتوصل الى ان له معنيين:

- خروج سياسي كخروج الامام الحسين بن علي، وأبن الزبير، وبلال بن مرداس، والمختار بن عوف وغيرهم..

- خروج سياسي ديني، وهو الذي ابتدأه نافع بن الازرق، وسار عليه الخوارج من بعده.

وأذا كان الاباضية لم يسلوا سيفاً ضد الموحدين، فإنه من الخطأ إدماجهم ضمن الخوارج، ولا يجتمع الاباضية معهم مطلقاً إلا في مسألة رفض التحكيم⁽⁵⁾.

1- محمد بن جرير الطبري، مصدر سبق ذكره، ص 163.

2- عوض محمد خليفات، نشأة الحركة الاباضية، ط1، سلطنة عُمان، ب د، 2002، ص 66.

3- سورة التوبة، الآية (46).

4- مصطفى بن محمد، الفكر العقدي عند الاباضية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، سلطنة عُمان، مكتبة الضامري،

ب ت، ص 59.

5- زاهر الحجري، الاباضية في الغرب الاسلامي، سلطنة عُمان، دار الجيل الواعد، 2012، ص ص 74-75. وايضاً: زهير

تغلات، الفكر الاباضي - التجليات السياسية والحضارية، سوريا، دار الحوار، 2016، ص ص 20-21.



ومن ثم بدأت ملامح نشأة الإباضية في البصرة في القرن الأول الهجري بوصفها تنظيمًا سرياً محكماً يتبنى آراء الجماعة التي انشقت، و تم تبني شخصيات أو مرجعيات مستقلة وخاصة، وبالتالي بدأت تتكون مقالاته السياسية والعقيدية والتشريعية. ومن ثمّ نستنتج مما سبق أنّ لهذه الجماعة بدايتين "المُحكِّمة التي يعبر عنها مصطلح الخوارج، وتنظيم البصرة والذي ظهر معه مصطلح الإباضية"⁽¹⁾.

1- ابي عبد المعز محمد علي، فتاوي منهجية، ينظر شبكة الانترنت على الموقع الرسمي...:https://ferkous.com.



المبحث الثاني \ الأصول السياسية عند الإباضية (الإمامة عند الإباضية)

لم يتكون الفكر السياسي الإباضي فجأة خلال الصراع الذي نشأ بين الإمام علي ومعاوية كما لم تتحدد ملامحه خلال تلك المرحلة و إنما قد تشكلت ملامحه عبر الحقب التاريخية اللاحقة والتي استغرقت ما يقارب القرنين، أي منذ أن أقرَّ القادة (القراء) أن قضية الخلافة لا يجوز الحكم فيها الا لله وحده. وبالتالي فقد نهج الإباضية طريقاً مثالياً بين أوساط الناس في رؤيتهم لقضية الخلافة، مثالياً في فهم النص كما ترددوا كثيراً في الأخذ بالتأويل. فقد عني الفقه الإباضي عناية كبيرة بقضية السلطة لعلاقتها الوثيقة بمصالح الناس الدينية والدنيوية، ولذلك كان الاجماع مبدأً أساساً في تاريخ الإباضية. ولأهمية السلطة فقد اشترطوا في قيامها الشورى كما جعلوها فرضاً من فروض الإسلام⁽¹⁾. وبهذا فقد حدد الفكر الإباضي القواعد الاساس والشروط ومنها أن الإمام الضعيف لا يجوز له أن يقبض مالاً، ولا يولي والياً، ولا يخرج جيشاً، ولا يحكم بحكم الا بمشورة المسلمين (أهل الحل والعقد)⁽²⁾. ونتيجة ما تعرض له الاباضيون من جور وظلم خلال الحكم الأموي قد ضاعف من تمسكهم بعقيدتهم والتي أكدت على العديد من المبادئ: الشورى، الوطن، الإمامة ومصالح الامة.

المطلب الأول \ مفهوم الإمامة و وجوبها و وحدتها

اولاً \ مفهوم الإمامة

الإمامة والخلافة والأمرأة والرئاسة، عبارات مختلفة في اللفظ متفقها في المعنى العام⁽³⁾ هي الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا لشخص - يدعى امام - وهي خلافة

1- احمد بن عبدالله بن موسى الكندي، المصنف، ج10، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1998، ص ص 39-60.

2- المصدر نفسه، ص8.

3- عدون جهلان ، مصدر سبق ذكره، ص 122.



الرسول (ﷺ) في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة⁽¹⁾. وتعهد لمن هو أهل لها ويفرض على الرعية كافة طاعته واتباع أوامره، مالم يأمر بمعصية الخالق، ومن أهم مهامه الجوهرية هي إقامة الدين، وتطبيق احكام الله، والمحافظة على وحدة المسلمين، والدفاع عن الامة⁽²⁾.

ثانياً \ مفهوم الإمام

وهو الخليفة والإمام: العالم المقتدى به، والإمام من يؤم به للصلاة⁽³⁾، وعرفه الجرجاني بقوله: "بأنه هو الذي له الرئاسة العامة في الدين والدنيا جميعاً"⁽⁴⁾. والإمام ما أتم به من رئيس وغيره والجمع أئمة⁽⁵⁾ وكل من اقتدي به وقدم في الأمور فهو امام، ويقتدى بقوله وفعله⁽⁶⁾. وقد اجمعت الامة، على أن حدود الله لا تقام الا بالأئمة وولاتهم. لإمام هو فرض بالكتاب والسنة والاجماع والدليل من كتاب الله عزوجل فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾⁽⁷⁾. وقد اطلق الإباضية لفظة الإمام على ولاة امورهم، وابتعدوا عن مصطلح الملك والسلطان لأنهما يوافقان مفهوم القوة والظلم. ويرى اطفيش من عدم تسمية الإمام العادل بالسلطان. ويرى سبب تشدد الإباضية في مسألة الاخذ بمصطلح السلطان أو الملك يعود الى خوفهم من السقوط في الاستبداد لأن الأنسان بطبيعة يغتر بما يحمله من القاب والإباضية حريصون على البقاء في رحاب الاختيار والشورى. وبذلك فهم (الإباضية) لا يريدون الخروج عن شعارهم «لا حكم الا لله» والشورى والاختيار.

وبهذا تعد مسألة الإمامة هي عمود الإباضية، وهي سبب اول خلاف وقع بين المسلمين، لأنها من أهم الطرق التي يتم بموجبها تطبيق حكم الله تعالى، قال ابو المؤثر: "وأن من دين الله الإمامة، وهي حق الله، واجب على عباده لإقامة الحدود، وأنصاف المظلوم

- 1- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، 589.
- 2- عدون جهلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 122-123.
- 3- احمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، ط1، مصر، مطبعة التقدم العلمية، 1901، ص14.
- 4- علي بن محمد الجرجاني، مصدر سبق ذكره، ص 33.
- 5- احمد بن محمد الفيومي، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- 6- احمد بن عبدالله بن موسى الكندي، المصنف، ج10، مصدر سبق ذكره، ص 59.
- 7- سورة النساء، الآية (59).



والحكم بين الناس" (1). وبهذا يتبين لنا أن الإمامة عند الإباضية هي عقد شرعي بين الإمام والرعية التي اختارته، وبموجب هذا العقد يكون للإمام على الرعية الولاية والطاعة، أما إذا أخلَّ بواجباته، فعلى الرعية أن تقوم بعزل الإمام والبراءة منه.

ثالثاً \ وجوب الإمامة

لقد أجمعت الفرق الإسلامية على وجوب الإمامة ماعدا النجدات والصفيرية والازارقة (***) والاصم (***) وذهبت الشيعة الإمامية بأنه يجب على الله تعالى نصب امام، مع أن الله تعالى لا يجب عليه شيء فهم تحت قهره وحكمه (2). أما عند الإباضية فقد اعتنى الفقه السياسي بمسألة الإمامة ووجوبها اعتناء كبير، كما دقق في جميع تفاصيل الوجوب، فهم يرون بوجوب الخلافة واقامتها من المسلمين كما وينطلق الإباضيون في نظرتهم القائلة بضرورة إقامة الإمامة ويعدها فريضة كفرض الله الأمر بالمعروف والنهي والقيام بالعدل والحقوق والواجبات (3). والإباضية عموماً يرون نص الإمام، كما ينص الفكر السياسي لديهم أنه إذا اتفقت الأمة على تولية امام عادل أهل لتلك المسؤولية، فأبى أن يتقدم قتلوه، ونظروا في غيره، وكان ذلك أسوة بالخلفية عمر بن الخطاب في وصيته للصحابة (أهل الشورى) الذي كلفهم في اختيار الخلفية من بعده، إذ قام بأمرهم بقتل من يرفض الإمامة إذا أتفقوا عليه. وهذا ما فعله الإمام ابو عبيدة (مسلم بن ابي كريمة) مع حملة العلم (***) الى المغرب. ويذكر

1- فاروق عمر، التاريخ الاسلامي وفكر القرن العشرين، ط 2، بغداد، مكتبة النهضة، 1985، ص 18.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

* الازارقة : وهم من فرق الخوارج.

** الأصبم : هو عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصبم صاحب المقالات في الأصول وهو من المعتزلة الذين لا يرون

وجوب الإمامة في الأمة وكان فصيحاً وفاقها وله تفسير عجيب. لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد بن يوسف

اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 588

3 -تيفورين الماشلوطي، أصول الدين او الأصول العشرة عند الإباضية، ط1، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد، 2005، ص 145.

*** حملة العلم الى المغرب ومنهم:-

أ- ابو خطاب عبد الأعلى المعافري، الحميري اليميني، زعيم ديني وقائد سياسي عسكري، وصاحب رأي حصيف. ولاه

حملة العلم على انفسهم بناءً على اخر شيوخهم ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة، للقيام بالدعوة سرا ثم الانتقال

الى الظهور، اقام الإمامة في طرابلس سنة 140 هـ. دامت امامته 4 سنوات. اذ قتله جيش العباسيين في هجوم

سنة 144 هـ. لمزيد من التفاصيل ينظر : احمد بن سعيد الشماخي، السسير، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 113.=



لنا اطفيش بقوله: " أن الأمر والنهي لا يتمان الا بإمام عدل، فنصبه واجب، اذا كان المسلمين على نصف عدوهم الي يخشون شكوته"⁽¹⁾. وكان هذا رد اطفيش على القائلين بعدم وجوب نصب الإمام ودليلهم كان أن الأنسان تأبى نفسه أن يتولى عليها غيره، بالإضافة الى أن الإمام غير معصوم من الخطأ فقد يكفر ويحمل الناس على الكفر فيكفرون او يقاتلونه و يقاتلهم و بهذا سوف يكون الضرر أكبر. اذاً فالإباضية ترى أن الإمامة فرض واجب لأنها ضرورية من أجل تطبيق الاحكام الالهية ونشر العدالة بين الرعية والعدل في توزيع الثروات و محاربة المرتدين⁽²⁾.

رابعاً \ وحدة الإمام وتعددتها

إن من أصل الشرع أن يكون رئيس الامة وهو الإمام واحد. وهذا ما اشار اليه العلامة محمد رضا⁽³⁾ الا أن المذاهب الإسلامية وفي ظل التطورات السياسية في المجتمع الإسلامي، وقد اختلف العلماء والفقهاء اختلافاً كبيراً حول مسألة تعدد الائمة بالنسبة للدول المتباعدة، أو حتى بالنسبة للدولة نفسها، وقد كان لكل واحد منهم وجهة نظر اعتمد عليها، فمنهم من

ب- = عاصم السدراتي، و نشأ في قبيلة سدراته، كان قوي البنية قوي الخلق حضر مجالس العلم، ثم سافر مع حملة العلم الى المشرق. ومكث معهم عند شيخهم ابي عبيدة خمس سنوات لم يتقلد عاصم مسؤولية معينة. بل اختيار ليكون داعية يتجول في القرى للوعظ و الارشاد. و من تلاميذه تكونت النواة الاولى لكبار العلماء جبل نفوسة. قتل مسموما بالقتاء. في معركة في عهد المملووزي. لمزيد من التفاصيل ينظر: احمد بن سعيد الشماخي، السير، ج1، مصدر سبق ذكره، ص 126.

ت- عبد الرحمن بن رستم بن بهرام بن كسرى الملك الفارسي، ان سلالة عبد الرحمن بن رستم هي التي حكمت المغرب، وعمرت الديار من الاسبان الذين تنازعوا في نسبهم، فمنهم من يقول انهم من اهل اصبهان من ملوك الفرس الاوائل، ومنهم من يرى بأنهم من ملوك الاندلس اللذارقة، و المسعودي مع الرأي الاخير. اما الإباضية فيجعون سلالته من الملك الفارسي. اسس الدولة الرستمية سنة160 هـ. توفي سنة 171 هـ. لمزيد من التفاصيل ينظر : علي بن احمد بن حزم الاندلسي، جمهرة انساب العرب، ط5، القاهرة، دار المعارف، ب ت، ص511.

لمزيد من التفاصيل ينظر : محمد بن يوسف اطفيش، كتاب شرح النيل وشفاء العليل، ج 14، ط2، ليبيا - دار التراث العربي، جدة - مكتبة الإرشاد، بيروت - دار الفتح، 1972، ص ص 272-274.

1- عدون جهلان، مصدر سبق ذكره، ص 130

2- Pirre cuperly, Inroduction al ctude del, Ibadism , P291.

3- محمد رشيد رضا، الخلافة، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص56.

اعتمد على احاديث الرسول (ﷺ) والبعض على سلوك الصحابة وأقوالهم والتابعين من بعدهم. لقد كان رأي المذهب الإباضية حول مسألة تعدد الأئمة فهم يرون بعدم جواز أن يكون امامين للمسلمين الا في حالة واحدة، وهو أن يكون بينهما بحر، فإن لم يكن بحر وعقد لهما بطلت امامتهما، لأنه لا يجوز أن يكون امامين في وقت واحد (1). كما يضيف اطفيش على شرط وجود البحر بين الاقليمين وجود (جبار) لم يقدر عليه، ويعبر عنه الصائغي بالسلطان الجائر، وفي حال زوال هذا الجبار واتصال سلطان الإمامين انفسخت امامتها واختار المسلمون اماماً واحداً منهما او غيرهما (2). والقصد من ذلك وجود جائر بين الاقطار ويمنع تواصلها. وفي حال إقامة امامين في بلد وليس بينهما بحر أو امام جائر، فإن الإباضية يقفون حول هذه المسألة كموقف أهل السنة طبقاً لقوله (ﷺ): «إذا ظهر امامان فاضربوا عنق أحدهما» (3). اما في الوقت الحالي ترى الإباضية بجواز قيام امامين في كل اقليم، وهذا مسايمة للأوضاع العصرية في العالم الإسلامي.

المطلب الثاني \ شروط الإمام ونصبه والخروج عليه

عند الحديث عن الإمام لأبد والتعرف على طريقة التي يتم فيها اختيار الإمام، وماهي أهم الشروط من ناحية الكفاءة الخلقية، بالإضافة الى المراسيم التي يتم بها نصبه. واما في حالة انحرافه عما تعهد به، هل يجوز للمسلمين التظاهر والخروج عليه؟.

اولاً \ شروط الإمام

يرى الإباضية بوجوب الإمامة واعتنائها بضره تعيين الإمام، فهي ترى أن تعيين الإمام يكون مشروطاً بتوفير العوامل المساعدة على إقامته، ونظراً لذلك فقد وضع علماء الإباضية العديد من الشروط التي ينبغي مراعاتها في اختيار الإمام وإعلان الدولة. وعند تتبع المؤلفات القديمة والحديثة نجد أن هذه الشروط قد اختلفت عند البعض على وفق الوضع الجغرافي السياسي للبيئات الإباضية في المشرق والمغرب. إذ نرى اشتراط اطفيش

1- ابراهيم بن قيس الحضرمي، مصدر سبق ذكره، ص 189.

2- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، ج 14، مصدر سبق ذكره، ص 370.

3- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتاب الامارة، مصدر سبق ذكره، ص 1853.

في ضرورة إمام الإمام باللغة العربية⁽¹⁾ ولا نجد هذا عند أي من علماء الإباضية في المشرق العربي عدا الإمام الحضرمي⁽²⁾ ولعل السبب يعود الى نقشي اللسان البربري عندهم بخلاف المشرق، اضافة الى الوضع السياسي الذي كان يحكم الإباضية في مراحل حياتهم المختلفة كان له التأثير في تحديد ملامح الإمام المختار للظهور، فما ذهب إليه الإمام الحضرمي من شرط العلم في الإمام⁽³⁾ لم يذهب اليه الإمام السالمي إذ يقول: " أما الشرط في كون الإمام عالماً فهو شرط كمال لا شرط لصحة الإمام فأنها تصح بغير العالم في وقت الضرورة والحاجة إليه"⁽⁴⁾. وقد أورد الشماخي الشروط المؤهلة للإمام وهي "كونه بالغاً، عاقلاً، ليس اعمى، ولا اصم، ولا اخرس، ولازماً، ولا مقطوع اليدين والرجلين، ولا ممن اقيم عليه الحد من قطع وجلد وأن يكون من أهل العلم والدين والودع، وأن يعقد له من أهل الولاية ستة رجال بالغين عاقلين من افضل المسلمين علما وورعاً ودينياً. قال: والتاسع الا يعقدوا لأحد قبله من المسلمين الا أن يكون بينه بحر، فأن لم يكن بحر كان داعية للذي قبله"⁽⁵⁾. ويلاحظ مما سبق أن الإباضيين قد ركزوا على شروط العلم والورع والتقوى⁽⁶⁾ ومن ثم الصفات الأخرى الخلقية كالصدق والوفاء بالعهد والاخلاق الحسنة.

إمامة المفضول

تعد قضية الفاضل والمفضول في الفكر العقدي الإسلامي منذ خلافة ابي بكر ومن بعده ساعد هذا على نمو هذه المسألة ونشأتها، وهذا ما ذهبت إليه الشيعة في تفضيل الإمام علي (عليه السلام) على الشيخين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) مما ادى الى حدو علماء الفرق الاخرى أن يبسطوا ادلتهم في مؤلفاتهم العقدية والفقهية. تذهب الإباضية في مسألة المفضول والفاضل من أئمة مذاهب الجواز، ولا يوجد اي مصدر اباضي سواء من المشاركة أم المغاربة من أنكّر ذلك، ما عدا البسيوني الذي خالف وقال بشرط الأفضلية،

1- عدون جهلان، مصدر سبق ذكره، ص140.

2- ابراهيم بن قيس الحضرمي، مصدر سبق ذكره، ص194.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- نور الدين عبدالله السالمي، جوابات الامام السالمي، ج1، سلطنة عمان، الامام السالمي، 2010، ص 565.

5- زهير تغلات، مصدر سبق ذكره، ص 267 (94).

6- احمد بن موسى الكندي، المصنف، ج 10، مصدر سبق ذكره، ص 77.

ويرى اطفيش أن "ثبوت الإمامة لا يفيد القطع بالأفضلية" (1). وقول القطب: "ومذهبنا جواز إمامة المفضل، وعلي الأكثر" - أي أكثر المذهب - ولذا ترى الإباضية بأن المفضل قد يكون أحسن من الفاضل وأقوم منه في القيام بعمل ما، أو يكون أطوع للرعية، ولا ينقادون الا للمفضل (2). وبذلك فالإباضية قد أجمعوا على أن الإمامة حق للجميع متى توفرت فيه الشروط المطلوبة للمتقدم ومستندين في ذلك بقوله تعالى: ﴿أَنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاكُمْ﴾ (3)، وبذلك فهم لم يحصروا الإمامة في قبيلة أو أسرة واحدة، كما أن النبي (ﷺ) كان قد ولى من عدة قبائل (4). وتعد مسألة ابعاد النسب القرشي من النقاط التي يلتقي فيها الإباضية مع الخوارج (5). والإباضية ليسوا وحدهم الذين أولوا حديث " الائمة من قريش " بل وافقهم في ذلك البعض كأبن خلدون، وابو زهرة وآخرون. اذا فالإباضية يستندون الى أن الإسلام لا ينوط بأمر الخلافة لفرد من الافراد أو بيت من البيوت أو طبقة من الطبقات (6)، وأن الحاكمة المطلقة لله تعالى، وبأن كل من حكم في الارض تحت الإسلام يعد خليفة لله، وأن الله تعالى وعد المؤمنين بدون استثناء بأن يستخلفهم، وأنه لم ينص على استخلاف دون آخر، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (7). ومن ثم ترى الإباضية أن امامة المفضل على الافضل تحقق مصلحة الامة كان يكون المفضل أصلح للإمامة من الفاضل اذ المعتبر في كل أمر القيام به فقد يكون المفضل أقوم بها واعرف بشأنها من الفاضل (8). وبهذا الصدد يقول الماوردي: "ولو كان أحدهما أعلم والأخر أشجع روعي في الاختيار ما يوجبه حكم الوقت" (9). ويلخص لنا الصائغي أهمية العقد ببيان أن «الإمامة فريضة والعقد فيها وسيلة، والفرض اذا وجب

1- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 578.

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

3- سورة الحجرات، الآية (13).

4- سالم بن حمود، اصدق المناهج في تمييز الإباضية من الخوارج، سلطنة عُمان، ب د، ب ت، مخ 11.

5- زهير تغلات، مصدر سبق ذكره، ص 266 (95).

6- ابو الاعلى المودودي، نظام الحياة في الاسلام، بيروت، مؤسسه الرسالة، 1983، ص 25.

7- سورة النور، الآية (55).

8- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 597.

9- علي بن محمد الماوردي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

بالأجماع لم يسقط بعدم الوسيلة ولا بتركها. وقيل أن الرضا والتسليم يقومان مقام العقد الصحيح أو أقوى منه. فاذا وقع الرضا والتسليم فأى عذر يبقى له⁽¹⁾. ومن هنا يتبين لنا أهمية العقد الذي هو نتيجة مباشرة للترشيح والمبايعة بقسميها، بيعة الانعقاد وبيعة الطاعة^(*). وبعد أن يتم تحديد القائمة المرشحة للإمامة وتكون حسب الوسائل والطرق المتاحة لذلك، يجتمع مجلس الشورى لأختيار واحد⁽²⁾ ويتكون مجلس الشورى عادة من ستة اشخاص، وقد يتقلص الى اثنين معروفين بالعلم الوفير والفهم الكبير⁽³⁾. ومما يجدر الإشارة اليه بأنه لا يمكن اختيار امام جديد حتى يتوفى الأول، ويقوم الإمام الجديد بدفن الإمام المتوفى والصلاة عليه، واذا لم يجد سبيلاً فليصل عليه قاضي المصر⁽⁴⁾، وأن لم يحضر عليه العدل، صلى الله عليه افضل أعلام المصر ديناً⁽⁵⁾. وفي النهاية تتم عملية الاختيار ويقع الاجماع على واحد من المرشحين ويأتي دور البيعة للانعقاد ثم الطاعة. وتعد هذه من أهم المراحل في نصب الإمام.

ثانياً \ عزل الإمام والخروج عليه.

إن الإمامة في نظر الإباضية من المسائل المهمة فالإمام يقع على عاتقه جميع التنظيمات الادارية منها والسياسية للدولة، مما أدى الى تشديد علماءهم في مواصفات الإمام بما يحقق مصلحة الامة. لذلك تعد مسألة تنصيب الإمام ليست من القضايا السهلة في نظرهم كما أنها ليست مبدءاً للخروج على أئمة وسلاطين حتى ما أمكنهم ذلك.

1- فاروق عمر، مصدر سبق ذكره، ص18.

* بيعة الانعقاد : وهي عندما ينتهي اهل الشورى من تصفح المتقدمين الى منصب الخلافة، ويتميز الامام، ويقوم افضل الحاضرين فيظهر رغبتهم في الامام المرغوب فيه وهو ماي سمي بالإيجاب. ويقابله من جهة اخرى رضى المبايع على تحمل المسؤولية، وهو ما يسمى بالقبول. وهاتان العمليتان ضروريتان لأنها تعنيان «ان المبايع هو صاحب السلطة له حق الطاعة والنصر والانقياد».

اما بيعة الطاعة : فهي اعلان عن نتيجة اختيار المسلمين، لأنه من واجبه التعرف على امامهم، وهي بذلك «تمنح الخليفة خضوع الامة لسلطته السياسية واعطائه عهدا بالموافقة على خلافته». ينظر : البيعة - الموسوعة التاريخية الرسمية لجماعة الاخوان المسلمين اخوان ويكي - على الموقع الرسمي على الانترنت :

2- <https://www.ikhwan.wiki.com.title> = .

3- عوض خلفيات، مصدر سبق ذكره، ص118.

4- فاروق عمر، مصدر سبق ذكره، ص17.

5- محمد يوسف اطفيش، شرح النيل و شفاء العليل، ج14، مصدر سبق ذكره، ص334.



1 - عزل الإمام: لا يوجد شيء يميز الإمام الإباضي عن بقية المواطنين من ناحيته التبعات والمسؤوليات التي تحكمه بصفته مسلماً، ثم مسؤولاً عن الأمة. كما ليس لديه أي حصانة تحميه عن أي إجراء يتم اتخاذه، فف.ي حال اتخاذه قراراً معين غير قانوني، لا يتفق مع نصوص الشريعة الإسلامية وجب عليه تحمل التبعة من ماله الخاص⁽¹⁾. فالإمامة عند الإباضية ليست مطلقة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً مع التزام الإمام بتنفيذ الأحكام والاستقامة مع الحق والعدل⁽²⁾.

ويمكن ايجاز العوامل التي توجب عزل الإمام:

أ- ديني اخلاقي: كخروجه عن الإسلام، أو أنكار ركن من أركان الدين مما يخرجها عن الملة، أو باتباعه الشهوات المحرمة كالخمر والزنا، وأن التمادي فيها والاصرار عليها، على العلماء استتابته، فهو في امامته وأن جار ولم يعدل عما هو فيه وجب عزله⁽³⁾.

ب- أسباب خلقية: كذهاب عقله، فالإجماع عليه معقود، لأنه لا تزول عنه الاحكام، واما السمع والبصر والكلام ففيه اختلاف. أما بالنسبة للجنون، فإذا كان يفتق بين حين وآخر يجن فهم مخيرون في عزله أو في تركه وكذلك هو الحال بالنسبة للسمع والبصر والكلام، فالأمر يكون متروكاً للمسلمين، فأن شاءوا عزلوه، كعلم من اعلامهم واقاموا من يقيم الاحكام⁽⁴⁾. وقد ورد القول بأن انتظار موته بدلا من عزله وهو على هذه حالته.

ت- أقاله الإمام نفسه: بما أنه الإمامة تثبت بالإجماع فكذلك العزل يكون⁽⁵⁾، ولا يمكن لأمام المسلمين أن ينزع نفسه بدون موجب. اذا كان الإمام متوفراً فيه شروط الإمامة ورفض يُقتل - كما ذكر سابقاً - فأن عزل نفسه يكون اولى، إذ يقول اطفيش: "أن تبرأ الإمام من الإمامة بدون موجب لم يجيز له،

1- فاروق عمر، مصدر سبق ذكره، ص26.

2- فاروق عمر، مصدر سبق ذكره، ص 29.

3- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، ج14، مصدر سبق ذكره، ص338.

4- ابراهيم بن قيس الحضرمي، سبق ذكرى، ص 192.

5- احمد بن عبدالله الكندي، ج10، مصدر سبق ذكره، ص203.

وإنَّ تاب من ذلك رجعت له، وقيل يستحب أن يجدد له العقد... وإذا قال هذه امامتكم خذوها، استتيب... فأنَّ تاب ثبت وأنَّ أصر احتجوا عليه في تركه القيام وإصراره، وأقيم غيره" (1). ومن هنا فأنَّ الموجب للإقالة يخضع لمقاييس عدم الاستطاعة سواء من الناحية الدينية أو الخلقية ولابد أن يتم ذلك بالإجماع أهل الحل والعقد.

المطلب الثالث \ أنواع الإمامة

تمتاز النظرية السياسية عند الإباضية عن غيرها من النظريات الأخرى بطرحها نماذج وأنواعاً من الإمامة، مختصة بكل وضع من الأوضاع المتغيرة التي قد تقع فيها الأمة الإسلامية.

والإباضية في عملهم السياسي لا يلجون الى العنف والقوة، بل كانوا يعتمدون على الدعوة والامتناع، الا في حالة الدفاع، وهذا ما يفسر سبب عدم خروجهم مع الخوارج والشيعية وأبن الأشعث و غيرهم ضد الأمويين، على الرغم من أنكارهم وانتقادهم لأعمالهم الخارجة عن الكتاب والسنة.

لقد سمي الإباضية هذه الأنواع (من الإمامة) بمسالك الدين، أي الطرق التي تؤدي الى إقامة الدين طبقاً لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ (2). ويعرفها اطفيش بقوله: "هي الطرق التي يتوصل بها الى أنفاذ الأحكام الشرعية" (3)، كما ويعرفها التلاتي: "مسالك: اي الطرق الدين: أي الاحكام التي بعث بها نبينا محمد (ﷺ)، هي أربعة أشياء"، وهي الظهور، الدفاع، الشراء، الكتمان (4). ولذا تعدّ هذه المسالك الاربعة من أهم ما يميز الإباضية في مجال الفكر السياسي، لأنه يضع جملة من التعاليم والمبادئ يحدد الإباضية وفقها مواقفهم السياسية في مختلف الأحوال الزمانية والمكانية. الداخلية والمتعلقة

1- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، ج14، مصدر سبق ذكره، ص 346.

2- سورة الشورى، الآية (13).

3- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 195.

4- أحمد بن سعيد الشماخي وداود بن إبراهيم التلاتي، مصدر سبق ذكره، ص 69. وايضا:



بالشؤون الداخلية إذ توجد التجمعات الإباضية، أو الخارجية والمتمثلة في علاقاتهم مع الدول الأخرى فتضمن هذه المسالك لهم أساليب التكيف مع الحياة وتطورها. وقبل الخوض في الحديث عن تلك المسالك لأبد من التوضيح وهو عندما نضع إمامة الظهور في الأولوية نقصد بأنها هي أعلى مراتب الإمامة عند الإباضية بل هي الغاية من مسالك الدين الأخرى. إلا أن بعض الباحثين يرون ترتيبها على النحو الآتي: (الكتمان - الشراء - الظهور - الدفاع). ويجب الباحثون عن السبب في هذا الترتيب هو أن الفكر الإباضي في مراحلته الأولى كان كتماناً وليس ظهوراً، وفي هذه المرحلة بايع إمام الكتمان مجموعة من الناس باعوا أنفسهم لله وسموا أنفسهم الشراة وذلك من أجل إرباك السلطة الحاكمة، والتي هي في نظر الإباضية جائزة. وعند نجاح ثوار الشراة والقاعدين من الإباضية في إقامة دولة لهم في أي مكان بايعوا رجلاً منهم ليكون إماماً للظهور في تلك البلاد، وإذا ما جاءهم عدو وأسقط إمامة الظهور فعندها يقيمون إماماً يدافع عنهم ويسمى امام الدفاع، وإذا ما استمر العدو و دخل بيوتهم فيعودوا مرة أخرى إلى مرحلة الكتمان⁽¹⁾.

أولاً \ مرحلة الظهور (إمامة الظهور)

تعدّ مرحلة الظهور هي أعلى مراتب الإمامة. ويعرفها اطفيش بأنها: "الإمامة الكبرى لأنفاذ حقوق الله وحقوق العباد"⁽²⁾، وهي المرحلة التي ينبغي على كل مسلم أن يعمل من أجل الوصول إليها، وذلك من أجل الوصول لدين الله وإقامة أحكامه. وهي واجبة إذا ما توفرت شروطها، وهي أن يكون أهل الحق نصف عدوهم أو أكثر منه. قال تعالى: ﴿لَأَنَّ حَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَأَنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾⁽³⁾. فضلاً عن أن يكون معهم ما يكفيهم من سلاح ومال و علم⁽⁴⁾. وأعتد الإباضية في هذه المرحلة على نماذج من سيرة الرسول (ﷺ) في مكة والمدينة، ففي مكة وبعد إسلام عمر بن الخطاب ظهر الإسلام قوياً، لقول الرسول (ﷺ): ((اللهم أيد

1- بكير اوعوش، مصدر سبق ذكره، ص 107 - 110.

2- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 195.

3- سورة الأنفال، الآية (66).

4- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، مصدر سبق ذكره، ص 309.

الإسلام بعمر بن الخطاب أو بأبي الحكم ابن هشام))⁽¹⁾، وكذلك سيرة الصحابة الكرام، ثم ظهر عبد الله بن يحيى (طالب الحق) في اليمن⁽²⁾. ولم يحدد الإباضية العدد للظهور ولا الوقت اللازم، ولكن يجب الأخذ بنظر الاعتبار القوة ومدى تمكن المسلمين من النصر والوصول الى الحكم، (فربما قدر الرجل في الأربعين، وربما يقدر في عشرة آلاف، وربما ينظر في تبليغ الحجة)⁽³⁾.

ثانياً \ مرحلة الدفاع (إمامة الدفاع)

تعدّ هذه المرحلة أقل مرتبة وأنزل درجة من مرحلة الظهور، وقد سميت بذلك لأنّ المسلمين يشغلهم الدفاع عن أنفسهم ودينهم من أجل إقامة دولة والظهور على اعدائهم. إذ يقول اطفيش: "الدفاع فرض وهو القتال لمريد قتلك، أو أخذ سلاحك، أو مريد ضر من الزمك بقتل أو أخذ سلاح ولباس"⁽⁴⁾. وبهذا يبايع الناس إماماً يقاتل بهم عدوهم و يقاتل معهم يقتدون به و برأيه في القتال والدفاع و يزول الإمام بزوال القتال. والدفاع في مسالك الدين يرادف ما يعبر عنه في العصر الحاضر بالثورة⁽⁵⁾.

ثالثاً \ مرحلة الشراء (إمامة الشراء)^(*)

عندما يضعف المسلمون حتى عن موقف الدفاع، ويحكم العدو، أو السلطان الجائر ويعرض سيطرته، يكون الشراء حقاً للمسلمين، وهو ليس بواجب، والعلماء (لم يجعلوا حال الشراء الوجوب)⁽⁶⁾

1 -علي بن ابي الكرم (ابن الأثير)، الكامل، ج 2، مصر، مطبعة المنيرية، 1966، ص 32.

2 - للمزيد من التفاصيل ينظر : أحمد بن سعيد الشماخي، ج 1، مصدر سبق ذكره، ص 113 - 141.

3- أحمد بن عبدالله الكندي، ج 10، مصدر سبق ذكره، ص 51.

4- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، مصدر سبق ذكره، ص 303.

5 -علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى، نشأة المذهب الإباضي، ط1، القاهرة، مطبعة دار الكتب العربي، 1964، ص 82.

* تعني شراء الإنسان نفسه من النار او شراء الجنة. ينظر : محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 195. و الشراء بالجمع، هم الذين باعوا أنفسهم في سبيل الله. ينظر : عمرو خليفة النامي، مصدر سبق ذكره، ص 278.

6- محمد بن يوسف اطفيش، شرح النيل وشفاء العليل، مصدر سبق ذكره، ص 310.

وهو خلافهم مع الخوارج الذين عدوا الشراء واجباً فردياً⁽¹⁾. وتعني الذين باعوا أنفسهم في سبيل الله مستندين بقوله تعالى: ﴿أَنْ لَّهِ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِنَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾⁽²⁾. وإمام الشراء لا يحق له أن ينزع نفسه مثل امام الدفاع⁽³⁾. و يكون عدد الشراء ما لا يقل عن أربعين رجلاً ويكون الأكثر رجالاً والأقل نساءً⁽⁴⁾. ولعل من أمثلة الشراء هو ابو بلال مرداس بن أديه إمام القعدة⁽⁵⁾. وهناك اختلاف بين الشراء والدفاع إذ ان طريقة الدفاع يعتمد على مواجهة العدو ميدانياً، اما الشراء فيتميز بمباغتته في كل مكان، وعدم مهاندة الظلم⁽⁶⁾. ويضيف الحضرمي شرطاً مهماً وهو أن يكون من ضمنهم ستة رجال في الأقل يكونون من أهل علم بأصول الدين والفقهاء، ذوي ورع وصلاح في الدين، فإذا اجتمع في أهل الدعوة هذا الوصف وجب عليهم أن يعقدوا الإمامة لأفضلهم في الدين والعلم والورع⁽⁷⁾. وبذلك يعد نظام الشراء نظاماً ثورياً يعتمد على التخطيط الدقيق ومن ثم التنفيذ المحكم والوقوف ضد الظلم والجور، ويتميز الإباضية عن غيرهم من الفرق الإسلامية بهذا النظام، كما ويعدّ من أدق الأساليب التي وضعها علماء وفقهاء الإباضية من أجل إخراج المسلمين من وضعية هم فيها ضعفاء لا يملكون بها قوة ولا مالاً وهم الفئة القليلة التي جاز لها الخروج خدمة لامتها.

وأخيراً يقول اطفيش: " الشراء اختص به الإباضية ولا ينصرف ذلك الى غيرهم، ولم يُعرف الشراء في غير الإباضية، وهذا هو الحق " ⁽⁸⁾.

1- سورة التوبة، الآية (111).

2- عمرو خليفة النامي، دراسات عن الإباضية، ب م، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص 280.

3- أحمد بن عبدالله الكندي، ج 10، مصدر سبق ذكره، ص 191.

4- محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ط1، جمعية التراث القرارة - غرداية، الجزائر، 2001، ص 196.

5- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

6- عدون جهلان، مصدر سبق ذكره، ص 151.

7- إبراهيم بن قيس الحضرمي، مصدر سبق ذكره، مخ 189 - 190، ص ص 189 - 190.

8- بكير بن بلحاج و علي، الإمامة عند الإباضية - بين النظرية والتطبيق مقارنة مع أهل السنة والجماعة، ج1، سلطنة

عُمان، مكتبة الضامري، 2010، ص 328.

رابعاً \ مرحلة الكتمان (إمامة الكتمان)

تعدّ مرحلة الكتمان هي المرحلة الاخيرة من مراحل التنظيمات السياسية عند الإباضية والكتمان هو (المحافظة على الدين بحيث لو ظهر لعطل ومنع منه، ثم ضيع دينه فليس جارياً على حكم الكتمان)⁽¹⁾.

وإمامة الكتمان هي (من كتم يكتم كتماناً أي أخفى)⁽²⁾. وتعدّ أقلّ المراتب في مسالك الدين والتي يلجأ إليها الإباضيون في حال كان عددهم و عدتهم اقل من نص عدوهم⁽³⁾، وفيها تقل القوة وتضعف النفوس، لذلك يعجز المسلمون الرد على الظالم وأنكار المنكر بالقلب⁽⁴⁾. اذاً فالنشاط السياسي حينها سينحسر ويقتصر الدور على النشاط الديني ونتيجة لمسلك الكتمان ظهر لدى الفكر الإباضي ما يسمى بـ (التقية) لقد سلك الإباضية مسلك التقية بمعنى أنهم يتقون بعضهم بعضاً ويظهرون الصلح والاتفاق وباطنهم خلاف ذلك⁽⁵⁾ فقدت سمحت الإباضية لأتباعه أن يستعملوا رخصة خاصة في ظل مبدأ التقية الدينية من أجل تجنب عقوبة الموت⁽⁶⁾. وذهب الكندي الى أن التقية تصح فقط في حال إجبار من بيده السلطة على فعل عكس الحق تحت تهديد بالعقوبة التي تؤدي الى الهلاك أو الأذى الكبير.

وقد قسم التقية على ثلاثة اقسام:

أ- فريضة: في حال الخوف على الدين.

ب- الجواز: في حال الخوف على النفس والمال.

ت- عدم الجواز: في حال الخوف على المنصب والعرض.

وختاماً المبحث بقول فاروق: "وهنا لا بد من القول بأنّ المذهب الإباضي أظهر مرونة واعتدالاً ونظرة توفيقية بحيث يتلاءم مع الأوضاع السياسية والاجتماعية، وفي ذلك يكمن سر نجاح الإباضية واستمرارها لأكثر من اثني عشر قرناً من الزمان"⁽⁷⁾.

1- محمد بن يوسف اطفيش، شرح مقدمة التوحيد، مصدر سبق ذكره، ص 195.

2- احمد بن سعيد الشماخي و داود بن ابراهيم التلاتي، مصدر سبق ذكره، ص 74.

3- عمار الطالبجي، مصدر سبق ذكره، ص 238.

4- علي يحيى معمر، الإباضية في موكب التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص 84.

5- ابن منظور، لسان العرب، ج 15، ط 3، لبنان - بيروت، دار احياء التراث العربي، 1999، ص 379.

6- أحمد بن عبدالله الكندي، ج 10، مصدر سبق ذكره، ص 188 - 259.

7- فاروق عمر، مصدر سبق ذكره، ص 32.



الخاتمة

يتضح لنا من خلال دراستنا لتاريخ الإباضية أنها نشأت وترعرعت في مدينة البصرة في القرن الأول الهجري وهم امتداد للمُحكِّمة الأولى الذين رفضوا التحكيم وأنشَقوا عن الامام علي بن ابي طالب، وقد قام بتأسيسها مجموعة من التابعين، ومن أبرز هؤلاء الدعاة هو جابر بن زيد وعبدالله بن اباض. إذ قاموا بتأسيس النظام السري في الدعوة أو ما يسمى لدى الإباضية بمرحلة الكتمان. وقد تميزت هذه المرحلة بالنضج السياسي الإباضي وكان ذلك من خلال الاساليب التي اتبعوها في علاقاتهم التنظيمية في الدعوة. والتي لم تستطع السلطات المتعاقبة في البصرة أن تضع يدها على هذه الفرقة السرية والمتمثلة بالدقة والتحفظ على دعواتهم. كما اتضح لنا من الدراسة أن عبدالله بن اباض لم يكن هو القائد المؤسس للفرقة الإباضية فهو كان المتحدث الرسمي بأسم الفرقة، وأن الفقيه التابعي جابر بن زيد الازدي اضافة الى مجموعة من المشايخ هم المؤسسون الحقيقيون للدعوة. وأخيراً توصلنا الى صحة الفرضية حول الامامة فقد أجمعت المصادر الإباضية على أن مسألة الامامة من المسائل التي تمت معالجتها من قبل الإباضية فهم يرون بوجود الامامة وأن اطاعة أولي الامر واجبة لأن الله تعالى ورسوله الكريم وامروا بذلك، لكنهم من الناحية العملية لم يعترفوا سوى بأئمتهم باستثناء الشيخين ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب. وقد قاموا بتعريف الامامة " بمن له الرئاسة العامة في الدين والدنيا وأن اقامتها هي من اجل اقامة احكام الله تعالى"، فقد وضعوا العديد من الشروط. ولم تعدّ الإباضية الشرط القرشي من الشروط الافضلية، كما يرون بجواز امامة المفضل مع وجود الافضل. كما نظروا في مسألة الخروج على الامام الجائر بأنه غير جائز، وفي حالة جواز الخروج فذلك يكون بشرط وهو عدم هلاك الامة، فضلاً عن تأكدهم من نجاح التغيير. اما بالنسبة الى عزل الامام فيرون بأنه لا يجوز اقالة الامام نفسه الا برأي الجماعة، فضلاً عن عدم جواز للرعية في عزله الا بحدث. كما أنهم لم يضعوا للإمام أي حقوق تميزه عن عامة الناس فإذا أخطأ في سياسته، أو اتخذ قراراً وجب عليه أن يتحمل الضرر الناجم عنه. أجازت الإباضية تعدد الامامات في الامة المسلمة وذلك بشرط منها اتساع رقعتها ووجود فاصل - أي وجود بحر -

أو قطع بين أجزائها سلطان جائر. بحيث يعسر حكمها بنظام واحد. وأخيراً فقد تميزت الإباضية عن غيرها بطرحها نماذج وأنواع للإمامة مختصة بكل وضع من الأوضاع المتغيرة التي تمر بها. وهي أربعة أنواع (امامة الظهور- امامة الدفاع - امامة الشراء - امامة الكتمان) فإمامة الظهور هي الاصل التي تقوم عليه الامامة الكبرى، أما امامة الكتمان فتمثل بالإمامة الصغرى، اي القدرة على اقامة الحدود وحفظ الثغور، الى العجز عن رد المظالم. أما الامامتان الدفاع والشراء فهما تتعلقان بوضع غير مستقر للجماعة لأنهما تمثلان لوضع الحرب والتأهب الدائم للهجوم أو الدفاع. وهكذا تميزت الإباضية عن غيرها من الفرق كونها اتسمت بأستقلال فكري وأصول واضحة.



المصادر

اولاً / القرآن الكريم ثانياً / المعاجم والموسوعات

1. ابن منظور، لسان العرب، ج1، ط3، بيروت، دار احياء التراث العربي، 1999.
2. ابن منظور، لسان العرب، ج12، بيروت، دار صادر، ب ت، ص 142، 1999.
3. ابن منظور، لسان العرب، ج15، ط3، لبنان - بيروت، دار احياء التراث العربي، 1999.
4. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مجلد1، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 2008، ص 54.
5. اسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج5، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، 1990، ص 1902.
6. باقر شريف القرشي، موسوعة الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب، ج10، النجف الاشرف، مركز تحقيق علوم الاسلامي، ب ت.
7. عبدالله بن عبدالعزيز البكري الاندلسي، معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع، ج3، ط3، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1983.
8. مانع بن حماد الجهني وآخرون، الموسوعة الميسرة في الاديان والمذاهب والاحزاب المعاصرة، مجلد1، ط5، الرياض، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ب ت.
9. مجد الدين الفيروز ابادي، القاموس المحيط، ط8، بيروت، مؤسسة الرسالة، 2005.
10. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج2، بيروت، دار الصادر، ب ت.
11. ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت، دار الصادر، ب ت، ص414.

ثالثاً / الكتب العربية والمترجمة

1. ابو الاعلى المودودي، نظام الحياة في الاسلام، بيروت، مؤسسه الرسالة، 1983.
2. ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج2، بيروت، دار الفكر، 2000.

3. ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ط2، الرياض، دار طيبة، 1985.
4. ابن قتيبة، المعارف، ط4، القاهرة، دار المعارف، ب ت.
5. ابن كثير، البداية والنهاية، ج7، بيروت، مكتبة المعارف، 1992.
6. ابن مزاحم المنقري، وقعة صفين، ط2، القاهرة، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر، ب ت.
7. احمد بن اعثم الكوفي، كتاب الفتوح، ج4، ط1، لبنان-بيروت، دار الاضواء، 1990.
8. احمد بن سعيد الشماخي، كتاب السير، ج1، ط2، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1992.
9. احمد بن عبدالله بن موسى الكندي، المصنف، ج10، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1998.
10. احمد بن علي العسقلاني، فتح الباري، ج12، ب م، المكتبة السلفية، ب ت.
11. احمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، ط1، مصر، مطبعة التقدم العلمية، 1901.
12. احمد بن يحيى البلاذري، انساب الاشراف، ط1، بيروت، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، 1974.
13. احمد بن يحيى بن جابر البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج3، ط1، بيروت، دار الفكر، ب ت.
14. اسماعيل محمد، قضايا في التاريخ الاسلامي منهج، ط2، المغرب - دار البيضاء، تطبيق دار الثقافة، 1981.
15. السيد المرعشي، شرح احقاق الحق، ج32، ط1، ب م، ب د، 1996.
16. بكير بن بلحاج و علي، الامامة عند الاباضية - بين النظرية والتطبيق مقارنة مع اهل السنة والجماعة، ج1، سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، 2010.
17. تبغورين الماشلوطي، أصول الدين او الأصول العشرة عند الإباضية، ط1، سلطنة عمان، مكتبة الجيل الواعد، 2005.
18. جعفر السبحاني، بحث في الملل والنحل ودراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الاسلامية، ج5، ط1، ايران، مؤسسة الامام الصادق، 2007.
19. زاهر الحجري، الاباضية في الغرب الاسلامي، سلطنة عُمان، دار الجيل الواعد، 2012.
20. زهير تغلات، الفكر الاباضي - التجليات السياسية والحضارية، سوريا، دار الحوار، 2016.
21. سالم بن حمود السيابي، ازالة الوعناء عن اتباع ابي الشعثاء، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1979.
22. سالم بن حمود السيابي، اصدق المناهج في تمييز الاباضية من الخوارج، سلطنة عُمان، ب د، ب ت.
23. عبد الرحمن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والامم، ج5، لبنان - بيروت، دار الكتب العلمية، ب ت.
24. عبد اللطيف بن عبدالله القادر الحفظي، تأثير معتزلة في الخوارج والسنة، ط1، جدة، دار الاندلس الخضراء، 2000.

25. عدون جهلان، الفكر السياسي عند الاباضية من خلال اراء الشيخ يوسف اطفيش، سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، ب ت.
26. علي النمازي الشاهرودي، مستدركات علم الرجال الحديث، ج 7، ط 1، قم، مؤسسه النشر الاسلامي، 2005.
27. علي بن ابي الكرم (ابن الأثير)، الكامل، ج 2، مصر، مطبعة المنيرية، 1966.
28. علي بن احمد بن حزم الاندلسي، جمهرة انساب العرب، ط 5، القاهرة، دار المعارف، ب ت.
29. علي بن الحسين الهاشمي، وقعة النهروان او الخوارج، لبنان-بيروت، مؤسسة المفيد، ب ت.
30. علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج 2، بيروت، مكتبة العصرية، 1988.
31. علي محمد الصلابي، فكر الخوارج والشيعة في ميزان اهل السنة والجماعة، ط 1، القاهرة، دار ابن حزم، 2008.
32. علي يحيى معمر، الاباضية بين الفرق الاسلامية عند كتاب المقالات في القديم والحديث، ط 2، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي، 1994.
33. علي يحيى معمر، الاباضية في موكب التاريخ، الحلقة الأولى، نشأة المذهب الاباضي، ط 1، القاهرة، مطبعة دار الكتب العربي، 1964.
34. علي يحيى معمر، الاباضية مذهب اسلامي معتدل، ط 2، سلطنة عُمان، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية، ب ت.
35. عمرو خليفة النامي، دراسات عن الاباضية، ب م، دار الغرب الإسلامي، 2001.
36. عوض محمد خليفات، التنظيمات السياسية والادارية عند الاباضية في مرحلة الكتمان، سلطنة عُمان، مسقط، ب د، ب ت.
37. عوض محمد خليفات، الاصول التاريخية للفرقة الاباضية، ط 3، سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي والثقافة، 1994.
38. عوض محمد خليفات، نشأة الحركة الاباضية، ط 1، سلطنة عُمان، ب د، 2002.
39. فاروق عمر، التاريخ الاسلامي وفكر القرن العشرين، ط 2، بغداد، مكتبة النهضة، 1985.
40. قحطان الدوري، عقد التحكيم في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي، ط 2، عمان، الأردن، دار الفرقان، 2002.
41. محمد ابراهيم الفيومي، الفرق الاسلامية وحق الامة السياسي، ط 1، القاهرة، دار الشروق، 1998.
42. محمد امين (ابن عابدين)، رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الابصار، ج 8، الرياض، دار الكتب، 2003.
43. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ج 4، مصر، دار المعارف، ب ت.
44. محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري تاريخ الرسل والملوك، ج 5، ط 2، مصر، دار الكتب العلمية، 1971.
45. محمد بن سعد الزهري، كتاب الطبقات الكبير، ج 3، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 2001.



46. محمد بن سعيد القلهاتي، الكشف والبيان، ج 2، مصر، ب د، 1980.
47. محمد بن منعم الحميري، الروض المعطار في خبر الاقطار، ط2، بيروت، مكتبة لبنان، 1975، 1984.
48. محمد بن يوسف اطفيش، كتاب شرح النيل وشفاء العليل، ج 14، ط2، ليبيا - دار التراث العربي، جدة - مكتبة الارشاد، بيروت - دار الفتح، 1972.
49. محمد بن يوسف اطفيش، شرح عقيدة التوحيد، ط1، جمعية التراث القرارة - غرداية، الجزائر، 2001.
50. محمد رشيد رضا، الخلافة، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
51. محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة النبوية مع موجز لتاريخ الخلافة الراشدة، ط10، لبنان - بيروت، دار الفكر المعاصر، سوريا - دمشق، دار الفكر، 1991.
52. محمد صابر عرب، الدولة في الفكر الاباضي، ط3، القاهرة، دار الشروق، 2014.
53. محمد قرقش، عمان والحركة الإباضية، ط2، سلطنة عُمان، مكتبة مسقط، 1994.
54. محمود اسماعيل عبد الرزاق، الخوارج في بلاد الغرب حتى منتصف القرن الرابع الهجري، ط1، دار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ب ت.
55. مصطفى بن محمد، الفكر العقدي عند الإباضية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، سلطنة عُمان، مكتبة الضامري، ب ت.
56. ناصر سليمان بن سعيد السابعي، الخوارج والحقيقة الغائبة، ط1، م ب د، 1999.
57. نور الدين عبدالله السالمي، جوابات الامام السالمي، ج1، سلطنة عمان، الامام السالمي، 2010.
58. هشام جعيط، الفتنة جدلية الدين والسياسة في الاسلام المبكر، ترجمة: خليل احمد، ط6، بيروت، دار طليعة، 2008.

رابعاً \ الانترنت و الكتب الاجنبية

- ابي عبد المعز محمد علي، فتاوي منهجية، ينظر شبكة الانترنت على الموقع الرسمي <https://com:ferkous/>
- Aicha Daddi addoun , Sociologie et histoire des algeriens Ibadites imp. ElArabia Ghardaia , 1977.
- Pirre cuperly, Inroduction al ,ctude del, Ibadism.





النظام القانوني لعقود الشركات المتعددة الجنسية

دراسة على ضوء قواعد تنازع القوانين

م. م. مصطفى عطية إبراهيم

كلية القانون، جامعة الاسراء، بغداد \ العراق

The Legal System for Contracts of Multinational Companies, A Study in the Light of the Rules of Conflict of Law

Assist. Lect. Mustafa Atiyah Ibrahim

College of Law, Al-Esraa University, Baghdad / Iraq

mustafalawyer371@gmail.com



المستخلص

لا يقتصر استخدام الشركات متعددة الجنسيات على الدول أي على الأشخاص الخاضعين للقانون العام، بل يمتد ليشمل الأشخاص والأفراد في القانون الخاص رافق توسع نشاط هذه الشركات ودخولها في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية العديد من المشاكل القانونية أثار ذلك مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على العقود التي تبرمها هذه الشركات. نظراً للدور الهام الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية على الصعيد الدولي، ودخولها في تعاقدات مع الدول لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً للطبيعة القانونية الخاصة لهذه الشركات والناشئة عن جنسيتها الأجنبية وانتمائها لأكثر من نظام قانوني مما أثار مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على العقود التي تبرمها هذه الشركات.

الكلمات المفتاحية: قانون الإرادة، الشركات المتعددة الجنسية، القانون الواجب التطبيق، الإسناد المرن.

Abstract

The use of multinational corporations is not limited to states, ie to persons under public law, but extends to persons and individuals under private law. The expansion of the activity of these companies and their entry into various fields of economic life was accompanied by many legal problems. This raised the problem of determining the law applicable to contracts concluded by these companies. Multinational companies have entered into corporate contracts to implement economic, social, and legal development projects for companies and companies and the nationality of these companies.

Keywords: Law of will, Multinational companies, Applicable law, Flexible attribution.

المقدمة

لقد فرض التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول، وضرورة تأمين سير مرافقها العامة، وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الضخمة التي تحتاج إلى تمويل كبير، أو تقنية متقدمة تفتقر إليها هذه الدول، ولم يقتصر الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية على الدول، أي: على أشخاص القانون العام، بل امتد إلى أشخاص القانون الخاص والأفراد الذين استعانوا بهذه الشركات في تنفيذ مشروعاتهم، ونظرًا لتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمتلكه من قدرات (فنية، وتكنولوجية، وإدارية، ومالية، وعلمية)، وقدرة على تنفيذ المشاريع التي تعجز عن تنفيذها ميزانيات بعض الدول؛ مما فرض على الدول - (خاصة السائرة في طريق النمو) - الاستعانة بهذه الشركات؛ لتنفيذ المشاريع الاقتصادية الضخمة، وهذه الشركات لا تنتمي إلى جنسية دولة بعينها، بل إلى جنسيات متعددة.

وقد رافق توسع نشاط هذه الشركات ودخولها إلى مختلف ميادين الحياة الاقتصادية العديد من المشكلات القانونية؛ نظرًا لتعدد جنسيات هذه الشركات، وانتمائها إلى قوميات وثقافات وقوانين مختلفة عن البلد الذي تنتمي إليه، وقيامها بتنفيذ مشاريعها في بلد يختلف عن البلد المؤسسة فيه؛ مما أدى إلى قيام حالة من تنازع القوانين الواجبة التطبيق على عقود هذه الشركات؛ ومن ثم تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود هذه الشركات مع الدول.

ونظرًا للدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسية على الصعيد الدولي، ودخولها في تعاقدات مع الدول لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرًا للطبيعة القانونية الخاصة لهذه الشركات، والناشئة عن جنسيتها الأجنبية وانتمائها لأكثر من نظام قانوني؛ مما أثار مشكلة تحديد القانون الواجب التطبيق على العقود التي تبرمها هذه الشركات. و دفعت رغبة الدول في تحقيق



التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لشعوبها إلى الاستعانة بالشركات المتعددة الجنسية في تنفيذ هذه البرامج التنموية عبر الدخول معها في علاقات تعاقدية؛ مما يفرض التعرف على طبيعة هذه الشركات وآليات تكوينها.

أولاً: مشكلة البحث

إن لتحديد القانون واجب التطبيق على المنازعات المتعلقة بعقود الشركات المتعددة الجنسية المبرمة مع الدولة دوراً كبيراً في حل المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات؛ وذلك لتطوير أنشطتها؛ ومن ثم فإن مشكلة البحث الرئيسة تتلخص في إيجاد الحلول القانونية الملائمة لتحديد القانون واجب التطبيق على العقود المبرمة بين الشركات المتعددة الجنسية والدولة.

ثانياً: أهداف البحث

- 1 - تحديد ماهية الشركات المتعددة الجنسية.
- 2 - الوقوف على قانون الإرادة الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسية مع الدولة في القانون العراقي والاتفاقيات الدولية.
- 3 - التعرف على القانون الواجب التطبيق على العقود المبرمة بين الشركات المتعددة الجنسية والدولة في حالة غياب قانون الإرادة في القانون العراقي والاتفاقيات الدولية.

ثالثاً: أهمية البحث

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى طبيعة الدور الذي تؤديه الشركات المتعددة الجنسية على الصعيد الاقتصادي الدولي؛ مما يفرض علينا الإلمام بأنشطة هذه الشركات وآلية تكوينها، وطبيعة عملها ونشاطها؛ وذلك للاستفادة مما تقوم به هذه الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات القانونية الناشئة عن عمل هذه الشركات، وتحديد القانون واجب التطبيق على منازعاتها وحلها سواءً عن طريق القضاء أم عن طريق التحكيم.

رابعًا: منهج البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل الظواهر المرتبطة بنشاط الشركات المتعددة الجنسية، لمعرفة أهم الصفات المميزة لهذه الشركات، والمشكلات القانونية الناشئة عن مزاولتها نشاطها للتوصل إلى تحديد القانون الواجب التطبيق على عقودها.

خامسًا: خطة البحث

ترتيبًا على ما تقدم يتضح أن دراسة القانون الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسية يتطلب تناول هذا البحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: القانون الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسيات باتفاق الأطراف.

المطلب الأول: مفهوم قانون الإرادة.

المطلب الثاني: المبادئ التي تخضع لها الإرادة في اختيار قانون العقد.

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسيات في ظل غياب اتفاق الأطراف.

المطلب الأول: الإسناد الجامد للقانون الأوثق صلة بالعقد.

المطلب الثاني: الإسناد المرن للعقد ومنهج الأداء المميز.



المبحث الأول القانون الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسيات باتفاق الأطراف

تمهيد وتقسيم:

مر النظام القانوني للعقود التي تنطوي على عنصر أجنبي فيما يتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق بالعديد من التطورات الفقهية إلى أن انتهى الفقهاء إلى تبني قانون الإرادة وعده حاكمًا للعقود الدولية، فقد أخضع الفقه الإيطالي القديم هذه العقود لقانون مكان إبرام العقد بوصفه المكان الذي نشأ فيه التصرف القانوني، والذي ارتضاه ضمناً طرف العقد والمستنتج من معرفتهما وإحاطتهما لهذا القانون، غير أن الفقيه الألماني سافيني Savigny قام بإخضاع العقد لمكان التنفيذ استناداً لإرادة المتعاقدين؛ لأن من يدخل في علاقة تعاقدية يقبل مسبقاً الخضوع لقانون مركزه، في حين تبني الفقيه الإيطالي مانشيني Mancini نظرية شخصية القوانين، غير أنه لم يستطع تجاهل قانون الإرادة؛ فأورده كأحد أهم الاستثناءات المقررة على نظريته، وقد فرض الفقيه الفرنسي Dumoulin القانون محل إبرام العقد اختصاصه استناداً للإرادة الضمنية؛ ذلك أنه بإمكان المتعاقدين بإرادتهما الصريحة اختيار قانون آخر ليحكم عقدهما، ومنذ ذلك الوقت استقرت قاعدة سلطان الإرادة في ميدان العلاقات التعاقدية بمثابة عرف دولي، أو مبدأ عام معترف به في كافة الأنظمة القانونية⁽¹⁾، وعلى هذا الأساس سنتناول هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم قانون الإرادة

المطلب الثاني: المبادئ التي تخضع لها الإرادة في اختيار قانون العقد

1- د. بشار محمد الأسعد، عقود الدولة في القانون الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان،

المطلب الأول مفهوم قانون الإرادة

تثير المنازعات التي تنشأ عن العقود التي تبرمها الشركات المتعددة الجنسية مع الدولة مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على هذه العقود؛ وذلك لاختلاف مكان تنفيذ العقد عن الدولة التي يوجد فيها المركز الرئيس للشركة المتعددة الجنسية من جهة، ولتعدد جنسيات مساهمي هذه الشركات من جهة أخرى.

ويقصد بمبدأ قانون الإرادة في القانون الدولي الخاص: حرية الأطراف في تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد المزمع إبرامه إذا كان هذا العقد مما يحتمل خضوعه لقوانين بلاد مختلفة، وهو يعطي الأطراف سلطات واسعة في اختيار القانون الواجب التطبيق، والمحكمة المختصة لحل النزاعات⁽¹⁾.

وغالبا ما يتم حل هذه المشكلة القانونية عن طريق الاتفاق بين الطرفين على تطبيق قانون الإرادة ليحكم العقد؛ مما يدفعنا إلى التساؤل عن مظاهر تعبير المتعاقدين عن إرادتهما؟، والمبادئ التي تخضع لها الإرادة في اختيار قانون العقد؟، حيث يعتمد التصرف القانوني من حيث تكوينه ومضمونه على الإرادة، أي: أن إرادة المتعاقد التي شاركت في إنشاء التصرف القانوني هي التي رتبت هذا الالتزام في ذمته، وهي التي تحدد مضمونه ومداه، وهذه الفكرة مردها المذهب الفردي الذي يقدر الحرية الفردية، ويعد الفرد محور المجتمع الذي من نتائجه مبدأ سلطان الإرادة، والذي يعني: أن الإرادة هي أساس كل الالتزامات والحقوق حتى الآثار التي تنشأ من هذه الالتزامات ومصدرها، هذه الإرادة في حد ذاتها عمل نفسي لا يعلم بها إلا صاحبها، ولا يكون لها وجود فعلي أو قانوني إلا بالتعبير عنها صراحة أو دلالة، فالتعبير هو مظهرها الخارجي وعنصرها المادي المحسوس، والإرادة الكامنة في النفس لا تنتج أثرا طالما أنها لم تخرج إلى حيز الوجود متجسدة في التعبير عنها بوسيلة ذات مظهر مادي، وإذا كان المبدأ العام في انعقاد العقد هو الرضائية، فالمتعاقدين له الحرية في التعبير عن الإرادة بأي وسيلة كانت، سواء باللفظ، أم بالكتابة، أم بالإشارة، أم باتخاذ أي موقف يكون دالا عليها، فقد يكون التعبير عن الإرادة صريحا إذا قصد به صاحبه إحاطة الغير بإرادته بطريقة مباشرة

1- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،



كالكلام، وقد يكون التعبير ضمنياً إذا كان المظهر الذي اتخذته ليس في ذاته موضوعاً للكشف عن الإرادة، لكنه مع ذلك لا يمكن تفسيره دون أن نفترض وجود هذه الإرادة، فالتعبير هو المظهر الخارجي للإرادة، ومن خلاله يتم إنشاء التصرف القانوني وتحديد آثاره، ويكون التعبير عن الإرادة بطريقتين:

أولاً: التعبير عن الإرادة صريحاً: إذا تضمن العقد نصاً يحدد قانون العقد بعبارات واضحة جازمة تفصح عن نية المتعاقدين عن القانون الحاكم للعقد، بصورة بعيدة عن الغموض أو الالتباس، كما يمكن أن يكون التحديد عن طريق الرسائل الإلكترونية المتبادلة، وقد شبه بعض الفقه اتفاق المتعاقدين على قانون العقد كأنه إبرام عقد تأمين على الحياة تحوطاً للمستقبل وما يكتنفه من أخطار محتملة، بمعنى أن قيام الأطراف بتحديد القانون الواجب التطبيق على النزاع يعد على سبيل توقي النزاعات التي قد تنشأ مستقبلاً فيما بينهم بخصوص القانون الواجب التطبيق، وغالباً ما يشمل تحديد الأطراف للقانون الواجب التطبيق على العقد الجانبين (القضائي والتشريعي) اللذين يحكمان العقد، أي: تحديد الجهة القضائية المختصة بالفصل في النزاعات بين الطرفين، وكذلك القانون الذي يتعين على هذه الجهة القضائية أن تطبقه للفصل في النزاع⁽¹⁾.

ومن التطبيقات العملية للتعبير الصريح عن الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق ما نص عليه العقد المبرم بين شركة Alcoa Minerals of Jamaica وحكومة جامايكا، والذي نص على أن: "محكمة التحكم سوف تطبق القانون الجامايكي وقواعد القانون الدولي التي يمكن تطبيقها"، كما نصت المادة (4/1) من قرار المجمع الدولي في مؤتمره المنعقد في أثينا سنة 1979م على أنه: "من المأمول فيه أن يعين الأطراف صراحة القانون الواجب التطبيق على عقدهم"⁽²⁾.

وتعد قاعدة خضوع العقد الدولي من حيث موضوعه لقانون الإرادة Loi de la volonté إحدى أشهر وأرسخ قواعد القانون الدولي الخاص التي تكرسها جُلُّ نظم القانون

1- د. إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص، الكتاب الأول، تنازع القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص351.

2- د. محمد حسين منصور، العقود الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007م، ص352.

الوطنية، والتشريعات المعاصرة أصبحت تعترف بقدر واسع بمبدأ (قانون الإرادة)، ونذكر من هذه النظم: القانون المدني المصري في المادة (19) الفقرة (1) التي تنص على أنه: "يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً فإن اختلفا موطناً سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذي يراد تطبيقه"⁽¹⁾.

كما نصت المادة (25) من القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951م قانون الإرادة على أنه: "يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً فإن اختلفا يسري قانون الدولة التي تم فيها العقد هذا ما لم يتفق المتعاقدان، أو تبين من الظروف قانوناً آخر يراد تطبيقه".

وقد نصت المادة (116) الفقرة (3) من القانون الدولي الخاص السويسري على: "اختيار القانون الذي يمكن إجراؤه أو تعديله في أي وقت"، وكذلك المادة (213) من اتفاقية روما لسنة 1980م الذي تتعلق بالقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية التي نصت على أنه يحق للأطراف في أي وقت الاتفاق على إخضاع العقد لقانون آخر غير الخاضع له من قبل، سواءً تم ذلك بإجراء اختيار لاحق يتم تبعاً للمادة نفسها أو بمقتضى نصوص أخرى"⁽²⁾.

وقد يتم التعبير الصريح عن الإرادة باتخاذ موقف في ظروف خاصة تجعل له دلالة بعينها، وتنفي عنه كل دلالة أخرى كعرض بضائع في واجهة محل تجاري مع بيان ثمنها، فهو تعبير عن عرض بيعها بالسعر المبين عليها، وهذا ما يُطلق عليه بالإيجاب والشخص الذي يعرضها يطلق عليه الموجب.

ثانياً: التعبير الصريح عن الإرادة، أي: صعوبة معرض تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد، غير أن الصعوبة تثور في حالة غياب التعبير الصريح عن الإرادة؛ ذلك أن المتعاقدين قد يتعمدا عند إبرام العقد تجاهل تحديد

1- أحمد الهواري، عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، بحث بمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية

بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الرابع، 2003م، ص1654.

2- د. صالح المنزلاوي، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،

2008م، ص266.



القانون الواجب التطبيق مسبقاً وقبل وقوع النزاع لخشيتهما من فشل عملية الإبرام، فيما لو أصر طرف على تحديد القانون الذي يتناغم مع مصالحه؛ مما يدفعنا إلى التساؤل هل يستطيع القاضي أو المحكم البحث عن إرادة الأطراف الضمنية في قانون العقد؟، حقيقة إن موقف الفقهاء من هذه المسألة قد انقسم إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: المعارض للإرادة الضمنية، عارض أنصار هذا الاتجاه فكرة استخلاص قانون العقد من الإرادة الضمنية للأطراف، ورأى أن سكوت الأطراف عن تحديد قانون العقد لا يمكن عده سهواً منهم؛ إذ لا يمكن لهم أن يسهوا عن تحديد قانون يتعلق بعقد يتضمن أموالاً طائلة، وترك مصيره لاجتهاد المحكم الذي قد يكون اختياره متعسفاً وخاضعاً لأهوائه تحت ستار الإرادة الضمنية، كما أن تطبيق قانون فشل الأطراف في الوصول إلى اتفاق بشأنه من خلال بحث الإرادة الضمنية سيؤدي إلى تطبيق قانون قد يخل بتوقعاتهم؛ كونه لا يعبر عن إرادتهما الحقيقية، في حين أن تطبيق قواعد التنازع في إسناد العقد للقانون الذي على صلة وثيقة به من شأنه أن يحقق طمأنينة المتعاقدين، ويعطي نتائج أفضل من تخويل القاضي البحث عن الإرادة الضمنية⁽¹⁾.

الاتجاه الثاني: المؤيد للإرادة الضمنية: يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يمكن الاستناد إلى الإرادة الضمنية للأطراف في تحديد قانون العقد استناداً إلى الاتفاقيات الدولية، حيث نصت المادة (3/1) من اتفاقية روما لسنة 1980م على أنه: "يحكم العقد بالقانون المختار من جانب الأطراف، ويجب أن يكون هذا الاختيار صريحاً، أو مستخلصاً بطريقة مؤكدة من نصوص العقد، أو من ظروف التعاقد...".

كما أقر مجمع القانون الدولي في دورته المنعقدة في مدينة (بال) السويسرية سنة 1991م أنه في حال غياب الاختيار الصريح للقانون الحاكم للعقد فإنه يتوجب استخلاص الإرادة الضمنية للأطراف من ظروف التعاقد، واستناداً لما تقدم نخلص إلى أن استنتاج الإرادة الضمنية يخضع لعدة مؤشرات يتعين على القاضي الاستناد إليها، ويعد من هذه المؤشرات استخدام المتعاقدين لغة بعينها، أو مكان إبرام العقد، أو مكان تنفيذه، أو مكان

1- د. هشام علي صادق، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الدولية، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،

إقامة الأطراف، أو جنسيتهم المشتركة، أو تضمين العقد أحكاماً وقواعد بعينها مستمدة من قانون دولة بعينها لتنظيم جانب مهم في العقد⁽¹⁾.

ويتمتع الاختيار الضمني بمجرد استنباطه والاستدلال عليه بقرائن مؤكدة بسلطة الاختيار الصريح نفسها، ويتعين الاحتكام بموجبه للقانون الذي وقع عليه هذا الاختيار، وكذلك المادة (25) من القانون المدني العراقي التي نصت على أنه: "1 - يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها الموطن المشتري للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، فاذا اختلفا يسري قانون الدولة التي تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر يراد تطبيقه. 2 - قانون موقع العقار هو الذي يسري على العقد الذي أبرمت بشأنه".

ويتبين لنا من تفسير هذه المادة الرجوع إلى الضوابط الاحتياطية في المادة نفسها، وإما أن يقوم القاضي بتفسير دراسة طبيعة العقد وتحديد القانون، أو دراسة الظروف التي تتناول القضية، وأن فكرة الاعتداد بالتعبير الضمني عن الإرادة في تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد المبرم بين الشركة المتعددة الجنسية والدولة، إلا أنه يرى ضرورة الاعتماد على معايير واضحة ومحددة في استخلاص هذه الإرادة، وألا يترك استخلاصها لأهواء القاضي أو المحكم، وإن (معايير لغة العقد، أو مكان إبرامه أو تنفيذه، أو مكان إقامة الأطراف والجنسية المشتركة) كلها تصلح للأخذ بأي منها في الكشف عن الإرادة الضمنية للأطراف.

المطلب الثاني: المبادئ التي تخضع لها الإرادة في اختيار قانون العقد

إن إرادة الإنسان حرة بطبيعتها، ولا يمكن أن يتقيد الإنسان إلا بإرادته، فالإرادة هي أساس التصرف القانوني، وهي التي تنشئه، وهي التي تحدد آثاره، وهذا ما يعبر عنه الفقه بمبدأ سلطان الإرادة، وتقوم فكرة قانون الإرادة على الاعتراف لطرفي العقد بتحديد القانون واجب التطبيق على العقود الدولية المبرمة واختياره، والمقصود بالإرادة: الإرادة المشتركة للمتعاقدين وليست الإرادة المنفردة لأحد الطرفين⁽²⁾.

1- د. سامية راشد، دور التحكيم في تدويل العقود، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990م، ص 11.

2- د. صفوان حمزة إبراهيم، الأحكام القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة،

مصر، 2016م، ص 146.



ويمثل العقد اتفاقاً بين طرفين على إنشاء رابطة قانونية أو إنهاؤها أو تعديلها، ومن المسلم به أن للمتعاقدين كامل الحرية في اختيار البنود والشروط موضوع العقد، ومن ضمن البنود التي يمكن للمتعاقدين الاتفاق عليها: القانون الذي يحكم العلاقة التعاقدية بينهما، شرط ألا يتعارض هذا مع النظام والآداب العامة، ولا تُثار مسألة البحث عن القانون واجب التطبيق بالنسبة للعقد الذي لا يشتمل على عنصر أجنبي، بعكس ذلك الذي يكون فيه أحد طرفي العقد أجنبياً، حيث يثير هذا الأخير مسألة تنازع القوانين في حكمه وبيانه، وإذا كانت قاعدة خضوع العقد لمبدأ قانون الإرادة قد انتشرت في مختلف دول العالم، فإن إعمالها يقتضي التساؤل عن مدى حرية المتعاقدين في اختيار القانون الذي يحكم العقد. وإن التعرف على كيفية اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد يفرض علينا تحديد الوقت الذي يتم فيه الاختيار، ومدى قدرة الأطراف على تعديل هذا الاختيار، أو اختيار أكثر من قانون يطبق على العقد.

أولاً: وقت اختيار القانون الواجب التطبيق وإمكانية تعديله

اختلف الفقه في مسألة الوقت الذي يتم من خلاله اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد إلى اتجاهين:
الاتجاه الأول: يرى أن اختيار الأطراف لقانون العقد يجب أن يتم لحظة إبرامه، فلا يجوز لهم تأجيله، أو الاتفاق عليه مستقبلاً، وقد استند أنصار هذا الاتجاه في دعم وجهة نظرهم إلى حكم محكمة النقض الإيطالية الصادر في 28 يونيو 1966م الذي يذهب إلى القول: "يجب أن يتزامن إبرام العقد الأصلي مع الاتفاق على اختيار القانون الواجب التطبيق"⁽¹⁾.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يشترط لصحة القانون الواجب التطبيق أن يتم اختياره لحظة التعاقد، بل يمكن للأطراف اختياره في أي وقت يريدون، ولو في وقت لاحق لإبرام العقد الأصلي، ويمكن أن يتم هذا الاختيار بطريقة صريحة أو ضمنية يستخلصها القاضي من دلائل بعينها، ويستمر حق الأطراف في

1- هاني محمود حمزة، النظام القانوني الواجب الأعمال على العقود الإدارية الدولية أمام المحكم الدولي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008م، ص125.

اختيار قانون العقد قائمًا إلى ما قبل طرح النزاع أمام المحكمة، أما بعد طرحه أمام القضاء فلا يحق لهم ذلك، وقد استند أنصار هذا الاتجاه في تأييد وجهة نظرهم إلى اعتراف القضاء السويسري بحق المتعاقدين في اختيار القانون بعد إبرام العقد، ولو أمام محكمة الموضوع، كما استندوا في دعم وجهة نظرهم إلى اتفاقية (روما) لسنة 1980م التي نصت في المادة (3/2) منها على حق الأطراف في اختيار القانون وقت إبرام العقد أو بعده مع التحفظ بحماية حقوق الغير، وإلى حكم المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار فيما يتعلق بالنزاع الذي نشب بين شركة AAPL وحكومة سريلانكا الذي ذهب إلى القول: "في ظل هذه الظروف الخاصة سوف تتجسد عملية اختيار القانون عقب ظهور النزاع؛ وذلك عن طريق ملاحظة وتأسيس سلوك وتصرفات الأطراف عبر وقائع التحكيم.."، كما أقر مجمع القانون الدولي في دورته المنعقدة بمدينة (بال) بسويسرا حق المتعاقدين في الاختيار اللاحق لقانون العقد شريطة عدم الإخلال بالحقوق المكتسبة للغير⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يحق للأطراف تعديل اختيارهم للقانون الواجب التطبيق، أو الرجوع عنه إلى قانون آخر أو إلغائه؟.

والإجابة عن هذا: أنه يحق للأطراف تعديل اختيارهم لقانون العقد إذا كان القانون المختار لا يتناسب مع اقتصاديات العقد، أو طبيعة محل الإبرام، أو التنفيذ، أو إذا كان القانون المراد استبداله متأخرًا في تطوره عن القانون المراد تطبيقه، وقد استند الفقهاء في تأييد وجهة نظرهم إلى المادة (3/2) من اتفاقية (روما) التي ذهبوا إلى القول أنه: "يجوز للأطراف في أي وقت الاتفاق على إخضاع العقد لقانون غير ذلك الذي كان يحكمه سابقًا".

كما استندوا في تأييد وجهة نظرهم إلى المادة (27/2) من القانون الدولي الألماني الخاص لسنة 1986م التي نصت على أنه: "يجوز للأطراف في أي وقت الاتفاق على إخضاع العقد لقانون غير ذلك الذي كان يحكمه سابقًا"⁽²⁾.

1- د. أحمد عبد الكريم سلامة، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية، قانون العقد الدولي،

مفاوضات العقود الدولية، القانون الواجب التطبيق وأزمته، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م، ص190.

2- هاني محمود حمزة، مرجع سابق، ص127.



ويرى الباحث فكرة اختيار الأطراف للقانون الواجب التطبيق على العقد في الوقت الذي يشاؤون، وأنه لا يشترط هذا الاختيار لحظة إبرام العقد، بل يمكن أن يتراخى هذا الاختيار إلى ما بعد الإبرام حتى لحظة وقوع النزاع بين الأطراف احتراماً لمبدأ سلطان الإرادة.

ثانياً: إمكانية تجزئة العقد

غالباً ما يتضمن العقد العديد من البنود؛ مما يطرح تساؤلاً حول إمكانية إخضاع بعض بنود هذا العقد لقانون بعينه، وإخضاع بنود أخرى لقانون آخر؛ وقد انقسم الفقه في موقفه من هذه المسألة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: يؤيد تطبيق أكثر من قانون على العقد عن طريق تحديد نطاق تطبيق كل قانون، والجزء من العقد الذي يخضع له، ويرى أنه يمكن للأطراف الاتفاق على إخضاع تنفيذ العقد لقانون بلد التنفيذ، وإخضاع تكوين العقد لقانون بلد الإبرام، وقد استند أنصار هذا الاتجاه في رأيهم إلى ما تضمنته المادة السابعة من اتفاقية (روما) التي نصت على ضرورة احترام إرادة الأطراف في التجزئة عند تطبيقه القواعد الآمرة في قوانين الدول وثيقة الصلة بالعقد⁽¹⁾.

الاتجاه الثاني: ينكر أنصار هذا الاتجاه فكرة تجزئة العقد، وإخضاعه لأكثر من قانون؛ لأن العقد وحدة واحدة يجب أن تخضع لقانون واحد متجانس؛ إذ إن اختيار عدة قوانين لتحكم العقد قد يؤدي إلى عد العقد باطلاً في ظل أحد القوانين، وصحيحاً في ظل قوانين أخرى، كما أن قاعدة الإسناد في العقود الدولية تقرر حق الأطراف في اختيار قانون واحد وليس عدة قوانين⁽²⁾.

ويرى الباحث أنه يتعين ألا يترك للإرادة حرية إخضاع العلاقة العقدية الواحدة إلى أكثر من قانون؛ لأن العقد عملية قانونية واحدة، وأن إخضاع الشروط

1- د. محمود محمد ياقوت، الروابط العقدية الدولية بين النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية، دراسة تحليلية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2004م، ص 93.

2- محمد بلاق، قواعد التنازع والقواعد المادية في منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر، 2010م، ص 67.

الموضوعية فيما يتعلق بموقف المشرع العراقي من هذه المسألة قد تبني حكمًا عامًا يضمن وحدة القانون الواجب التطبيق على العقد.

وينتج عن قدرة الإرادة على تحديد قانون العقد: التساؤل حول إمكانية توافق إرادة طرفي العقد على تحديد قانون وطني لدولة بعينها يحكم العقد؟، حيث انقسم الفقه في موقفه من هذه المسألة إلى اتجاهين⁽¹⁾:

الاتجاه الأول: يعارض فكرة قدرة الإرادة على اختيار قانون وطني لدولة بعينها ليطبق على العقد، ويرى أن تطور العلاقات التجارية الدولية جعل من غير المناسب تطبيق قانون وُجد أصلًا ليحكم العلاقات الداخلية.

الاتجاه الثاني: يؤيد هذا الاتجاه فكرة قدرة قانون الإرادة على اختيار قانون وطني لدولة بعينها ليحكم العقد، وقد استند أنصار هذا الاتجاه في تأييد وجهة نظرهم إلى حكم محكمة العدل الدولية الذي أصدرته في قضية القروض الصربية والبرازيلية عام 1929م، والذي قضت فيه أن "كل عقد ليس عقدًا بين دولتين بصفتها من أشخاص القانون الدولي العام يجد أساسه في القانون وطني"، وأن التنازع بين القوانين لا يقوم إلا بين دولتين تتمتع كل منهما بخصائص ومقومات الدولة وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، وقد اعتمد المشرع العراقي معيار جنسية أطراف العقد صراحة فيما أورده في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014م، حيث جاء بصدد تسوية المنازعات ما نصت عليه المادة (8). ثانيًا - أ - 2: "التحكيم الدولي لجهة التعاقد اختيار التحكيم الدولي لتسوية المنازعات في حالات الضرورة والمشاريع الاستراتيجية الكبرى أو المهمة، عندما يكون أحد طرفي العقد أجنبيًا على أن يراعي ما يأتي..."، وهو المعيار نفسه الذي كان يعتمده المشرع في قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006م قبل التعديل.

ويرى الباحث أنه ليس هناك ما يحول دون قدرة الأطراف على اختيار قانون بعينه ليحكم العقد، سواءً أكان هذا القانون لأحد طرفي التعاقد، أم للطرفين معًا، أم ينتمي لدولة تالفة احترامًا لمبدأ سلطان الإرادة.

1- د. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي، المرجع السابق، ص 175.



المبحث الثاني القانون الواجب التطبيق على عقود الشركات المتعددة الجنسيات في ظل غياب اتفاق الأطراف

تمهيد وتقسيم:

في عقود الشركات المتعددة الجنسية قد تبرم العقود من غير الإفصاح عن الإرادة الصريحة، على اختيار قانون بعينه يحكم عقد الأطراف، وقد يتعذر من ظروف التعاقد استخلاص الإرادة الضمنية وشروط العقد، وهنا يثار التساؤل عن القانون الواجب التطبيق في حالة قيام نزاع بين المتعاقدين؟، فلا توجد مشكلة في حالة الإسناد الشخصي، وهناك إجماع في القوانين الوطنية والقضاء والاتفاقيات في جميع دول العالم على احترام مبدأ قانون الإرادة بوصفها قاعدة الإسناد الأصلية للعقود الدولية، من ضمنها: العقود الإلكترونية، وهذا يكون مرهوناً بالتعبير الصريح عن الإرادة في بنود العقد، أو يمكن استخلاصه من ظروف تعاقد الأطراف، وفي الحالة التي ينتفي فيها التعبير عن الإرادة، أو تكون الإرادة ضمنية فإن هذا يحدث خلافاً بين الفقه والقضاء فيما تخص حل المشكلة، من تحديد قاعدة الإسناد الاحتياطية التي يعتمد عليها في تحديد القانون الذي يحكم العقد⁽¹⁾.

وقد يخلو العقد الذي تبرمه الشركات المتعددة الجنسية من تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد وفقاً لقانون الإرادة؛ مما يدفع إلى التساؤل حول كيفية تحديد القانون، واستناداً لما تقدم فإن تناولنا لهذا الموضوع سيكون من خلال هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: الإسناد الجامد للقانون الأوثق صلة بالعقد

المطلب الثاني: الإسناد المرن للعقد ومنهج الأداء المميز

1- د. سلطان عبدالله الجواري، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى،

منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010م، ص135.

المطلب الأول: الإسناد الجامد للقانون الأوثق صلة بالعقد

لقد اتجه فقه القانون الدولي الخاص قديماً إلى تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد في ظل غياب اتفاق الأطراف، بموجب ضوابط ثابتة مرتبطة بإرادة الأفراد، وهذا التحديد يكون مؤسساً في حالة وجود الإرادة الصريحة والضمنية للأطراف المتعاقدين، وأن هذه الضوابط تعبر عن صلة وثيقة تربط العقد بقانون دولة محل الإبرام، أو جنسية الأطراف، أو الموطن المشترك.

وإذا خلا العقد المبرم بين الدولة والشركة المتعددة الجنسية من قانون الإرادة فإنه يتعين على القاضي في هذه الحالة البحث عن قرائن مستمدة من العقد ذاته تعينه في تحديد هذا القانون، ويتم هذا عن طريق إسناد الرابطة العقدية لضوابط جامدة ومعلومة للمتعاقدين كمحل إبرام العقد، أو الموطن المشترك، أو الجنسية المشتركة، أو بإسنادها لضوابط مرنة تستمد من طبيعة العقد الذاتية، ومن أهمها: ضابط الأداء المميز للعقد،⁽¹⁾ حيث يتم اللجوء إلى إعمال قواعد تنازع القوانين في تحديد قواعد الإسناد التي تتمثل وظيفتها الأساسية في الإشارة إلى قانون يتولى حل النزاع في العلاقات ذات الطابع الدولي.⁽²⁾

ويفضل القضاء أو المشرع أحياناً أن يحدد بصفة مسبقة القانون الذي يراه أكثر صلة بالعقود الدولية عند سكوت الأطراف عن اختيار قانون العقد صراحةً أو ضمناً، كما يرى أغلب فقهاء القانون الدولي الخاص أنه في حالة غياب الإرادة الصريحة أو الضمنية للطرفين المتعاقدين بخصوص تحديد القانون الواجب التطبيق على عقدهما أو اختيار، فإنه يتم الإسناد في تحديد ذلك على ضوابط ذات صلة وثيقة بالعقد.

وفي هذه الحالة يتم إسناد العقد للقانون الأوثق صلة به، فقد نصت المادة (4/1) من اتفاقية روما بشأن القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية على أنه: "في الحدود التي يتم فيها اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد يسري على العقد قانون البلد الذي له أكثر الروابط وثوقاً"، ووفقاً لهذا النظام يقوم المشرع بإيراد ضوابط قانونية بعينها يلتزم القاضي بتطبيقها عند تخلف قانون الإرادة؛ مما يحقق توقعات الأطراف

1- د. هشام علي صادق، مرجع سابق، ص 548.

2- د. إبراهيم أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 37.



المشروعة ويمنحهم الأمان القانوني، غير أن هذا المنهج في تحديد القانون الواجب التطبيق لا ينطبق على العقود غير المسماة المتعددة الأشكال والنماذج، ويعد من الضوابط التي تعتمد وفقاً لهذا المنهج الموطن المشترك للمتعاقدين، والجنسية المشتركة ومحل إبرام العقد⁽¹⁾.

أولاً: إسناد العقد لقانون الموطن المشترك للمتعاقدين

الأصل في تحديد الموطن يعتمد على الربط بين الشخص والمكان برباط قانوني، ولهذا يعرفه الفقه بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص، أو يتخذ منه مركزاً لأعماله، فالأصل أن الموطن يتحدد بمكان حقيقي للمتعاقدين، وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة، إلا أنه يصعب تطبيقها في مجال المعاملات الإلكترونية التي تتم عبر الإنترنت؛ ذلك أن التعامل عبر شبكة الإنترنت يعتمد على العناوين الإلكترونية لا على العناوين الحقيقية، وهذه العناوين لا تعطي دلالة واضحة على العنوان الحقيقي، فهناك مواقع على الشبكة تحمل عناوين ترتبط ببلدان بعينها، ومع ذلك لا يوجد لها مكان عمل حقيقي بالمعنى المتعارف عليه، ومثال ذلك: العناوين التي تنتهي ب (FR)، علاوة على أن هناك عناوين لا ترتبط ببلدان بعينها كما هو الشأن في العناوين التي يشار إليها في نهاية المقطع بـ (Com) أو (Org)⁽²⁾. وإن تحقق الموطن المشترك في العلاقة التعاقدية للأطراف يستلزم أن يتواجد الأطراف في الموطن نفسه، فإذا كان أحدهم مؤسسة مصرفية فيجب أن يكون مركز الإدارة في الإقليم نفسه الذي يقوم الزبون باتخاذ موطناً مشتركاً، فإن بعض التشريعات الوطنية تقوم بتطبيق قانون الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، والتشريع المصري أعطى لقانون الموطن المشترك للأطراف المركز الأول في الترتيب، والمشرع العراقي أيضاً أعطى الأولوية للموطن المشترك للمتعاقدين⁽³⁾.

1- د. هشام علي صادق، المرجع السابق، ص 557.

2- يوسف العلي، مدى صلاحية تنازع القوانين لحكم التعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، مركز البحوث والدراسات، أكاديمية شرطة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثاني، 2003م، ص 49.

3- علي عبد الحسين عبد العظيم الياسري، القانون الواجب التطبيق على التزامات المصرف المراسل في عقد الاعتماد المستندي الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق، 2015م، ص 125.

ثانياً: إسناد العقد لقانون الجنسية المشتركة للمتعاقدین

لقد تبنت بعض التشريعات الوطنية الاتجاه الذي يقضي بإسناد الرابطة العقدية إلى قانون الجنسية المشتركة للأطراف، إذا اتحدت عند سكوت الأطراف عن اختيار قانون الإرادة صراحة أو ضمناً، ولقد اختلفت هذه التشريعات حول موقع الأفضلية لقانون الجنسية المتحدة للأطراف المتعاقدة، فالقانون المدني الإيطالي قد منح القانون الجنسية المشتركة الموقع الأول في الترتيب، وفضلها على قانون دولة محل إبرام العقد، وهي الأفضلية نفسها التي منحها القانون المدني الأسباني لهذا القانون قبل قانون الموطن المشترك، وبالأسبقية على قانون محل إبرام العقد⁽¹⁾.

والحقيقة أن إسناد الرابطة العقدية إلى قانون دولة الجنسية المشتركة هو إسناد منتقد، يصعب التعويل عليه في مجال عقود المعاملات المصرفية الإلكترونية لضعف الصلة بين القانون الواجب التطبيق وفقاً لهذا الأساس والعقد، ويؤكد الفقه أن الجنسية الأجنبية للمتعاقد لا تعد عنصراً مؤثراً في عقود المعاملات الدولية، ولا تصلح وحدها أساساً لإضفاء الطابع الدولي على هذه العقود⁽²⁾.

ثالثاً: إسناد الرابطة العقدية لقانون محل إبرام العقد

إن بعض التشريعات قد أخذت بإسناد الرابطة العقدية إلى مكان إبرام العقد، في حالة عدم وجود الإرادة الضمنية، أو الإرادة الصريحة للمتعاقدین في هذا الشأن، وفي هذا الخصوص إذا لم يكن لدى الأطراف الجنسية المشتركة، كما هو الحال بالنسبة للقانون الإيطالي والقانون الأسباني، أو إذا لم يوجد لديهم موطن مشترك كما هو الحال في القانون العراقي والمصري والبرتغالي⁽³⁾.

1- د. صالح المنزلاوي، تسوية النزاعات التجارية عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، مجلة المحامين العرب، العدد الثالث، ص332.

2- د. هشام علي صادق، القانون الدولي الخاص- تنازع القوانين- الاختصاص القضائي الدولي، دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية، 2010م، ص75.

3- د. محمد كمال فهمي، أصول القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2008م، ص590.



وإن القانون الفرنسي يعتمد مكان إبرام العقد معياراً مهماً لتحديد القانون الواجب التطبيق على العقد في ظل غياب اتفاق الأطراف على اختيار القانون الذي يحكم عقدهم، حيث تقوم قواعد التنازع الفرنسية في تنظيم التصرفات القانونية وفق قاعدة محل إبرام العقد على شكل التصرف⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الإسناد المرن للعقد ومنهج الأداء المميز

إن النظم القانونية - (كما ذكرنا سابقاً) - قد اتجهت لتحديد القانون الواجب التطبيق إلى فكرة الإسناد الجامد في العلاقات التعاقدية في حال غياب الإرادة عن طريق التركيز الموضوعي، للرابطة التعاقدية، وقد منح المشرع المتعاقدين الحرية في اختيار القانون الواجب التطبيق على العلاقة التعاقدية؛ لأن الإرادة تعد قاعدة إسناد أصلية، إذا كان العقد مشوباً بعنصر أجنبي، سواءً أكان هذا الاختيار ضمنياً أم صريحاً. وهذا الضابط يقوم على فكرة مفادها: تنوع معاملة العقود، وتحديد القانون الذي يحكم العقد وفقاً للالتزام الأساس فيه، وعلى الرغم من تعدد الالتزامات في العقد الواحد إلا أن أحد هذه الالتزامات هو الذي يميز العقد ويعبر عن جوهره؛ ومن ثم يجب الاعتماد عليه لتحديد القانون الواجب التطبيق على العقد في جملته، ونتناول هذا الفرع على النحو الآتي:

أولاً: الاسناد المرن للعقد

وفقاً لهذا المنهج يقوم القاضي بتمحيص بنود العقد، وتفحص مركز الثقل فيه، والذي يستنتج من خلال ظروف العقد وملابساته، وتطبيقاً لما تقدم ذهب محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في 26 تموز 1959م إلى القول: "إذا لم يقيم المتعاقدون باختيار قانون العقد صراحة فعلى قضاة الموضوع أن يتصدوا لتحديد القانون الواجب التطبيق على ضوء ظروف التعاقد وملابساته"، كما أسند القضاء الإنجليزي الروابط

1- د. عصام الدين القسبي، تنازع الاختصاص القانوني والقضائي الدوليين في مجال التجارة الإلكترونية، بحث بمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، غرفة تجارة دبي، الجزء الرابع، 2003م، ص 876.

العقدية الدولية إلى ما سمّاه القانون الخاص بالعقد، والذي يحدده القاضي في ضوء ظروف التعاقد وملابساته وفقاً لما تشير إليه أحداثه المادية⁽¹⁾.

ثانياً: منهج الأداء المميز

دفع المقابل النقدي واجب، والالتزام بأداء الثمن لا يمكن أن يكون أداءً مميزاً؛ لأنه التزام مشترك في الكثير من العقود، ولا يميزها عن بعضها، وإن فكرة الأداء المميز تركز في البحث عن الأداء الجوهرية في الرابطة العقدية، وبناءً على ذلك يعد أداءً مميزاً التزام البائع بتسليم المبيع أو التزامه بنقل الملكية للمشتري، والتزام المورد بتوريد الخدمة في عقود المقاوله وعقود الوكالة، على أساس أن هذه الأداءات تعبر عن مركز الثقل الاقتصادي والاجتماعي في الرابطة العقدية⁽²⁾.

وقد نالت فكرة الأداء المميز تأييد العديد من فقهاء القانون الدولي الخاص، وهي تلتقي مع نظرية التوطين أو التركيز الموضوعي وفقاً لظروف التعاقد وملابساته التي يعتنقها القضاء الفرنسي، حيث إنه لا يلجأ إليها إلا عند سكوت المتعاقدين عن الاختيار الصريح أو الضمني لقانون العقد، على أنه يبقى للإسناد وفقاً لنظرية الأداء المميز خاصيته الأساسية في كونه يعد إسناداً مسبقاً محددًا وقت إبرام العقد، فهو ليس إسناداً فضفاضاً أو غير محدد، وإنما هو إسناد مقيد يقوم على افتراض مسبق، مؤداه أن محل تنفيذ الأداء المميز هو محل إقامة المدين بهذا الأداء، وهو ما يكفل لأطراف الرابطة العقدية الأمان القانوني الذي ينشدونه، ويصون لهم توقعاتهم المشروعة، ويحقق الاستقرار لمعاملاتهم التجارية فيما يتعلق بالقانون الذي يحكم روابطهم العقدية⁽³⁾.

وفضلاً عن ذلك يقوم بتعيين القانون الواجب التطبيق على العقد وفقاً لنظرية الأداء المميز على أساس الطبيعة الذاتية للرابطة العقدية؛ ومن ثم لا يكون لأطراف العقد دخل

1- إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، 2007م، ص 159.

2- د. حسين عبده الماحي، نظرات قانونية في التجارة الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الحادي والثلاثين، إبريل، 2002م، ص 79.

3- محمد عبد الكريم عدلي، مدى انطباق قاعدة قانون الإرادة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، العدد (4)، 2011م، ص 89.



في تحديد القانون الذي سيحكم العقد، في حين أن الأمر على خلاف ذلك بالنسبة لنظرية التوطين أو التركيز، حيث يتم تحديد قانون العقد في ضوء ظروف التعاقد وملابساته التي تسهم إرادة المتعاقدين بدور كبير في تحديدها؛ ونتيجة لذلك نجد جانباً من الفقه ينعى تركيز العقد وفقاً لنظرية الفقيه Batiffol بأنه تركيز قائم على معيار شخصي، ويتصل بإرادة الأطراف، في حين يصف التركيز نظرية الأداء المميز بأنه تركيز يعتمد على معايير موضوعية بحتة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أهمية نظرية الأداء المميز في تحديد القانون الواجب التطبيق إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات، من أهمها⁽²⁾:

1 - يؤدي الاعتماد على ضابط الأداء المميز إلى الإضرار بالطرف الضعيف حيث تكون النتيجة إسناد هذه العقود لقانون الطرف القوي في العقد بوصفه المدين بالأداء المميز.

2 - صعوبة تحديد الأداء المميز في العقود المركبة كعقد المقايضة الذي يتم بموجبه تبادل الملكية.

3 - صعوبة تحديد الالتزام الذي يشكل الأداء المميز وترجيحه عن غيره ما دام العقد يتضمن التزامات متقابلة ومتعددة.

ويرى الباحث أن فكرة الأداء المميز تتركز في البحث عن الأداء الجوهرى في الرابطة العقدية، ويتميز هذا الضابط بسهولة العلم المسبق به، ومرونته وملاءمته على عقود الشركة متعددة الجنسية؛ ومن ثم يعد أداءً مميزاً لالتزام البائع بتسليم المبيع للمشتري، كما أن التزام المورد بتوريد الخدمة يعد أداءً مميزاً على أساس أن هذه الالتزامات تعبر عن مركز الثقل الاجتماعي، والاقتصادي للعملية التعاقدية.

1- سلامة فارس عرب، وسائل معالجة اختلال توازن العلاقات التعاقدية في قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه،

كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1998م، ص66.

2- د. خالد عبد الفتاح محمد خليل، حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية،

القاهرة، 2002م، ص156.

الخاتمة

أولاً: النتائج

- 1 - تسهم الشركات متعددة الجنسية في تحقيق عدة مزايا إدارية وتقنية، فضلاً عن كونها تسهم في دعم الاقتصاد من خلال زيادة تدفق رؤوس الأموال، وتنمية الناتج القومي، وتنمية المنافسة المحلية مع الشركات الأجنبية.
- 2 - اختلاف الفقه حول اعتماد معيار تحديد جنسية الشركة أدى إلى اختلاف التشريعات حول المسألة ذاتها، نظراً لاختلاف مصالحهم، فمنهم من اعتمد على معيار محل التأسيس، ومنهم من استند إلى معيار مركز الإدارة الرئيس، إلا أن أغلب هذه التشريعات قد أخذت بمعيار مركز الإدارة الرئيس والفعلي في تحديد جنسية الشركة.
- 3 - يقتضي معيار مكان التأسيس أن الشركة تتمتع بجنسية المكان الذي تأسست فيه، وهذا ما تبناه المشرع العراقي؛ إذ تنص المادة (23) على أن: "تكون الشركة المؤسسة في العراق وفق أحكام هذا القانون عراقية".

ثانياً: التوصيات

- 1 - إقرار اتفاقية دولية تتعلق بتحديد معايير أساسية لكيفية اختيار القانون الواجب التطبيق على العقد في حالة خلوه من قانون الإرادة، يراعي مقتضيات القوانين الوطنية، وتكون له الأولوية في التطبيق على القوانين الداخلية.
- 2 - إضافة فقرة إلى المادة (25) من القانون المدني العراقي، تُقرأ على النحو الآتي: "يعد العقد دولياً ما لم ينتم المتعاقدان إلى الدولة نفسها، وترتبط علاقتهما وكل العناصر ذات الصلة - (بغض النظر عن القانون المختار) - بتلك الدولة".
- 3 - تبني المشرع المدني العراقي مقاربة مختلفة، يطلق عليها البحث وصف (مقاربة القانون المحايد)، فقد نصت الفقرة الأولى من المادة (25) من

القانون على أنه: "يسري على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التي يوجد فيها المواطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً، فإذا اختلفا يسري قانون الدولة التي تم فيها العقد، هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانوناً آخر يراد تطبيقه".

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- إبراهيم أحمد إبراهيم، (2000)، القانون الدولي الخاص، الكتاب الأول، تنازع القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أحمد عبد الكريم سلامة، (2001)، النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول والأشخاص الأجنبية، قانون العقد الدولي، مفاوضات العقود الدولية، القانون الواجب التطبيق وأزمته، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.
- بشار محمد الأسعد، عقود الدولة في القانون الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان.
- خالد عبد الفتاح محمد خليل، (2002)، حماية المستهلك في القانون الدولي الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سامية راشد، (1990)، دور التحكيم في تدويل العقود، دار النهضة العربية، القاهرة.
- سلطان عبدالله الجواري، (2010)، عقود التجارة الإلكترونية والقانون الواجب التطبيق، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- صالح المنزلاوي، (2008)، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- صفوان حمزة إبراهيم، (2016)، الأحكام القانونية لعقود التجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، مصر.
- عبد الفتاح بيومي حجازي، (2002)، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

- محمد حسين منصور، (2007)، العقود الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- محمد كمال فهمي، (2008)، أصول القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- محمود محمد ياقوت، (2004)، الروابط العقدية الدولية بين النظرية الشخصية والنظرية الموضوعية، دراسة تحليلية مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- هاني محمود حمزة، (2008)، النظام القانوني الواجب الأعمال على العقود الإدارية الدولية أمام المحاكم الدولية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- هشام علي صادق، (2010)، القانون الدولي الخاص- تنازع القوانين- الاختصاص القضائي الدولي- دار المطبوعات الجامعة، الإسكندرية.

ثانياً: الرسائل العلمية

- إبراهيم أحمد سعيد زمزمي، (2007)، القانون الواجب التطبيق في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس.
- سلامة فارس عرب، (1998)، وسائل معالجة اختلال توازن العلاقات التعاقدية في قانون التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- علي عبد الحسين عبد العظيم الياسري، (2015)، القانون الواجب التطبيق على التزامات المصرف المراسل في عقد الاعتماد المستندي الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق.
- محمد بلاق، (2010)، قواعد التنازع والقواعد المادية في منازعات عقود التجارة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، الجزائر.

ثالثاً: الأبحاث

- أحمد الهواري، (2003)، عقود التجارة الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، بحث بمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، غرفة تجارة وصناعة دبي، المجلد الرابع.
- حسين عبده الماحي، (2002)، نظرات قانونية في التجارة الإلكترونية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الحادي والثلاثين، إبريل.
- صالح المنزلاوي، تسوية النزاعات التجارية عبر شبكات الاتصال الإلكترونية، مجلة المحامين العرب، العدد الثالث.



- عصام الدين القصبي, (2003), تنازع الاختصاص القانوني والقضائي الدوليين في مجال التجارة الإلكترونية, بحث بمؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون, كلية الشريعة والقانون, جامعة الإمارات العربية المتحدة, غرفة تجارة دبي, الجزء الرابع.
- محمد عبد الكريم عدلي, (2011), مدى انطباق قاعدة قانون الإرادة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة, المركز الجامعي تيسمسيلت, الجزائر, العدد (4).
- يوسف العلي, (2003), مدى صلاحية تنازع القوانين لحكم التعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت, بحث مقدم للمؤتمر الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية, مركز البحوث والدراسات, أكاديمية شرطة دبي, الإمارات العربية المتحدة, المجلد الثاني.



فعالية تكنولوجيا النانو في كشف الجريمة وإثباتها

الباحث سجاد علي سلمان

كلية القانون- جامعة الأديان والمذاهب، جمهورية ايران الإسلامية

The Effectiveness of Nanotechnology in Detecting and Improving Crime

Researcher Sajjad Ali Salman

College of Law - University of Religions and Sects, Islamic Republic of Iran



المستخلص

تناولت هذه الدراسة دور تقنية النانو في الاثبات الجنائي، وفي هذا السياق قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين، جاء القسم الأول بعنوان الإطار النظري للإثبات الجنائي، والذي من خلاله تم التعرف على ماهية الاثبات وأهميته في المجال الجنائي كما تطرقنا إلى وسائل الاثبات الجنائي التقليدية والعلمية، أما القسم الثاني من الدراسة فجاء بعنوان الطبيعة القانونية لتقنية النانو في الاثبات الجنائي، والتي من خلالها تناولنا تقنية النانو ومفهومها ومدى مساهمتها في المجال الجنائي بشكل عام وفي عملية الاثبات على وجه الخصوص، كما قمنا بدراسة وتحليل مدى مشروعية استخدام تقنية النانو في الاثبات الجنائي، ومعرفة دور القاضي الجنائي من الأدلة المستمدة من تقنية النانو.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها ضرورة تسليط الضوء على تقنية النانو نظراً لما تقدمه من إضافات علمية في كافة المجالات ومنها المجال الجنائي وذلك بتكثيف الأبحاث والدراسات ومحاولة ادخال هذه التقنية في مجال التحقيق والاستدلال في المجال الجنائي لما تعطيه من نتائج علمية ثابتة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا النانو - كشف الجريمة - اثبات الجريمة.



Abstract

This study tackles the role of nanotechnology in criminal evidence. In this context, the study is divided into two parts: The first one is entitled "The theoretical framework of Criminal Evidence", which examines the evidence and its importance in the criminal field as it also discusses the traditional and scientific criminal proofs.

The second part of the study is entitled "The Legal Nature of Nanotechnology in Criminal Evidence," in which it discusses nanotechnology, its concept and contribution to the criminal field in general and in the process of evidence in particular, Furthermore, it studies and analyzes the legality use of nanotechnology in criminal evidence and the role of criminal judge regarding the evidence derived from nanotechnology.

The study concluded several conclusions and recommendations, the most important is to highlight the nanotechnology because of its

scientific additions in all fields, including the criminal field, by intensifying researches and studies as well as trying to introduce this technique in the field of investigation and reasoning in the criminal field.

Keywords: Nanotechnology, Crime detection and Crime improving.



مقدمة

يحاول المجرمون تحديث أساليب ووسائل الاجرام، كما يسعون في المقابل الى إخفاء آثار الجريمة التي تحول دون التعرف على هويتهم، مما حال دون فعالية الوسائل التقليدية في الاثبات في كشف هذه الجرائم، وعليه فإن الدول والجهات المختصة سعت إلى تطوير تقنيات علمية تساعد وتساهم بشكل كبير في العثور على الأدلة الجنائية التي تساهم في عملية إثبات الجريمة وانسابها على الجناة الحقيقيين، وقد تبنت معظم التشريعات المقارنة مبدأ حرية الإثبات في المجال الجنائي وفق إجراءات قانونية تساهم في الكشف عن الحقيقة، ومن أهم إنجازات العلم الحديث تقنية النانو التي ساهمت بشكل كبير في عملية الاثبات الجنائي.

اولاً: إشكالية البحث

يحاول المجرم ان لا يترك له آثار على مسرح الجريمة عبر التخلص من كافة الأدلة المادية مما يصعب من عملية كشف الحقيقة، فاستخدام الطرق التقليدية لاكتشاف الجريمة لم يعد كافياً للوصول إلى الحقيقة، مما دفع الجهات المختصة إلى الاستعانة بما قدمته التكنولوجيا من تقنيات وأجهزة متطورة تساعد في كشف الحقيقة ومنها تقنية النانو وهذا يقودنا إلى تساؤل رئيسي:

إلى أي مدى ساهمت تقنية النانو في عملية الاثبات الجنائي؟

تساؤلات فرعية:

- 1 - ما المقصود بالإثبات في المجال الجنائي؟
- 2 - ما هي تقنية النانو؟
- 3 - كيف ساهمت تقنية النانو في عملية الاثبات الجنائي؟
- 4 - ما مدى مشروعية استخدام تقنية النانو في عملية الاثبات الجنائي؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على تقنية النانو وذلك بمعرفة مضمونها ونشأتها والآلية التي تعمل بها، كما سيتم التطرق من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة تقنية النانو في عملية الاثبات الجنائي في ظل حداثة السلوك الجرمي وإخفاء آثار الجريمة.

ثالثاً: أهداف الدراسة

- 1 - يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:
- 2 - تحديد طبيعة عمل تقنية النانو.
- 3 - تحليل مدى مساهمة تقنية النانو في عملية الاثبات الجنائي.
- 4 - بيان مدى مشروعية تقنية النانو في الاثبات الجنائي.

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وذلك في إطار تحليل العلاقة بين تقنية النانو واستخداماتها في مجال البحث الجنائي، وذلك بتناول مفهوم تقنية النانو والآلية التي تعمل بها وكيف أنها تساهم في عملية الاثبات الجنائي.

خامساً: هيكلية البحث

إعتمد في البحث التقسيم الثنائي لبيان مضمون هذا البحث بشكل يبين عن الفحوى ويجب عن الإشكاليات الجوهرية والفرعية التي يطرحها موضوعه وذلك من خلال مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية الإثبات الجنائي، وخصصنا المبحث الثاني اثر تكنولوجيا النانو في الاثبات الجنائي.



المبحث الأول : ماهية الإثبات الجنائي

الاثبات يعني إقامة المدعى الدليل على اثبات ما يدعيه من قبل المدعى عليه، أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون أي إقامة الدليل على صحة الادعاء أمام القاضي، فيجوز للقاضي أن يستخدم كافة الطرق والوسائل للوصول إلى الحقيقة التي تنامت لديه أو يتوصل إليها من خلال الأدلة⁽¹⁾.

المطلب الأول: التعريف بالاثبات الجنائي

يتعرض الحق للضياع إذا لم يقيم الدليل عليه، ولا يمكن للقاضي الذي يفصل في حقوق الناس وحررياتهم ودمائهم أن يحدد صاحب الحق دون الالتجاء إلى طرق أو أدلة اثبات ترشده إلى الحق وصاحبه، مما يحفظ حقوق وأموال ودماء الناس ففي الحديث الشريف (لو ترك الناس ودعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم، ولكن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، أو على المدعى عليه).

الفرع الأول: تعريف الإثبات الجنائي وأهميته

أولاً: تعريف الاثبات الجنائي

يعرف الاثبات في اللغة وفق ما ورد في المعجم الوسيط في مادة ثبت ثبوتاً: أي استقر، ويقال ثبت في المكان أي أقام وأثبت الأمر حقه وصحته. كما ويقال أيضاً أثبت الكتاب سجله والحق أقام حجته والاثبات عند أهل اللغة هو الدليل وتأييد وجود الحقيقة⁽²⁾. يعرف الاثبات الجنائي اصطلاحاً على أنه واقعة حصلت أو لم تحصل، بناءً على حصول أو وجود واقعة مادية ماضية أو حاضرة أو تقرير واقعة من الوقائع،

1- شحاته عبد اللطيف حسن، 2005، حجية الدليل المادي في الاثبات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، كلية

الشريعة والقانون جامعة الأزهر، دار الجامعة الجديدة للنشر، ص: 2.

2- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، باب الثاء مادة، ثبت مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة

الرابعة، 1425هـ ص: 93.

كما ويعرف على أنه إقامة الدليل لدى الجهات المختصة على الواقعة الجرمية وفقاً للقانون وقواعده⁽¹⁾.

مما سبق يتضح أن للإثبات الجنائي طرق معينة ومحددة قد أقرها القانون يتم من خلالها تحليل الواقعة القانونية بناءً على أدلة يستطاع من خلالها إثبات الفعل الجرمي للواقعة الجرمية والتي من خلالها يمكن نفي أو نسب الجريمة لأحد الأشخاص.

ثانياً: أهمية الإثبات الجنائي

الإثبات في العادة والغالب لا يطلب إلا عند التنازع على حق ما بين اثنين فأكثر، كل واحد يدعيه لنفسه، دون غيره أو ينكره على من يدعيه أو يجوزه من غيره ولو كان لا يدعيه لنفسه⁽²⁾، فالدليل بالنسبة للحق بمثابة الروح بالنسبة للجسد، فهو قوام وجوده وحياته ومعقد النفع فيه حتى تكون له قيمة علمية وثمره ذاتية، فمقومات الحق تستقيم واقعاً بحكم اثبات مصدره وقانون بحكم الزامه⁽³⁾ فالإثبات هو جوهر الحق، لأن الحق بدونه عدم، والدليل وحده هو الذي يظهره ويجعل صاحبه يفيد منه، والقاضي لا يقضى بالحق المدعى به إلا إذا ثبت أمامه بالدليل، ولا شك بأن أهمية الإثبات في المجال الجنائي أهمية قانونية، فدوره إقامة الدليل لوقوع الجريمة ومن ثم توجيه التهمة للمتهم، وبدون هذا الإثبات لن يتمكن القاضي من إدانة المتهم وبالتالي لا تتمكن الدولة من إقامة سلكتها في العقاب⁽⁴⁾.

كل حق يحتاج إلى دليل لإثباته، حتى يحكم به القاضي لصاحبه. يستوي في ذلك أن يكون حقاً مدنياً أو تجارياً أو جنائياً. فالحقوق المدنية والتجارية التي تتولد للناس من تعاملاتهم اليومية، من بيع وشراء وإبرام عقود بمختلف أنواعها ومن قيامهم بتصرفات متعددة، تحتاج إلى دليل على الحق حتى يتأكد الحق لصاحبه. كذلك الحقوق الجنائية التي تنشأ عن ارتكاب جريمة أو مخالفة لأحكام الشريعة أو القانون، سواء كانت هذه الحقوق المتولدة عن الجريمة الجنائية حقوقاً لأشخاص (للعباد) أو للمجتمع (الله) لأن الجريمة بمثابة اعتداء على المجتمع كله، تحتاج هي الأخرى إلى اثبات، حتى يحصل صاحب الحق

1- محمود نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية القاهرة، 1982، ص: 417.

2- الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، جزء خامس، ص: 2.

3- شحاته عبد اللطيف حسن، مرجع سابق، ص 32.

4- محمود نجيب حسني، مرجع سابق، ص: 767.

على حقه، وحتى يرتدع الجاني ويسود الاطمئنان والاستقرار المجتمع وتتحقق العدالة فالمجتمع لا صالح له إلا في التعرف على الحقيقة، ولا تبغي توقيع العقاب على برئ أو امتهان كرامته أو انسانيته⁽¹⁾.

وعليه يمكن القول بأن الحق هو غاية الإثبات وهذا يستهدفه القانون الجنائي الإجرائي في إطار بحثه وهو الوصول إلى الحق والحقيقة، وبمرور الزمن تقدمت طرق الاجرام فمجرم اليوم يستخدم الوسائل العلمية في خدمة اهدافه وبرع المجرمون في ارتكاب جرائمهم فأصبح الكثير منهم يستخدم معطيات العلوم الحديثة في ارتكابها وبذات القدر الذي استفاد المجرمون من التقدم العلمي فقد استفاد القانون أيضا من هذا التطور وخاصة قانون الاثبات الذي يعتبر أكثر القوانين استجابة لمقتضيات العصر.

إلى جانب أدلة الاثبات التقليدية فقد تعزز بوسائل إثبات علمية حديثة في محاولة لإيجاد الصلة بين الجريمة والمجرم وهي من مقومات الاثبات الجنائي ذلك أن العصر الذي نعيش فيه أوجب أن تكون هناك عدالة علمية مهامها التوصل إلى حقيقة الجريمة المرتكبة وتقليل فرص الخطأ القضائي وهو ثمرة الأدلة الناتجة من الوسائل العلمية التي استحدثت بهدف مقاومة الجريمة في صورتها الحديثة معبراً على الصراع بين العلم والجريمة، وللإثبات الجنائي أهمية خاصة، فبواسطة الاثبات يتوصل القاضي إلى إقامة الحجج والدلائل على وقوع الحدث الجرمي ونسبته للمتهم⁽²⁾.

كما تكمن أهمية الاثبات الجنائي أيضاً في السياسة الجنائية الحديثة التي تهدف إلى تفريد الجزاء الجنائي وفقاً لشخصية المتهم وتظهر أهمية الإثبات الجنائي حين إقامة الدليل من أجل إثبات الجريمة ذلك أن إقامة الدليل ليس فقط من أجل إثبات الجريمة ونسبتها للمتهم وإنما أيضاً من أجل تحديد شخصية المتهم ومدى خطورته الإجرامية. كما تظهر أهمية الاثبات الجنائي في الدور الإيجابي الممنوح للقاضي: في البحث عن الحقيقة فالقاضي الجنائي -ليس كالقاضي المدني لا يكفي بمجرد موازنة الأدلة التي يقدمها الخصوم والترجيح فيما بينها إنما له دور ايجابي يفرض عليه التحري والبحث عن الحقيقة والكشف عنها لأن الجريمة واقعة تنتمي للماضي وليس في وسع القاضي أو مقدوره أن

1- علاء بن محمد صالح الهمص، 2012، وسائل التعرف على الجاني، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، ص: 13.

2- علاء بن محمد الهمص، المرجع السابق، ص: 16.

يعاينها بنفسه ويتعرف على حقيقتها ويستند إلى ذلك فيما يقضي به في شأنها ومن ثم يتعين عليه أن يستعين بوسائل تعيد أمامه رواية وتفصيل ما حدث وهذه الوسائل هي أدلة الإثبات⁽¹⁾.

للإثبات أهمية خاصة لأنه يتطلب في الحصول على الدليل إتباع القواعد التي تحدد كيفية الحصول عليه، والشروط التي يتعين عليه تطبيقها فيه والتي توفر الثقة في الدليل الذي يقدمه ومخالفة هذه القواعد والشروط قد يهدر الدليل ويشوب الحكم بالبطلان. وتظهر أهمية الإثبات الجنائي أيضاً في أنه يستلزم تحقيقاً للعدالة أن يكون الحكم بالإدانة مبنياً على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال، كما تكمن أهمية الإثبات الجنائي أيضاً في أنه العملية الديناميكية التي يتم من خلالها الجريمة الكشف عن أدلة وربطها بالواقعة الإجرامية والمتهم، وصولاً إلى تأكيد ارتكاب الشخص للجريمة، ومن ثم تضييق حكم القانون على مرتكبيها.

وأخيراً فإن أهمية الإثبات الجنائي تظهر أكثر وضوحاً حيث أن الجريمة تمس بأمن ونظام المجتمع، فتنشأ عنها سلطة الدولة في تتبع الجاني لتوقيع العقوبة تحقيقاً للردع العام والخاص ولما كان من المحتمل أن يكون المتهم بريئاً مما أسند إليه فيجب أن يكفل له قواعد الإثبات الدفاع عن نفسه لإظهار الحقيقة.

خلاصة القول إن أهمية الإثبات الجنائي تتجلى في أن الإثبات هو إقامة الدلائل أمام القاضي على الحدث الإجرامي الذي يرتب القانون عليه أثراً أي أن هذا الحدث الجرمي إذا أنكره الخصم لا يكون حقيقة أمام القضاء إلا عن طريق الإثبات القضائي، فالحق الذي ينكر على صاحبه ولا يقام عليه دليل قضائي ليست له قيمة عملية فهو والعدم سواء من الناحية القضائية وعليها تنضح أهمية الإثبات من الناحية العملية، فالحق لا يمكن اثباته ويتجرد من قيمته ما لم يحم بدليل قاطع على الحادث المبدئ له والواقع أن الأدلة هي قوام حياة الحق ومعقد النفع فيه لهذا كان الإثبات من الإجراءات القانونية التي لا تنقطع وأكثرها إفادة في الواقع العملي⁽²⁾.

1- كوثر خالد، 2007م، الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية دراسة تحليلية مقارنة، أربيل، العراق، مكتب التفسير للنشر والاعلان، الطبعة الأولى، ص: 28.

2- عبد الرازق أحمد السنهوري، 1952م، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص: 14.



الفرع الثاني: انظمة الاثبات الجنائي

في الإثبات الجنائي هناك نظامين مثبتين، فإذا كانت قواعد الإثبات محددة في التشريع نظراً لاقتناع المشرع فيها نكون أمام نظام إثبات مقيد، وإذا أوكلت مهمة تحديد الأدلة وتقدير قيمتها إلى القاضي هذا يسمى بنظام الإثبات الحر، أما إذا نص القانون على اتباع قواعد اثبات محددة وترك سلطة تقدير اقناعها للقاضي نكون أمام نموذج مختلط من النظامين السابقين، وسنتناول دراسة أنظمة الاثبات للوقوف على مزايا وعيوب كل نظام على حدة.

أولاً: مبدأ الإثبات الحر أو المطلق

مفاد هذا المذهب أن القاضي لا يحدد طريقة بعينها للإثبات، فيكون الإثبات بكافة الوسائل التي من شأنها أن تؤدي على اقتناع القاضي، وهذا المبدأ أخذ به بعض أئمة الفقه الإسلامي منهم ابن القيم الجوزية، وعلى هذا فإن الأخذ بهذا المبدأ يلزم القاضي مؤتمناً من الجور والحيث وإلا فلن يحقق العدل المرجو من القضاء، في هذا المبدأ لا يضع قانون الدولة طرق معينة للإثبات، وإنما يكون أطراف الخصومة أحراراً في تقديم أي دليل يروونه مقنعاً للقاضي، وللقاضي الحرية في تكوين اعتقاده حول أي دليل يقدم إليه، بل أنه يستطيع لعب دور إيجابي في التنقيب والبحث عن الحقيقة بكل الطرق التي يراها مناسبة لذلك وتأخذ أغلب التشريعات بهذا المبدأ في المواد الجنائية نظراً لتلاؤمها معه، نظراً لأن الاثبات في المواد الجنائية لا يقبل التقييد حيث يترك المجال واسعاً لسلطة القاضي في التأكد من كل دليل يكون من شأنه إيصاله للحقيقة⁽¹⁾.

يرى الباحث أن مبدأ الاثبات الحر يكون للقاضي الحرية المطلقة في الاقتناع بما تقدمه محاضر التحقيقات وجهات الخبرة والوسائل الأخرى من أدلة بما لا يتنافى مع القانون فسلطة اقتناع القاضي تعتمد على مدى إقناع الأدلة المادية للقاضي ومتوقفة على اقتناع القاضي بها، ونستطيع ان نتوصل إلى نتيجة مفادها أن القاضي في المسائل الجنائية هو خبير الخبراء وذلك.

1- عبد الرازق السنهوري، المرجع السابق، ص: 24.

ثانياً: مبدأ الإثبات القانوني المقيد

يسمى هذا المبدأ مبدأ التحديد أو المبدأ القانوني مفاده أن القاضي لا يمكن أن يستخدم وسائل إثبات غير التي حددها القانون، ولا يملك الاقتناع إلا بهذه الأدلة المحددة في القانون، فالقانون هو الذي يحدد نوع الدليل وقيمه وإجراءات تقديمه إلى القضاء ويلتزم الخصوم بتقديم هذه الأدلة المذكورة في القانون دون غيرها وأطلق فقهاء القانون على هذا المبدأ، بالمبدأ السلبي للقضاء في الإثبات لأنه حدد القاضي بالأدلة التي يأخذ بها دون غيرها وكف يده عن إعطاء قيمة قانونية غير التي أعطاهها القانون للدليل، وهذا المبدأ المقيد انتقد من قبل شراح القانون لما به من عيوب، حيث أن حقيقة القضاء الأساسية التي من أجلها أسس صارت بعيدة كل البعد من واقع القضية، ولا يجعل للدليل قيمة أكثر مما هو محدد له بالقانون. فالقاضي لا يملك إلا أن يمضي بقلمه حكماً لما قد نتج عن هذه الأدلة المقيدة، وعلى هذا لا يتحقق العدل الكامل في هذه الواقعة⁽¹⁾.

في هذا المبدأ القانون هو من يحدد طرق الإثبات كما ذكرنا، فلا مجال لمنح القاضي حرية استنباط أو التقصي عن الأدلة، فموقفه سلبي حيث لا يمكنه أن يقضي بعلمه الشخصي، كما أن الخصوم مجبرون على إثبات حقوقهم بوسائل قد حددها القانون سلفاً، وهذا المبدأ من الإثبات قد يمنح استقرار للمعاملات ويبعث الثقة بين نفوس المتقاضين ولكنه يغلق السلطة التقديرية للقاضي مما قد يمنعه من تحقيق العدالة، وذلك لتباعد الحقيقة القضائية عن الحقيقة الواقعية.

قد أخذ المشرع العماني بمبدأ حرية الإثبات وجاء ذلك بنص المادة (215) من قانون الإجراءات العماني، وبنى المشرع المصري نظام الإثبات الحر في دعاوي الجنائية وجاء دليل ذلك بنص المادة (302) من قانون الإجراءات الجنائية، فقد منح المشرع السلطة المطلقة للقاضي الجنائي أن يستند إلى ما يراه مناسباً من أدلة يقتنع بها في إصدار حكمه النهائي، وذهب المشرع الأردني إلى ما خلص إليه المشرع المصري في اعتماده نظام الإثبات الحر وأكد ذلك بنص المادة (1/147) من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني.

1- سلطان أنور، 1984م، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية دراسة في القانون المصري واللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ص: 7.



مما سبق يتضح بأن لكل من الأنظمة التي سبق ذكرها مزايا وعيوب، لذلك تجد بأن معظم التشريعات أخذت من كلا النظامين حيث تبنت المبدأ المختلط القائم على الاخذ بحل وسط بين النظامين بنسب متفاوتة⁽¹⁾. حيث بدى ذلك جلياً في النظام الفلسطيني عندما نص على إقامة الدعوى الجزائية بجميع طرق الإثبات مع تحقيق مبدأ الحرية من خلال ما ينص عليه القانون حالات التقييد.

المطلب الثاني: طرق الإثبات الجنائي

تعد طرق الإثبات الجنائي وتتطور بتطور الجريمة، فقد كانت وسائل الإثبات التقليدية كالاعتراف والشهادة والقرائن لها دوراً كبيراً في اثبات الجرائم، ومع التطور العلمي ظهرت وسائل جديدة لإثبات الجنائي، ويقصد بطرق الإثبات تلك الطرق المقبولة التي يلجأ إليها أطراف النزاع لإقناع المحكمة بصحة الوقائع القانونية التي يدعونها⁽²⁾.
قد تطورت وسائل الإثبات في العصر الحديث تطوراً ملموساً مواكباً تطور الجريمة وأساليب ارتكابها، فبعد أن كان الطابع المميز لوسائل الإثبات يتسم بالعنف والتعذيب للوصول إلى الدليل، أضحت المرحلة الحديثة القائمة على الاستعانة بالأساليب العلمية هي الصفة المميزة والغالبة في الوقت الحاضر. ذلك لأنه كلما اكتشف العلم شيئاً جديداً وجد هذا الاكتشاف طريقه إلى المجال الجنائي ولا سيما مسائل الإثبات إذا كان يصلح للاستفادة منه في هذا المجال⁽³⁾.

لوسائل الإثبات الجنائي أهمية كبرى في كشف وحل القضايا الجنائية ومن هذه الوسائل (القيافة - البصمات - الأثر - تحليل الدم - الشهادة - الإقرار - اليمين - القسامة - القرينة - علم - القاضي - والكتابة) وغيرها وبخاصة أن هذه الوسائل منها ما هو متفق عليه ومنها ما يستوجب أدلة أخرى ومنها أيضاً ما قد يصلح لأن يكون دليلاً كاملاً في إثبات الجريمة⁽⁴⁾.

1- عباس العبودي، 2007م، شرح أحكام قانون البيانات الجديد، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص: 63.

2- عباس العبودي، المرجع السابق، ص: 93.

3- كوثر خالد، المرجع السابق، ص: 28.

4- علاء بن محمد صالح الهمص، المرجع السابق، ص: 7.

تتعدد طرق أو أدلة اثبات الحق أي الحجج القانونية التي يقدمها الخصوم أمام القضاء عند نظر الدعوى لإثبات دعوى المدعى أو دفع المدعى عليه لهذه الدعوى أو اثبات واقعة معينة يتصل اثباتها بالفصل في الدعوى، ولا يتقيد الخصوم في اثبات الدعوى والدفع والحقوق عامة بدليل أو حجة، ولا يمتنع القاضي عن قبول أي دليل أو حجة تقدم إليه متى كانت تؤيد الدعوى وتثبت الحق المدعى به، فطرق الإثبات الجنائي غير محصورة في طائفة معينة لأن الغاية من القضاء تحقق العدل فيما بين الناس وإعطاء كل ذي حق حقه، فالخصوم أن يقوموا بتقديم ما لديهم من أدلة يستطيعون بها إقناع القاضي بصحة دعواهم، وفي المقابل فإن للقاضي الحرية المطلقة بأخذ ما يراه مناسباً من هذه الأدلة، وإطلاق طرق الإثبات الجنائي وعدم حصرها، فهي تشمل كل ما يثبت به الحق ويضمن به القاضي، يعنى الإثبات المطلق أي الذي يعطى للقاضي سلطة قبول جميع الأدلة، وهو ما يسمى نظام الاقتناع الذاتي للقاضي، أو نظام الإثبات المطلق أو الحر، فوفق هذا النظام تكون سلطة قبول جميع الأدلة والاعتراف بها للقاضي وهو من يملك سلطة تقديرها وتقييمها سواء أكانت مجتمعة والتي يترتب عليها استخلاص النتيجة وفقاً لما يمليه عليه اقتناعه الشخصي، فعلى القاضي أن يبحث عن الأدلة اللازمة ثم يقدرها في حرية تامة دون تحكم، وإنما هو اقتناع للعقل والمنطق وهو النظام السائد في أغلب الدول بالنسبة للقضاء الجنائي⁽¹⁾.

بالنظر لمعظم النظم القانونية المقارنة نجدها قد أخذت بمبدأ حرية الإثبات في المجال الجنائي، وأعطت للقاضي امتياز السلطة التقديرية في تكوين قناعته بالأدلة التي يقدمها الخصوم، إلا أن هذا المبدأ ليس مطلقاً فقد يقيد المشرع القاضي بطرق إثبات بعينها إذ لا يجوز للقاضي أن يأخذ أي طريقة أخرى سوى تلك التي نص عليها القانون.

الفرع الأول: الوسائل التقليدية للإثبات الجنائي

أولاً: الاعتراف وهو إعلان من قبل المتهم يقر من خلاله بارتكاب كل أو بعض من الواقعة الجرمية⁽²⁾، وكان يعتبر الاعتراف سيد الأدلة الجنائية بل وأقواها في المجتمعات

1- شحاته عبد المطلب، المرجع السابق، ص: 13.

2- محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص: 472.



القديمة، إلى أن ظهرت وسائل علمية حديثة من خلالها قللت من أهمية الاعتراف كوسيلة للإثبات الجنائي وذلك من خلال إظهار التناقض بين اعتراف المتهم وتقرير الخبرة أو المنطق والعقل والعلم⁽¹⁾.

ثانياً: الشهادة تعرف الشهادة على أنها اثبات واقعة معينة من خلال ما يقوله أحد الأشخاص كما شاهده، أو سمعه أو أدركه بحواسه عن هذه الواقعة بطريقة مباشرة⁽²⁾. يرى الباحث أن الشهادة عبارة عن تصوير الشخص لواقعة ما حصل على مدلولاتها عن طريق حواسه (السمع أو البصر أو الإدراك) بشكل مباشر وكان للشهادة كوسيلة للإثبات دور كبير في العصور القديمة وفي الإسلام على وجه الخصوص، ولكن مع ظهور الوسائل العلمية الحديثة تراجعت قيمة الشهادة وأهميتها في الإثبات الجنائي، فقد تنافى شهادة الشهود مع ما توصلت إليه تقارير الخبراء وتقارير الوسائل العلمية الحديثة.

ثالثاً: البيئة هي المحرر الذي يحمل مجموعة من العلامات والرموز التي تحمل مجموعة من الأفكار والمعاني المترابطة فيما بينها بشأن واقعة تساهم في إثبات الجريمة ونسبتها إلى المتهم، والبيئة لها أهمية في الإثبات الجنائي كونها تعتبر دليل يخضع لمبدأ "اقتناع القاضي" الذي يستمد بناءً على قواعد الإثبات وهي تقتضي صحة ما يتضمنه المحرر من بيانات، وهناك صور متعددة للبيئة، كأن يترك المجرم ورقة مكتوبة بخط يده في مكان الجريمة تشير على ارتكابه للجريمة، أو كأن يكتب على جدران مسرح الجريمة، أو يقوم بإرسال رسالة يفهم من خلالها بأنه سيرتكب الجريمة⁽³⁾.

رابعاً: القرائن وتعرف القرينة على أنها الصلة القانونية التي ينشئها القانون مع وقائع معينة، أو هي النتيجة التي يتحتم على القاضي أن يستنتجها من واقعة معينة، والقرينة هي وسيلة غير مباشرة يستخلصها القاضي من وقائع ذات صلة بالواقعة الرئيسة يستنتج من خلالها ثبوت الجريمة أو نسبتها للمتهم، وللقرينة أهمية كبيرة كوسيلة من وسائل الإثبات بل أن هذه الأهمية في تزايد نظراً لتطور الجريمة، فعادة يسعى الجاني إلى عدم ترك آثار له في مسرح الجريمة، بالإضافة إلى عدم اعترافه بالجريمة وعدم وجود

1- أمال عبد الرحيم عثمان، 1988، شرح قانون الإجراءات الجنائي، القاهرة، ص: 492.

2- محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص: 487.

3- حسن جوخدار، 1993م، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائي الأردني، دن، عمان، ص: 334.



شهود للجريمة، فيترك المجال هنا للقاضي باستخلاص القرائن من الوقائع ذات صلة، فعلى سبيل المثال وجود المسدس الذي ارتكبت به الجريمة مع الجاني يعد قرينة على ارتكابه للجريمة⁽¹⁾.

نرى بأن أهمية الوسائل التقليدية لازالت تحتفظ بأهميتها في عملية الاثبات الجنائي إن توفرت بالشكل الذي يقرره القانون وبما لا يدع مجالاً للشك بأن هذه الوسائل استخدمت في ظروف صحيحة مما يترتب عنها نتائج صحيحة، ولكن مع تطور الجريمة وأساليب ارتكابها وفتنة وذكاء مرتكبيها أصبحت هذه الوسائل غير مجدية فبات من الضرورة استخدام وسائل تواكب تطور أسلوب الجرائم للوصول إلى الحقيقة.

الفرع الثاني: الوسائل العلمية للإثبات الجنائي

مع تطور طرق الاثبات في المجال الجنائي، ظهر نوع جديد من الأدلة وهي تلك المستوحاة من التطور العلمي، التي تقوم على الاستعانة بالوسائل الفنية، حيث يستفاد بها في عملية الوقائع الجرمية ونسبتها إلى المتهم، وهذه الأدلة قائمة على دور الخبير الفني الذي يعطي التحليل الفني والعلمي للأدلة والتي تصبح بعد ذلك بمثابة القرائن التي من خلالها يمكن اثبات الإدانة أو البراءة⁽²⁾.

يقصد بالوسائل العلمية في الاثبات الجنائي تلك الطرق التي ابتكرها العلم الحديث للكشف عن الجرائم، مما ترتب عنه الأخذ برأي الخبراء الفنيين لمساعدة القضاة للكشف عن وقائع الجريمة.

أولاً: البصمات

تعتبر البصمات من أكثر الوسائل العلمية التي تعطي نتائج قطعية وصحيحة، والتي من خلالها يستطيع القاضي أن يربط بين المتهم والجريمة الواقعة ولا يحتاج إلى تعزيز هذا الربط بأدلة أخرى، وقد اكتشف العلم الحديث أنواع مختلفة ومتعددة من البصمات بعدما كان الاعتقاد السائد متوقف على بصمات الأصابع فقط، فقد ظهرت بصمة العين

1- محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص: 493.

2- شحاته عبد المطلب حسن، المرجع السابق، ص: 15.



والأذن وبصمة الشفاه وبصمة باطن القدم، وبصمة المخ والأسنان وبصمة راحة العرق وبصمة الصوت...إلخ، ومن أكثر أنواع البصمات استعمالاً في المجال الجنائي هي بصمات الأصابع والبصمة الوراثية (DNA)، والتي تعد من أهم وسائل الإثبات في العصر الحديث وذلك لما تحمله من علامات جينية ومعلومات وراثية والتي من خلالها يمكن التعرف على الشخص وتحديد هويته. وتكمن أهمية البصمة في الإثبات بمدى فعاليتها في عنصر براءة المتهم أو إدانته، وفي التعرف على الجثث مجهولة الهوية في الكوارث والحروب، بالإضافة إلى أهميتها في تحديد النسب⁽¹⁾.

يرى الباحث انه وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تكتنفها البصمة في مجال الإثبات الجنائي إلا أنه لا يمكن التسليم بصحة النتائج الصادرة عنها في إدانة المتهم.

ثانياً: تحليل الدم

يعتبر تحليل الدم أحد الوسائل العلمية الحديثة التي تستخدم في عملية الإثبات الجنائي، وهي تستخدم في الكشف عن هوية الجاني في الجرائم التي يترك وراءها الجاني بقع من الدم كالقتل والضرب والاعتصاب والسرقات كما يستخدم في اثبات النسب والبنوة، كما أنه يستخدم في معرفة سبب الوفاة ويساعد في معرفة توقيت وقوع الجريمة⁽²⁾.

ثالثاً: جهاز فحص الكذب

تقوم فكرة اختبار الكذب على الاعتماد على التغيرات الفسيولوجية في كشف الحقيقة، وهي من الوسائل الحديثة التي توصل إليها العلم، ويعمل جهاز فحص الكذب على قياس النبضات المختلفة للإنسان ويسمى البوليجراف أي رسم الكذب أو تسجيله، وهو يتكون من أكثر من جهاز تعمل يقوم كل جهاز بوظائف معينة فمنها من يقوم بقياس حركة التنفس وأخرى تقوم برسم حركات القلب، ويتم تحليل هذه القياسات للوصول إلى

1- سعد الدين هلاي، 2002م، البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص: 35.

2- منصور المعايطه، 2007م، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،

الطبعة الأولى، ص 48.

النتيجة بواسطة خبراء⁽¹⁾، تقوم فكرة كشف الكذب على ان الجريمة راسخة في عقل وقلب المجرم مما يؤثر ذلك على نفسيته ولا يستطيع إخفاء انفعالاته وكتبها مما يسمح للجهاز بالكشف عنها⁽²⁾.

رابعاً: الكلاب البوليسية

يعتبر استخدام الكلاب البوليسية من الوسائل الحديثة التي يستعان بها في الكشف عن الجرائم، فهي تتمتع بخواص ومزايا تنفرد عن غيرها من الكلاب إذا انها تمتاز بقوة السمع والشم، وهي مدربة للكشف عن المسروقات والمخدرات كما ويستعان بها للوصول إلى أدوات الجريمة والتعرف على الفاعل وذلك بالتعرف عن طريق الرائحة واشتتام الأثر مما يساعد في الوصول الى المجرم الحقيقي⁽³⁾.

خامساً: التنويم المغناطيسي

ان الغرض من وراء عملية التنويم المغناطيسي هو الوصول إلى المعلومات والأفكار التي يتم الكشف عنها في حالة اللاشعور، وهي عملية تقوم على افتعال إحالة من التوهم غير الطبيعي لبعض ملكات العقل الظاهر عن طريق الإيحاء بفكرة النوم، وأصبحت تستخدم هذه الطريقة في التحقيق الجنائي ولها أثر فعال على شخصية الجاني او المتهم وتتفوق نسبة تجاوب الأشخاص لهذه العملية من شخص إلى آخر⁽⁴⁾.

خلاصة القول ان الطرق العلمية الحديثة في الاثبات الجنائي أصبحت ذو مكانة قائمة في عملية الاثبات وذلك وفقاً لتطور السلوك الاجرامي لدى المجرمين الذين وظفوا

- 1- إبراهيم أحمد عثمان، 2007، مدى مشروعية استعمال جهاز كشف الكذب في التحقيق الجنائي ودوره في اثبات المتهم، ورقة عمل قدمت في ندوة علمية حول الجوانب الشرعية والقانونية لاستعمال الوسائل العلمية الحديثة في الاثبات الجنائي المنعقدة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، من 23 على 25 أبريل ص: 3.
- 2- محمد على سكيكر، 2011، أدلة الاثبات الجنائي في ضوء التشريع والقضاء والفقهاء، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص: 457.
- 3- وفاء عمران، 2009م، الوسائل العلمية الحديثة في مجال الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص: 93.
- 4- كوثر خالد، المرجع السابق، ص: 11.



التقدم العلمي والتقني في أساليب اجرامهم مما تحتم على الجهات المعنية مواجهة هذه الأساليب في ظل عدم قدرة الوسائل التقليدية الوصول إلى حقيقة هذه الجرائم والكشف عن مرتكبيها، والجدير بالذكر أن الخبرة والقرائن تلعب دور أساسي ورئيسي في الوسائل العلمية، فيستعين القاضي بالخبرة في هذا النوع من الوسائل، بالإضافة إلى أن القرائن تعتبر من أهم الأدلة حيث تخضع للفحص العلمي الدقيق ويستخرج منها الدليل الذي يثبت الإدانة او البراءة.

المبحث الثاني: تكنولوجيا النانو واثرها في الاثبات الجنائي

ان ما قدمه البحث الجنائي الفني في مجال التقنية العلمية المساعدة في عملية الاثبات يهدف على مكافحة الجريمة وضبط مرتكبيها، ولقد أضفى هذا التطور إلى التوصل لتقنية النانو التي أصبحت تستخدم في مجالات مختلفة منها المجال الجنائي.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا النانو

يعرف النانو متر على أنه جزء من البليون من المتر، أي إذا ما وقعت مقارنة بين النانو متر وذرات الهيدروجين فإن النانو متر يساوي عشر ذرات من الهيدروجين، وعليه فإن علم النانو تكون فيه حجم جزيئات المادة تساوي 1 إلى 100 نانو متر على الأقل في اتجاه واحد، وعليه فإن خواص المادة بهذا الحجم تتغير بشكل كبير عن الخواص الطبيعية للمادة عندما تكون حجم جزيئاتها بحجم الميكرومتر⁽¹⁾.

الفرع الأول: تعريف تكنولوجيا النانو

تعرف تقنية النانو على أنها تقنية تهتم بابتكار وسائل جديدة تقاس أبعادها بالنانومتر أو توظف التركيبات النانوية في أجهزة وأدوات ذات أبعاد نانومترية، أي بمعنى أنها تدرس تطبيق انتاج أشياء بأحجام نانومترية وتجميعها، مما ينتج عن هذه العملية عناصر جديدة ذات خواص مختلفة⁽²⁾.

كما وتعرف أيضاً بأنها العلم الذي يبحث في المادة على مستوى الجزيئات والذرات، وأول من استخدم مصطلح النانو (Nanotechnology) هو العالم الياباني (نوريوتاينغوشي)، كلمة وهي من أصل يوناني وتعني القزم، وتقدر بحوالي واحد من البليون من الشيء، وقد عرفت هذه التقنيات جهات عديدة منها اللجنة الأمريكية والتي عرفت تقنية النانو على أنها

1- مجموعة باحثين، 2017م، دراسة تشخيصية لمسح الإمكانات في مجال علوم تقنيات النانو في الوطن العربي، مركز تميز الدراسات المتقدمة والمستقبلية، مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، مصر، ص: 12.

2- Lublek N; Betts; Kellyn (2008) "Silver socks have lining" ENVIRON Sci 31 Technol..42



"تقنية تشمل الأبحاث والتطورات التقنية في مجال أقل من 100 نانومتر"، كما وعرفت بأنها "القدرة على التلاعب في مستوى الذرة"⁽¹⁾.

تعرف تقنية النانو بأنها تصميم وصنع مواد وآلات عند مقياس النانومتر، ومن ثم تقدم لنا القدرة على التحكم المباشر في المواد والأجهزة التي أبعادها تقل عن 100 نانومتر، وذلك بتصنيعها ومراقبتها، وقياس ودراسة خصائصها، فهذه التكنولوجيا تهتم بدراسة التحكم بالمستوى الذري والجزيئي للمادة مما يسمح ببناء أجهزة تمكن من دراسة النظم البيولوجية، كما أنها تساهم بشكل كبير في مجال الطب الشرعي ومجال التحقيق والاثبات في مسرح الجريمة⁽²⁾.

من جانبنا نعرف تقنية النانو على أنها الأبحاث والدراسات التي تدرس جزيئات المادة بحيث يتم التلاعب والتحكم في هذه الجزيئات مما يترتب عليه تصنيع مادة ذات خصائص جديدة تختلف تماماً عن تلك المادة الأصلية.

الفرع الثاني: اثر النانوتكنولوجيا في الاثبات الجنائي

ان ما أفرزه التطور العلمي في المجال التقني ساهم في عملية الاثبات الجنائي، حيث أصبحت تستخدم هذه التقنيات في الاثبات لمواكبة التطور في الأساليب الاجرامية التي لم تعد الوسائل التقليدية في الاثبات تجدي معها نفعاً، ومن بين هذه التقنيات تقنية النانو تكنولوجي.

أولاً: دور تقنية النانو في الكشف عن الآثار الحيوية في مسرح الجريمة

تساهم تقنية النانو في صناعة المجاهر والأجهزة العلمية التي تستخدم في مجال الاثبات الجنائي للكشف عن الآثار المادية والخفية التي يتركها الجناة في مسرح الجريمة والتي تساعد في الحصول على نتائج علمية دقيقة يترتب عليها تحديد شخصية الجاني

1- عمر عبد المجيد مصبح، دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو، كلية المدينة الجامعية بعجمان، قسم القانون الامارات العربية المتحدة، ص: 53.

2- Hilikeri, Vinay, Bai, Manjula, and Others: Nanotecnology. The arm our of arm our of forensics; Uolo me 39 Issuel, p 10-11 (2012).

أو المشتبه به، فهي تساعد في إثبات أو نفي الواقعة الجرمية، فقد تمكن العلماء من التعامل مع آثار مادية بحجم النانو وذلك باستخدام تقنيات متطورة تم من خلال تحريك الذرات وتصويرها باستخدام مجاهر نانوية متطورة.

من الأجهزة والمجاهر النانوية المستخدمة في عملية الإثبات الجنائي لفحص آثار الجريمة التي يتركها الجناة في مكان الجريمة مجهر المسبر (الإبرة) الماسح والذي يستخدم في تحليل وفحص العينات الحيوية، ومجهر القوة الذرية والذي يستخدم في تصوير الآثار الحيوية بالغة الصغر حيث يستخدم في تصوير وقياس وتحريك المادة عند مستويات النانو، والمجهر الضوئي الذي يستخدم أيضاً في تصوير الآثار الحيوية التي قياسها أكبر من الطول الموجي للضوء المستخدم فيها، والمجاهر الإلكترونية وهي تستخدم في تحليل وإعادة تمثيل المواد النانوية وتصوير تركيباتها وإظهار الذرات منفردة.

من خلال تكنولوجيا النانو يمكن الكشف عن الآثار البيولوجية الخفية في مسرح الجريمة ومن هذه الآثار بقع الدم والتي يستخدم في الكشف عنها مجهر القوة الذرية والذي بواسطته يمكن الحصول على صورة للعينة وذلك بواسطة عملية التفاعل التي تتم بين أطراف العينة المراد فحصها، كما ويستخدم أيضاً للحصول على مركب الكولاجين وقياسه في البقع الدموية⁽¹⁾.

من خلال استخدام مجهر القوة الذرية في المجال الجنائي يمكن الحصول على صور للتنوع الحيوي للآثار الحيوية كبقع الدم كما يمكن الحصول على الحمض النووي وتحليله عند الحاجة وذلك من خلال استخدام المجهر الذري في تشريح البلازميدات في السائل البيولوجي⁽²⁾.

كما تدخل تكنولوجيا النانو في الكشف عن البصمة الوراثية وتساهم إلى حد كبير في الوصول إلى الحقيقة في الجرائم الجنسية كالاعتصاب والزنا بأنواعه واللواط وغيرها

1- Bozec Laurent and Horten, Michale; Topogrphy and mechanical properties of shngle molecules of type I collagen using atomic force microscopy, Biophys. J.884223-4231(2005).

2- عمر عبد المجيد مصبح، 2014، دور بقع الدم في امتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد 31، العدد (61) الرياض، ص: 59.



من الجرائم الجنسية التي غالباً ما تكون العينة الحيوية مختلطة من شخصين أو أكثر وذلك لأن طبيعة الجرم تستوجب الاتصال الجسدي الصريح الذي يترتب عنه مزح في الآثار الحيوية بين الجاني والمجني عليه⁽¹⁾، فباستخدام تقنية النانو والأجهزة الخاصة بهذه التقنية يمكن فصل هذه العينات الحيوية عن بعضها البعض بتقنية عالية جداً ولأنها تتسم بقوة تمييز عالية، وبالإضافة إلى ذلك تستخدم المجاهر والأجهزة النانوية في مسرح الجريمة وتجرى عملية التحليل في موقع الحدث وذلك لقدرة هذه الأجهزة على رفع الآثار وتحليلها وإعطاء النتائج وهي تمتاز بدقة عالية جداً ونتائج تكاد تكون مسلم بها، وعليه يمكن تفادي مخاوف إتلاف الآثار الحيوية وذلك بتدخل العنصر البشري واختلاط الآثار الحيوية في مسرح الجريمة.

كما وتستخدم تكنولوجيا النانو في الكشف عن البصمات وذلك باستخدام جسيمات الذهب النانوية فقد ساهمت كيميائ الذهب النانوية في الكشف عن البصمات باستخدام طريقتي الترسيب المعدني الأحادي والمتعدد، كما وتستخدم هذه الطريقة في الكشف عن المخدرات⁽²⁾.

أصبح من الممكن استخدام تكنولوجيا النانو في مسار الجرائم المتعددة للكشف عن غازات الأعصاب والغازات السامة والكحول كما أصبحت تستخدم في مجال الكشف عن مكونات المواد المتفجرة، ومما سبق نستخلص بأن تقنية النانو تساهم بشكل كبير جداً في عملية الإثبات الجنائي وذلك في الكشف عن الآثار المادية الحيوية الخفية في مسرح الجريمة والتي تعطي نتائج فورية دون الحاجة إلى نقل هذه الآثار إلى معامل البحث الجنائي، بالإضافة إلى تجنب إتلاف الآثار واختلاطها بآثار أشخاص آخرين مما يعرضها للتلف والتي يكون نتيجته تشكيك النتائج المستخلصة من تحليل هذه الآثار، ولتقنية النانو القدرة على استخلاص النتائج من آثار حيوية مضى عليها زمن طويل بدقة وجودة وسرعة متناهية.

1- إبراهيم صادق الجندي وحسين الحصيني، 2002م، تطبيقات البصمة الوراثية DNA في التحقيقات والطب الشرعي،

أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ص: 20.

2- تطبيقات الذهب في المجال الجنائي، @SAUDICSI المجموعة العلمية لعلوم الأدلة الجنائية، العدد الأول، فبراير

2015، ص: 14. "مجلة علمية.



ثانياً: دور تقنية النانو في إعادة بناء مسرح الجريمة

تستخدم تقنية النانو في إعادة بناء مسرح الجريمة لكي يتسنى للقاضي الإلمام بحيثيات الجريمة وكيفية وقوعها والكيفية التي استمدت منها الواقعة أدلتها سواء أكانت المادية أم الحيوية وذلك انطلاقاً من الآلية التي تقوم عليها هذه التقنية، فمع تسليمنا بأن المادة لا تفنى ولا تستحدث وهذا ما جاءت به النظريات العلمية، فقد تتغير صورة المادة وتتحول من صلبة إلى سائلة أو من سائلة إلى غازية مع احتفاظها بخصائصها الكيميائي، وحيث أن من إحدى وظائف تقنية النانو هي التلاعب بالجزيئات على المستوى الذري تستطيع هذه التقنية بواسطة الأجهزة الخاصة إعادة هذه المواد إلى صورتها الأصلية وإعادة ترتيب وبناء مسرح الجريمة مما يفسح المجال التعرف على الآثار المادية الخفية للجريمة وذلك برسم معالم ما حدث في مسرح الجريمة مما يتيح المجال للتعرف على الدلائل عن طريق دراستها ومعاينتها للوصول إلى معرفة كيفية وقوعها، ويساهم ذلك في إعطاء صورة توضيحية للقاضي الذي يبدي قناعته بالأدلة المستمدة من هذه الواقعة⁽¹⁾.

لا يمكن أن تقوم الأجهزة المختصة في إثبات الجريمة ما لم تحصل على صورة كاملة لمكان الجريمة لمعرفة ملابس الواقعة الجرمية، ويعد مسرح الجريمة محفظة أسرار الجريمة والشاهد الصامت عليها ومستودع معلوماتها وعليه يجب أن يتم التعامل مع مسرح الجريمة ببالغ الحذر لضمان الوصول إلى الحقيقة وذلك بالمحافظة على الآثار والأدلة الجنائية التي يخلفها الجناة على مسرح الجريمة⁽²⁾، وعلى الجهات المختصة وفريق البحث الجنائي أن يحسنوا التعامل مع مسرح الجريمة وذلك باتباع الأسس والمبادئ الأساسية التي يتم فيها فحص ومضاهاة الآثار المادية كالبقع الدموية والبصمات وبقع العرق واللعاب وغيرها من الآثار البيولوجية التي تستخدم للتعرف على المشتبه بهم وذلك من خلال التحاليل الكيميائية والوراثية، وأيضاً من الممكن أن ما تنتجه التحاليل من معلومات ان تساعد في تحديد وتتبع مسار أحداث الجريمة مما يفسح المجال للتعرف أكثر على أسرار الجريمة للوصول إلى الحقيقة الغائبة فيها.

1- Henry, Lee and Others; Henry Lees Crime Scene Handbook. San Diego.: Elsevier -47 LTD. (2001).

2- سعد أحمد محمود سلامة، 2007م، مسرح الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص: 67.



بالتحفظ على كل الآثار التي من شأنها أن توصل إلى الحقيقة بعد أن يتم تحليلها بالطرق العلمية لتنسيبها إلى أصحابها، كالبقع الدموية التي يتم العثور عليها في مسرح الجريمة، فبعد رفع هذه البقع الدموية بالطرق الفنية الخاصة لذلك، يتم فحص فصيلة الدم فإذا اختلفت عن فصيلة دم المشتبه به كانت دليلاً على براءة هذه الأخير، ومن المعلوم إمكانية اشتراك أكثر من شخص بنفس فصيلة الدم فإن البقع الدموية تنفي ولا تثبت، ففي هذه الحالة يجب إجراء فحص DNA أو ما يعرف باختبار بصمة الحمض النووي ومن خلاله يتم تحديد صاحب البقع الدموية بدقة ويترك الجناة في مكان الجريمة آثاراً بيولوجية حيوية يمكن الاستدلال عليها واكتشافها وتحليلها ويتم مقارنتها بالأشخاص المشتبه بهم فتكون في حالة التطابق مع ما يؤخذ من المشتبه بهم من عينات دليل إدانة قوي ويعتد به أمام السلطات المختصة، أما في حالة عدم المطابقة فتكون بمثابة أدلة براءة للأشخاص المشتبه بهم⁽¹⁾.

تساعد مثل هذه الأدلة أو الآثار في تحديد شخصية الجاني عن طريق تتبع كافة المعلومات التي تم الحصول عليها من جراء الفحص العلمي للعينات.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لتقنية النانو في الإثبات الجنائي

ان استخدام تقنية النانو وما تفرزه من أدلة علمية في عملية الإثبات متوقف على الطبيعة القانونية لهذه الأدلة والحكم القانوني لها، فهناك قواعد عامة يجب أن تتقيد بها الوسائل العلمية، وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم التطرق إلى مشروعية تقنية النانو في الإثبات الجنائي، بالإضافة إلى قيمة الدليل المستمد منها ودور القاضي الجنائي في الاقتناع بهذه الأدلة.

الفرع الأول: مشروعية استخدام تقنية النانو في الإثبات الجنائي

المقصود بمشروعية إجراءات جمع الأدلة أن تكون تلك الإجراءات موافقة ومحددة بالقانون، وأن تتم بواسطة السلطة المختصة بجمع الأدلة لإثبات وقوع الجريمة والكشف

1- محمد الهيتي، 2010م، التحقيق الجنائي والأدلة الجرمية، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 275-273.

عن مرتكبيها، وبذلك يصبح كل ما لم يجزه المشرع من إجراءات يعد غير مشروع ولا يترتب عليه أثر قانوني ولا يمكن الاستناد إليه كدليل في الدعوى وذلك تماشياً للقاعدة: "المبني على الباطل باطل".

فالمشروعية القصد منها بيان مدى مطابقة الإجراء أو التصرف للنصوص القانونية التي تنظمه، فيجب لصحة الإجراءات وضمنان مشروعيتها توافر شروط ثلاث وهي: أن تكون الأدلة وليدة إجراءات قانونية سليمة، أن تقوم على أسس علمية ثابتة ومستقرة، وأن تكون وليدة إجراءات تتفق والمبادئ الأخلاقية، وتشكل تقنية النانو إحدى أهم التقنيات الحديثة في استخلاص وكشف الأدلة المادية في مسرح الجريمة وهي تمتاز بدقة نتائجها، مما أدى إلى استخدام هذه التقنية في المجال الجنائي وتوسع معظم الدول إلى إدخال هذه التقنية في المجال الجنائي وذلك تماشياً مع تطور الجريمة وأساليبها وعادة ما يسعى الجناة إلى مواكبة التطور التقني حتى في أسلوب ارتكاب الجرائم مما ترتب عليه عدم اعتماد الأجهزة المختصة على الوسائل التقليدية في الكشف عن هذه الجرائم، مما دفع الجهات القانونية في الدول المختلفة إلى مواكبة هذا التطور الاجرامي وذلك باستغلال تقنيات حديثة ومنها تقنية النانو تكنولوجيا في مجال الاثبات الجنائي، والدليل العلمي المستمد من تقنية النانو قائم على أسس علمية وحقائق ثابتة فهو لا يحتمل الكذب وغير معرض للخطأ البشري⁽¹⁾.

وعليه فإن ما تقدمه تقنية النانو من أدلة وبراهين تفرض نفسها على القاضي إذا ما استعصى على هذا الأخير الإلمام بها وتتطلب تدخل الخبرة الفنية في هذا المجال، وعليه فإن الخبير في هذا السياق يقترب من عمل القاضي.

بالإضافة إلى ذلك فإن الدليل العلمي المستمد من تقنية النانو هو سيد الأدلة لما يتوافر عليه من شروط وذلك بقدرته على الإقناع بما بفره من حقائق علمية ثابتة، فمشروعية استخدام تقنية النانو وجواز استخدامها مستمد من مبدأ ممارسة المجتمع لحقه في الدفاع عن نفسه، انطلاقاً من مصلحة المجتمع أولى بالرعايا من مصلحة الافراد⁽²⁾.

1- محمد الهيبي، المرجع السابق، ص: 37.

2- محمد أمين الخرشة، 2011م، مشروعية الصورة والصوت في الاثبات، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،

الفرع الثاني: حرية القاضي في الاقتناع بالأدلة المستمدة من تقنية النانو

ان الدليل العلمي يتسم بالتطور المستمر وذلك بالتوازي مع تطور السلوك الإجرامي، ولقد ازدادت أهمية الدليل العلمي في ظل ظهور نوع جديد من الجرائم وتطور السلوك الاجرامي بصفة عامة، ولكن هذا الدليل متوقف على قدرته في إحداث الاقتناع لدى القاضي، فالقاضي الجنائي يحكم في الدعوى وفقاً لقناعته الشخصية وذلك من خلال الأدلة المتوفرة لديه، ولكن هذه القناعة أو الحرية ليست مطلقة إنما تحكمها ضوابط تخضع لها الأدلة، كمشروعية الأدلة ووجوب مناقشتها وأن تكون قناعة القاضي مبنية على أساس اليقين والجزم لا على الشك والاحتمال وأن تكون الأدلة متناسقة لا تباين بينها، ونظرية الإثبات الجنائي هي الأساس التي تقوم عليه قواعد الاجراءات من بداية الواقعة الجرمية حتى صدور الحكم النهائي لها، هذا الحكم حيث يكون الحكم النهائي نتيجة العملية المنطقية التي يمارسها القاضي الجزائي بناءً على ما يملكه من سلطة في تقدير الأدلة والتي تختلف حسب نوع ونظام الإثبات الذي يتبناه المشرع.

يحكم الإثبات الجنائي مبدأ حرية الإثبات الذي لا يقيد أدلة معينة للإثبات، بل يشترط في الأدلة التي يلجأ إليها القاضي الجنائي أن تؤدي إلى اقتناعه بصحة الواقعة، ولكن مبدأ حرية القاضي الجنائي في تكوين قناعته يعني أن جميع الأدلة مقبولة لديه وليس هناك تسلسل من حيث قوتها التدليلية، فللقاضي الحرية الكاملة في الاقتناع بالدليل الذي أمامه، وبغض النظر عن اجتماع الأدلة ضد المتهم فذلك لا يلزم القاضي بإدانتها إذا جاءت قناعته عكس ذلك⁽¹⁾.

قد أكد ذلك المشرع العماني في قانون الإجراءات الجزائية بنص المادة (215)، وقد أكد هذا المبدأ المشرع المصري في نص المادة (302) من قانون الإجراءات الجنائية والتي بموجبها أعطى المشرع المصري السلطة الكاملة للقاضي بالاقتناع بالأدلة الخاصة بالدعوى. وقد أشار المشرع الأردني في المادة (162) من قانون أصول المحاكمات الجزائية، وقد أكدت ذلك المادة (201) من قانون أصول المحاكمات الجزائية المصري، والمادة (2/147) من قانون الإجراءات الأردني.

1- حسن الجو خدار، مرجع سابق، ص: 126.

يرى الباحث أن كل من المشرع العماني والمصري والأردني قد اخذ بمبدأ الاثبات الحر القائم على عدم تحديد الوسائل والأدلة الجنائية وذلك تماشياً مع القاعدة العامة في اثبات المسائل الجنائية، والتي قد تنصب أدلتها على وقائع مادية وأخرى نفسية مما يوجب اثباتها بكافة الطرق الممكنة.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة نجد ان استخدام النانوتكنولوجيا في المجال الجنائي يساهم إلى حد كبير في الكشف عن الجرائم وفي الوصول على الحقيقة، كما ونجد بأن مبدأ استخدام هذه التقنية في المجال الجنائي لا يتعارض مع نظام الاثبات الحر الذي تتبعه معظم التشريعات المقارنة إذا ما استوفت إجراءاتها بما لا يتعارض مع القانون، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها.

النتائج

- 1 - أن الأدلة الجنائية المستمدة من تقنية النانو قائمة على حقائق علمية مسلم بها وذلك بما تمتاز بها هذه التقنية من دقة متناهية في استخراج الدليل ونتائجه.
- 2 - ان نظام الاثبات الحر لا يتعارض مع استخدام تقنية النانو في المجال الجنائي شريطة ان لا تتعارض إجراءات مع ما نص عليه القانون.
- 3 - بالرغم من قوة الدليل المستمد من تقنية النانو إلا أن مبدأ الأخذ بهذا الدليل متوقف على مدى اقتناع القاضي به.
- 4 - أن الأدلة المادية المستوحاة من تقنية النانو تستخدم كقرينة قوية في الإدانة أو البراءة.
- 5 - تعد الادلة العلمية من أهم طرق الاثبات الحديثة، حيث أن الأخذ بها هو أخذ بأسباب العلم واستفادة من تطور الأجهزة الفنية والمستحدثات التكنولوجية ويتم اجراء التحاليل الفنية والعلمية المختلفة من خلال أجهزة النانو لحل المشاكل المعروضة أمام جهات التحقيق والقضاء، وهو ما يفيد كثيراً في



اعطاء الحقوق لأصحابها وكشف الجرائم التي تمثل اعتداء على حقوق الأفراد وعلى وجود المجتمع وأمنه والأخذ بهذه الأدلة العلمية إن كان يترتب عليه الحد من سلطة القاضي في الفصل في الدعاوى والجرائم إلا انه لا يعنى استبعاد نظام الاقتناع القضائي حيث انه يترتب على الأخذ بها اتساع نطاق الاستعانة بالقرائن والخبرة.

التوصيات

- 1 - اعداد الدراسات والبحوث في مجال تقنية النانو وتطوير استخدام هذه التقنية في المجال الجنائي عبر استراتيجية مختصة تقوم على انشاء المختبرات الجنائية المزودة بتقنية النانو.
- 2 - تسليط الضوء على أهمية تقنية النانو وتوجيه عناية الجهات المختصة في هذا المجال بوجه عام وفي المجال الجنائي على وجه الخصوص وذلك عبر دعم إجراء الأبحاث والدراسات وعقد المؤتمرات العلمية والتبادل المعرفي بتقنية النانو.
- 3 - ان ما تقدمه تقنية النانو من أدلة علمية تتسم بالثبات والتي تقوم في الأساس على حقائق علمية مسلم بها تعتبر قرائن قوية ومع ذلك فهي تخضع لمبدأ اقتناع القاضي، وعليه فإننا نوصي بتعزيز دور القرائن الصادرة من تقنية النانو نظراً لما تعطيه من نتائج متناهية الدقة.

مراجع

1. إبراهيم صادق الجندي وحسين الحصري، (2002)، تطبيقات البصمة الوراثية DNA في التحقيقات والطب الشرعي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
2. أمال عبد الرحيم عثمان، (1982)، شرح قانون الإجراءات الجنائي، القاهرة، دن، 1988. 3- توفيق حسن فرج، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
3. حسن جوخدار، (1993)، شرح قانون أصول المحاكمات الجزائي الأردني، دن، عمان.
4. الزيلعي، (1993) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، جزء خامس.
5. سعد أحمد محمود سلامة، (2007)، مسرح الجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة.
6. سعد الدين هلال، (2002)، البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية، دار الفكر العربي، القاهرة.
7. سلطان أنور، (1984)، قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية دراسة في القانون المصري واللبناني، الدار الجامعية، بيروت.
8. شحاته عبد اللطيف حسن، (2005)، حجية الدليل المادي في الاثبات في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر، دار الجامعة الجديدة للنشر.
9. عباس العبودي، (2007)، شرح أحكام قانون البيانات الجديد، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
10. عبد الرازق أحمد السنهوري، (1952)، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
11. علاء بن محمد صالح الهمص، (2012)، وسائل التعرف على الجاني، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.
12. كوثر خالد، (2007)، الاثبات الجنائي بالوسائل العلمية دراسة تحليلية مقارنة أربيل، العراق، مكتب التفسير للنشر والإعلان، الطبعة الأولى.
13. مجمع اللغة العربية، 1425هـ. المعجم الوسيط، باب الثاء مادة ثبت مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة.
14. محمد أمين الخرشنة، (2011)، مشروعية الصورة والصوت في الاثبات، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
15. محمد حماد الهيني، (2010)، التحقيق الجنائي والأدلة الجرمية دار الفكر الجامعي، مصر.
16. محمد على سكيكر، (2011)، أدلة الاثبات الجنائي في ضوء التشريع والقضاء والفقه، دار الجامعة الجديدة، مصر.
17. محمود نجيب حسني، (1982)، شرح قانون الإجراءات الجنائية دار النهضة العربية، القاهرة.
18. منصور المعاينة، (2007)، الأدلة الجنائية والتحقيق الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.



المراجع الأجنبية

- Henry, Lee and Others; (2001) Henry Lees Crime Scene Handbook. San Diego.: Elsevier(2001).
- Bozec Laurent and Horten, Michale;(2005), Topogrphy and mechanical properties of shngle molecules of type | collagen using atomic force microscopy, Biophys. J. Vol.88, 4223 - 4231.
- Hilikeri, Vinay, Bai, Manjula, and Others (2012): Nanotechnology. The arm of our forensics; Uolom, Vol.39, Issue No. I, pp. 11-10.
- Lublck N; Betts; Kellyn (2008) "Silver socks have lining" Environ. Sci. Technol. 42 (11):3910.

الرسائل العلمية والدوريات

1. إبراهيم أحمد عثمان،(2007)، مدى مشروعية استعمال جهاز كشف الكذب في التحقيق الجنائي ودوره في اثبات المتهم، ورقة عمل قدمت في ندوة علمية حول الجوانب الشرعية والقانونية لاستعمال الوسائل العلمية الحديثة في الإثبات الجنائي المنعقدة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث.
2. تطبيقات الذهب في المجال الجنائي، @SAUDICSI @المجموعة العلمية لعلوم الأدلة الجنائية، العدد الأول، فبراير 2015. ص: 14. "مجلة علمية.
3. عمر عبد المجيد مصبح، (2014)، دور بقع الدم في اكتشاف وإثبات الجرائم من خلال تقنية النانو، كلية المدينة الجامعية، قسم القانون، عجمان \ الامارات العربية المتحدة.
4. مجموعة باحثين،(2011)، دراسة تشخيصية لمسح الإمكانات في مجال علوم تقنيات النانو في الوطن العربي، مركز تميز الدراسات المتقدمة والمستقبلية، مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، مصر.
5. وفاء عمران، (2009)، الوسائل العلمية الحديثة في مجال الإثبات الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاخوة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

القوانين

1. مرسوم سلطاني رقم 99/97 بإصدار قانون الإجراءات الجزائية 1999 وتعديلاته.
2. قانون الإجراءات الجزائية المصري رقم (150) لعام 1950 وتعديلاته.
3. قانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني رقم (19) لسنة 1961م وتعديلاته.



جيوستراتيجية المضائق البحرية وامدادات الطاقة العالمية:

مضيق هرمز أنموذجاً

م.م. رنا احمد رجب

جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد \ العراق

Geostrategic Significance of the Naval Straits and Global Energy Supplies Strait of Hormuz as an Example

Rana Ahmed Ragab

Al-Nahrain University, College of Political Sciences, Baghdad / Iraq

Rana.Ahmed@nahrainuniv.edu.iq



المستخلص

تحاول هذه الدراسة أن تتلمس عن قرب جيوسراتيجية المضائق البحرية، وصلتها بالصراعات التي محورها على نحو عام إمدادات الطاقة، وقد اخترت أنموذجاً لذلك ما يحيط بمضيق هرمز من صراعات، منطلقة في ذلك من أن عامة المضائق البحرية تعد أهم شرايين الملاحة والتجارة الدوليتين، لما لها من مميزات عديدة، إذ هي فضلاً عما تمتاز به أساساً من كونها تختصر المسافات بين الدول المصدرة للطاقة وتلك التي تستوردها، تمنح من الناحية الاقتصادية عاملاً مهماً آخر يتمثل بقلّة التكاليف التي تعرضها على الدول والجهات المستفيدة منها، إضافة إلى كونها مصدراً مهماً للدخل في اقتصاديات الدول المطلة على ذلك المضيق أو تلك التي لها حق السيادة عليه، أو على جزءٍ منه في أقل تقدير. ومن هذا المنظور يمثل مضيق هرمز واحداً من أهم المضائق البحرية من الناحية الجيوسراتيجية، ولا تندرج أهميته في كونه ممراً رائداً أو في كونه طريقاً حيوياً أمثل تعبر منه ناقلات الطاقة العالمية، بل في كونه بجانب كل ذلك مؤثراً رئيساً في تفاعلات السياسة الدولية والصراعات المتصلة بذلك، كما أن له تأثيراً واضحاً في حالات إمدادات الطاقة على مستوى العالم، وهو ما يمكن ملاحظته في الآونة الأخيرة في ظهور تهديدات أمنية جسيمة لها تأثير واضح في المردودية الاقتصادية للدول المصدرة، ولتلك المستوردة للنفط على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: مضيق هرمز، الخليج العربي، الولايات المتحدة الأمريكية،

إيران، الصين.



Abstract

This paper tries to have a close look on Geostrategic Significance of the naval straits and their relationship with energy. The Strait of Hormuz was chosen in this study as an example since it represents the focal point of conflicts, starting from the fact that straits in general embody the most significant outlets of global navigation and trade. Straits have many advantages. As straits cut distances short between energy exporters and importers, they help reduce the cost on beneficiaries. Besides, they are important sources of income for the countries overlooking the straits or having sovereignty on them or part thereof.

As such, the Strait of Hormuz is considered as one of the most important straits today. Its significance lies in the fact that it is a pioneering outlet. Further, it is the only one optimal and vital passage for energy carriers. It plays an active role in global political interactions and conflicts. Moreover, it shapes the status of global energy supplies as this case has been clearly visible very recently. Serious security threats were felt in the financial proceeds of both exporting and importing countries.

Keywords: Geostrategic, Strait of Hormuz, Arabian Gulf, USA, Iran and China



المقدمة

يعد أمن الممرات البحرية واحداً من أكثر العوامل أهمية في تأمين الطاقة لعالمنا المعاصر، لاسيما وان أكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط يتم نقله عبر الناقلات والتي تصل إلى المستهلك النهائي عبر الممرات المائية والمضايق البحرية التي تعتبر احد ابرز شرايين الملاحة والتجارة الدولية، لما لها من مميزات عدة، فبالإضافة الى ميزة تقريب المسافات بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، فهي تتيح عاملاً آخر قد يتمثل في قلة التكاليف التي تعرضها على الدول والجهات المستفيدة منها، هذا الى جانب انها تمثل مصدراً للدخل لاقتصاديات الدول المطلة وصاحبة السيادة على المضيق او جزء منه.

وبقدر تعلق الأمر بمضيق هرمز، فإنه يعد ممراً مائياً استثنائياً بالنسبة للقوى الاقليمية والدولية لاسيما بعد اكتشاف النفط ودخوله كمتغير في السياسة العالمية، حتى أنه غير الحياة العالمية التي افضت الى متغيرات جديدة واقليم لم تكن ذات شأن من قبل، فمنطقة الشرق الاوسط بعد هذا التغيير باتت ليس كباقي المناطق الاخرى فهي لم تكن منطقة مجهولة أو هامشية لتظهر، بل شاءت الظروف ان تكون المنطقة رقم واحد مرة اخرى من حيث البعد الطاقوي حيث تنصدر الريادة باحتياجاتها الهائلة، ولا تتوقف هذه الاهمية عند هذا القدر فحسب، فالقوى الدولية تطمح دائماً الى هدفين الوصول الى الطاقة و ضمان سلاسة انتقال هذه الطاقة، وهنا تندرج أهمية مضيق هرمز كمر رائد باعتباره الطريق الحيوي الامثل الذي تعبر منه ناقلات الطاقة، حيث أنه يؤثر بشكل رئيس في تفاعلات السياسة الدولية، لاسيما في الآونة الاخيرة عندما ظهرت تهديدات امنية جسيمة اثرت على المردودية الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة للنفط.

اشكالية البحث

لطالما كان موضوع نقل الطاقة عبر الممرات المائية والمضايق البحرية من اهم الأمور التي شغلت الدول في العصر الحديث، وكان النفط من ابرز السلع الطاقوية التي تسعى الدول المصدرة والمستوردة على توفرها وتأمين نقلها بسلام بعيداً عن التهديدات

التي تهدد بها منظمات او دول، وعليه سيحاول البحث الاجابة عن عدة تساؤلات أبرزها، ما هي الاهمية التي يتمتع بها مضيق هرمز؟ وما مدى أهمية نقل الطاقة في مضيق هرمز على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة؟ كيف من الممكن ان تؤثر تفاعلات المصالح الاقليمية الدولية في امدادات الطاقة؟

فرضية البحث

(ينطلق البحث من افتراض مفاده بأن مضيق هرمز يتمتع بأهمية بالغة، جعلته مسرحاً للصراع بين القوى الاقليمية والدولية، وهو ما أكسبه أهمية جيو-استراتيجية، فرضت على القوى العالمية المتنافسة على مصادر الطاقة أن تصيغ مدركها لأمن هذا المضيق والمناطق المتماصة معه وذلك لضمان نقل امدادات الطاقة).

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث لما لموضوعه من أهمية كبرى على امن الممرات المائية في احدى المناطق الأكثر حيوية في العالم وهي منطقة الشرق الاوسط كما إن هذه الاهمية تأتي من كون نموذج البحث وهو مضيق هرمز يعتبر من اهم المضائق الاستراتيجية بنظر دول المنطقة والدول الكبرى قاطبة، وان موضوع البحث من المواضيع التي تكتسب أهمية كبيرة لما لموضوع الطاقة من أهمية كبرى في عالم اليوم.

أهداف البحث

يسعى البحث لتوضيح جملة من المفاهيم والحقائق من بينها، أهمية مضيق هرمز ومكانته الاقليمية والدولية، والتعرف على الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق هرمز واخيراً التعرف على مكانة المضيق في رؤى ومصالح القوى الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث

أما هيكلية البحث فقد تضمنت ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وتضمن المبحث الاول الاهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز سياسياً وامنياً وعسكرياً، وناقش المبحث



الثاني الاهمية الجيو-اقتصادية للمضيق اقليمياً ودولياً، واخيراً ذهب المبحث الثالث الى مناقشة تفاعلات المصالح الاقليمية والدولية في المضيق، عارضاً بذلك صراع المصالح العربية-اليرانية، والامريكية-اليرانية، واخيراً الامريكية-الصينية، كنماذج صاغت مدركها لأمن المنطقة محل الدراسة.

المبحث الاول: الاهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز

إن مضيق هرمز وبسبب موقعه الجغرافي المتميز اصبح محط انظار واهتمام السياسات الدولية والاقليمية مما شكل مركزاً للصراع على النفوذ السياسي والعسكري كونه الطريق الوحيد الذي يربط الخليج العربي مع المصالح النفطية والدولية لذا سيتم مناقشة هذا المبحث انطلاقاً من:

المطلب الاول: المقاربة السياسية للموقع الجغرافي

ان الجغرافية حين تنعكس على السياسات والمصالح الدولية، وتؤدي إلى تجسيدها بقرارات دولية تسمى الجيوسياسية (عيسى 2014، ص 215). ومن هذا المنطلق بالنسبة لمضيق هرمز فان مفهومه تجاوز المعنى الجغرافي المباشر الدال على انه ممر مائي دولي تطل عليه مجموعه دول إلى معنى جيو-ستراتيجي بالغ الأهمية، ليس لدوله ودول المنطقة فحسب، بل لمعظم دول العالم، وخصوصا الدول الكبرى (مشكور 1993، ص 13). وبهذا يمكن دراسة المقاربة السياسية للموقع الجغرافي لمضيق هرمز من خلال المناطق المتماصة معه على النحو الاتي:

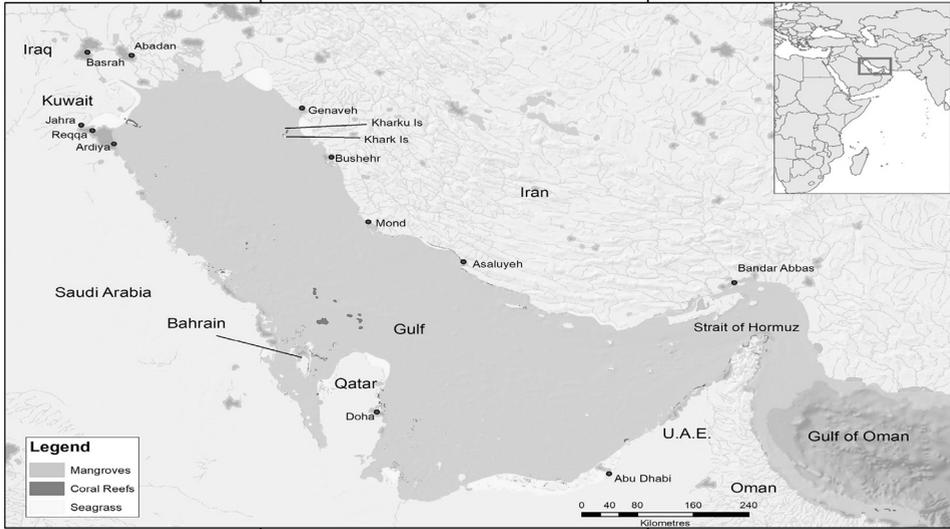
أولاً : منطقة الخليج العربي

تقع منطقة الخليج العربي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية وفي القسم الجنوبي الغربي من القارة الآسيوية كما انها تحتل القسم الشرقي من الوطن العربي ويحدها من الشرق خليج عمان ومن الغرب البحر الاحمر ومن الجنوب الجمهورية اليمنية والمحيط الهندي وبحر العرب ومن الشمال جمهورية العراق، ودول الخليج العربية ست دول تمتلك مساحة اجمالية تقدر بـ (2,565,164) كم2 وهي من الأكبر الى الأصغر؛ المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، دولة قطر، ودولة البحرين وتتمتع هذه الدول بأهمية إستراتيجية كبيرة في الميزان السياسي إذ أن منطقة الخليج العربي تتوسط العالم القديم مما أدى الى تنافس الدول الكبرى في سبيل احتلالها (Vaughan & others, 2019, p1) (ينظر إلى الشكل: 1).



يعتبر تحليل أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة عاملاً مهماً من عوامل الصراع الجيوسياسي، كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية، ووفقاً لذلك فإن منطقة الخليج تشكل أحد أهم محاور الإستراتيجية الدولية لما تتميز به من طبيعة جيو-ستراتيجية، تجعل من يسيطر عليها يكون اللاعب الحاسم في مسارات التوازن لصالحه إذا ما تم تطويعها وفق اعتبارات الصراع حول السيادة العالمية، وتعتبر منطقة الخليج العربي ذات خصائص جغرافية، تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينة على الإغراء والاستقطاب الدولي، خاصة إذا ما نظرنا إلى أن المفهوم الجيو-ستراتيجي مفهوم مرتبط بنظرة جغرافية واسعة المعالم، وفي ظل عالم تكثر فيه الصراعات ودوافع السيطرة (أمين 1989، ص33).

الشكل(1): يوضح الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي



Source: Vaughan & others 2019, p2.

ولقد تضاءلت أهمية منطقة الخليج العربي منذ أواسط القرن العشرين وحتى اليوم، لكونها تعد مصدراً رئيساً للطاقة في العالم وهي تعتمد اعتماداً شديداً على مضيق هرمز للوصول إلى البحر الأحمر عبر بحر العرب، الذي اعطاها مكانة استراتيجية كبيرة



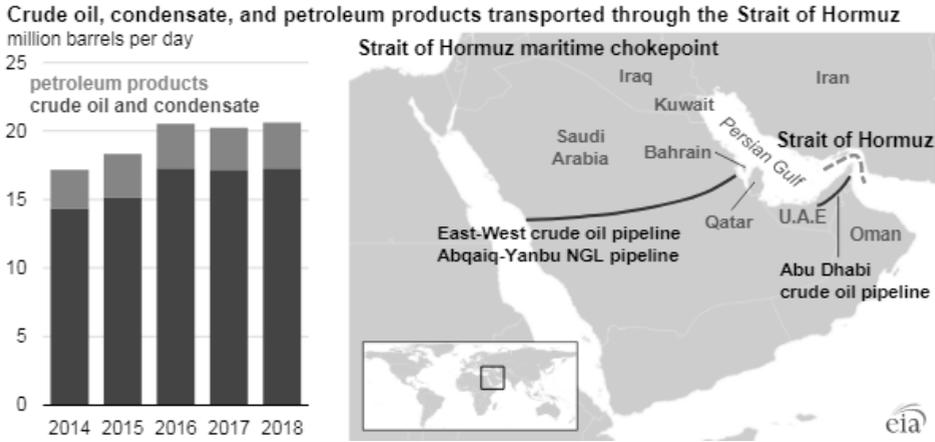
على المستوى العالمي، مما اتاح لها الحصول على النفوذ والمكانة الاقليمية، فضلاً عن زيادة القوة الاقتصادية لدول الخليج العربي بسبب تزايد عائدات النفط التي تمر عبر مضيق باب المندب، والتي انعكست على التطور والتنمية في جميع الدول الخليجية (الفؤاد 2020، ص126). ان الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز جاءت من أهمية الخليج العربي اقتصادياً واستراتيجياً، اذ انه يُعد احد اهم طرق المواصلات و التبادل التجاري بين الشرق و الغرب، وهو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسة، وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي، مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه وازدهارها، ونتيجة قربه من مناطق الصراع السياسي القديم والحديث (آسيا وإفريقيا وأوروبا) جعله محط أنظار كل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها على تلك الأجزاء فأصبح الخليج في مقدمة أهداف واهتمامات الدول الأستعمارية قديما وحديثا، وهذا ما عبر عنه احد صناع القرار السياسي الانكليزي (ريمون اوش) عندما وصف منطقة الخليج العربي بأنها "شريان الحياة الرئيس بالنسبة لنا وسيظل الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا الدولية سنين طويلة" (مزيان 2015، ص41).

ثانياً: رابطاً إستراتيجياً بين دول الخليج العربي والعالم

إن مضيق هرمز له أهمية كبرى في حركة الاقتصاد العالمي، وعلى الإستراتيجيات العسكرية خاصة في مجال نقل الحشود العسكرية، والإنتشار السريع، كونه يفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، كذلك يشكل مضيق هرمز نظاما لعبور التجارة البحرية ويرتبط بعدد من أنظمة المرور البحري الأخرى في العالم بحكم موقعه الجغرافي (Mheidat 2021, p4)، ووفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) بلغت صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية عبر المضيق نحو (20,7 مليون برميل) يومياً في العام (2018)، وهو ما يمثل حوالي ثلث تجارة النفط البحرية العالمية (أو بنسبة 21%) من استهلاك النفط العالمي (Schaus & Stanley, 2019) (ينظر إلى الجدول: 1)



الجدول (1): صادرات النفط الخام والمنتجات البترولية عبر مضيق هرمز (2014-2018)



Source: The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint, 2019.

ان اهمية مضيق هرمز كانت فاعلة عبر مسار التاريخ في حسابات القوى الدولية المتنافسة أو حسابات القوى الاقليمية، فضلاً عن كونه احد اهم الممرات الرئيسية لتجارة النفط العالمية، فهو من اكبر المناطق احتياطياً للنفط في العالم، واهميته الأخرى لكونه يعد بمنزلة عنق الزجاجة في مدخل الخليج الواصل بين مياه الخليج العربي شبه المغلقة والمحيط الهندي (العذاري 2013، ص210).

ان التغيير الجوهري الذي طرأ على مسار الخط الملاحي لمضيق هرمز أرتبط بتدفق النفط في منطقة الخليج العربي والذي أدى إلى أن يصبح هذا الخط الملاحي شرياناً نفطياً بالدرجة الأولى ولذا يمكن القول بأن ظهور النفط، في منطقة الخليج أدى إلى (كسر) الخط الملاحي بين الشرق والغرب عند منطقة الخليج وجذب الأطراف المنكسرة شمالاً نحو حقول النفط، فظهور النفط كسلعة إستراتيجية جعل منطقة الخليج بمثابة المركز الجديد للحركة الملاحية بين الشرق والغرب (العتابي 2008، ص215).

لذلك فقد مثلت الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز من ناحية الموقع الجغرافي في منطقة الخليج العربي، ومن خلال الاكتشافات النفطية التي أصبحت تمثل عصب الحياة الاقتصادية للعالم المعاصر بحكم ما تملكه من ثروات نفطية، أهمية استثنائية للعالم، ومن يتحكم في سواحه يتحكم بالضرورة في حركة النقل إلى الأقطار الخليجية،

ومن ثم حركة النقل المصدرة الى أوروبا الغربية واليابان وبقية الدول المستوردة للنفط يومياً (مزيان، ص41).

ولكي تكتمل اهمية مضيق هرمز الذي يعد نقطة الوصل بين منطقة الخليج العربي وخليج عدن وبحر العرب والبحر الاحمر، فإنه يعد المنفذ البحري الوحيد لخمس دول عربية ولا تمتلك غيره لتصدير نفطها وهي: (العراق والكويت وقطر والامارات والبحرين)، وتصدر إيران عبره (90%) من نفطها، والامارات (99%)، والكويت(100%) (الجعيمي2004، ص20). ويوضح الشكل التالي الموقع الجغرافي لمضيق هرمز على الخريطة:

شكل (2): يوضح الموقع الجغرافي لمضيق هرمز



Source: As Gulf tension mounts, regional oil producers mull options, 2019.

وفي نفس الرؤية شُبه مضيق هرمز بشريان الحياة للاقتصاد العالمي؛ لإن امدادات الطاقة من الخليج تمر عبره، وأن أي عرقلة أو قطع لهذه الامدادات في هذا المضيق يترتب عليه نتائج اقتصادية خطيرة تتعرض لها الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة، فضلاً عن تأثر الملاحة في قناة السويس والموارد الاقتصادية لدول عربية عدة تطل على البحر الأحمر(الفؤاد، ص81).



والحديث يتكرر لدى السياسيين الأمريكيين، فوكيل وزارة الخارجية الأمريكية السابق (دايفيد تيوسوم)، يرى أنه إذا كان العالم دائرة مسطحة، فإن الخليج مركزها وأن ما من مكان في العالم اليوم فيه كل هذا القدر من التقاء المصالح العالمية، وما من منطقة هي في مثل هذه الأهمية الأساسية لاستقرار العالم وسلامته الإقتصادية كمنطقة الخليج (مشكور، ص15).

انطلاقاً من كل ما تقدم تتأكد الأبعاد الإستراتيجية لموقع مضيق هرمز ليتجاوز كونه منطقة جغرافية مستقلة وأن الترابط الجيوبولتيكي مع غيره من الوحدات الجغرافية الأخرى استطاع أن يزيد من أهميته ليصبح نقطة حاسمة في ظل الصراع الدولي بكل ما يعنيه ذلك من قابلية وقدرة على التوظيف الاستراتيجي فهو ينصف بخصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها الإستراتيجية على الصعيد العالمي، فهذا الموقع الجغرافي المهم لا يمكن أن يعزل عن التأثيرات الخارجية على كافة الأصعدة السياسية والأقتصادية والعسكرية، وتتجسد أهمية هذا الموقع في الاهتمام المتزايد للدول الكبرى لمحاولة السيطرة عليه لما تحتويه المناطق المتماسة معه من موارد سواء كانت تلك الموارد تلك اقتصادية متمثلة في النفط او إستراتيجية نابعة من طبيعة الموقع الاستراتيجي لامتلاكه مواقع إستراتيجية تبدأ من الخليج العربي عند مصب شط العرب ونهاية بخليج عمان عند بحر العرب و المحيط الهندي حيث يمتلك مضائق مهمة لها دور فاعل في السياسة الدولية (السعيد2000، 127).

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية والعسكرية

إن مضيق هرمز يعد من أهم المضائق الاستراتيجية العالمية، وذلك لأهميته المؤثرة أمنياً وعسكرياً في الاقاليم المتماسة معه، وكذلك في السياسات الدولية والعالمية، لا سيما وأنه شكل مناطق جذب جيوسياسي حاولت العديد من القوى المتنافسة على مصادر الطاقة أن تبرهن كيف يمكن أن تؤثر في عمل المضيق وبالتالي في الأمن الاقتصادي العالمي، لذا صاغت هذه القوى مدركها لأمن المضيق وفقاً للآتي:

أولاً: مفهوم القوى الإقليمية لأمن مضيق هرمز

اختلفت القوى الإقليمية في رؤيتها لأمن مضيق هرمز وذلك تبعاً لمسار مصالحها السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى الى تحقيقها ومن هذه القوى:

1 - دول الخليج العربي

يرتبط امن مضيق هرمز إرتباطاً عضوياً بأمن الخليج العربي، بل ليس بمقدورنا مقارنة الامن بمنأى عنه، لاسيما وأن دول الخليج العربي تنتمي الى اقليم واحد وتسعى للدخول في تنظيم عسكري مشترك يضمن الامن الاقليمي الخليجي عبر منع اية قوة اجنبية من التدخل في شؤون الاقليم، ويتم ذلك عبر دمج الارادات وتقوية المصالح المشتركة مع القوى الكبرى لدرء المخاطر(برع2020، ص69).

كما وتتنظر دول الخليج العربي إلى أمن مضيق هرمز من زاوية أمنها كدول، كونه الشريان الحيوي لنقل امدادات الطاقة؛ أي إن تأمين أمن مضيق هرمز بالدرجة الاولى لما له أهمية اقتصادية للدول المصدرة والمستوردة للطاقة، ومن أجل الحصول على ضمانات تهدف الى الحفاظ على نقل امدادات الطاقة عمدت دول مجلس التعاون الخليجي الى الدخول في معاهدات تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية، مكنت الأخيرة من رسم السياسة الأمنية للمنطقة لضمان استمرار تدفق امدادات الطاقة في أحلك الظروف الدولية (الجعيلي، 2004، ص48-53).

2 - الجمهورية الاسلامية الإيرانية

تمتلك ايران اطلالة مهمة على مضيق هرمز وتشاطر سلطنة عمان تنظيم الملاحة البحرية فيه، لذا فإن تمتعها بهذه الاطلالة صاغ مدركها لأمن المضيق وكيفية استثماره في الصراعات الدولية، لا سيما وانها انتهجت في تنفيذ سياستها وتسويق نفسها في المنطقة بأنها قوة إقليمية مؤثرة من خلال السعي لتطوير أسلحتها النووية، لذلك كانت تسعى إلى التهديد بإغلاق المضيق، كأداة ضغط على دول العالم من أجل المناورة لرفع العقوبات عنها، او لكسب مزيداً من الوقت في تطوير سلاحها النووي (برع، ص69).

ووفق المفهوم الايراني لأمن مضيق هرمز الذي يرتبط مع المفهوم الجيوبوليتيكي فإن التدخل الخارجي والوجود الغربي الاجنبي في المنطقة يشكلان التهديد الرئيس لأمن المضيق والخليج معاً، لا سيما وأن ايران فرضت نفسها كقوة اقليمية منذ زمن الشاه



ونصبت نفسها على انها "شرطي الخليج" لا سيما بعد فراغ القوة الذي انتجه انسحاب القوات البريطانية من المنطقة في بداية سبعينيات القرن الماضي، لذا فإن ايران ترفض باستمرار الترتيبات والاتفاقيات الامنية التي تجري بين دول الخليج العربي والولايات المتحدة الاميريكية، كما أن ايران تذهب في رؤيتها الامنية الى ما هو ابعد من منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز الى ربط الامن مع منطقة آسيا، لاسيما وأنها تعد نفسها اللاعب الاساس في التوازن الأمني ما بين دول أواسط آسيا ودول الخليج العربي (الحجازي 2014، ص 101-103). لذا يمكن القول بأن مدرك ايران لأمن مضيق هرمز يعبر بمفهومه الحدود الجغرافية للمضيق ويمتد بذلك الى المفهوم الجيوبوليتيكي الذي يفرض على صانع القرار تطويع الجغرافية لتحقيق الاهداف السياسية.

ثانياً: مفهوم القوى الدولية لأمن مضيق هرمز

أخذ مضيق هرمز حيزاً كبيراً من تفكير القوى الدولية المتصارعة على مناطق العالم وتقسيمها الى مناطق نفوذ لاسيما إبان فترة الحرب الباردة وزيادة حدة التنافس والازمات ومن ثم الصراعات المتتالية بين الولايات المتحدة الاميريكية والاتحاد السوفيتي، لكن ما يهمننا من الموضوع هو صورة التنافس الحديث الذي بات احد سمات السياسة الخارجية الصينية للوصول الى امدادات الطاقة، لذا ما هو مفهوم الولايات المتحدة والصين لأمن مضيق هرمز...؟ وكيف أثر على حدة التنافس ما بين الطرفين...؟

1 - الولايات المتحدة الاميريكية

تستند الولايات المتحدة الاميريكية في رؤيتها الامنية لمضيق هرمز من خلال الاهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي انطلاقاً من مبدأ ريتشارد نيكسون (1971)، الذي يقوم على حماية المصالح الاميريكية في كافة المناطق الاقليمية الى بعض القوى الاقليمية المؤيدة والمرتبطة بالمصالح الغربية ودعمها سياسياً وعسكرياً، لذا صنف صانع القرار في الولايات المتحدة الاميريكية منطقة الخليج العربي، كمنطقة مصالح استراتيجية وسياسية واقتصادية لها الدور الاكبر في تأمين مصالحها الحيوية، وبالرغم من تبدل الادارات الاميريكية المتعاقبة إلا أن هدف الولايات المتحدة الاميريكية بقي واحداً اتجاه منطقة الخليج



العربي لاسيما وأنها دخلت في تفاهات واتفقيات أمنية، كرسد وجودها أولاً وضمنت تدفق امدادات الطاقة ثانياً(رمضان1984، ص75-78).

2 - الجمهورية الشعبية الصينية

بعد الطفرات الاقتصادية التي حققتها الصين عالمياً باتت تبحث عن أطر للتنافس تتمثل في السيطرة على الممرات والمضائق البحرية لذلك، عملت على توسيع نفوذها البحري، ليس في المحيط الهندي فحسب، بل في جميع المناطق الحيوية في العالم أيضاً، لذا تشكلت في ذهنية صانع القرار الصيني مبادرة "الحزام والطريق" التي أعلنها الرئيس الصيني "شي جين بينغ" وهي تعد نقلةً في الرؤية الصينية العالمية، وإعادة تعريف دورها وموقعها في النظام الدولي، وهي مبادرة قامت على فكرة إحياء طريق الحرير الذي كان قائماً في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بباقي دول العالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية (الشاهر2022).

تنطوي هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية والاستثمارات على طول طرق النقل الحيوية للصين برياً وبحرياً، وربط الصين بدول الخليج العربيّة والبحر الأبيض المتوسط عبر آسيا الوسطى والمحيط الهندي، هذه الرؤية الصينية العالمية كانت بحاجة إلى حماية عسكرية وتشبيك دبلوماسي وتعاون اقتصادي، عملت بكين على تأمينه عبر استراتيجية "عقد اللؤلؤ" (الانتقال من الدفاع الساحلي إلى أعالي البحار والانتشار العسكري البحري البعيد المدى)، والتي تشير إلى شبكة من المنشآت والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية على طول خطوط الاتصال البحرية، والتي تمتد من البر الرئيسي الصيني إلى القرن الأفريقي والخليج العربي، وتهدف هذه الاستراتيجية الى حماية طرق إمداد الطاقة إلى الصين برياً وبحرياً، وبالتالي كلّ لؤلؤة -نقطة ارتكاز عسكرية- تمثل منطقة نفوذ جيوبوليتكية صينية (بلمادي، 2016)، لذلك إن مبادرة "الحزام والطريق" واستراتيجية "عقد اللؤلؤ" تمثلان رؤية الصين الجيوبوليتكية للعالم وليس لمنطقة محددة بذاتها.



المبحث الثاني: الأهمية الجيو_اقتصادية لمضيق هرمز

ثمة معطيات عديدة جعلت من مضيق هرمز يتمتع بأهمية جيو_اقتصادية، سيما توسطه لمنطقة الربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي الذي جعله ممراً استراتيجياً للتجارة الدولية_ تجارة النفط والخدمات التكنولوجية_ الذي اكسبه اهميته الاقليمية والدولية تبعاً للمصالح التي تم طرحها سابقاً، فما هي الأهمية الاقتصادية الاقليمية والدولية لمضيق هرمز...؟

المطلب الاول: الأهمية الإقليمية

اكتسب مضيق هرمز اهميته الاقليمية من مكانة الدول المطلة على الخليج العربي والدولتين المشرفة على المضيق_ ايران وسلطنة عُمان_ كونه يحوي ثروات بحرية او موانئ استراتيجية تنطلق منها واليها التجارة الدولية والنفطية.

أولاً: أهمية الثروات البحرية

على الرغم من تطرف الظروف المناخية وقسوة الأحوال البيئية السائدة، فإن الخليج العربي يحظى مع ذلك بتنوع كبير في المواطن البيئية والموائل البيولوجية القاعية، خاصة الشعاب المرجانية وتجمعات نبات القرم ومهاد الحشائش البحرية التي تتواجد وتنشر بكثافة في أكثر من مكان بطول شواطئ المنطقة. وبلغت الأرقام يحظى الخليج بتواجد حوالي (200) نوعاً من الأسماك، ومثلها من المرجانيات، و(60) نوعاً من الطيور البحرية، وخمسة أنواع من السلاحف البحرية، الأمر الذي جعلها مصدراً لتوفير الامن الغذائي للدول الساحلية (مفضل2020).

ثانياً: الموانئ والمنافذ البحرية

تعد الخطوط الساحلية لكل دول الخليج العربي مواقع استراتيجية مهمة، لان موانئها الرئيسية تستخدم من قبل الكثير من الدول والتي تدر دخلاً كبيراً من النقد الاجنبي لدولها وخاصة الدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة والتي يعتمد اقتصادها على الخدمات التي تقدّمها السفن، وتزداد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمضيق هرمز من



خلال الموانئ والمنافذ البحرية المطلة على الخليج العربي، لأنه يمثل الامتداد الطبيعي والعمق الاستراتيجي للخليج العربي فضلاً عن بحر العرب والمحيط الهندي التي تنطلق منه الى دول العالم، كما تعده الدول الكبرى ممراً ملاحياً دولياً، لذلك تسعى الى توطيد علاقتها مع الدول المطلة على الخليج العربي لكي تضمن مصالحها الاستراتيجية النفطية (ربيعة 2008، ص42). ومما لا شك فيه أن وجود منافذ مباشر لدول الخليج العربي يعد مصدراً مهماً لاقتصادها القومي واستقلالها السياسي والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال موانئ وطنية تزيد معدل التقدم الاقتصادي لتحقيق الاستقرار والأمان لشعوبها، ومن ناحية أخرى نجد أن الموانئ تقدم الحافز لدخول الأسواق العالمية، وتعطي الفرصة المباشرة لتبادل التجارة الى حد كبير بين الدول بدون وسطاء تزيد من التكاليف المالية للدولة (الفؤاد، 120).

المطلب الثاني: الأهمية الدولية لمضيق هرمز

اكتسب مضيق هرمز أهميته الاستراتيجية كمر مائي دولي وطريقاً بحرياً مهماً للتجارة العالمية وتجارة النفط بالذات، لذا ما هي أهمية المضيق من الناحية التجارية والنفطية في السياسات العالمية...؟

أولاً: الأهمية التجارية (حركة البضائع والسفن)

تزايدت أهمية مضيق هرمز بقدر تطور وتنامي النقل البحري والتجارة الدولية عبر البحار سيما وأنه اخص انواع النقل وعن ما يزيد عن (90%) من التجارة العالمية تنقل عبر الممرات البحرية (جرادات 1986، ص7)، فضلاً عن أن النسبة الكبرى منها لا تخضع لسيادة دولة ما أو حقوق خاصة ومفتوحة الاستخدام للمجتمع الدولي وينظم عملها القانون الدولي البحري. ولهذا برزت الأهمية المتعاظمة لمضيق هرمز كونه من الممرات المائية البحرية التي تعمل على توفير المسافة والوقت في طرق التجارة الدولية مع دول شرق آسيا عبر مضيق ملقا ثم بحر الصين، والدول الاوربية عبر خليج عدن والبحر الاحمر، حيث مثلت حركة البضائع من والى الخليج العربي عبر مضيق هرمز ما نسبته (28,3%) من كمية التجارة الدولية لعام (2019) (احصائيات الملاحة البحرية 2019، ص17). إذن عمل مضيق هرمز كرابط بين اقتصاديات مختلفة تنتمي الى اقليم مختلفة من العالم، ولم



يكن للطرق البرية دوراً في نقل هذه الشحنات والبضائع كونها باهظة التكاليف ومتقطعة في اغلب اطرافها وتحتاج الى وقت اطول للوصول الى اماكنها في ظل تشابك وتعقد المصالح الدولية وسرعة استجابتها لتوفير الاحتياجات الاساسية التي باتت ضمن مقومات الامن الوطني والاقليمي والدولي المؤثر في سيادة الدول.

ثانياً: الأهمية النفطية

مع اكتشاف النفط ازدادت أهمية المضيق الاقتصادية نظراً للاحتياطي النفطي الكبير بالمنطقة العربية واستيراد الخدمات والتكنولوجيا، بمعنى أن المضيق يربط بين أكبر مستودع في العالم وأكبر سوق للاحتياجات الخدمية والتكنولوجية، سيما وأن المضيق تعبره من (20-30) ناقلة نفط يومياً بمعدل ناقلة نفط كل (6) دقائق في ساعات الذروة - محملة بنحو (40%) من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم (رمضان، ص42-43). وقد اعتمد النمو الاقتصادي لدول اوربا الغربية على امدادات النفط التي تمر عبر مضيق هرمز، وعلى الانسياب الحر للنفط الذي تقوم عليه ازدهار الصناعة والنمو الاقتصادي للدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية، كذلك تعتمد الدول الاسيوية - كالصين واليابان - اعتماداً شبه كامل على النفط المصدر من الخليج العربي لتوفير متطلباتها من إمدادات الطاقة، وبهذا يمكن عد مضيق هرمز شرياناً حيوياً لهذه الاقتصاديات لعدم وجود طرق برية آمنة ان اغلاق مضيق هرمز سيؤدي مباشرة الى توقف الصادرات النفطية لكل من الكويت والبحرين وقطر بنسبة %100 وبالتالي الى انهيار اقتصادي كامل نظرا للدور الأساسي للنفط في اقتصاديات هذه الدول، وسبؤدي الى تشوهات اقتصادية ضخمة ستلحق بالسعودية والامارات والعراق وايران باعتبار ان نحو %90 من صادرات هذه الدول يمر عبر المضيق، وهو ما سيرفع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره الى معدلات غير متوقعة (ناصر، ص94). يتبين من كل ما تقدم الأهمية الجيو-ستراتيجية لمضيق هرمز التي هي امتداد لأهمية الخليج العربي النفطية، والمصالح الاقتصادية الحيوية التي تمثلها إمدادات نفط الخليج العربي وأمنه، وتأمين امدادات نفط الخليج حيوية للدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية ولدول الاسوية معاً، لهذا اصبح تأمين امدادات النفط من الخليج العربي من أولويات المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى في العالم وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية.

المبحث الثالث: تفاعلات المصالح الاقليمية الدولية واثره على امداد الطاقة العالمي

إن الأهمية الحيوية لمضيق هرمز جعلت منه مكمناً للمصالح القومية للعديد من الدول المتماسمة معه والدول الكبرى ذات المصالح الدولية وبالنتيجة لا بد من تباين وتقاطع هذه المصالح مما يولد نزاعات او حتى صراعات اقليمية ودولية لحماية هذه المصالح والهيمنة على مناطق النفوذ والموارد وبالذات امدادات الطاقة التي تمر عبر هذا الشريان الحيوي، وإن مسألة تأمين هذه المصالح الحيوية في مضيق هرمز يثير إشكالية ترتبط بتحديد السياق الجيوستراتيجي للمنطقة من حيث طبيعة التفاعلات الاقليمية والدولية التي تتسم بالتشابك والتعقد فيما بين الاطراف المكونة للإقليم من ناحية والاطراف الدولية التي تبحث عن موطن قدم لها من ناحية أخرى.

المطلب الاول: صراع المصالح السعودية_الإيرانية

إن محاولة إيران القيام بدور قيادي في محيطها الاقليمي وتدخلاتها في الشؤون والصراعات الداخلية تثير المخاوف لدى الكثير من دول المنطقة، إن هدفها فرض الهيمنة على الاقليم والتحكم بشؤونها وفقاً لمصالحها ومد نفوذها وتأثيرها في اقاليم الخليج العربي وشرق افريقيا والبحر الاحمر عن طريق مضيق هرمز ليس كمبراً مائياً فحسب، وإنما كأداة لتوسيع مفهوم المجال الحيوي وتطبيق النظريات الجيوسياسية التي تسعى من خلالها الى تحقيق مصالحها على حساب الامن والمصالح العربية (الحجازي، ص101). وعلى نفس الأهمية يشكل مضيق هرمز وباب المندب، مجالاً حيوياً للأمن القومي السعودي لا سيما وأن التهديد القادم من هذين المضيقين متأًت من مصدرين أساسيين هما الحرب في اليمن والتدخلات الايرانية في هذه الحرب، لاسيما وأن ايران تعد منافساً استراتيجياً قوياً يحاول أن يستغل كافة الاحداث الدولية لتحقيق مصالحه الاقليمية والدولية وتمرير المشاريع التوسعية التي تطمح الى تنفيذها على حساب المصالح العربية، وفي تصريح صريح للرئيس اليمني عبد ربه هادي منصور أثناء زيارته لمركز ودر وويلسون الدولي



للباحثين في الولايات المتحدة الامريكية عام (2013)، أكد على "إن حجم وقوة الدعم الايراني لقوى الحراك المسلح في شمال وجنوب اليمن ستؤدي الى حالة من الفوضى والعنف واحداث انفلات أمني وسياسي في اليمن، وإن ايران ستكون المستفيد من الاوضاع المضطربة لتمرير اجندتها في المنطقة وجعلها نقطة انطلاق لممارسة دورها الاقليمي في منطقة الخليج والجزيرة العربية" (الفؤاد، ص91-92). ربما تكون السعودية في علاقاتها مع اليمن أكثر تأثراً من اي طرف اخر سواء أكان اقليمياً أم دولياً لاسيما وأن اليمن تعد عمقاً استراتيجياً تتأثر به السعودية فلو حدث اغلاقاً للمنافذ البحرية_هرمز وباب المنذب_ تختنق السعودية ولن تجد غير اليمن طريقاً للوصول الى بحر العرب والمحيط الهندي فالحرب في اليمن تشكل خطراً كبيراً على الامن القومي السعودي بشكل خاص وعلى الامن القومي الخليجي بشكل عام (ناصر2014، ص55-56)، لاسيما وأن السعودية تعتمد على مضيق هرمز ومضيق باب المنذب في نقل صادراتها النفطية التي تبلغ (90 %) وعليه فإن أي تهديد لخطوط الملاحة البحرية لابد وأن ينعكس سلباً على أمنها الاقتصادي (عواس 2009، ص111). كما إن محاولة إيران القيام بدور قيادي في محيطها الاقليمي وتدخلاتها في الشؤون والصراعات الداخلية تثير المخاوف لدى الكثير من دول المنطقة، لإن هدفها فرض الهيمنة على الإقليم والتحكم بشؤونه وفقاً لمصالحها ومد نفوذها وتأثيرها على إقليم الخليج العربي التي تعد ضمن المجال الحيوي للأمن القومي العربي فيشكل ذلك تهديداً حقيقياً للأمن والمصالح العربية (الحجازي، ص101-103). من خلال ما تقدم يمكن القول بأن طبيعة التفاعلات ما بين القوى الاقليمية في منطقة الخليج العربي المتمثلة بإيران من جهة والسعودية من جهة اخرى تحدها طبيعة وشكل المصالح الدولية وتعقدتها وهذا بدوره يؤثر على ممرات امدادات الطاقة في مضيق هرمز الذي تمتد جيوسياسيته الى ممرات مائتة أخرى سواء في خليج عدن ومضيق باب المنذب.

المطلب الثاني: صراع المصالح الأمريكية_الإيرانية

إن مصلحة الامن القومي الامريكي في الخليج العربي تتمثل في ضمان استمرار التدفق النفطي في هذه المنطقة ذات الاحتياطي الهائل من الطاقة، وتشير الاحصائيات الى أن منطقة الخليج العربي تضم أكثر من نصف الاحتياطي النفطي العالمي، وأي توقف أو

انقطاع في امدادات الطاقة النفطية من الخليج العربي بسبب اغلاق مضيق هرمز او المناطق المتماسمة معه كمضيق باب المندب او قناة السويس، من الممكن أن يتسبب في حالة من الركود الاقتصادي العالمي الذي من الممكن أن يهدد الامن الاقتصادي العالمي الذي بات متشابكاً مقعداً مكثفاً (Abraham 2013, p121-122)، وفي الفكر الاستراتيجي الأمريكي، ارتبطت المصالح القومية بالأمن القومي الأمريكي وفرضته على شؤون العالم تحت ادعاء حماية امنها القومي ومصالحها القومية ووضعت مجموعة العقائد والاستراتيجيات من اجل تدخلها ووجودها في المناطق التي لها فيها مصالح استراتيجية اذا ما شعرت بوجود تهديداً لتلك المصالح، نتيجة للصراعات الداخلية والاقليمية او نتيجة ظهور قوة تهدد استقرار منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز التي تعد منطقة مصالح قومية أمريكية (طلعت 2010، ص95). ولعل من اهم الاسباب التي شكلت نقاطاً مهمة للصراع الأمريكي الايراني هو أن الاخيرة تعد مضيق هرمز أحد نقاط الارتكاز الجوهرية في تنفيذ استراتيجياتها وسياساتها الخارجية، كونه منطلقاً نحو العالم عبر المياه الدولية كما أنه يشكل نطاقاً جغرافياً يمكن ان تلتف به حول الجوار الجغرافي في آسيا وأفريقيا لاتخاذها كمحطات تجارية وعسكرية تهدد المصالح الأمريكية والامن القومي الأمريكي (مجيد 2013، ص30)، ولهذا عملت على تنفيذ استراتيجياتها عبر الضغط على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بإغلاق مضيق هرمز في العديد من الملفات، منها الملف النووي الايراني وكذلك الملف السوري فضلاً عن الحرب الدائرة في اليمن التي اتخذتها كفرصة لإثبات وجودها وبيان قدرتها على بالتأثير في الاحداث والتطورات بالمناطق المحيطة بالمصالح الأمريكية واقامة خطوط بحرية محاذية لساحات الصراع الرئيسة واستثمارها في تهريب الاسلحة والاشخاص للقيام بأدوار تثير المخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما وان القيادة الايرانية تكرر هذه الاقوال مراراً، وهو ما عبر عنه المرشد الاعلى الايراني (علي خامنئي) بقوله: "إن الأمريكيين يتخذون خطوة خطيرة اتجاه ايران لذا فإن شحن الطاقة سيواجه بالتأكيد الخطر وعندها لن يكون الأمريكيين قادرين على حماية إمدادات الطاقة في المنطقة" (الفؤاد، ص133-134)، في إشارة منه الى التهديد بإغلاق مضيق هرمز مع امكانية التأثير في الممرات البحرية الاخرى التي وضعت سطوتها عليها بسبب رؤيتها الايديولوجية التي تعكس طبيعة التوجه الايراني المنافي للرؤية والمصالح الأمريكية

وهو ما عبر عنه (سعيد قاسمي) أحد قادة الحرس الثوري الإيراني بقوله: "حتى قبل سنوات من كان يظن بأن مضيق باب المندب الذي يعتبر ثاني مضيق استراتيجي في العالم يقع بيد الحوثيين الذين سيطروا على باب المندب وهذا لانتصار كبير لنا، كل من يفهم في الاستراتيجية العسكرية ووضعت امامه الخريطة وقلت له بأن هذه المنطقة وقعت بأيدينا سيفهم حجم العمل الذي قمنا به، وإن هذا النصر لا يقاس بفتح المحمرة وتحريرها من الجيش العراقي ولا عملية الفتح المبين انه اكبر، ضع الخريطة امامك مرة أخرى وانظر لباب المندب اي حدث كبير حصل هناك" (سبيع 2017) اي ان ايران بسطت نفوذها في اثنين من اهم المضائق الاستراتيجية في العالم (مضيق هرمز ومضيق باب المندب).

المطلب الثالث: صراع المصالح الامريكية_ الصينية

باتت الصين، وهي أكبر مستورد للنفط في العالم، تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخليجي الذي شكّل أكثر من (50%) من الواردات الصينية في الربع الأول من العام (2022). وفي العام (2021)، استوردت الصين كمية هائلة من النفط الخام تقدر بقيمة (128) مليار دولار أميركي من بلدان خليجية قرب مضيق هرمز، ما يعادل ثلاثة أضعاف الكمية التي استوردتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجتمعين (فونايول وآخرون، 2023)، وقد صنّفت وزارة الدفاع الأميركية المضيق بأنه "منطقة تركيز معروفة" للمخططين العسكريين الصينيين، ويمثّل عنصرًا أساسيًا في مبادرة الحزام والطريق الصينية، علاوةً على ذلك، تتيح منطقة الخليج فرصة مهمة للصين في تنافسها الجيو- استراتيجي العالمي مع الولايات المتحدة، فعلى خلاف واشنطن، تتمتع الصين بعلاقات ثنائية وثيقة مع الدول الواقعة على جانبي مضيق هرمز، وستصبح الصين، مع تنامي مصالحها في المنطقة، طرفًا فاعلاً أساسيًا في أمن المضيق، وهذا ما أكدّه اتفاق المصالحة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية الذي أبرم بوساطة صينية في آذار عام (2023) وساهم في المساعي التي تبذلها الصين لنزع فتيل التشنّجات في مضيق هرمز ومنطقة الخليج العربي (تقارير تحليلات، 2023) مع تنامي اعتماد الصين على النفط الخليجي، ازدادت أيضًا مصلحتها الاستراتيجية المتمثلة في صون الأمن والاستقرار في مضيق هرمز، يُضاف إلى ذلك أن الوجود العسكري للولايات المتحدة وحلفائها في المضيق شجّع الصين



على توسيع تأثيرها في المنطقة لحماية مصالحها التجارية، وفيما تتشارك الصين والولايات المتحدة الأمريكية الرغبة في ضمان عبور النفط بحرية، تُعتبر الصين عرضة للتأثر بشدة من الاختلالات التي قد تطرأ على الإمدادات النفطية من المنطقة، ولا سيما أنها تخطت الولايات المتحدة لتصبح المستورد السنوي الأول للنفط الخام في العالم في العام (2017)، كما نسجت الصين بتأنٍ علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، للارتكاز على صادرات النفط والغاز من هذه الدول، لكن نطاق التعاون الاقتصادي الصيني معها اتسع بوتيرة متسارعة ليشمل قطاعات مثل البنى التحتية، والتمويل، والاتصالات، واستكشاف الفضاء، والطاقة المتجددة، والطاقة النووية، وحتى تصنيع الأسلحة. علاوةً على ذلك، وتماشياً مع مبادرة الحزام والطريق، استثمرت الصين مليارات الدولارات في موانئ عدة في المنطقة، على غرار ميناءي خليفة والفجيرة في الإمارات، وميناء الدقم الجديد في عُمان، وميناء تشابهار في إيران (الحرّة 2023).

ألّمت وزارة الدفاع الأميركية إلى أن الصين تسعى إلى إرساء وجود عسكري مديد لها في المنطقة، وذكرت أن الإمارات هي من بين الدول التي تدرس الصين إمكانية تنفيذ هذه الخطة فيها، وفي العام (2021)، أصبح ميناء خليفة في قلب الجدل، حين رصدت وكالة الاستخبارات الأميركية أن الصين بدأت سرّاً ببناء منشأة عسكرية فيه. يُذكر أن واشنطن وجهت تحذيراً إلى الإمارات بشأن الأنشطة الصينية، ما أدّى إلى توقّف أعمال البناء تجدر الإشارة إلى أن الصين، على خلاف الولايات المتحدة، لا تمتلك قوة عسكرية دائمة في المنطقة، لكن سفن القوات البحرية الصينية تتشارك منذ العام (2008) في مهمّات حراسة لمكافحة أعمال القرصنة، وترسو في موانئ إقليمية عدة (بعبود 2023). وقد أسهمت هذه الاستخدامات للموانئ في تعزيز دبلوماسية الصين العسكرية، وسمحت في الوقت نفسه بإعادة إمداد سفن القوات البحرية العاملة في البحار المحيطة، تسعى الصين إلى تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، إلا أنها تفتقر إلى الخبرات والتجهيزات العسكرية اللازمة لمنافسة الولايات المتحدة في موقع الجهة الضامنة لأمن المنطقة.



الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول إن الأهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في تزايد مستمر ولا يوجد بديل عنه في الوقت الحاضر لنقل الصادرات النفطية الى انحاء العالم، فضلاً عن أن المضيق يمر عبره (17) مليون برميل نפט يومياً، ويمكن أن تزيد كون المضيق يسهم في حوالي (20%) من النفط العالمي، كما أن الدور العربي في المضيق محدود جداً وأن اللاعبين الرئيسيين هما الولايات المتحدة الامريكية وايران، وأن كل الذي تسعى اليه الدول العربية هو ايجاد بدائل جديدة لنقل النفط الى الدول المستوردة في حال اغلاق المضيق، كما أن الولايات المتحدة الامريكية لها مصالحها الحيوية التي لا تتنازل عنها بالرغم من قوة دخول المنافس الاستراتيجي القوي المتمثل في الصين كونها تمتلك مبادرة الحزام والطريق واستراتيجية عقد الوئل التي تسعى من خلالها الى تثبيت اركان سياساتها المستقبلية وما رعاية الاتفاق الاخير بين المملكة العربية السعودية وايران الا دليل على نجاح دبلوماسية الصين السياسية والاقتصادية والنفطية في الولوج الى منطقة الخليج العربي.

المصادر

المصادر باللغة العربية

1. جرادات وليد (1986)، الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، دار الثقافة ، الدوحة.
2. الجعيلي محمد يوسف(2004)، دول مجلس التعاون الخليجي وامن البحر الاحمر، مركز الخليج للابحاث.
3. الحجازي ممدوح بريك محمد (2014)، النفوذ الايراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الامريكية تجاه المنطقة (2004_2011)، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.
4. رمضان ر.ك (1984)، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبدالصاحب الشيخ، مركز دراسات البصرة.
5. السعيد ادريس محمد (2000): النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
6. الفؤاد مصطفى(2020): القرصنة وأمن البحر الأحمر، دار امجد للطباعة والنشر، عمان.
7. مشكور سالم(1993): نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة و الشرعية، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الاولى، بيروت.
8. أمين هويدي (1989): البحر الأحمر والأمن العربي - العوامل المؤثرة، مجلة المستقبل العربي، العدد 12، بيروت.
9. طلعت عبدالمنعم (2010)، القيادة الامريكية في افريقيا: الابعاد والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد(179)، مؤسسة الاهرام، القاهرة.
10. العتابي عبد الزهرة شلش (2008): الجغرافية السياسية لمضيق باب المندب، مجلة كلية التربية الأساسية - ملحق العدد الثاني والخمسين.
11. العذاري تغريد رامز هاشم (2013): مضيق هرمز: البدائل المتاحة في حال اقفاله: دراسة جيوبوليتيكية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد12، جامعة بابل.
12. عواس عايش علي (2009): مواجهة القرصنة في خليج عدن: مقارنة اولية للمواقف الدولية، مجلة قراءات، العدد(106)، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، صنعاء.
13. عيسى احلام احمد(2014): البحر الاحمر والصراع العربي الاسرائيلي، مجلة اداب المستنصرية، العدد65.
14. مجيد اياذ عبدالكريم (2013): العلاقات الايرانية_الافريقية وافاقها المستقبلية، الملف السياسي، العدد(101)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
15. ناصر شحاتة محمد(2014): السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس الروحاني: حدود التأثير وأهم الملامح، دراسات استراتيجية، العدد(191)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
16. الشاهر شاهر (2022): الاستراتيجية الصينية الجديدة من عقد اللؤلؤ إلى جزر سليمان، 27 نيسان، متاح على الرابط: <https://www.almayadeen.net/research-papers>



17. بلمادي سفيان (2016): جيوسياسية المضائق البحرية الاستراتيجية وامن امدادات الطاقة العالمي: مضيق ملكا واثره على أمن الطاقة الصيني, بحث منشور على موقع كلية العلوم السياسية , جامعة الجزائر, متاح على الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle>
18. مفضل وحيد محمد(2020): بيئة الخليج العربي البحرية : ثروات بيئية فريدة وتحديات عديدة, متاح على الرابط : <https://taqadom.aspdkw.com>
19. فوناويل واخرون (2023), الضغط الرهيب يدفع الصين لتأمين مصالحها في مجال الطاقة في الشرق الأوسط, ترجمة حسين احمد السرحان, مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية, متاح على الرابط: <https://fcds.com/economical/1803>
20. باعبود عبدالله (2023): لماذا تبرز الصين كمروّج أساسي للاستقرار في مضيق هرمز, مركز مالكوم كير-كارينغي, متاح على الرابط : <https://carnegie-mec.org/2023/ar-pub-89890/06/06/>

المصادر باللغة الانكليزية

1. Challenges for India, Air Power Journal Vol. 8, No. 1.
2. Grace O. Vaughan & others(2019): World Seas: an Environmental Evaluation (Second Edition), Chapter 1 - The Arabian Gulf, Volume II: the Indian Ocean to the Pacific.
3. Shereen Ali Mheidat(2021): The Effects of the Streets of the Strait Hormuz on the Pait Hormuz on the Policies of the Grolicies of the Great Powers towards the Gulf Region, Journal of the Association of Arab Universities for Higher Education Research , Vol. (41), No. (3).
4. John Schaus & Andrew J. Stanley(2019): Oil Markets, Oil Attacks, and the Strategic Straits, July 19 <https://www.csis.org/analysis/oil-markets-oil-attacks-and-strategic-straits>
5. The Strait of Hormuz is the world's most important oil transit chokepoint, JUNE 20, 2019, <https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=39932>
6. As Gulf tension mounts, regional oil producers mull options, July 25th2019, <https://country.eiu.com/article.aspx?articleid=658272249&Country=Oman&topic=Politics>



الخبرة الطبية دليلا علميا للإثبات الجنائي

م.م. نور ليث مهدي
جامعة الاسراء- كلية القانون, بغداد \ العراق

Medical Expertise is A Scientific Guide to Criminal Proof

Assist. Lect. Noor Layth Mahdi
Al-Esraa university/College of Law, Baghdad / Iraq



المستخلص

بعء ءطور أساليب ارتكاب الجريمة الجنائية بفعل الطفرة التكنولوجية والعلمية التي شهدها العالم، ءءت اءراءات الضبط القضائي التي ءءخذها السلطات المعنية، قاصرة بمفردها في كءير من الأحيان، عن اءءشاف الجريمة ومن ءم اثباتها امام القاضي الجنائي. ولءلك يبرز ءور الخبير وما يقدمه من خبرة لاسيما الخبرة الطبية لتسهيل مهمة محكمة الموضوع في اثبات الجريمة وءوقيع العقوبة على مرتكبها. الامر الذي ءعل الخبرة محط عناية التشريعات الجنائية المقارنة، بحيث ءعد وسيلة مهمة لإعاءة ءءكيل قناعة القاضي الجنائي في مسألة اسناد الجريمة الى الشخص المءءم بها او براءءه من اقءرافها. الكلمات المفتاحية: الخبرة الجنائية، الخبرة الطبية، الخبير، الإءبات.

Abstract

After the development of the methods of committing a criminal crime due to the technological and scientific boom that the world has witnessed, the judicial control procedures taken by the concerned authorities have often become insufficient on their own to discover the crime and then prove it before the criminal judge. Therefore, the role of the expert and the experience he provides is highlighted, especially medical expertise, to facilitate the task of the trial court in proving the crime and imposing punishment on the perpetrator. This has made experience the focus of attention in comparative criminal legislation, so that it is an important means of reshaping the conviction of the criminal judge on the issue of attributing the crime to the person accused of it or acquitting him of committing it.

Keywords: Criminal expertise, Medical expertise, Expert, proof.

مقدمة

يحظى موضوع الإثبات باهتمام كبير في المجال القانوني من مختلف نواحيه، ويعزى مصدر هذا الاهتمام إلى كون مجاله ونطاقه مرتبطاً بقضايا بالغة الدقة والخطورة، حيث تنصب على حقوق ثابتة وجوهرية مرتبطة بالأفراد، كما أنه يشكل لبنة أساسية وركناً هاماً من أركان القضاء الجزري، إذ بفضلها يتوصل القاضي الجنائي إلى الاقتناع بمدى براءة أو إدانة الأشخاص المتابعين في القضايا التي ينظر فيها.

ولهذا الغرض أولت العديد من التشريعات (1) هذه المؤسسة عناية بالغة، وذلك بالنظر إلى خطورة الآثار التي يمكن أن تنجم عن سوء استخدام الدليل الجنائي، زيادة على أن الحق موضوع التقاضي يتجرد من أية قيمة إذا لم يرقم الدليل على الواقعة التي يستند إليها، وبالتالي فإن نسبة جريمة معينة إلى شخص معين أو تبرئته منها لن يتأتى إلا بوجود أدلة ووسائل إثبات يبني عليها القاضي حكمه، ويهتدي بفضلها إلى إعادة تركيب وقائع الجريمة بغية الوصول إلى القناعة التي تكون أساساً لحكمه.

وتقوم مؤسسة الإثبات على ثلاثة أنظمة أساسية: النظام الأول نظام الإثبات المقيد أو القانوني، ويحدد القانون وفقاً لهذا النظام الوسائل المعتمدة في الإثبات وقوتها الثبوتية، وليس للقاضي إعطاء الدليل قيمة مغايرة للقيمة التي أعطاها القانون له، موقفه في هذا النظام سلبي نوعاً ما، إذ لا يستطيع هذا الأخير أن يساهم في جمع الأدلة وبناء قناعته القضائية من خلالها على اعتبار أن حجيتها القانونية محددة سلفاً. ويؤخذ على هذا النظام أنه يسلب القاضي كل سلطته ويمنعه من أن يحكم بما يتفق مع الحقيقة الواقعية (2).

1- للمزيد من التوضيح يرجى الإطلاع على :-

عماد ربيع محمد، حجية الشهادة في الإثبات الجزائي، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص: 12، 13.
مراد أحمد فاح العبادي، اعتراف المتهم وأثره في الإثبات، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، ص: 6، 7.
حسن بيهي، "اقناع القاضي ودوره في الإثبات الجنائي"، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الثاني والثالث، دجنبر 2003، ص: 119، 120.

2- فإذا ما توافرت عناصر الدليل بالشكل المتطلب قانوناً، يكون القاضي ملزماً بأن يبني اقتناعه ويؤسس حكمه على أساس هذا الدليل حتى وإن لم يكن مقتنعا به شخصياً، وإذا لم تتوافر تلك العناصر فالقاضي في هذه الحالة يعمل على استبعاد الدليل لعدم توافر الشروط القانونية المطلوبة.



النظام الثاني هو نظام الإثبات الحر ويعرف أيضا بنظام القناعة الوجدانية، وبمقتضاه لا يحدد المشرع طرقاً معينة للإثبات يلتزم بها القاضي والأطراف، وإنما يكون هؤلاء أحراراً في اختيار الأدلة التي يرونها ناجعة لتكوين القناعة القضائية، ويكون القاضي حراً في تكوين قناعته من أي دليل يقدم إليه، كما يستطيع القيام بدور أساسي في تحري الحقيقة بجميع الطرق والوسائل التي يراها ناجعة لذلك.

أما **نظام ثالث** فهو نظام الأدلة العلمية، الذي يقوم على أساس الاستعانة بالأساليب العلمية التي كشف عنها العلم الحديث في إثبات الجرائم⁽¹⁾.

فمؤسسة الإثبات - وفق هذا المنظور - هي الأساس الذي تقوم عليه مختلف القواعد المسطرية، منذ لحظة وقوع الجريمة إلى حين صدور الحكم من قبل الهيئة القضائية بموجب الصلاحيات الممنوحة لها⁽²⁾.

وقد تطورت هذه الأخيرة بفضل الثورة العلمية التي شهدتها العالم، وما كان لذلك من تأثير على وسائل الإثبات التقليدية⁽³⁾، حيث ظهرت وسائل حديثة استطاعت أن تزود القاضي الجنائي بأدلة قاطعة وحاسمة⁽⁴⁾، تربط أو تنفي العلاقة القائمة بين المتهم والجريمة، وأصبح القضاء يعول عليها بشكل أساسي كأدلة فنية تؤسس عليها الأحكام بالإدانة أو البراءة.

كما أن التطور الذي عرفه مجال الجريمة بظهور أنماط إجرامية حديثة وتطور طرق إخفاء الأدلة الناتجة عنها، وصعوبة اكتشاف الجناة في بعض الجرائم، دفع بالعديد من

1- وباعتبار ما سبق ذكره فالإثبات الجنائي يمر بثلاثة مراحل، أولها تهدف إلى جمع أدلة الإثبات مسرح الجريمة، وتباشر هذه العملية الشرطة القضائية، وتليها مرحلة تقييم هذه الوسائل، وتحديد التكييف القانوني للملائم للفعل الجرمي من قبل النيابة العامة، وفي الأخير تليها مرحلة المحاكمة، وهي مرحلة الاقتناع بثبوت التهمة في مواجهة المتهم، إذ يجب أن ينبني على اليقين لا الحس والتخمين، والنطق إما ببراءة المتهم أو بإدانته.

2- محمد عياط، "الإثبات في الميدان الجنائي"، مقال منشور بمجلة الأمن الوطني، العدد 182، السنة 1995، ص 14.

3- محمد وبشيبه، الإثبات بين القواعد التقليدية ومستجدات التقنيات الحديثة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون الخاص وحدة قانون الأعمال، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، السنة الجامعية، 2003 / 2004، ص 6.

4- للإشارة فالأدلة الجنائية أنواع، منها ما هو قولي كاعتراف المتهم أو شهادة الشهود، ومنها ما هو دليل عقلي كالقرآن والدلائل، بالإضافة إلى الأدلة المادية التي لها خصوصيات خاصة.

التشريعات إلى سن قواعد قانونية حديثة تتماشى مع التطورات السريعة التي عرفتها الجريمة بشتى أنواعها.

وتعتبر الخبرة الطبية من أبرز تجليات هذا التطور، إذ تمكن من إيجاد الصلة بين الجريمة والجاني، كما تشكل ضمانا أساسية لتحقيق العدالة الجنائية، ومن أهم هذه الأدلة نجد تلك المستمدة من فحص تحاليل الدم⁽¹⁾ ومنتجات المعدة⁽²⁾ أو تلك الناتجة عن استعمال التقنيات الحديثة كالتقاط المكالمات والتنويم المغناطيسي.

فالخبرة الجنائية تشكل من أهم الوسائل الفنية المساعدة للقضاء الجنائي، والتي يأمر بها القاضي الجنائي في ظروف خاصة وشروط معينة، قصد إجراء تحقيق في مسائل ذات طابع فني لا يمكن للمحكمة أن تبت فيها دون اللجوء إلى ذوي المعارف، لتوضيح بعض المسائل أو النقاط الفنية.

فهي تعد وسيلة إثبات علمية، يتمثل دورها في استشارة أهل الفن والصناعة في الجوانب العلمية والتقنية الراجعة إلى مجال اختصاصهم، وإبداء رأيهم حول أمور تتعلق بوقائع الدعوى الجنائية أو المدنية التابعة لها، وقد تطورت هذه الوسيلة بتقدم العلوم وتطور وسائل التكنولوجيا، الأمر الذي دفع بأنصار المدرسة الوضعية إلى المطالبة بجعل رأي الخبير ملزماً للقاضي الجنائي في تكوين قناعته الوجدانية⁽³⁾.

- 1- تعتبر وسيلة فحص الدم من الوسائل العلمية الحديثة التي لجأ إليها الكشف عن شخصية الجاني في كثير من الجرائم. للمزيد من التوضيح يرجى الإطلاع على: لحسن بيهي، مرجع سابق، ص 12، 13.
- 2- يعتبر فحص منتجات المعدة والأمعاء على جانب كبير من الأهمية في ميدان الإثبات الجنائي، فيما يتعلق بإثبات بعض الأنواع من الجرائم من قبيل جرائم المخدرات. فقد أصبح تحليل منتجات المعدة والأمعاء من العناصر المفيدة في إقامة البيئة في دعاوى الجنائية، إلا أنه طرح إشكالات عملية في مدى اعتباره كدليل للإثبات، إذ يرى الأستاذ محمد زكي أبو عامر بأنه من أعمال الخبرة وليس التفتيش، وبالتالي لا ينطوي على المس بكرامة المتهم، في حين يرى أحمد أبو الروس بإمكانية اللجوء إلى هذه الوسيلة كلما كان من شأن ذلك الوصول إلى الحقيقة، وفي نظرنا فهذا الإجراء يظل مشروعاً متى خضع للضوابط القانونية لاستخلاص الدليل من قبل الجهات المختصة بذلك بعد أخذ إذن المتهم، وكل رفض من قبله يعد دليل إدانة في مواجهته. للمزيد من التوضيح بخصوص هذه النقطة يرجى الإطلاع على: محمد زكي أبو عامر، الإثبات في المواد الجنائية، محاولة فقهية وعلمية لإرساء نظرية عامة، بدون طبعة، الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية 1999، ص 41، 42؛ محمد عبد الناصر، الدليل المستمد من فحص منتجات المعدة والأمعاء، بدون طبعة، دار الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 44 وما بعدها.
- 3- لحبيب بيهي، شرح قانون المسطرة الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية 2004، ص 305.



فهذه الوسيلة وإن استتمت بالفعالية والسرعة في الكشف عن مرتكبي الجرائم، فإنها تطرح في نفس الوقت إشكالات عملية ترتبط بمدى فعاليتها في ميان الإثبات الجنائي؟ ومدى تلاؤمها مع خصوصيات الإجرام الحديث؟ وهل يمكن تصور قوة ثبوتية لها خصوصاً أمام السلطة المخولة للقاضي الجنائي في تقدير الأدلة المعروضة عليه؟ ولمعرفة هذه الوسيلة ودورها في الإثبات الجنائي، يستدعي منا الأمر بداية الإجابة على تساؤلات ترتبط بمفهوم الخبرة الجنائية، أنواعها وخصائصها (المبحث الأول)، وعلى مدى حجيتها في ميدان الإثبات الجنائي (المبحث الثاني).

المبحث الأول \ الخبرة الجنائية: مفهومها، أنواعها وخصائصها

تعتبر الخبرة الجنائية إجراءً ضروريًا يلجأ إليه قاضي التحقيق أو هيئة المحكمة، لفهم بعض الجزئيات العلمية والتقنية المتعلقة بوقائع الفعل الجرمي، وهي طريقة من طرق الإثبات التي يتم اللجوء إليها كلما اقتضى الأمر ذلك، لكشف دليل أو تعزيز أدلة قائمة، عن طريق الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص إما بشكل تلقائي أو بناء على طلب من قبل النيابة العامة أو أطراف الدعوى، ومن خلالها يقوم القاضي الجنائي بانتداب خبير له دراية علمية خاصة بفضل ما يتوفر عليه من خبرة في المسائل التي تكون مرتبطة بميدان تخصصه.

لذلك فتناول هذا الموضوع يتطلب منا التعرض لمفهوم الخبرة وأنواعها (المطلب الأول)، وكذلك خصائص الخبرة الجنائية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم الخبرة الجنائية وأنواعها

في هذا الإطار ينبغي علينا التعرض أولاً لمفهوم الخبرة الجنائية (الفرع الأول)، ومن ثم نتعرض في الفرع الثاني لأنواع الخبرة في الميدان الجنائي.

الفرع الأول: مفهوم الخبرة الجنائية

تعددت التعاريف الفقهيّة المتناولة لموضوع الخبرة الجنائية بتعدد زوايا معالجة الموضوع، حيث عرفها الأستاذ محمد أوزاغ بأنها: "إجراء للتحقيق يعهد به القاضي إلى شخص مختص ينعت بالخبير ليقوم بمهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية، يستلزم بحثها أو تقديرها أو على العموم إبداء رأي يتعلق بمسألة فنية، من خلال استعانة بذوي قدرات علمية وفنية لا تتوفر في الأشخاص العاديين، وتقديم توضيحات وآراء لا يستطيع القاضي الجنائي الوصول إليها بمفرده"⁽¹⁾.

1- محمد أوزاغ، "الخبرة القضائية في المواد المدنية والجنائية"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني:

<http://www.karicom.com/vb>.



كما عرفها الأستاذ عبد الحميد الشواربي بأنها "الإشارة الفنية التي يستعين بها القاضي أو المحقق في مجال الإثبات، لمساعدته في تقدير المسائل الفنية التي يحتاج تقديرها دراية علمية لا تتوفر لدى السلطة القضائية" (1).

كما عرفها البعض الآخر بأنها "إجراء للتحقيق يعهد بها القاضي إلى شخص مختص ينعت بالخبير، ليقوم بمهمة محددة تتعلق بواقعة أو وقائع مادية يستلزم بحثها أو تقديرها على العموم إبداء رأي يتعلق بها، علم أو فن لا يتوفر في الشخص العادي" (2).
أما الأستاذ محمد نجيب حسني فعرفها بكونها: "ما يبيده الخبير الفني من آراء علمية أو فنية في شأن واقعة ذات أهمية في الدعوى الجنائية" (3).

ويلاحظ أن هذه التعاريف تجتمع كلها حول اعتبار الخبرة استشارية فنية يستعين بها القاضي في مجال الإثبات الجنائي، لمساعدته في معرفة الوسائل التقنية التي يحتاج تقديرها إلى ضرورة الاستعانة بذوي الاختصاص (4).

فالخبرة الجنائية وفق هذا المنظور، هي وسيلة إثبات خاصة تهدف إلى التعرف على وقائع مجهولة من خلال جمع معلومات لا يمكن الوصول إليها، إلا بمساعدة شخص أو أشخاص مختصين يطلب منهم مد المحكمة بجوانب علمية، في شكل رأي شخصي معلل، كما أنه علم وفن وإجراء في آن واحد، فهي علم يتطور مع التطور العلمي والتكنولوجي على جميع المستويات، مما يستوجب تواجد مختصين أكفاء يواكبون هذا التطور، وهي فن قوامه المزج بين ما هو تقني وعلمي، وما هو قانوني ومسطري، وهاذ العمل ليس في استطاعة أي فرد القيام به، وإنما من الضروري أن يكون الخبير على درجة كبيرة من الإلمام بمتطلبات الميدان القانوني ومجال تخصصه، كما أنها أيضاً إجراء من إجراءات التحقيق التي يأمر بها القاضي الجنائي.

- 1- عبد الحميد الشواربي، الخبرة الجنائية في مسائل الطب الشرعي وأبحاث التزييف والتزوير والبحث الفني عن الجريمة، بدون طبعة، منشأة المعارف الإسكندرية، ص 11.
- 2- عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص 11.
- 3- محمد نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، دار النهضة القاهرة، 1966، ص 485.
- 4- بمقابل الخبرة الجنائية توجد كذلك الخبرة المدنية التي لها قواعد وإجراءات خاصة، للمزيد من التوضيح حول مفهومها يرجى الإطلاع على مؤلف: مراد محمود الشنيكات، الإثبات بالمعاينة والخبرة في القانون المدني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان 2008، ص 95.

الفرع الثاني: أنواع الخبرة الجنائية

تتعدد أنواع الخبرة الجنائية بتعدد الجرائم المرتكبة داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بجرائم مرتكبة ضد الأشخاص أو الأموال، مما يستدعي ضرورة إيجاد وسائل علمية تواكب هذا التطور السريع الذي يشهده مجال الجريمة بمختلف أنواعها، إذ كثيرًا ما تتوقف معرفة الجناة في فعل إجرامي معين، على الكشف عن جوانب فنية لا يمكن للقاضي الجنائي أن يصل إليها إلا بالاستعانة بذوي الاختصاص، وبخبراء لهم دراية بهذا المجال. والخبرة التي يمكن الاستعانة بها في ميدان البحث الجنائي نوعان: منها ما هو ذو صبغة طبية (أ)، ومنها ما يكتسي في بعض الحالات صبغة عقلية (ب).

اولا- الخبرة الطبية العادية

يتولى القيام بهذه الخبرة خبير محلف مختص في ميدان معين، وتتعدد حسب تعدد أنواع الجرائم المرتكبة، كما تلعب دورًا كبيرًا في الكشف عن الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، سواء تعلق الأمر بجرائم القتل أو الجرائم النسبية⁽¹⁾، لذا عادة ما يلجأ القاضي للخبير للكشف عن ملابس هذه الأنواع من الجرائم. ويقوم بهذه الخبرة أطباء محلفون مقيدون في جدول سنوي يقترح كل سنة من طرف وزارة العدل يعلق بجميع محاكم الاستئناف، ويشمل موضوع هذه الخبرة وصف الجروح والكسور أو أية إصابات أخرى وقعت على جسم الضحية، وذلك بهدف معرفة أسباب ارتكاب الجريمة والبحث عن سبب الوفاة مثلاً. وتتنوع حالات الخبرة الطبية حسب طبيعة الفعل الجرمي الذي تهدف إلى الكشف عن مرتكبه، لذلك سنعمل على إبراز أهم تجليات هذه الأنواع فيما يلي:

1 - الخبرة الطبية لتحديد سبب الوفاة

يقوم بهذه الخبرة الطبيب الشرعي لمعرفة سبب الوفاة ونوعية السم الذي تناوله الضحية⁽²⁾، ويتعين على الطبيب الشرعي أثناء عملية التشريح شق المعدة لمعرفة

1- حسن البوعيسي، "البحث التلبس وطرق البحث العلمية"، مجلة الإشعاع، العدد الثالث، سنة 2000، ص 18.

2- للإشارة فنوعية السم تختلف فقد تكون ناتجة عن ما هو غاز (ثاني أكسيد الكربون)، أو نباتي كالمورفين والكوكايين، أو معدني كالزرنينخ والزنابق، أو عضوي كالكحول أو حيواني كسموم الحيوانات او لزواحف والحشرات.



محتوياتها، مع فحص الكبد والدم وتفحص الأمعاء الغليظة والدقيقة، وأخذ عينات من مختلف أعضاء الجسم قصد إخضاعها للتحليل الكيميائي، لمعرفة نوعية السموم التي تناولها الضحية ومدى علاقتها بسبب الوفاة⁽¹⁾.

2 - الخبرة الطبية لتحديد حالة الاختناق (الاسفكسيا)⁽²⁾:

يلتجئ الخبير الطبي في هذه الحالة إلى الخبرة الطبية لمعرفة أسباب الاختناق، ونميز فيها بين عدة صور، منها الخبرة الجنائية لتحديد حالة الغرق والخفق أو الشنق وكتم النفس، وتتجلى أهمية هذا النوع من البحث في معرفة طبيعة الفعل الجرمي المرتكب وساعة وقوعه والوسائل التي استعملت في ذلك وطريقة تنفيذها، وبالتالي الاهتمام من خلال ما سبق إلى معرفة شخصية الجاني.

3 - الخبرة الطبية لتحديد حالة الإجهاض

يقصد بالإجهاض، خروج متحصل الحمل في أي وقت من مدة الحمل قبل وقته الطبيعي، ويعاقب المشرع العراقي على هذه الجريمة. ففي هذه الحالة يتم تعيين طبيب محلف من طرف المحكمة بغرض معرفة السبب الحقيقي لخروج الجنين قبل وقته الطبيعي، حيث يعمل الخبير المعين على التأكد من وقوع فعل الإجهاض وتحديد مدة الحمل الذي وقع إجهاضه، مع وصف جميع الإصابات أو آثار العنف التي قد تظهر على جسم المتهمة أو الضحية، ومعرفة الوسائل والمواد التي استعملت في ذلك متى كانت ظاهرة، وإذا أسفر الإجهاض عن وفاة الأم أو الجنين فإنه يتعين تشريح الجثة لمعرفة طبيعة المواد التي استعملت في هذه العملية⁽³⁾، وتؤدي نتيجة هذه التقارير الطبية إلى مساعدة القاضي على معرفة العلاقة القائمة بين حصول الوفاة وتناول هذه المواد، وبالتالي معرفة السبب الحقيقي للوفاة.

1- عبد الكافي ورياشي، "دور الطب الشرعي في الميدان الجنائي" المجلة المغربية للإدارة والتنمية، عدد 68 ماي

يونيو 2006، ص: 100.

2- الاسفكسيا: هي حالة الوفاة الناتجة عن نقص الأكسجين الذي تحتاج إليه خلايا الجسم.

3- عبد الكافي ورياشي، مرجع سابق، ص 104.

وهنا يثور تساؤل مهم حول طبيعة عمل الخبير، هل يكون هذا الأخير ملزماً بالاعتصار على ما طلب منه فقط، أم أنه يمكنه التوسع في ذلك بحيث يضيف جوانب أخرى لم تطلب منه كتحديد عوامل مساعدة أثرت في الإجهاض ؟

4 - الخبرة الطبية لتحديد حالة الاغتصاب

يقصد بالاغتصاب واقعة رجل لامرأة بدون رضاها، وينتفي عنصر الرضا وفق ذلك في حالة استعمال الجاني لأعمال عنف، أو إذا كانت الضحية في غير وعيها، كما لو أعطيت لها عقاقير أو مواد مخدرة نتج عنها فقدانها لوعيها وبالتالي فمثل هذه الحالات تستلزم ضرورة اللجوء إلى خبرة طبية لمعرفة هل الفعل المرتكب ناتج عن اغتصاب أم أنه قد تم بموافقة الضحية.

ففي هذه الحالة يلتجئ الطبيب المحلف إلى التأكد من تواجد علامات تبين هل فعلاً تعرضت الضحية للاغتصاب، من خلال البحث عن وجود آثار عنف أو مقاومة على جسمها أو تواجد كمية من البقع المنوية على الملابس مثلاً، كما أن تحليل الحامض النووي لهذه المخلفات قد يساعدها في معرفة هوية الجاني⁽¹⁾.

5 - الخبرة الطبية لتحديد حالة هتك العرض

تصدى بعض الفقهاء لتعريف هذه الجريمة، فعرفها الأستاذ حسين عبد السلام جابر بأنها: "كل فعل يمس في صورة ما جسم الإنسان، ينطوي على إخلال جسيم بحيائه دون أن يستند إلى رضاه"⁽²⁾، من خلال هذا التعريف يتبين أن جريمة هتك العرض تكون مصحوبة في بعض الحالات بعلامات عنف باادية على جسم الضحية قد تظهر في صور جروح أو رضوض أو بالتهابات على مستوى الجهاز التناسلي بالنظر إلى درجة العنف الممارس، دون أن تصل في بعض الحالات إلى درجة الاغتصاب⁽³⁾، في هذه الحالة يكون

1- عبد الكافي ورياشي، مرجع سابق، ص 104.

2- حسين عبد السلام جابر، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوى الجنائية والمدنية، بدون طبعة، منشورات دار النهضة القانون للمطبوعات القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، 1991م، ص 149.

3- عبد الكافي ورياشي، مرجع سابق، ص 105.



تقرير الخبير حاسماً في تحديد طبيعة الفعل الجرمي المرتكب في مواجهة الضحية، هل هو اغتصاب أم هنك العرض مما يساعد القاضي الجنائي في تكوين قناعته في تكييف طبيعة الفعل المرتكب، وهنا يطرح تساؤل يتعلق بالقوة الإلزامية والثبوتية لهذا التقرير إزاء سلطة القاضي المطلقة في مناقشة الأدلة المعروضة أمامه، فمن جهة يحدد لنا هذا التقرير بشكل حاسم سبب الجريمة ومرتكبها، وفي المقابل من ذلك تخول للقاضي الجنائي وفق سلطته التقديرية صلاحية استبعاده.

لذا ندعو المشروع العراقي إلى وضع ضوابط محددة، لتحديد حدود وقيود سلطة القاضي التقديرية في الاقتناع بالدليل العلمي، خصوصاً أمام الدور الكبير الذي يلعبه هذا الأخير في إزالة اللبس عن العديد من الإشكالات التي تطرحها معظم الجرائم، وبشكل خاص الجرائم الجنسية.

وخلاصة القول فإن الخبرة الطبية تلعب دوراً كبيراً في الكشف عن العديد من الجرائم التي لا يمكن للقاضي الجنائي التوصل إلى مرتكبها بشكل مجرد، دون الاستعانة بخدمات الخبير الطبي، فحالات الوفاة مثلاً تتطلب تشخيصاً من طرف مختص في المجال الطبي.

بالإضافة إلى الخبرة الطبية توجد كذلك الخبرة العقلية التي تلعب دوراً كبيراً في معرفة الحالة العقلية لمرتكبي الأفعال الإجرامية، وهنا يطرح تساؤل حول طبيعتها وخصائصها؟

ثانياً- الخبرة الطبية العقلية

إن الشخص المرتكب لفعل جرمي معين وبشكل خاص الجرائم العمدية، يكون أحياناً في وضعية عقلية غير عادية كما لو كان مصاباً بجنون أو خلل عقلي، لهذا الغرض ألقى المشرع العراقي من المسؤولية المتهم الذي يرتكب الجريمة تحت تأثير هذه الظروف. فقد يظهر في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة، ما يثير الشك في سلامة القوى العقلية للأطباء المتابعين، وهو ما يطرح معه تساؤل حول مدى تحملهم للمسؤولية الجنائية عن الجرائم المرتكبة، الأمر الذي يستدعي من هيئة المحكمة إجراء لمعرفة الحالة العقلية للمتهمين ومدى توافر عنصر الإدراك والتمييز لديهم.



وعلى هذا الأساس، يكون الخبير ملزماً بمجرد انتدابه بإجراء فحص عقلي على المتهمين، الإجابة عن تساؤلات مرتبطة بحالة المتهمين العقلية والنفسية وتحديد مقدار مسئوليتهم الجنائية في الفعل المرتكب (1).

المطلب الثاني: خصائص الخبرة الجنائية

تتميز الخبرة الجنائية بعدة خصائص تميزها عن وسائل الإثبات العلمية الأخرى (2)، فهي ذات طابع اختياري إذ يمكن لهيئة المحكمة أن تلتزم إجراء خبرة جنائية بشكل تلقائي أو بناءً على طلب يقدمه أحد أطراف الدعوى، كما يمكنها رفض هذا الطلب كلما اتضح لها عدم جديته (الفرع الأول)، كما تكتسي الخبرة الجنائية في بعض الحالات صبغة إلزامية حيث تكون هيئة المحكمة ملزمة بالتصريح بإجرائها (الفرع الثاني)، ومن جانب آخر تتميز الخبرة الجنائية بطابعها الفني الذي يميزها عن غيرها من وسائل الإثبات العلمية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الطابع الاختياري للخبرة الجنائية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك تتميز الخبرة الجنائية بالطابع الاختياري، حيث لا يكون القاضي الجنائي ملزماً بالتصريح بإجرائها. فأمر اللجوء إلى الخبرة الجنائية موكول للسلطة التقديرية للقاضي، وهي سلطة لا تخضع لرقابة المجلس الأعلى، كما أن الطلب الصادر عن النيابة العامة أو أحد أطراف النزاع بإجراء الخبرة يخضع للسلطة التقديرية للقاضي الجنائي، الذي يمكنه أن يأمر بإجراء خبرة عندما تتضح له جدية الطلب وأهميته في معرفة مرتكب الفعل الجرمي، كما يمكنه صرف النظر عن هذا الإجراء كلما اتضح له عدم جديته، أو أن هذا الأخير يهدف فقط إلى تضليل الهيئة القضائية (3).

1- محمد أوزاغ، "الخبرة القضائية في المواد المدنية والجنائية"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني السابق.

2- كالدليل المستمد من فحص الدم والدليل المستمد من فحص متحصلات المعدة، إذ يعتبر جسم الإنسان مصدر العديد من الأدلة المادية المتمثلة في الإفرازات المختلفة من دم ولعاب وعرق ومني، والتي تعتبر أدوات مادية يعتمد عليها في الإثبات الجنائي.

3- حسين عبد السلام جابر، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوى الجنائية والمدنية، بدون طبعة، منشورات دار النهضة القانون للمطبوعات القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، 1991م، ص 149.

وإخضاع الخبرة للسلطة التقديرية للقاضي الجنائي يرجع لعدة أسباب من بينها أن هذه الأخيرة تعتبر في مجملها مجرد استنتاج لحقائق علمية متعلقة بوقائع معروضة على المحكمة، وبالتالي يكون من الضروري أن يبسط القاضي الجنائي سلطته التقديرية في قبول أو رفض طلب إجراءاتها، فالخبير لا ينتجب لتعويض القاضي في المهام المسندة إليه بل تكون مهمته مقتصرة على مسألة تقنية علمية خارجة عن اختصاص القاضي الجنائي، أي أن وجهة نظر الخبير هي علمية بحتة وليست قانونية، وبالتالي تستلزم تدخل القضاة الجنائي لبسط الرقابة على قبول طلب إجراءاتها أو رفضه. لكن رغم ذلك يحق لنا أن نتساءل عن طريقة تعامل القاضي الجنائي مع طلب قبول أو رفض إجراء الخبرة، فهل سلطته مطلقة في ذلك أم أنه يخضع لضوابط قانونية محددة لا يمكنه تجاوزها؟ الإجابة عن هذه التساؤلات يستدعي منا الرجوع إلى الاجتهادات القضائية خصوصاً قرارات المجلس الأعلى. ففي قرار صادر عن هذا الأخير نجده ينص على أنه: "يجب أن تكون الأحكام معللة من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كانت باطلة، وأن عدم الاستجابة لإجراء خبرة في الحالات المتطلبة قانوناً ينزل بمنزل نقصان التعليل الموازي لانعدامه".

وورد في قرار آخر بأن: "عدم استجابة المحكمة لطلب الطاعن الرامي إلى إجراء خبرة على إحدى عينات الحليب الباقية من المادة المشكوك في أمرها، يشكل خرقاً لحقوق الدفاع، مما يثبت في نقض الحكم".

كما نص قرار آخر على أن: "عدم استجابة المحكمة لطلب الطاعن الرامي إلى إجراء خبرة خصوصاً إذا كان هناك نزاع حول نتائج أو تقارير الخبير، يشكل خرقاً لحقوق الدفاع ما يتسبب في نقض الحكم".

يتضح من خلال هذه القرارات أنها تربط سلطة القاضي في قبول أو رفض طلب إجراء الخبرة بضرورة تعليل القرار المتخذ، لكن هل من شأن التعليل وحده ضمان حقوق الأفراد، أم أن الأمر يستدعي وضع قيود محددة لحالات رفض طلب إجراء الخبرة؟ من جانبنا نرى ضرورة أن يشمل التعليل الجوانب القانونية والواقعية وذلك حتى يتمكن المجلس الأعلى من بسط رقابته على قاضي الموضوع في القرارات التي يتخذها بشأن الخبرة.

من خلال ما سبق نستنتج أن الخبرة الجنائية لها طابع اختياري، إذ يمكن للقاضي الجنائي الاستعانة بها كما يمكنه رفض طلب إجراءاتها، كلما اتضح له أن وقائع النزاع

واضحة ولا تستدعي ذلك⁽¹⁾، كلن شريطة احترام حقوق الدفاع والمتمثلة بشكل أساسي في إلزامية تعليل الحكم أو القرار القاضي بقبول أو رفض طلب إجراءها تعليلًا كافيًا؛ لأن عدم تعليله يعد بمثابة نقصان التعليل الموازي لانعدامه.

فالقاضي الجنائي حر في استبعاد أي طلب يقضي بإجراء الخبرة، لكن بالمقابل يكون ملزمًا بتعليل رفضه لهذا القرار، إذ نص القانون على أنه "يمكن لكل هيئة من هيئات التحقيق أو الحكم كلما عرضت مسألة تقنية، أن تأمر بإجراء خبرة إما تلقائيًا وإما بطلب من النيابة العامة أو من الأطراف"، فلاستعانة بالخبرة الجنائية يعتمد في المقام الأول على شعور القاضي وحاسته فهو الذي يقدر أهمية تدخل الخبير لمساعدته في إصدار الحكم، وهذا ما كرسه المجلس الأعلى في العديد من الأحكام الصادرة عنه. لكن هل يمكن تصور حالات معينة تكتسي فيها الخبرة الجنائية طابعًا إلزاميًا.

الفرع الثاني: الطابع الإلزامي للخبرة الجنائية

تكون المحكمة في بعض الحالات ملزمة للاستجابة لطلب إجراء الخبرة الجنائية، كلما تعلق بالأمر بإجراء تقني أو فني ذي طابع علمي غير خاضع للتكوين القانوني للقاضي الجنائي، وتشكل هذه الحالة استثناء على الطالب الاختيار لحالة رفض إجراء الخبرة الجنائية، إذ ينص القانون على أن: "إذا صدر القرار عن قاضي التحقيق وكان من بينها علامات أو مواد أو منتوجات قابلة للتغير أو الاندثار، فيإمكان النيابة العامة أو الأطراف أو محاميهم أن يختاروا خلال أجل ثلاثة أيام، خبراء مساعدين لمؤازرة الخبير المعين، وفي هذه الحالة يجب على قاض التحقيق تعيين هؤلاء الخبراء..." فالمحكمة في مثل هذه الحالات ملزمة للاستجابة لطلب إجراء الخبرة الجنائية.

الفرع الثالث: الطابع الفني للخبرة الجنائية

يتجلى الطابع الفني للخبرة الجنائية في كونها وسيلة تقنية تساعد أجهزة العدالة الجنائية في معرفة مرتكبي الأفعال الإجرامية، من خلال إجابة عن تساؤلات فنية مرتبطة

1- عبد الناصر عصامي، مرجع سابق، ص 61.



بواقع الجريمة وتفاصيل ارتكابها، كما أنها توجه قناعة القاضي الجنائي وتساعده في تكوين اقتناعه الصميم، وبالتالي لا يجوز إسناد صلاحيات إجرائها إلا لمن له القدرة العلمية والفنية على ذلك.

والاجتهاد القضائي العراقي بدوره يسير في هذا المنحى حيث يضيف على الخبرة الجنائية طابعاً فنياً وتقنياً، باعتبارها إجراء يحاول القاضي الجنائي من خلالها الاستعانة بخبراء لهم دراية بمجال معين، بغية الإجابة عن تساؤلات يكون من الصعب الإلمام بها فقط بالاستناد إلى التكوين القانوني للقاضي، ففي قرار صادر عن المجلس الأعلى نص في إحدى حيثياته على انه: "الخبرة الجنائية تكتسي صبغة تقنية محضة لا يقوم بإنجازها إلا من أناطه القانون القيام بها، وهي تدرج في مفهوم وسائل الإثبات العامة"⁽¹⁾.

كما نص قرار آخر على أن "المحكمة يجب عليها في إثبات العاهة المستديمة الاستعانة بذوي الاختصاص للتيقن من وجودها، وأن الأمر بها إجراء لا بد منه لتفادي بناء الأحكام على الضمن والتخمين".

وقد جاء في قرار آخر أن تقرير حالة المتهم العقلية مسألة تقنية يعود لذوي الاختصاص أمر البت فيه أو الحسم فيها.

من خلال هذه القرارات، يتضح أن الخبرة الجنائية إجراء يتعلق بمسائل ذات طابع فني وتقني لا يمكن للقاضي الجنائي القيام بها دون الاستعانة بالخبير، باعتباره الأجدر في تبيان حقيقة الفعل المرتكب والذي يدخل في مجال تخصصه العلمي، وكل خرق لإجراء الفصل في مسألة تقنية من قبل هيئات أخرى غير مختصة يجعل الإجراء المتخذ ناقص التعليل الموازي لانعدامه، ففي جريمة الضرب والجرح المفضي إلى عاهة مستديمة مثلاً، يتجلى دور الخبير بشكل أساسي في معرفة طبيعة الأضرار التي لحقت بالضحية وتحديد نسبة العجز التي أصابته من جراء الفعل والتي على أساسها تقدر نسبة التعويض، وبالتالي لا يمكن إسناد هذا الإجراء للسلطة التقديرية للقاضي، فالأمر مرتبط بحقوق الأفراد وبمركز المتقاضين.

1- حسين عبد السلام جابر، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوى الجنائية والمدنية، بدون طبعة، منشورات دار النهضة القانون للمطبوعات القانونية والاقتصادية، الإسكندرية، 1991م، ص 149.

ومن وجهة نظرنا الخاصة ما دامت الخبرة الجنائية إجراء ذي طابع علمي محض، فلا يمكن بالتالي قبول الفرضية التي مفادها أن " للقاضي سلطة مطلقة في قبول أو رفض طلب إجراء الخبرة"، فهذه الوسيلة التقنية تساهم بشكل كبير فلي تحقيق العدالة الجنائية، وفي الحسم فلي نقط جد دقيقة يصعب على القاضي الجنائي الإلمام بها لولا الاستعانة بتقرير الخبير، باعتبار هذا الأخير يشكل نقطة بداية الاقتناع الصميم للقاضي الجنائي، وعليه ندعو المشرع العراقي إلى وضع ضوابط وحدود لسلطة القاضي الجنائي في رفض أو قبول طلب إجراء الخبرة الجنائية تحد من نطاق السلطة التقديرية للقاضي الجنائي. وبالمقابل من ذلك، إذا كان القاضي الجنائي حر في قبول أو رفض طلب إجراء الخبرة الجنائي كما رأينا سابقاً، فهل لهذه الأخيرة حجية في ميدان الإثبات الجنائي أم أنها بدورها خاضعة للسلطة التقديرية للقاضي حسب ظروف وملابساته كل قضية على حدة؟



المبحث الثاني: الإطار القانوني المنظم للخبرة الجنائية وحجيتها في الإثبات الجنائي

يكتسي طلب إجراء الخبرة الجنائية طابعاً اختيارياً من حيث المبدأ، بمعنى أن القاضي الجنائي ليس ملزماً بقبول أو رفض طلب إجراءاتها، كما لا يسوغ لأي طرف من أطراف النزاع إلزامه بذلك وفق ما نصت عليه القانون، فصلاحيه اللجوء إلى إجراءاته تحكمه عدة ضوابط خاضعة لسلطة القاضي الجنائي، وهي سلطة لا تخضع لرقابة المجلس الأعلى، هذا التوجه يتلاءم مع المبدأ القاضي باعتبار القاضي خبير الخبراء.

فانتداب الخبير يتوخى منه القاضي الجنائي توضيح بعض الوقائع التي يرى أن التأكد منها قد تساعده في معرفة مرتكب الفعل الجرمي، وإجراء الخبرة الجنائية مرتبط بشكل أساسي بالسلطة التقديرية للقاضي الجنائي، الذي يستند من خلالها على دراسة الأدلة المقدمة إليه بغية معرفة حقيقة الفعل المرتكب⁽¹⁾. لكن بالمقابل تطرح مجموعة من التساؤلات تتعلق بالإطار القانوني المنظم للخبرة الجنائية في التشريع العراقي؟ وهل لهذه الأخيرة حجية في ميدان الإثبات الجنائي أم أنها خاضعة للسلطة التقديرية للقاضي الجنائي حسب ملاسبات كل قضية على حدة؟

للإلمام أكثر بهذا الموضوع والإجابة عن هذه التساؤلات، سوف نعمل على تقسيم هذا المطلب إلى فقرتين، نتناول في الفرع الأول الإطار القانوني المنظم للخبرة الجنائية، على أن نتعرض في الفرع الثاني إلى حجيتها في ميدان الإثبات الجنائي.

الفرع الأول: الإطار القانوني المنظم للخبرة الجنائية

أصبحت الخبرة الجنائية اليوم تحظى باهتمام كبير لدى مختلف التشريعات المعاصرة، ويعزى ذلك إلى دورها الكبير في تنوير مرفق القضاء من خلال الآليات التي توفرها للمساعدة على معرفة مرتكبي الأفعال الإجرامية، والمساهمة في إيجاد

1- عبد الناصر عصامي، عائشة العروسي، مرجع سابق، ص 61.

حلول للعديد من الجرائم الحديثة، وسائل عالية الدقة تسند إلى ذوي الاختصاص صلاحيات إجرائها.

من هذا المنطلق سنحاول التعرض إلى الهيئات المخولة لها صلاحيات التصريح بإجراء الخبرة الجنائية (أولاً)، على أن نتناول في الفقرة الموالية إجراءات الخبرة الجنائية (ثانياً).

أولاً: الهيئات المخول لها صلاحيات قبول طلب إجراء الخبرة

يمكن لكل هيئة من هيئات التحقيق أو الحكم إصدار قرار يقضي بإجراء خبرة جنائية كلما تطلبت إجراءات التحقيق أو الحكم ذلك، بشكل تلقائي أو بناءً على طلب من النيابة العامة أو أطراف الدعوى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمر الصادر عن قاضي التحقيق بإجراء الخبرة الجنائية غير قابل للطعن بالاستئناف، لكن بالمقابل يمكن لأطراف الدعوى والنيابة العامة إبداء ملاحظاتهم داخل أجل ثلاثة أيام الموالية لقرار التبليغ بالإجراء المتخذ، ويتعين كذلك على قاضي التحقيق تبليغ قراره القاضي بإجراء الخبرة الجنائية إلى النيابة العامة وأطراف الدعوى، وفي حالة الاستعجال يجوز له كلما تطلب ضرورة البحث ذلك إصدار قرار معلل، يأمر فيه الخبير بالشروع على الفور في إنجاز المهمة المأمور بها، وله قبل ذلك تبليغ أطراف الدعوى والنيابة العامة بذلك⁽¹⁾.

أما بخصوص هيئة المحكمة فقد خول لها كذلك المشرع العراقي صلاحيات طلب إجراء الخبرة الجنائية في حالة ما إذا اعترضتها مسألة تقنية خارجة عن نطاق اختصاصها القانوني، سواء تعلق الأمر بقضايا جنحية أو جنائية.

ويكتسي طلب إجراء الخبرة من قبل هيئة المحكمة أهمية بالغة، بحيث يهدف القاضي الجنائي من وراءه استشارة أشخاص لهم دراية خاصة بوقائع يتطلب حلها معلومات علمية ذات طابع تقني لا يمكن للمحكمة من تلقاء نفسها فهمها بشكل دقيق دون الاستعانة بذوي الخبرة. وارتباطاً بالموضوع كذلك فالقاضي غير ملزم بالاستجابة لطلب

1- محمد نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، دار النهضة القاهرة، 1966، ص 486.



إجراء الخبرة الجنائية في حالة ما إذا تبين له أن وقائع القضية واضحة، شريطة تعليل قراره. ونحن من جانبنا نعتقد أن مبدأ حرية القاضي الجنائي في قبول أو رفض طلب إجراء الخبرة الجنائية سينعكس سلباً على سلطته التقديرية، بحيث لم يقيد المشرع العراقي القاضي الجنائي سوى بتعليل قراره برفض إجراء الخبرة، أضاف إلى ذلك أن معظم الأحكام التي اطلعنا عليها - في موضوع الخبرة الجنائية - لم تعمل على توضيح الأسباب التي من خلالها يمكن للقاضي رفض طلب إجراء الخبرة، واكتفت بذكر أن ملتمس إجراء الخبرة ليس له ما يبرره لأن الخبرة أنجزت وفق الأوضاع والشروط المتطلبة قانوناً. وإذا كان التعليل يعتبر ضماناً من ضمانات الدفاع، فإن ذلك يستدعي ضرورة فتح المجال للأطراف بإجراء خبرة مضادة بغية كشف ملابسات الجريمة والأخطاء المادية التي وقع فيها الخبير، لذا ندعو المشرع العراقي إلى وضع ضوابط وقيود تحكم قرارات قضاء التحقيق وهيئة الحكم بشأن قبول أو رفض طلب إجراء الخبرة الجنائية، مع التنصيص على عقوبات مالية مشددة على الطلبات الرامية إلى إجراء الخبرة بشكل صوري لتضليل الهيئة القضائية. هكذا، بعد أن تعرضنا في هذه الفقرة إلى الهيئات المخولة لها صلاحيات التصريح بقبول أو رفض طلب إجراء الخبرة، سوف نتناول في الفقرة الموالية إجراءات الخبرة الجنائية.

ثانياً: إجراءات الخبرة الجنائية

بعد تعيين الخبير من قبل هيئة المحكمة أو قاضي التحقيق، يقوم بأداء اليمين القانونية بالصيغة المنصوص عليها، ويعمل بعد ذلك على إنجاز المهمة المنوطة به تحت توجيه القاضي المعين من قبل المحكمة للإشراف على الخبرة، وعلى الخبير المعين إخبار القاضي بكل تطور يحصل أثناء مباشرته لإجراءات الخبرة، كما يجوز له الاستماع إلى أي شخص يرى أنه من المفيد الاستماع إليه⁽¹⁾.

وعند انتهاء الخبير من إنجاز الخبرة المسندة إليه، يقدم تقريراً مكتوباً يضمنه العملية التي أنجزها والنتائج التي توصل إليها ويوقع بشكل شخصي على التقرير، ويودع هذا الأخير والأشياء المختومة لدى كتابة ضبط المحكمة التي أمرت بإجراء الخبرة، مقابل

1- محمد نجيب حسني، شرح قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة الأولى، دار النهضة القاهرة، 1966، ص 494.

إشهاد بذلك يمنح من قبل كتابة الضبط، وفي نهاية إجراءات الخبرة يستدعي الأطراف لاطلاعهم على ما جاء به تقرير الخبير.

وقد ينازع الأطراف في صحة ما جاء به تقرير الخبير، ففي هذه الحالة يخول لهم القانون المسطرة الجنائية صلاحيات حق المطالبة بإجراء خبرة تكميلية أو مضادة للكشف عن الأخطاء التي وقع فيها الخبير الأول وتدارك نواقص الخبرة الأولى.

وإذا تعلق الأمر بأشياء قابلة للاندثار، ففي هذه الحالة تخول للنيابة العامة ولأطراف الدعوى وكذا محاميهم صلاحيات اختيار خبير مساعد داخل أجل ثلاثة أيام، ويتم تعيينه من قبل الهيئة القضائية، لكنه في حالة الاستعجال يأمر القاضي بإجراء خبرة بشكل فوري دون انتظار تعيين خبراء مساعدين⁽¹⁾.

وما ينبغي الإشارة إليه في ختام هذه النقطة هو أن المشرع العراقي وفق إلى حد كبير في وضع ضوابط قانونية تبين الإجراءات المتبعة لإنجاز الخبرة الجنائية، لكن ما يعاب عليه أنه لم يعمل على تفعيل الرقابة القضائية على عمل الخبراء، بحيث يمارسون مهام الخبرة بشكل مطلق بدون أي رقابة، الأمر الذي سيؤثر بدون شك على الهدف الأساسي المنشود من هذه الوسيلة العلمية الحديثة كدليل للإثبات.

وعليه فإنشاء هيئة إدارية تراقب مهام الخبراء والتقارير الصادرة عنهم تابعة لوزارة العدل، ستكون في نظرنا المتواضع السبيل الأمثل للتصدي لكل تدليس قد تتعرض له تقارير الخبراء، الشيء الذي سيؤثر بدوره على حجيتها في ميدان الإثبات الجنائي.

الفرع الثاني: حجية الخبرة في ميدان الإثبات الجنائي

تكتسي الخبرة الجنائية وفق قواعد المسطرة الجنائية أهمية كبرى، إذ يهدف القاضي الجنائي من خلالها استشارة خبراء لهم دراية خاصة بمسائل معينة يتطلب حلها معلومات علمية ذات طابع فني وتقني، لا يمكنه الاهتداء على معرفتها من تلقاء نفسه. لكن هل يمكن تصور قوة ثبوتية للخبرة في ميدان الإثبات الجنائي؟ أم أنها تخضع لسلطة وتقدير القاضي حسب ملاسبات كل قضية على حدة.

1- ما يلاحظ أن المشرع لم يعمل على تحديد مفهوم أشياء قابلة للاندثار وترك الأمر لسلطة قاضي التحقيق حسب طبيعة كل قضية داخل أجل ثلاثة أيام، الأمر الذي من شأنه التعسف في تقدير هذا المفهوم.



فطبقاً للقانون تكون المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأي الخبير تطبيقاً لمبدأ حرية الاقتناع، الذي يخول لقاضي الموضوع السلطة التقديرية الواسعة في تكوين قناعته من خلال كافة الأدلة المعروضة أمامه، والتحري عن الحقيقة حسب ما يمليه عليه ضميره ووجدانه.

وفي نظرنا فإسناد الخبرة للسلطة التقديرية للقاضي يرجع لعدة أسباب، من بينها أن هذه الأخيرة تعد في أساسها مجرد استنتاج لحقائق متعلقة بوقائع معروضة على المحكمة، وعليه يكون من الضروري أن يسبب القاضي سلطته التقديرية على الاستنتاجات التي توصل إليها الخبيرة حتى يقوم بتفحصها وتقديرها.

لكن من الناحية العملية يبقى من الصعب على القاضي تعليل حكمه في حالة استبعاد تقرير الخبير، لأنه يستبعد حقائق علمية أو على الأقل مبنية على منطق تحليلي، لذا فالسبيل الوحيد لاستبعادها هو إجراء خبرة مضادة لتسليط الضوء على الجوانب التي ظهر له أنها غامضة في الخبرة الأولى⁽¹⁾.

فقد جاء في إحدى القرارات على أنه: "إذا لم يكن هناك تنافر بين تكليف خبير بإنجاز خبرة وبين عدم إلزامية ما انتهى إليه للهيئة، فإن تصدي هذه الأخيرة تلقائياً لتحقيق الخطوط واستنتاج زورية توقيع الشيك من مجرد توقيع العارض ومقارنته مع توقيعه لدى المؤسسة البنكية يجعل أساس القرار مبهماً الذي يعتبر نقصاناً في التعليل الموازي لانعدامه ويرتب النقض".

كما نص بقرار آخر على أن: "تقرير حالة المتهم العقلية مسألة تقنية يعود لذوي الاختصاص أمر البت أو الحسم فيها، وإذا كان المتهم يتوفر على خبرة قضائية تثبت خلافاً في قواه العقلية ومنجزة من طرف خبير مختص بأمر من المحكمة، فإنه يجب على هذه الأخيرة التقييد بما جاء في الخبرة، ولا يحق لها بما تملك من سلطة تقديرية أو بما تستخلصه من مجرد المعاينة أن تستبعد نتيجة الخبرة بدعوى أنها لا تتوفر على الحجية المطلقة، أو سلمت على سبيل المجاملة أن المتهم كان

1- وزارة العدل، شرح قانون المسطرة الجنائية إجراءات المحاكمة وطرق الطعن، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الشروح والدلائل، العدد السابع، مطبعة فضالة المحمدية 2006، ص 52.

منضبطاً في تصريحاته أو أجوبته". فهذا القرار يعزز ما ذكرناه سابقا التوجه نحو إضفاء نوع من الإلزامية بخصوص اعتماد نتائج الخبرة، من خلال منح قوة ثبوتية لنتائج الخبرة الجنائية في بعض الحالات. وعلاوة على ذلك فإن تقرير الخبرة الجنائية تكون له قوة ثبوتية إذا تعلق الأمر بمسائل تقنية يعود لذوي الاختصاص صلاحيات النظر فيها، وبالتالي فالقرار القاضي باستبعادها من مجال الإثبات يعتبر قراراً غير ذي أساس، ويصبح ناقص التعليل الموازي لانعدامه.



خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة، تستدعي التقاليد الاكاديمية في كتابة البحث القانوني، أن يجري الانتهاء منه بخاتمة تتضمن، بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة، فضلا عن عدد من التوصيات او المقترحات التي تراها الباحثة مناسبة لمواجهة الاشكاليات التي تطرحها الدراسة.

النتائج

- 1 - إن عمل الخبير هو عمل بشري معرض للخطأ، من ثم كان من الضروري إخضاعه إلى النقد والتقييم في إطار ما يعرف بالسلطة التقديرية للقاضي الجنائي
- 2 - إذا عرضت على القاضي الجنائي خبرة تقنية أو فنية يمكنه استبعادها، شريطة تعليل قراره، فالمشرع خول له صلاحيات واسعة في مجال الإثبات الجنائي، إذ المبدأ يقتضي بأن القاضي له القدرة على الفصل في كل ما يعترضه من نزاع معروض عليه.
- 3 - وفقا للقانون، يمكن للقاضي ألا يأخذ برأي الخبير، عملا بمبدأ حرية الاقتناع، ووفقا للوقائع المعروضة عليه.

التوصيات

- أولا. تطور الإجرام وتعقد الأساليب المستعملة فيه تستدعي ضرورة تدخل الخبير على الدوام للحسم في مسألة فنية يصعب على القاضي اتخاذ قرار بشأنها إلا بمراجعة أهل الخبرة.
- ثانيا. تفعيل دور المجلس الأعلى في رقابة قضاء الموضوع في قبول أو رفض ما جاءت به الخبرة الجنائية، لان ذلك سيلعب لا محال دورا أساسيا في إضفاء المصداقية على عمل الخبراء.

ثالثا. ضرورة أن يفرض قاضي الموضوع رقابته او سلطته التقديرية على ما توصل اليه الخبير من استنتاجات تتصل بالوقائع المعروضة على المحكمة لأنها مجرد استنتاج تحتمل عدم الدقة.

رابعا. انشاء هيئة إدارية تابعة لوزارة العدل، مهمتها تدقيق ومراجعة تقارير الخبراء، تفاديا من أي تدليس قد يصيب عمل هؤلاء أو دقة تقاريرهم.



المصادر والمراجع

- حسن البوعيسي، (2000)، "البحث التلبس وطرق البحث العلمية"، مجلة الإشعاع، العدد الثالث.
- حسن بيهي، (2003)، "اقتناع القاضي ودوره في الإثبات الجنائي"، مجلة أنفاس حقوقية، العدد الثاني والثالث، دجنبر.
- حسين عبد السلام جابر، (1991)، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوى الجنائية والمدنية، بدون طبعة، منشورات دار النهضة القانون للمطبوعات القانونية والاقتصادية، الإسكندرية.
- حسين عبد السلام جابر، (1991)، التقرير الطبي بإصابة المجني عليه وأثره في الإثبات في الدعوى الجنائية والمدنية، بدون طبعة، منشورات دار النهضة القانون للمطبوعات القانونية والاقتصادية، الإسكندرية.
- عبد الكافي ورياشي، (2006)، "دور الطب الشرعي في الميدان الجنائي" المجلة المغربية للإدارة والتنمية، عدد 68 ماي يونيو.
- عماد ربيع محمد، حجية الشهادة في الإثبات الجزائي، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- لحبيب بيهي، (2004)، شرح قانون المسطرة الجنائية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية.
- محمد أوزاغ، "الخبرة القضائية في المواد المدنية والجنائية"، مقال منشور بالموقع الإلكتروني.
- محمد زكي أبو عامر، (1999)، الإثبات في المواد الجنائية، محاولة فقهية وعلمية لإرساء نظرية عامة، بدون طبعة، الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- محمد عبد الناصر، (2003)، الدليل المستمد من فحص متحصلات المعدة والأمعاء، بدون طبعة، دار الفنية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- محمد عياط، (1995)، "الإثبات في الميدان الجنائي"، مقال منشور بمجلة الأمن الوطني، العدد 182.
- محمد وبشيبية، (/20032004)، الإثبات بين القواعد التقليدية ومستجدات التقنيات الحديثة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، شعبة القانون الخاص وحدة قانون الأعمال، نوقشت بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، السنة الجامعية.
- مراد أحم فاح العبادي، اعتراف المتهم وأثره في الإثبات، بدون طبعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان.
- وزارة العدل، (2006) شرح قانون المسطرة الجنائية إجراءات المحاكمة وطرق الطعن، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الشروح والدلائل، العدد السابع، مطبعة فضالة المحمدية.



تأديب القضاة و ضماناتهم المقررة

في القانون العراقي والمقارن

م.م. شهد ماجد صكبان

كلية القانون, جامعة الاسراء, بغداد \ العراق

Discipline Judges and their Guarantees Stipulated in Iraqi and Comparative Law

Assist. Lect. Shahad Majid Sagban

College of Law, Al-Esraa University, Baghdad / Iraq

Sha979797m@gmail.com



المستخلص

بين المشرع العراقي كيفية مساءلة القاضي تأديبياً في قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979، كما عد المخالفات التي يرتكبها القاضي للواجبات المناطة به، خطأ موجب للمسؤولية التأديبية بموجب المادة (7) من القانون المذكور، سيما وان وظيفة القضاء تستلزم توفر فيمن يتولاها مواصفات معينة، لأنها تتعلق بموضوع في غاية الأهمية وهو العدالة، وبذلك على القاضي أن يكون بمنأى عن دائرة الأفعال الماسة بكرامة السلك القضائي والمحافظة على هيبة القضاء. وبذلك فأن القائمين بهذه الوظيفة غير محصنين عن المساءلة التأديبية، لان القاضي انسان ولا بد ان يعتريه الخطأ والسهو في تطبيق القانون، كونه الناطق باسم الشعب وبذلك فهو يتميز عن باقي موظفي الدولة، ومما لا يقبل الشك ان العقوبة التأديبية لا تهدف الى الإساءة لشخص القاضي، وانما تهدف الى تقويم سلوك القاضي المخالف وضمان سير المرفق بانتظام واستمرار.

الكلمات المفتاحية: تأديب القضاة، تعريق التأديب، الجزاءات التأديبية للقاضي،

ضمانات القضاة وفق القانون العراقي والمقارن.

Abstract

The Iraqi legislator clarified how to hold a judge disciplinary accountable in Judicial Organization Law No. 160 of 1979, and considered violations committed by a judge of the duties entrusted to him as an error that entails disciplinary responsibility under Article (7) of the aforementioned law, especially since the job of the judiciary requires that the person who assumes it meet certain specifications, Because it relates to a very important issue, which is justice, and thus the judge must be far removed from the circle of actions that harm the dignity of the judiciary and maintain the prestige of the judiciary. Thus, those in charge of this job are not immune from disciplinary accountability, because the judge is a human being and must suffer from errors and omissions in applying the law, as he is the spokesman for the people and thus distinguishes himself from the rest of the state employees. It is beyond doubt that the disciplinary punishment does not aim to insult the judge's person, but rather It aims to correct the behavior of the offending judge and ensure the regular and continuous operation of the facility.

Keywords: Discipline judges, Definition of discipline, Disciplinary sanctions of the judge, Guarantees for judges, Iraqi and comparative law.



المقدمة

تحتل السلطة القضائية مكانة بارزة بين سلطات الدولة، لما تقوم به من دور بارز وفعال في إقامة ميزان العدالة وتطبيق نص القانون، ويمنح المشرع أعضائها حماية قانونية خاصة تليق بمكانتهم، ويدخل ضمن هذه الحماية النظام القانوني الخاص بتأديبهم، حيث يحتوي على قواعد قانونية خاصة، تختلف عن تلك القواعد القانونية التي يتم تطبيقها عند تأديب الموظف العام.

اذ تعد عملية تأديب القضاة عملية قانونية الهدف منها إصلاح القاضي نفسه، وتحذير باقي القضاة وذلك للمحافظة على مرفق القضاء وزيادة ثقة الناس به، وفي تأديب القاضي بعض الخصوصية المتمثلة بطريقة تأديبه والإجراءات المتبعة في ذلك، وهذه تختلف بطبيعة الحال عن طريقة تأديب سائر موظفي الدولة، وذلك نظرا لسمو منصب القاضي وحساسية عمله وإمكانية تأثير التأديب على استقلاله وعدالة أحكامه.

تهدف الضمانات والحقوق التي منحها المشرع للقضاة الى تأمين حسن سير العدالة وبالتالي، لا يتعارض وجود هذه الضمانات مع فكرة تأديب القضاة مسلكيا عند ارتكابهم لأخطاء مسلكية تستوجب المساءلة، ويجب لاعتبار القاضي مسؤولاً عن مخالفة القانون أو النظام أن تكون المخالفة تستدعي الإحالة إلى المجالس التأديبية، أي أن القاضي تعمد ارتكاب المخالفة على الرغم من معرفته بقصد المشرع.

أولاً: إشكالية البحث

أن المشكلة التي تعترى بحثنا تتمثل بالأخطاء المرتكبة من قبل القضاة الموجبة للمسؤولية التأديبية، والخطأ الموجب للمسؤولية التأديبية هو الاخلال بالثقة الممنوحة للقاضي، أو إخلال القاضي بالتزام قانوني مع إدراكه بهذا الإخلال والالتزام القانوني، هو التزام ببذل عناية أي يوجب على القاضي اليقظة والتبصر حتى لا يقع في دائرة الخطأ فضلا عن أن النصوص القانونية المتعلقة بتأديب القاضي العراقي قليلة.

ومن ثم لابد من كشف الستار عن القرارات التي تدين القضاة تأديبياً، والتي ما زالت طي الملفات في أفضية المحاكم لم تجد الفرصة لكشف النقاب عنها، ان يحيطها التكتم والسرية تحت مبرر ان القاضي بعيد عن دائرة الشبهات ويحتل مكانة سامية في المجتمع.

ثانياً: أهمية البحث

تكمّن أهمية البحث في كونه تناول موضوعاً من الموضوعات الهامة لضمان العدالة، فمن يتولى الفصل في الخصومات ويوكل الية حماية النفس والأموال، يجب ان يعاقب اذا ما انحرف عن جادة الصواب ومن ثم يبرز القاضي المستقيم من القاضي غير المستقيم، وقد يتبادر لبعض افراد المجتمع ان القضاة فوق الشبهات، وفوق كل تعقيب على أساس انهم صوت الحق في المجتمع الا ان هذا الرأي لا يمكن الاخذ به على اطلاقه لأن القاضي يخطئ، فضلاً عن ذلك ان سمو منصب القضاء جعل للقضاة مكانة مرموقة لانهم لا يخضعون لما يخضع له بقية الموظفين بصورة مطلقة من قوانين وأنظمة، على اعتبار ان القضاة يشغلون وظيفة خاصة تستمد خصوصيتها من طبيعة العمل القضائي.

ثالثاً: اهداف البحث

- 1 - وجود قضاء نزيه خالي من الفساد.
- 2 - تأمين سير مرفق القضاء بانتظام واستمرار.
- 3 - تقويم وإصلاح السلوك غير السوي للقاضي المنحرف عن جادة الصواب، وان الهدف من العقوبة التأديبية هو الردع وليس الايلام على العكس من هدف العقوبة الجنائية.

رابعاً: نطاق البحث

من الواضح ان القضاة هم المحور الأساس الذي يدور حوله موضوع هذه البحث وتأديبهم هي مادتها وضماناتهم المقررة هي جوهرها، ومن الجدير بالذكر ان نطاق تأديب القضاة لا يقتصر عن الأخطاء الوظيفية للقضاة، بل يمتد ليشمل الأخطاء المرتكبة من قبل القضاة في حياتهم الخاصة، إذا كانت ماسة بكرامة القضاء ولا تليق بشرف المهنة، وهذا



ما يقتضيه المنطق وضرورة تولي المنصب القضائي، لان القاضي يجب ان يكون نزيه مترفعا عن كل ما يسيء لسمعته سيما وانه مؤتمن على حقوق الافراد.

خامسا: فرضية البحث

لا يمكن أن يقبل العقل السليم أن يعلو الحق وتسود العدالة بدون قضاة عادلين، لان وجود القانون وحدة غير كافٍ لتحقيق العدالة إذا كان من يطبقه خاضعاً للهوى وللأغراض الذاتية، وخلا ضميره من استشعار ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه ومن ثم متى ما صلح القضاء طبقت العدالة، ومما لا شك ان القاضي معرض للمسؤولية التأديبية عند ارتكابه للخطأ، لكن المشرع لم يرتب المساءلة التأديبية عن كل خطأ يرتكبه القاضي، ولو افترضنا أن القاضي محاسب تأديبياً عن كل خطأ لكان مرفق القضاء مهدداً بالتوقف.

سادسا: خطة البحث

سيتم بعون الله تعالى تقسيم بحثنا الى مبحث مكون من مطلبين اذ سنبيين في هذا المبحث تأديب القضاة وضماناتهم المقررة في القانون العراقي والمقارن وعلى النحو الاتي:

المطلب الأول: مفهوم تأديب القضاة وأساسه القانوني.

الفرع الأول: مفهوم تأديب القضاة.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لتأديب القضاة.

الفرع الثالث: الجزاءات التأديبية

المطلب الثاني: الضمانات المقررة للقضاة في القانون العراقي والمقارن.

الفرع الأول: الضمانات السابقة على توقيع العقوبة التأديبية.

الفرع الثاني: الضمانات المعاصرة لتوقيع العقوبة التأديبية.

الفرع الثالث: الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القانون

العراقي والمقارن.

المطلب الأول: مفهوم تأديب القضاة وأساسه القانوني

إن طبيعة السلطة القضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وأن المساس بهذا الأصل من شأنه أن يعبث بميزان العدالة ويخل به، فالقضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، ومعناه إقامة العدل بين الناس كافة دون تمييز بينهم لأي سبب من الأسباب، ومن هنا كان لابد من وجود قضاء مستقبلي في الرأي ومتجرداً في أحكامه، حيث أن القضاة لا يبتغون في أحكامهم الصادرة منهم إلا إرضاء ضمائرهم وذلك للحفاظ على هيئة القضاء، وأن يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص من أجل حماية حقوق وحرريات المواطنين، وعدم الإخلال بواجبات عملهم القضائي أو التقليل من هيبة ورفع شأن العمل القضائي⁽¹⁾.

الفرع الأول: مفهوم تأديب القضاة.

إذ يعرف التأديب في اللغة "أدبه: بمعنى علمه فتأدب، وراضه على محاسن الأخلاق، ولقنه فنون الأدب"⁽²⁾.

ويقصد بتأديب القضاة من الناحية التشريعية بعد اطلاعي على معظم المراجع والأدبيات التي اختصت بموضوع تأديب القضاة لم أجد كباحث على تعريف محدد لتأديب القضاة. أما في الفقه فهناك العديد من التعريفات التي وضحت المقصود بالتأديب، حيث يعرف قانون التأديب بأنه: "هو ذلك الفرع من فروع القانون العام الذي يهتم برسم سياسة الدولة في تجريم وعقاب التصرفات التي من شأنها أن تحدث بلبلة في داخل المجتمع الصغير والمتمثل في القضاء"⁽³⁾.

1- - لؤي عيسى موسى القرعان، 2023، الإطار القانوني لنظام تأديب القضاة، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد 51، ص4.

2- -أبراهيم انيس واخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، المجلد الأول، مكتبة الشروق، 2004، ص 9.

3- محمد السناري، وحمد السيد، قضاء التأديب (الرقابة القضائية على أعمال الإدارة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 445.



يلعب التأديب دوراً هاماً في أرساء مبدأ الانضباط الواجب توافره لتمكين القضاء بما يناط بها من دور لتحقيق العدل، فهو بمثابة الوسيلة للعقاب، بسبب ما يثبت في حق المخطئ من أفعال تشكل مخالفة تأديبية بغرض مواجهة سلوك منحرف، يشكل خروجاً عن مقتضيات الواجب⁽¹⁾.

"أن التأديب يلعب دوراً هاماً في أرساء مبدأ الانضباط الواجب توافره لتمكين القضاء من الاضطلاع بما يناط بها من دور لتحقيق العدل، فهو بمثابة الوسيلة للعقاب، وبسبب ما يثبت في حق المخطئ من أفعال تشكل مخالفة تأديبية بغرض مواجهة سلوك منحرف يشكل خروجاً عن مقتضيات الواجب"⁽²⁾.

كما إن فكرة تأديب القضاة لا تتعارض مع ضمانات وحقوق القاضي التي منحها المشرع له بقصد تأمين حسن سير العدالة، فعند ارتكاب القاضي أخطاءً مسلكية تستوجب المساءلة لا بد من التأديب، ويجب لاعتبار القاضي مسؤولاً مسلكياً عن مخالفة القانون أو النظام، أن تكون المخالفة التي تستدعي الإحالة المسلكية جسيمة، أي أن القاضي تعمد ارتكاب هذه المخالفة على الرغم من معرفته بقصد المشرع⁽³⁾.

والتأديب هنا ينصرف إلى القضاة الذين هم الدعامة الكبرى التي يقوم بها بناء الدولة، على أساس هم الأمناء على المصلحة العامة للمجتمع، والذين يساهمون في حماية مصالح الدولة وصلاحها في حال أدوا واجباتهم على أكمل وجه.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لتأديب القضاة

ويقصد بالأساس القانوني للتأديب حق هذه السلطة في توقيع الجزاء، أي تبرير السلطة التأديبية في مساءلة تأديبية، حيث يهدف مبدأ استقلالية السلطة القضائية إلى تحقيق أقصى صور العدالة، حيث أنه يرتبط إلى درجة كبيرة بحماية الحقوق والحريات في العالم المعاصر،

1- طائع ادريس، فلسفة التأديب في تحقيق الفعالية الإدارية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص، 2018، ص 150.

2- طائع ادريس، مصدر سابق، ص 150.

3- محمد المصري، شرح قانون أصول المحاكمات المدنية القانون رقم 24 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 2001 والقانون رقم 26 لسنة 2002 دراسة مقارنة، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 80.

لذلك أصبحت له أهمية كبيرة فالقاضي كونه بشرا فقد يصيب وقد يخطئ، قد يعدل وقد يجور في مجال تطبيق عمله مما يؤدي إلى المساس بمركز العدالة والقضاء، فهناك واجبات صريحة واردة في القانون يتعين على القاضي مراعاتها، فإن خرج عنها كان مرتكباً لأخطاء تأديبية يترتب عنها ضرورة توقيع الجزاء المناسب، ولما كان القاضي هو الممثل القانوني للسلطة القضائية ومجسد العدالة كان لابد من اختلاف نظام تأديبي عن باقي موظفي الدولة⁽¹⁾.

إن عملية التأديب عملية قانونية تهدف إلى إصلاح القاضي، وتحذير باقي القضاة، حفاظاً على مصلحة مرفق القضاء وزيادة ثقة الناس به، كما أن تأديب القاضي له بعض الخصوصية التي تتمثل بطريقة تأديبية والإجراءات المتبعة في ذلك، وهذه تختلف بطبيعة الحال عن طريقة تأديب سائر موظفي الدولة، ونظراً لسمو منصب القاضي وحساسية عمله وإمكانية تأثير التأديب على استقلاله وعدالة أحكامه، وهذه الخصوصية هي التي دفعت المشرع الدستوري في كثير من الدول لتضمين الدستور نصوصاً خاصة بتأديب القضاة باعتبار أن القاضي العنصر الأساس في السلطة القضائية، وهو المكلف بمباشرة ولاية مرفق القضاء، ولهذه الأسباب وفر له المشرع العديد من الضمانات التي تكفل له الاستقلال والحيادة في الرأي والحكم.

الفرع الثالث: الجزاءات التأديبية

قبل الدخول في تعداد العقوبات التي قد تفرض على القاضي المرتكب للمخالفة القضائية، لا بد لنا من التعريف بهذه العقوبة والتعرف على مزاياها وعناصرها، ويمكن تعريف العقوبة المفروضة على القاضي المرتكب للمخالفة القضائية، بأنها الجزاء المادي او المعنوي الذي يفرض على القاضي، لارتكابه ما يخالف الواجبات الوظيفية أو يخرج عن نطاق وقواعد سلك القضاء. وعليه فأن مزايا هذه العقوبة: -

1 - انها جزاء ذا أثر معنوي او مادي، ويقصد به ان العقوبة المفروضة قد تسعى الى ردع القاضي، وايلامه معنويا، والمساس بسمعته لغرض تنبيهه الى سلوكه الخاطئ وتوجيهه لاتباع السلوك القويم، اما العقوبة ذات الأثر المادي فأنها تؤدي الى المساس بعناصر ومزايا وظيفية القضاء وأحيانا الحرمان منها.

1 - لؤي عيسى موسى القرعان، مصدر سابق، ص 5-6.



2 - ان هذه العقوبة تتميز بالمرونة بمعنى عدم ربط كل عقوبة بمخالفة محددة بالذات، بل بالإمكان فرض العقاب المحدد على الجريمة او الفعل او المخالفة القضائية، التي تراها سلطة التأديب مناسبة لها.

3 - ان هذه العقوبة طائفية، بمعنى انها تفرض على طائفة معينة من الموظفين وهم القضاة، وبذلك لا بد وان تمتاز بخصائص معينة، تختلف عن غيرها من العقوبات التأديبية، وذلك للمكانة الخاصة التي يتمتع بها عضو السلطة القضائية.

وبذلك سيتم توضيح الجزاءات التأديبية التي يقرها المشرع وتوقعها السلطة التأديبية المختصة على الموظفين مرتكبي المخالفات التأديبية، وفقا للضوابط القانونية المقررة، ويكون لها طابع معنوي أو مادي، بحيث تؤثر على نحو معين بمراكزهم الوظيفية، تجسيدا لفكرتي الردع العام والخاص، حماية للمصلحة العامة ولضمان سير المرفق العام بانتظام واطراد⁽¹⁾، ويجب للقاضي الذي صدرت بحقه عقوبة تأديبية ان تتوفر له الضمانات المتعلقة بالقرارات التأديبية. وتندرج العقوبات التي يجوز إيقاعها بحق القاضي عند ثبوت ارتكابه المخالفة التأديبية في سلم تصاعدي يبدأ بعقوبة خفيفة وينتهي بعقوبة جسيمة، بحيث تتلاءم العقوبة مع المخالفة المرتكبة، وهذه العقوبات هي:

أولا: عقوبة التنبيه

يقصد بعقوبة التنبيه: حث الموظف بوجه عام إلى وجوب مراعاة واجبه الوظيفي، وهي من العقوبات الأدبية، إذ أنها في واقع الأمر عبارة عن نوع من التحذير الوقائي الذي تمارسه الإدارة في مواجهة موظفيها، بهدف منعهم من العودة لارتكاب أخطاء جديدة مستقبلا يتعرضون معها لتوقيع جزاءات أشد⁽²⁾.

أما عن الجهة التي تملك توجيه عقوبة التنبيه، فأن المادة 27 من قانون الاستقلال الأردني قد نصت على أن الرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على تنسيب المفتش الأول أو رئيس المحكمة المسؤول حق تنبيه القاضي خطيا إلى كل ما يقع منه مخالفات لواجبات أو مقتضيات وظيفته، وذلك بعد استجوابه خطأ، ويحفظ هذا التنبيه في ملف القاضي السري على ان تراعي

1- عابد بوبكر، المسؤولية التأديبية لرجال القضاء، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 250.

2- عابد بو بكر، مصدر سابق، ص 250.

كافة ضمانات الدفاع، كما وردت هذه العقوبة ضمن العقوبات التأديبية التي يجوز للمجلس التأديبي فرضها على القاضي، وهذا ما نصت عليه المادة 37\أ من قانون استقلال القضاء⁽¹⁾. أما في القانون المصري، فأمر مدير التفتيش القضائي وطبقا للمادة 94 من قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972 المعدل، له الحق في تنبيه الرؤساء في المحاكم الابتدائية وقضااتها إلى ما يقع منهم مخالفا لواجبات ومقتضيات وظيفتهم. وفي القانون العراقي، وطبقا للمادة 55\ثانيا\أ من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 فأمر رئيس محكمة الاستئناف يملك توجيه التنبيه إلى القضاة إلى كل ما يقع منهم خلافا لواجبات الوظيفة وحسن سير الأعمال الإدارية والحسابية.

ثانيا: عقوبة الإنذار

ويقصد به: أشعار الموظف تحريريا بالمخالفة التي ارتكبها، وتحذيره من الاخلال بواجبات وظيفته مستقبلا، ويكون فرض عقوبة الإنذار في القانون الأردني من صلاحية المجلس التأديبي، وهذا ما نصت عليه المادة (37\أ) من قانون استقلال القضاء الأردني، أما القانون المصري فلم ترد هذه العقوبة ضمن العقوبات التأديبية التي نص عليها قانون السلطة القضائية رقم (46) لسنة 1972، وإنما نص القانون على عقوبة اللوم، وهذا ما نصت عليه المادة (108)، ويقصد باللوم: استنكار السلوك الذي انتهجه القاضي خلال قيامه بأعمال وظيفته، ويكون اللوم أشد جسامة من التنبيه والإنذار⁽²⁾، ونص القانون العراقي على عقوبة الإنذار في المادة (58) من قانون التنظيم القضائي، ويكون توقيع هذه العقوبة من اختصاص لجنة شؤون القضاة، ويترتب عليها تأخير علاوة القاضي وترفيعه لمدة ستة أشهر.

ثالثا: عقوبة تنزيل الدرجة

ويقصد بهذه العقوبة: وضع الموظف في الدرجة الأدنى التي يشغلها ويراتب الفئة المناظرة لها⁽³⁾، وقد جاء في نص المادة (37\أ) من قانون استقلال القضاء

1- المادة (27) و(37\أ) من قانون استقلال القضاء الأردني رقم 29 لسنة 2014.

2- عابد بو بكر، مصدر سابق، ص 281.

3- نوفان العجارمة، سلطة تأديب الموظف العام دراسة مقارنة، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 281.



الأردني على هذه العقوبة ضمن العقوبات التأديبية، ويكون الاختصاص في فرضها للمجلس التأديبي، ولم ترد هذه العقوبة ضمن العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها على القاضي في قانون السلطة القضائية المصري، كذلك لم ينص عليها في قانون التنظيم القضائي العراقي.

رابعاً: عقوبة الاستغناء عن الخدمة

وهي من العقوبات التأديبية الجسيمة التي تنهي الرابطة الوظيفية ما بين القاضي والدولة، لذلك تعد من أشد العقوبات التأديبية، لا سيما إنها تؤدي إلى الاضرار بمركز الموظف الوظيفي والمالي معاً، ومن ثم والاضرار بمصلحة الدولة التي ستتأثر بشغور وظيفة الموظف الذي استغنت عن خدماته⁽¹⁾.

وقد نص قانون استقلال القضاء الأردني على هذه العقوبة في المادة (37\ د) كما نص في المادة (25\ أ) على عدم جواز الاستغناء عن خدمة القاضي إلا بقرار من المجلس القضائي وبإرادة ملكية سامية، ولم ترد هذه العقوبة ضمن العقوبات التأديبية في كلا القانونين المصري والعراقي.

وإضافة إلى العقوبات التأديبية السابقة، نص قانون التنظيم القضائي العراقي على عقوبة تأخير الترفيع أو العلاوة أو كليهما على القاضي، مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ القرار إذا كان قد أكمل المدة القانونية للترفيع والا من تاريخ إكمالهما، حيث جعل القانون العراقي هذه العقوبة من ضمن العقوبات التأديبية التي تفرض على القاضي، ولم ترد هذه العقوبة في القانون الأردني ولا في القانون المصري.

خامساً: عقوبة العزل

ويقصد بالعزل: إنهاء الرابطة التي تربط الموظف بالدولة وعزله من وظيفته وحرمانه من كافة حقوقه المالية، وعدم إمكانية تعيينه في الوظائف العامة، وتعتبر هذه

1- نواف كنعان، الوجيز في القانون الإداري الأردني، الكتاب الثاني، الطبعة الرابعة، الافاق المشرقة ناشرون، عمان، الأردن، 2012، ص 167.

العقوبة الأقسى بين العقوبات التأديبية، فأن مسألة عزل القضاة تشكل سلاح خطير يستخدم ضد القضاة غير المرغوب فيهم⁽¹⁾.

وفي العراق فأن قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 المعدل، نص على العقوبات التأديبية التي يمكن ان تفرض على القاضي المخالف، وهي عقوبات محددة على سبيل الحصر، كما انها ذات اثر مادي وذات اثر معنوي، فقد نصت المادة (57\اولا) من القانون المذكور ان لوزير العدل ان ينبه القاضي الى الأخطاء القانونية والإدارية التي يرتكبها والى كل ما يرتكبه من مخالفات لواجبات وظيفته، كما نصت الفقرة (57\ثانيا) على ان لرئيس محكمة التمييز ورئيس الاستئناف ان ينبه القاضي الى الأخطاء القانونية التي تظهر اثناء التدقيقات التمييزية، (ثالثا) كما لرئيس محكمة الاستئناف ان ينبه القاضي في منطقتة الى ما يقع منه من مخالفات او انتهاكات لواجباته الوظيفية، ونصت الفقرة (رابعا) من نفس المادة على ان يكون التنبيه بكتاب يوجه الى القاضي وترسل نسخة منه الى وزارة العدل وتودع أخرى في اضرارته الشخصية.

المطلب الثاني: الضمانات المقررة للقضاة في القانون العراقي والمقارن

يتمتع القضاة بعدد من الضمانات في مجال التأديب الإداري والتي لا بد من توفرها لتأمين عدالة العقوبة الانضباطية وبث روح الطمأنينة في نفس القاضي، وقد ارتقى هذا الحق الى مصاف المبادئ القانونية العامة، والتي لا يمكن للمشرع تعطيلها فالسلطة التأديبية مهما تكن ضرورية لسيادة النظام العام داخل المرفق العام فأنها في غاية الخطورة إذا ما أسيء استخدامها⁽²⁾. ونظرا لخطورة فرض العقوبات الانضباطية على القضاة، والتي قد تصل الى حد اثناء خدماتهم، فقد أقرت القوانين العراقية والمقارنة ضمانات تكفل حق القضاة المحالين للسلطة التأديبية، وبناء على ما تقدم سنتناول هذه الضمانات في ثلاثة فروع نبحت في الفرع الأول الضمانات السابقة على توقيع العقوبة التأديبية، ونبحت في الفرع الثاني الضمانات المعاصرة

1- فاروق الكيلاني، استقلال القضاة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977، ص 133.

2- مشعل محمد العجمي، الضمانات التأديبية للموظف العام، دراسة مقارنة بالقانونين الكويتي والأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 65.



لتوقيع العقوبة التأديبية، ونبين في الفرع الثالث الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القانون العراقي والمقارن.

الفرع الأول: الضمانات السابقة على توقيع العقوبة التأديبية

أولاً: المواجهة

تعني المواجهة إحاطة القاضي المتهم علماً بما نسب إليه من أخطاء بالاستناد إلى الأدلة أو الشواهد، لثبوت ارتكابها وتنسب إليه لتمكين القاضي من إعداد ما يمكن أن يكون له من أوجه الدفاع⁽¹⁾. وهذه الضمانة تبرز أهميتها إذ أنها تساعد القاضي الذي أسندت إليه التهمة في الوقوف على حقيقة التهمة المسندة إليه وبالتالي إعداد حججه وبراهينه، وتتحقق ضمانة المواجهة بوسيلتين هما:

- تبليغ القاضي بالتهمة المنسوبة إليه.
- الاطلاع على ملف الدعوى التأديبية.

ثانياً: تمكين القاضي من الدفاع عن نفسه

ويقصد بحق الدفاع في القانون التأديبي أن تمكن السلطة التأديبية المتهم أثناء التحقيق والمحاكمة من الرد على الاتهامات المسندة إليه⁽²⁾. وأن من أبسط ما يمكن أن يقال كضمانة هامة وأساسية لأي متهم، أن يمكن هذا المتهم من الدفاع عن نفسه لرد الظلم الواقع عليه، إن كان بريئاً فليس هناك في الواقع ظلم أو قهر أقسى من أن تكتم الأفواه، وتغل الأيدي ويمنع أصحاب الحق من تفنيد ما ينسب إليهم من تهم، لذلك أعتبر هذا الحق من الحقوق المقدسة⁽³⁾. وقد نص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 على حق الدفاع

- 1- عبد الباسط أبو العز، حق الدفاع وضمانات المحال للمحاكمة التأديبية في القانون الإداري وقانون المرافعات المصري- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، 2004، ص 48.
- 2- د. محمود نصر، السلطة التقديرية وضمانات المتهم في الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2010، ص 55.
- 3- طارق جمعة جواد علي، المركز القانوني لعضو الادعاء العام في العراق- دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة النهريين، ص 109.

بقوله: «حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة»⁽¹⁾، وقد ارتقى هذا الحق الى مصاف المبادئ القانونية العامة، والتي لا يملك المشرع لها تعطيلاً أو التنازل عنها وأن المبتغى من هذه الضمانة حماية حق المتهم، ويكون هذا الحق مصاحباً للقاضي المشكو منه في مرحلة التحقيق والمحاكمة، وتقتضي هذه الضمانة إحاطة القاضي المتهم علماً بالتهم الموجهة إليه، والأدلة التي أستند إليها الاتهام حتى يتمكن من الرد عليها ودحضها⁽²⁾.

الفرع الثاني: الضمانات المعاصرة لتوقيع العقوبة التأديبية

لضمان سلامة الإجراءات التأديبية أقر المشرع ضمانات تأديبية معاصرة لصدور العقوبة التأديبية، الى جانب الضمانات السابقة لصدور العقوبة التأديبية سألقة الذكر ومنها:

أولاً: حيدة السلطة التأديبية

يقصد بالحيدة كاصطلاح قانوني مبدأ من المبادئ الأساسية في المحاكمات التأديبية، والتي تعني عدم انحياز القاضي الى أي شخص آخر يصيبه نفع أو يقع عليه ضرر من فرض العقوبة التأديبية، وإنما يجب ان يمارس مهامه وفق ما تمليه عليه العدالة حتى يطمئن المتهم الى عدالته، ويحقق النظام التأديبي غايته الأساسية⁽³⁾. ومن المبادئ العامة أن من يجلس مجلس القضاة يجب الا يكون قد أبدى رأيه في القضية المعروضة عليه في وقت سابق على عرضها عليه⁽⁴⁾، ولم ينص المشرع العراقي بصورة تفصيلية على مبدأ "حياد القاضي" في قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979، وإنما حظر ان يشترك في هيئة قضائية واحدة قضاة بينهم مصاهرة وقرابة لغاية الدرجة الرابعة،

1- المادة 19 \ رابعاً من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.

2- د. علي جمعة محارب، التأديب الإداري في الوظيفة العامة- دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 330.

3- د. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد، تأديب الموظف العام في مصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 564.

4- د. نواف كنعان، النظام التأديبي في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 245.

ولا يجوز ان ينظر القاضي طعناً في حكم أصدره قاض آخر تربطه به العلاقة المذكورة⁽¹⁾. في حين نص المشرع على مبدأ الحياد بصورة تفصيلية في قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969، ولقد أجاز هذا القانون للقاضي إذا استشعر الحرج من نظر الدعوى المعروضة أمامه لأي سبب كان ان يعرض أمر تنحيه على رئيس المحكمة للنظر في إقراره على التنحي⁽²⁾. تطبيقاً لذلك قرر رئيس محكمة استئناف واسط الاتحادية بموجب الكتاب المرقم 175 والمؤرخ في 23\1\2013 تنحية قاضي محكمة جنح الكوت من نظر الدعوى المرقمة \ج\ 2013 لاستشعاره (قاضي الجنح) الحرج عند النظر فيها⁽³⁾.

ثانياً: التسبب

يقصد بتسبب القرار او الحكم هو إيراد الوقائع المادية والحجج القانونية المبني عليها والمنتجة له⁽⁴⁾، ويختلف تسبب القرار الإداري عن السبب، فالسبب في القرار الإداري هو الحالة القانونية او الواقعية التي تدفع الإدارة لاتخاذ القرار، والذي يشترط لصحته ان يكون حقيقياً لا وهمياً ولا صورياً، مستخلصاً استخلاصاً سائغاً من أصول ثابتة تنتجها، ويجب أن تتحقق فيه الشروط والصفات الواجب توافرها فيه قانونياً. اما التسبب فيعني بيان أو ذكر الأسباب التي قام عليها القرار الإداري، وهو من البيانات الشكلية في القرار الإداري وبصفة خاصة في المحرر المكتوب، والاصل ان الإدارة غير ملزمة بتسبب قرارها الا إذا أوجب القانون ذلك عليها وعندئذ يتعين عليها تسبب قرارها وإلا كان معيباً بعبء شكلي، أما القرار التأديبي فهو ذو صبغة قضائية إذ يفصل في الموضوع مما يختص به القضاء أصلاً ويجب أن يكون مسبباً⁽⁵⁾.

ويعد التسبب ضماناً مهمة من الضمانات التي يتمتع بها القضاء فهو يؤدي الى احترام الحقوق ويدفع القضاء الى الحرص والفتنة وعدم التسرع قبل إصدار

1- المادة 8 من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979.

2- المادة 94 من قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969.

3- قرار رئاسة استئناف واسط الاتحادية في الدعوى المرقمة 175 بتاريخ 23\1\2013 (قرار غير منشور).

4- بدياء إبراهيم قادر، التنظيم القانوني لتسبب العقوبات الانضباطية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق،

جامعة النهدين، 2008، ص 67.

5- نواف كنعان، النظام التأديبي في الوظيفة العامة، مصدر سابق، ص 284.

الحكم هذا من جانب ومن جانب اخر يعد وسيلة لمراقبة مشروعية القرارات التأديبية الصادرة بحق القضاة⁽¹⁾.

ونص المشرع العراقي على ضمانة التسبب في قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 حيث ورد فيه: " لمجلس العدل (مجلس القضاء حالياً) إنهاء خدمة القاضي من الصنف الرابع أو نقله الى وظيفة مدنية بناء على قرار مسبب بعدم أهليته للقضاء...."⁽²⁾. ولقد طبقت لجنة شؤون القضاة هذا المبدأ، ويتضح ذلك في القرارات الصادرة عنها، ففي الدعوى المرقمة ل - أ \ 2011 بتاريخ 23 \ 3 \ 2011 أحال رئيس مجلس القضاء الأعلى قاضي محكمة الأحوال الشخصية في الكاظمية على هذه اللجنة لإجراء محاكمته عن الأفعال المسندة إليه وفي اليوم المعين للمحاكمة نودي على المتهم فحضر بالذات ودونت هويته ثم تليت اللجنة المطالعات المقدمة من رئيس هيئة الاشراف القضائي الى رئيس مجلس القضاء ثم دونت شهادة الشهود... ثم اختلفت لإصدار قرارها: لدى التدقيق والمداولة والاطلاع على المطالعات المقدمة من قبل رئيس هيئة الاشراف القضائي إلى مجلس القضاء الأعلى وإلى التحقيق الذي أجرته هيئة الاشراف القضائي والاستماع الى شهادات الشهود فقد تبين بأن القاضي المحال (ط. خ) عند توليه إدارة محكمة الأحوال الشخصية باعتباره القاضي الأول فيها قام بتقسيم الاعمال بين القضاة وقام بنقل قسم من القضاة إلى أماكن أخرى ضماناً لحسن سير العمل الا أن قسم من القضاة وجد في ذلك أن حيفاً قد لحقه ووصل الأمر إلى حد كتابة مذكرة إلى رئيس هيئة الاشراف القضائي تم بموجبها البدء بالإجراءات التحقيقية حيث أن شهادات الشهود قد وردت متناقضة ولا يمكن الاطمئنان إليها وان القاضي المتهم كان حريصاً على تمشية أعمال المحكمة وفقاً للقانون إضافة الى أن المتهم المذكور أنفاً قد أنكر ما اسند اليه من إتهام تحقيقاً ومحاكمة، ولم ينهض أي دليل أو قرينة مقنعة تكفي للإدانة، وعليه قررت المحكمة الإفراج عنه وصدر القرار بالاتفاق استناداً لإحكام المادة 182 \ ج من قانون أصول المحاكمات الجزائية⁽³⁾.

1- عبد الباسط أبو العز، حق الدفاع و ضمانات المحال للمحاكمة التأديبية في القانون الإداري وقانون المرافعات

المصري دراسة مقارنة، جامعة أسيوط، كلية الحقوق، 2004، ص 360.

2- المادة 59 \ أولاً من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979.

3- حكم لجنة شؤون القضاة في الدعوى المرقمة ل- أ \ 2011 بتاريخ 23 \ 3 \ 2011 (غير منشور).



وقد أشار قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971 إلى ضرورة تسبب القرار أو الحكم ويشمل القرار على رسم القاضي أو القضاة الذين اصدروه واسم المتهم وباقي الخصوم وممثل ادعاء العام ووصف الجريمة المسندة الى المتهم ومادتها القانونية والأسباب التي استندت اليها المحكمة..⁽¹⁾.

اما موقف التشريعات المقارنة من هذه الضمانة، ففي الأردن نص قانون استقلال القضاء لسنة 2001 على انه: " يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الأسباب التي بنى عليها وأن تتلى أسبابه عند النطق به في الجلسة"⁽²⁾.

وفي فرنسا أخذ المشرع بهذا المبدأ في المادة 57 من القانون الأساسي للقضاة رقم (1270 \ 58) والمعدل بالقانون التنظيمي رقم 642 \ 70 الصادر في 17 يوليو 1970 حيث نصت على " يصدر المجلس التأديبي قراره في جلسه... ويكون مسببا"⁽³⁾.

الفرع الثالث: الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القانون العراقي والمقارن

إذا استنفذ القاضي المحال للسلطة التأديبية ما كفل له من سبل لدفع الاتهام عن نفسه، ومع ذلك وقع عليه العقوبة التأديبية فلا يكون بوسعه سوى الطعن أمام الجهة المختصة، وليبان ذلك سوف نتناول هذه الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية وفقا لقانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979، وكذلك نبين الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القوانين المقارنة.

أولا: الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القانون العراقي

يتمتع القضاة بضمانة الطعن القضائي بقرار فرض العقوبة التأديبية، ولا يوجد مسوغ قانوني في قانون التنظيم القضائي يسمح لهم بالتظلم الإداري، وبهذا الصدد نص

1- المادة 224 \ أ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971.

2- المادة 36 من قانون استقلال القضاء الأردني، مصدر سابق.

3- اسراء جبار خلف، النظام الانضباطي للقضاة وأعضاء الادعاء العام في العراق دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة

النهرين، 2007، ص 118.

القانون المذكور على " لرئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس الادعاء العام والقاضي حق الطعن لدى الهيئة الموسعة في محكمة التمييز بقرار لجنة شؤون القضاة الصادر وفق أحكام هذا القانون، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به، وللهيئة الموسعة إذ اقتضى الحال أن تدعو ممثل رئيس مجلس القضاء الأعلى وممثل رئيس الادعاء العام والقاضي لاستماع أقوالهم، ثم تصدر قرارها بتصديق قرار اللجنة او الغائه أو تعديله ويكون قرارها في هذا الشأن نهائياً"⁽¹⁾.

ويتضح من النص سالف الذكر ان الجهة المختصة بنظر الطعن في قرارات فرض العقوبة التأديبية قبل صدور الامر 35 لسنة 2003 هي الهيئة الموسعة في محكمة التمييز، أما في الفترة اللاحقة لصدور الامر المذكور فأن الطعن يكون أمام مجلس القضاء الأعلى، ويكون الطعن خلال 30 يوم من تاريخ صدور القرار ويعتبر قرار المجلس بخصوص الطعن نهائياً يحسم الامر ولا يجوز الطعن فيه أو استئنافه⁽²⁾، فإذا ما طعن القاضي بالعقوبة التأديبية المفروضة عليه أمام مجلس القضاء الأعلى، فعلى المجلس أن يصور القرار ويوزعه على أعضاء المجلس في انعقاد جلساتهم الدورية كل شهر لغرض مناقشته ودراسته، ومن ثم المصادقة على قرار اللجنة أو الغاؤه أو تعديله⁽³⁾.

كما أن الطعن القضائي يعد من أهم الضمانات القانونية لحماية حقوق القضاة، فلا توازيها ولا ترقى إليها كل الضمانات فبواسطة هذه الضمانة يمكن للقاضي المعاقب أن يطعن بهدف الغاء القرار الصادر بتوقيع العقوبة التأديبية بحقه⁽⁴⁾.

1- المادة 62 من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979.

2- القسم الخامس \ ف2 من الامر 35 لسنة 2003 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 3979 في اذار 2004.

3- حاتم حيال شريف العتابي، المسؤولية التأديبية للقضاة في القانون العراقي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، 2014، ص156.

4- د. عثمان غيلان العبودي، النظام التأديبي لموظفي الدولة، الطبعة الثانية، 2012، ص 65.



ثانياً: الضمانات اللاحقة على توقيع العقوبة التأديبية في القانون المقارن

نصت التشريعات المقارنة على ضمانات الطعن بالعقوبة التأديبية ومن هذا

التشريعات:

1 - في مصر أجاز قانون السلطة القضائية المصري رقم 46 لسنة 1972 والمعدل بالقانون 42 لسنة 2006 للقاضي المعاقب أن يطعن بقرار مجلس التأديب حيث نص على (.. للنائب العام والمحكوم عليه الطعن في هذا الحكم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور أمام مجلس التأديب الأعلى..)⁽¹⁾.

2 - في الأردن فأن الحكم الصادر من مجلس التأديب يكون خاضعاً للطعن لدى محكمة العدل العليا⁽²⁾.

3 - وفي الإمارات منع المشرع بموجب قانون السلطة القضائية الاتحادي الإماراتي رقم 3 لسنة 1983 القاضي من الطعن في الحكم الصادر من مجلس تأديب القضاة في حالة حضور القاضي المحال بشخصه جلسات المحاكمة التأديبية، إلا أنه أجاز الطعن والمعارضة على الحكم الصادر في غيبته خلال العشرة أيام التالية لإعلامه بالحكم الغيابي⁽³⁾.

وتعد ضمانات الطعن القضائي بالقرار المتضمن فرض عقوبة تأديبية على القضاة الفرصة الأخيرة المتاحة أمامهم من أجل إلغاء العقوبات التأديبية الصادرة بحقهم، والتخلص من اثارها وخاصة في الدول التي لا تأخذ بمبدأ "محو العقوبة التأديبية" وفي مقدمتها العراق، ويقصد بمحو العقوبة التأديبية إزالة اثارها بعد مرور مدة معينة اذ تحسن سلوكهم خلال هذه المدة، ولم يرتكبوا ما يعرضهم للعقاب ومن ثم فأن العقوبة في بعض الدول التي لا تأخذ بالمبدأ المذكور، تبقى ثابتة في ملف القاضي ولا ترفع منه مهما تحسن سلوكه.

1- المادة 107 من قانون السلطة القضائية المصري رقم 46 لسنة 1972.

2- المادة 36 من قانون استقلال القضاء الأردني، مصدر سابق.

3- المادة 47 من قانون السلطة القضائية الاتحادي الإماراتي رقم 3 لسنة 1983.

الخاتمة

بالرغم من المواصفات والاعتبارات التي تؤخذ في الحسبان عند اختيار القاضي، الا ان ذلك لا يعني عصمته من الخطأ، عليه لابد من وجود نظام تأديبي يضمن محاسبة القاضي المخالف، الى جانب ضمان عدم المساس بمبدأ استقلال القضاء أو الانتقاص من هبة ومكانة القاضي، بجعل هذا النظام وسيلة ضغط توتّي أثاراً سلبية على هذه الوظيفة الهامة، فالقضاء المستقل هو وحده القادر على إقامه العدل بشكل نزيه بالاستناد الى القانون، ولكي تؤدي هذه المهمة الأساسية على نحو كفوء يجب أن يكون للعامّة ثقة تامة بقدرة السلطة القضائية على الاضطلاع بوظائفها، وهناك عدداً من الضمانات والحقوق التي يمنحها المشرع للقضاة تهدف إلى ضمان السير السليم للعدالة، لذلك فأُن وجود هذه الضمانات لا يتعارض مع فكرة تأديب القاضي عندما يرتكب أخطاء تأديبية تستوجب المساءلة.

نتائج

- 1 - أن الذي يقوم بتطبيق العدالة في المقام الأول هو القضاء متمثلاً بشخص القاضي، وأن العدل قيمة سامية تسعى اليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، ولخطورة الرسالة المكلفين بها القضاة فقد دأبت التشريعات بصدد السلطة القضائية على منح القضاة حصانة بصدد الإجراءات المتخذة بحقهم، فقد نصت المادة 64 من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 النافذ على انه لا يجوز توقيف القاضي او اتخاذ الإجراءات الجزائية ضده في غير حالة ارتكابه جناية مشهودة، الا بعد استحصال اذن من رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- 2 - لم ينص قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 على الجهة التي يطعن أمامها بقرار الإحالة الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى، حيث نرى ان هذا النقص التشريعي كان على المشرع ان يلتفت اليه لان رئيس مجلس القضاء الأعلى معرض للوقوع في الخطأ عند اصدار قراراته شأنه شأن البشر.
- 3 - لم ينص قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979 على الجهة المختصة بتنفيذ العقوبة التأديبية على القاضي، ونرى ان هذا الامر يعد نقص تشريعي

كان على المشرع ان يلتفت اليه، لان العبرة ليست بقرار فرض العقوبة وانما العبرة بتنفيذ القرار.

4 - لم يضع المشرع العراقي قيلاً على رئاسة وعضوية لجنة شؤون القضاة، أي من الممكن ان يكون رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيساً للجنة، في حين هو الجهة المختصة بالإحالة وبذلك جمع بين سلطتي الحكم والاحالة، وبالنتيجة قد يكون رئيس مجلس القضاء الأعلى جهة حكم واحالة في وقت واحد وهذا لا يؤدي الى تحقيق العدالة.

توصيات

- 1 - ان ينص المشرع العراقي صراحة على بيان الجهة المختصة بإحالة ومحاكمة رئيس مجلس القضاء الأعلى تأديبياً، إذا ما ارتكب خطأ موجب للمسؤولية التأديبية على اعتبار انه الجهة المختصة بإحالة القاضي المشكو منه تأديبياً على لجنة شؤون القضاة، استناداً لنص المادة 60\اولا من قانون التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979.
- 2 - ان يكون الطعن بقرار لجنة شؤون القضاة امام الهيئة الموسعة في محكمة التمييز، وليس امام مجلس القضاء الأعلى لان الطعن امام مجلس القضاء الأعلى لا يحقق العدالة، خاصة وان رئيس مجلس القضاء الأعلى هو الجهة المختصة بإحالة القاضي المشكو منه على لجنة شؤون القضاة، وقرارات اللجنة التأديبية قابلة للطعن امام مجلس القضاء الأعلى، وان اللجنة التأديبية المؤلفة لشؤون القضاة يختارهم مجلس القضاء.
- 3 - رفد هيئة الاشراف القضائي العراقي بعدد من القضاة المشهود لهم بالسمعة الجيدة والكفاءة والخبرة.
- 4 - يجب ان يكون القاضي وقورا مترفعا عن صغائر الأمور بمنأى عن كل ما يقع من فعل ماس بكرامة القضاء، ذا قدر عالٍ من الحكمة والشعور بثقل المسؤولية الملقاة على عاتقه.
- 5 - يجب ان يخصص مكان لتوقيف القضاة يليق بمكانتهم في المجتمع.
- 6 - نوصي بزيادة عدد القضاة بما يتناسب مع الازدياد الحاصل في عدد السكان.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. إبراهيم انيس واخرون (2004)، المعجم الوسيط، الطبعة الرابعة، المجلد الأول، مكتبة الشروق.
2. اسراء جبار خلف (2007)، النظام الانضباطي للقضاة وأعضاء الادعاء العام في العراق دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة النهدين.
3. د. عبد العظيم عبد السلام عبد الحميد (2004)، تأديب الموظف العام في مصر، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.
4. د. عثمان غيلان العبودي (2012)، النظام التأديبي لموظفي الدولة، الطبعة الثانية..
5. د. علي جمعة محارب (2004)، التأديب الإداري في الوظيفة العامة- دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
6. د. محمود نصر (2010)، السلطة التقديرية و ضمانات المتهم في الإجراءات الجنائية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
7. د. نواف كنعان (2008)، النظام التأديبي في الوظيفة العامة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. د. نواف كنعان (2012)، الوجيز في القانون الإداري الأردني، الكتاب الثاني، الطبعة الرابعة، الافاق المشرقة ناشرون، عمان، الأردن.
9. طارق جمعة جواد علي، المركز القانوني لعضو الادعاء العام في العراق- دراسة مقارنة، كلية الحقوق، جامعة النهدين.
10. عابد بوبكر (2014)، المسؤولية التأديبية لرجال القضاء، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية.
11. فاروق الكيلاني (1977)، استقلال القضاة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
12. محمد السناري (2007)، وحمدي السيد، قضاء التأديب (الرقابة القضائية على أعمال الإدارة)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
13. محمد المصري (2003)، شرح قانون أصول المحاكمات المدنية القانون رقم 24 لسنة 1988 المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 2001 والقانون رقم 26 لسنة 2002 دراسة مقارنة، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. نوفان العجارمة (2007)، سلطة تأديب الموظف العام دراسة مقارنة، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية.



المجلات

1. طائع ادريس (2018)، فلسفة التأديب في تحقيق الفعالية الإدارية، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد خاص.
2. لؤي عيسى موسى القرعان (2023)، "الإطار القانوني لنظام تأديب القضاة"، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار الخامس، العدد واحد وخمسون.

القوانين

1. قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969.
2. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم 23 لسنة 1971.
3. قانون السلطة القضائية المصري رقم 46 لسنة 1972.
4. التنظيم القضائي رقم 160 لسنة 1979.
5. قانون السلطة القضائية الاتحادي الاماراتي رقم 3 لسنة 1983.
6. قانون استقلال القضاء الأردني رقم 29 لسنة 2014.

القرارات

1. القسم الخامس \ ف2 من الامر 35 لسنة 2003 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 3979 في اذار 2004.
2. حكم لجنة شؤون القضاة في الدعوى المرقمة ل-أ\ 2011 بتاريخ 23\3\2011 (غير منشور)
3. قرار رئاسة استئناف واسط الاتحادية في الدعوى المرقمة 175 بتاريخ 23\1\2013 (قرار غير منشور).

الرسائل والاطاريح

1. بيداء إبراهيم قادر (2008)، التنظيم القانوني لتسبب العقوبات الانضباطية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهدين.
2. حاتم حيال شريف العتابي (2014)، المسؤولية التأديبية للقضاة في القانون العراقي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد.
3. عبد الباسط أبو العز (2004)، حق الدفاع وضمائنات المحال للمحاكمة التأديبية في القانون الإداري وقانون المرافعات المصري- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق.
4. عبد الباسط أبو العز (2004)، حق الدفاع وضمائنات المحال للمحاكمة التأديبية في القانون الإداري وقانون المرافعات المصري- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق.
5. مشعل محمد العجمي (2011)، الضمانات التأديبية للموظف العام، دراسة مقارنة بالقانونين الكويتي والأردني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.



discovering errors and working to correct negative deviations to avoid recurrence in the future.

- 4) The necessity of emphasizing adherence to international auditing standards emerges from the methods of the external auditor, and adherence to the limits of his relationship with supervisors of activities within banks.

References

- 1) Ali, Abdel-Wahab Nasr, Shehata El-Sayed Shehata, (2008), "Auditing the Accounts of Banks and Companies Working in the Field of Securities", University House, Alexandria, Egypt, , pg. 59, pg. 60
- 2) Ahmed Helmy Gomaa,(2009), The Evolution of International Auditing and Assurance Standards and Professional Ethics, Safaa Publishing and Distribution House, , p. 157
- 3) Al-Dayeh, Munther Yahya, (2009), The Impact of Using Accounting Information Systems on the Quality of Financial Data in the Services Sector in the Gaza Strip, Master Thesis, (unpublished, College of Commerce, Islamic University of Gaza, p. 42
- 4) Financial Accounting Standards Board , Statement of Financial Accounting Standards No.2 , Qualitative On-line: (2008), Information, Accounting of Characteristics <http://www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable=MungoBlobs&blobkey=id&blobwhere= 117>
- 5) Nawi El-Hajj, (2013), The Approach to the Quality of Accounting Information in the Algerian Financial Accounting System, Academy for Social Studies, Issue 9, p. 35
- 6) Qassem, Muhammad Ibrahim, Zayed Muhammad Yahya,(2003), Accounting Information System, Al-Hadba Unit for Printing and Publishing, Al-Hadba College, Mosul University, Iraq, p. 27
- 7) Serdouk, Fatih, (2004), The Role of External Auditing in Promoting the Credibility of Accounting Information – A Case Study of the Algerian Aluminum Company in M'sila, Master's Thesis, Mohamed Boudiaf University in M'sila, 2004, pp. 18-20.
- 8) Shubeir, Ahmed Abdel-Hadi, (2006), The Role of Accounting Information in Making Administrative Decisions, "An Applied Study on Public Shareholding Companies in Palestine", Master's Thesis, unpublished, College of Commerce, Islamic University - Gaza, 2006, p. 83.



- 4) Bank audit contributes to activating the internal control system approved by the bank's management.
- 5) The bank audit increases the ability to communicate financial information by preparing the final report of the auditor, which contains the extent of disclosure of all the information included in the financial statements.
- 6) The study showed that there is a direct relationship between the auditor's report and the quality of financial information in the banking institution.

3.2 Recommendations

In light of the results obtained and to activate the role of auditing and increase its contribution to raising the quality of information in the bank, the following recommendations can be made:

- 1) Since financial information is the basis of the decision-making process, the producers of financial information in banks must be familiar with all its characteristics while adopting a level of disclosure that serves the interests of the institution and the interests of external parties,
- 2) Work must be done to activate the electronic presentation of financial information, which will facilitate the arrival of the appropriate information to the right person at the right time.
- 3) The necessity of educating officials about the positive role of the auditor represented in raising the degree of confidence in the institution's information and thus increasing the value of this information on the one hand, and improving performance by



clarity and accuracy of information Finance and its role in comparison and forecasting, - The auditor attaches his observations and recommendations with the report, and monitors it from time to time.

3- Chapter Three / Conclusions and Recommendations

3.1- Conclusions

Through a theoretical and field study of the impact of bank audit in accordance with international standards on improving the quality of financial information for a group of private banking institutions in Iraq, a set of results have been reached that can be summarized as follows

- 1) Iraqi banks have become aware of the importance of auditing to carry out their activities and gain the loyalty of their customers, and this appears through their appointment of external auditors.
- 2) Financial information is characterized by a set of characteristics that make it more quality and useful for its users, and among these characteristics is the suitability characteristic that results in the absence of a unified judgment on the quality of the financial information, as the user's assessment of the appropriateness of the information is mainly due to the extent to which it meets his needs and his ability to analyse.
- 3) The importance of bank audit is due to creating an added value for the banking institution, represented in increasing the effectiveness of the financial information of these institutions and increasing their use value, due to the confidence that the opinion of the external auditor gives to decision makers, which shows its impact in rationalizing their decisions and building them on the basis of real data and not on a random basis.



the financial statements. It should be noted that the external auditor of most banks does not perform the audit process within all the bank's departments and branches, but rather checks only the important departments, including the internal audit department. Except for others that threaten the future of the bank, such as reputational risks, information technology risks.

2-4-3-2- Testing the second hypothesis

The hypothesis states that

There is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha > 0.05$) of the external auditor's report on the quality of the financial information

Table 7, The correlation coefficient and the degree of significance for the second hypothesis

correlation coefficient	sigma degree
0,673	0,011

Through the above table, it appears that there is a direct and somewhat strong relationship between the external auditor's report and the quality of the financial information, and this is shown by the value of the correlation coefficient, which is equal to 0.673, and the degree of morality is equal to 0.011, which is a value less than 0.05, which makes us reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis Which is that: There is an impact of the external auditor's report on the quality of the financial information. This effect may be attributed, according to the data made available to us, to: The various banking institutions' efforts to prevent imbalances and manipulations in order to obtain clean reports and to avoid any observation that might affect the image of the institution, which makes institutions more keen on the correctness of procedures that affect the



Table 6, The correlation coefficient and the degree of significance for the first hypothesis

correlation coefficient	sigma degree
0,517	0,023

And since the value of the degree of morale according to the table is 0.023 which is less than the level taken at 0.05, we reject the null hypothesis and accept the alternative hypothesis represented in that: There is an impact of the role of the external auditor inside the bank on the quality of the financial information. The value of the correlation coefficient of 0.517 indicates the existence of a somewhat moderate direct relationship between the role of the external auditor and the quality of the financial information, according to the opinions of the sample surveyed;

- The auditor enjoys independence during the exercise of his duties due to his being an independent external entity and not affiliated with the organizational structure of the administration, which makes him present somewhat objective and unbiased results to the satisfaction of all parties using the financial information.

The external auditor plays an oversight role, which is represented in a prior control over the accounting operations through the commitment of those in charge of them to the banking accounting system when preparing them, given their prior knowledge that their work will be subject to auditing by a neutral external person, and post-monitoring conducted by the auditor before preparing his final report; The external auditor, when performing his duties within the bank, evaluates the internal control system, in order to discover weaknesses and strengths and discover imbalances in the system, and this enhances the credibility of the financial information contained within



It is noted from the table that there is almost agreement between the opinions of the sample about this dependent variable, as all the paragraphs exceeded their average theoretical arithmetic mean (3.00), which indicates the existence of a consensus that the information in these banks is distinguished by quality characteristics, and the agreement increases, especially at paragraph (19) which states that The financial information reaches its user at the right time, followed by paragraph (18) with a coefficient of variation estimated at 0.120, which states that the financial information contained in the financial statements actually reflects the true image of the institution according to the opinion of the studied sample, and paragraph (24) ranked The last, as the agreement between the opinions of the sample about this paragraph, which states that the financial information is comparable to what enables the decision maker to take the optimal decision, decreased.

2-4-3- Testing the hypotheses of the study

In order to analyze the data and test the hypotheses, some statistical measures were used, which were calculated using the statistical program SPSS, such as the arithmetic mean, the standard deviation, and the Pearson test in order to prove or negate the hypotheses.

2-4-3-1 Testing the first hypothesis

The hypothesis states that

There is no statistically significant effect at the level of significance ($\alpha > 0.05$) for the role of the external auditor within the bank on the quality of the financial information.



The table shows that there is a fairly large agreement among the sample members about the paragraphs of this variable, with a total average of 4.088, that is, it can be said that the external auditor’s report has an impact on the characteristics of information quality, and the agreement increases about paragraph No. (14) with a coefficient of variation 0.189, and this is that The report of the external auditor greatly affects the clarity of the financial information. Paragraph (15) ranked second with a coefficient of variation estimated at 0.215, which indicates that the report affects the comparability of the financial information.

2-4-3-2- Analysis of the answers of the sample members about the dependent variable: (the quality of financial information)

Table 5, Results of the statistical analysis on the financial information quality variable

No	Phrase	Arithmetic mean,	standard deviation	coefficient of variation	Rank
18	The information contained in the financial statements represents the true image of the company	4,58	0,55	0,12	2
19	Financial information reaches its users in a timely manner	4,64	0,49	0,105	1
20	The financial information is clear and accurate	3,97	1,23	0,309	7
21	The financial information is appropriate	3,28	0,57	0,173	3
22	The financial information in the banking institution meets the needs of its users	3,19	0,71	0,222	4
23	Financial information allows planning of the organization's future goals	3,39	1,02	0,3	6
24	Comparability of financial information enables the decision maker to make the best decision	3,36	1,31	0,389	9
25	The available information gives the banking institution the ability to predict the future and know deviations	4,06	1,28	0,315	8
26	The information is impartial, as it does not favor one of its users at the expense of others	3,75	0,87	0,232	5
	Total	3,802	0,892	-	-



variable, and this agreement increases about paragraph No. (07), which states that the auditor enjoys complete independence when performing his duties within the bank. It is reflected on the health and safety of the financial statements, with a difference of 0.141, and the second place was for paragraph No. (05), which states that the auditor takes into account the extent to which the accounting department adheres to the accounting restrictions and methods according to the bank accounting scheme to enable the bank to prepare the financial statements; With a coefficient of difference of 0.153, and on this basis, it can be said in general that there is an awareness among Iraqi banks of the importance of auditing, with the presence of a direction for its application according to the opinions of the sample studied.

B / Descriptive analysis on the impact of the external auditor's report on the characteristics of financial information

Table 4, Results of the statistical analysis of the impact of the external auditor's report on the characteristics of financial information

No	Phrase	Arithmetic mean,	standard deviation	coefficient of variation	Rank
13	The report affects the reliability of the financial information (giving a realistic picture free of errors)	4,22	0,93	0,22	3
14	The auditor's report affects the clarity of the financial information	4,22	0,8	0,189	1
15	A report affects the comparability of financial information (comparability requires consistency of accounting methods and principles from year to year and from one branch to another)	4	0,86	0,215	2
16	The external auditor's report reduces the chances of error and fraud in the financial information	3,92	0,13	0,288	4
17	The report affects the role of financial information in making future decisions	4,08	0,18	2,289	5
	Total	4,088	0,98	-	-



No	Phrase	Arithmetic mean	standard deviation	coefficient of variation	Rank
3	The auditor performs the audit process within all the bank's departments and branches	3,92	0,806	0,205	5
4	The auditors, when performing their duties within the bank, shall adhere to the generally accepted auditing standards, which supports the enhancement of confidence in the financial statements	4,28	0,944	0,22	6
5	The auditor takes into account the extent to which the accounting department adheres to the accounting restrictions and methods according to the bank accounting scheme to enable the bank to prepare the financial statements	4,53	0,696	0,153	2
6	The external auditor evaluates the various risks that the bank is exposed to	4,17	0,971	0,232	8
7	The auditor enjoys complete independence when performing his duties within the bank	4,58	0,649	0,141	1
8	The external auditor evaluates the internal audit function in the bank	4,25	0,77	0,181	4
	Total	4,31	0,349	-	-

It is noted from the above table that the arithmetic mean for most of the paragraphs exceeds the theoretical arithmetic average (3.00), which shows that there is a relatively high agreement about the paragraphs of the



2-4-3- Analysis of the responses of the sample members to the questionnaire’s section

2-4-3-1- Analysis of the answers of the sample members about the independent variable:

(the role of the external auditor within banks in influencing the quality of financial information)

This variable was addressed in the study’s questionnaire in two parts: the first relates to the extent to which audit is adopted in banks, while the second part relates to the impact of the auditor’s work on the characteristics of financial information. In the following, we will address the descriptive analysis of the variable as follows:

A / Descriptive analysis of the answers of the sample members about: The extent to which audit is adopted in banks

Table 3, Results of the statistical analysis of the extent to which audit is adopted in banks

No	Phrase	Arithmetic mean	standard deviation	coefficient of variation	Rank
1	The approval of the audit performed by an external party within the bank leads to the improvement of the information contained in the financial statements	4,31	0,98	0,227	7
2	The adoption of external audit in banks leads to the provision of control before and after the accounting operations	4,42	0,77	0,174	3



Table 2, demographic characteristics

Statement	M	F	Total		
Number	40	20	60		
ratio %	66,6	33,4	100		
Statement	1-5 years	From 5-10	more than 10	Total	
Number	01	03	20	06	
ratio %	16,66	50	33,34	100	
Statement	Intermediate	High Schoo	Bachelor's	Postgrad	Total
Number	6	6	34	14	06
ratio %	10	10	56,66	23,34	100

We note from the above Table the following:

- The largest percentage is for males and was estimated at 66.6% of the sample members, compared to 33.4% for females, which shows male control over most supervisory jobs in banking institutions.

- It is also clear that those with experience from 5-10 years are the most in the study sample, as they constituted 50% of the total sample surveyed, then followed by the category with experience more than 10 years with a rate of 33.34%, then less than 5 years representing 16.66% of the sample size researched.

It is also noted that the majority of the functional and administrative staff of these banks have university degrees and post-graduation certificates, with a total rate of 80%. This may be attributed to the recent tendency of banks to adopt scientific competence in various administrative jobs.



2-4-1- Testing the validity and reliability of the questionnaire

For the purpose of statistical analysis and testing the hypotheses of the study, it was resorted to unloading the answers of the sample members in the questionnaire according to the five-degree Likert scale in the section of the approved questionnaire as shown in the following Table:

Table 1, Study Scale

Appreciation	Very agree	Agree	Neutral	Disagree	Totally disagree
Class	5	4	3	2	1

For the purpose of verifying the validity of the questionnaire, it was presented to a group of specialized professors, and their observations and comments were taken, and similar questionnaires were relied on previous studies conducted on the same sector and on similar sectors and within close time periods.

With regard to the questionnaire reliability test, which indicates that the results did not change with the measurement conditions, the statistical package for social sciences was used

(Statistical Package for Social Sciences, SPSS), by extracting Cronbach's Alpha, for all paragraphs of the questionnaire, where the percentage reached 71.3%, which is a good percentage for the stability of internal consistency, and it can be accepted for analysis purposes

2-4-2- Descriptive analysis of the demographic characteristics of the sample

The demographic characteristics of the sample members were unloaded in the table below and the percentages were extracted, as shown in the following table:



in the identified banks, after which 60 random individuals were selected from among them.

Then complete questionnaires were distributed, and we received complete answers, all of which are valid for analysis.

As for the study sample, it was chosen by the simple random sampling method, which is 60 individuals. 60 questionnaires were distributed, and they were fully recovered, and all were valid for analysis.

2-3- The study tool (the questionnaire)

For the purpose of collecting primary data, a questionnaire was designed, and it was presented to experts and their opinions were taken, then the questionnaire was put into its final form. The questionnaire is divided into three parts:

The first part: includes a questionnaire about the demographic characteristics of the study sample.

- Part Two: It consists of a set of questions about the independent variable (bank auditing according to international standards).

The third part: consists of a set of questions about the dependent variable (the quality of financial information).

2-4 Analyzing the results of the study and testing hypotheses

Before examining the hypotheses of the study and commenting on the results, a descriptive analysis of the characteristics of the studied sample can be given as follows:



1-3-6- The quality of financial information

Managers work on managing the owners' property and money, and to ensure the integrity of the work, the accounting theory emerged to oblige institutions through a set of principles to record all their operations according to a specific accounting system, and based on the accounting theory, the accounting councils took the issue of accounting standards. The institution directs the publications and investigates access to financial statements that have a set of qualitative characteristics. (Shubeir, 2006, p. 83)

2- Chapter Two /Practical application

1-2- Study methodology

In order to answer the problem of the study and test its hypotheses, descriptive statistics will be used to display the characteristics of the sample, and the arithmetic averages, correlation coefficient, frequencies, sigma index and others will be used, in order to find the relationship between the study variables and to prove the validity or negation of hypotheses.

2-2- Population and sample of the study

The study population is all Iraqi private banks, and their number is 25 according to the latest statistic of the Central Bank of Iraq (1), and 21 banks were randomly selected, as shown in Appendix No. 1 at the end of the research.

As for the selection of individuals (or employees) to be questioned, it was determined (intentionally) who held the position of manager or assistant and who held the position of department manager or department manager



Useful information for estimating future cash flows. (Sardouk, 2004)

Usefulness of information about economic resources: Information about the economic resources of the enterprise is useful to users in determining the strengths and weaknesses of the financial position of the enterprise, and helps them to identify liquidity, needs and opportunities in financing..

1-3-4- Beneficiaries of financial information

The beneficiaries of the financial information that are in the form of reports can be classified according to their source of interest in the economic establishment, where they can be divided into internal beneficiaries and external beneficiaries as shown in the following: (Sardouk, 2004)

The internal beneficiaries are: the management of the institution, and the employees of the institution. The external beneficiaries are shareholders, investors, government, unions and the public.

1-3-5- The importance of financial information

The importance of financial information lies in that it. (Nawi 2013)

It reduces the degree of uncertainty among decision makers.

It is concerned with recording costs and revenues after their occurrence, that is, it is actual information related to the events that actually occurred

- He was able to analyse the sources of funds and how those funds were used through the private funds change schedule. Assist the decision maker in setting the budget. (Nawi 2013)



their decisions.” Financial information also represents “a set of information, analysed 14 by definitions.” Previously, a simplified definition of financial information could be presented as information that was formatted and structured in the form of financial statements that benefit the entity that uses it to make a specific decision. (Qasim and Zayed 2003).

1-3-2- Objectives of financial information

The main objective of financial information is to provide a basis that allows current and potential users of financial statements to make decisions in various aspects of activity in the enterprise, and in order for the information to achieve this goal, it should not be intended to increase the value of the enterprise, but to benefit users. In making rational decisions, the impact of applying auditing according to international auditing standards in improving the quality of financial information in banking institutions - a study of a group of banks in Iraq The user searches for relevant information from other sources such as general information about the economy and politics in the country.... etc. This is not a weakness. Financial information cannot meet all needs.

1-3-3- Benefits of financial information

The primary objective of financial information, which is to meet the needs of users, ensures the achievement of a set of benefits, the most important of which are summarized as follows:

Usefulness of Information for Decision Making: The usefulness of information in this context lies in providing the right information to the right person at the right time and at the right cost.



International Audit and Assurance Standards Board issued the International Statement (1000) related to interbank certification procedures and includes the extent of the need for authentication and ways to use it. (Financial Accounting Standards Board, 2008)

1-2-3- Final report of the audit assignment

According to International Auditing Standards: According to International Auditing Standard (1006), the auditor, when expressing his opinion on the financial statements, must comply with a set of generally accepted standards for preparing the report. Therefore, we find that the report has different types according to the opinion of the auditor. Given the importance of the report in confirming the correctness and integrity of the financial statements, several criteria must be taken into account when preparing it. Among the most important of these criteria are the following: (Al-Dayya, 2009, p. 42).

1-3- Part Three

What is the quality of financial information?

Before discussing the concept of the quality of financial information, researchers must present the conceptual framework of financial information and its importance through the following:

1-3-1- Definition of financial information

Financial information is defined as data and monetary statements about a person or an organization, which are used in various financial activities” and is defined as “the raw material that investors use to make



prepare financial statements that do not contain material errors. Through their mutual reports, each party can benefit from the other's information.

1-2- Part Two / Banking Review Mechanism

According to Standard (1006) related to the audit of commercial banks, these stages are combined to carry out the task.

1-2-1- Mission planning procedures,

Including: (Shubier 2006 p. 83).

Obtain general knowledge of the business of the bank: According to ISA (310), the auditor must have sufficient knowledge of the business of the bank, an understanding of the control structure of the central bank, and the competitive and economic environment.

Understanding and evaluating the nature of banking risks: Given the characteristics of the banking sector, it is necessary to understand and evaluate the risks inherent in banking operations, to know the extent of the strength of the bank's internal control to determine the extent and duration, and how to implement audit procedures. at the customer or in a geographic area; There are no external factors that can contribute to increased operational risks, such as failure to properly implement complex processes, fraud should be watched,

1-2-2- Procedures for ratification between banks and the final report: It includes the following: -

- In order to provide assistance in interbank certification procedures to auditors, bank management, internal auditors and inspectors, the



1-1-3-3- The role of the external auditor for the bank's accounts:

the most important of which are: Studying and evaluating the basic accounting system and internal control system in providing information for the preparation of the report

Test the operation of controls and procedures to help determine the nature, extent and duration of audit procedures.

Carrying out tests, inquiries and other procedures to ensure the correctness of account transactions and account balances and their compliance with the regulations, events and documents that justify them.

The auditor should consider ISA 240 relating to fraud and error when auditing financial statements by identifying and communicating factors and risks.

1-1-3-4- The relationship between the supervisor of banking activities and the external auditor:

According to the standard (1004), there is a complementary relationship between the supervisors of banking activities and the external auditor, and the aspects of this relationship are as follows: On the financial statements, in addition to the extent to which the Standard International Review (570), the principle of continuity. The supervisor is concerned with maintaining the strength of the internal control system. As for the auditor, the internal controls are evaluated to determine the extent to which the system is relied upon in planning and executing its mission. The supervisor is concerned with the accounting system, as it must align with the latter and generally accepted accounting policies and practices. As for the auditor, it means the auditor using appropriate accounting methods and restrictions to enable the bank to



1-1-3- The relationship between bank supervisors and external auditors according to the International Standard on Auditing (1004):

The relationship can be determined according to the issuance of the (BASAL) Committee No. 1004 of 2001, as follows:

1-1-3-1- The responsibilities of the bank's board of directors and management: the most important of which are:

- Those responsible for the bank must have sufficient experience and integrity.
Develop a set of policies and procedures to ensure the application of effective internal control, such as risk measurement and control systems.
Establishing appropriate information management systems.
- Ensuring that the bank's external auditor performs its duties without hindrances in examination, investigation and report preparation.

1-1-3-2- The role of the supervisor of banking activities: the most important of which are:

Monitoring and identifying banking risks and developing measurement and forecasting systems.

- Good evaluation of the bank's determinants of asset quality, taking into consideration bad and doubtful debts.

Accurate and judicious assessment of assets because it has a direct impact in determining the amount of net assets and the amount of shareholders' equity. Having an appropriately designed organizational structure, Effective operation of information and risk control systems.

Keeping accounting records and following standard accounting procedures.



requires the application of formal operating procedures and strict internal control and external audit confirming this.

- Banks are subject to the supervision of the Central Bank, and the report of the external auditor is of great importance
- Banks usually operate with a high degree of financial leverage, which makes them vulnerable to adverse economic events and prone to bankruptcy and financial position risks.
- Banks rely heavily on current deposits as a main source of funding, and therefore the loss of confidence in them makes them vulnerable to liquidity risks.
- The bank is considered an agent in some assets, and this requires the necessity of having strict internal control and independent external control to ensure the protection of depositors of their money.
- The presence of some banks as institutions listed on the stock exchange, and here the report of the external auditor is an important task for those who deal in them and a basis for making their financial decisions.
- The more clean the audit reports of the banks, the higher the level of confidence of international financial institutions and foreign investors, and this supports the national economy. generally .
- The importance of auditing is manifested in the fact that it is a safety valve for the banking entity from many risks and crises that will positively affect the country's economy as a whole.



1 - Chapter one / Theoretical framework

1-1- Part one

What is a bank audit according to international auditing standards?

Bank auditing is not a new type, but rather an application of external audit, but especially in banks, given the nature of their activities and their relationships with several dealers such as the central bank and the public of depositors, and this requires the Bank to provide appropriate information that honestly expresses the financial position of the bank, in addition to the appropriate disclosure in the lists Finance. (Ali and Shehata, 2008, pg. 59, pg. 60)

1-1-1- Definition of bank audit

It is a traditional external audit that derives its objectives and importance from the external audit of the accounts of economic institutions. (Ali and Shehata, 2008, p. 59, p. 60) The auditor expresses an impartial technical opinion on the annual financial statements and their supplementary notes. As well as emphasizing the confidence and honesty in the annual financial statements and the extent to which the disclosure standard is achieved in the financial structures and the clarifications complementing them.

1-1-2- The importance of auditing banks

The importance (or justification) for approval of bank audits is as follows: (Ahmed, 2009, p. 157)

- Banks hold a huge amount of monetary items, instruments and current assets that must be physically protected.
- The characteristics of cash flow make banks vulnerable to manipulation, embezzlement and money laundering, and this



The hypotheses

Presenting the problem of the study makes the researcher put forward the following two hypotheses:

H0 1: The role of the external auditor within the bank has no effect on the quality of the financial information:

H0 2: The external auditor's report has no effect on the quality of the financial information

Study objectives

The study aims at the following:

- Clarify the banking audit mechanism in accordance with international auditing standards.
- Knowing the nature of the relationship between external auditors and banking activities supervisors
- Explain the characteristics of good financial information.
- Clarifying the impact of the external audit report in Iraqi banks on the quality of financial information.

Study approach

For the purpose of achieving the goal of the study, the researcher used the descriptive approach to describe everything related to bank auditing and the quality of financial information (the theoretical framework of the topic), as well as the questionnaire method was used to collect primary data on the subject, then used statistical methods in tabulating and analysing the data, for the purpose of arriving at testing hypotheses and conclusions.



Introduction

International auditing standards are the principles, policies, or work programs that you have agreed upon globally for the purpose of standardizing and standardizing auditing practices. Financial institutions (banks) urgently need to operate according to uniform standards, because they are no longer local institutions, the movement of money is no longer subject to limits, and financial influences (positive and negative) spread as fast as fire in wood.

This study aims to identify the impact of applying banking auditing in accordance with international auditing standards on improving the quality of financial information in general, and on its quality in Iraqi (private) banks in particular.

In order to know their opinions on the subject. The statistical package for the social sciences (SPSS) was used to analyse the questionnaire data, and to test the hypotheses, and the study concluded that there is a moderately positive relationship to some extent between the role of the external auditor and the quality of financial information. In addition, there is a relatively strong direct relationship between the external auditor's report and the quality of the financial information, according to the opinions of the surveyed sample.

The study problem

The problem of the study can be presented as follows: What is the impact of the adoption of auditing accounts in banking institutions according to international auditing standards in improving the quality of their financial information?



Abstract

This study aims to identify the impact of applying banking auditing according to international auditing standards on improving the quality of financial information in Iraqi (private) banks from the point of view of those in charge of it. In order to know their opinions on the subject. The statistical package for the social sciences (SPSS) was used to analyze the questionnaire data, and to test the hypotheses, and the study concluded that there is a moderately positive relationship to some extent between the role of the external auditor and the quality of financial information. In addition to the existence of a relatively strong direct relationship between the external auditor's report and the quality of the financial information, according to the opinions of the surveyed sample. The study recommended the need to raise the level of disclosure in banking institutions and to educate officials about the positive role of auditors.

Keywords: Audit, International auditing standards, Banking institutions, Financial information, Quality of financial information.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق التدقيق المصرفي وفق معايير التدقيق الدولية على تحسين جودة المعلومات المالية في البنوك العراقية (الخاصة) من وجهة نظر القائمين عليها.

من أجل معرفة آرائهم حول الموضوع. تم استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبيان ، واختبار الفرضيات ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة إلى حد ما بين دور المدقق الخارجي وجودة المعلومات المالية. بالإضافة إلى وجود علاقة مباشرة قوية نسبياً بين تقرير المراجع الخارجي وجودة المعلومات المالية وفقاً لآراء العينة المبحوثة. أوصت الدراسة بضرورة رفع مستوى الإفصاح في المؤسسات المصرفية وتوعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمراجع .

الكلمات المفتاحية: تدقيق ، معايير التدقيق الدولية ، مؤسسات مصرفية ، معلومة مالية ، جودة المعلومة المالية ، المصارف الأهلية .



The Effect of Applying International Auditing Standards in Improving the Quality of Financial Information/ A Case Study of Iraqi Banks.

Lect. Dr. Khudr Bary Freeh
and Lect. Dr. Ali Murad Khudadad

Al-Esraa Univ., College of Administration and Economics, Account Dept.,
Baghdad/ Iraq
khudr@esraa.edu.iq

أثر تطبيق معايير المراجعة الدولية
في تحسين جودة المعلومات المالية
دراسة حالة البنوك العراقية

م. د. خضر باري فريح و م. د. علي مراد خدادات

جامعة الاسراء، كلية الادارة و الاقتصاد \ قسم المحاسبة، بغداد \ العراق



14. Park,N.,Rhoads,M.,Hou,J.,Lee,K.M.,(2014), Understanding the Acceptance of Teleconferencing Systems among Employees: An Extension of the Technology Acceptance Model. *Computers in Human Behavior*,39(0),118-127.
15. Riketta,M.,(2009),The Causal Relation Between Job Attitudes and Performance: A meta-analysis of Panel Studies. *Journal of Applied Psychology*,93,2, 472–481.
16. Saleki, Z. S., Seydsaleki, S. M., & Rahimi, M. R., (2012), Organic Food Purchasing Behaviour in Iran. *International Journal of Business and Social Science*,3,278–285.
17. Stone, R. W., Baker-Eveleth, L. (2013), Students' Expectation, Confirmation, and Continuance Intention to Use Electronic Text Books .*Computers in Human Behavior*,29(3),984-990.
18. Stringer,R.,(2014), Mobile Wallet Ecosystem. Over View and Market Analysis.
19. Wang, L., Lu, W. and Malhotra, N.K., (2011), "Demographics, Attitude, Personality and Creditcard Features Correlate with Creditcard Debt:A View from China",*Journal of Economic Psychology*,Vol. 32 No.1,pp.179-93.
20. Wang,W.,Ngai,E.W.T.,Wei,H.,(2011), Explaining Instant Messaging Continuance Intention:The Roleof Personality. *International Journal of Human-Computer Interaction*,28(8),500-510.



References

1. Abbas, H. A., Hamdy, H. I., (2015), Determinants of Continuance Intention Factor in Kuwait Communication Market: A Case Study of Zain-Kuwait. *Computers in Human Behavior*, 49(0),648-657.
2. Amran, A., & Nee, G., (2012), Determinants of Behavioural Intention on Sustainable Food Consumption among Consumers of Low-income Group:Empirical Evidence from Malaysia. *WEI International European Academic Conference Proceedings, Zagreb,Croatia*,pp.84–93.
3. Baker-Eveleth, L., Stone, R. W., (2015), Usability, Expectation, Confirmation, and Continuance Intentions to Use Electronic Textbooks. *Behaviour & Information Technology*, 1-13.
4. Carpenter,M.,Talya,B.,and Erdogan,B.,(2009), *Principles of Management*,1st ed, NewYork: Flat World Knowledge.
5. Carrington, D., (2014), Merchants Will Decide the Fate of Apple's Mobile Wallet.Retrieved November 2014, from Forrester:http://blogs.forrester.com/denece_carrington/14-09-04erchants_will_decide_the_fate_of_apples_mobile_wallet.
6. Chiu, C.-M., Wang, E. T. G., (2008), Understanding Web-based Learning Continuance Intention:The Role of Subjective Task Value. *Information & Management*, 45(3),194-201.
7. Davis, F. D., (1989), Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and User Acceptance of InformationTechnology.*MIS Quarterly*, 13(3), 319-340.
8. Erickson,K., ,(2013), *The MobileWallet:Whatit Does and Why it Matters*. Retrieved October 2014, from Credera:<https://blog.credera.com/management-consulting/the-mobile-wallet-what-it-does-why-it-matters-and-5-different-approaches-to-consider-when-picking-a-provider/>.
9. Hassan, M. S., Ariffin, R. N. R., Mansor, N., & Al Halbusi, H., (2021), The Moderating Role of Willingness to Implement Policy on Street-level Bureaucrats' Multidimensional Enforcement Style and Discretion. *International Journal of Public Administration*, 1-15.
10. Hassan, M. S., Ariffin, R. N. R., Mansor, N., & Al Halbusi, H. (2021). Rebelliousness and Street-Level Bureaucrats' Discretion: Evidence from Malaysia. *Journal of Administrative Science*, 18(1).
11. Hassan, M. S., Al Halbusi, H., Razali, A., Ariffin, R. N. R., & Williams, K. A., (2022), The Swedish Gamble: Trust in the Government and Self-efficacy in the Battle to Combat COVID-19. *Current Psychology*, 1-16.
12. Kumar,B.,(2012), *Theory of Planned Behavior Approach to Understand the Purchasing Behaviour for Environmentally Sustainable Products*. (Working Paper Series, No. 2012-12-08). Ahmedabad, India: Indian Institute of Management.
13. Li, H., Liu, Y., (2014), Understanding Post-adoption Behaviors of E-service Users in the Context of Online Travel Services. *Information & Management*,51(8),1043-1052.



Iraq is undergoing a significant development process, and it is essential to foster a culture of innovation and acceptance of new technologies in the Industry 4.0. The findings of this study contribute to the existing body of research on e-wallets and the factors affecting their adoption in contemporary societies. However, more in-depth, context-specific research is needed to examine the potential mediating or moderating effects of various factors that may impact e-wallet usages, such as demographic factors, socioeconomic status, and technological infrastructure.

Additionally, from an organizational standpoint, it is crucial to consider the cultural context when studying the adoption and usage of e-wallets. Previous studies have highlighted the significance of cultural context in adoption decision-making, and it is essential to understand how cultural factors may influence the adoption and utilization of e-wallets within different societies and settings.

Future research should also investigate the role of government policies and regulations in promoting the adoption of e-wallets and the impact of public awareness campaigns and educational programs in facilitating the widespread use of this technology. By considering a comprehensive range of factors, researchers can gain a more holistic understanding of the challenges and opportunities associated with e-wallet adoption, enabling stakeholders to develop targeted strategies and interventions to support the integration of e-wallets into everyday life.



5 - Practical Implication and Limitation

This study, which focuses on the business aspect and the primary function of e-wallets to facilitate financial transactions, has potential implications for organizational and managerial levels. As a company adopts e-wallets, transactions deviate from traditional methods, potentially saving time and encouraging subordinates to utilize the technology.

However, this study has limitations, as the 200 respondents may not adequately represent the entire population, and all respondents were college-age. Given the close association of e-wallets with the banking industry and technological advancements, future research should focus on the specific e-wallet applications within that sector. Additionally, future studies should concentrate on the in-depth analysis of individual e-wallet applications to better understand the factors influencing their adoption and usage.

6 - Conclusion

In conclusion, adopting and promoting e-wallets in the Kurdistan Region of Iraq is paramount for several reasons. Firstly, e-wallets create a more efficient and effective environment for financial transactions without completely replacing traditional methods. This enables a smoother transition for users hesitant to adopt new technologies.

Secondly, implementing e-wallets can drive significant economic growth for the region by streamlining financial transactions, reducing transaction costs, and promoting cashless transactions, which are known to increase transparency and reduce corruption. As the world moves towards the fourth industrial revolution, Iraq should prioritize innovation in financial transactions to keep pace with global trends and ensure sustainable development.



Correlation

Table 3. Correlation

		e-wallet	usefulness	ease	attitude	norm	benefit
e-wallet	PearsonCorrelation	1	.377**	.354**	-.239**	.227**	.330**
usefulness	PearsonCorrelation	.377**	1	.624**	.503**	.451**	.520**
ease	PearsonCorrelation	.354**	.624**	1	.615**	.496**	.533**
attitude	PearsonCorrelation	.239**	.503**	.615**	1	.615**	.571**
norm	PearsonCorrelation	.227**	.451**	.496**	.615**	1	.575**
benefit	PearsonCorrelation	.330**	.520**	.533**	.571**	.575**	1

Among the 200 respondents familiar with e-wallet technology, the independent variable of e-wallet adoption shows negative values compared to the descriptive statistics. Nevertheless, there are no negative responses for the dependent variables, as most students utilize e-wallets and recognize their benefits as college students in Iraq's Kurdistan Region.

The correlation analysis results can be interpreted using the following ranges:

- to 0.20 indicates no relationship between variables;
- 0.21 to 0.40 suggests a weak relationship between variables;
- 0.41 to 0.60 signifies a moderate relationship between variables;
- 0.61 to 0.80 denotes a strong relationship between variables;
- 0.81 to 1.00 implies a strong relationship between variables.

These ranges help to understand the strength and direction of relationships among the independent and dependent variables, providing insights into the factors influencing e-wallet adoption among college students in Iraq's Kurdistan Region.



variable, E-wallet adoption, and one of the dependent variables exhibits the highest p-value of 0.948, further emphasizing the absence of significant differences between the variables under consideration.

Hypothesis Testing

Table 2. Hypothesis Testing

Hypothesis	Standardized regression weight	CR	P	Result
Perceived usefulness → Customer's Adoption (H1)	0.262	2.524	0.012	Accepted
Perceived ease of use → Customer's Adoption (H2)	0.724	5.929	0.000	Accepted
Attitude → Customer's Adoption (H3)	0.068	0.924	0.356	Notaccepted
Subjective norms → Customer's Adoption (H4)	0.649	5.629	0.000	Accepted

Table 2 presents the outcomes of the hypothesis testing. The results indicate that users' decisions to adopt the e-wallet system were positively influenced by their perception of the new technology ($\beta = 0.262$, $p = 0.012$), thus supporting Hypothesis 1. Hypothesis 2 was also corroborated, as the perceived ease of use was found to have a significant impact on users' adoption ($\beta = 0.724$, $p < 0.001$). However, the users' adoption was not significantly influenced by attitude ($\beta = 0.068$, $p = 0.356$), leading to the rejection of Hypothesis 3. Finally, Hypothesis 4 was supported, as subjective norms were found to significantly affect users' adoption ($\beta = 0.649$, $p < 0.001$).



considered in the analysis, as it may reveal disparities concerning the examined factors, shedding light on the relationship between education and e-wallet adoption.

By examining these demographic characteristics, the study aims to comprehensively understand the diverse factors that may influence e-wallet adoption among college students in the Kurdistan Region. This information can be valuable for tailoring e-wallet adoption strategies to meet different demographic groups' unique needs and preferences.

Independent sample T-Test

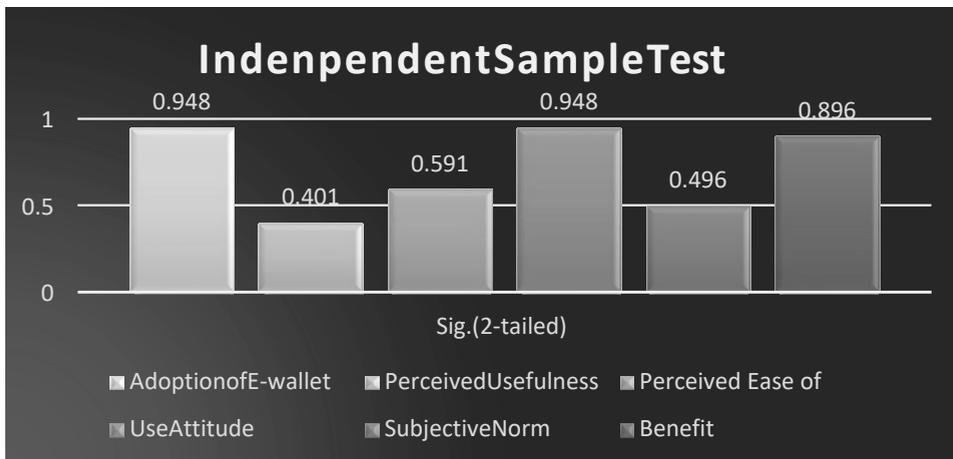


Figure 3, Independent sample T-test

As indicated by the independent sample t-test, the findings reveal that all p-values are above the 0.05 significance level, suggesting no statistically significant differences between the examined variables. The graph mentioned above illustrates the application of the independent sample t-test in connecting and comparing the other variables, using gender as a reference point. Among these comparisons, the relationship between the independent



Demographic

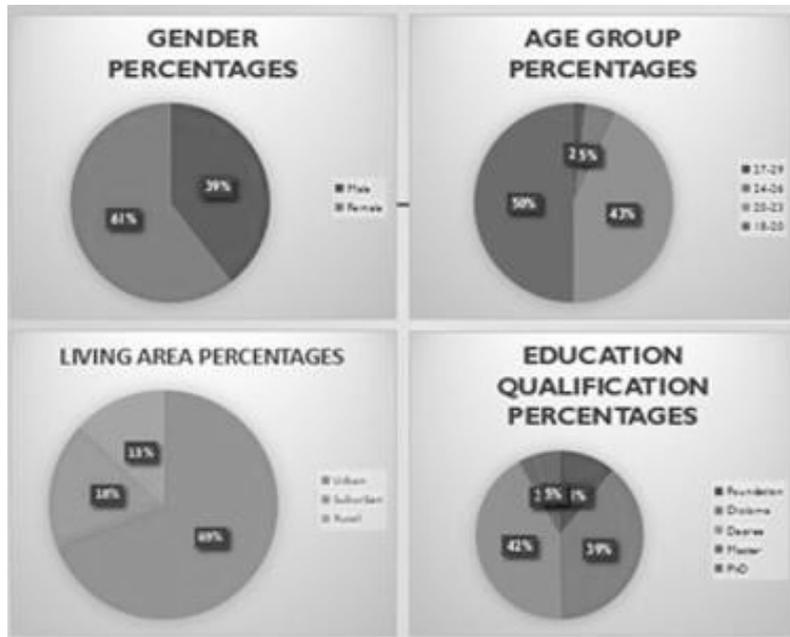


Figure 2, Demographic analysis

The demographic analysis of the 200 responses collected from students at colleges in the Kurdistan Region is presented through pie charts. These charts depict the distribution of participants based on various demographic factors, such as gender, age, financial background, and education level. Gender is utilized to investigate the potential differences in the outcomes that may influence the variables, while age is employed to analyze the variations in technology adoption between different age groups.

Furthermore, the financial background of the respondents is taken into account to ascertain the frequency with which users participate in financial transactions, providing insights into their experience and familiarity with financial technologies. Education level is another critical factor



At the beginning of the survey, respondents receive an introduction to the e-wallet concept and a verbal explanation. The questionnaire is distributed to potential respondents in the Kurdistan Region of Iraq via Facebook messaging, with a two-week deadline for submission. Out of 200 individuals, 191 responded, yielding a 91% response rate. The remaining 9 respondents failed to meet the researcher's deadline.

4 - Results and Findings

This section discusses the data analysis and study findings in detail. The statistics for independent and dependent variables are thoroughly examined and presented, providing a comprehensive understanding of the variables' characteristics and distribution. Additionally, the correlations between the variables are meticulously assessed to identify any significant relationships or patterns among them.

Hypotheses are rigorously tested using appropriate statistical techniques to validate the findings further. This process enables the researcher to determine the level of support for each hypothesis based on the empirical evidence, ultimately leading to either acceptance or rejection of the hypotheses. The outcomes of these tests are then interpreted and discussed in the context of the study's objectives and existing literature.

This section aims to provide valuable insights into the factors influencing e-wallet adoption in the Kurdistan Region of Iraq by presenting a comprehensive analysis of the data and a thorough examination of the hypotheses. The study results can then serve as a foundation for future research and contribute to a deeper understanding of the drivers and barriers to e-wallet adoption in various contexts.



Subjective Norms

Subjective norms stem from normative beliefs, resulting in perceived social pressure (Kumar, 2012). These norms relate to an individual's perception of social pressure from significant others (e.g., family, friends, colleagues) to engage (or not) in specific behaviors and their motivation to comply with those individuals' opinions (Amran & Nee, 2012; Saleki, Seydsaleki & Rahimi, 2012). Subjective norms also encompass the critical reactions that shape others' perceptions of appropriate conduct in achieving objectives.

H4: Subjective norms will positively affect the behavioral intention to use e-wallets.

3 - Research Methodology

This study employs a quantitative approach to gather primary data, focusing on statistical results from respondents. The quantitative method emphasizes the testing and verifying of facts and causality in social occurrences, enabling the generalization of findings from the population (Ghauri P., Grhaug K., 2010; Hassan, *et al.*, 2022a). The quantitative approach addresses the research questions concerning the factors influencing e-wallet adoption in the Kurdistan Region of Iraq and the manner of e-wallet adoption. In addition to primary data, this investigation incorporates secondary data from a literature review using predefined keywords to support the theories employed.

A questionnaire serves as the primary quantitative technique in this study. The survey, created using the online application Survey Monkey, is based on factors impacting e-wallet adoption. The research aims to examine the effects of these variables and elucidate their interactions (Hassan, *et al.*, 2021).



Concerning this study, PU indicates that an e-wallet system could contribute to increased satisfaction from the effort expended (Lin & Wang, 2012).

H1: Perceived usefulness will positively impact the adoption of the e-wallet system.

Perceived Ease of Use

Perceived Ease of Use (PEOU) refers to "the degree to which an individual believes that using a technology will be free from effort" (Davis, 1989). In this study, PEOU represents the extent users believe their continued use of e-wallets requires minimal effort. A relatively easy system will encourage individuals to explore its features and ultimately intend to continue using it. PEOU reflects the advantages of technology that can be utilized effortlessly, resulting in quicker and more convenient experiences for users in managing financial transactions and purchases (Chiu & Wang, 2008).

H2: Perceived ease of use will positively affect the use of the e-wallet system.

Attitude

Attitude represents the tangible reactions or responses to an individual's thoughts and perspectives regarding the consequences of their behavior (Riketta, 2009; Hassan, *et al.*, 2022b). Introducing e-wallets as a novel technology among students may generate various perspectives. Students' attitudes towards this new system will influence their positive or negative behavior regarding e-wallet adoption, signifying the population's readiness (Carpenter, *et al.*, 2009).

H3: Attitude towards behavior will positively influence the adoption of an e-wallet.

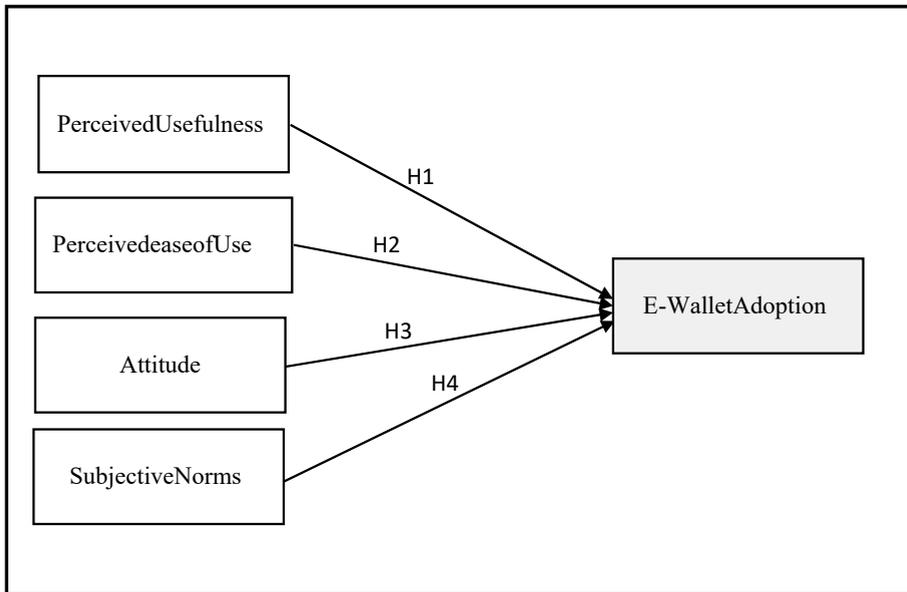


Figure1, Conceptual Model

B) Perceived Usefulness

Perceived Usefulness (PU) is defined as "the extent to which an individual believes that using a specific technology will enhance their job performance" (Davis, 1989). Within the TAM framework, PU is hypothesized to directly predict the behavioral intention to use (BI) the technology in question (Park, *et al.*, 2014). Past research indicates a positive association between PU and continuance intention in various contexts, including e-text (Baker-Eveleth & Stone, 2015; Stone & Baker-Eveleth, 2013), instant messaging (Wang, Ngai & Wei, 2011), mobile service providers (Abbas & Hamdy, 2015), and online travel services (Li & Liu, 2014).

PU describes the enhancement achieved by utilising application systems, resulting in improved outcomes (Wang, Ngai, & Wei, 2011).



illustrates the conceptual model that combines the theories and outlines the variables.

The conceptual model encompasses the following components:

1. Perceived Usefulness (TAM): The degree to which a user believes using a specific technology will enhance their performance or facilitate goal attainment.
2. Perceived Ease of Use (TAM): The degree to which a user believes that employing the technology will be simple and not require significant learning or adaptation.
3. Attitude (TRA): The user's comprehensive assessment of the technology, incorporating their emotions, beliefs, and intentions concerning adoption and utilization.
4. Subjective Norm (TRA): The perceived social pressure from peers, family, or society influences a user's decision to adopt or reject the technology.

The relationships between these variables can be hypothesized as follows: • Perceived Usefulness positively affects Attitude. • Perceived Ease of Use has a positive effect on Attitude. • Attitude has a positive effect on the Intention to Adopt the technology. • Subjective Norm positively affects the Intention to Adopt the technology.

By examining the relationships between these variables, the integrated TAM and TRA conceptual model can provide valuable insights into users' decision-making processes when considering the adoption of e-wallet technology. This information can subsequently be utilized to tailor marketing and implementation strategies to address the key factors that drive user adoption and promote the widespread adoption of e-wallets.



to create more effective strategies for promoting e-wallet usage and fostering a more seamless transition to a cashless economy.

Table 1, Theoretical Foundation

Theory Name	Author	Findings
Technology Acceptance Model	(Davis,1986)	This theory explains the user’s acknowledgement of computing innovations in the association.
Innovation Diffusion Theory	(Rogers,1962)	It explains how, after some time, a thought or item picks up energy and diffuses through an explicit population or social framework
Unified Theory of Acceptance and Use of Technology	(Venkatesh et al., 2003)	Explain user intention to use an information system and subsequent usage behaviour.
Theory of reasoned action	(Ajzen, Fishbein, 1980)	Effort to understand the relationship between attitude and behaviour

A) Conceptual Model

In this study, an endeavor has been undertaken to establish a connection between selected variables derived from the Technology Acceptance Model (TAM) and the Theory of Reasoned Action (TRA). These variables include perceived usefulness, perceived ease of use, attitude, and subjective norm. The rationale for integrating these two theories is that TRA aims to elucidate the behavioral considerations involved in making informed decisions before implementing new technology, while TAM concentrates on the user's decision to embrace or reject the technology. Figure 1 (not provided)



The Technology Acceptance Model (TAM) was developed to explain and predict user acceptance of information systems by focusing on two main factors: perceived usefulness and perceived ease of use (Davis, 1989). Perceived usefulness refers to the degree to which a person believes that using a particular system would enhance their job performance, while perceived ease of use is the degree to which a person believes that using the system would be free of effort. Research has shown that these factors significantly influence users' attitudes toward technology adoption and their actual usage behavior (Venkatesh and Davis, 2000).

The Theory of Reasoned Action (TRA) is a social psychology model that seeks to predict and explain individual behavior in various contexts (Fishbein and Ajzen, 1975). The model posits that an individual's intention to perform a specific behavior is determined by their attitude toward that behavior and the subjective norms surrounding it. Attitude refers to the individual's overall evaluation of the behavior, while subjective norms refer to the perceived social pressure to perform or not perform the behavior. In e-wallet adoption, TRA can help identify factors influencing users' intentions to adopt e-wallets, such as social influences and personal evaluations of the technology.

By combining and validating TAM and TRA theories, researchers can better understand the critical factors influencing e-wallet adoption among individuals, particularly college students, in specific regions, such as the Kurdistan Region of Iraq. This approach will also help academics and practitioners develop valuable insights for further empirical research and practical implementation of e-wallet technologies. As e-wallets continue to gain popularity worldwide, understanding the factors that drive user adoption is crucial for businesses, policymakers, and technology developers



For any business, customer acceptance is essential. Innovative technology alone is not enough to persuade customers to use e-wallets. As a result, gaining consumer adoption is vital. Interestingly, paying via smartphone through an e-wallet has become increasingly attractive to consumers, primarily through marketing and loyalty programs (Stringer, 2014). The success of Starbucks' mobile wallet application serves as a prime example. According to a Forbes article by Steven Bertoni (2014), Starbucks' mobile wallet is the most used in America, with about 10 million customers paying for their lattes through the app and making more than 5 million transactions weekly (Bertoni, 2014). Its loyalty program has been designed to enable users to experience all available marketing campaigns directly from their smartphones, which instantly offer discounts for free coffee or food and link directly to Starbucks' real-time reward program (Bertoni, 2014). This factor must be carefully considered when companies plan to launch mobile wallets for their businesses.

In technology implementation, "adoption" implies a positive value and confidence (Wang, *et al.*, 2011). Adopters embrace technology rather than rejecters who choose not to adopt or non-adopters who have yet to begin the process of becoming adopters (Zenobia, 2008). Numerous adoption theories have been applied in various contexts at both organizational and individual levels to understand an individual's perception of technology (Ha and Stoel, 2009; Shin, 2009; Yang, 2012). This research uses a theoretical foundation from the literature to construct knowledge related to users' perceptions and formulate hypotheses. The most appropriate theories for predicting users' acceptance of e-wallet adoption are the Technology Acceptance Model (TAM) and the Theory of Reasoned Action (TRA), among other theories that may not be as well-suited for this study.



coupons, digital cash transfers, digital cards, digital receipts, etc., all within the device (Carrington, 2014). This means users install applications developed by companies like Google Inc., Apple Inc., or PayPal on their smartphones and use those apps to pay directly for products purchased online.

E-wallets now play a crucial role in personal and professional transactions, as more people use their mobile phones for payments, money transfers, trade, and commerce daily. This has resulted in rapid development of various mobile payment models and systems. In recent years, substantial research efforts have been directed toward creating secure mobile payment solutions. Current research on e-wallet systems primarily focuses on the technological aspects, particularly functionality issues. However, research should shift toward the business aspects of e-wallet payments, such as user adoption processes, strengths and weaknesses of existing systems, user perceptions, system usability, user attitudes, and perceived usefulness of e-wallets (Stringer, 2014). Therefore, it is challenging to authenticate mobile users remotely and ensure non-repudiation of transactions.

Kevin Erickson (2013) identifies several features that e-wallets should offer users (Erickson, 2013):

- Display and store coupons or offers from businesses that customers have engaged with
- Identify real-time discounts and offers from various commercial venues
- Provide search engines and rating tools for restaurants and shops based on location
- Act as a payment tool with credit and debit cards
- Organize receipts



In Iraq, consumer preferences have shifted significantly towards technology, better networking, and resource utilization. Approximately 70% of the Iraqi population uses electronic banking for professional and personal activities. Iraq has experienced considerable growth in technological advancements and is expected to continue this trend over the next five years due to its convenience and ease of use. Young Iraqis are increasingly drawn to new technologies like e-wallets (Varghese, 2012) because they enjoy using them and prefer them for all their banking needs. However, few studies have analyzed the scope of e-wallet payment services and identified factors affecting consumer perceptions and adoption of this new technology (Silbert, 2015). Moreover, limited research is available on the Middle East context, specifically Iraq. This paper is unique in that it includes variables not yet studied concerning e-wallets and examines the relationship between them.

2 - Literature Review and Research Hypotheses E-Wallet

The concept of a versatile wallet had evolved from the "Digital Wallet" idea, which dates back to 1996 when Sam Pitroda filed a patent in the United States for a digital wallet [see (Sam Pitroda Patents)]. He envisioned a digital wallet to consist of a small liquid crystal display, slightly larger than a regular plastic bank card, with a touch-sensitive screen and simple user interface that allows users to navigate through the digital wallet as they would a physical wallet. An e-wallet is a software application on a smartphone that serves as a digital container for payment cards, tickets, loyalty cards, receipts, vouchers, and other items that might be found in a physical wallet. The mobile wallet enables users to manage multiple transactions, and it takes the form of an e-wallet when a cell phone functions as a traditional wallet, housing digital



1 - Introduction

In today's world, cell phones have become an essential part of daily life. With increasing affordability, the number of cell phone users has grown dramatically, surpassing 1 billion in 2012 and predicted to reach 1.75 billion in 2014 (eMarketer, 2014). Alongside the growth in cell phone production, numerous advancements have been made to maximize their potential capabilities. Smartphones are not only used as communication devices but also as socialization tools, entertainment platforms, web ticketing, and even payment systems (Rajgopal, 2012).

Innovations in technology have enabled mobile users to conduct monetary transactions or payments using applications installed on their smartphones. In addition to payments, users can store receipts, coupons, business cards, and bills on their phones (Erickson, 2013). When cell phones function as e-wallets, they are called electronic wallets or "Mobile wallets" (Rajgopal, 2012). Electronic payment methods are gaining popularity with a solid push to digitise various life aspects. E-wallets have experienced significant growth in many countries following recent technological advancements. Initiatives promoting development will facilitate the adoption of electronic payment systems, including E-wallets, and support the transition from a cash-based economy to a cashless one (Sen, 2016).

E-Wallets offer the convenience of conducting transactions for goods and services from various devices, such as mobile phones and smartphones (Bhasker, 2016). E-Wallet technology can benefit payments, investments, ticketing, and electronic fee and fare payments. As a versatile payment instrument, e-wallets offer users innovative features and multiple offers for enhanced convenience (Cox, 2013).



المستخلص

ظهرت المحافظ الالكترونية في الادبيات العلمية البارزة والعديد من البحوث (الحقول البحثية)، ومع ذلك هناك نقص بالتركيز على العوامل الحاسمة التي تؤثر على اعتمادها وخاصة بين الطلاب في الكليات وعلى المستوى الفردي ، بالإضافة لذلك هناك قلة من الباحثين الذين تفحصوا أو درسوا المفاهيم المتعلقة بالمحافظ الالكترونية في مجلات محددة .

تهدف هذه الدراسة الى التحقق من صحة نظريتي (TAM او TRA) التي تتعلق بالانتقاع (الاستفاده) من اعتماد المحافظ الالكترونية في العراق مع معالجة العوامل الرئيسية التي تؤثر على اعتماد المحفظة الالكترونية بين طلبة الكليات في إقليم كردستان في العراق ، لقد استخدمت في هذه الدراسة منهجية كمية لتقديم فرضياتها والحصول على استيعاب (منهم) معمق للعلاقات المحتملة بين مختلف العوامل .

اختبار T ، الموثوقية ، الارتباط ، تحليل التردد (التكرارات) و التي أجريت باستخدام التحليل الهيكلي للبرنامج الاحصائي (SPSS). لقد إشارة النتائج الى وجود فائدة ملموسة وسهولة مدركة للاستخدام فضلاً عنه معايير موضوعية ذو تأثير معنوي على استخدام المحفظة بينما كانت المواقف والاتجاهات ذو تأثير غير داعي .

ان هذه العوامل مشقة (منشقة) اساساً من رغبات الطلبة في اعتماد المحافظ الالكترونية. أن الاطار المفاهيمي المقدم في هذه الورقة يعزز تطبيق نظريتي TAM , TRA ومن المحتمل ان يقدر او يوفر للباحثين والعلماء والممارسين رؤى قيمة للبحوث التجريبية المستقلة.

الكلمات المفتاحية: المحفظة الالكترونية، التأقلم والمحافظ الالكتروني والعوامل

المؤثرة.



Abstract

E-Wallets have emerged as a prominent subject in scholarly literature and various research fields, yet there is a lack of focus on the crucial factors affecting their adoption, particularly among college students at an individual level. Additionally, only a handful of researchers have examined the concepts related to e-wallets in specific contexts. This study aims to integrate and validate the TAM and TRA theories that elucidate the benefits of E-wallet adoption in Iraq while addressing the key factors influencing E-Wallet adoption among college students in the Kurdistan Region of Iraq. A quantitative methodology is employed in this study to assess its hypotheses and gain a deeper understanding of potential relationships among different factors. The T-test, Reliability, Correlation, and Frequency analyses are conducted using the SPSS-structured analysis. The findings indicate that Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and Subjective Norms significantly affect E-Wallet adoption, while attitudes were not supported due to their lack of impact. These factors are the primary drivers of students' willingness to adopt e-wallets. The conceptual framework presented in this paper enhances the application of TAM and TRA, potentially providing scholars and practitioners with valuable insights for future empirical research.

Keywords: E-wallet, Adoption, Mobile-wallet, TAM, TRA.



Examine the Important Factors Influencing the Adoption of E-Wallets among Students in the Kurdistan Region of Iraq

Assist. Prof. Dr. Rafi Abdul-Ridha Jaber*,
Lect. Dr. Sameer Zimam Mohsen**
and Assist. Lact. Ahmed Muyasser Al-Jader***

*Ministry of Higher Education and Scientific Research, Baghdad / Iraq

** Al-Esraa University, Baghdad / Iraq

***Mosul University, Administration and Economic College, Business Admin.
Dept., Mosul / Iraq

Rfaimoon98@gmail.com, samiralsarai@gmail.com

دراسة العوامل الهامة المؤثرة على اعتماد المحافظ الالكترونية بين طلبة إقليم كردستان في العراق

ا. م. د. رافع عبد الرضا جابر*،

م. د. سمير زمام محسن**

و م. م. احمد ميسر الجادر***

* وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بغداد \ العراق

** جامعة الاسراء، بغداد \ العراق

*** جامعة الموصل، كلية الادارة و الاقتصاد- قسم ادارة الاعمال، الموصل \ العراق



Bank	Year	Score	Target
Credit Bank of Iraq	2020	0.040	0.960
Iraqi Middle East Investment Bank	2020	0.193	0.810
Union Bank of Iraq	2020	0.965	0.030
Gulf Commercial Bank	2020	0.335	0.670
Commercial Bank	2020	0.812	0.190
RT Bank	2020	0.808	0.190
Al-Mansour Bank for Investment	2020	0.230	0.770
Sumer Commercial Bank	2020	0.224	0.780
Mosul Bank for Development & Investment	2020	0.327	0.670
Ashur International Bank for Investment	2020	0.715	0.280
Baghdad	2020	0.449	0.550
Erbil Bank	2020	0.500	0.500
Babylon Bank	2020	0.335	0.670
Economy Bank for Investment & Finance	2020	0.637	0.360
International development Bank for Investment & Finance	2020	0.842	0.160



Bank	Year	Score	Target
Gulf Commercial Bank	2018	0.399	0.600
Commercial Bank	2018	0.447	0.550
RT Bank	2018	0.300	0.700
Al-Mansour Bank for Investment	2018	0.567	0.430
Sumer Commercial Bank	2018	0.315	0.690
Mosul Bank for Development & Investment	2018	0.377	0.620
Ashur International Bank for Investment	2018	0.154	0.850
Baghdad	2018	0.356	0.640
Erbil Bank	2018	0.367	0.630
Babylon Bank	2018	0.433	0.570
Economy Bank for Investment & Finance	2018	0.611	0.390
International development Bank for Investment & Finance	2018	0.626	0.370
United Bank for Investment	2019	0.945	0.050
National Bank of Iraq	2019	0.513	0.490
Investment Bank of Iraq	2019	0.345	0.650
Credit Bank of Iraq	2019	0.060	0.940
Iraqi Middle East Investment Bank	2019	0.207	0.790
Union Bank of Iraq	2019	0.997	0.000
Gulf Commercial Bank	2019	0.444	0.560
Commercial Bank	2019	0.250	0.750
RT Bank	2019	0.184	0.820
Al-Mansour Bank for Investment	2019	0.246	0.750
Sumer Commercial Bank	2019	0.338	0.660
Mosul Bank for Development & Investment	2019	0.391	0.610
Ashur International Bank for Investment	2019	0.188	0.810
Baghdad	2019	0.334	0.670
Erbil Bank	2019	0.363	0.640
Babylon Bank	2019	0.331	0.670
Economy Bank for Investment & Finance	2019	0.769	0.230
International development Bank for Investment & Finance	2019	0.744	0.260
United Bank for Investment	2020	0.315	0.680
National Bank of Iraq	2020	0.785	0.210
Investment Bank of Iraq	2020	0.317	0.680



Bank	Year	Score	Target
Al-Mansour Bank for Investment	2016	0.354	0.650
Sumer Commercial Bank	2016	0.489	0.510
Mosul Bank for Development & Investment	2016	0.648	0.350
Ashur International Bank for Investment	2016	1.000	0.000
Baghdad	2016	0.511	0.490
Erbil Bank	2016	0.301	0.700
Babylon Bank	2016	0.819	0.180
Economy Bank for Investment & Finance	2016	0.796	0.200
International development Bank for Investment & Finance	2016	0.622	0.380
United Bank for Investment	2017	1.000	0.000
National Bank of Iraq	2017	0.401	0.600
Investment Bank of Iraq	2017	0.279	0.720
Credit Bank of Iraq	2017	0.232	0.770
Iraqi Middle East Investment Bank	2017	0.217	0.780
Union Bank of Iraq	2017	0.828	0.170
Gulf Commercial Bank	2017	0.450	0.550
Commercial Bank	2017	0.415	0.590
RT Bank	2017	0.444	0.560
Al-Mansour Bank for Investment	2017	0.617	0.380
Sumer Commercial Bank	2017	0.349	0.650
Mosul Bank for Development & Investment	2017	0.634	0.370
Ashur International Bank for Investment	2017	0.951	0.050
Baghdad	2017	0.374	0.630
Erbil Bank	2017	0.412	0.590
Babylon Bank	2017	0.642	0.360
Economy Bank for Investment & Finance	2017	0.598	0.400
International development Bank for Investment & Finance	2017	0.590	0.410
United Bank for Investment	2018	0.951	0.050
National Bank of Iraq	2018	0.337	0.660
Investment Bank of Iraq	2018	0.322	0.680
Credit Bank of Iraq	2018	0.222	0.780
Iraqi Middle East Investment Bank	2018	0.205	0.790
Union Bank of Iraq	2018	0.841	0.160



Bank	Year	Score	Target
Ashur International Bank for Investment	2014	0.519	0.480
Baghdad	2014	1.000	0.000
Erbil Bank	2014	0.449	0.550
Babylon Bank	2014	1.000	0.000
Economy Bank for Investment & Finance	2014	0.734	0.270
International development Bank for Investment & Finance	2014	0.646	0.350
United Bank for Investment	2015	1.000	0.000
National Bank of Iraq	2015	0.394	0.610
Investment Bank of Iraqi	2015	0.459	0.540
Credit Bank of Iraq	2015	0.433	0.570
Iraqi Middle East Investment Bank	2015	0.390	0.610
Union Bank of Iraq	2015	1.000	0.000
Gulf Commercial Bank	2015	0.615	0.380
Commercial Bank	2015	0.433	0.570
RT Bank	2015	0.433	0.570
Al-Mansour Bank for Investment	2015	1.000	0.000
Sumer Commercial Bank	2015	0.462	0.540
Mosul Bank for Development & Investment	2015	1.000	0.000
Ashur International Bank for Investment	2015	0.842	0.160
Baghdad	2015	0.574	0.430
Erbil Bank	2015	0.338	0.660
Babylon Bank	2015	0.612	0.390
Economy Bank for Investment & Finance	2015	1.000	0.000
International development Bank for Investment & Finance	2015	0.647	0.350
United Bank for Investment	2016	1.000	0.000
National Bank of Iraq	2016	0.815	0.190
Investment Bank of Iraqi	2016	0.317	0.680
Credit Bank of Iraq	2016	0.184	0.820
Iraqi Middle East Investment Bank	2016	0.342	0.660
Union Bank of Iraq	2016	1.000	0.000
Gulf Commercial Bank	2016	0.541	0.460
Commercial Bank	2016	0.343	0.660
RT Bank	2016	0.607	0.390



Appendix (B) Competency Indicators and Target Levels of Outputs

Bank	Year	Score	Target
United Bank for Investment	2013	1.000	0.000
National Bank of Iraq	2013	0.531	0.470
Investment Bank of Iraqi	2013	0.935	0.070
Credit Bank of Iraq	2013	1.000	0.000
Iraqi Middle East Investment Bank	2013	1.000	0.000
Union Bank of Iraq	2013	1.000	0.000
Gulf Commercial Bank	2013	1.000	0.000
Commercial Bank	2013	1.000	0.000
RT Bank	2013	0.524	0.480
Al-Mansour Bank for Investment	2013	1.000	0.000
Sumer Commercial Bank	2013	0.579	0.420
Mosul Bank for Development & Investment	2013	0.898	0.100
Ashur International Bank for Investment	2013	1.000	0.000
Baghdad	2013	1.000	0.000
Erbil Bank	2013	0.503	0.500
Babylon Bank	2013	1.000	0.000
Economy Bank for Investment & Finance	2013	1.000	0.000
International development Bank for Investment & Finance	2013	0.508	0.490
United Bank for Investment	2014	1.000	0.000
National Bank of Iraq	2014	0.378	0.620
Investment Bank of Iraqi	2014	0.669	0.330
Credit Bank of Iraq	2014	1.000	0.000
Iraqi Middle East Investment Bank	2014	0.436	0.560
Union Bank of Iraq	2014	0.776	0.220
Gulf Commercial Bank	2014	0.865	0.140
Commercial Bank	2014	1.000	0.000
RT Bank	2014	0.516	0.480
Al-Mansour Bank for Investment	2014	0.948	0.050
Sumer Commercial Bank	2014	0.432	0.570
Mosul Bank for Development & Investment	2014	1.000	0.000



Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
International developmen Bank For Investment & Finance	2019	250,000	405,738	345,327	142,277	0	5,182.00
United Bank for Investment	2020	300,000	152,234	118,842	283,322	3,078	520.00
National Bank of Iraq	2020	250,000	419,235	317,599	506,440	72,196	19,908.00
Investment Bank of Iraqi	2020	250,000	269,018	138,827	113,406	4,145	4,674.00
Credit Bank of Iraq	2020	250,000	217,502	0	42,523	789	0.01
Iraqi Middle East Investment Bank	2020	250,000	266,697	85,136	28,296	5,073	0.01
Union Bank of Iraq	2020	252,000	153,083	360,474	307,983	844	853.00
Gulf Commercial Bank	2020	300,000	180,767	127,003	243,629	15,593	1.00
Commercial Bank	2020	250,000	272,761	18,841	63,570	1,412	35,457.00
RT Bank	2020	250,000	279,689	42,405	104,390	4,293	35,457.00
Al-Mansour Bank for Investment	2020	250,000	965,702	102,672	52,632	1,114	7,005.00
Sumer Commercial Bank	2020	250,000	54,594	46,028	100	2,018	1,064.00
Mosul Bank for Development & Investment	2020	252,500	101,140	89,241	22,859	5,100	1,452.00
Ashur International Bank for Investment	2020	250,000	113,093	25,108	11,704	2,896	14,828.00
Baghdad Bank	2020	250,000	1,073,266	141,640	59,329	5,783	20,200.00
Erbil Bank	2020	265,000	134,696	177,898	183,158	789	0.01
Babylon Bank	2020	250,000	127,548	99,985	187,108	454	1,121.00
Economy Bank For Investment & Finance	2020	250,000	149,535	198,196	385,690	12,576	4,123.00
International developmen Bank For Investment & Finance	2020	250,000	659,473	384,901	291,000	3,000	13,632.00



Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
Mosul Bank for Development & Investment	2018	252,500	116,674	110,982	21,459	4,201	2,584.00
Ashur International Bank for Investment	2018	250,000	177,356	5,624	10,030	2,661	4,735.00
Baghdad Bank	2018	250,000	786,386	161,955	60,687	5,216	4,152.00
Erbil Bank	2018	265,000	194,766	158,422	197,695	789	2,290.00
Babylon Bank	2018	250,000	69,247	95,535	97,905	1,245	3,775.00
Economy Bank For Investment & Finance	2018	250,000	96,223	121,981	356,310	9,988	1,887.00
International developmen Bank For Investment & Finance	2018	250,000	326,473	288,004	120,049	0	7,663.00
United Bank for Investment	2019	300,000	69,439	252,215	420,110	3,253	0.01
National Bank of Iraq	2019	250,000	250,557	168,964	399,096	38,184	9,164.00
Investment Bank of Iraq	2019	250,000	210,962	146,506	113,991	4,170	17.00
Credit Bank of Iraq	2019	250,000	208,359	0	63,345	0	0.01
Iraqi Middle East Investment Bank	2019	250,000	271,418	94,051	22,960	3,410	79.00
Union Bank of Iraq	2019	252,000	149,074	364,011	341,492	845	1,628.00
Gulf Commercial Bank	2019	300,000	201,580	144,624	468,498	15,129	0.01
Commercial Bank	2019	250,000	146,013	11,447	23,425	557	6,554.00
RT Bank	2019	250,000	591,176	70,437	169,596	2,963	6,554.00
Al-Mansour Bank for Investment	2019	250,000	1,157,608	109,127	23,393	1,104	8,278.00
Sumer Commercial Bank	2019	250,000	62,692	76,837	103	1,229	1,003.00
Mosul Bank for Development & Investment	2019	252,500	118,624	114,743	19,345	4,201	3,419.00
Ashur International Bank for Investment	2019	250,000	139,173	9,278	8,130	2,695	4,659.00
Baghdad Bank	2019	250,000	803,012	149,603	65,926	5,173	7,299.00
Erbil Bank	2019	265,000	176,702	150,772	181,283	789	0.01
Babylon Bank	2019	250,000	126,548	98,885	180,108	456	1,322.00
Economy Bank For Investment & Finance	2019	250,000	90,427	130,460	375,590	10,572	5,013.00



Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
Credit Bank of Iraq	2017	250,000	162,366	0	66,904	0	6,707.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2017	250,000	324,585	100,252	34,045	3,027	0.01
Union Bank of Iraq	2017	252,000	299,025	391,938	377,664	50	97.00
Gulf Commercial Bank	2017	300,000	265,804	204,275	40,638	17,543	4,230.00
Commercial Bank	2017	250,000	134,227	10,789	19,297	467	10,050.00
RT Bank	2017	250,000	209,943	172,684	23,674	4	10,050.00
Al-Mansour Bank for Investment	2017	250,000	977,536	116,743	25,530	306,716	14,834.00
Sumer Commercial Bank	2017	250,000	89,771	94,838	173	1,738	401.00
Mosul Bank for Development & Investment	2017	252,500	100,690	173,464	25,987	4,061	4,895.00
Ashur International Bank for Investment	2017	250,000	75,772	10,398	6,758	2,614	13,498.00
Baghdad Bank	2017	250,000	747,999	169,579	66,050	4,676	6,122.00
Erbil Bank	2017	265,000	146,133	138,711	214,868	0	6,641.00
Babylon Bank	2017	250,000	37,265	104,810	26,230	456	3,400.00
Economy Bank For Investment & Finance	2017	250,000	131,487	129,874	438,964	22,422	0.01
International developmen Bank For Investment & Finance	2017	250,000	319,875	267,038	223,562	0	12,722.00
United Bank for Investment	2018	300,000	128,221	341,002	640,324	3,450	-10,494.00
National Bank of Iraqi	2018	250,000	190,732	76,828	330,425	2,588	0.01
Investment Bank of Iraqi	2018	250,000	238,584	141,059	81,681	4,385	339.00
Credit Bank of Iraq	2018	250,000	144,170	0	64,122	0	5,598.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2018	250,000	429,602	94,572	36,278	3,068	0.01
Union Bank of Iraq	2018	252,000	228,865	375,926	374,550	832	67.00
Gulf Commercial Bank	2018	300,000	232,935	171,492	28,811	16,427	591.00
Commercial Bank	2018	250,000	134,552	11,933	20,120	579	10,864.00
RT Bank	2018	250,000	527,316	126,369	228,086	799	10,864.00
Al-Mansour Bank for Investment	2018	250,000	1,239,309	123,812	42,876	152,994	21,164.00
Sumer Commercial Bank	2018	250,000	80,745	78,931	103	2,524	913.00



Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
Bank Baghdad	2015	250,000	878,666	261,797	229,387	7,026	6,448.00
Bank Erbil	2015	265,000	242,787	88,373	257,308	0	11,399.00
Babylon Bank	2015	236,859	89,418	147,396	55,598	1,686	3,579.00
Economy Bank For Investment & Finance	2015	207,154	201,990	108,580	806,296	2,432	4,646.00
International developmen Bank For Investment & Finance	2015	250,000	415,571	290,690	184,616	0	17,154.00
United Bank for Investment	2016	300,000	139,125	272,652	1,099,027	6,741	1,059.00
National Bank of Iraq	2016	250,000	162,017	124,683	233,874	1,615	23,502.00
Investment Bank of Iraqi	2016	250,000	254,003	103,401	172,887	16,983	10,179.00
Credit Bank of Iraq	2016	250,000	179,282	2,931	100,611	100	4,976.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2016	250,000	251,840	113,713	124,828	9,349	11,750.00
Union Bank of Iraq	2016	252,000	185,129	424,838	402,128	63	20.00
Gulf Commercial Bank	2016	300,000	427,201	287,550	152,712	12,831	5,871.00
Commercial Bank	2016	250,000	121,222	9,904	1,864	650	7,578.00
RT Bank	2016	250,000	159,259	210,258	72,276	0	7,578.00
Al-Mansour Bank for Investment	2016	250,000	781,010	114,535	51,946	38,303	14,391.00
Sumer Commercial Bank	2016	250,000	67,663	108,062	481	839	3,760.00
Mosul Bank for Development & Investment	2016	252,500	91,857	172,318	81,261	4,308	3,522.00
Ashur International Bank for Investment	2016	250,000	94,830	9,623	297,873	1,098	14,742.00
Bank Baghdad	2016	250,000	827,926	195,066	93,606	5,865	20,245.00
Erbil Bank	2016	265,000	227,859	100,047	242,182	0	8,931.00
Babylon Bank	2016	250,000	57,253	138,294	109,448	1,456	7,352.00
Economy Bank For Investment & Finance	2016	207,154	184,301	13,749	586,942	2,230	491.00
International developmen Bank For Investment & Finance	2016	250,000	311,922	279,132	194,696	0	16,536.00
United Bank for Investment	2017	300,000	103,904	329,053	899,206	4,188	0.01
National Bank of Iraq	2017	250,000	184,729	134,356	310,859	2,549	2,965.00
Investment Bank of Iraqi	2017	250,000	246,006	118,712	80,139	3,739	3,996.00



Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
Union Bank of Iraq	2014	252,000	375,327	352,813	636,050	66	14,265.00
Gulf Commercial Bank	2014	300,000	455,212	288,100	560,040	77,925	36,147.00
Commercial Bank	2014	250,000	121,063	7,154	64,069	280,263	9,215.00
RT Bank	2014	250,000	215,940	208,888	22,340	225	9,215.00
Al-Mansour Bank for Investment	2014	250,000	568,325	102,038	60,146	486,807	16,909.00
Sumer Commercial Bank	2014	250,000	135,694	143,050	3,366	1,510	2,307.00
Mosul Bank for Development & Investment	2014	202,000	71,465	165,164	70,320	5,579	1,821.00
Ashur International Bank for Investment	2014	250,000	109,506	85,074	118,498	4,923	9,655.00
Bank Baghdad	2014	250,000	1,491,599	228,904	775,227	455,022	27,781.00
Erbil Bank	2014	265,000	194,953	108,922	282,344	0	12,740.00
Babylon Bank	2014	178,859	112,650	174,843	83,858	1,670	4,853.00
Economy Bank For Investment & Finance	2014	207,154	344,506	152,818	854,280	2,432	0.01
International developmen Bank For Investment & Finance	2014	250,000	387,961	224,173	260,845	0	27,436.00
United Bank for Investment	2015	300,000	228,903	324,229	1,131,896	4,584	19,831.00
National Bank of Iraq	2015	250,000	267,566	179,516	214,019	1,631	2,207.00
Investment Bank of Iraqi	2015	250,000	250,916	123,242	83,857	16,932	17,499.00
Credit Bank of Iraq	2015	250,000	157,788	6,645	152,887	100	11,639.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2015	250,000	331,666	149,925	90,585	42,573	5,421.00
Union Bank of Iraq	2015	252,000	272,225	473,231	460,688	58	0.01
Gulf Commercial Bank	2015	300,000	370,218	330,993	200,537	6,983	9,396.00
Commercial Bank	2015	250,000	90,661	9,835	12,321	726	7,360.00
RT Bank	2015	250,000	240,590	184,523	67,302	225	7,360.00
Al-Mansour Bank for Investment	2015	250,000	735,205	112,748	66,927	617,994	20,006.00
Sumer Commercial Bank	2015	250,000	84,631	113,909	1,314	1,758	3,613.00
Mosul Bank for Development & Investment	2015	252,500	8,650	156,907	66,609	5,329	0.01
Ashur International Bank for Investment	2015	250,000	115,498	28,440	27,763	2,509	17,788.00



Appendix (A) Inputs and outputs of Iraqi private banks for the years (2013-2020) (billion Iraqi dinar)

Bank	Year	Input		Output			
		Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
United Bank for Investment	2013	300,000	349,520	537,829	1,191,808	14,103	30,139.00
National Bank of Iraq	2013	152,000	360,329	116,289	144,820	31,941	13,874.00
Investment Bank of Iraqi	2013	155,000	283,288	244,163	121,044	4,250	26,802.00
Credit Bank of Iraq	2013	150,000	380,530	2,532	189,305	391,570	11,532.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2013	150,000	551,856	206,778	169,737	19,065	20,876.00
Union Bank of Iraq	2013	152,000	247,364	257,067	501,409	66	43,020.00
Gulf Commercial Bank	2013	250,000	417,143	286,574	583,171	64,784	47,452.00
Commercial Bank	2013	150,000	96,691	3,956	61,721	112,852	8,877.00
RT Bank	2013	250,000	105,499	108,784	17,967	225	8,877.00
Al-Mansour Bank for Investment	2013	250,000	485,306	89,655	55,779	474,861	25,278.00
Sumer Commercial Bank	2013	187,300	105,254	105,472	2,377	1,510	1,698.00
Mosul Bank for Development & Investment	2013	202,000	269,410	153,689	61,883	14,937	38,689.00
Ashur International Bank for Investment	2013	210,000	83,164	96,974	99,586	12,608	15,756.00
bank Baghdad	2013	250,000	13,935,584	219,170	671,705	410,178	32,067.00
Erbil Bank	2013	265,000	160,474	131,962	261,705	0	11,710.00
Babylon Bank	2013	150,000	165,532	190,502	66,803	2,985	3,554.00
Economy Bank For Investment & Finance	2013	150,000	414,070	165,669	1,178,369	4,210	3,480.00
International developmen Bank For Investment & Finance	2013	250,000	339,837	91,928	20,214	0	23,067.00
United Bank for Investment	2014	300,000	186,156	429,494	819,668	13,420	21,636.00
National Bank of Iraq	2014	250,000	338,628	165,477	202,119	13,806	7,067.00
Investment Bank of Iraqi	2014	250,000	256,736	165,469	155,667	3,790	28,877.00
Credit Bank of Iraq	2014	250,000	311,750	1,229	191,628	408,720	13,443.00
Iraqi Middle East Investment Bank	2014	250,000	358,118	187,865	143,258	26,860	3,606.00



whereas the economy bank for investment and finance has recorded (5%) of the total banks, and it was in the second place, whereas the banks has efficiency ratio (0.60) and less than (0.70), they form (28%) of the total banks, whereas the banks that has efficiency ratio (0.30) and less than (0.60), they come in the fourth place and they form (56%) of the total banks, As for the general mean of performance efficiency of the banks according to data envelopment analysis is (0.59).

References

1. Al-Delaimi, S. K., & Al-Ani, A. H. (2006). Using Data Envelopment Analysis to Measure Cost Efficiency with an Application on Islamic Banks, *Scientific Journal of Administrative Development*, Vol. 4(6).
2. Henriques, Iago Cotrim, Sobreiro, Vinicius Amorim and others (2018) "Efficiency in the Brazilian Banking System Using Data Envelopment Analysis, *Future Business Journal* .
3. Mehdiloozad, M., Ahmadi, M. B., & Sahoo, B. K. (2017). On Classifying Decision Making Units in DEA: A Unified Dominance-based Model. *Annals of Operations Research*, 250(1).
4. Othman, Filzab Mohamed, Mohd-Zamil, Nor Aiza & others, (2016) "Data Envelopment Analysis: A Tool of Measuring Efficiency in Banking sector " , *International Journal of Economics and Financial* .
5. Zanboori, E., Rostamy-Malkhalifeh, M., Jahanshahloo, G. R., & Shoja, N. (2014). Calculating Super Efficiency of DMUS for Ranking Units in Data Envelopment Analysis Based on SBM Model, *The Scientific World Journal*.
6. Zhu, Joe (2016). *Data Envelopment Analysis a Handbook of Empirical Studies and Applications*. First edition, Springer Science and Business Media New York.



Second hypothesis, averages of banks relative efficiency differ throughout the years, significantly through the period (2013-2020), we can use the disparity table to test this hypothesis as it shown in Table (5), results of variance are as following:

Table (5) Analysis of variance (ANOVA) for second hypothesis

Score	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	2.967	7	.424	7.044	.000
Within Groups	8.183	136	.060		
Total	11.150	143			

Source: Source : Outputs of statistical program SPSS ver.22

Results show a contrast in the averages of efficiency throughout the years because level of significance is less (0.05)

5- Conclusion

This study has come with a set of conclusions and they are: All of the Iraqi banks didn't achieve complete relative efficiency and they don't know how to properly use the elements of inputs to achieve a certain value of output.

As the results indicated that the union bank of Iraq, united bank of investment were able to get the highest relative efficiency and it was (0.926), (0.901) respectively, while these banks (Iraqi middle east), (credit bank of Iraq) and (summer commercial bank), they achieved the lowest relative efficiency (0.374), (0.396) and (0.399) respectively.

According to the analysis, it seems the banks that has efficiency between (0.90-0.95) are only (11%) of the total banks in this research,

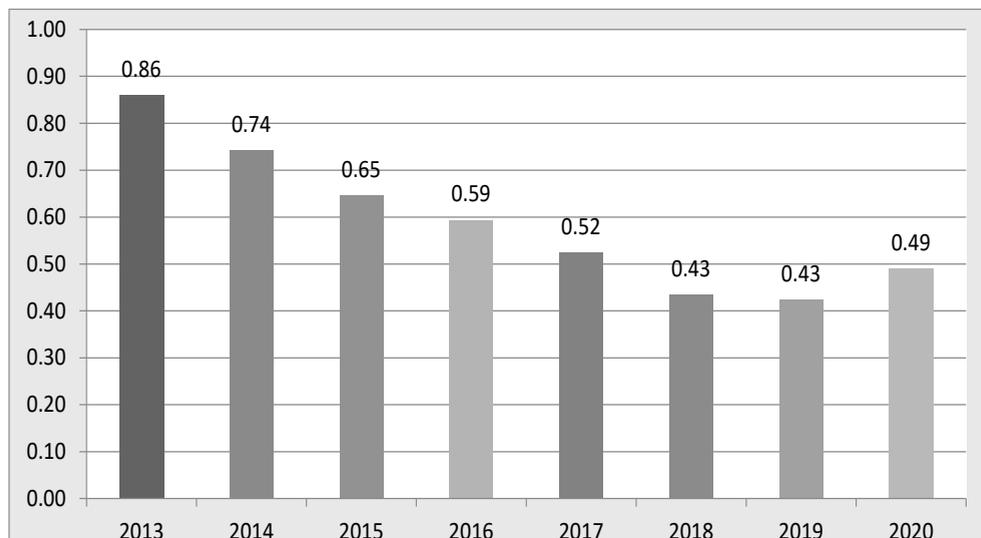


Figure (4) Indications of relative efficiency through the years of research
 Source: Table (4)

Third: Hypothesis testing

First hypothesis, the average of banks relative efficiency differs significantly for the period (2013-2020), we can use the variance research o test this hypothesis as results of disparity Table are:

Table (4) Analysis of variance (ANOVA) for the first hypothesis

Score	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	3.621	17	.213	3.564	.000
Within Groups	7.529	126	.060		
Total	11.150	143			

Source: Outputs of statistical program SPSS ver.22

The result shows a variance in the averages of banks efficiency because level of significance is less than (0.05)

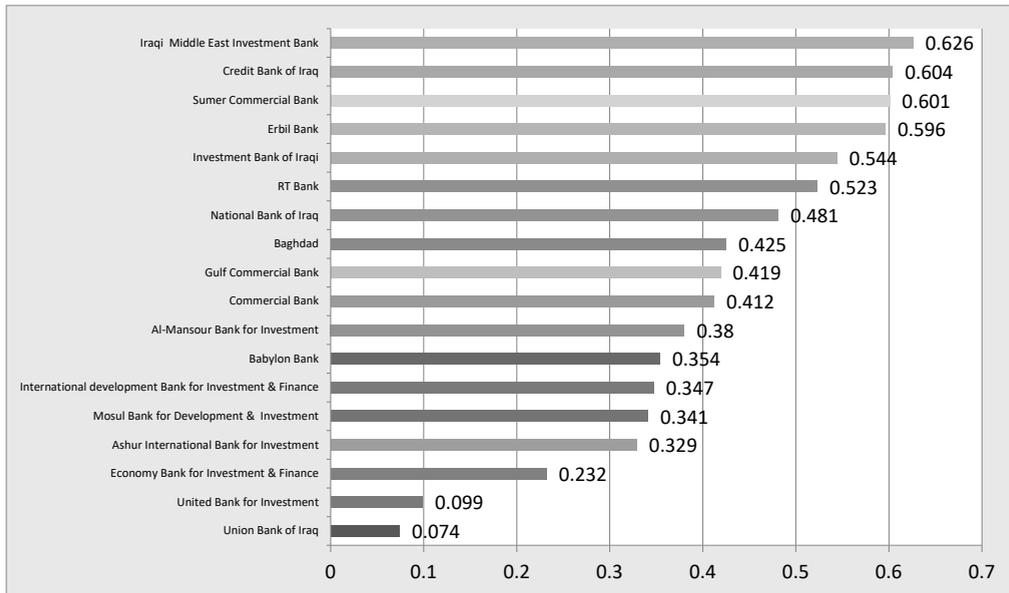


Figure (3) Target averages of required outputs by banks for the period 2013-2020, Source :Table (2)

Table (3) and Figure (4) indicates the efficiency during the years of the research.

Table (3) Relative efficiency indicators during the years (2013-2020)

Year	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
Score	.85990	.74269	.64628	.59392	.52412	.43498	.42503	.49049

Source: Worker research relies on EMS outputs

From Table (3) and Figure (4), it appears that the highest average of bank efficiency was in 2013, it was (0.59), and lowest average of efficiency was (0.42%)



We notice from the results that the average efficiency of all researches of the bank during the period (2013-2020) was 59% and this shows poor optimal exploitation of the bank economical resources and there is (0) misuse, the amount of waste was 41%

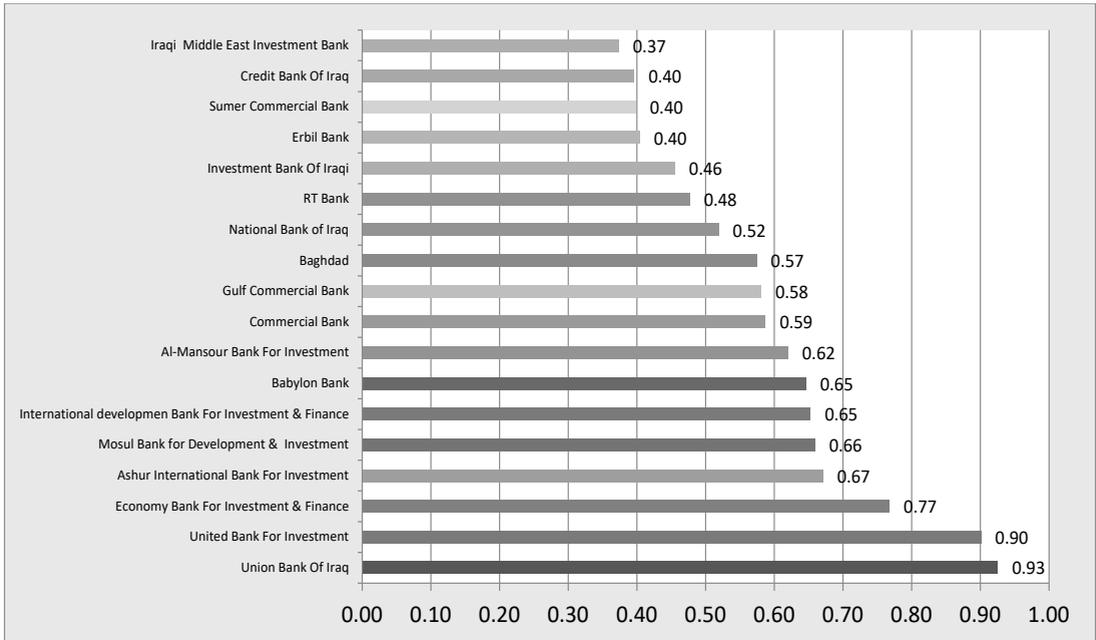


Figure (2) Efficiency average earned by banks in the research community for the period 2013-2020, Source : Table (2)

It appears from Figure (2).that the best average efficiency was achieved by the united bank,with an average efficiency of 93% for the period (2013-2020), which means the bank has to increase the output by (7%) until it reaches full efficiency as in Figure (3), also Figure (2) shows the bank of middle east achieved the lowest efficiency for the period (2013-2020) which was (37%) this shows the bank must raise the level of outputs by 63% until it researches full efficiency as in Figure (3)



Second: The analysis of the result of efficiency indicators

The output guidance was applied to extract the variable efficiency indicators (1) of the research sample bank and the (EMS) program version 1.3.0 was employed to extract the efficiency indicators for the research sample bank

Table (2), Figures (2) and (3) illustrates the level of expenses efficiency and the required output levels, according to the bank of the research sample

Table (2) Efficiency and improvement indicator that is required to the banks for the period by (2013-2020)

Banks	Score	Target
Union Bank of Iraq	0.926	0.074
United Bank for Investment	0.901	0.099
Economy Bank for Investment & Finance	0.768	0.232
Ashur International Bank for Investment	0.671	0.329
Mosul Bank for Development & Investment	0.659	0.341
International development Bank for Investment & Finance	0.653	0.347
Babylon Bank	0.646	0.354
Al-Mansour Bank for Investment	0.620	0.380
Commercial Bank	0.588	0.412
Gulf Commercial Bank	0.581	0.419
Baghdad	0.575	0.425
National Bank of Iraq	0.519	0.481
RT Bank	0.477	0.523
Investment Bank of Iraqi	0.456	0.544
Erbil Bank	0.404	0.596
Sumer Commercial Bank	0.399	0.601
Credit Bank of Iraq	0.396	0.604
Iraqi Middle East Investment Bank	0.374	0.626
Mean	0.590	0.410

Source: Work of the researcher was based on the output of EMS program



- The highest average deposits were held by the bank of Baghdad, and the investment was 2568 billion Iraqi dinars
- The highest average cash credit was for the united bank, which was 375 billion Iraqi dinars
- The highest average pledge credit was for union investment bank, the it was 810 billion Iraqi dinars
- The highest average investment was for Al - Mansour bank, the it was 259 Iraqi dinars
- The highest average profit was for the bank of Baghdad, the it was 15 billion Iraqi dinars

Table (2) The correlation coefficients between inputs and outputs.

		Capital	Deposits
Cash Credit	Pearson Correlation	.224**	.083
	Sig. (2-tailed)	.007	.321
	N	144	144
Pledged Credit	Pearson Correlation	.134	.157
	Sig. (2-tailed)	.108	.060
	N	144	144
Investments	Pearson Correlation	-.079	.372**
	Sig. (2-tailed)	.345	.000
	N	144	144
Profit	Pearson Correlation	-.147	.257**
	Sig. (2-tailed)	.078	.002
	N	144	144

** . Correlation is significant at the (0.01) level (2-tailed).

From Table (2) we find the following:

There is significant correlation between capital and cash credit and between deposits with investment and profits



Bank	Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
Mosul Bank for Development & Investment	239875.0	109813.8	142063.5	46215.4	5964.5	7047.8
Ashur International Bank for Investment	245000.0	113549.0	33814.9	72542.8	4000.5	11957.6
Baghdad	250000.0	2568054.8	190964.3	252739.6	112367.4	15539.3
Erbil Bank	265000.0	184796.3	131888.4	227567.9	295.9	6713.9
Babylon Bank	226964.8	98182.6	131281.3	100882.3	1301.0	3619.5
Economy Bank for Investment & Finance	221432.8	201567.4	127665.9	622805.1	8357.8	2455.0
International development Bank for Investment & Finance	250000.0	395856.3	271399.1	179657.4	375.0	15424.0
Mean	247892.2	381677.1	153029.4	210621.8	34583.5	9142.9
Min	221432.8	85130.5	1667.1	1002.1	295.9	1844.9
Max	300000.0	2568054.8	375037.3	810670.1	259986.6	15983.1

Source : research depending on the data of appendix (A)

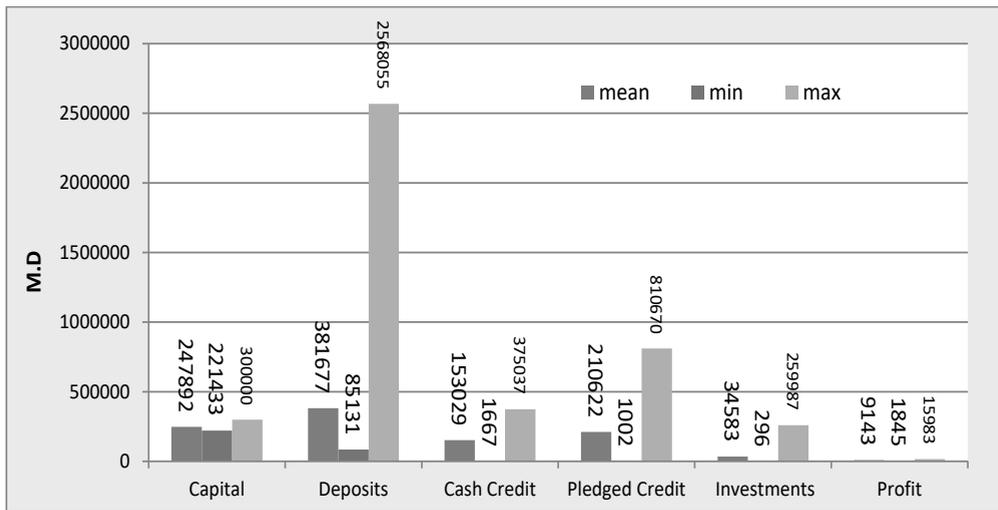


Figure (1) Show the averages, highest and lowest values for variables of the study sample for the period 2013-2020

From Table (1) and Figure (1) we find the following:

- The highest average capital was the share of union investment, the investment was 300 billion Iraqi dinars



4. Applied study

First; research sample

The research sample included (18) Iraqi commercial banks for the period (2013-2020), which means we have (144) observations, which is a large sample that allows a comparison between same bank and over a period of time, and the method of exit guidance was applied because the bank seeks to achieve the greatest value from their output according to the input they have, and by depending on a method of financial meditation in determining the input and output, so four outputs were determined (Cash credit, Pledge credit, Investments, Profits).

For the input, (Capital, Deposits).

The following are the average of the inputs and outputs of research sample bank for period 2013-2020 (numbers in Iraqi dinar)

Table (1) The average indication under the study of the bank, the sample of bank, the research found in (2012-2020)

Bank	Capital	Deposits	Cash Credit	Pledged Credit	Investments	Profit
United Bank for Investment	300000.0	169687.8	325664.5	810670.1	6602.1	7836.4
National Bank of Iraq	237750.0	271724.1	160464.0	292706.5	20563.8	8846.8
Investment Bank of Iraqi	238125.0	251189.1	147672.4	115334.0	7299.3	11547.9
Credit Bank of Iraq	237500.0	220218.4	1667.1	108915.6	100159.9	6096.6
Iraqi Middle East Investment Bank	237500.0	348222.8	129036.5	81248.4	14053.1	5216.5
Union Bank of Iraq	239500.0	238761.5	375037.3	425245.5	353.0	7493.8
Gulf Commercial Bank	293750.0	318857.5	230076.4	284754.5	28401.9	12960.8
Commercial Bank	237500.0	139648.8	10482.4	33298.4	49688.3	11994.4
RT Bank	250000.0	291176.5	140543.5	88203.9	1091.8	11994.4
Al-Mansour Bank for Investment	250000.0	863750.1	108916.3	47403.6	259986.6	15983.1
Sumer Commercial Bank	242162.5	85130.5	95890.9	1002.1	1640.8	1844.9



“ alternative from a large group of choices, and when it is necessary,taking into account many features, like objective function of the decision maker DEA, also help facilitating analysis by providing a single digit score referred to as “efficiency”, the efficiency according to the analysis of the data envelop by dividing the total weighted outputs on the total weighted inputs for all decision- making units, depending on the efficiency we have through the use of mathematical models (liner programming) ,and the efficiency index value is between (0-1) when it indicates value of “1” that has a complete efficiency but when the unit indicates a value of “zero” which means it lacks efficiency (Zanboori, *et al.*, 2014:1). the application of data envelopment analysis requires data ability of asset of basic condition, which are as follows (AL- Delaimi and AL-Ani,2006):-

- 1- The input and output variables must be positive and non-zero numbers.
- 2- The nature of the relationship between input and output should be direct, which means that any increase in input leads to an increase in output.
- 3- The sample size upon submitting should be more than or equal to three times the total input and output.
- 4- The correlation of the decision - making units or the sample under research, which means that all variables in the evaluation group must have data on input and output in positive qualities.



2. Method of Research

The liner programming was used to measure the relative efficiency for multiple commercial banks (decision making unit) by selecting the best mix of inputs group (capital, deposit) and outputs group (cash credit, pledged credit, investments, profit) during the period (2013-2020), the efficiency indicator should be between (1) which represents optimal efficiency and, (0) which represents inefficacy

If we assume the availability of a set of decision - making unit (XK.YK), $K=1, \dots, K$

For input X and output Y, we may build a data envelopment analysis method in case of maximization as Follows:

$$T = \{(x, y): \sum_{k=1}^k z_k X_{kn} \leq x_n \dots \dots \dots n = 1, \dots, N \quad (1)$$

$$\sum_{k=1}^k z_k Y_{km} \geq y_m \dots \dots \dots m = 1, \dots, M$$

$$z_k \geq 0 \quad k = 1, \dots, K\}$$

It is assumed that each (DMA) produces at least on type of output, it requires that each DMA uses at least one input, also it requires positive input and output (Zhu,2016:13)

3. Data envelopment analysis

Data envelopment analysis method is considered one of multi- criteria decision making in which we can choose the “ most suitable “ or “ desirable



1 - Introduction

The commercial banks play an important role in the economics of Iraq by providing the sufficient funding for the companies and projects, the bank efficiency is considered a primary factor for financial institutes that seek to achieve their goals, (Henriques, Iago cotraim, Sobreiro, Herbert Kimura, *et al.*, (2018).

This study aims to determine efficient financial banks that were able to use available amount of inputs (capital, deposits) to achieve better outputs (cash credit, pledged credit, investments, profit), determine the inefficient commercial banks that were unable to achieve better outputs by using the available inputs also determine the amounts of inputs that should be increase or decrease by inefficient banks to achieve perfect efficiency, there are many types of bank efficiencies such as artistic efficiency which represents the banks' ability to achieve the best result using the available resources, also efficiency refers to ability of the banks to produce output with minimal resources or input, (Othman *et al.*, 2016), volumetric efficiency that determines if the bank works in the optimal volume, volumes returning either will be constant which means the outputs increase in the same amount as the inputs do, or means the outputs increase is more than inputs increase, this indicates the expansion of banks activity, volumes returning is diminishing which means the inputs increase is more than outputs, specialty efficiency indicates the banks' ability to use the inputs or outputs in an optimal ratio.



المستخلص

تناول البحث استخدام قياس الكفاءة النسبية للمصارف التجارية العراقية الخاصة , وتحديد البنوك الفعالة القادرة على استخدام الكميات المتاحة من المدخلات لتحقيق مخرجات اكبر , وكذلك تحديد البنوك الغير فعالة بالاضافة الى وضع متطلبات جديدة للمصارف التجارية العراقية الغير كفوءة لتحقيق الكفاءة النسبية بأستخدام تحليل مغلف البيانات للفترة من (2013-2020) , وتوصل البحث الى نتائج عديدة منها أن معظم المصارف لم تحقق المخرجات المثلى حيث ان مصرف الاتحاد العراقي حقق اعلى كفاءة نسبية (0.926) للمدة (2020-2023) , وقد حقق مصرف الائتمان العراقي ادنى كفاءة نسبية (0.396) .

واوصى البحث بأن تقوم المصارف التجارية التي لم تحقق الكفاءة النسبية المثلى باستغلال مواردها المتاحة بشكل افضل.

الكلمات المفتاحية : تحليل مغلف البيانات , الكفاءة النسبية , المصارف التجارية



Abstract

In this research, the relative efficiency of commercial bank of Iraq was measured to select the effective banks that were able to use the available amount of inputs to achieve bigger outputs, and select the non-effective banks, In addition, setting new requirements for the non-effective banks to accomplish to achieve the relative efficiency, by using data envelopment analysis to financial data for the period (2013-2020).

This research has concludes numerous results and they are, most of the banks that didn't achieve optimal outputs, as it indicated that the union bank of Iraq is the bank that achieved the highest relative efficiency (0.926) for the period (2013-2020) and credit bank of Iraq has achieved the lowest relative efficiency (0.396) during the research period.

The research has recommended the banks that didn't achieve optimal relative efficiency to exploit their available resources in better way.

Keywords:

Data Envelopment Analysis (DEA), Relative efficiency, Commercial banks.



Measuring the Technical Efficiency of the Private Commercial Banks in Iraq Using Data Envelopment Analysis (DEA)

Prof. Dr. Abdul Ameer A. H. Al-Ali*
Prof. Dr. Z. A. Al-Hemyari**
and Researcher Ahlam Hameed Alabasy***

*Al-Esraa University - College of Administration and Economics,
Dept. of Accounting, Baghdad / Iraq

**University of Nizwa, Oman / Sultanate of Oman

***Iraqi Central Bank , Baghdad / Iraq

E-mail : abdalameer@esraa.edu.iq

قياس الكفاءة النسبية للمصارف التجارية الخاصة
في العراق باستخدام تحليل مغلف البيانات

أ. د. عبد الامير عبد الحسين العلي*

أ. د. زهير عبد الامير الحميري**

و الباحثة أحلام حميد العباسي***

*جامعة الاسراء - كلية الادارة و الاقتصاد \ قسم المحاسبة , بغداد \ العراق

**جامعة نزوه , عمان \ سلطنة عمان

***البنك المركزي العراقي , بغداد \ العراق





Contents

Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences.....	5
Measuring the Technical Efficiency of the Private Commercial Banks in Iraq Using Data Envelopment Analysis (DEA)	15
Prof. Dr. Abdul-Ameer A. H. Al-Ali; Prof. Dr. Z. A. Al-Hemyari and Researcher Ahlam Hameed Alabasy	
Examine the Important Factors Influencing the Adoption of E-Wallets among Students in the Kurdistan Region of Iraq.....	41
Assist. Prof. Dr. Rafi Abdul-Ridha Jaber; Lect. Dr. Sameer Zimam Mohsen and Assist. Lect. Ahmed Muyasser Al-Jader	
The Effect of Applying International Auditing Standards in Improving the Quality of Financial Information/ A Case Study of Iraqi Banks.	63
Lect. Dr. Khudr Bary Freeh and Lect. Dr. Ali Murad Khudadad	



(A Written Undertaking (Pledge) of Intellectual Property)

I /We hereby certify that I /We are the author(s) who has achieved and written the article entitled

I /We confirm that this article has never been published in any other journal whether locally or internationally . I /We submit this article for consideration for publication in (the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences) issued by the Al-Esraa University.

Signature (s) :

Date:



(A Written Undertaking (Pledge) of Copyrights Transfer)

I / We hereby certify that I / We am (are) the authors of the article entitled

I /We agree to transfer the copyright to (the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences) issued by the Al-Esraa University.

Signature(s) :

Date:



- C. Theses and dissertations.
Authors name, year, title of thesis, address of the college and university, and number of pages.
- D. Scientific research in the proceedings of a scientific conference or symposium.
Authors name, year, the paper title, the name of the conference or the scientific symposium, venue, the starting and ending pages of the paper.

The journal is highly committed to preserving the intellectual property rights of authors.

Articles are sent to the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences at the following address:

**Al-Esraa University – Documentation and Scientific Publishing Department
Baghdad / Iraq**

E_mail : al-esraajournal@esraa.edu.iq



- The research is suitable for publication without modifications.
- The research is suitable for publication after changes are made.
- The research is not suitable for publication
- The reviewer should clarify in a separate sheet the basic modifications suggested before accepting the article for publication.
- The reviewer has the right to get the manuscript back to him after making the necessary modifications to make sure of the authors commitment.
- The reviewer must register his / her name, academic title , address and the evaluation date, with the signature of the evaluation form sent, accompanied by the article submitted for evaluation.

References

- 1- References in the text of the manuscript are indicated as follows:
Last name of the author and the year of the work achievement when there is one scholar. But if there are two authors they should be mentioned along with the year. In case of being three and more, the first one is mentioned then et al., and the year.
- 2- Reference should be listed according to (APA) and as the examples mentioned:
 - A . Scientific research in a Journal.
Authors name, year, research title, journal name, volume, issue number and page , numbers.
 - B. Books.
Authors name, year, title of the book, edition, publishing house and number of pages.



Mohammed, Sadeef Mohammed Kamel, (2023), Russian Propaganda Discourse Strategies Toward Ukraine: Ukraine War During 2022 as a Model, Al-Esraa Univ. College J. for Social and Humanities Sciences, Vol., 5(9), 481-522.

- 10- The abstract in English must be obvious and expressive of the research and not necessarily precisely be a literal translation of the Arabic abstract.

Reviewer Guidelines

Below are the terms and requirements to be taken in consideration by the reviewer of the research sent for publication in this journal:

- Filling the evaluation form sent with the research to be evaluated accurately and not leaving any paragraph without an answer.
- The reviewer must make sure that the titles, both Arabic and English, are linguistically identical. If not, an alternative title is to be suggested.
- The reviewer should state whether tables and figures seen in the research are thorough and expressive.
- The reviewer should state whether or not the authors use statistical methods correctly.
- The reviewer should state whether the discussion of the results is logically sufficient.
- The reviewer should determine the extent to which the authors use modern scientific evidence.
- The reviewer should clearly indicate one of the three options as follows:



- 2- The title of the research should be brief and expressive
- 3- Authors names: the names of authors and their work place addresses should be clearly written along with the first authors e-mail address.
- 4- An abstract includes a brief of 250- 300 words, followed by the names of authors and their addresses. It should be written in one continuous paragraph.
- 5- Introduction: includes a review of information relevant to the subject of research in the scientific sources, ending with the aim of the study and its rationale.
- 6- Materials and Methods : should be fully detailed if they are new. In case of being already published, they should be mentioned in brief with reference to the sources and the use of System International Units (S.I.U.s) for measuring weight and volume.
- 7- Results and Discussion: should be shown in a concise, meaningful and sequential manner. The results are presented in the best form. After being referred in the results, tables and figures should be placed in their designated positions.
- 8- The Arabic numerical system should be used in the researches submitted for publication. The discussion of the results represents a brief expression of the results and their interpretations.
- 9- Writing the references in the list shall include the name (s) of the authors, the publication year, the title of the research, the name of the journal, volume number, issue number and the number of pages. Al-Majidi, Jalal Jabbar Aleiwi, (2023), The Iraqi Administrative Judge's Control of the Disciplinary Punishment, Al-Esraa Univ. College J. for Social and Humanities Sciences, Vol.5(9),523-540.



Terms of publication

1. Each manuscript must be typed using a computer in a single spaced text on one face of the A4 paper (size A4) using 12 font size type (Times New Roman and Simplified Arabic), while the titles in Arabic and English should be written using 14 font size. A 2-cm margin must be left from top and bottom, and 3 cm from right and left. Articles should not exceed more than 15 pages including tables, figures, and resources taking in consideration that the whole work is written on one face of A4 papers.
2. It is not advisable to publish an article by neither the editor-in-chief nor the members of the editorial board of the journal, whether it is a solo or joint work.
3. After being approved for publication, the article is to be presented in three hard copies and an electronic one. The article is submitted in the final form by being printed on a regular basis for all pages excluding the first one which has the abstracts of the article in both Arabic and English. CD copy of the article should be made using Microsoft word 2010.
4. Papers may be accepted in both Arabic and English. However, English is highly preferred.

Author Guidelines

Below are the terms and requirements that need to be considered by the researcher willing to publish in this journal:

- 1- The research must not have been published in any other scientific journal and has not been completed for more than four years prior to publication.



while one require major modifications as determined by the other, or in case of major modifications by both reviewers .

- The authors should be committed to fill in a form clarifying their intellectual property of the manuscript and that was not published it in any scientific journal or even presented in a symposium/ conference.
- All the papers submitted for publication would be subjected to plagiarism test by using “Turnitin”.
- Prior to publication, the manuscript will be reviewed by a language specialist, both Arabic and English, and that the authors should comply with the modifications suggested.
- The journal complies with a publication policy reflecting its commitment to research ethics and the items of the Committee on Publication Ethics.
- The journal is committed to the scientific journal-related instructions issued by the Ministry of Higher Education and Scientific Research / Directorate of Research and Development.
- The Editorial Board has the right to make formal and language modifications required.
- The Editorial Board has the right to decline the paper for publication without giving reasons.
- Manuscripts will not be returned to the authors, whether accepted or not.
- Author will be provided with a single copy of the journal in which the paper is published.



Guidelines of Publication in the Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences

The Al-Esraa University College Journal for Social and Humanities Sciences is published annually by the Al-Esraa University in term of two issues per year.

- The journal is concerned with publishing scientific papers in the Social and Humanities Sciences as following:
 - Law, Administration and Account Sciences.
 - Humanities Sciences.
 - Physical Education Sciences.
- Paper submitted for publication should not be published or sent for publication elsewhere.
- Paper submitted for publication in the journal will be subjected to evaluation by two highly qualified reviewers in the subject matter. A third reviewer might be requested, if necessary. Note that the names of reviewers are denied when sending the notes back to the authors.
- The authors should comply with the necessary modifications suggested by the reviewers. Manuscript will be declined in case both reviewers agree on a decline, or declined by one of them





Language Consultant

- **Prof. Dr. Ghaleb F. Al-Matlabi** Al-Esraa University / Iraq.
- **Prof. Dr. Saad F. Al-Hassani** Al-Esraa University / Iraq.

Intellectual Integrity

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anber** Vice Chancellor for Admin. Affairs of Al-Esraa University / Iraq.
- **Assist. Lec. Mr. Jalal Jabbar AL-Majidi** Head of Media and Governmental Communication Dept. of Al-Esraa University / Iraq.

Financial Manager

- **Mr. Bashar Q. Tayeb** Al-Esraa University / Iraq.



Editor in Chief

- **Prof. Dr. Abdul- Razaq J. Al- Majidi,** Chancellor of Al-Esraa University/ Iraq.

Editorial Manager

- **Assist. Prof. Dr. Akram A. Anbar** Vice Chancellor for Admin. Affairs of Al-Esraa University / Iraq.

Editorial Board

- **Prof. Dr. Mousa A. Al-Mousawy** Advisor/ Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Prof. Dr. Mustafa Khatab** Arabian Organization for Administrative Sciences/Egypt.
- **Prof. Dr. Sami Mohammed** Al-Zarkaa University/ Jordan.
- **Prof. Dr. Munir F. Saleh** Middle Technical University/ Iraq.
- **Prof. Dr. Hassan N. Mahmoud** Al-Esraa University/ Iraq.
- **Prof. Dr. Malik Yousef Al-Matalabi** Al-Esraa University / Iraq
- **Assist Prof. Dr. Abdulnaser Alag Hafedh** Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Yousef D. Yousef** Al-Esraa University/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Jassim M. Douai** Al-Esraa University/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Wafa Adnan Hamed** Baghdad University/ Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Madin Abdul-Wahab Jaber** Al-Mustansiryia University / Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Zuhair Abass Aziz** Al-Mustansiryia University / Iraq.
- **Assist. Prof. Dr. Thamer J. Muhammed** Al-Esraa University/ Iraq.
- **Lecturer Dr. Ayad A. Al-Taweel** Al-Esraa University/ Iraq.
- **Lecturer Dr. Omayma Qasim Yahya** Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Iraq.



AL Esraa

**University College Journal
for Social and Humanities Sciences**

A Periodical Comprehensive Refereed Scientific
Journal - Issue by: AL-Esraa University,
Baghdad - Iraq

ISSN: 2706 - 7181.
E-ISSN: 2707 - 1170
The number of deposit at books and documents
house,(2193), Baghdad,Iraq (2019).



Vol.(5), No.(10)-2023